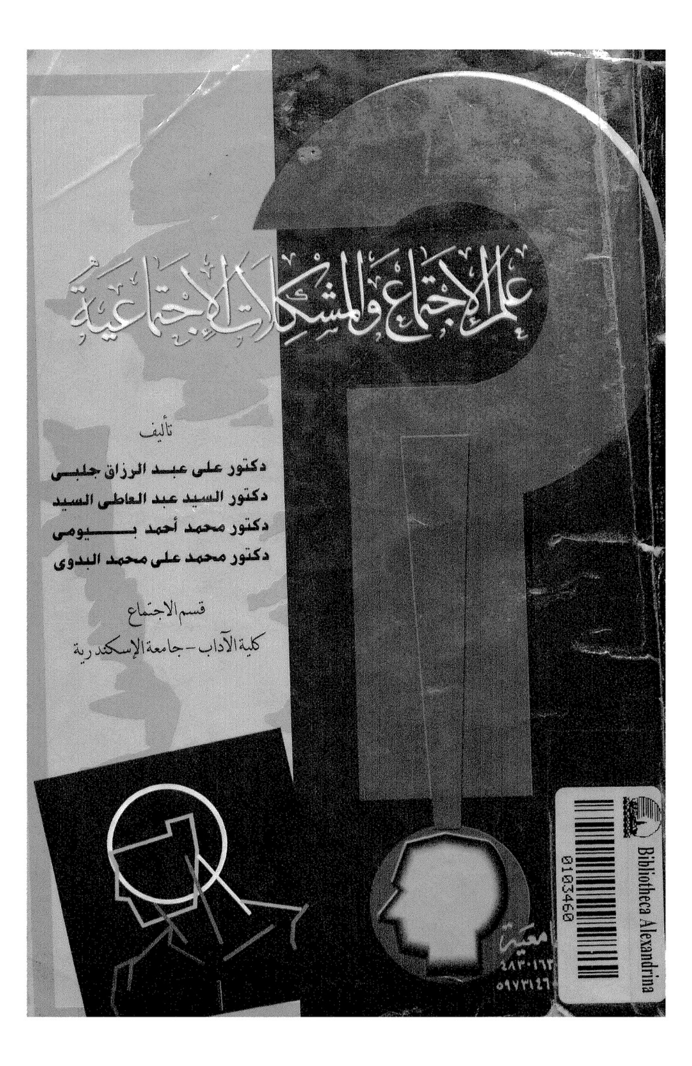

علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية
تأليف
دكتور علي عبد الرزاق جلبي
دكتور السيد عبد العاطي السيد
دكتور محمد أحمد بيومي
دكتور محمد علي محمد البدوي
قسم الاجتماع
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية



تأليف

دكتور على عبد الرزاق جلبى

دكتور السيد عبد العاطى السيد

دكتور محمد أحمد بيومى

دكتور محمد على محمد البدوي

قسم الاجتماع

كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

٢٠٠٠

دار المعرفة الجامعية

٤٠ ش سوتير - الأزاريطة - ت ٤٨٣٠١٦٣

٣٨٧ ش قنال السويس - الشاطبى - ت ٥٩٧٣١٤٦

الفهـــرس

فصل تمهيدي
المشكلات الاجتماعيـة

تمهيد

أولاً : مداخل دراسة المشكلات الاجتماعية

١ - الباثولوچيا الاجتماعية

٢ - التفكك الاجتماعى

٣ - المشكلات الاجتماعية

ثانياً : أنواع المشكلات الاجتماعية

١ - السلوك الانحرافى

٢ - المرض العقلى

٣ - مشكلات التنظيم الاجتماعى

تمهيد:

كانت دراسة المشكلات الاجتماعية Social Prolblems منذ زمن بعيد واحدة من الاهتمامات المحورية فى علم الاجتماع وخاصة فى امريكا. غير أن التزام علماء الاجتماع بمهمة تطوير علم المجتمع قد أضعف إلى حد كبير إنشغالهم بالبحث فى هذا أرقام من المشكلات الاجتماعية.

والمؤكد أن علماء الاجتماع لم ينظروا إلى نظامهم الفكري (علمهم) على انه دراسة للمشكلات الاجتماعية على الرغم من ان هذا التطور لعلم الاجتماع قد انتشر فى كل أرجاء العالم.

وكان البحث حول الجريمة والانحراف والتوترات العرفية والسلالية والطلاق وتفكك الاسرة والمرض العقلى ومشكلات التعليم والمجتمع المحلى الحضري هو الشغل الشاغل لعلماءِ الاجتماع لوقت طويل.

بل إن هذه المشكلات قد استحوزت على جهود عدد كبير من أساطين علم الاجتماع خلال عشرات السنين الحديثة عندما أخذ الاهتمام على المستوي القومى بالفقر والسلاله والتعليم والحضر يتركز على مجموعة مركبه من القضايا المتشابكة كانت بمثابة الاهداف للسياسة الاجتماعية على مستويات الدولة والأمة والمجتمع المحلى.

إلا أن دراسة المشكلات الاجتماعية كانت دائماً مصدر إنشغال بل والاختلاف بين علماء الاجتماع. حيث كان هناك دائماً بعض الشد والتوتر بين الرغبة فى أن يكون هذا الإنشغال ملائماً لعلم الإجتماع مع ما يتركه من إنعكاسات على دعم الإصلاح والتغير فى المجتمع، والرغبة فى إقامة علم إجتماع علمى، يجري بحوثاً غير متحيزة ومتحررة من احكام التنمية. وهو أمر يصعب تحقيقه عند التركيز على المشكلات الاجتماعية وما يثيره من جدل حول ما يجب أن يوجد أولاً يوجد فى عالم الواقع.

وإن كان هذا الأمر قد قلل من الاهتمام بالمشكلات الاجتماعية فى علم

الاجتماع، إلا إنه قد تجدد مع تأسيس جمعية دراسة المشكلات الاجتماعية عام ١٩٥٠. وهو تنظيم يجمع بين علماء الاجتماع اتخذوا من دراسة المشكلات الاجتماعية طريقاً يحييون فيه هدف اساسياً يعمل على ربطهم بقضايا المجتمع وهمومه. ومع هذا ظل هناك مجموعة من المشكلات وثيقة الصلة بهذه القضية من بينها مكان القيم الاجتماعية فى أعمال علماء الاجتماع، لأن المشكلات الاجتماعية تنطوي بالضرورة على إعتبارات قيمية. وكذلك قضية ماذا تعنى المشكلة الاتماعية سواء أكان هناك تعريفاً سوسيولوچياً فى مقابل التعريف الاجتماعى للمشكلات. وكذلك الموقف السوسيولوچى من تصور المجتمع لهذه المشكلات.

أولاً : مداخل دراسة المشكلات الاجتماعية :

بدأ علم الاجتماع فى التركيز على مشكلات التصنيع السريع وتحضر المجتمع وفى هذه الاثناء وقبله ومع حلول القرن العشرين لم يكن لمفهوم المشكلات الاجتماعية وجود، وإنما كان هناك مفهوم يجمع فى إطاره المشكلات هو مفهوم الباثولوچيا الاجتماعية Social Pathology، تبعه فى الظهور مفهوم التفكك الاجتماعى Social desasgani sation وذلك قبل أن يستقر مفهوم المشكلات الاجتماعية بين مجموعة المفهومات التى يستعين بها علماء الاجتماع.

١ - الباثولوچيا الاجتماعية Social Potholgy

دخل مصطلح الباثولوچيا الاجتماعية إلى علم الاجتماع كجزء من منظور سوسيولوچى أكبر. ويسلم تصور الباثولوچيا الاجتماعية بالمدخل التطوري الذي اشترك فى قبوله الجيل الأول من علماء الاجتماع.

وهو منظور يستلهم الدارونية فى علم الحياة فى أجزاء مماثلة بين الكائن العضوي والمجتمع. وإذا كان لا بد من وضع تصور للمجتمع يساعد على تحليله كما هو الحال بالنسبة للكائن العضوي فإنه يجب تشبيهه بالكائن العضوي من حيث تمييزه بحالة طبيعية من الصحة وظروف معتادة.normal، وإن أي إنحراف عن هذه الحالة يعتبر باثولوچياً وحالة شاذة للكائن

العضوي/ وهكذا فإن الباثولوچيا الاجتماعية تضف الحالة غير الصحية للكائن العضوي الاجتماعي، ومرضى المجتمع يسبب الابتعاد عن ما يعد طبيعياً ومعتاداً للمجتمع.

ويفحص علماء الاجتماع المعيشة بين الفقراء المهاجرين فى المدن التى تنمو على نحو سريع، والطريقة التى يفصل بها التحضر والهجرة والحراك الاجتماعى الناس عن الباثولوچيا الاجتماعية. ومهتمون كذلك بدراسة المناطق المتخلفة Slums والفقر والجريمة والانحراف والطلاق والاسر المتصدعة والصراع العرقى. ويطلق على مجموعة الظواهر هذه مصطلح الباثولوچيا الاجتماعية.

وفى مقال رايت ميلز Wright Mills البارع الذي يفحص فيه قيم أصحاب إتجاه الباثولوچيا الاجتماعية وأصولهم الاجتماعية. يؤكد أنهم عادة لم يكونوا هم أنفسهم من أصول حضرية وإنما نشأوا فى تجمعات محلية ريفية، وكانوا أيضاً من أبناء الطبقة الوسطى البروتستانت ومن هذا المتطور قاموا بتفسير هذه الظواهر الجديدة المتعلقة للنمو الحضري والتحول على أنها باثولوچية، وتم التعبير عن ذلك على إنه تحليل علمى فيما يبدو. غير أن الانتكاسه التى واجهت وجهة نظر التطور الاجتماعى فى علم الاجتماع، قد زعزت من الثقة فى الباثولوچيا الاجتماعية وهذا ما مهد الطريق مع الوقت لظهور مفهوم جديد هو مفهوم التفكك الاجتماعى.

٢ - التفكك الاجتماعى Social Disarganization

لا يعتبر التحول من مفهوم الباثولوچيا إلى مفهوم التفكك الاجتماعى عن أي تغير جوهري فى المشكلات الاجتماعي التى يجرى تحليلها. فما كان يعد بمثابة شواهد على الباثولوچيا الاجتماعية من قبل تعتبر اليوم مؤشرات على التفكك الاجتماعى. وهكذا فإن الطلاق والهجر desertion ينظر إليهما على انهما مؤشرات على تفكك الاسرة. ونمط حياة الاسرة المفترض إنه ثابت قديماً نظراً إليه على إنه تنظيم للأسرة وإن الانحراف عنه يعنى التفكك فى النمط المعتاد لحياة الاسرة.

ويسلم بنفس الشيء بالنسبة للمشكلات الأخري، فإن ما كان من قبل يطلق عليه تنظيم رغم، قد يعتريه من تغير، وإن الانحراف بعيداً عنه يعنى تفكك.

وهناك مشكلات تواجه مفهوم التفكك الاجتماعى، منها إنه رغم ما يدعيه المفهوم من ميل إلى التحليل العلمى إلا أنه يضفى حكماً من إحكام القيمة على الحياة الاجتماعية. وأن التسليم بالحالة السابقة للتنظيم - مثل تسليم الباثولوچيا بالحالة المعتادة للكائن العضوي الاجتماعى - يعنى ضمنياً أن مؤشرات التفكك مع قد أمكن فقط ملاحظتها فى المجتمع عندما حدث التفكك الاجتماعى. ولكن علينا أن نتذكر هذه العملية كانت تربط بعملية التصنيع السريع والتحضر فى المجتمع الامريكى، وهكذا فهى بمثابة واقفة حديثة من الناحية التاريخية. فالبغاء والجريمة ليسا بالظواهر الجديدة فهناك شواهد تاريخية على وجودهما منذ أمد طويل. وليس هناك عالم إجتماع من السذاجة ليفترض بأن التفكك الاجتماعى الحديث هو الذي أدي إلى وجود مثل هذه الظواهر الاجتماعية، وإنما قد يسلم بأنها قد شهدت زيادة حادة.

ومثل هذا المنهج يحيل من الضروري التسليم بأنه من الممكن قياس أي زيادة فى معدلات المؤشرات المتباينة على التفكك. غير أن هناك صعوبة تواجه الحصول على بيانات دقيقة حول المعدلات السائدة، فضلاً عن غياب الكامل لآية مقاييس تاريخية للتفكك فى تقابل المعدلات المعاصرة التى يمكن قياسها. وهكذا كان من السلم به منذ وقت طويل أن معدلات المرض العقلى قد تزايدت بحدة فى امريكا خلال هذا القرن ولكن غياب مقاييس المرض العقلى فى القرن التاسع عشر وحتى فى بداية القرن العشرين جعل من الصعب البرهنة على صحة هذا الزعم. وهكذا فإن مفهوم التفكك الاجتماعى لم يستطع تجنب مشكلة القيمة التى كانت أيضاً تعيب مفهوم الباثولوچيا الاجتماعية.

وليس معنى ذلك أنه ليس هناك مكسب تصوري أو نظري فى عملية التغير من الباثولوچيا إلى التفكك. ذلك لأن الإهتمام بالتفكك الإجتماعى

آثار يحده الاهتمام بعملية التغير الاجتماعي حتى ولو أن هذا التصور كان ينظر إلى التغير بإعتباره تفكك فقط فى نتائجه. ولقد زود مفهوم التفكك الاجتماعى علماء الاجتماع - الذين قل اهتمامهم بالاصلاح الاجتماعى بالمقارنة بإهتمامهم بالتغير الاجتماعى- زودهم بمنظور نظري. ومال هؤلاء العلماء إلى تحليل عملية التنظيم الاجتماعى والاستفادة من مفهومات التفكك الاجتماعى وإعادة التنظيم nearganization - وظل مفهوم التفكك الاجتماعى هو المنظور الشائع بين علماء الاجتماع إلى أن نشر (فولر)Fuller و(ماير)Mayer عام ١٩٣٠من جامعه ميتشجان مقالاً يدافعان فيه عن مفهوم المشكلات الاجتماعية.

٣ - المشكلات الاجتماعية Social Problems

لقد حرر التصور الذي قدمه (فولر) و (مايرز) للمشكلات الاجتماعية، الباحثين من إصدار أحكام قيمية حول ما إذا كان تفكك إجتماعى أم لا؟ وبدلاً من ذلك حددت المشكلات الاجتماعية فى تلك الظرو أو المواقف التي يعتبرها أعضاء المجتمع تهديداً بطريقة ما لقيمهم. وبعبارة أخرى أكثر بساطة، فإن المشكلات الاجتماعية هى ما يظن الناس أنها كذلك.

ولكى تكون هناك مشكلة إجتماعية، ينبغى توافر شرطان أولاً ضرورة وجود ظرف موضوعى - جريمة، فقر، توتر عرقى أو ما إلى ذلك - بالحجم والمقدار الذي يمكن ملاحظته وقياسه بمعرفة ملاحظين إجتماعيين. وثانياً ينبغى أن يكون هناك تعريف ذاتى من خلال بعض أعضاء المجتمع بأن هذا الظرف الموضوعى يعد بمثابة مشكلة. هنا قد تلعب القيم دورها، لأنه عندما يفهم بأن القيم مهددة لوجود هذا الظرف الموضوعى، فإن هذا الظرف الموضوعى يصبح مشكلة إجتماعية.

ويمدنا الفقر والتوترات العرقية بأمثلة واضحة على هذا الاتجاه فى تناول المشكلات الاجتماعية.

وقد يوجد الفقر فى الكثير من المجتمعات بدون أ ينظر إليه بإعتباره مشكلة إجتماعية، لأن الناس يقبلون الظرف الموضوعى للفقر بإعتباره أمراً

لا مفر منه وإنما أمراً ضرورياً حتى ولو كانوا يفهمون أنه ظرف معتاداً للإنسان من الناحية الفلسفية ولا تعتبر مشكلة التمييز العنصرى Discini-nation in أيضاً مشكلة بالنسبة لأولئك الذين يتمسكون بإتجاهات التحيز للجنس، وقد لا يصنعون حتى الظرف الموضوعى للمعاملة غير المتساوية على أنها نوع من التميز وإلى تفسير الظروف الموضوعية لمثل هذه المعاملة المنحازة بإعتبارها تهديداً لمثل هذه القيمة.

وعند هذه النقطة يمكن أن يثار سؤالين أثنين فى ذهننا: الأول؛ هل يمكن أن توجد هناك ظروف موضوعية تهدد فى الواقع المجتمع المحلى أو المجتمع وكذلك لا تعد مشكلات إجتماعية يقوم إدراكها على أساس مخادع أو كاذب illusory ؟

ومهما كانت المشكلة الاجتماعية قادرة على تهديد ظرف موضوعى أيا كان، فإنها لا تشكل مشكلة إجتماعية إلا إذا كان هناك شخص ما على الأقل قادراً على تحديدها. ولا يحدد هذا الظرف الموضوعى على أنه مشكلة إجتماعية إلا إذا أصبح هناك بعض الناس فى المجتمع على وعى بها بأن مثل هذا الظرف الموضوعى يهدد قيمهم. ولا تصبح مسألة للمناقشة العامة والتعامل معها بإعتبارها أمراً يتعلق بالسياسة الاجتماعية حتى يتم إدراك العلاقة بين الظرف الموضوعى والقيم الإجتماعية.

والواضح إذن أن فى الغالب يمكن لأى ظرف أن يشكل مشكلة إجتماعية لبعض الناس فى المجتمع، وإنه يمكن أيضاً أن يقدم هناك عدم إتفاق قوى عما إذا كان هذا الظرف يشكل مشكلة أم لا. فمجرد وجود مجموعة الوقائع التى يمكن البرهنة عليها لا يشكل المشكلة الاجتماعية؛ وإنما ينبغى أن تفسير هذه الوقائع بطريقة تحدد على أساسها كمشكلة إجتماعية .

فلقد أحدثت السيارات تلوثاً فى الجو وترتب على حوادثها قتل وتشويه الكثير من أعضاء المجتمع كل عام. ولقد قبل الامريكان هذا الوضع كناتج ثانوي لا مفر منه ترتب على الاستفادة من قيمة السيارات. وعندما وصل الاهتمام بتلوث الهواء من مصادر مختلفة ليشكل وعى الجماهير وعندما

أصبح التحكم فى تلوث الهواء أمراً ممكناً من الناحية الفنية وبأقل التكاليف،أصبح إسهام السيارات فى تلوث الهواء أحد الجوانب التى تشكل مشكلة إجتماعية كبرى.

وهكذا فإن المشكلات الاجتماعية لا تتطلب فقط إدراكاً للظرف الموضوعى بأن ما يترتب عليه من تهديد قد أصبح بالفعل مشكلة إجتماعية، وإنما يتطلب الاعتقاد بأن هناك شيئاً ما يمكن عمله تجاه هذا الظرف الموضوعى. وإذا كان من المستحيل تغيير الموقث من الناحية الفنية أو الإجتماعية، أو على الأقل يفهم على هذا الأساس، فإنه عندئذ يدخل فى نطاق التحمل. فلم يكن حوادث السيارات مشكلة إجتماعية طالما كان الناس يعتقدون بأن الحوادث مجرد نتائج للخطأ الانسانى والحكم.

فهناك بالطبع فروقاً ثقافية لها دلالتها فى الاستعداد لقبول الظروف الموضوعية على إنها مسائل لا مفر منها أم لا.

إن تعريف المشكلة الاجتماعية الذي يقيم إهتمام وعناية قطاع عريض من الجمهور يضعها فى ثورة العمل السياسى داخل المجتمع. غير أن الايديولوچية السائدة أو المصالح الاجتماعية القوية التى تحدد مثل هذه المشكلة قد تختلف إختلافاً شديداً عن الموقف الذى يتخذه المهنيين أو العلماء الإجتماعيين وعلى الرغم من أن هؤلاء الناس قد ينظرون إلي أنفسهم على أنهم أكثر خبرة، فإن إدراكهم للظروف الموضوعية التى تشكل المشكلة قد لا تكون له آية إستجابة هامة من جانب قطاع كبير من الجماهير.

وهكذا، فإن بعض الخبراء منذ عشرات السنين قد حددوا النمو السكانى واعتبروه مشكلة، لكن هذا الموقف لم يجد إستجابة هامة بين المواطنين ورفضاً من جانب جماعات دينية تعترض علي آية جهود إنسانية للتحكم فى معدلات المواليد.

ثانياً : أنواع المشكلات الاجتماعية The types of social problems :

على الرغم من أن هناك عدداً كبيراً من المشكلات الاجتماعية فى المجتمع الحديث، إلا أن علماء الإجتماع قد إنصرفوا فى إهتمامهم بمجموعة دارجة من

هذه المشكلات فالجريمة والجناح والفقر والاعتمادية والعرق، والتوترات السلالية كانت دائماً فى المقدمة.

ويمكن أن تجري تمييزاً دقيقاً بين تلك المشكلات التى تنشأ عن الصعوبات التى تواجه الفرد فى محاولته للتكيف ومواجهة حاجات المجتمع المتغير، وبين تلك المشكلات التى ترجع إلى أسلوب التنظيم الاجتماعى وعجزه من تناول المواقف الجديدة والمتغيرة فى المجتمع الحديث. ومن هنا ينظر إلى بعض المشكلات فى ضوء الطريقة التى يتم بها تنظيم المجتمع المحلى أو المجتمع.

وبعض المشكلات الاجتماعية الأكثر شيوعاً يتم تحديدها فى ضوء تكيف الفرد. فمشكلات دورة الحياة life cycle مثل مشكلات المراهقة وكبر السن، تتعامل مع علاقة الفرد بالمجتمع. فهناك مسافة بين إحتياجات المجتمع وتوقعاته وبين قدرة الناس على العمل باتساق معها فى كل مرحلة من مراحل دورة الحياة. فإذا كانت المراهقة مشكلة فهذا لأن جيل الكبار يجدون تباين محير بين ما هو متوقع ومرغوب معاً يلاحظ فى سلوك هؤلاء المراهقين. وبالمثل مع طول عمر الناس، تظهر مشكلات تتعلق بضرورة توفير دعم إقتصادي كاف لكبار السن وكذلك صعوبة تدبير أى نوع من الأدوار ذات المغزى لهم.

غير أن مشكلات دورة الحياة ليست هى المشكلات الوحيدة التى تخص تكيف الفرد مع المجتمع. فالإهتمام الرئيسى لعلماء الإجتماع ينصب على مشكلات الإنحراف أو السلوك الإنحرافى deuiant behauior.

وهنا ينصب الإهتمام على الأشخاص الذين ينظر إليهم قد إنحرفوا عن أساليب الفعل القائمة ومن ثم عن القواعد الاجتماعية فى المجتمع. ويعد الجناح مشكلة من مشكلات الإنحراف مثل الإدمان فى السلوك الاجرامى وخاصة بين صغار السن، وهى تمثل نموذج أخر من مشكلات الإنحراف اليوم.

ولكن ليست كل المشكلات يفضل النظر إليها على أنها مشكلات تكيف فردي مع المجتمع، فهناك مشكلات تتعلق بالعلاقات بين الجماعات، مثل العلاقات بين البيض والزنوج أو بين العمال والإدارة، وهناك مشكلات تتعلق

بتنظيم المجتمع المحلى، مثل الإسكان والمناطق المتخلفة، والتجديد الحضرى urlan renewal .

١ - السلوك الإنحرافى Deviant behauior :

إن دراسة السلوك الإنحرافى تضرب بجذورها فى الإهتمام المستمر لمشكلات الامتثال cenbornily والضبط الإجتماعى social control. ولقد تركز الجانب الأكبر من جهود البحث الاجتماعى خلال نصف القرن الماضى حول الشخص الجانح Devient pesson ، أو المجرمين والاحداث الجانحين والى والبغايا، مع الإهتمام بخصائصهم السيكولوچية وأحوالهم البيئية. وهذا التركيز على المنحرف الفرد أتجه إلى البحث عن سبب الإنحراف والبحث عن خصائص أو سمات الشخص أستناداً إلى تصور السلوك الإنحرافى بإعتباره موروث unherent أو المجرمين بالميلاد- و عندما حدث تحول إلى المنظور الإجتماعى بدلاً من المنظور البيولوچى الذي يركز على الفرد والخصائص السيكولوچية، وبدأ النظر إلى السلوك الإنحراف بإعتباره سلوكاً مكتسباً أكثر منه موروثاً. ومع ذلك ظل الإنحراف موضوعاً يتعلق بالأشخاص المنحرفين، وأصبح ينظر الأن إلى الأشخاص المنحرفين على أنهم نتاج لظروف إجتماعية أكثر منه ظروف بيولوچية. غير أن الجهد المبذول فى البحث فى هذا الصدد قد اخنق فى البرهنة على هذا التصور ولم تكن نتائج البحوث مؤيد. لبعضها الآخر، بقدر ما كانت متناقصة مع بعضها. ومع مرور الوقت خاصة مع نشر كتاب العلم الإجتماعى و الباثولوچية الإجتماعية (ليربارا ووتن) wooten سمع صوتاً قوياً يعلن أن دراسة المذنب الفرد ومجموعة سماته أو العوامل المنتجة للإنحراف قد فقدت قيمتها، وبدأت هنا معالم منظور جديد فى الظهور. New Pesspective on Deurency منظور جديد للإنحراف

ومن أكثر الجهود الجديدة شهرة فى تحديد الإنحراف ذلك الذي يؤكد ضرورة أن يركز التحليل السوسيولوچى حول السلوك الإنحرافى أكثر من إهتمامه بالشخصية المنحرفة. وكان (البرث كدن) cohna واحداً من رواد دراسة الجناح الذنب أصروا على هذا المنظور:

يقول إنه لبناء علم إجتماع للسلوك الإنحرافي يجب أن تكون نقطة الرجوع هى السلوك الإنحرافى وليس أنواع الناس، والمهمة الرئيسية التى تواجهها هى التخلص من الفكرة المسيطرة علي التفكير السوسيولوچى بأن المنحرف هو الشاذ أو الباثولوچى وفى العموم البائس deploralele وهؤلاء دائماً ما يتم تغليفهم فى سله واحدة غير أنه قبل أن يكتب لأى منظور جديد الظهور، كان (روبرت ميرتون) R.merton قد نشر مقالاً مؤثراً أكد فيه أن مصدر الانحراف يرد إلى البناء الإجتماعى. وأن البناء الاجتماعى يولد الإنحراف عندما يحدث إنفصال بين الأهداف المحددة ثقافياً والوسائل المجازة إجتماعياً (أساليب السلوك) من أجل إنجاز هذه الأهداف. فالأهداف المحددة ثقافياً للنجاح مثلاً هى التى يتم إنجازها بواسطة العمل الشاق والإنجاز التعليمى، غير أن هذه الوسائل ليست متوافرة على أساس متساوى أمام الجميع، وإنها حتى لا تساعد أولئك الذين رغم عملهم الشاق وإنجازهم التعليمى، على تحقيق النجاح وذلك بسبب التمييز العنصري. ويقول (ميرثون) إن الإنحراف الناشيء عن الإنفصال بين الأهداف والوسائل يمكن أن يأخذ واحد من أربع صور محتملة؛ الطقوسية rituelein أو الإنسحابية retreatism أو التجديد innovation أو العصيان rebellion.

وربما كانت القيمة الأساسية فى مقال (ميرثون) والتى أضافها إلي التحليل السوسيولوچى أنها وجهت الإهتمام إلى العلاقة بين الإنحراف والبناء الإجتماعى، وفتحت الطريق أمام أجيال جديدة من الباحثة فى علم الإجتماع للإنطلاق من هذه الملاحظات نحو إعادة تحديد السلوك الإنحرافى.

الخارجيون outsidess :

ربما كانت أكثر الجهود الواعدة مقال (هيوارو بيكر) H.Becker دراسات فى علم إجتماع الإنحراف؛ الخارجيون outsidess;Studies in the souology of Devience الذى طرح علينا منظوراً جديداً لدراسة السلوك الإنحرافى. حيث رفض (بيكر) قبول تحديد أو تعريف المجتمع بأن الناس منحرفين، واعتراف بأنه فى الحقيقة يضع المجتمع علي الناس لقب المنحرفين Iebel وهذا

ما تفعله الأغلبية عندما يقوم الأخرين بإنتهاك القواعد التى وضعتها الأغلبية وتمسكت بها.

يقول (بيكر) :

«إن الجماعات الإجتماعية هى التى تخلق الإنحراف من خلال صنع القواعد الذى يشكل الخروج عليها إنحرافاً، وبواسطة تطبيق هذه القواعد على ناس معينين ويطلق عليهم إسم الخارجين على القواعد. ومن وجهة النظر هذه، لا يعد الإنحراف خاصية للفعل الذي يرتكبه الشخص، وإنما هو نتيجة لتطبيق الآخرين للقواعد والجزاءات على المذنب».

وما أضافه هذا المدخل الجديد، هو التحول فى عملية التحليل من يخرج على هذه القواعد (rule-applier and the rule breaker.) إذ يلقب الناس بأسم المنحرفين بمعرفةآخرين وعندئذ يصبحون خارجيون، حتى ولو قاموا بإنتهاك القاعدة ولمره واحدة، بينما يخرق غيرهم القاعدة ولمرات عديدة ومع ذلك لديهم الحصانة .inpunty

ومن الواقع أن السلوك الإنحرافى ليس سلوكاً خاصاً فقط ببعض الناس ولكنه فى الحقيقة خبرة يمر بها كل الناس. فالمحتمل أن يأتى معظم الناس بأفعال انحرافية خلال حياتهم، خاصة فى أوقات الصبا. ولكن معظم الناس لا يقعون فى نمط إحتراف الإنحراف devient caseer ، لأن هؤلاء الآخرين يصبحون كذلك نتيجة لتكرار إرتكابهم لبعض أنواع السلوك الإنحرافى، وإقامتهم علاقة وثيقة بغيرهم من المنحرفين فى إدمان المخدرات مثلاً وتقليل تفاعلاتهم مع غيرهم الذين لا يوافقون على مثل هذا السلوك. وهذا الإختلاط بغيرهم من المنحرفين يمدهم بألدعم وكذلك بمبررات كسرت القواعد والحماية من القوي التي تحافظ على القواعد. وهكذا يتوفر لهم الوسط الذي يمكن من خلاله للسلوك الإنحرافى أن ينمو بدون مراجعة أو نقد.

الثقافة الفرعية الإنحرافية Devient Subcultures :

يعنى تصور السلوك الإنحرافى الذي كان (بيكر وزملاؤه) قد اسهموا حديثاً، وعلى وجه الخصوص، بأسباب الإنحراف بالنسبة للفرد فى المجتمع،

ولم يكن فيه الربط بين الإنحراف والإمتثال للقواعد الإجتماعية ربطاً واضحاً ما فيه الكفاية. لأن الإختلاط بالمنحرفين الأخرين عادة ما يفهم بأنه يأتى بعد ذلك عادة. غير أن هناك تحليلات أخري قد عنيت بأسباب الإنحراف فى الجماعات الإجتماعية التى يؤدى وضعها الهامش أو المحروم disaduantage فى المجتمع إلى خلف ثقافة إنحرافية. ومثل هذه الجماعات ترفض على الأقل بعض القواعد ومعايير المجتمع الأكبر وتطور معايير خاصة بها. بمعنى أنها تشكل-ثقافة فرعية إنحرافية وتوفر أساساً جماعياً قوياً للسلوك الإنحرافى.

ويرد الإهتمام بالإنحراف الذي يقوم على أساس الجماعة هذا إلى العشرينات والثلاثينات ١٩٣٠ عندما تآثر جيل الرواد من علماء الإجتماع فى جامعة شيكاغو يفوه بالحقيقة القائلة «بأن هناك مناطق إجتماعية معينة تتميز بإرتفاع معدلات الإنفعال الإنحرافية التى يرتكبها الشباب فى علاقتهم بغيرهم، أكثر مما يفعلون بمفردهم».

وجاء على رأس هذا البحث فى شيكاغوا كتا (ادوار وتراشر) Thrasber عن العصابة Gang. وهى دراسة لعدد كبير من العصابات التى تشكلت من إحياء شيكاغو من أبناء الطبقة الدنيا والمهاجرين. وقد أشار (تراشر) إلى أن الأحداث الجناح من خلال مشاركتهم فى العصابات التى كانت تؤلف قسماً عادياً من الحياة فى إحيائهم الحضرية، وهم يتمثلون بإعتبارهم أعضاء فى هذه العصابات ويتصرفون كما يتصرف غيرهم من الأعضاء.

والفكرة المحورية فى هذا الإتجاه فى دراسة الجناح هى أن الأفراد يتعلمون الإنحراف من خلال مخالتهم للآخرين الذين هم جانحين بالفعل. وتتم تنشئتهم على المعايير المنحرفة فى ظروف إجتماعية تعد فيها هذه المعايير هى السائدة، كما فى العصابات التى تسكن مناطق الطبقة الدنيا فى المدن الكبرى، هذا التصور حول كيفية حدوث الجناح يسلم بأن مناطق الجناح وعصابات الجناح موجودة بالفعل، ومن ثم تركز على الحقيقة القائلة «بأن أولئك الذين يخالطون هذه الجماعات فى هذه المناطق يتعلمون بشكل طبيعى أن يكونوا جانحين أيضاً».

وقد طور عالم الإجرام المتميز (شررلاند) E-Sutler land نظرية المخالطة

الفارقة defferential association لتفسير الجناح والسلوك الإجرامى وأكد أن الشباب يصبحون جانحين إلى الحد الذي يشاركون فيه المواقع التى ينظر فيها إلى أفكار وأساليب الجناح على إنها منفصلة، وكلما طالب مدة المخالطة فى هذه المواقع كلما زادت إحتمالات الجناح بينهم.

وكانت العصابات التى درسها كل من (تراشر) وغيره فى الإعدام ١٩٢٠ و١٩٣٠ من الجماعات غير الرسمية من الشباب الذين ظهروا فى وسط موجه نحو الجناح بين أحياء الطبقات الدنيا ومناطق سكنى الجماعات العرقية. لكن فى عام ١٩٥٠ بدأ عدد من علماء الإجتماع الإهتمام بالعصابات التى تم تشكيلها على أساس رسمي. وكان المفهوم الأساسى الذى ظهر مع هذا الإهتمام هو مفهوم الثقافة الفرعية الجانحة delinquent Subculture الذي يشير إلى وجود معايير وقيم تعلق قيمة إيجابية على السلوك الجانح وتضفى مكانة على أعضاء الجماعة الذى يأتون بأفعال جانحة. ومثل هذه الثقافة الفرعية تحدد الإتجاهات والسلوك نحو أولئك الذين يعتبرون من خارج الجماعة وقدم (كون) Acohen فى كتابة عن الأطفال الجانحين؛ ثقافة العصابة Delinquent Boys The Cullure of the gang دراسة حالة مؤثرة فى تفسير الجناح فى ضوء الثقافة الفرعية الجانحة التى تعمل فى إتجاه معاكس للثقافة السائدة.

ويقدم الجانحون الشباب أمثلة واضحة على هذه الثقافة الفرعية التى نجدها بين جماعات المدمنين الذين تعمل ثقافتهم الفرعية على توفير الأساس لسلوكهم الجمعى عندما يكون السلوك الفردى غير كاف. إذ يحتاج المدمنون إلى تنظيم يساعدهم فى الحصول على المخدر وتوزيعه، كما تتزودهم ثقافتهم الفرعية هذه أيضاً بمجموعة من المعتقدات والإتجاهات التى تبرر هذا السلوك الإنحرافى وتحدد لهم القيم التى تدعم الإنحراف وكذلك المكانة التى يتمتع بها المنحرف والتفاعل بينهم. وتمثل الثقافة الفرعية الإنحرافية صورة أخري من صور الحماية للمنحرف الفرد. فهى تحدد عالم الأصدقاء والقيم التى تربط بين من يشاركون فى مساعدة بعضهم البعض فى مواجهة ضغوط وتهديد المجتمع وهيئاته.

جناح الموقف Situational Delin quency :

عندما نظر إلى الجناح فى ضوء مصطلحات الثقافة الفوعية اعتبر على إنه يضرب بجذور عميقة في ظروف حياة المشاركين فيها، غير أن هناك شواهد كثيرة منذ فترة طويلة على أن الجناح يقل بحده بين نفس مجموعات الشباب عندما يدخلون إلى مرحلة البلوغ. بحيث لا يضحوا كلهم أو معظمهم من المجرمين البالغين. ولقد أوحت هذه الملاحظة لعالم الإجتماع دڤيد (ماتزا)Matzaبأن الجناح ليس له جذور عميقة على الأقل بالنسبة للكثيرين. ويمكن أن نقول أن الجناح يحدث حيثما يوجد ضبط أقل فعالية من جانب الأسرة وغيرها من الجماعات الأولية، حيث فشلت عملية التنشئة الإجتماعية فى خلق ضوابط قوية داخلية تكبح جناح بواعث الإنحراف.

وهذا يشير إلى أن الجناح غالباً ما يتاح له فرص بأن يظهر فى موقف مباشر.

وهكذا وجد على الإجتماع طرقاً عديدة فى النظر إلى الجناح، من بينها مفهوم الثقافة الفرعية الإنحرافية. غير أن مفهوم الثقافة الفرعية تركز على وجه الخصوص على جناح الطبقة الدنيا وهكذا ترك جَناح الطبقة الوسطى دون تفسير، وهو نوع من الجناح له طابع موقفى أكثر منه ثقافى واسمه إتفاقية أكثر منها منظمة.

المرض العقلى والسلوك الإنحرافى Mentall illness & Delinquent be-hauior :

هناك بعض أشكال السلوك الإنحرافى لا تتوافر فيها بسهولة أساس الجماعة المنحرفة أو الثقافة الفرعية الإنحرافية. ويعد المرض العقلى واحداً من هذه الصور للإنحراف. وعندما يصبح الفرد مريضاً عقلياً يشبه ما يحدث له عندما يعزل نفسه عن جماعاته المعتادة.

والمرض العقلي واحداً من أكثر المشكلات الإجتماعية إنتشاراً فى المجتمع الأمريكى، ومن أكثر ها أيضاً تكلفة، حيث تتحمل ميزانية الدولة إعباءاً ضخمة للإنفاق على المستشفيات العقلية والعيادات. أضف إلى ما سبق

صعوبة العلاج والجهد المضنى والطويل فى التعاسل مع المرض العقلى. وما يتطلبه من جهد آخر يكسب ثقة الجمهور وقبولهم للمرض العقلى بإعتباره مرضاً وأن يعالج لى هذا الأساس، وإقناعهم بأن المرض العقلى لا يقوم على أساس تكوين genetically وإنه ليس إنعكاس على الأسرة والفرد.

والملاحظة القلقة فى هذا الأمر ما انتهى إليه على الإجتماع من أن المستشفيات العقلية كانت لا تقوم فى الماضى بهدف العلاج theropy، وإنما كانت تلعب دوراً تحفظياً custody وتحجز الأشخاص المضطرين عقلياً والذين يسببون مضايقات فى الأجواء المحيطة بهم عادة. وهكذا كانت تنشأ المستشفيات لحجز المرضى العقليين بعيداً عن المجتمع وفى ظروف أمن مشدده مثل السجون، والتأكد من التحفظ عليهم هناك، ويخضعون لنظام من الضوابط إلى الحد الذي وصف فيه جوفمان E.Goffman المستشفيات العقلية بأنها بمثابة نظم إجتماعية شاملة تميز بها المجتمع الحديث وتقوم على تحريك كتل من البشر من خلال روتين من النشاط وفق جداول محددة يساعد على إستمرار السيطرة عليهم وإجبارهم على الإمتثال لظروف مغايره للحياة اليومية.

وقد تمكن عدد من الباحثين فى علم الإجتماع خلال الخمسينات الكشف عن بناء المستشفيات العقلية وتوضيح كيف أن التنظيم الإجتماعى الدافع لهذه المستشفيات يؤثر فى المرضى وبخاصة فى فرص شفائهم. وبناء على ذلك تأكدت الحاجة إلي بديل مختلف جذرياً عن هذه المستشفيات إذا كان من الضرورى توفير العلاج الأصيل. وإقتراح البعض كبدائل للمستشفيات العقلية، إقامة برامج خارجية للمرضى أو الإقامة فى المنزل لنصف الوقت بالنسبة للمرضى الذين لا يستطيعون التكيف مع المجتمع، وكذلك عيادات المجتمع المحلى للصحة التعليمية للكشف المبكر عن المرض وعلاج من يعانون من المشكلات.

أسطورة المرض العقلى The Myth of Mental illness :

وفى هذا السياق أكد الطبيب النفسى توماس (زاس) Szasz إنه ليس

هناك وجود لشيء يطلق عليه مرضى عقلى، إنها أسطورة وما ننظر إليه على إنه مرض عقلى ما هر إلا مشكلة فى المعيشة.

والنقطة المحورية فى رأى (زاس) هى أن المرض العقلى ما هو إلا صفة تلصق بأنواع معينة من السلوك الإنحرافى. حيث ينظر إلى هذا السلوك كشاهد على المرض العقلى، ويستشهد بالمرض العقلى بإعتباره سبباً لهذا السلوك. وهذا ينطوي على مخالطة منطقية. وهكذا رفض (زاس) مفهوم المرض المشتق من الطب، حيث أن عجز الكائن العضوي من أداء وظائفه يتجلى فى مظاهر متباينة ينظر إليها على إنه يمكن التعامل معها من خلال العلاج الطبى. غير أنه فى المشكلات العقلية، ما يحدث هو أن السلوك فى منظمة بمثابة إتصال لفظى للشخص حول مشكلاته وهى مشكلات تقاس بواسطة رجوع الطبيب النفسى للمعايير التى يتوقعها الإنسان من الأشخاص العاديين. وهذه المعايير ليست معايير طبيبة، وإنما هى معايير إجتماعية ونفسية وأخلاقية وحتى قانونية، ذلك مثل الحكم على العدوانية hostilety المزمنة ووضعها بالمرض العقلى لأنها تقوم على إنتهاك المعايير الأخلاقية للرغبة فى الحب والشفقة.

وقد لا يكون من الصعب أن نعترف بأن ما أعتبره (زاس) فيما يتعلق بالمرض العقلى كأسطورة، يقترب من تعريف (بيكر) (Becker) للإنحراف. فالمرض العقلى فيما يرى (زاس) يفترض وجوده عندما ينحرف الناس بطريقة مثيرة فى تفاعلاتهم مع الأخرين، ووصف الشخص بأنه مريض عقلى هو لقب يضيفه الأخرون عليه. وكما هو الشأن فيما يتعلق بحالات الإنحراف الآخرى، فإن الأشخاص الذين يلقبون بهذا اللقب يقبلون ما يتصرفون كما لو كانوا مرضى عقليين وهكذا فإن مشكلة المرض العقلى تعد جزئياً مشكلة أولئك الذين حددوها على هذا الأساس فهى أيضاً مشكلة تعريف، بمعنى أنه كيف أن تعريفات السواء normalily والواقعية يتم تحديدها فى المجتمع وتستخدم كأحكام على ما هو متفق عليه ومعتاد وما يعتبر بمثابة سلوكاً إنحرافياً. وسواء أكانت هناك مشكلة إجتماعية أم لا ومهما كان نوع المشكلة الإجتماعية فإن ذلك يعتمد على تعريف السلوك الشائع الإستخدام.

مشكلات التنظيم الإجتماعي Problems of Social Organ Zation على الرغم من أن هناك إهتمام طاغي بمشكلات السلوك الإنحرافي في السنوات الحديثة، إلا أن مشكلات التنظيم الإجتماعي إستمرت تطرح نفسها كقضايا ملزمة تتطلب عناية ونظر. وتمثل مشكلات العلاقة العرقية والفقر والمناطق المتخلفة والتجديد الحضرى، أمثلة واضحة على مثل هذه المشكلات. يضاف إلى ما سبق مشكلات التعليم والتحصيل الدراسي والأطفال المحرومين ومشكلة الإسكان الحضرى وتطوير المناطق المتخلفة من خلال برامج التجديد الحضرى.

ولقد ثبت بالبرهان أن هناك علاقة دقيقة ودالة بين مجموعة المشكلات الإجتماعية أن هذا التداخل بين المشكلات جعل من الصعب عليهم دراسة مشكلة واحدة بدون الإشارة إلى غيرها من مشكلات.

وهناك إجماع بدرجة ما على أن إعطاء الأولوية لمشكلات معينة يجعل منها مشكلات رئيسية. وهذا ينطبق على مشكلات الجنس أو العرق والفقر والإنحراف والمرض العقلى و الإدمان والإسكان والتجديد الحضرى والمواصلات وتلوث الهواء وضبط النسل وإستخدام وسائل منع الحمل.

وتلقى المشاكل الكبرى قدراً كبيراً من إهتمام وسائل الإعلام خاصة التليفزيون والصحافة. حيث يتوافر للجماهير الحقائق الأساسية ويعرض عليهم التفسيرات المتباينة،ويطلعوا على أراء العلماء الإجتماعيين والخبراء. غير أن هذه المشكلات تصبح رئيسية بسبب دخولها دائرة إهتمام صناع السياسة الذين يسعون إلى تطوير برامج للتغلب على هذه المشكلات. ونتيجة لذلك توفر الهيئات الحكومية والمؤسسات الخاصة التمويل الضرورى فى صورة منح للبحث ودراسة هذه المشكلات الإجتماعية أمام العلماء الإجتماعيين ولهذه المصادر البحثية أهميتها فى تحقيق الألفة والمعرفة والخبرة التى تساعد على تنمية قدرات الخبراء المهنيين الذين يسعى الجماهير للإستفادة من توجيهاتهم فى التعامل مع مثل هذه المشكلات.

وإذا كنا نبحث عن مفهوم واحد يساعدنا على فهم العلاقة بين المشكلات

الإجتماعية والتنظيم الإجتماعي، فيمكن أن نجد ذلك فى مفهوم التغير الإجتماعى Social cliange. ذلك لأن التنظيم الإجتماعى لا يعد ظاهر إستاتيكية أو ثابتة. وإنما يموج دائماً بالتغير.

المشكلات الإجتماعية والتغير الإجتماعى Social Problems & Social change:

هناك على الأقل طريقتين أثنتين رئيسيتين يسبب من خلالهما التغير الإجتماعى فى حدوث المشكلات الإجتماعية. أولها عندما يصبب سلوك جديد وناشىء البناء القائم بالإضطراب ويتحدى القيم الإجتماعية التى ترتبط إرتباطاً وثيقاً بالأنماط القديمة من السلوك. وتحدث مثل هذه العملية مع ظهور مهارات جديدة ومهن نتيجة للتنمية التكنولوچية، التى منها تعد الآلية autometior أحدث الأمثلة والتى تحدث إضطراباً فى إتساق العمل القديمة وتهدد المهن القائمة.

والطريقة الثانية التى يحدث من خلالها التغير مشكلات إجتماعية عندما يحدث كنتيجة للتغير الإجتماعى إعادة تحديد جديد للتنظيم الإجتماعى. حيث لا تبدو أكثر من تعريفات الدور القديمة إنها تلائم الحاضر، ومثال ذلك مكانه المرأة وعلاقات الأباء بالأبناء.

مراجع الفصل

(1) James B.Mckee'Intro duction to Sociologg'Michigan State univessity'1969' pp.642 - 663.

(٢) أحمد زايد، نحو سوسيولوچيا نقدية لدراسة المشكلات الإجتماعية، المستقبل العربى، ١٩٩١، ٤ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

(٣) أحمد مجدى حجازى، علم إجتماع الأزمة، دار الثقافة العربية، ١٩٨٨.

(٤) سمير نعيم أحمد، الدراسة العلمية للسلوك الإجرامى، مؤسس[العروبة القاهرة، ١٩٨٨.

(٥) جيروم مانيس تحليل المشكلات الإجتماعية، ترجمة فتحى أبو العنين مكتبة الحرية الحديثة، القاهرة، ١٩٩٠.

الباب الأول

مشكلات النمو الحضري وسوء التخطيط

الفصل الأول

مشكلات الإسكان الحضرى

مقدمة

الإسكان ظاهرة متعددة الجوانب والأبعاد

(أ) الإسكان مشكلة قديمة .

(ب) الإسكان مشكلة حضرية .

(جـ) الأبعاد الإجتماعية لمشكلة الإسكان .

(د) التعريف بالمشكلة .

مستويات الإسكان

(أ) المظاهر الإقتصادية .

(ب) المظاهر الإجتماعية .

(جـ) المظاهر الأيكولوجية .

المشكلة السكنية فى دول العالم المتقدم (أوربا وأمريكا)

مشكلات الإسكان فى المناطق الحضرية المتخلفة.

مواجهة المشكلة

مشكلة الإسكان والسياسة الإجتماعية .

نماذج متنوعة من سياسات الاسكان في العالم المتقدم .

(أ) قوانين الاسكان والتشريعات السكانية .

(ب) المساعدات غير المباشرة للحكومة .

(جـ) التدخل الحكومى المباشر (الاسكان العام - إزالة الأحياء المتخلفة - المدن الجديدة والاحلال السكنى).

مشكلة الاسكان فى مدن العالم الثالث بين تحديات الحاضر وتطلعات المستقبل .

مقدمـــة

يعتبر النمو السكانى السريع من أخطر المشاكل التى تواجه البشرية، ولعل من أهم ما يبرز حجم المشكلة هو ماتشير إليه الإحصائيات والتعدادات السكانية من حقائق تؤكد أن سكان العالم يزدادون بما يعادل مدينة مثل موسكو كل شهر أى ما يوازى ٦ مليون نسمة، وبما يعادل بلد مثل البرازيل كل عام أى حوالى ٧٠ مليون نسمة. ولا يعنى ذلك بالطبع مجرد أن سكان العالم سوف يتضاعفون خلال العشرين سنة القادمة، بل يعنى أن الإنسانية إذا ما أرادت أن تحافظ على مستويات المعيشة الحالية - رغم ما يحيط بها من مشاكل - عليها أن تبذل ما فى وسعها لمضاعفة ما هو متاح الآن - رغم قصوره - من تسهيلات وإمكانيات وخدمات. فإذا إستطاعت أن توفر منزلاً اليوم وجب عليها أن توفر منزلين، وإذا ما كان هناك فصل فى مدرسة عليها أن تدبر إثنين، وإذا بلغ الانتاج الزراعى أو الصناعى حدا ما عليها أن ترتفع بمعدل هذا الانتاج إلى الضعف وهكذا .

وبقياس الشاهد على الغائب يمكننا تصور حجم المشكلة فنقول: إذا كان بلد متقدم كالولايات المتحدة بما لديها من موارد طبيعية غنية وقاعدة صناعية واسعة تعترف من حين لآخر أنه من الصعوبة أن لم يكن من المستحيل أن تزداد مواردها وإمكانياتها إلى الضعف خلال العشرين سنة القادمة. فما هو مستقبل البلدان النامية والفقيرة التى تكشف بإستمرار عن عدم توازن واضح بين الموارد المتاحة والأعداد الحالية للسكان. وإن كانت نبوءة «مالتوس» المتشائمة لم تتحقق بعد فى كثير من البلدان المتقدمة التى لاتزال تجد مخزوناً أو فائضاً لمواردها بما يكفى لإشباع سكانها، فى الوقت الذى إتبعت فيه سياسة سكانية لضبط النسل، فإن الكثير من توقعاتها قد وقع بالفعل فى أرجاء متعددة من العالم الثالث، عندما كان نقل الغذاء بطريق الجو إلى العديد من الدول الأفريقية لمنع المجاعات الجماعية سنة ١٩٧٣ دافعاً إنسانياً. وفى الوقت الذى لم تواجه فيه أكثر البلدان تقدماً ورخاءاً مشكلات مجاعة جماعية أو نقص فى الغذاء يمكن أن تنجم عن

النمو السكاني على نحو ما يحدث فى الدول النامية، نجدها - أى الدول المتقدمة - وقد واجهت مشكلات أخرى لعب فيها النمو السكانى دوراً مباشراً تجسدت فيما يعرف بأزمة البيئة مثل نقص الماء وتلوث الهواء والماء ومشاكل التخلص من الفضلات ... إلخ .

ويعتبر إتجاه السكان للإنتقال من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية أحد الإتجاهات الملازمة للنمو السكانى فى العقود الأخيرة. وفى هذا الإتجاه تكمن العديد من أسباب المشكلات التى تواجه المدن والمراكز الحضرية الكبرى، سواء فى الدول المتقدمة أو النامية. ففى مدن الولايات المتحدة كانت جرائم العنف مثلها فى ذلك مثل مشكلات الإزدحام وتلوث الهواء والماء والافتقار إلى الحد الأدنى من متطلبات البنية الأساسية فى الكثير من مدن العالم الثالث. وعلى الرغم من تفاقم هذه المشكلات، إلا أن المدينة لاتزال تحتفظ بالقوة الجاذبة للأعداد المتزايدة من شكان المناطق الريفية، حيث عدم كفاية الأرض الزراعية وقسوة الأحوال المعيشية والبطالة الناجمة عن التوسع فى إستخدام الميكنة الزراعية. أن هذه الهجرة تعتبر ولا شك أكبر وأهم حركة يشهدها العلم المعاصر. ليس فقط فى حجمها أو كثافتها ولكن أيضا فيما لها من طابع عالمى وتأثيرات حاسمة فى الأنماط العالية لتوزيع السكان والمنتجات وما إرتبط بها من تغييرات اجتماعية جذرية .

ولا تعد حركة إنتقال السكان من المناطق الريفية إلى المدن الكبرى بظاهرة جديدة، إلا أن ما هو جديد هو ذلك النمو المتفجر للمدن الكبرى وزيادة تكتل المتروبوليتان .

ويصف «كنجزلى دافيز» هذا الإتجاه العالمى نحو التحضر فى حدود عدد سكان المدن المائة ألفية أو أكثر،حيث أكد ظاهرة تزايد عدد سكان هذه المدن، حتى أنه فى عام ١٩٧٠ بلغ سكان هذه المدن على مستوى العالم٨٦٠ مليون نسمة. وهو ما يوازى ضعف ما كان عليه عددهم منذ عشرين سنة. وفى هذا الصدد يتوقع دافيز أنه فى عام ٢٠٠٠ فإن ما يقرب من ٣٩٫٥٪ من سكان العالم أو مايوازى ٢٫٥بليون نسمة سيقيمون فى المدن المائة ألفية أو أكثر.

ويمكن للفرد أن يتصور ما بلغه نمو الكثير من مدن العالم من تطرف إذا

ما تأمل الحقائق التى وردت فى الإحصاء الأمريكى الخامس عشر. فإن ربع السكان تقريباً فى الولايات المتحدة يحتلون ٣٧ مدينة بلغ عدد سكان كل منها ٢٥٠ ألف أو أكثر. كما أن ما يقرب من ٣٠٪ من كل الأمريكيين يعيشون فى ٩٣ مدينة سكان كل منها ١٠٠ ألف أو يزيد. إن عدد السكان فى ثلاث من أكبر مدن الولايات المتحدة تبلغ ما يقرب من ١٢ مليون أو حوالى عشر السكان مجتمعين والمساحة الكلية التى يشغلونها حوالى ٦٢٠ ميل مربع. ومعنى هذا أنه بالمقارنة بين متوسط الكثافة فى الولايات المتحدة ككل (٤١ر٣ شخص) لكل ميل مربع. وأنه فى نيويورك وشيكاغو وفيلادلفيا يوجد ما يزيد عن ١٨٠٠٠ شخص لكل ميل مربع. وأن ١٠٪ من السكان فى الولايات المتحدة يعيشون فى إثنين على المائة من ١٪ من المساحة التى تشغلها البلاد فإذا إنتقلنا إلى مناطق المتروبوليتان فإن تركيز السكان فى المناطق الحضرية يكون أكثر ظهوراً على مستوى العالم بدوله النامية والمتقدمة .

إن التصنيع والتحضر هما من أهم المميزات البارزة لحضارة هذا العصر. فهما يمثلان البيئة الطبيعية والبشرية والتى يجب أن يتكيف معها غالبية الشعوب. فكل من هاتين الظاهرتين تمثلان تغيرات حديثة وجذرية تستدعى أنواعاً جديدة من التوافق. ولنفرض أن إنساناً لم يعرف شيئاً عن التاريخ فى القرن التاسع عشر عرضت عليه بعض الجداول الاحصائية التى تصدرها الأمم المتحدة، فإنه سوف يلاحظ بالتأكيد كيف تضاعف سكان العالم، وكيف زادت تجارته بمعدل ٤٢ مرة، وكيف زادت أطنان السلع المشحونة بالسفن أكثر من سبع مرات، وكيف تشعبت خطوط السكك الحديدية أكثر من ٣٦٦٤ مرة وكيف زادت شبكات التلغراف بحوالى ٣١٧ مرة، وكيف إرتفع إنتاج القطن ١٧ مرة وإنتاج الفحم ١١٣ مرة والحديد الخام ٧٧ مرة وذلك كله فى الفترة من ١٨٠٠ – ١٩١٨. فهل يمكن لمثل هذا المتصفح لتلك الجداول الاحصائية أن يشك فى حقيقة أن الإنسانية قد واجهت خلال قرن واحد من التغير مشاكل اجتماعية ملحة؟. ألا يكون بمقدوره أن يستنتج وقوع حركات سكانية ضخمة وتغيرات هائلة فى أنماط المهن ونوعية الأعمال وتنوع الحاجات ومستويات المعيشة والطموح؟. وهل يصعب عليه أن يتوصل إلى

حقيقة أن النسق السياسي الذى كان موجود عام ١٨٠٠ قد تغير تغيراً جذرياً ومصاحباً لهذه الظروف الجديدة أو أن أسلوب الحياة والعادات والأخلاق التي كانت سائدة في مجتمعات القرن الثامن عشر ذات الاكتفاء الذاتي قد واجهت ضغوطاً من نوع جديد ومرت بتغيرات ملحوظة في الإتجاه المعاكس؟ ألن يكون من السهل أن يتصور كيف أن الأفراد الذين عايشوا هذه التغيرات قد مروا بمرحلة صراع رهيب مع عاداتهم ومثلهم وأساليب حياتهم التقليدية، وأن عملية إتخاذ القرار ومحاولة إيجاد توافقات جديدة قد بنيت على طريقة المحاولة والخطأ وأن كل الآمال كانت منعقدة على التقدم المادى وحده على حساب الجانب النفسي والمعنوى والأخلاقي ؟.

إن هذا الفصل يحاول أن يقدم صورة عامة لجانب محدد من مشكلات التوافق التي فرضتها الحياة الحضرية، وأن يوضح إلى أى مدى تمكن المجتمع الحضرى - أو فشل - في محاولته مواجهة الاحتياجات الضخمة لسكانه. وتأتي مشكلة الاسكان في مقدمة هذه الاحتياجات أو المشاكل الحضرية الملحة التي سنركز عليها في هذا الفصل .

١ - الاسكان مشكلة متعددة الجوانب والأبعاد

لعل من أهم ما تكشف عنه ظاهرة «المسكن»، أنها ذات أبعاد وجوانب عديدة ومتنوعة تأخذ طابعاً اجتماعياً مرة واقتصادى مرة أخرى وثالث ثقافى ورابع أيكولوجي... إلخ إنها باختصار ظاهرة متشابكة ومعقدة ترتبط بسلسلة متصلة الحلقات من الظواهر والمسائل والاهتمامات المتنوعة تبدأ بمستوى دخل الفرد وإنتهاءً بمسائل السياسة العامة والتشريعات الاجتماعية ومروراً بعدد غير محدود بقضايا ترتبط بالصحة العامة والتنشئة الاجتماعية والصحة النفسية والجسمية للمساكن... وهكذا يقتضى دراسة الظاهرة تضافر جهود فريق من الباحثين من مختلف التخصصات الاجتماعية والنفسية والأيكولوجية والديموجرافية والاقتصادية إلى جانب الشرعيين والساسة ورجال التخطيط .

أ) الاسكان مشكلة قديمة

منذ أن إفتقد الانسان قدرته على النوم في العراء، أصبحت حاجته إلى

مأوى من أهم الحاجات الأساسية التى تلى حاجته إلى الطعام. ولقد تفنن الانسان منذ بدء الخليقة فى صناعة ما يحتاج إليه من مأوى، وأخذ مسكنه أشكالاً عدة على مر التاريخ من الكهوف فالأشجار التى تقيه شر الرياح إلى الزوارق الخشبية فالأكواخ ذات القباب فالأكواخ التى صنعها من أغصان الشجر. وكانت كلها عاجزة عن أن توفر له الوقاية الكافية من أخطار البيئة والحيوانات المفترسة. ثم تعلم الانسان أن ينشئ منازل من الخشب والحجارة والطوب والحديد والأسمنت المسلح والتى تفاوتت فى مدى ما تتيحه لسكانها من أمن وراحة ورفاهية. عندئذ ظهرت أولى بوادر المشكلة ممثلة فى حقيقة أنه كلما كان المسكن أكثر رفاهية كلما تجاوزت نفقاته قدرة الغالبية العظمى للسكان ومن ثم أصبح الاسكان غير المناسب هو القاعدة بينما غدى الاسكان إستثناءً تتمتع به أقلية قليلة من الأفراد .

ولقد كان سوء الأحوال السكنية وإختلال ميزان العرض والطلب على الاسكان الملائم من المشاكل التى ميزت المدن والمراكز الحضرية على مر العصور. إذ تشير الحفريات المرتبطة بالمدن القديمة إلى أن الأكواخ المصنوعة من الطين قد وجدت جنباً إلى جنب مع القلاع الفخمة والمعابد. وأن مدينة قديمة مثل روما وإن كانت قد صنعت مبانيها من الرخام إلا أن الغالبية العظمى من سكانها حشرت فى أكواخ ومساكن رديئة لم تبلغ حتى فى أحسن حالاتها مستوى المناطق المتخلفة فى المدن المعاصرة. ولم تتحسن الأحوال السكنية فى مدن العصر الوسيط إلا للطبقات الوسطى فى الوقت الذى عانت فيه الطبقات الدنيا من نفس المشكلة إضافة إلى مشاكل زيادة معدلات الوفيات وإنتشار الأمراض الوبائية. لذلك لم يكن من المستغرب أن يرحب واحد من الزعماء مثل سير والتر بيزانت بحريق لندن سنة ١٦٦٦ الذى دمر أكثر من ثلاثة عشر ألف منزل، وأن يستجيب لهذه الكارثة بعبارته المشهورة «إنها - أى الكارثة - أشبه بعملية جراحية ضرورية إذا أردنا الاحتفاظ بالحياة»[1].

---

(1) E. E. Bergel, "Urban Sociology," Mcgraw-Hill Book Co., New York, 1955, p. 431.

وتتفاقم مشكلات الاسكان بظهور المدن الحديثة لتصبح ظاهرة عامة وعالمية تواجه أكثر الدول تقدماً جنباً إلى جنب مع أكثر بلاد العالم الثالث فقراً وتخلفاً وإن إختلفت درجة حدتها وأسلوب أو سياسات مواجهتها بين هذه وتلك. ولذلك ليس بمستغرب أن ينظر الكثير من الباحثين والمهتمين بمشاكل المجتمع إلى مشكلة الاسكان على أنها مشكلة مدينة أى مشكلة حضرية.

ب) الاسكان مشكلة حضرية

يكشف التحليل المتعمق لمشكلة الاسكان عن حقيقة كونها مشكلة حضرية أى متعلقة بحياة المدينة فى المقام الأول. كما يكشف أيضا عن أن حدة المشكلة تتفاوت بتفاوت ما بلغته كل مدينة من حجم معين أو كثافة سكانية محددة. كما يوضح التشخيص الواعى للمشكلة أن سببها الأساسى يكمن فى إزدحام السكان الذى أصبح سمة بارزة لمدينة العصر الحديث، إن مدينة مثل نيويورك والتى يبلغ عدد سكانها ما يزيد عن ٧ ملايين نسمة تقيم فى مساحة لا تتعدى ٢٩٣ ميل مربع هى كل ما تبقى من مساحة مكانية بعد شغل مواقع الأعمال والصناعة والشوارع وغيرها من الملحقات الحضرية الأخرى. ومما يزيد المشكلة الاسكانية تعقيداً ذلك القصور الواضح فى إمكانيات النقل وتسهيلاته بالدرجة التى لا تلاحق بها النمو السكانى المتزايد خاصة وأن شركات النقل تحرص فى أغلب الأحيان على أن تكون شبكاتها محصورة فى نطاق ضيق لأن المسافات القصيرة تمثل لها عائدا أو ربحاً أكبر من المسافات الطويلة. ومن هنا فإن الأعداد المتزايدة من السكان تخلق بالتدرج طلباً كبيراً ومتزايداً على الأرض مما يسبب بدوره إرتفاع قيمتها. كما أن إرتفاع قيمة الأرض يصبح بدوره عاملاً أساسياً يدفع الملاك إلى زيادة تكثيف إستخدامها على نحو يضمن عائداً لاستثمارها.

وتأسيساً على ما سبق تتجسد المشكلة فى زيادة معدلات التزاحم على الأرض وإرتفاع المبانى وتضاعف المساكن وإرتفاع الايجارات وغير ذلك من المظاهر الحضرية المرتبطة بعاملين أساسيين هما إرتفاع قيمة الأرض الحضرية من ناحية وعدم كفاية تسهيلات النقل وإمكانياته من ناحية أخرى .

وهناك إلى جانب هذه الأسباب عدة عوامل أخرى مساعدة تتمثل فى إرتفاع معدلات الهجرة إلى المدن وزيادة حدة المضاربة على الأرض وسوء تخطيط وإنشاء المبانى وقصور القوانين المنظمة لعمليات التشييد والبناء وجشع الملاك وإهمال المستأجرين أو جهلهم. إن كل هذه العوامل والأسباب من شأنها أن تحدد الظروف السكنية التى يعيشها سكان المدينة وعلى سبيل المثال فإن إرتفاع قيمة الأرض وعدم توافر وسائل النقل الكافية يحتم على الأسرة الحضرية أن تتخلى عن فكرة إمتلاكها أو تأجيرها لمسكن مستقل وخاص بها. وقد تكون هذه الفكرة نموذجية أو مثالية ولكنها صعبة التحقيق والمنال فى المدينة الكبيرة. أو لعلها أصبحت من قبيل المبالغة فى الترف والبذخ. إن كل شبر من الأرض الحضرية أصبح - على حد تعبير لويس هيدكر - له قيمته المحددة إن لم يكن المبالغ فيها إلى الحد الذى يجعل تخصيص أى مساحة مهما صغرت لإستخدامها كحديقة أو حوض للزهور فى مدينة مثل نيويورك ضرباً من ضروب البلاهة واللاعقلانية فى مجال أنماط إستخدام الأرض[١].

جـ) الابعاد الاجتماعية للمشكلة

يلاحظ كل من يألف حياة المدن الكبرى إن مشكلة الاسكان هى أهم المشاكل الملحة وإنها تمثل فى جوهرها مشكلة اجتماعية فى المقام الأول. ولعل حرص بعض الباحثين والمعلقين على وصف المشكلة بالطابع الاجتماعى يأتى تأكيداً من جانبهم للصعوبة التى يواجهها المصلحون والإداريون فى كفاحهم من أجل الوصول إلى أحوال أفضل للإسكان. فمشكلة الإسكان مشكلة أساسية لأنها تؤثر مباشرة فى الأسرة وعن طريقها فى العلاقات الاجتماعية. ويقول M. Bryee إن «المكان الذى يسكن فيه الفرد يعد أمراً حيوياً فى تكوين شخصيته وعاملاً مؤثراً على صحته النفسية والجسدية والاجتماعية. لقد كشفت الدراسات عن أن الخمول وهبوط الحيوية هما أهم أسباب اعتلال المزاج والادمان وأن ظروف الاسكان الردئ من أهم الأسباب

(1) L. Heydecker, "Lamd Values," London, New York, J. Wiley and Sons 1927, p. 26.

المباشرة لهذه الأمراض الاجتماعية، كما أن النظافة لا تعد شرطاً لازماً ضرورياً لتحقيق ضمان الصحة الجسدية فحسب بل هي شرط ضروري لإحترام الذات، وأساس الأخلاق الحميدة والسلوك الموفق[1]. وليس من الصعب بحال من الأحوال تصور وجود علاقة إرتباط طردى بين النظافة والصحة وإحترام الذات والسلوك والأخلاق من جانب وبين مدى توفر الظروف السكنية الملائمة من جانب آخر/ والأدلة على ذلك كثيرة فقد لوحظ أن هناك إرتباطاً وثيقاً بين نسبة الوفيات وخاصة وفيات الأطفال وكثافة المسكن ومعدلات التزاحم السكنى. ومع الإعتراف بأن هناك أسباب أخرى لإرتفاع نسب الوفيات لا تقتصر فقط على الإزدحام إلا أنه بالإمكان إستناداً على الشواهد الأمبريقية إثبات أن هذا الإرتباط يعكس علاقة سببية[2]. كذلك لا يقتصر الموقف على إرتفاع معدلات الوفيات فحسب بل لوحظ أيضاً أن معدلات المرض بين الأحياء وإنخفاض مستويات الإنجاز والحيوية ذات صلة وثيقة بتزايد معدلات التزاحم السكنى. ولقد كشفت بعض الدراسات والتجارب الأنثروبومترية - وهى إحدى فروع الأنثربولوجيا التى تهتم بقياس حجم الإنسان - التى أجريت على بعض مدارس الأطفال فى عدد من المدن البريطانية، عن أن هناك إرتباطاً وثيقاً بين طول ووزن الطفل وبين حجم الحجرة فى المنزل الأمر الذى أثار بدوره بعض الافتراضات حول إمكانية تأخر نمو الطفل كنتيجة لعامل الإزدحام والتزاحم السكنى بالرغم من وجود عوامل أخرى[3]. وتكشف أحد الدراسات المسحية المتعلقة بالإسكان والتى قامت بها السلطات الصحية فى المدن الأمريكية التى يزيد سكانها عن ٢٠٠ ألف نسمة عن أن الحجرة المزدحمة ينتج عنها زيادة فى نسبة وفيات الأطفال / وتعتبر عاملاً هاماً فى إنتشار الأمراض المعدية. ويشير الدكتور Haven Amersan أستاذ الصحة العامة بجامعة كولومبيا إلى أنه من المحتمل أن

(1) M. Bryce, "The Menace of Great Cities," National Housing Association Publications, No, 20, June 1970, p. 5.
(2) R. Defarest, and L. Veiller, "The Tenement House Problems," in, M. Davie, Problems of City Life," New York. J. Wiley and Sons 1932, p. 99.
(3) Ibid., p. 98.

تكون الحجرة المزدحمة هى أهم عامل فى إنتشار أمراض الجهاز التنفسى وبالمثل يقرر لورانس فايلار أن التزاحم السكانى يرتبط بإنتشار الأمراض التناسلية فى الوقت الذى يكون فيه عاملاً أكثر تأثيراً فى المشكلات اللاأخلاقية التى تكشف عنها مناطق الاسكان السئ وذلك نظرا لإنعدام الخصوصية بين أفراد الأسرة[١].

وبالمثل ترتبط مشكلة الجريمة والاضطراب أيضاً بالظروف غير الملائمة للإسكان. وفى هذا الصدد يقرر تراشر[٢] «أن المساكن التى تأوى عصابات شيكاغو فى المناطق المجاورة لخطوط السكك الحديدية والمصانع تقع حيث تقام المجاورات والأحياء المتخلفة ومناطق التحول والإنتقال التى تحيط بمنطقة وسط المدينة». ثم يستطرد قائلاً «أنه بالإمكان تتبع البدايات الأولى لتكوين هذه العصابات فى الأحياء المتخلفة من المدينة، حيث يوجد عدد غير عادى وكبير من الأطفال المتزاحمين فى مساحة محدودة». وتوضح خرائط التوزيع الأيكولوجى والمكانى لحالات إنحراف الأحداث إرتباطاً بأحوال الإسكان المزدحم كما توضح ذلك عدد من الدراسات على المدن. وقد يرجع عدم إحترام القانون والمجتمع من خلفه إلى الذكريات الأولى لصبى كان ملعبه الوحيد هو الشارع ومسكنه حجرة مزدحمة أو شقة متهالكة وحيث تكون الشرفات الجانبية المزدحمة هى المتنفس الوحيد لتلاميذ المدرسة. ويقول مخطط المدن المشهور توماس آدمز «أن جلاسجو بما فيها من نسق نموذجى للنقل والصحة والحكومة المحلية هى مركز الاباحية فى بريطانيا العظمى لسبب ظروف التزاحم السكنى والأحوال السيئة التى لازمت إسكانها»[٣] وقد يتشكك المرء فى مدى صدق نتيجة آدمز هذه إلا أنه من المؤكد أن هناك إرتباطاً وثيقاً بين سوء الأحوال السكنية وبين تفشى الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وربما يكون أسوأ التأثيرات للاسكان

---

(1) Ibid., p. 99.
(2) Ibid., p. 99.
(3) Ibid., p. 100.

الردئ فى مدينة ما هو إفساد الأخلاق والمعنويات وما ينتج عنه من إنخفاض قوة الانتاج لنسبة كبيرة من سكانه .

وتتمثل أهم خطورة لمشكلة الاسكان فى الأجزاء الشديدة الإزدحام من المدينة والتى تعرف بإسم «الأحياء المتخلفة» كمناطق تجسد سوء الأحوال السكنية وتصور المشكلة فى أبعادها المختلفة ولعلنا نجد فى التعليق الذى كتبه البيون بيكون فى مناقشته لعلاقة الخدمة الاجتماعية والإسكان ما يكفى لتصوير الموقف حيث يقول: «لا أحتاج إلى الدخول فى تفاصيل عن المناظر والروائح والاضطرابات التى لازلت أذكرها عندما ذهبت لخدمة أم مريضة. لقد كان على الأم أن تنزل الدرج المتهدم لكى تحضر الماء لإستحمام طفلها، وأن تعبر دهليزاً مظلماً للحصول على شئ يستحم فيه وتصعد الدرج لتسخين الماء. وكان عليها أن تغلق النوافذ لإبعاد الروائح والذباب وأن تضع كرسياً خلف الباب لحجز الأولاد المتقاتلين. وعندما عرفت أن زوجها كان قد هجرها فقد تعجبت كيف كان ينام فى هذه الحجرة المزدحمة، وعندما عرفت بأن الإبنة الجميلة قد أخطأت تذكرت أنها لا تستطيع أن تحضر أصدقاءها إلى المنزل ليصلوا عن طريق هذه السلالم القذرة إلى حجرة ضيقة حيث إبريق الغسيل وأكوام الملابس القذرة بجوار السرائر. وكان على الأسرة أن تقف مكتوفة الأيدى حيال خطأ الإبنة وعندما دخل الصبى الصغير محكمة الأحداث فإننى لم أتعجب من إصراره على أن يظل يلهو فى الشارع أطول فترة ممكنة قبل أن يزحف إلى الحجرة المزدحمة ويسقط على الأرض لينام»[1]
وهكذا نجد أن كل الأحوال التى تحيط بساكن الحى المتخلف تزيد جسمه شقاءاً وتعباً وتثير فيه الاحساس بعدم الرضا الروحى والمعنوى إذ ليس لديه أى هدوء أو سلام أو خصوصية وليس له حجرة يستريح فيها ليلاً أو نهاراً ولا يرى أى جمال من حوله قد يحجب عنه جيرانه منظر الجزء الصغير من السماء ويجب عليه أن يغلق هذه النوافذ غير الكافية إذا أراد أن لا يستمع إلى مشاجرات الجيران فهو يعمل بلا طموح وينهى يومه بدون رضا أو أمل.

---

(1) A. Bacon, "Housing, its Relation to Social Work," National Housing Association Publications: N, 48, June, 1958, pp. 3-7.

د) التعريف بالمشكلة :

تختلف تعريفات مشكلة الإسكان باختلاف الأولوية التى تعطى لبعض عناصرها أو أبعادها على البعض الآخر: فقد ينظر إليها على أنها عبارة عن حالة أو موقف تسيطر عليه ظاهرة ندرة المسكن المتاح والملائم للأفراد الذين يشعرون بحاجة إليه. ومن ثم تصبح المشكلة بمثابة نتيجة لازمة عن نقص الانشاءات المسكنية الجديدة نظراً لتوجيه واستثمار متطلبات تشييدها إلى أغراض أقرب غير سكنية. كما تصبح أيضا نتيجة مصاحبة للتوقف كلية عن عمليات البناء بسبب إرتفاع تكاليف العمالة ومواد البناء اللازمة .

ومن ناحية أخرى قد ينظر إلى مشكلة الاسكان على أنها تجسيد واقعى لإرتفاع القيمة الايجارية للمساكن على نحو قد يفوق القدرة الشرائية للأفراد ذوى الدخل المنخفض أوتجعلهم يخصصون نسبة كبيرة من دخولهم المنخفضة لايجار المسكن الملائم. وفى هذا الصدد تبدو المشكلة فى جوهرها على أنها مسألة حضرية بحتة خاصة وأن أغلب سكان المدينة هم من المستأجرين الذين لا يمتلكون مساكنهم. ولقد أدت هذه النظرة الأخيرة لمشكلة الاسكان إلى بذل المحاولات لضبط إرتفاع الايجارات عن طريق التشريع أو السياسة الاجتماعية .

ولقد كشفت الدراسات الحديثة التى أجريت فى أجزاء مختلفة من العالم المتقدم عن أن مشكلة الإسكان مشكلة اقتصادية فى أساسها لأنها ترتبط فى المقام الأول بمشاكل الأجور ومستويات المعيشة . ففى مدينة مثل نيويورك مثلا نجد أن ٦٩٪ من مجموع الأسر تندرج تحت فئة دخل «أقل من ٢٥٠٠ دولار سنوياً». ولذلك كانت مشكلتها السكنية وفقاً للشواهد التى جمعتها لجان الإسكان ممثلة فى النقص أو القصور الواضح والحاد للمساكن المتاحة للأعداد الكبيرة من السكان ذوى الدخل المنخفض. كما تبين أيضا أن نفقات الإسكان تمثل ما يزيد عن ١/٥ تكاليف المعيشة فى المدن الأمريكية وأن هذه النسبة تعتبر أقصى ما يمكن تخصيصه حتى تتمكن الأسرة من تحقيق حالة من التوازن فى ميزانيتها. وبالمثل فقد كشفت العديد من الدراسات التى أجريت على مدينة نيويورك مثلاً عن أن إرتفاع القيمة الايجارية كان سبباً مباشراً فى زيادة إقبال السكان - أو إضطرارهم - على الإقامة فى مساكن

دون المستوى، خاصة عندما وجدت الأسر التى تعجز عن مواجهة القيمة الإيجارية المرتفعة أن الحل الوحيد للخروج من الأزمة هو الإنتقال إلى مساكن أصغر حجماً وأقل مستوى. وقد ترتب على هذا الإقبال المتزايد أو زيادة الطلب على المساكن ذات القيمة الإيجارية المعقولة أو المنخفضة ظهور إتجاه للعودة إلى إستخدام مساكن قديمة أو مهجورة لعدة سنوات كانت تعتبر من الناحية القانونية غير ملائمة للسكن الآدمى. ومن هنا تبدو المشكلة السكنية فى المدينة حتى فى أكثر البلدان تقدماً فى جوهرها عبارة عن عدم توافر المسكن الملائم بأعداد كافية تقابل إحتياجات الأفراد ذوى الدخل المنخفض ومن هنا أيضاً غدت المشكلة فى نظر الكثير من المحللين والمخططين أبعد إحتمالاً عن المواجهة أو حتى عن التخفيف من حدتها[1].

وتعتبر مشكلة المستويات السكنية من أكثر جوانب المشكلة أهمية بل قد تفوق فى خطورتها وأهميتها مشكلة ندرة المساكن أو إرتفاع تكاليفها وإيجارها. وفى هذا الصدد نجد وود Wood يقرر «أن من أهم المتاعب الأساسية التى تواجه ساكن المدينة هى ندرة المساكن الصحية ذات المستوى اللائق والمقبول والتى تتناسب قيمتها الإيجارية مع دخول الفئات السكانية ذات الأجور المنخفضة». وقد ترجع خطورة مشكلة المستوى السكنى وأهميتها إلى أنها مسألة تتضمن العديد من المشاكل المرتبطة بالصحة والأمن والأخلاقيات بل وتمس تقريباً كل أوجه الحياة الاجتماعية إلى جانب أنها ذات صلة وثيقة بمسائل فنية ومالية فى مجال التشييد والبناء وسياسات التشريع والإدارة فى مجال القوانين المنظمة لتصميم الوحدات السكنية وتنفيذها إلى جانب إرتباطها بموضوعات اجتماعية وسياسية تتعلق بتدخل الحكومة.. إلخ .

ويصور لنا «لورانس فايلر L. vieller» هذا الجانب الخطير من جوانب المشكلة السكنية بقوله: «أن المشكلة السكنية هى مشكلة تمكين قطاع كبير من السكان يريدون العيش فى وسط ملائم ومريح ويحرصون على تربية أبنائهم وسط ظروف مناسبة. وهى فى نفس الوقت مشكلة منع الآخرين

10) M. Davie. Op. Cit, p. 69.

الذين لا يهتمون بمثل هذه الظروف أو الذين لا يقدرون على تحقيقها من الإستمرار فى إيجاد ظروف أو أحوال تعتبر تهديداً لجيرانهم وللمجتمع المحلى بأكمله». غير أن إستخدام فايلر لعبارات «الأحوال المناسبة» تشير فى نظرنا إلى مفهوم نسبى للمشكلة خاصة وأن تعريف مثل هذه العبارات يختلف من مكان لآخر ومن وقت لآخر على الرغم من أن قوانين الإسكان فى كل البلاد تقريباً تنص على الحد الأدنى لقياس هذه المستويات .

من هذا المنطلق يمكننا إعادة تعريف المشكلة الإسكانية بأنها موقف أو حالة أو ظرف غير مرغوب فيه يتحدد بوجود شريحة من السكان - صغرت أو كبرت - فى ظروف سكنية خطيرة تهدد صحتهم وأماناتهم وأخلاقهم. فإذا جاز لنا تحديد المشكلة على هذا النحو يكون بالإمكان القطع بوجودها فى كل مدن العالم تقريباً. ولقد سبقنا إلى تحديد المشكلة على هذا النحو السابق جيمس فورد G. Ford عندما حاول أن يحدد العناصر الهامة للمشكلة السكنية فيما أسماه بمضار الإسكان أو مساوئه والتى حددها فى الموقع غير الصحى الذى يشجع على إنتشار المرض، وفى نقص إمداد المياه النقية، والغرف المظلمة، والأزقة القذرة؛ والأماكن الرطبة فى البدرومات، وعدم كفاءة وسائل التخلص من الفضلات، والأمراض الناجمة عن توالد الحشرات، وفى إرتفاع معدلات التزاحم والإزدحام، وإنعدام الخصوصية، وإرتفاع القيمة الايجارية، وعدم كفاية الخدمات والمرافق العامة، وإزدحام المبانى وتلاصقها، والإستخدام المكثف للأرض[1].

٢ - مستويات الاسكان : Housing Standards

تتحدد مستويات الاسكان فى أى مجتمع فى ضوء ثلاث متغيرات رئيسية هى: مرحلة التطور الاقتصادى بالنسبة لغيره من المجتمعات الأخرى والموقع الاقليمى للواحدات السكنية ومستوى دخل الأسرة. فمن ناحية تعتبر مرحلة التطور الاقتصادى التى يمر بها المجتمع مؤشراً - بل محدداً - أساسياً للمستوى السكنى خاصة إذا وضعنا فى الإعتبار أن قدوم السيارة

(1) G. Ford, "Fundamentals of Housing Reform," The American City, May 1953, N, 8, Vol, 5, p. 473.

مثلاً قد تتطلب ضرورة توفر مكان إضافي لايوائها «الجراج». كما أن إستخدام الكهرباء والغاز وأنابيب المياه كانت أسباباً مباشره لتقلص حجم المطبخ. وبالمثل فإن القيمة التى تعزى إلى الشرفات تختلف بإختلاف المنطقة المناخية حتى أنها تصبح ذات أهمية قصوى فى المناطق الحارة، الأمر الذى يؤكد أهمية الموقع الاقليمى كمحدد لمستويات الاسكان. أما بالنسبة لدخل الأسرة، ودوره فى تحديد المستوى السكنى فأمر تؤكده حقيقة أن الأسر تستطيع فى حدود دخلها أن تقوم بإختيار المسكن الذى يتناسب مع هذا الدخل هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أصبح على الحكومة وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية أن توفر الاسكان الملائم للأعداد المتزايدة للسكان وأن تقوم بتوزيعها على أساس مستويات الدخل[1].

وقد يبدو من المحتم علينا أن نعرف المقصود بمصطلح «مستويات الإسكان» Housing Standards وفى هذا الصدد نشير إلى حقيقتين أساسيتين هما :

١ - يمكن أن نميز بين ثلاث مستويات للإسكان هى: المستوى الأدنى وهو يمثل نقطة معينة يتعين على أساسها ضرورة تدمير أو إزالة الوحدات السكنية التى تقل عن هذا المستوى، والمستوى الأعلى والذى تحدده قوانين الإسكان التى تعمل بها الحكومة لتنظيم عمليات البناء والتشييد حتى وإن كانت غير مدعمة بمساعدات عامة حكومية، والمستوى الأمثل الذى تتخذه السياسات الإسكانية هدفاً تعمل على تحقيقه فى المستقبل .

٢ - على الرغم من أن وظيفة الاسكان الأساسية تتمثل فى تقديم المأوى وتوفير مختلف الإمكانيات والتسهيلات التى تضفى على الحياة المنزلية قدراً من الراحة والطمأنينة والأمان إلا أنه يتعين علينا عند الحديث عن المستويات الإسكانية أن نضع فى إعتبارنا عوامل البيئة التى تتضمن الإستخدام العام للأرض وتوفير متطلبات البنية الأساسية إلى جانب الإهتمام

---

(1) S.Miles, "Metropolitan Problems," London, J. Deyell Limited. 1970, p. 130.

بمشاكل البيئة كالتلوث والضوضاء وغير ذلك من الأمور التى أولتها تشريعات الاسكان فى بعض الدول المتقدمة أهمية ملحوظة لخطورة ما يترتب عليها من نتائج.

وفى ضوء هاتين الحقيقتين نستطيع أن نقرر أن المستويات الإسكانية هى نتائج أو محصلة نهائية لتداخل وتفاعل عدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئة الأمر الذى يجعل من المشكلة متعددة الأبعاد من ناحية ومشكلة نسبية من ناحية أخرى .

١ - المظاهر الاقتصادية :

على العكس من المشكلات الحضرية الأخرى، فإن الإسكان يعتبر منذ البداية مسألة اقتصادية أو بالأحرى محصلة لمجموعة من العوامل الاقتصادية المترابطة مثل تكاليف الموقع والبناء والصيانة والخدمات... إلخ. وتعد المستويات السكنية ملائمة وسليمة من وجهة النظر الاقتصادية إذ كشفت عن تكامل أو إرتباط وثيق على مستوى الاقتصاد القومى ولذلك فإن إنعدام التوافق بين المستويين من شأنه أن يخلق مشاكل جمة خاصة فى البلدان الفقيرة أو المتخلفة. وهناك الكثير من الشواهد الأمبيريقية على ذلك: ففى آسيا مثلاً قد يقوم مستأجر الوحدة السكنية المكونة من غرفتين بتأجير غرفة من الباطن بهدف أن يزيد من دخل الأسرة. ويعد هذا الموقف أسوأ بكثير مما لو أمكن توفير وحدات سكنية أصغر وذات تصميم أفضل. ومن ثم ظهرت الحاجة إلى ضرورة تغيير النظرة إلى مستويات الإسكان الآسيوية بما يجعلها تسير فى خط واحد مع الظروف الاقتصادية الراهنة، ولقد ضربت ماليزيا مثلاً بارزاً لبلد يتبنى مستويات متواضعة للإسكان ولكنها تتفق وظروفها الاقتصادية إذ تخصص لإقامة كل فرد مساحة لا تتجاوز ٧ر٤ متر مربع وغرفة نوم لثلاثة أشخاص لا تتعدى مساحتها ١١ متراً مربعاً وغرفة معيشة وطعام تتحول فى الليل إلى غرفة نوم رئيسية دون وجود ردهات أو ممرات بين هذه الحجرات[١].

(1) See "The Report on Minium Standards for Low Cost Housing Ministry of Local Gevernement and Housing. Kuala Lupur. Maleysia, 1966, P. 10 .

إن ما حدث فى ماليزيا كان موقفاً متناقضاً مع تجارب دول أمريكا اللاتينية حيث كانت مستويات الإسكان الخاصة بالأسر ذات الدخل المتوسط تقوم على نفس المعايير التى كانت سائدة فى الولايات المتحدة ودول غرب أوربا، ومن ثم لم تعكس حقيقة الوضع الاقتصادى بل أدى بالكثير من الأسر ذات الدخل المتوسط إلى الإنتقال للعيش فى مساكن خصصت لذوى الدخل المنخفض وبالتالى إضطرت هذه الأخيرة إلى العيش فى مساكن دون المستوى الأدنى وفى مناطق أو مستوطنات هامشية. وفى محاولة لتصحيح هذا الوضع تبنت خمس دول من أمريكا الوسطى سنة ١٩٦٠ مستوى إسكانى جديد حددت من خلاله الوحدة المكونة من ثلاث غرف نوم بمساحة ٦٢ متر مربع والوحدة المكونة من غرفتين بـ ٤٦ متر مربع، ومع ذلك وعلى الرغم من إنخفاض مستويات الاسكان فى السنوات الأخيرة إنخفاضاً ملحوظاً عن هذه المستويات التى تحددت سنة ١٩٦٠ إلا أن الدراسات الأمبيريقية قد أكدت أن ٦٣٪ من سكان المدن فيها سجلت عجزها عن الوفاء بالقيمة الإيجارية لمساكنها[1].

وتتجه الدول الأوربية فى الوقت الحالى إلى ترشيد المعايير التى تحدد على أساسها مستوياتها الاسكانية وفى هذا الصدد نص معيار كولن Koln لعام ١٩٦٠ والصادر عن الاتحاد الدولى للاسكان والتخطيط (IFHP) على أن مساحة ٧٠ متراً هى أنسب مساحة للأسرة المكونة من خمسة أشخاص. ومع ذلك فإن غالبية الدول الأوربية تكشف وبإستمرار عن تأثرها بمستوى إقتصادها القومى أكثر من تأثيرها أو توجيهها بالمعيار السابق والمثال على ذلك نجد أن المملكة المتحدة تتبع معياراً يحدد لكل أسرة مساحة تتراوح من ٨٠ - ٩٠ متراً مربعاً فى الوقت الذى عمدت فيه هولندا إلى الإقلال من هذه المساحة لتحددها بخمسين متر مربع فقط[2]. ولقد بذلت جميع الدول جهوداً مكثفة لوضع معايير مفصلة تربط حجم الأسرة بعدد غرف النوم وبمساحة حيز الإقامة وحجم كل غرفة وتسهيلات للمرافق العامة، وفى هذا الصدد إشتهرت

---

(1) S. Miles, Op. Cit., p. 131.
(2) H. Ashworth, "Housing in Great Britain," London, Thomas Skinner, 1957, p. 107.

المملكة المتحدة بمستوياتها العالية فى جمال الإسكان كما إشتهرت بما تبذله من جهود لتحقيق مستويات أفضل وذلك على الرغم من أنها لم تتحرر تماماً من المشكلة التى تعد اليوم طاعوناً أصاب الدول النامية بالمرض والتى تتمثل فى ذلك المأزق الناجم عن الصراع القائم بين المستويات السكنية المفرطة فى التفاؤل وبين الضغوط الاقتصادية التى تحول دون تحقيق هذه المستويات[1].

على أنه من الضرورى عند تحليل المظاهر الاقتصادية لمستويات الإسكان أن تؤكد على الدور الذى تلعبه هذه المستويات فى مجال تطوير السياسة الإسكانية إذ أنه من الخطورة بمكان عند تحديد مستويات الإسكان أن ينصرف الاهتمام كله إلى مستوى دخل الأسرة بإعتباره مسألة تتعارض مع حجمها. وقد يبدو هذا الإهتمام ملائماً فى كثير من الأحيان إلا أنه قد يؤدى فى الحقيقة إلى مجرد بناء أو تشييد وحدات سكنية قليلة العدد ومرتفعة المستوى، والمثال على ذلك ما نجده فى مدينة كراكاس حيث تم بناء عدد من المساكن ذات المستوى المرتفع خصصت لأسر ذات دخل منخفض، لذلك سرعان ما واجهت الادارة المحلية للمدينة صعوبة تحصيل إيجارات هذه الوحدات السكنية والتى حددت قيمتها على نحو يتعارض مع مستوى دخل المستأجرين. ونتيجة لذلك تبددت الإعتمادات المالية التى كانت قد رصدت لإنشاء مساكن أخرى جديدة[2].

وبالمثل تتأثر المساعدات المالية التى توجه لأغراض الإسكان بالمستوى الاقتصادى للمجتمع لذلك فإن الدول المتقدمة التى تكشف عن أعلى معدلات الناتج القومى تكشف وفى نفس الوقت عن أعلى معدلات الإستثمار فى مجال الاسكان. ففى عام ١٩٥٧ بلغت نسبة الوحدات السكنية التى تتلقى إعانات مالية عامة ٩١٪ من الوحدات السكنية فى فرنسا و٥٨٪ فى المملكة المتحدة فى مقابل ٢١٪ فى إيطاليا التى كشفت عن إنخفاض واضح فى معدلات الناتج القومى بالمقارنة بكل من فرنسا

(1) Ibid., pp. 108-109.
(2) S. Miles, Op. Cit., p. 132.

وبريطانيا. وتقدم إيطاليا هنا مثالاً فريداً، إذ أنه على الرغم من صغر حجم الإسكان الحكومى المدعم مالياً إلا أنه كان يتسم بإرتفاع المستوى وكان من المتوقع أن يشجع الإسكان العام على إنشاء مساكن مشابهة عالية المستوى عن طريق القطاع الخاص. غير أن قبول معايير سكنية أقل إرتفاعاً يعتبر بمثابة وسيلة أخرى تمكن لأكبر عدد ممكن من الوحدات السكنية الحصول على إعانات مالية حكومية، وهنا يختلف الموقف الذى ساد فى إيطاليا فى هولندا، فمع أن المعايير السكنية فى هولندا كانت أدنى بكثير من المعايير الايطالية إلا أن معدل الاسكان العام الذى تدعمه الدولة بمساعداتها قد تبلغ ما يزيد عن ٩٥٪ رغم إنخفاض ناتجها القومى عن معدل الناتج القومى فى إيطاليا[١].

٢ - المظاهر الاجتماعية :

أصبحت طبيعة الصلب على الاسكان الجيد أكثر تخصصاً بحيث إقتصرت على تحسين ظروف الإسكان بصفة عامة، ومع أن هذه الحاجة المتخصصة تختلف من مكان إلى آخر إلا أنه وفى ظروف الاسكان السيئة يصبح الطلب على إشباع الحاجات الأساسية كالأرض أو المساحة المكانية وإمدادات المياه ووسائل الصرف ذى طابع عام وعالمى. كما أن الحاجة إلى وحدة سكنية لكل أسرة لا يتعدى مجرد الحاجة إلى غرفة واحدة مستقلة تستخدمها الأسرة كحجرة نوم ومكان لتناول الطعام فى نفس الوقت. وقد أشارت الدراسات التى أجريت فى البلاد والمناطق التى تتميز بكثافة سكانية عالية إلى أن توفير حجرة أخرى لم يكن هو المطلب المباشر فى كثير منها. وتقدم ماليزيا مرة أخرى مثالاً للمستوى المنخفض من الطلب المتخصص فى معايير الإسكان إذ على الرغم من وجود العديد من الغرف بالنسبة لكل وحدة سكانية فيها كما أشرنا من قبل إلا أن هذه الغرف كانت مشتركة لإستخدام جميع أعضاء الأسرة كما كانت تقوم بوظائف متعددة. فالمكان المخصص لتناول الطعام أو المعيشة مثلاً كان يتميز بصغر حجمه

---

(1) See: United Nations, Report on the World Social Situation, New York, United Nations, 1963, p. 138.

بينما تميزت حجرة النوم لتشغل ما يقرب من سبعة عشر متراً مربعاً نظراً لإستخدامها فى أغراض أخرى متنوعة كما أن الشرفات تلعب وفقاً لنمط الاسكان الماليزى دوراً هاماً حيث تكون بمثابة مكان للنوم وتناول الطعام فى ليالى الصيف خاصة وأن تكاليف مثل هذا المكان أو الحيز الخارجى لا تزيد عن ثلث تكاليف غرفة واحدة بالداخل(١).

ومن ناحية أخرى تمدنا التجربة اليابانية بمثال عن الطالب الأكثر تخصصاً والذى ينمو ويتغير مع المستوى الاقتصادى، فبالرغم من إنخفاض مستويات الإسكان فى هذا البلد (حيث تبلغ مساحة الوحدة السكنية المخصصة لأسرة مكونة من خمسة أشخاص من وحدات الهيئة اليابانية للإسكان خمسة وأربعين متراً فقط) إلا أن هناك إتجاهاً نامياً نحو ملكية السلع الاستهلاكية المعمرة كما أن الوضع الخاص لمستأجرى مساكن الهيئة اليابانية للإسكان والذين يتميزون بإرتفاع مستواهم التعليمى قد تطلب ضرورة أن يكون هناك غرفة منفصلة للطعام وأخرى للنوم وأن تنفصل حجرات نوم الآباء عن أبنائهم الأمر الذى ترتب عليه بالضرورة ذلك الضيق الملحوظ لمساحة حجرات النوم إلى الحد الذى يصل فيه إلى ٨٫٥ متر مربع وأيضاً صغر حجم المطبخ ليصل إلى ٧٫٥ متر مربع تقريباً. وبالمقارنة مع الوحدات السكنية التى كانت تعيش فيها نسبة تزيد عن ربع سكان طوكيو أو أوزاكا، والتى كانت تتألف من غرفة واحدة فى منزل خشبى تبدو المساكن التى أقامتها الهيئة اليابانية للإسكان ملائمة تماماً فى هذه الفترة، ومع ذلك فقد تركز الشعور بالإستياء وعدم الرضا الذى عبر عنه مستأجرو الوحدات الصغيرة فى صغر حجم تلك المسكن. ونظراً لما كشفت عنه الدراسات التى أجريت فى هذا المجال من أن الغالبية العظمى من المستأجرين تفضل العدد الأكبر من الغرف الصغيرة على العدد الأصغر من الغرف الكبيرة، فقد توجهت الجهود نحو زيادة حجرات النوم، إلا أنه سرعان ما زاد طلب المستأجرين على الوحدات الإسكانية الأكبر وذلك بعد إرتفاع مستوى المعيشة فى السنوات الأخيرة.

---

(1) "The Report on Minimum Standards for Law Cost Housing," Op, Cit., pp. 10-12.

ولذلك تأخذ السياسة المستقبلية للاسكان فى إعتبارها أن تخصص أى زيادة فى المساحة الكلية للوحدة السكنية لإقامة غرفة معيشة كحيز عام ومشترك ولإقامة المزيد من الغرف ولزيادة حجم كل غرفة(١).

ومن المحتمل أن يؤدى الإرتفاع بمستوى المعيشة إلى جانب الضيق النسبى فى مساحة الوحدات السكنية باليابان إلى زيادة سرعة إتجاه الأسرة الحضرية فيها لأن تصبح أسراً نووية صغيرة ففى عام ١٩٣٥بلغ حجم المتوسط القومى للأسرة اليابانية ٣ر٥ فرداً بينما بلغ سنة ١٩٦٠ ٥ر٤ فرداً ثم جاء بالدراسة التى قامت بها الهيئة اليابانية للاسكان سنة ١٩٦٦ أن متوسط حجم الأسرة المستأجرة لمساكن الهيئة كان صغيراً بلغ ٤ر٣ فرداً لكل أسرة. ونتيجة لهذا الإتجاه الأسرى المتغير نحو الأسرة النووية بدأت تظهر مشاكل مكانة كبار السن فى الأسرة اليابانية ومدى توافقهم مع أبنائهم فى الحضر، ولقد أشارت دراسة أخرى إلى أن معظم المسنين الذين يقيمون مع أسرهم فى الوحدات السكنية التابعة للهيئة قد أعربوا عن شعور بالرضا عن أسلوب الحياة الذى يعيشونه مع ذويهم ولو أنه يتعارض مع أسلوب حياتهم التقليدية(٢).

وعلى النقيض من الموقف اليابانى يأتى نمط الطلب الذى تقدمه دول أمريكا اللاتينية: حيث يقترب نمط الإسكان فى تلك الدول من النمط الأوربى وبخاصة فيما يتعلق بمساحة المكان العام بما فى ذلك المطبخ وغرفة الطعام وغرفة المعيشة والتى بلغت فى المتوسط ٢٥ متراً مربعاً، الأمر الذى يجعل هذا النموذج السكنى يشبه إلى حد كبير النموذج الذى حددته إدارة الإسكان العام بالولايات المتحدة والنموذج الكندى والهولندى فى نفس الوقت (حيث تتحدد مساحة المكان العام المشار إليه فيما بين ٢٠ - ٣٠ متراً مربعاً) غير أنه نظراً لتزايد عدد المستوطنات الهامشية كان من الصعب تنفيذ هذا النموذج السكنى بل حتمت الظروف بكل مدن أمريكا اللاتينية

---

(1) See: M. Honjo, "Monograph on Japanse Housing," Tokyo, Preparatory Committee on Housing and Planning for IFHP Congress in Tokyo, 1966, p. 3.
(2) Ibid., pp. 4-6.

تقريبا ضرورة أن يكون الإسكان العام معنياً بصفة أساسية لتوفير أكبر قدر ممكن من الحجرات المستقلة[1].

٣ - المظاهر الأيكولوجية :

لا يقاس الاشباع السكنى، كما لا تقاس ملاءمة الأحوال السكنية فى حدود خصائص الوحدة السكنية فحسب، بل تقاس أيضا على أساس نوعية البيئة التى تحيط بالمجتمع السكنى، تلك البيئة التى تصب فيها تأثيرات العديد من العوامل الطبيعية والأيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية. ولتوضيح ذلك علينا أن نناقش أهم المظاهر الأيكولوجية التى يجب أن نضعها فى الإعتبار لتقييم الأحوال السكنية وتشخيص ما يرتبط بها من مشكلة :

(أ) الخصائص الأيكولوجية للوحدة السكنية :

هناك أكثر من مؤشر لتحديد الطابع الأيكولوجى للوحدة السكنية، إذ نجد على سبيل المثال حجم الوحدة السكنية، وهو مؤشر يعد فى تصورنا غير ذى دلالة فى ذاته إلا إذا قورن بعدد الأفراد الذين يشغلون وحدة سكنية ذات حجم ضيق أو أكثر إتساعاً. وهناك من ناحية ثانية مؤشر الكثافة السكانية، أى عدد السكان بالنسبة لمساحة مكانية معينة (الفدان أو الميل المربع أو الكيلو متر مربع). وهو مؤشر وإن بدى مفيداً إلا أنه غير دقيق، لأنه لا يأخذ فى إعتباره إختلاف معدلات الكثافة السكانية فى حالتى التوسع الرأسى أو الأفقى فى الإستخدام السكنى للمساحة المكانية. أما المؤشر الأيكولوجى الذى يعتقد فى صلاحية إستخدامه هو ما يطلق عليه مفهوم «التزاحم» فالتزاحم على الأرض أو المساحة السكانية المتاحة تشير إلى درجة ما من تزاحم أو تلاصق أو إزدحام المبانى فى رقعة ما، وهذا ما يطلق عليه الكتاب الإنجليز مصطلح «زيادة الاسكان Over Housing»، يشيرون به إلى الإلتصاق الشديد للمبانى لدرجة لا تسمح بوجود التهوية الكافية ولا الشروط الصحية اللازمة وظهور الأزقة والحارات لتأخذ المنطقة

---

(1) S. Miles, Op. Cit., p. 134.

فى النهاية طابع الحى المتخلف. وهناك أيضاً التزاحم على مفردات الوحدة السكنية» أى عدد الأشخاص الذين يشغلون كل حجرة وفى هذا الصدد نجد أن تشريعات الإسكان تميل إلى تحديد خصائص الوحدة السكنية فى حدود هذا المؤشر الأخير. ففى إنجلترا مثلاً تعتبر الوحدة السكنية مزدحمة وغير ملائمة إذا بلغت معدلات التزاحم فيها شخصان لكل حجرة. والوحدة السكنية المكونة من أربعة حجرات مثلاً تعد مزدحمة إذا بلغ عدد الأشخاص الذين يشغلونها عشرة أشخاص أو أكثر[1]. غير أننا نضيف إلى هذا المؤشر الأخير إضافة أخرى من جانبنا مؤداها أنه إذا كانت المسألة ليست مسألة حجم الوحدة السكنية تبعاً للمقياس الأول، ولا المعدل الكشافى كما يشير المقياس الثانى، فإن المسألة هنا أيضاً ليست مسألة عدد من يشغل كل غرفة فى الوحدة السكنية، بل أنه من الأكثر أهمية أن تحلل معدلات التزاحم فى ضوء التركيب العمرى والنوعى لأفراد الأسرة. إن وحدة سكنية مكونة من غرفتين يقيم فيها زوج وزوجة وطفلان أو ثلاثة ليست بأسوأ حالاً من وحدة سكنية من أربعة غرف يقيم فيها زوج وزوجة وطفلان وشابان عاملان وإبنة متزوجة تعيش مع زوجها وأطفالها فى نفس الوحدة .

(ب) الموقع الأيكولوجى للمنطقة السكنية :

يتحدد الموقع الأيكولوجى للمنطقة السكنية داخل أى مدينة من خلال التعرف على أنماط إستخدام الأرض فيها. وعلى أية حال هناك ثلاثة أنماط أساسية لإستخدام الأرض الحضرية هى النمط الصناعى والنمط التجارى والحضرى ثم النمط السكنى. وتنفصل المواقع المخصصة لكل نمط من الأنماط السابقة عن ما عداها بخطوط محددة إلى حد كبير، فى الوقت الذى يتمايز فيه كل موقع إلى عدد من المواقع الفرعية وذلك حسب الطابع النوعى والمتميز للنشاط الغالب، كأن تنقسم المواقع الصناعية إلى مواقع للصناعات الثقيلة وأخرى للصناعات التحويلية الصغيرة، أو تنقسم مواقع الأعمال إلى مناطق لتجارة الجملة أولتجارة التجزئة. وأن تنقسم المواقع السكنية إلى مساكن راقية وأحياء متخلفة وهكذا.

---

(1) H. A. Shwarth, "Housing in Great Britain," Op, Cit., p. 108.

وبوجه عام تقع منطقة الأعمال فى العادة عند مركز وسائل النقل، أى عند نقطة تقاطع خطوط المواصلات المحلية والرئيسية. وغالباً ما يقع هذا المكان فى المركز الجغرافى للمدينة والذى يمكن الوصول إليه من مختلف أجزاء المدينة بسهولة متساوية. أما المنطقة الصناعية فليس لها مكان محدد مثل منطقة الأعمال، إذ نظرا لإعتماد الصناعة على إمكانيات النقل بالسكك الحديدية سرعان ما أصبحت أكثر تناثراً فى كل أقسام المدينة تقريباً بحيث تشق طريقها إلى منطقة الأعمال فى كل الإتجاهات. أما باقى المساحة المكانية التى تشغلها المدينة فتخصص للأغراض السكنية. وتنقسم هذه المنطقة السكنية فى العادة إلى ثلاثة درجات، منطقة الاسكان الراقى، ومنطقة الإسكان العادى، ومناطق سكنية متخلفة أو دون المستوى. أما الأولى فتقع فى أكثر مواقع المدينة إمتيازاً سواء من حيث المقومات البيئية والفيزيقية أو من حيث التسهيلات والخدمات بينما تقع الثانية على طول الطرق الرئيسية حيث تسهيلات وسائل النقل، أما الثالثة فتوجد فى - أو بالقرب - من المناطق الصناعية وحول منطقة الأعمال المركزية أو ما يعرف بإسم مناطق التحول والإنتقال[1].

ويلعب التصنيع دوراً بارزاً فى خلق أو تطوير مراكز سكنية فرعية على الأطراف الخارجية للمدن، وتبدأ مثل هذه المراكز فى العادة بتشييد بعض الأكواخ أو المساكن دون المستوى التى يقيم بها بعض عمال المصانع، والتى تجذب بدورها بعض المحلات الصغيرة والمبانى العامة، وسبب ذلك لا يكمن فى رغبة عمال المصانع فى العيش بجوار أعمالهم بهدف توفير الجهد والوقت والمال الذى ينفق لأغراض النقل والمواصلات. وفى هذا الصدد، أوضح «بارت Part» فى دراسته أنه «كلما طال يوم العمل، وكلما تضاءلت الأجور كلما زاد إتجاه العمال إلى العيش بجوار المصنع». وبوجه عام يمثل هذا الموقف السكنى «أحد الأنماط السكنية التى تندرج تحت الفئة الثالثة التى أشرنا إليها بعبارة «دون المستوى».

---

(١) راجع ما كتبناه حول مبادئ التنميط الايكولوجي فى كتاب:
السيد عبد العاطى السيد الايكولوجيا الاجتماعية: مدخل لدراسةالانسان والبيئة والمجتمع، دار المعرفة الجامعية ١٩٨١ ص ٤٩٧ وما بعدها.

وهناك نمط آخر يندرج تحت ذات الفئة الأخيرة وتمثله المنطقة السكنية المجاورة لمركز المدينة أو فيما يسميه علماء الأيكولوجيا بمناطق التحول والإنتقال. وينشأ هذا النمط خلال عملية النمو التى تمر بها المدينة. إذ عادة ما يؤدى نمو المدينة إلى تحول لإستخدام الأرض من الأغراض السكنية إلى التجارة والأعمال، الأمر الذى يؤدى - نظراً لإرتفاع قيم الأرض فى مركز المدينة - إلى عجز الأغراض السكنية عن منافسة مشروعات الأعمال أو الأنماط الأخرى لإستخدام الأرض(١).

ويمثل حجم المجتمع السكنى خاصية أيكولوجية أخرى لها قيمتها، وفى هذا الصدد يتحدد الحجم الأمثل لأى مجتمع سكنى محلى فى ضوء موقعه بالنسبة لمركز المدينة الأم والمناطق الأخرى التى يعتمد عليها فيما يحتاج إليه من خدمات، لذلك قد تحظى المجتمعات السكنية التى تتسم بإنخفاض مقاييسها السكنية بالقبول إذا كانت واقعة فى نطاق المنطقة العمرانية أو بالقرب منها أو إذا كانت داخلة ضمن برامج التخطيط المتروبوليتية أو العاصمة. كما أنه إذا كانت معدلات النمو العمرانى للمدينة ومداه أصغر من اللازم فإن الوحدات السكنية الواقعة فى الضواحى أو المدن الجديدة التى تبعد عن الإمتداد الطبيعى للمدينة الأم سوف تواجه حتماً بمشكلات الإفتقار إلى خدمات المجتمع المحلى أو ندرتها.

وتعد تجربة المملكة المتحدة فى مجال تطوير المجتمعات السكنية الجديدة إحدى التجارب الجديرة بالإهتمام حيث عنى فيها بتطوير بعض المدن الصغرى، وبالتوسع فى المجتمعات الواقعة على الضواحى أو أطراف المجتمعات الحضرية الكبرى: ففى المراحل المبكرة للتجربة كان هناك تأكيد واضح على ضرورة توثيق علاقة هذه المجتمعات الجديدة بالمناطق الريفية المجاورة وبالمدينة الأم فى نفس الوقت، وبالفعل تحدد حجم هذه المجتمعات على أساس المعيار السابق. وفى هذا المجال أوصى التقرير النهائى الذى قدمته لجنة ريث Reith حول المدن الجديدة والصادرة فى سنة ١٩٤٦ بضرورة أن يكون سكان منطقة هذه المدن الجديدة ما بين الثلاثين والخمسين ألفاً، وأن

---

(١) راجع أيضا نظرية الدوائر المتمركزة عند أرنست بيرجس فى الفصل الأول من هذا الكتاب.

يكون المجموع الكلى للسكان التابعين لهذه المدن أو الواقعين تحت سيطرتها ما بين ستين وثمانين ألف نسمة[1]. كما جاء بنفس التقرير أنه إذا صغر حجم المدينة الجديدة عن هذا الحد الأمثل سيكون من الصعب تقديم التسهيلات والخدمات الحضرية اللازمة وأن كبر حجمها سيؤدى إلى توسيع الهوة والمسافة الموصلة إلى مركزها كما سيفقدها الإتصال المباشر بالبيئة الطبيعية الريفية. ومع ذلك فمنذ رأت المملكة المتحدة فى السنوات الأخيرة أن الأمريكيين كانوا أكثر عقلانية عندما قاموا بتشييد مدن جديدة أكبر بلغ حجم الواحدة منها ما يزيد عن مائة ألف نسمة مع توفير مختلف التسهيلات والخدمات الحضرية اللازمة وعلى مستوى متقدم[2].

وفى الإتحاد السوفيتى تم إنشاء ثمانى مائة مدينة جديدة سنة ١٩١٧ كان بعضها بمثابة مجتمعات جديدة تماماً وكان البعض الآخر عبارة عن إمتداد لمستوطنات موجودة بالفعل وقد بلغ حجم السكان بالنسبة للحالة الأولى ما يقرب من نصف مليون نسمة، بينما بلغ حجمها فى الحالة الثانية ما يزيد عن ثلاثين ألف نسمة، ومن ثم كان متوسط حجم المدينة الجديدة فى الإتحاد السوفيتى ما يقرب من مائتى وخمسون ألف نسمة، أما فى اليابان فيجرى التخطيط الآن لجعل العديد من المدن العديدة مدناً تابعة للمناطق المتروبوليتية مثل طوكيو وأوزاكا وغيرهما[3].

وفى الولايات المتحدة الأمريكية تعهدت شركات خاصة بمهمة إنشاء وتطوير مجتمعات سكنية على نطاق واسع وكان من بين المدن التى تم تطويرها على هذا النحو مدينة الليفتون Levittoun فى ولاية بنسلفانيا والتى وصل عدد سكانها إلى ما يزيد عن مائة ألف نسمة، ومدينة دون ميلز Don Mills وهى مدينة سكنية كبيرة ومتطورة أقيمت على أطراف مدينة تورنتو Toronto وبلغ عدد سكانها ما يقرب من ربع مليون نسمة. وعلى

(1) Reith Commission, Final Report, London, HMSO, July 1946, p. 20.
(2) Ibid., pp. 17-19.
(3) S. Miles, Metropolitan Problems, Op. Cit., p. 135.

أطراف مدينة ستوكهولم تم تشييد ثماني عشر مدينة سكنية متجاورة في الفترة من سنة ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٦٣ إلى جانب خمس مدن أخرى سنة ١٩٦٥ ضمت كل منها ما يزيد عن عشرة آلاف نسمة إعتمدت كلها وعلى نحو أكثر مما كان متصور في خطة إنشائها على العاصمة المذكورة وذلك فيما يتعلق بتقديم مختلف التسهيلات والخدمات الحضرية ولذلك تغير الإتجاه نحو التوسع في حجم ما تم إقامته من مدن جديدة في السنوات الأخيرة حيث أنشئت مدينة فالينجباى Vallingby والتى بلغ عدد سكانها خمسة وعشرين ألف نسمة ومدينة فارستا Farsta في الجنوب وتضم خمسة وثلاثين ألف نسمة[١].

ولقد أدى التطور المبكر لمثل هذه المدن السكنية عبر العالم كله إلى تحديد مفهوم المجتمع المحلى للمجاورة من وجهة النظر الأيكولوجية بأنه ذلك المجتمع السكنى الذى يضم ما بين خمسة آلاف إلى عشرة آلاف نسمة تتمركز حول مدرسة إبتدائية وبعض المحلات التجارية والخدمية والتى يسهل توطيد أواصر الصداقة بين السكان. ويتضح المغزى الأيكولوجى لمفهوم المجتمع السكنى بالرجوع إلى مثال نستمده من إنجلترا، ففى مدينة هارلو نجد أن الوحدة الأيكولوجية السكنية تكون عبارة عن تجمعاً من ما يقرب من أربعمائة وحدة سكنية تكون مجتمعاً غير رسمى ويتوافر به بعض المحلات التى تقدم عدداً كبيراً من إحتياجات السكان، ثم تتحد هذه التجمعات السكنية بعضها ببعض لتكون ما يعرف بالمجاورة، كما تنضم هذه المجاورات بدورها لتكون ما يعرف بإسم المجاورات العنقودية، ثم أخيراً تترابط المجاورات العنقودية لتمثل فى النهاية المدينة الصغرى. وعند كل مستوى من هذه المستويات السابقة تقدم مختلف التسهيلات الحضرية المرتبطة بحياة المجتمع المحلى[٢]. وبالمثل نجد تجربة مماثلة فى فرنسا خيث حددت لجنة الحياة المنبثقة عن: Commission de la vie dans les grands ensembles المؤتمر الموسع لوزارة الإسكان أربع فئات من المجتمع السكنى هى: المجموعة

---

(1) Ibid., p. 135.
(2) F. Gilberd, "Toun Desigen," New York, Fredrich A . Praeger, Inc., 1959, p. 306.

السكنية وتضم ما بين مائتين وخمسمائة وحدة سكنية ثم المجاورة وتضم ما بين ثمانمائة إلى ألف ومائتين وحدة سكنية ثم الحى الذى يضم ما بين ألفين وخمسمائة إلى أربعة آلاف وحدة سكنية لتأتى المدينة الصغرى Town والمدينة لتمثل الوحدة الرابعة. وفى الاتحاد السوفيتى نجد أن النمط المقابل لهذه المجتمعات السكنية عبارة عن عدد من التجمعات الصغرى التى تضم ما بين ستة آلاف إلى ثلاثة عشر ألف نسمة توفر لهم المدارس وخدمات التسويق وغيرها من الخدمات الحضرية الأساسية ثم يلى هذه الوحدة مباشرة الوحدة السكنية التى تضم ما بين خمس وعشرين إلى ستين ألف نسمة والتى تعد بدورها وحدة أساسية فى المدينة التى يبلغ سكانها ما بين ١٢٠ - ٢٠٠ ألف نسمة[١].

كذلك أثار مفهوم التجمع السكنى والمجاورة السكنية فكرة المجتمع المغلق. ولو أننا نلاحظ أن ثمة مدخلاً جديداً قد بدأ فى التوسع والإنتشار ويرفض هذه الفكرة التقليدية مؤداه أنه من الخطأ محاولة حصر الحياة الاجتماعية للسكان فى نطاق منطقة صغيرة ومحدودة وأنه من المتعين أن توجه الجهود نحو محاولة تقديم أكبر قدر ممكن من الاختيارات بين أساليب الحياة المختلفة. ويستند هذا المدخل على فكرة أن المدينة الحديثة مدينة مفتوحة تتسم بوفرة فرص العمل والصداقة والإتصال بين الجماعات المختلفة للسكان وأنها على هذا النحو تستوجب أن يكون مركزها ذو طابع دينامى يقوم بدور جاذب للأفراد ويعد هذا المدخل من أهم المداخل التى تبنتها الموجات الجديدة لتخطيط المدن فى كل من فرنسا واليابان وإنجلترا[٢].

مما سبق يتبين لنا أن المسكن مسألة لا تقتصر على مجرد الإيواء الفيزيقى فحسب بل يشتمل على عدد من المظاهر المختلفة المرتبطة بالقاعدة أو المجتمع السكنى ككل. ذلك أن الأسرة عندما تقدم على «إستهلاك» المسكن فإنها على أقل تقدير تشترى أو تؤجر أكثر من الوحدة السكنية بما لها من خصائص، فهى تضع فى إعتبارها عوامل مختلفة كالصحة والأمان

---

(1) S. Miles, Op. Cit., p. 136.
(2) Ibid., p. 136.

والخصوصية والعلاقات الإجتماعية وعلاقات الجيرة والمكانة وتسهيلات المجتمع المحلى وخدماته وسهولة الوصول إلى الأعمال ومدى السيطرة على البيئة. ولذلك فإن الإسكان السئ يعنى حرماناً واضحاً من واحد أو أكثر من هذه الأبعاد المختلفة. ومن هنا يدخل فى تقييم الأحوال السكنية مجموعة معقدة من الإعتبارات تشتمل على الخصوصية والموقع وخصائص البيئة والإستثمار ومعدلات الدخل وغير ذلك من الإعتبارات التى أوضحنا جانباً منها عند مناقشتنا للمظاهر الإجتماعية والإقتصادية والأيكولوجية لمشكلة الإسكان.

وإنطلاقاً مما تقدم لم يكن من المستغرب أن تشهد السنوات الأخيرة إهتمام الكثير من التخصصات المختلفة بالمشكلة السكنية أو أن تحظى بالقبول والتأييد تلك الدعوة القائلة بضرورة تضافر جهود علماء النفس وعلماء الإجتماع وعلم النفس البيئى وعلم الإجتماع البيئى من تخصصات جديدة ونامية مع جهود المشتغلين بمجالات التخطيط والهندسة المعمارية. بل لقد كان الإهتمام المكثف بعملية التصميم سبباً لظهور فرع جديد من فروع علم الإجتماع يعرف بإسم«علم الإجتماع المعمارى Sociology of Architecture» والذى عنى بدراسة المسكن والأحوال السكنية لا فى حدود إعتبارات التزاحم أو الإزدحام والخصائص البشرية والتفاعل الإجتماعى والعلاقة بالبيئة بل إمتد إهتمامه ببيئة المجتمع السكنى مثل المستشفيات والمدارس وخدمات الترويح ومراكز التسويق... إلخ[1]. ولعلنا نجد فى ظهور العديد من المجلات العلمية والدوريات المتخصصة ما يؤكد بداية إهتمام علم الإجتماع العام وعلم الإجتماع الحضرى بصفة خاصة بالمشكلة السكنية[2].

ولقد سبق لمرتون فى مقالة له نشرها سنة ١٩٥١ أن أشار إلى أن

---

(1) R. Guttman,. (ed.), "People and Buildings," New York, Basic Books, 1972, pp. 471-473 & R. Guttman, "Architecture and Sociology A.S.R. 10, 1975, pp. 219-228

(٢) من أمثلة هذه الدوريات والمجلات العلمية نشير وبصفة خاصة إلى:

Environment and Behaviour, 1969, & Proceedings of the Environmental Design Research Association (EDRA) 1969 & Design and Environment 1970 & Environment and Planning Bulletin 1974.

المشكلات التى تواجه المتخصصين الفنيين والممارسين فى مجال الإسكان مثل المعماريين والبنايين والمقاولين ومخططى المجتمع المحلى وغيرهم لا يمكن مواجهتها بكفاءة من خلال واحد من هذه التخصصات السابقة على حدة. وأنه على الرغم مما قد يبدو أن القرارات الحاسمة فى هذا المجال ذات طابع إقتصادى أو معمارى بحت إلا أن المشكلة السكنية ذات جوانب مفتوحة ومتعددة بحيث تحتم دراستها أو معالجتها من منظور ما والإنفتاح على المنظورات الأخرى أو بعبارة أخرى يحتم تعاون جهود مختلف المعنيين بالمسألة السكنية[1]. ولقد أكد أنجرست Angrist. ss. فى السنوات الأخيرة تلك الدعوة التى نادى بها مرتون منذ ما يزيد عن ربع قرن فى قوله أن البحث الإجتماعى لا يقتصر بالضرورة على جهود علماء الإجتماع وأعمالهم بل يتضمن جهداً تعاونياً من مختلف التخصصات كعلم النفس والأنثروبولوجيا وعلم النفس الإجتماعى والعمارة والتخطيط الحضرى، الأمر الذى جعل من البحث فى المشكلة الإسكانية بحثاً متداخلاً لتخصصات علمية مختلفة[2]. ومع هذا النمو المتزايد والمستمر لتطوير المجتمعات المحلية المخططة والتوسع فى إنشاء التجمعات السكانية الجديدة كإتجاه متميز عن إنشاء الوحدات السكنية الخاصة فى المجاورات والمناطق السكنية القائمة بالفعل بدأ دور علم الإجتماع والبحث الإجتماعى يحظى بالتأكيد والتقدير يوماً بعد يوم، خاصة وأن تطور هذه المجتمعات الجديدة كان بمثابة حقلاً خصباً لإجراء العديد من الدراسات التجريبية حول ما ينبغى أن تكون عليه العلاقات الإجتماعية داخل المجتمع المحلى بدلاً من الإقتصار على ملاحظة ودراسة ما هو كائن بالفعل. ولذلك فقد شهدت السنوات الأخيرة ظهور العديد من الدراسات الجادة فى هذا الصدد والتى إهتمت بإستجابات

---

(1) R. K. Merton, "The Social Psychology of Housing" in Current Trends in Social Psychology (ed.) by W. Dennis, et. al., Pittsburg: University of Pittsburgh Press, 1951, pp. 179-180.

(2) A. Angrist, "social Research on Housing in the United States Directions andThemes, Journal of Sociology and Social Welfare, V. 3. 1975, pp. 117-124.

وسلوك السكان سواء للمشكلة السكنية أو بالجهود التى تبذل لحلها من جانب المجتمع(١).

٣ - المشكلة السكنية فى دول العالم المتقدم (أوربا - أمريكا)

أوجدت الحرب العالمية مظهراً جديداً لمشكلة الإسكان فى بلاد أوروبا وأدت إلى ظروف حتمت زيادة تدخل الحكومة. حقاً لقد كان هناك فى فترة ما قبل الحرب وفى كثير من البلاد الأوروبية نقص فعلى فى أعداد المساكن الصغيرة، إلا أن هذا النقص سرعان ما تزايدت حدته بزيادة الأسعار التى ترجع إلى أحوال إقتصادية عامة مما أدى إلى زيادة تكاليف البناء، هذا إلى جانب ما حدث من إمتصاص لقدر كبير من الإسكان الذى كان متاحاً، وذلك بسبب تحول وسط المدن الصغرى إلى أحياء للعمل وإنشاء المصانع فى المناطق المحيطة الأمر الذى خلق طلباً جديداً لإسكان غير متوافر. ولذلك فإن قيام الحرب جاء في فترة كانت فيها تجهيزات الإسكان قد أصبحت بالفعل غير كافية، بالرغم من كل الجهود للتحسين. وعلى أية حال فإن ظروف الحرب عجلت بالأزمة وزادت من حدتها وأعطتها صيغة خاصة حتى جعلت منها أكبر المشاكل الإجتماعية والإقتصادية فى عصرنا خطورة وأهمية .

لقد أثرت الحرب بعمق فى كل من الطلب والعرض فيما يتعلق بسوق الإسكان. فقد زاد الطلب بتحركات السكان عندما تجمع اللاجئين من المناطق المدمرة بأعداد كبيرة فى المدن التى لم تتأثر بعد بالغزو وبالإضافة إلى هذا فإن التطور السريع للصناعات الحربية جلب أعداد من العمال الزراعيين إلى المدن والمناطق الصناعية. وبهذه الطريقة ظهر، حتى فى النصف الثانى للحرب. نقص عام فى الإسكان كان من الصعب التخفيف من حدته أو إزالته بسبب توقف عمليات البناء والتشييد. أما ظاهرة الركود الخطير فى

---

(1) See For Example:
C. Cooper, "Residents Attitudes Towards the Environment at st. Francis Square," San Francisco, Berckely, institution of Urban and Regional Development, 1970 & J. Ziesel, Sociology and Architechiral Design, New York, Russell Sage, 1975.

صناعة البناء فترجع إلى عديد من الأسباب التي أرتبطت حكمها بإستمرار الحرب فقد أستدعت الأعداد الكبيرة من عمال البناء والتشييد للخدمة العسكرية ولأن الصناعة لم تكن مرتبطة مباشرة بالحرب فقد كان هناك إعفاء لقليلين منهم كما إستخدمت الكميات الكبيرة من مواد البناء لأغراض حربية وبعضها كان يعتبر ضرورياً للأغراض الحربية فى بلاد معينة حتي أنها وضعت تحت سيطرة الحكومة وقد بلغ الأمر درجة منعت فيها الحكومات عمليات البناء بالفعل حتى تضمن إستمرار تشغيل العمالة وتوظيف مواد البناء لأغراض الحرب. أضف إلى ذلك أن صناعة البناء عانت فى هذه الفترة من خسارة فى رأس المال أكثر من خسارتها فى مجال العمل والمواد فقد كانت هناك جاذبية لرأس المال إلى الصناعات الحربية والتى كانت تعمل بأقصى طاقتها وتحقق أرباحاً كبيرة، خاصة عندما إستمرت الحرب لذلك فإن العائد الصغير الذى كان يمكن الحصول عليه من ملكية المنازل أصبح غير مضمون، بل نجد أنه فى الأيام الأولى للحرب كانت الحكومات تمنح عدداً من الإعفاءات الخاصة التى يسمح بها للمستأجرين الذين كانوا يستدعون للحرب الأمر الذى أدى بدوره إلى إنخفاض العائد الإيجارى للملاك. ونتيجة لذلك فشلت صناعة بناء المنازل فى جذب رأس المال اللازم وأصبحت غير ملائمة وغير قادرة على مواجهة الصعوبات العديدة التى واجهت جانب العرض فى سوق الإسكان(١).

ولقد أضافت حركة إنتقالات حركات السكان التى حدثت بعد إنتهاء الحرب بعداً جديداً للأزمة السكنية، خاصة وأنها أسرعت من زيادة معدلات نقص الإسكان فلقد أدت عودة الجنود ثم أسرى الحرب والمواطنين المعتقلين إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يرغبون فى منازل لإقامة أسرهم. كما أدت التغيرات التى حدثت نتيجة إتفاقيات السلام وتكوين بلدان جديدة إلى حركات إنتقالات أكثر بين بعض قطاعات السكان حيث هاجر البعض برغبته بينما طرد الآخرون. وكان أن إتجهت أعداد كبيرة من اللاجئين نحو الغرب من بلاد أوربا الشرقية التى كانت تحت السيطرة البلشفية وبالإضافة إلى ذلك

(1) M. Davie, Op. Cit., p. 192 .

كان هناك عامل إضافي وهو الزيادة المفاجئة فى معدلات الزواج - وهى ظاهرة طبيعية تظهر بعد كل حرب. ففي سنة ١٩٢٠ إرتفعت نسبة الزواج فى كثير من البلاد إلى ضعف عددها قبل الحرب. ومن ناحية أخرى فإن العمال الزراعيين الذين كانوا قد وجدوا وظائف حضرية فى صناعات الحرب لم يكن لديهم ميل مباشرة للعودة إلى مواطنهم الريفية، وكانت أسر اللاجئين من المناطق المخربة هم الذين عادوا تدريجياً إلى منازلهم عندما تقدم العمل فى برامج الترميم وإعادة البناء. أما مشكلة إعادة البناء والتشييد فكانت فى ذاتها أكثر تعقيداً، فقد نتج عن الحرب وجود حوالى ٣٠٠ ألف مسكن خربت بالكامل وأكثر من ٤٠٠ ألف مسكن أضيرت فى المناطق التى كانت مسرحاً للعمليات العسكرية والدليل على ذلك أن بلغ عدد المساكن المطلوبة فى بلجيكا فى نهاية الحرب ما يقرب من ٢٤٠ ألف وفى بريطانيا وصلت التقديرات إلى نصف مليون مسكن وكانت الأرقام المطلوبة من ألمانيا قد وصلت إلى مليون ونصف مسكن. وبالنسبة للموقف الإقتصادى العام لم يكن من المتوقع أن مثل هذا النقص الضخم الذى كان يزداد آلياً كل يوم يمكن تقديرها تقريباً فى المستقبل. بل كانت الموارد الإقتصادية الضرورية ناقصة وكان إستئناف البناء بوجه خاص تعوقه صعوبات خاصة. ومن المهم أن نذكر هنا نقص عمال البناء وندرة الموارد ومصاعب النقل فى الفترة الأولى بعد الحرب وبالإضافة إلى ذلك النقص العام فى رؤوس الأموال والإتجاه إلى إستثماره فى إتجاهات أخرى متاحة بدلاً من البناء. زد على ذلك صعوبة أخرى كبيرة تمثلت فى إرتفاع الأسعار والأجور التى أدت بدورها إلى إرتفاع البناء إلى حد غير متوقع، رغم أنه كان من المتصور أنه بعد كارثة الحرب فإنها - أى التكاليف - سوف تهبط مرة أخرى[1]. ومن هنا، وإزاء كل هذه الظروف بات من الضرورى على الحكومات والسلطات العامة أن تتدخل لحل الأزمة على نحو ما سنأتى إلى بيانه فى موضع لاحق .

وفى محاولة لتحديد الأحوال السكنية المناسبة (أو غير المناسبة) نهجت التعريفات الإحصائية فى أمريكا فى ١٩٦٠ منهجاً وسطاً بين فكرة الإسكان

(1) Ibid., p. 193 .

كضرورة مطلقة وفكرة الرخاء التى تعتمد على القوة الشرائية للفرد وفى هذا الصدد حدد الإحصاء فى ١٩٦٠ ثلاثة فئات للإسكان غير الكافى هى: الإسكان المتهدم وما هو دون المستوى، ثم الإسكان الفاسد أو المتدهور أو الآيل للسقوط[١].

وقد رأى الإحصائيون أن المسكن الآيل للسقوط هو الذى لا يقدم مأوى مأموناً لأن به عيب هام أو أكثر أو به مجموعة من العيوب بعدد كاف تستلزم إصلاحاً موسعاً أو إعادة للبناء أو أن تركيبه الأساسى غير كاف. وتنتج العيوب الأساسية من إستمرار الإهمال أو نقص الإصلاح كما تشير إلى تلف خطير فى البناء وتشمل أمثلة العيوب الأساسية: الثقوب والتشرخات المفتوحة أو عدم وجود مواد فى مسطحات كبيرة من الأرضيات، والجدران والسقف أو أجزاء أخرى من البناء، أو به سقوف وجدران وأرضيات هابطة أتلفتها العواصف أو الحريق أما البناءات الأساسية غير الكافية فتتضمن أبنية صنعت من مواد بديلة مؤقتة أو صممت فى الأساس لأغراض غير سكنية، كالقباء والحظائر والجراجات وغيرها من أماكن لم تصلح فى الأصل للمعيشة الآدمية[٢].

ويشمل الإسكان دون المستوى المبانى الآيلة للسقوط التى عرفناها من قبل إلى جانب أنها مساكن ينقصها تسهيلات صحية كالحمامات ودورات المياه والمرافق المستقلة ... إلخ .

وأخيراً فإن الإسكان الفاسد أو المتدهور يتكون من وحدات بها عيوب تحتاج إلى إصلاح تفوق ما تحتاج إليه الصيانة العادية حتى أنها إذا لم تعالج بطريقة مناسبة فإن هذا الفساد يؤدى إلى الدمار .

ونظراً لأن هذه المعايير تختص بالمبانى نفسها وليس بما يحيط بها أو بطريقة إستخدامها. لذا يجب أن يضاف إلى العيوب الطبيعية للمبانى

---

(1) A. Cousins and H. Nagpaul, "Urban Life: The Ssiology of Cities and Urban Society," New York, John Wiley and Sons, 1979, p. 478.

(2) Ibid., pp. 478-479.

المتهدمة ودون المستوى والفاسدة بعض العيوب الأخرى لكى تصل إلى تصور أكثر شمولاً للإسكان الغير كاف فعلاً ومن بين العيوب الإضافية هنا هى زيادة الإزدحام وفساد الجوار فى صورة حركة مرور السيارات الشديدة والضوضاء والأدخنة وزيادة البناء لدرجة عدم وجود أماكن خالية للسكان وكذلك أيضاً خدمات عامة غير كافية تتعلق بالأمن والصحة والإحتياجات التعليمية والترويحية .

بالرغم من التحسن المحدود الذى تم فى المناطق الحضرية فى الولايات المتحدة فى العقود الثلاثة الأخيرة فلا يزال هناك عيوب ملحوظة تمثل جانباً من المشكلة السكنية فيها .

فطبقاً لإحصاء الإسكان فى ١٩٦٠ كان هناك ٩ر١٥٪ من مجموع الوحدات السكنية المشغولة وعددها ٥٣ مليون دون المستوى. ومع ذلك فإن نسبة ٧ر٢٧٪ من كل المناطق المتروبوليتية كان دون المستوى. وإذا إتخذنا «أكثر من شخص لكل حجرة» كمستوى للإزدحام فى فإن ١٠٪ من كل الأسر فى المناطق المتربوليتانية كانت شديدة الازدحام فى ١٩٦٠ إذا قورنت بالمناطق الأخرى وتتركز معدلات الإزدحام المرتفعة بين غير البيض بدرجة ملحوظة عنها بالنسبة للبيض حتى أنها بلغت حوالى أربعة أضعاف الأخيرة (٢٨٪ فى مقابل ٧٪) كما إرتبطت المعدلات المرتفعة للتزاحم فى المناطق الداخلية من المدن بإنتشار ظاهرة الإسكان دون المستوى(١).

ذلك أنه حتى عام ١٩٦٠ لوحظ أنه فى الوقت الذى تقيم فيه نسبة ٥٢٪ من سكان الولايات المتحدة فى مدن مركزية فإن ٥٧٪ من هؤلاء السكان الذين يقيمون فى وحدات سكنية دون المستوى كانت توجد فى المدن المركزية. ولقد شهدت فترة ما بين الخمسينات والستينات تحسناً ملحوظاً فى الأحوال السكنية فى المناطق الحضرية عنها فى المناطق الريفية. ففى هذه الفترة هبطت نسبة الوحدات السكنية دون المستوى من ٣٦٪ إلى ١٦٪ من المجموع الكلى. وبالرغم من أن سوء الأحوال السكنية فى المناطق الحضرية التى كان يقيم فيها الزنوج مسألة شائعة حتى فى ١٩٦٠ (٧٥٠ ألف وحدة

---

(1) Ibid., p. 479.

دون المستوى) فقد كانت ظاهرة دون المستوى أكثر ظهوراً في الإسكان الريفي عما هو في مجتمعات المتروبوليتان فلقد كشفت الكثير من مناطق المتروبوليتان عن ارتفاع ملحوظ في المستوى في فترة العشر سنوات هذه فإنخفضت نسبة الإسكان دون المستوى في سانت لويس من ٣٤٫٩٪ من مساكنها في ١٩٥٠ إلى ١٥٫٦٪ في ١٩٥٩ وفي فيلادلفيا من ١٤٫٣٪ إلى ٧٫٣٪ وفي لوس أنجلوس من ٩٫١٪ إلى ٢٫٦٪ وفي بلتيمور من ٢٢٫١٪ إلى ٥٫٨٪ وفي بتسبرج من ٣٢٫٢٪ إلى ١٤٫٢٪ وأكثر من ذلك فقد إستمر التقدم نحو الهدف القومي الذي تمثل في توفير الإسكان اللائق للكل في مناطق المتروبوليتان الأمريكية في العقد منذ ١٩٦٠ إلى ١٩٧٠ وفي الوقت الذي كانت فيه نسبة ٦٪ من مجموع الأسر في المناطق الريفية ينقصها بعض أو كل التسهيلات الصحية أو بخاصة شبكة المياه، تناقصت هذه النسبة في مناطق المتروبوليتان إلى نسبة ٣٪ فقط. كان الإزدحام أيضاً أقل شدة في المتروبليتان عنه في الولايات المتحدة ككل ٧٫٧٪ بالمقارنة بـ ٨٫٢٪. إن الوضع هو كما عبر عنه ناثان جلازر في وصفه حالة الإسكان الأمريكي بقوله أنه بالرغم من بعض القيود فإن الولايات المتحدة تقدم درجة من وفرة الإسكان لا يمكن أن تتحداها معظم الدول الأخرى سواء كانت غنية أو فقيرة[1].

ومع ذلك فإن مشكلة الإسكان الحضري لها أبعاد معينة تستمر في الوجود في الولايات المتحدة. فطبقاً لإحدى الدراسات الأخيرة فإن حوالي ستة ملايين أسرة أمريكية تسكن فيما دون المتوسط. وتتركز عيوب الإسكان في المدن المركزية حيث نجد أن أكثر من ٢٠٫١ مليون مسكن في ١٩٧٠ ينقص ٤٫١٪ منها الأنابيت و٨٫٦ منها (وهو رقم أعلى مما هو موجود في الريف) مزدحم. وتتركز أيضاً مشكلة الإسكان الأمريكي الحضري بين الزنوج فبالرغم من أن الوحدات التي يشغلها الزنوج في ١٩٧٠ في المدن المركزية كانت تشمل منازل دون المستوى أقل من تلك التي كان يشغلها الزنوج على

(1) N. Glazer, "Dilemmas of Housing Policy," in, Daniel Moynihan (eds), "Toward a National Urban Policy," New York, Basic Books, 1970, pp. 50-65.

مستوى البلد ككل إلا أن نسبة الوحدات السكنية دون المستوى أو الآيلة للسقوط والتى أقام فيها الزنوج فى داخل المدن بلغت نصف ما هو موجود فى الولايات المتحدة ككل[١]. وأخيراً فإننا عندما نحلل مشكلة الإسكان فى ضوء عدم التناسب بين معدلات الدخل والإنفاق، علاوة على ما هناك من ظروف سكنية غير صحية، نجد أن حوالى ١٣ مليون أسرة فى الولايات المتحدة لاتزال تقيم فى وحدات سكنية غير ملائمة أو دون المستوى[٢].

٤ ـ مشكلات الإسكان فى المناطق الحضرية المتخلفة

أ) تعريف المنطقة الحضرية

ليس هناك إتفاق عام على تعريف المنطقة السكنية المتخلفة Slums فبعض الكتاب يعتبرون الحى المتخلف نموذجاً خاصاً للمنطقة غير المنظمة[٣] ويفسر الآخرون الإصطلاح «حى متخلف» والإصطلاح «منطقة فاسدة» على أنهما مترادفين[٤] ولكن يبدو أنه من الأفضل أن نتبع رأى كوين[٥] وأن نميز بينهما، حيث نجد أن كوين يرى أن «الفاسد» ينطبق على كل من المناطق السكنية وغير السكنية بينما يقتصر مصطلح «المتخلف» على المناطق السكنية فقط. وهناك من يعتقد أن الأحياء يمكن أن توجد أيضاً فى المناطق الريفية وهذه قضية قابلة للمناقشة لعلنا نطرحها فى موضع آخر .

وعلى أية حال تتميز الأحياء المتخلفة كمناطق ذات أحوال سكنية دون المستوى داخل مدينة. فالحى المتخلف هو دائماً منطقة. فالمبنى المفرد المهمل حتى فى أردأ حالات الفساد لا يكون حياً متخلفاً. كما يشير إصطلاح «أحوال الإسكان» إلى أحوال معيشية أكثر منه إلى الجانب الفيزيقى للمبنى. ذلك أنه فى كثير من المدن - وبخاصة فى البلدان النامية - تصبح

(1) M. B. Schussheim, "Housing in Perspective," Public Interest, Spring, 1970, pp. 18-30.

(2) A. Cousins, Op. Cit., p. 481.

(3) N. Gist and L. Halbert, "Urban Society," New York, Thomas Y. Crowell Co., 1956, pp. 162-163.

(4) E. Bergel, "Urban Sociology," Op. Cit., p. 410.

(5) J. Quinn, "Human Ecology," New York, Prentice-Hall, 1950. p. 156.

أو تنقلب المناطق السكنية «الجيدة» إلى أحياء متخلفة ليس لأن المبانى فيها غير ملائمة بل لإنتقال أسر من أوضاع ثقافية وإقتصادية وإجتماعية أدنى أو بسبب ما يترتب على التركيز السكانى فيها من تزاحم. لذلك فإن إصطلاح «دون المستوى» يجب أن لا يؤخذ على المعنى الموضوعى أو التكنولوجى بل بمعنى إجتماعى نسبى أى بالمقارنة مع المستويات المعروفة فى وقت معين فى بلد معين. فمساكن الكهوف عند الشعوب فيما قبل التاريخ والزوارق التى تصنع فى تجاويف الشجر والأكواخ التى كان يسكنها الرواد الأوائل هى كلها دون المستوى بالنسبة لأفكارنا ولكنها لا تمثل أحوالاً سكنية لحى متخلف .

ويرى بيرجل أنه من الناحية النظرية تعد كل المنازل التى بنيت قبل ١٩٠٠ ولم «تحدث» هى دون المستوى لأنها خلت من معظم التسهيلات الصحية الحديثة قبل نظم التدفئة المركزية والماء الساخن الجارى ودورات المياه الصحية والكهرباء. ومن ثم تصبح فى نظرنا حياً متخلفاً رغم أنها كانت وقت إنشائها تعتبر منازل مرغوب فيها[1].

ومن القضايا الإجتماعية التى تثار حول المناطق المتخلفة ما يرتبط بسؤال عما إذا كان الناس هم الذين يصنعون الأحياء المتخلفة أم أن الأحياء المتخلفة هى التى تصنع الناس. وبمعنى آخر هل الأحوال السكنية دون المستوى متغيراً تابعاً ينتج عن المستويات الإجتماعية وسلوك جماعات مختلفة أو العكس بالعكس. الحقيقة أن الإجابة على هذه التساؤلات كثيرة ومتنوعة: فمن الواضح أن الجماعات ذات الدخل المنخفض لها مستوى معيشة منخفضة. ولكن ذلك لا يتطلب بالضرورة أن تتفق هذه المستويات مع أحوال الحى المتخلف. وبالعكس فكثير من المهاجرين وخاصة من جنوب وشرق أوروبا ومن البلاد الأمريكية اللاتينية قد إعتادوا المعيشة فى ظروف سكنية تعد غير مقبولة وفقاً للمقاييس والأنماط الأمريكية. ويوضح هذا المثال من ناحية لماذا يعيش هؤلاء المهاجرون فى أحوال يعتبرها الجماعات الأخرى غير محتملة. ويوضح من ناحية أخرى لماذا تتدهور المناطق السكنية

---

(1) E. Bergel, Op. Cit., p. 411.

ذات المستوى المقبول وتتحول إلى أحياء متخلفة عندما تنتقل إليها هذه الجماعات. وهكذا، فإن الحى المتخلف هو نتاج معقد لعدة عوامل متشابكة شأنه فى ذلك شأن الظواهر الإجتماعية الأخرى. ولكن من المؤكد أن الفقر هو أهم الأسباب فالدخل المنخفض يجبر الأفراد على المعيشة فى أحياء متخلفة كما أن أى منطقة سكنية تتحول إلى حى متخلف إذا لم يقم سكانها بعناية مناسبة لمساكنهم. فقد قامت مدينة نيويورك بإزالة حي متخلف كامل من النفايات والقمامة لتجد أنه بعد عام واحد كانت القذارة قد إنتشرت كما كان الحال فيما سبق لتؤكد أن المشكلة هى نتاج تفاعل العوامل الإجتماعية والإقتصادية والثقافية. فالأحياء المتخلفة الحديثة تتميز بشئ آخر غير السمات التكنولوجية والصحية إذ يجب إضافة بعض العناصر الإجتماعية: مثل وعى الجماعات الإجتماعية ذات المكانة الإقتصادية العليا بضرورة أن الأحوال يجب أن تتغير وكذلك مطالب المزايا الأقل بحدوث الإصلاح وتحسين أحوالهم السكنية .

وبالمثل تلعب المواقف الإقتصادية والسياسية للبلاد دوراً لا يستهان به فى قيام الأحياء المتخلفة حيث تؤكد شواهد التاريخ أن عمليات الحضرية والتصنيع فى الولايات المتحدة مثلاً كانت أسرع منها فى أوربا وهكذا هاجر العمال اليدويون - ذوى الأجور المنخفضة فى جماعات كبيرة إلى المدن وأصبح من الصعب فنياً تزويد القادمين الجدد بالمنازل ولأن الإسكان أصبح غير كاف أنتشرت ظاهرة الأحياء المتخلفة الكبيرة ففى عام ١٩١٤ وهو عام القمة فى الهجرة وفد إلى الولايات المتحدة ١٫٢١٨٫٤٨٠ شخصاً وقد ظل أغلبهم فى مدن وكانوا مفلسين عاطلين أو من العمال اليدويين لذلك إحتشدوا فى الأحياء المتخلفة القائمة بالفعل بل كونوا بعد ذلك أحياء متخلفة جديدة. ولأن أغلب المنازل الأمريكية مصنوعة من الخشب والتى تبلى بسرعة بدون العناية المناسبة فإن عملية إفساد المنطقة كلها وتدهورها حدث فى وقت سريع وقد أضافت الحربين العالميتين كما ذكرنا أبعاداً جديدة لمشكلة الأحياء المتخلفة حيث كانت أنشطة البناء متوقفة تقريباً علاوة على النقص الموجود الأمر الذى أدى إلى إرتفاع معدلات الإزدحام وإنتشار ظاهرة

الأحياء المتخلفة ليس فقط فى المدن الكبيرة ولكن أيضاً فى المدن ذات الحجم المتوسط والمدن الصناعية الصغيرة[1].

ويصنف بيرجل الأحياء المتخلفة إلى ثلاثة نماذج رئيسية: أحدها هو الحى المتخلف (الأصلى) Original وهى مساحة تعتبر فى الأصل متخلفة تتكون من مبانى غير ملائمة وهذه الأقسام لا يمكن معالجتها وتحتاج إلى أن تدمر تدميراً كاملاً. أما النموذج الثانى من الأحياء المتخلفة فيقع بسبب هجرة عائلات الطبقتين الوسطى والعالية إلى مناطق أخرى ولينتج عن ذلك فساد فى المنطقة. والمثل على هذا هو حى سوث أند فى بوسطن. أما النموذج الثالث والأكثر كآبة للحى المتخلف فهو أساساً ظاهرة من ظواهر الإنتقال، فعندما تصبح الرقعة المكانية التى تحيط بمنطقة الأعمال فاسدة فإن الفساد الطبيعى والإجتماعى سرعان ما ينتشر. وهذا النوع من الحى المتخلف يحتشد بفنادق رخيصة وأماكن يأوى إليها المشردون والشحاذون والسكارى ومن ليس لهم مكان يأوون إليه. ويقوم على إدارة إقتصادها أصحاب الصالونات وأماكن القمار والمراهنين ومدمنى المخدرات والقوادين والعاهرات. وهذا النموذج من الأحياء المتخلفة يتحدى الإصلاح[2].

وتختلف الأحياء المتخلفة فيما بينها من الناحية الطبيعية فهى أحياء بها منازل ذات غرفة واحدة أو أحياء متخلفة ذات مساكن بعدة شقق للإيجار أو أحياء بها منازل لأسرة واحدة. كما تختلف المبانى بالنسبة لحاجتها إلى الإصلاح. فبعضها ينقصه المعدات الضرورية (التدفئة المركزية، الحمامات، دورات المياه الصحية) التى يمكن أن تزود بها. وبعض الأبنية الأخرى غير مناسب تماماً وكان يجب أن لا يبنى من الأصل. وغيرها جيد البناء ولكنه يعانى فقط من الإهمال ويمكن إصلاحها. وبعضها تالف ولا أمل فى إصلاحه. وتختلف حالات الحى المتخلف فى عدة مظاهر أخرى. فبعض المساكن يتميز بالإزدحام الشديد وفى هذه الحالة فإن المشكلة هى إيجاد أماكن إيواء أخرى لعدد من السكان. وبعضها يعانى من مواقع غير ملائمة (على طول خطوط

(1) Ibid., p. 413.
(2) Ibid., p. 413-417.

السكك الحديدية، ملاصقة لصناعات ينتج عنها الدخان والروائح النتنة أو الأصوات) وعلى سكان هذه المناطق أن تنتقل إلى أماكن أخرى. ولاتزال بعض المبانى غير ملائمة من الناحية الصحية لذلك فمن الواجب العمل على إزالتها. غير أنه على الرغم من هذا التباين الذى كشفت عنه المناطق المتخلفة، إلا أنها تشترك فى خاصية أساسية هى أن الفقر وإنخفاض مستوى المعيشة للسكان يمثل العامل الحاسم فى كل ما يرتبط بهذه المناطق من مشكلات إجتماعية خطيرة، وأنها من ناحية أخرى تمثل عبئاً إقتصادياً يقع على كاهل المجتمع سواء على المستوى المحلى أو القومى .

أعباء الأحياء المتخلفة

تعتبر الأحياء المتخلفة من أكثر المناطق تكلفة والتى تواجهها إدارة المدينة والسؤال هو: ما هو السبء المالى الأثقل: الإبقاء على الحى المتخلف أم إزالته؟ ولسوء الحظ لقد أجريت عدة دراسات حاولت أن تقيس تكاليف الأحياء المتخلفة[1] وكان من نتائجها أن تكاليف خدمة المدن فى الأحياء المتخلفة تزيد على الإيرادات من الضرائب وبمعنى آخر فإن دافعى الضرائب فى الأحياء الأفضل عليهم أن يقدموا العون المالى لسكان الأحياء المتخلفة. لقد تبين أن كل المساكن ذات الإيجار المنخفض تدفع ضرائب أقل مما تتسلمه من خدمات البلدية حتى لو كانت فى حالة ممتازة وفى مناطق جيدة. وفى الواقع فإن أعباء الأحياء المتخلفة هى فقط تلك التى تتعرض لها بسبب سوء التنظيم الناتج عن مناطق وأحوال سكنية دون المستوى. وهذه من الصعب تقديرها. فالمناطق التى تكثر فيها الجريمة والرذيلة وخاصة فى مناطق الإنتقال تتطلب توظيف عدد كبير من قوات البوليس. وبالمثل فى الأحياء المتخلفة التى يكثر بها حدوث الحرائق. زد على ذلك نفقات تنظيف الشوارع

---

(1) See: J. Rumny, "The Social Costs of Slums," Journal of Social Issues, Vol. 7. No. 1,2. 1951. & J. Seeley, "The Slums: its Nature use and user," Journal of American institute of Planness, Vol. 25, Feb. 1959 pp. 1-19.

كذلك عرضت دراسات قيمة فى هذا الصدد من كتاب: A. R. Desai and D. Pillai, "Slums and Urbanization, Bombay Popular Prakshan, 1970.

وجمع القمامة والتخلص من النفايات وهى أكثر تكلفة فى مناطق الأحياء المتخلفة. كما أن الإشراف على المنازل المنهارة وإزالة المنازل المستبعدة وإزالة النفايات وتهجير السكان وإعادة إسكانهم تتطلب وجود موظفين أكثر وتتسبب فى مصروفات إضافية فى مناطق الأحياء المتخلفة[1].

وبالرغم من أن هذه الإنفاقات تعد مسائل ضرورية - كنوع من التسهيلات والخدمات الحضرية - إلا أنها تتزايد أكثر فأكثر من خلال نفقات إضافية أخرى تتسبب عن الظروف غير المواتية للأحياء المتخلفة. فالسجون والإصلاحيات والمستشفيات ومؤسسات الخدمة الإجتماعية تمتلئ بنزلاء من الأحياء المتخلفة وتتسبب الأسر المهجورة والأطفال المشردين واليتامى والمنبوذين فى أعباء مالية أكثر إذا وضعنا فى الإعتبار تلك الحاجة إلى إعتمادات مالية فى شكل مرتبات تدفع إلى قضاه وموظفين وإخصائيين إجتماعيين وإداريين وغيرهم من العاملين بالهيئات الحكومية والبلدية. ومن المستحيل الوصول إلى تقدير يمكن الإعتماد عليه لنفقات الحى المتخلف فقد تبين أن هناك فى كل حالة من أحوال الحى المتخلف توجد عوامل أخرى. تضفى على القضية طابعاً مميزاً: فمثلاً تحدث حوادث الإنتحار أكثر فى الأحياء المتخلفة فى المنطقة الإنتقالية عنها فى أى مكان آخر بالمدينة. يصدق ذلك أيضاً على حالات الإضطراب العقلى. فقد أظهرت الدراسات أنه على الرغم من أن مرض الشيزوفرانيا أو الإنفصام فى الشخصية ظاهرة تتوزع فى مناطق مختلفة من المدينة وأنه ليس هناك دليل على أن أحوال العيش فى الحى المتخلف تسبب الشيزوفرانيا، إلا أنه من المحتمل أن الأشخاص ذو الميول الإنفصامية ينجذبون إلى مناطق التحول والإنتقال على نحو مميز. كذلك يبدو من تحليل حالات الجريمة والرذيلة والسل والأمراض التناسلية وتقدير معدلاتها أنها ظواهر تتمركز فى الأحياء المتخلفة. وبالطبع تعتبر حالات الباثولوجيا الإجتماعية ظواهر معقدة تؤثر فيها عوامل متعددة ومع ذلك فإنه فى أغلب الحالات يعتبر الحى المتخلف عاملاً مساعداً إن لم يكن أساسياً. ولنا أن نتخيل ما سيكون عليه الحال إذا لم تكن هناك أحياء

(1) J. Rumney, Op. Cit., PP. 3-9.

متخلفة بالطبع ستنخفض معدلات الجريمة والإنحرافات السلوكية والتشرد والأمراض العقلية والجسمية، وتنخفض بالتالى النفقات التى توجه إما للحيلولة دون وقوع هذه المشاكل أو لعلاج وإصلاح ما ترتب عليها من نتائج سيئة. ولعل من أبرز مظاهر الباثولوجيا الإجتماعية تمييزاً للحى المتخلف ما يعرف بإسم عصابات الأحداث والشباب التى تميل إلى التجمع فى مناطق الأحياء المتخلفة بالرغم من أن قادتهم ومحرضيهم يعيشون فى مناطق أفضل وبالطبع لسنا فى حاجة إلى تأكيد مدى بهاظة النفقات التى تنجم عن مواجهة الأنماط السلوكية الإنحرافية لهذه العصابات أو التى توجه لتعويض ما يحدث من إتلاف لممتلكات الغير أو الدولة(١).

وبالرغم من أن الفساد الواضح للمساكن هو السمة الظاهرة للأحياء المتخلفة إلا أنها لا تمثل مشكلة أو ظاهرة فيزيقية فحسب بل أنها مشكلة إجتماعية تخص الناس والعامة ولا تقتصر فقط على المبانى والمنشآت .

ومن هنا تصبح مسألة العلاج الإجتماعى لسكان الحى المتخلف ضرورة كمقوم من مقومات السياسة الإجتماعية ومن هنا أيضاً كان من الضرورى أن تتضمن إزالة الحى المتخلف عدة إجراءات مختلفة ومتنوعة ولأن هناك نماذج مختلفة من الأحياء المتخلفة فإن العلاج يجب أن يختلف طبقاً للنموذج الذى تندرج تحته. إذ تحتاج الأحياء المتخلفة فى مناطق التجول والإنتقال إلى إجراءات إزالة هذا النمط من الحى المتخلف هو التحديد المناسب للمنطقة. فالمنطقة الوسطى أو منطقة الأعمال المركزية يجب أن تحدد بمناطق المحلات والفنادق ومؤسسات الترويح (المسارح ودور السينما والمطاعم) والمكاتب والأبنية العامة. أما كل ما يلزم إحتياجات البناء والصناعة الخفيفة فيمكن إستبعادها من المنطقة. كما يتعين إزالة المنشآت الصناعية الكئيبة التى تسهم فى هذا الفساد. وإبعاد أماكن التسلية الرخيصة مثل المقامرة والصيد وما أشبه من مركز المدينة. إن هذه الإجراءات من شأنها أن توقف تدفق العناصر غير المرغوب فيها إلى منطقة وسط المدينة والتى هى عامل مساعد فى إفساد المنطقة المجاورة. ومن المفيد هنا أن تفرض بعض تنظيمات أكثر

(1) Ibid., p. 10.

صرامة كتحديد عدد المنازل التى تؤجر بالحجرة الواحدة وعدد شاغلى كل حجرة ولا يتوقف الأمر عند هذه الإجراءات أو التنظيمات الإدارية أو الأيكولوجية فحسب ذلك أن الناس لا يكفون عن أن يكونوا ما هم عليه لذلك يكون الأفراد الذين يعانون من مشاكل التفكك الإجتماعى مثل المجرمون المعتادى الإجرام والعصابيين والذهانيين فى حاجة إلى علاج أولاً ولا يحتاجون فقط إلى تعليمات للبناء. وقد تقوم بعض المدن الصغيرة بطرد مثل هؤلاء الأشخاص بتهمة التشرد. ولكن إجراء مثل هذا لن يفيد إلا فى إنتقال العبء من مكان إلى آخر. ومن ثم يكون تأثيره بسيطاً لأن متشردين آخرين سوف يحلون مكان الذين طردوا كما إنه يضع عبء العناية بهؤلاء الناس على السلطات الإدارية فى المدن الكبيرة. كما أن الطريقة العادية - وهى إلقاء القبض عليهم ومحاكمتهم - مكلفة بدون جدوى. وقد يرى البعض أن العلاج المفيد فى مثل هذه الحالة يجب أن يتم على مستوى قومى فالأشخاص البعيدين عن مستوى الإصلاح (الكبار فى السن والمشردين والعاطلين وبدون روابط أسرية) يجب أن يؤخذوا من الشوارع ويرسل بهم إلى مؤسسات العلاج بدلاً من السجون. والحالات المرضية للسكر والحالات الشديدة للإضطرابات العقلية يجب أن توضع فى مؤسسات للعلاج. فإذا كان العلاج النفسى أو إعادة التدريب تساعد على إعادة توافق الأشخاص الجانحين فإنهم يجب أن يرسلوا إلى مؤسسات الإصلاح. غير أن أغلب الإنحرافات السلوكية التى تقع فى هذه المناطق لا تخضع دائماً لطائلة القانون لنقص الأدلة. فالمقامرون والأفاقون وتجار المخدرات والذين يبتزون المال من الناس هم فى العادة حذرين بدرجة كافية لجعل إتهامهم مستحيلاً. ومن بين هؤلاء نجد المقاومين للسلطة والمجتمع ممن لديهم من الذكاء والقدرات المنظمة ما تجعلهم قادة للجرائم وإنحرافات السلوك فهم غالباً ما يعيشون فى أفضل أجزاء المدينة ولكن إتباعهم تجعل الأحياء المتخلفة تزجر بكل أنواع النماذج السلوكية غير المرغوب فيها. لذلك فإن تحديث هذه الإجراءات القانونية ضرورى من قبل إمكانية حل هذه المشكلة حلاً جذرياً[1].

(1) E. Bergel, Op. Cit., pp. 422-423 .

ويبقى بعد ذلك الأحياء المتخلفة للفقراء وهى أكبرها. وهنا يمكن إنجاز تحسينات لها قدرها دون تحمل البلديات نفقات مالية باهظة وذلك عن طريق إصدار قوانين المبانى والأحياء وتعليمات الهيئة الصحية. إذ يمكن إعادة إصلاح آلاف المبانى عن طريق إجراءات إدارية أو قضائية. كما يمكن إزالة عدد لا حصر له من المبانى الأخرى. وفى كثير من المدن فإن تنفيذ التعليمات الصادرة بهذا الصدد لا يأخذ طابعاً جدياً وحاسماً بسبب المحاباة السياسية أو الشخصية أو الرشوة إذ أنه فى كثير من الحالات تكون الإصلاحات مكثفة ومكلفة لدرجة أن المالك يفضل التخلص من المبنى. أو إبقائه على وضعه الراهن دون صيانة أو إصلاح. زد على ذلك أن ملكية مساكن الحى المتخلف تعد تجارة مربحة فمن المعروف أن ناتج رأس المال المستثمر يتناقص بنسبة عكسية مع نوع الملكية الحقيقية. فالمنازل الصالحة تستلزم تكاليف صيانة ضخمة وعديد من مختلف الخدمات المكلفة. كما أن بقاء المسكن شاغراً يكلف خسارة كبيرة لأن الإيجارات مرتفعة. وبالإضافة إلى ذلك فإن المبانى الجيدة تتحمل ضرائب ملكية عالية فكل من الأراضى والمبانى لها قيمة مرتفعة. وعلى العكس من ذلك فإن منازل الأحياء المتخلفة يمكن أن تشترى بمبالغ بسيطة جداً. كما أن إخلائها لا ينجم عنه إلا خسارة بسيطة لأنها تشغل بسرعة ومن ثم يقدم المالك أقل قدراً من تكاليف الإصلاح والصيانة والضرائب .

ومما لا شك فيه هو أن السبب الإقتصادى الرئيسى لوجود الأحياء المتخلفة يتمثل فى عدم قدرة سكان الأحياء المتخلفة على دفع إيجارات لإسكان أفضل. فهذه الأحوال لا يمكن أن تتغير بأى روتين إدارى إذ لا تستطيع البلديات - بالطبع - أن تتدخل فى إعادة توزيع الدخل القومى. وقد ظهرت تفسيرات عدة لتبرير ظاهرة بقاء وإستمرار هذه الأحياء المتخلفة لم تستطع أن تؤكد وجود إسكان فقير فقط بل تمكنت من ربط الحى المتخلف بالبناء الإقتصادى والإجتماعى للمجتمع المحلى المحيط به. وفى هذا الصدد قسمت المناطق السكنية المتخلفة إلى نماذج مختلفة هى[1]:

(1) J. R. Seely, "The Slum: Its Nature ... Op. Cit., pp. 4-17.

الأحياء المتخلفة الميئوس منها

أكدت نظرية شارلز ستوكس Sh. Stokes عن مناطق اليأس Slums of Despair وجود مظهر هام للعملية الحضرية ممثلاً فى وجود المناطق السكنية التى يأوى إليها الفاشلون فى المجتمع والتى أطلق عليها ستوكس Stokes إسم الأحياء المتخلفة الميئوس منها[١] حيث تعد هذه المناطق فى نظر ستوكس ملاذاً يلجأ إليه من لفظتهم المدينة ومن هم غير قادرين لأسباب إجتماعية أن يشاركوا فى علاقات إجتماعية عادية وهم أولئك الذين إنهزموا فى المجتمع. ويكشف التحليل الدقيق لهذه المناطق عن أسباب للإقامة فيها هى: الإفلاس الإقتصادى أو ضيق ذات اليد والصحة العقلية المتأخرة، والتوافق الإجتماعى غير الكفء والصحة الجسمانية المعتلة أو العجز[٢].

إن ضحايا التمييز العنصرى غالباً ما يجدون أنفسهم محصورين فى هذه المناطق الميئوس منها التى تكثر بها المساكن المليئة بالحشرات والهوام ذات روائح كريهة والتى تحيط بها مبانى متهالكة كعلامات للفساد وتجمع للملفوظين من المجتمع. وتكشف أنماط العزل عن كبر حجم ما أسهم به العزل العنصرى فى تكوين الأحياء المتخلفة فى المدن الأمريكية: فقد كشفت مؤشرات العزل السكنى فى المدن الأمريكية عن زيادة ملحوظة. ومنذ أوائل الخمسينات حتى الآن تضافرت عوامل الهجرة الداخلية والزيادة الطبيعية فى السكان السود الحضريين وخاصة فى المدن المركزية مع هجرة البيض الخارجية إلى الضواحى، على تقسيم سكان كل منطقة متروبوليتان على أسس عنصرية بحتة. ويعبر رينولد فيرلى R. Farley عن هذه الحقيقة بقوله «فقد زادت من تكثيف حجم مشاكل الإنفصال فى المجاورات والنظم والمدارس المحلية وقد أضافت أيضاً مشكلة الإسكان بعداً جديداً ومميزاً[٣].

الأحياء المتخلفة المأمول منها (مناطق الأمل)

والنوع الثانى من مساكن الأحياء المتخلفة هو هذا الجزء من سكان المدينة

---

(1) Ch. Stokes, "A Theory of Slums," in, A. Desai and S. Pillai, (eds.), "Slums and Urbanization," Op. Cit., pp. 55-72.

(2) Ibid., 57.

(3) R. Farley and K. Taeuler, "Population trends and Residential Segregation Since 1960," Science, 159. March 1968, pp. 953-956.

الذى وصل أخيراً بما فيه من تركيب عرقى وممن لهم خلفياتهم الثقافية التى لا يوافق عليها المجتمع. ومن ثم فهم أفراد إنتقاليون،وتعتبر مناطق سكناهم أحياء متخلفة «مأمول فيها»، أو مناطق للأمل Slums of Hope[1].

وفى الأحياء المتخلفة المأمول منها - إذا أمكننا أن نستعير عبارة ستوكس - يقيم الوافدون الجدد ذوى الدخل المنخفض ولكن مهاراتهم الإجتماعية تكسبهم الدخول فى المجتمع الكبير. وعموماً فقد كشفت مجريات الأمور عن أن هؤلاء الأفراد يكونون أكثر قابلية للتعلم والتوظف وأكثر قدرة على إحراز النجاح. وتعد منطقة Lower East Side فى نيويورك حيث يتوافد اليهود الأوربيون إلى إقتصاد المتروبوليتان مثالاً لحالة الحى المتخلف المأمول فيه. فقد إستطاع يهود مانهاتن، عن طريق المشاركة فى منظمات التعاون المتبادل والتقاليد الدينية والإستفادة من المدارس العامة والدخول فى الأعمال الصغيرة والتضحيات العائلية أن يدخلوا أخيراً فى منطقة جوار برونكس Bronx يقيم فيها سكاناً ينتمون إلى الطبقة الوسطى وحتى إلى ما هو أبعد من ذلك. ولأنها كانت مركزاً للثقافة الفرعية اليهودية، جذبت المنطقة إليها الكثير من اليهود ومن مناطق أخرى من نيويورك ليصبحوا سكاناً دائمين فيها[2].

الأحياء المتخلفة الوظيفة

وثمة تفسير آخر للأحياء المتخلفة ينظر إليها على أنها بيئات فاسدة يقيم فيها سكان معينين وعلى أنها تمثل فى الوقت نفسه ملحقاً وظيفياً لإقتصاد المدينة والتى تتميز بإرتفاع قيمة الأرض، يحتوى هذا النمط من الأحياء المتخلفة على وحدات سكنية لا يقيم فيها أصحابها. أما غياب الملاك عنها فمبرره أن إستثمار هذه المساكن لأغراض الإيجار قد أصبح مسألة غير مجدية إقتصادياً، كما أن المنطقة التى تقام عليها هذه الوحدات السكنية منطقة ذات طابع إنتقالى الأمر الذى يجعل الملاك حريصين على أن

---

(1) Ch. Stokes, Op. Cit., p. 57.
(2) M. Rischin, "The Promised City: New York's Jeus," Cambridge Mass: Harvard University Press, 1962.

تبقى فى حالة سيئة تمهيداً لإزالتها وتحويلها إلى مشروعات أخرى أكثر ربحاً. ومن ثم يقيم فى هذه المساكن الأفراد ذو الدخول المنخفضة وتأخذ المنطقة بالتدريج شكل الحى المتخلف التى كثيراً ما تمد المدينة بأنواع مختلفة من الخدمات غير الشرعية كالبغاء والمخدرات والسوق السوداء والبضائع المسروقة وما إلى ذلك[1].

٥ - مواجهة المشكلة

سنحاول فى هذا الصدد أن نستعرض بعض جوانب محاولة مواجهة مشكلة الإسكان فى دول العالم الثالث والدول المتقدمة ويغطى عرضنا لهذه الجوانب النقاط التالية :

أ) مشكلة الإسكان من منظور السياسة الإجتماعية .

ب) نماذج متنوعة من سياسات الإسكان فى العالم المتقدم .

جـ) مشكلة الإسكان فى الدول النامية بين تحديات الواقع وتطلعات المستقبل .

أولاً - مشكلة الإسكان والسياسة الإجتماعية

تصطبغ معظم الدراسات والبحوث التى تتناول مشكلة الإسكان بصيغة إحصائية واضحة حيث يغلب على نتائجها وتقاريرها سيطرة الجداول الإحصائية والبيانات الكمية التى ترتبط بمعدلات الكثافة والتزاحم والحجم وما إلى ذلك. ومع إعترافنا بما لمثل هذه المعالجات الإحصائية - والتى قدمنا جانباً منها فى عرضنا السابق للمشكلة - من أهمية فى مجال التشخيص الموضوعى والدقيق للمشكلة إلا أننا نعتقد أن هذه البيانات الكمية تعجز عن توضيح الجانب الكيفى للمشكلة وبصفة خاصة لا تلقى الضوء على بعد نعتبره أكثر أهمية - كواحد من المشتغلين فى مجال الحقل الإجتماعى - هو الوظيفة الإجتماعية للإسكان، وما يترتب على مشكلة الإسكان من نتائج

---

(1) E. Burgess, "The Growth of the City: An Introduction to a Research Project," in. R. Park, et. al. "The City," Chicago, University of Chicago Press, 1925, pp. 47-62.

إجتماعية بصفة خاصة. كذلك قد يميل بعض المتهمين بمعالجة المشكلة إلى التأكيد على أمور عملية ومسائل إدارية بحتة بحيث يركزون على موضوعات مثل كيفية إعادة إسكان جماعة من السكان فى منطقة معينة دون إهتمام ملحوظ بما للإسكان من خصائص وظيفية لا تخضع لمقاييس فنية أو إدارية مثال ذلك حجم الفرص التى يتيحها الإسكان لزيادة إمكانية الإختيار بهدف توفير النمو السكنى المناسب فى المكان المناسب والوقت المناسب. وفى إعتقادنا أن التصدى لمواجهة المشكلة السكنية أو رسم سياسة إسكانية فى مجتمع ما تمس جوهر السياسة الإجتماعية التى يتبناها المجتمع على المستوى القومى، وأن المسألة تتعدى حدود كمية الوحدات السكنية المتاحة أو عدد الغرف أو معدلات الكثافة والتزاحم أو حتى توازن العرض والطلب، ليصبح الهدف الأساسى لبرامج الإسكان وسياساته هو توفير المسكن الملائم لكل شخص بما يتناسب مع الإحتياجات الفردية وترتبط فى الوقت نفسه بفرص العمل والتسهيلات التعليمية التعليمية والإجتماعية والترويحية فى وقت واحد .

وتجسد محاولة الدولة في البلاد المتقدمة توفير الإسكان العام إعترافاً متزايداً بأن الإسكان حاجة أساسية وبالتالى يصبح مسألة سياسية على درجة عالية من الأهمية. لذلك شهدت برامج الإسكان فى مثل هذه الدول منذ البدايات الأولى لظهور الفكرة تغيرات جوهرية وإنتهى المطاف بالكثير من برامج الإسكان العام فى دول مثل إنجلترا إلى توفير مساكن عامة ذات مستويات ريفية وعالمية، الأمر الذى جعله لا يتوافر إلا لشريحة أو فئة خاصة من سكان المجتمع، هذا فى الوقت الذى ظل فيه القطاع الخاص يزيد من إمداده لفرص الإسكان ولكن بعد طرحها على السوق لأولئك الذين تمكنهم قدرتهم الشرائية من شرائه أو إستثماره. ونتيجة لذلك لم يعد الإسكان المريح والملائم أمراً متاحاً حتي فى أكثر البلاد تقدماً للجميع، وظلت قضية توفيره مسألة لا يمكن إعتبارها خدمة إجتماعية أساسية .

وترتبط السياسة الإجتماعية فى مجال الإسكان بطبيعة الحال بمرحلة النمو الإقتصادى للمجتمع وبالتالى يجب أن تأخذ فى إعتبارها الأبعاد الإقتصادية للمشكلة السكنية التى عرضنا أكثر جوانبها فى موضع سابق.

ففى البلدان المتقدمة إقتصادياً والتي يطلق عليها إسم «دولة الرفاهية» مثل المملكة المتحدة، لوحظ أن هناك تناقصاً واضحاً فى معدلات السكان الذين يعتمدون على السلطة المحلية فى مجال توفير الإسكان، الأمر الذى أدى إلى وجود إتجاه متزايد نحو شراء المسكن الذى ترغب فيه الأسرة ومع ذلك لم تمثل هذه الأعداد بعد أغلبية ملحوظة. ففى ميلتون كينز Melton Keneys مثلاً خطط للمدينة الجديدة (التى تستوعب مليون نسمة) أن يعرض نصف وحداتها السكنية للبيع والنصف الآخر للإيجار كهدف أساسى من أهداف خطة تطوير المدن الجديدة، إلا أنه كان من المتعذر منذ البداية تحقيق هذا الهدف إذ أنه تبين أن القادرين على شراء وإمتلاك هذه الوحدات السكنية الجديدة لا يمكن أن يصلوا بحال من الأحوال هذا العدد الذى حدد فى الخطة، رغم تكثيف الجهود التى بذلت لزيادة فرص الشراء أو الإمتلاك. وفى الوقت الذى كان بمقدور الغالبية العظمى من العاجزين عن شراء هذه الوحدات السكنية الجديدة أو الرافضين للفكرة أن تقبل على إيجار الوحدات السكنية بقيمة إيجارية تعادل إيجارات الإسكان العام المدعم كانت هناك نسبة لا يستهان بها من السكان لا تستطيع أن تتحمل هذه القيمة الإيجارية. لذلك يمكن القول أن هناك فجوة أكثر إتساعاً فى مجتمعات الرفاهية بين أغلبية أصبحت أكثر شراءاً وغنى وأقلية أصبحت أكثر فقراً وعوزاً فى الوقت الذى تعجز فيه الدولة عن بذل الجهود الكافية لسد هذه الفجوة. ولعل من الأمثلة التى نسوقها فى هذا الصدد أن عام ١٩٦٨ كان سنة سجلت أعلى معدلات بناء وتشييد وحدات الإسكان العام فى المملكة المتحدة وسجلت فى الوقت نفسه تزايداً ملحوظاً فى أعداد من لم تتح لهم فرصة الحصول على سكن ملائم بأى مستوى من المستويات[١].

وبالمثل ترتبط السياسة الإجتماعية الناجحة فى مجال الإسكان، وبخاصة الإسكان العام، بطبيعة الظروف والأحوال الإجتماعية والنفسية للأفراد. إذ أنه من المتعين أن تضمن هذه السياسة توفير قدر من التنوع فيما تقدمه وحدات سكانية لا يقابل فحسب القدرة الشرائية والإقتصادية للأفراد بل

(1) W.Bor, "The Making of Cities," London, Leonard Hill 1972, p. 92.

يقابل أيضاً أوضاعهم الإجتماعية ومفضلاتهم وحاجاتهم النفسية. وفى هذا الصدد نشير إلى ذلك الكم الهائل من الدراسات المسحية التى أجريت للتعرف على ما يفضله الأفراد من مسكن ذو طابع معين وبخصائص مرغوب فيها، مثال ذلك المسوح التى أجراها مركز بحوث الرأى العام وشركة روانترى للتأمين الإجتماعى تحت إشراف كولنج وورث J.B. Culling Worth والتى أشارت إلى وجود إتجاه متزايد لتفضيل العيش فى منزل بدلاً من الإقامة فى شقة مع آخرين ومثالها أيضاً البحوث التى أجرتها وزارة الإسكان والحكم المحلى فى مقاطعة كوفنترى Coventry والتى كشفت عن أن بعض فئات من السكان تميل إلى الإقامة فى مساكن يلحق بها مكان لإيواء السيارات لا بسبب إمتلاكهم لسيارات خاصة بل بسبب إستخدامهم لهذه الأماكن كإمتدادات أو ملاحق إضافية للوحدة السكنية التى يشغلونها. ولقد كشفت هذه الدراسات ودراسات أخرى غيرها عن ضرورة الإهتمام بالمضامين الإجتماعية المرتبطة بالمسألة السكنية وبضرورة الإهتمام بالتخطيط الإجتماعى على نطاق واسع وأكثر شمولاً إذا ما أريد إشباع حاجات ومفضلات الأفراد تحقيقاً للأهداف الإجتماعية التى ترمى إليها السياسات الإسكانية[1].

ومن هنا كان على السلطة عندما تتصدى لمشكلة الإسكان أن تضع فى إعتبارها أساسيات التخطيط الإجتماعى وأن تحرص على توضيح الأهداف الإجتماعية سواء فيما يتعلق ببرامجها الخاصة بالإسكان العام أو فيما يختص بتعاونها مع القطاع الخاص. كما أن هذا المطلب لا يقتصر على حدود السلطة العامة بل يعد فى الحقيقة إطاراً أساسياً يتحدد من خلاله كل نشاط يقوم به العاملون فى مجال التخطيط الفيزيقى وإدارة الإسكان حتى نضمن أن يقوم الإسكان على أساس إجتماعى سليم وعلى النحو الذى يواجه فيه بصدق إحتياجات الناس. ومن هذا المنطلق يتحدد دور جديد لعالم الإجتماع يستطيع من خلاله – كباحث أو ماسح أو منظر إجتماعى – أن يلقى الضوء على الجوانب الإجتماعية والنفسية للمشكلة الإسكانية، وأن يقدم الكثير

(1) Ibid., p. 94.

مما يستفيد به المهندس المعمارى والمخطط الطبيعى فى عملية التصميم. فإذا كان المخططون والمعماريون يهتمون بإقامة المشروعات الإسكانية فى مواقع لم تشيد بعد وبترتيبات فيزيقية صبيعية لم تخضع بعد للإختبار الفيزيقى فإن علماء الإجتماع وبخاصة ذوى التوجيه الأيكولوجى يجدون من صميم أعمالهم توجيه هؤلاء وأولئك من خلال تفهمهم الواعى لأنماط السلوك ودوافعه ولواحقه .

ومع ما تنطوى عليه دعوتنا هذه من مسايرة لروح البحث العلمى المعاصر التى تستند على مبدأ «عمل الفريق» ومع ما تستند إليه من عقلانية لا يمكن أن تكون بحال موضع نقاش أو جدل، إلا أنه ولسوء الحظ لاتزال عمليات التخطيط الإجتماعى مسألة غير معروفة لدى الكثير من الهيئات والإدارات المسئولة عن مسائل الإسكان، كما لاتزال مهمة علماء الإجتماع قاصرة فى ذهن الكثيرين - حتى علماء الأجتماع أنفسهم - على الناحية الأكاديمية، الأمر الذى يجعل مشاركتهم فى عمليات التصميم ضرباً من ضروب التطفل أو الإحتراف أو الإبتعاد عن المهمة الأساسية التى تناط بهم.

وأكثر من ذلك فإنه حتى وإن أمكن تحديد الأهداف الإجتماعية لمشروعات الإسكان بقدر كافى نسبياً من الوضوح إلا أنه من المتعذر فى كثير من الأحيان تحقيقها على النحو المطلوب، الأمر الذى يترتب عليه بالضرورة قدراً كبيراً من الإزدواجية إن لم يكن التناقض بين ما هو «مستوى» وما هو «واقع» أو بين «الهدف» و«الإنجاز» سواء على مستوى الإسكان العام أو الخاص. ومن الشواهد الدالة على ذلك أن نجد على سبيل المثال أن الضغوط السياسية كثيراً ما تفرض ضرورة أن يقدم الإسكان العام عدداً متزايداً من الوحدات السكنية فى مدى زمنى قصير، الأمر الذى يتعارض بدوره مع مقتضيات السياسة الإجتماعية والتى تحتاج لوقت أطول وتؤدى إلى نتائج غير مرئية. وبالمثل فإنه فى الوقت الذى يتجه فيه القطاع الخاص إلى التركيز على تقديم وحدات سكنية ذات مستوى معين يقابل إمكانيات فئة معينة من السكان وبخصائص أكثر إغراءاً لضمان تسويقها أو بيعها بسرعة يترك للسلطات المحلية مسئولية حل المشكلة الإسكانية للفئات الفقيرة من

السكان وتوفير التسهيلات والخدمات الإجتماعية المختلفة. وبطبيعة الحال فنحن لا نتوقع أن يضع القطاع الخاص فى إعتباره هذه الأهداف الإجتماعية، ومن ثم يصبح من واجب السلطات المئولة أن تضع الأطر التى تشجع من خلالها القطاع الخاص على أن يوسع دائرة إسهامه فى تحقيق الأهداف الإجتماعية للإسكان .

وبطبيعة الحال يختلف تطبيق الأهداف الإجتماعية للإسكان بإختلاف الموقف الذى يتعامل معه الباحث أى بإختلاف ما إذا كان الباحث يتعامل مع مشكلة إسكانية فى مدن جديدة أو مع أخرى فى مدن قائمة بالفعل :

فى المدن القائمة بالفعل وخاصة ذات الطابع المترويوليتى أصبحت الأهداف الإجتماعية أكثر تشتتاً وإهمالاً تحت وطأة ضرورة إعادة إسكان الأعداد الكبيرة من الأفراد فى مواقع تميزت فيها الأرض بالندرة وإرتفاع القيمة. ومن ثم قد لا يكون من السهل أن تقدم أعداداً كبيرة من الوحدات السكنية الجديدة فى شكل تسعات أفقية بل لا يكون هناك بديلاً للتوسع الرأسى الذى يتميز بالتالى بإرتفاع المعدلات الكثافية، السكانية على نحو ما أوضحنا من قبل. وفضلاً عن ذلك فإن الكثير مما يقدم من وحدات سكنية على هذا النحو غالباً ما يكون أكثر بعداً عن مواقع العمل بالنسبة للغالبية العظمى من السكان وعن مراكز الخدمات والتسهيلات الإجتماعية اللازمة. فإذا ما أضيف إلى ذلك كله حقيقة عدم إتاحة فرص الإختيار أمام الأفراد بما يسمح لتحقيق مفضلاتهم السكنية، عندئذ تنقلب أهداف السياسة الإجتماعية وبالضرورة لتصبح مجرد عملية بيروقراطية بحتة تحكمها وتوجهها إعتبارات أكثر ما تكون بعداً عن المتطلبات النفسية والإجتماعية لحل المشكلة .

ومن هنا فإنه من المتعين عند مواجهة المشكلة الإسكانية فى المدن القائمة بالفعل أن تركز الخطط والبرامج على فكرة تكامل الإسكان مع مختلف التسهيلات الإجتماعية والتعليمية والتسويقية والترويحية وضمان توفير هذه الخدمات جنباً إلى جنب مع الوحدات السكنية الجديدة. أو بعبارة أخرى يجب أن تكون المظاهر الإجتماعية للإسكان مسائل معترف بها حتى وإن كنا

بصدد مسائل فنية أو إعتبارات فيزيقية وأيكولوجية بحتة مثل الموقع والحجم والتصميم والكثافة وإمكانيات توفير خدمات البنية الأساسية[1].

وعلى النقيض من المدن القائمة بالفعل، فإن المتطلبات الإجتماعية لتوفير إسكان أكثر ملاءمة وإشباعاً تكون أكثر قابلية للتحقق فى المدن الجديدة، حيث لا يكون هناك على سبيل المثال تلك المعوقات التى تضعها مناطق الأحياء المتخلفة أو البيئات الطبيعية الخربة فى طريق السياسات السكانية، بل على العكس فإن المنازل القديمة التى قد توجد فى بعض المواقع داخل المنطقة التى تشيد المدن الجديدة بداخلها قد يكون لها دوراً إيجابياً حيث تقدم المأوى الرخيص الثمن للقادمين الجدد الذين لايستطيعون تحمل شراء أو إيجار الوحدات السكنية الجديدة. ولأن قيمة الأرض منخفضة بالمقارنة مع المدن القائمة بالفعل كان من السهل أن تشبع مفضلات الناس نحو المكان الفسيح داخل وحول منازلهم. زد على ذلك أنه من السهل تحقيق توازن إجتماعى فى الإسكان الجديد خاصة إذا كانت نسبة الوحدات السكنية التى يقدمها القطاع الخاص كثيرة ومتنوعة بما يكفى لجذب الأعداد الكبيرة من جماعات الدخل المختلفة[2].

ومع ذلك فإن المدن الجديدة تواجه هى الأخرى بمشاكلها الإجتماعية التى تحاول سياسات الإسكان بوجه خاص والسياسات الإجتماعية بوجه عام مواجهتها. ولعل من أهم المشاكل التى تعنينا هنا تلك التى ترتبط بنوعية العلاقة بين المجتمعات المحلية الموجودة بالفعل بين القادمين الجدد. ذلك أنه يتعين على السكان القدامى الذين ألفوا الحياة فى مناطق شبه ريفية لفترات طويلة قبل تشييد وتطوير المدينة الجديدة أن يتوافق مع هذا التيار المتدفق مع الغرباء القادمين من المدن القديمة ممن جلبوا معهم طرقاً للحياة وثقافات فرعية قد تختلف كثيراً عما ألفوه من قبل. وتكون مشكلات التكيف هنا

---

(1) L. Schnore, (ed.), "Social Science and the city," New York: Frederick A. Braeger, Inc., 1968, Introduction.

(2) G. Burke, "Towns in the Making," New York, St. Martin's Press, 1971, p. 12. & J. A. Clapp, New Towns and Urban Policy. Planning Metropolitan Growth, New York, Dunellen, 1971.

أكثر حدة بالنسبة للقادمين الجدد إلى المدينة الجديدة. لقد إنتزعوا بالطبع من سياقاتهم الإجتماعية والثقافية القديمة، إنتزعوا من ثقافاتهم القديمة وبات عليهم تطوير صداقات أخرى وابتعدوا عن مواقع أعمالهم حتى أن الكثيرين منهم قد يفكر فى البحث عن عمل جديد، كما أن عليهم أن يكيفوا أنفسهم لحجم ونوعية ما هو متاح فى المدن الجديدة من خدمات وتسهيلات. ولقد أثبتت الدراسات التى أجريت حول المدن الجديدة عن أن كل هذه التغيرات قد صوحبت بنتائج سلبية لما نجم عنها من صعوبات إنتقالية ولأنها كانت تمثل الجذور الدفينة لمشاعر عدم الرضا والتوترات التى كشفت عنها الغالبية العظمى من سكان المدن الجديدة .

ويعتبر القصور الواضح فى كم وكيف خدمات البنية الأساسية والتسهيلات الإجتماعية والترويحية فى المدن الجديدة من بين المشكلات الأساسية والمميزة لهذا النمط من الإسكان الحضرى. ذلك أن تطوير مركز المدينة الجديدة على نحو يماثل منطقة الأعمال المركزية فى المدن القائمة بالفعل يقتضى بالضرورة إقامة أعداد كبيرة من السكان بالقدر الذى يضمن إنتعاشه أو إزدهاره.ومن هنا كانت مراكز المدن الجديدة تكشف وبإستمرار عن قصور واضح أو تخلف متزايد عن إشباع إحتياجات السكان الحاليين[1].

وعلى هذا الأساس، فإنه إذا ما أريد للتخطيط الإجتماعى أن يكون موجهاً للجهود التى تبذل فى مجال الإسكان على نحو أكثر إيجابية وكفاءة، يتعين تبعاً لذلك أن تطور مداخل أخرى للتعامل مع المشكلة. فبدلاً من أن تركز السلطات المسئولة إهتمامها فى الأبعاد الكمية أى عدد المنازل والوحدات السكنية أو فى المظاهر الفيزيقية للمسكن عليها أن تهتم بنفس القدر بمسألة توفير المسكن الذى يشبع الإحتياجات الفردية فيما يتعلق بدورة الحياة ومختلف فئات السكان وجماعات الدخل وأن تزيد من فرص الإختيار إلى أقصى درجة ممكنة بما يسمح بالتنقل الإجتماعى ويتيح درجة معقولة من المرونة بهدف تعديل وتوسيع المسكن، كما يجب أن تسترشد بالإعتبارات

(1) H.S. Perloff, "New Towns: Why and for Whome?," New York Praeger, 1973, Introduction.

الإجتماعية فى مجال ضبط الظروف البيئية والفيزيقية للمسكن. ويمكن لهذه السلطات العامة إذا ما توافر لها هذا القدر من الفهم الإجتماعى المتكامل للمسألة الإسكانية أن تبادر بتشجيع القطاع الخاص من خلال التنسيق والتخطيط ليتبع خطواتها. الأمر الذى يجعل المهمة الأساسية للسياسة الإجتماعية فى مجال الإسكان ممثلة فى توفير الإسكان الجديد بما يتمشى مع السياق الأوسع للتخطيط الإجتماعى .

ثانياً : نماذج متنوعة من سياسات الإسكان فى العالم المتقدم :

يعتبر ظهور سياسات الإسكان ظاهرة حديثة جداً فى كل أنحاء العالم، كما يمثل إعلاناً أكثر صراحة عن بعض الأهداف الإجتماعية والإقتصادية المتعلقة بالإسكان والتى تبلورت بتنظيم ونمو دولة الرفاهية. ولقد تميزت هذه الأهداف بصفة العمومية حيث تهدف كل السياسات الإسكانية إلى إشباع المطالب الكمية المرتبطة بالمساكن وإشباع الحاجة إلى تحسين نوعية الإسكان والبيئة المحيطة به فضلاً عن ضمان أن يكون الإستثمار فى مجال الإسكان متوازناً مع الإستثمارات التى توجه القطاعات الإقتصادية الأخرى[1]. وفى نفس الوقت تحاول السياسات الإسكانية وضع عدد من الأهداف ذات الطابع «الوقائى» إذ جاز لنا هذا التعبير حيث توجه أساساً للحيلولة دون إقامة وحدات سكنية دون المستوى ولمنع التزاحم والإزدحام وغير ذلك مما سنعرض له تفصيلاً فيما بعد. وقد يبدو للبعض أنه من الممكن تحقيق هذه الأهداف بإتباع بعض الإجراءات الإدارية والقانونية إلا أن الواقع الأمبيريقى لكثير من المجتمعات - حتى أكثرها تقدماً - يشير إلى الإفتقار الواضح إلى القوانين الملائمة وإلى الإدارة الكفء لمختلف التنظيمات المعنية بتحقيق هذه الأهداف. إن كثيراً من التشريعات الإسكانية كانت قد أقرت منذ فترات طويلة بحيث أصبحت اليوم غير مناسبة للمرحلة الراهنة، أضف إلى ذلك أن صياغة قوانين الإسكان عادة ما تتسم بالغموض والمرونة بالدرجة التى تثير قدراً كبيراً من التفسيرات التعسفية المتناقضة. وفى الوقت الذى قد تفلح

---

1) S. Miles, "Metropolitan Problems," Op. Cit., p. 143.

فيه قوانين الإسكان في الحيلولة دون إقامة وحدات سكنية دون المستوى مثلاً تفشل فشلاً ذريعاً فى حل المشكلة السكنية التى تتمثل فى ضرورة توفير مسكن ملائم لكل فرد، بل على العكس قد تسهم فى كثير من الأحيان فى زيادة تعقيد المشكلة أن هذه القوانين بحظرها للإزدحام ومنعها لإقامة أو تشييد وحدات سكنية رخيصة قد تزيد فى نظرنا من تضخم النقص الموجود فى المساكن المتاحة. كما أنها أى قوانين الإسكان بتدخلها فى تحديد العلاقة بين الملاك والمستأجرين، أو فى تحديد القيمة الإيجارية للوحدات السكنية، أو فى فرض ضرائب متنوعة على ملكية وإيجارات المساكن، كثيراً ما ينتج عنها أمور تتعارض مع ما تحاول سياسات الإسكان تحقيقه فى مجال جذب الإستثمارات لمجال الإسكان بما يتوازن مع المجالات الإقتصادية الأخرى للإستثمار، فإذا وضعنا فى الإعتبار أن قوانين الإسكان فى بلد ما كثيراً ما تصطبغ بالصبغة الأيديولوجية المسيطرة، تبين لنا مدى تعارض هذه القوانين مع الأهداف التى تسعى السياسات الإسكانية إلى تحقيقها. ومن الشواهد الدالة على ذلك التناقض أن نجد أن هناك فلسفتين متعارضتين فى مجال المشكلة الإسكانية: تنادى الفلسفة الأولى بفكرة المشروع الحر كحل وحيد، وأنه إذا كان هناك خطأ أو موقف متأزم، فإن ذلك يرجع بالضرورة إلى تدخل الحكومة فى تنظيم مسائل الإسكان مثل القيود التى تفرضها على الإيجارات أو تدعيم الإسكان العام أو غير ذلك من أشكال التدخل الحكومى. وعلى الطرف الآخر نجد فلسفة مضادة، يرى أصحابها - وبعضهم من علماء الإجتماع الإشتراكيين - أن الجذور الأولى لمشكلة الإسكان تتمثل فى إنصراف أصحاب رؤوس الأموال إلى الإهتمام بالأرباح، الأمر الذى جعل القيمة الإيجارية للوحدة السكنية صورة صارخة لإستغلال الفئات العاملة، وأنه من المفروض أن تقوم الحكومة بعملية تأميم واسعة للمساكن وأن تخضع عملية البناء والتشييد لخطط قومية مرسومة بدقة تقوم الهيئات الحكومية بتنفيذها والإشراف عليها. غير أنه ولسوء الحظ لم تفلح أى من الفلسفتين أن تسهم وعلى نحو إيجابى فى حل مشكلة الإسكان، فمن ناحية لم يحقق المشروع الحر أو القطاع الخاص إلا ثروات ضخمة لأصحابه، ولم يشيد إلا وحدات سكنية باهظة التكاليف تجاوزت

وعلى نحو ملحوظ القدرة الشرائية للغالبية العظمى من السكان الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى. كما أظهر عجزه التام عن تشييد وحدات سكنية متوسطة التكاليف وبالتالى لم يقدم العدد الكافى من الوحدات السكنية المطلوبة، بحيث يمكن القول أنه لم يجد شيئاً يقدمه لسكان الحضر أكثر من المضاربة التجارية على الأراضى الحضرية، مما أدى إلى إرتفاع قيمتها بالدرجة التى جعلت إستثمار الأموال فى مجال الإسكان - حتى للمشروع الحر نفسه - صفقة خاسرة. زد على ذلك أن إهتمام القطاع الخاص وبخاصة فى الأحياء الفقيرة بالعائد الإيجارى للوحدات السكنية التى يؤجرونها، وإحجامهم عن أعمال الصيانة وعن المساهمة فى تقديم الخدمات والتسهيلات الأساسية، كان سبباً مباشراً فى تدهور الكثير من البيئات الحضرية، وتعدد المناطق المتخلفة داخل المدن الكبرى بما يصبح تهديداً للسكان وللمجتمع المحلى على حد سواء، وعلى الطرف الآخر كشفت خبرة البلاد الشيوعية والإشتراكية عن أن أسلوب تأميم الإسكان لم يساعد على حل المشكلة السكنية فى مثل هذه البلاد، إذ يشير واقع هذه البلدان إلى أن الأحوال الإسكانية فى البلاد الشيوعية ليست أفضل منها فى البلدان الرأسمالية. بل أكدت خبرة الإتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا وغيرها من البلدان التى تبنت النظام الشيوعى، حقيقة أن التخطيط الإشتراكى يواجه بنفس المشاكل التى تواجه بها الدول الرأسمالية، وأن مصادرة الإيجارات وتأميم المساكن لن يحقق عائداً للدولة يقابل نفقات الإدارة البيروقراطية لتنظيم مجال الإسكان[1].

من هذا المنطلق أصبح من المتعذر أن تواجه مشكلة الإسكان حتى فى البلاد المتقدمة من خلال حل واحد أو سياسة بعينها، بل إن الحاجة الملحة والضخمة التى تعرضت لها حكومات الدول المتقدمة نحو إعادة بناء مدنها بعد الحرب العالمية الثانية كانت بمثابة المناسبة الأولى لتطوير سياسات إسكانية وإقتصادية وإجتماعية شاملة. ومنذ ذلك الوقت أصبح من المتعذر فصل الأهداف الخاصة التى تسعى هذه السياسات إلى تحقيقها سواء كانت

(1) E. Bergel, Op. Cit., p. 437 .

أهدافاً تسعى إلى إنشاء إسكان مناهض للبطالة، وأهداف تسعى لإستثمار الإسكان كمجال لإمتصاص صدمات الدورة الإقتصادية أو تسعى لإستخدام الإسكان كرأسمال إجتماعى أو غير ذلك من الأهداف التى سنأتى إلى توضيحها بعد ذلك .

وعلى أية حال، بات واضحاً لكثير من بلدان العالم فى السنوات الأخيرة ضرورة أن تتدخل الحكومات أو الهيئات العامة للتغلب على مشاكل الإسكان، وكان ذلك دافعاً إلى مبادرات التشريعات الإسكانية فى عدد من الدول حيث أصدرت إنجلترا قانوناً سنة ١٨٥١ وفرنسا سنة ١٨٩٤، وألمانيا سنة ١٨٩٥، وهولندا سنة ١٩٠١، والمجر سنة ١٩٠٨، والنمسا سنة ١٩١٠. ونظراً لبعض الثغرات التى إنطوت عليها هذه القوانين إستبدلت بتشريعات أخرى أكثر حداثة وملاءمة للظروف والأبعاد الراهنة لمشاكل الإسكان. ولا تكاد دولة من دول العالم المتقدم أو النامى تخلو من شكل أو آخرمن أشكال التدخل الحكومى لحل المشكلة من خلال قانون أو تشريع أو سياسة[1].

أ) قوانين الإسكان والتشريعات السكانية

تنفرد المشكلة الإسكانية بخاصتين أحدهما إيجابية والأخرى سلبية أو بعبارة أخرى تنطوى المشكلة على جانبين الأول تشييدى والثانى تقييدى، وفي هذا المظهر المزدوج لمشكلة الإسكان يكمن السبب فى وجود نوعين متطورين من قوانين الإسكان[2]:

١ - النوع التشييدى الذى يهدف إلى زيادة العرض للمنازل الجيدة والملائمة.

٢ - النوع التقييدى الذى يهدف إلى منع إقامة وحدات سكنية دون المستوى. والمتعمق فى فلسفة القانونيين يجد أنه ليس هناك إختلاف أو تناقض بينهما، بل على العكس يجد أن كلاهما مقوم ضرورى لسياسة إسكان حكيمة، وأنه لن تحل مشكلة الإسكان بدون الركون إليهما. وبطبيعة الحال تختلف القوانين المنظمة للإسكان من بلد لآخر تبعاً لأهداف السياسة

---

(1) Ibid., p. 440.
(2) M. Davie, Op. Cit., p. 189.

العامة للبلد وبإختلاف الأيديولوجية المسيطرة. ففى الولايات المتحدة مثلاً تتضمن قوانين الإسكان بناء المنازل برأس مال خاص طبقاً لتعليمات وقيود موضوعة ينص عليها القانون، هذا فى الوقت الذى تتضمن فيه قوانين الإسكان فى معظم بلاد أوربا تدخل الدولة بشكل إيجابى لتنشيط إنشاء مساكن قليلة التكاليف وصحية للعاملين بالأجر. وهكذا نجد أنفسنا أمام مدرستين للفكر فيما يتعلق بالإسكان - جماعة تؤكد على المبادرة الخاصة وأخرى تؤكد على فعل الدولة. وفى أوربا مرة أخرى سيطرت أفكار وفلسفات المبادرات الخاصة فى بادئ الأمر إلى أن تبين أن الأخذ بها لم يحقق الأهداف التى أنيطت بها بصدد توفير العرض الكافى والصحى من المساكن لجماهير الشعب، ومن ثم تعهدت الحكومات لمسئولية إقامة وتشييد المساكن الملائمة واللازمة للطبقات العاملة. ومن هذا المنطلق صدرت فى معظم البلاد الأوربية وكندا وإستراليا ونيوزيلندا تشريعات تنص على ضرورة تدخل الحكومة للمساعدة فى صيغة أو أخرى من أجل توفير إسكان أفضل للعاملين. ومع أن طريقة تقديم هذه المساعدة الحكومية قد تختلف فى تفاصيلها من بلد لآخر، إلا أن الصيغة التى تقوم بها هذه المساعدات الحكومية تتبع بوجه عام فى ثلاثة فئات أساسية هى[1]:

١ - صيغة لتدخل الحكومة على نحو مباشر ممثلاً فى بناء وحدات سكنية تؤجرها أو تبيعها مباشرة سواء لموظفى الحكومة أو للطبقة العاملة بوجه عام (أو ما يعرف بإسم الإسكان العام).

٢ - صيغة لتدخل الحكومة على نحو غير مباشر ممثلاً فى تقديم قروض من الميزانية العامة إلى :

أ) السلطات المحلية .

ب) الإتحادات غير التجارية فى مجال البناء والتشييد .

جـ) أصحاب الأعمال .

د) الأفراد .

---

(1) Ibid., p. 170.

٣ - صيغة تعمل على ضمان الإعفاءات الضريبية أو الإقلال من رسومها أو منح المعونات المالية لإتحادات البناء أو غيرهم من الفئات التى ذكرت فى البند (٢) وهى كسابقتها شكل من أشكال التدخل الحكومى غير المباشر لحل المشكلة السكنية .

ففى معظم بلدان أوربا الشرقية يتم تنسيق خطط الإسكان طويلة الأجل وبرامج تخطيط المدن مع التخطيط الإقتصادى خاصة وأن وضع الإسكان وتنفيذها يعد مهمة أساسية تضطلع بها الحكومات المركزية، أما فى بلدان أوربا الغربية فإن خطط الإسكان الشاملة تهدف فقط إلى وقف زيادة أسعار مواد البناء، والتعجيل بتنفيذ مشروعات البناء والتشييد. وتتخذ غالبية دول أمريكا اللاتينية خططاً إستثمارية عامة وقصيرة الأجل، بينما تضع بعض هذه الدول برامج إسكان وطنية طويلة الأجل تتعاون فى إطارها الأجهزة العامة مع هيئات القطاع الخاص. كما تحاول الكثير من البلدان الآسيوية أن تضع خططاً إسكانية مستقلة، يتراوح مداها الزمنى من ثلاث وخمس إلى عشر سنوات. تهدف إلى التغلب على مشكلة نقص المساكن وفق جدولة زمنية محددة يتحدد فى مراحلها المختلفة حجم الوحدات الإسكانية التى يتعين إنشاؤها ونسبة الإسكان العام فى مقابل الإسكان الخاص، بالإضافة إلى تحديد أساليب تمويل عمليات البناء[١].

أما فيما يتعلق بتمويل السياسات الإسكانية، فالملاحظ أن كل السياسات تقريباً تواجه بمشكلتين أساسيتين: ترتبط أولاهما بحقيقة أن سوق الإسكان التى تحكمها القدرة الشرائية للأفراد لا يمكن أن تجذب إليها المبالغ الكافية واللازمة لإستثمارها، كما لا تقوى على منافسة الأشكال الأخرى للإستثمار والتى تميز بأنها أكثر ربحاً. أما المشكلة الثانية فترتبط بحقيقة أن أقصى ما يستطيع المستأجر دفعه كإيجار للوحدة السكنية التى يشغلها لا يمكن أن يزيد عن ١/٥ أو ١/٤ دخله، أو ما يساوى دخل ٤ - ٦ سنوات بالنسبة إلى تكاليف بناء الوحدة السكنية.

ولكى يمكن التغلب على هاتين المشكلتين، تلجأ الدول إلى إستخدام عدد

---

(1) S. Miles, Op. Cit., p. 144.

مختلف ومتنوع من الإجراءات: ففى البلدان التى تكشف عن معدلات مرتفعة لإنخفاض قدرة الأفراد على دفع القيمة الإيجارية للمسكن، تتخذ الترتيبات اللازمة لضبط أو تحديد الإيجارات أو دعمها. إضافة إلى منح القروض قصيرة الأجل ذات الفائدة المنخفضة إلى جانب محاولة توفير الإسكان الذى تدعمه الحكومة. وتتضمن الإجراءات الخاصة بتقديم الدعم المالى للإسكان ضرورة تأمين الدولة لعدد من المسائل مثل الرهن، والإعفاء من الضرائب، والإسكان العام، إلى جانب ضرورة مشاركة الأفراد والشركات والمؤسسات التعاونية والسلطات المحلية والدولة فى عمليات البناء والتشييد[1].

ب) المساعدة غير المباشرة للحكومة

تتمثل المساعدة غير المباشرة للحكومة فى مجموعة التسهيلات التى تقدمها الحكومة لتشجيع عمليات إستثمار رؤوس الأموال لدى الأفراد فى مجال بناء المساكن، أو لتخفيف الأعباء المالية التى تقع على كاهل المستأجرين من أصحاب الدخول المنخفضة. وتتضمن هذه التسهيلات منح القروض الحكومية أو الإعفاءات الضريبية على المساكن أو ضبط وتحديد الإيجارات أو دعم إيجارات المساكن لدى الطبقات الفقيرة ... إلخ. وفيما يلى نعرض لبعض نماذج التدخل الحكومى غير المباشر فى هذا الصدد[2]:

١ - ضبط الإيجارات

وإبان الحرب العالمية الثانية تبنت دول العالم المتقدم إجراءات معينة لضبط إيجارات المساكن ومع ذلك تبين أن إفتقار هذه الإجراءات للمرونة اللازمة كان سبباً أساسياً فى تعويق توجيه الإستثمارات نحو مجال البناء والصيانة، غير أنه مع فترة الإزدهار الإقتصادى التى تلت الحرب، وضعت بعض الدول فى إعتبارها ضرورة إعادة النظر فى إجراءات ضبط إيجارات المساكن، بل وحتى ضرورة إلغاء الكثير منها .

(1) Ibid., p. 144.
(2) E. Bergel, Op. Cit., pp. 437-445.

٢ - دعم الإيجارات (المعونات المالية)

ويعد دعم الإيجار أسلوباً لتشجيع إنشاء الإسكان الخاص الذى يعد لتأجير فئات الدخل المنخفض، وضمان المحافظة على مستويات الإسكان عند حد مسموح به. وفى ظل هذا النظام تدفع السلطات الحكومية الفرق بين الإيجار الإقتصادى الذى يطلبه الملاك وبين القيمة التى يستطيع المستأجرون دفعها. ولقد أخذت الولايات المتحدة أخيراً بهذا النظام، حيث تدفع الحكومة الفيدرالية الفرق بين ربع دخل الأسرة وبين القيمة الإيجارية وفى فرنسا يعتبر نظام المكفآت التشجيعية نظاماً يتشابه إلى حد كبير فى أهدافه مع النظام الأمريكى، حيث تقدم الحكومة إعانات مالية بمعدل عشرة فرنكات فرنسية للمتر المربع من الأرض لمدة تبلغ عشرين عاماً. غير أن هذا الشكل من أشكال الإعانات المالية التى تقدمها الحكومة للمستأجرين من ذوى الدخل المنخفض، لا يسهم كثيراً فى حل المشكلة، إذ تبين أن الملاك كثيراً ما يتعمدون رفع القيمة الإيجارية للوحدات التى يؤجرونها لعلمهم المسبق أن الحكومة سوف تتحمل هذا الفارق، ومن ثم يفقد هذا الشكل فعاليته دون تدخل مباشر من جانب الحكومة لتحديد القيمة الإيجارية. وهناك شكل آخر من أشكال الإعانات المالية لا يتقاضى من خلاله المستأجر أو المالك أى مبالغ عينية من الحكومة، ويسهم فى الوقت نفسه إسهاماً مباشراً فى عملية منع وحدات سكنية دون المستوى كهدف أساسى لسياسة الإسكان. وبمقتضى هذا النظام الذى حدده قانون الإسكان الأمريكى سنة ١٩٤٩. تقوم البلديات بشراء أرض المنطقة المتخلفة وتزيل كل المبانى المقامة عليها ثم تبيعها كأراضى للبناء من جديد بسعر منخفض سواء للهيئات أو للأفراد ونظراً لأن قيمة الأرض تعد أحد العناصر الأساسية فى تقرير القيمة الإيجارية، فإنه من المؤكد فى هذه الحالة أن تنخفض القيمة الإيجارية للوحدات السكنية التى يعاد بنائها على هذا النظام بشكل ملحوظ. ومع ذلك فلقد ظل هذا النظام غير معمول به على نطاق واسع نظراً للمبالغ الضخمة التى تتحملها الحكومات الفيدرالية والمحلية. وهناك شكل ثالث من أشكال المعونات المالية مؤداه أن تؤجر الطوابق الأرضية فى مشروعات الإسكان العام أو تباع

كمحلات بأسعار مرتفعة نسبياً بما يعوض الخسائر التى تتحملها الحكومة عندما تقدم على خفض القيمة الإيجارية للوحدات السكنية .

٣ - الإعفاءات الضريبية

ويسهم نظام الإعفاء الضريبى بدوره فى تشجيع تحويل أكبر قدر ممكن من الأموال للإستثمار فى مجال الإسكان لمواجهة مشاكل عدم توازن العرض والطلب بالنسبة للوحدات السكنية. ففى ألمانيا الغربية مثلاً يتم تخفيض الدخول الفردية الخاضعة للضريبة تخفيضاً ملحوظاً بشرط توجيه نسبة ما من الدخل أو المدخرات للإستثمار الفردى فى مجال الإسكان، وبالمثل يتم تخفيض جزء كبير من دخل الهيئات الخاضع للضريبة بنسبة قد تصل إلى ٣٠٪ من قيمة هذا الدخل إذا كانت الهيئة تستخدم هذه النسبة فى شكل قروض معفاة من الفائدة توجه لإنشاء وحدات سكنية. والحقيقة لقد أثبتت التجارب نجاح هذا الأسلوب فى تحويل كميات كبيرة من الأموال الشخصية أو المساهمة للإستثمار السكنى بما أسهم بدوره فى مواجهة المشكلة ولو بنسبة ما.

٤ - القروض الحكومية

وتعد مختلف التسهيلات التى تقدمها الحكومات فى مجال القروض بالرهن شكلاً آخر من أشكال التدخل الحكومى لحل المشكلات الإسكانية بالنسبة لفئات الدخل التى تعجز عن إمتلاك ساكنها. وقد نجم هذا النظام عن الإحساس بضرورة تيسير تدفق الأموال الخاصة نحو الإستثمار السكنى من ناحية وضرورة الإقلال من ضروب الإستغلال التى تنتجها مؤسسات الإقراض. ولقد لعب هذا النظام فى الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية دوراً حيوياً فى الإبقاء على مستويات سكنية عالية ومعقولة. ومع ذلك فإن نظاماً مثل هذا لا تتضح قيمته إلا فى إقتصاد أكثر تطوراً تتوافر فيه الإعتمادات المالية التى توجه لإنشاء المساكن وتنخفض فيه معدلات الطلب لإستثمارات توجه إلى مجال الخدمات والتسهيلات الإنتاجية[1].

---

(1) Ibid., p. 446.

ولا تعنى سياسة القروض - كما لا تهدف إلى - أن تقوم الدولة ببناء الوحدات السكنية، أو أن تمتلك الدولة هذه المنازل وتشغلها، أو أن تقدم الدولة معونات لتشييد المنازل، بل تعنى أن الدولة تقرض نقوداً على مديونيتها لهيئات محدودة الأسهم والحصص من أجل بناء المنازل. ويشترط أن تقدم هذه القروض لبناء المنازل التى توفر مستوى مقبولاً من الظروف المعيشية والسكنية، والتى تقوم بتحديدها السلطات المعنية. أما فى الولايات المتحدة فإن إستخدام سياسة قروض الدولة يستوجب على نحو ما أشرنا فى موضع سابق إجراء تعديلات جوهرية فى دستور البلاد.

والواقع تتعدد المزايا المكتسبة من إستخدام سياسة دين الدولة فهى تمنح القروض لنوع معين من الإسكان لا يستطيع أصحابه توفير المال اللازم لبنائه أو إصلاحه، كما تتيح للأفراد فرصة الإقتراض بمعدل منخفض للفائدة قد لا يحصلون عليها من جهة أخرى، فضلاً عن أنها تطيل مدة سداد الدين لفترات طويلة. هذا فى الوقت الذى ترفض فيه البنوك وشركات التأمين فكرة القروض لأغراض بناء المنازل وترى أن هناك أشكالاً أخرى للبناء والتشييد يمكن أن تقدم عائداً أفضل وأكبر بكثير من عائدات بناء المساكن. زد على ذلك أن الإعفاءات الضريبية لسندات الحكومة والسندات الفيدرالية تقدم إستثماراً أفضل. لذلك فإنه فى سنة ١٩٢٠ قدم مشروع قانون فى المجلس التشريعى لنيويورك لعلاج هذا الموقف وذلك بإعفاء الفوائد على الرهونات من ضريبة دخل الدولة. كما قدم نفس الأفكار مشروع قانون مالكوهلن Mclaughlin الذى قدم للكونجرس لإعفاء أصحاب الرهينات الصغرى من ضريبة الدخل الفيدرالية ولكن للأسف لم يوافق على أى من المشروعين[1].
ومع ذلك فقد سمحت الهيئة التشريعية فى نيويورك بإصدار مشروع قانون يعطى لنيويورك ومدن أخرى سلطة إعفاء الميانى الجديدة حتى١٩٣٢ (والتى بدأ إنشاؤها قبل أول إبريل ١٩٢٥)من ضرائب الأغراض المحلية. كما أصدرت مدينة نيويورك قانوناً محلياً فى سنة ١٩٢١ يتمشى مع قوانين الدولة فى إعفاء المبانى الجديدة التى تنشأ للأغراض السكنية - فيما عدا الفنادق -

(1) M. Dave. Op. Cit., p. 206.

من الضرائب إلى أدنى حد ممكن بما يكفى فقط للمساهمة فى الإصلاحات والتحسينات المحلية. وقد كان هذا القانون المحلى باعثاً على تشجيع حركة البناء، ولكنه كان فى مصلحة صاحب الأرض أكثر من المستأجر، خاصة وأنه أتاح الفرصة لزيادة أرباح القائمين بالبناء ولم يخفف العبء عن كاهل الطبقة العاملة التى وضع أصلاً لخدمتهم والمحافظة على مصالحهم.

وقد أتبعت نيويورك صيغة من المساعدة الحكومية غير المباشرة بإصدار قانون إسكان الدولة فى سنة ١٩٢٦. ويعطى هذا القانون حق إنشاء المبانى بواسطة الهيئات العامة والخاصة ذات الحصص والأسهم المحددة التى يجيزها مكتب إسكان الدولة مع إستمرار الأخذ بنظام الإعفاء الضريبى حيث نص القانون على أن :

«أى شركة إسكان محدودة الأسهم سوف تعفى من دفع أى رهينات وضرائب دخل وغيرها من الضرائب للدولة أو أى شكل من أشكال مصروفات الدولة. وفى هذا الصدد تعلن الحكومة عن الإكتتاب فى سندات ورهينات وسندات دخل لكل الشركات التى من هذا النوع وذلك بهدف الإنتفاع بها فى الأغراض العامة، كما تتعهد الحكومة بإعفاء هذه السندات من الضرائب رغم ما تمنحه من فوائد مجزية لها، كما تتعهد أيضاً بإعفاء حصص أصحاب هذه الشركات من ضرائب الدولة»[1].

وفى البلدان التى تتجه بسرعة نحو الأخذ بسياسات التصنيع، لوحظ إرتفاع معدلات الطلب على الإستثمارات فى مجال تسهيلات الإنتاج، ومن ثم كشفت عن ندرة واضحة للقروض طويلة الأجل ذات الفائدة المنخفضة والتى توجه للإستثمار فى مجال الإسكان. وفى ظل هذه الظروف تضطر الحكومات الوطنية لمواجهة المشكلة السكنية بالكامل: ففى فرنسا مثلاً تخصص إعتمادات مالية كبيرة توجه لإسكان الأسر ذات الدخل المنخفض، ومن خلال ذلك النظام يستطيع الأفراد الذين يشرعون فى بناء المساكن التى يؤجرونها للغير أن يقترضوا ما يقرب من ٧٥٪ من قيمة تكاليف البناء بفائدة قدرها ١٪ سنوياً، وفى فترة مسموح بها لسداد الدين تمتد حتى

(1) Ibid., p. 207.

خمسة أربعين سنة إلى جانب فرصة سماح فى تسديد الدين فى الثلاث سنين الأولى من القرض. ولقد أصبحت القروض الحكومية ذات الفائدة المنخفضة والطويلة الأجل سياسة عامة لا تقتصر على الأقطار الأوربية كالنرويج والسويد وألمانيا الغربية فقط، بل فى البلدان الآسيوية كاليابان والصين والهند والفلبين، وفى أمريكا اللاتينية كذلك، حيث يتم فى الأخيرة تعزيز الإعتمادات المالية الحكومية بمبالغ كبيرة من الإعتمادات المخصصة للإسكان على شكل مساعدة تقدمها بلدان أخرى أجنبية[1].

جـ) التدخل الحكومى المباشر

يأخذ التدخل الحكومى المباشر لحل المشكلة السكنية، سواء على المستوى التقييدى (الحيلولة دون إنشاء أو الإبقاء على وحدات سكنية دون المستوى)، أو على المستوى التشييدى (أى سد العجز الواضح فى معدلات العرض من الوحدات السكنية الملائمة للطبقات الفقيرة) أشكالاً متعددة نحاول فيما يلى أن نعرض لبعضها بالإستشهاد إلى خبرة وتجارب البلدان المتقدمة فى أوربا وأمريكا :

أ) الإسكان الحكومى

لعل أكثر جوانب المشكلة السكنية تعقيداً هى ما ترتبط بإسكان الطبقة العاملة التى تكشف عن مستويات للدخل أكثر إنخفاضاً. ذلك لأن إسكان هذه الفئة لن يتحقق من خلال المبادرات الخاصة للبناء لأنها لا تستطيع أن تقدم «الإيجار» أو «الثمن» الذى يحقق لأصحاب المبادرات الخاصة ما يأملونه من أرباح. كما أن نفقات الإقامة فى المساكن الفاخرة (نسبياً) التى يقدمها سوق الإسكان الخاص تفوق القدرة الإقتصادية لأفراد هذه الطبقة. وفي هذا الصدد جاء فى تقرير هيئة البحث الذى أجرى عن أحوال السكان فى ولاية نيويورك مثلاً أنه من غير المربح إقتصادياً الآن وكان من المستحيل إقتصادياً لعدة سنوات مضت تقديم أو عرض المساكن الملائمة والتى تتفق مع المستويات الأمريكية للمعيشة إلى الأعدادالغفيرة من سكان الولاية، خاصة

---

(1) P. F. Wendt, "Housing Policy," Berkeley and Los Engeles, University of California Press, 1963, p. 134.

وأن الإقامة فى مثل هذه الأحوال السكنية تكلف من النفقات فوق ما يمكن العمال أو أفراد الطبقة العاملة تحمله. ومن هنا كانت النتيجة المنطقية أن لا تبنى منازل لأصحاب الأجور المنخفضة فى ولاية نيويورك أن ما حدث فى أمريكا على النحو الذى أشارت إليه تقارير الهيئة المذكورة حدث أيضاً فى أوربا وكان دافعاً قوياً أدى إلى ضرورة تقديم المساعدات الحكومية فى مجال الإسكان على نحو مباشر. وبطبيعة الحال فإنه لمن المعروف أنه عندما تأخذ الحكومات على عاتقها مهمة بناء منازل للعمال غير المهرة أو أصحاب الأجور المنخفضة فإنها تتكبد فى سبيل ذلك خسارة مالية فادحة، ولكنها فى الوقت نفسه تضمن مكاسب كثيرة غير مباشرة فى مجالات أخرى[1].

ولقد شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إتجاهاً ملحوظاً نحو التوسع فى الإسكان العام كشكل من أشكال السياسة الإسكانية، حيث سجلت معدلات تشييد هذا النمط الإسكانى بالنسبة للإسكان الخاص درجات أكثر إرتفاعاً فى بلدان أوربا الغربية. فقد بلغت فى المملكة المتحدة نسبة ٩٠٫٤٪ سنة ١٩٤٨. ومع إنخفاض هذه النسبة فى السنوات الأخيرة إنخفاضاً ملحوظاً (٤٢٪ سنة ١٩٦٤) إلا أنها لاتزال أعلى نسبة بين دول أوربا الغربية. ومن ناحية أخرى سجلت النسبة المئوية لهذا النمط الإسكانى إنخفاضاً كبيراً فى سويسرا والولايات المتحدة واليونان فى الوقت الذى إرتفعت فيه بمعدلات كبيرة جداً فى الدول الإشتراكية من أوربا الشرقية، فبلغت أقصى معدلاتها (٦٢٫٣٪ سنة ١٩٦٤) فى الإتحاد السوفيتى، وبلغت أدنى معدلاتها (٢٣٫٢٪ فى بلغاريا) فى نفس السنة. كذلك تختلف نسبة ما تشتمل عليه الميزانية العامة للدولة من حصة للإستثمار الإسكانى من بلد إلى آخر. ففى عام ١٩٥٥ بلغت هذه النسبة ٩٠٪ فى أيرلندا، و٦٥٪ فى هولندا، ونسبة تتراوح من ٤٥ - ٥٥٪ فى كل من بلجيكا والدنمارك وفرنسا والنرويج والمملكة المتحدة وأسبانيا. بينما إنخفضت تلك النسبة لتصل إلى ١ - ٥٪ فى أقطار كاليونان والبرتغال وتركيا. ومرة أخرى تسجل البلدان الآسيوية إختلافات ملحوظة فى هذا

(1) Ibid., p. 55.

الصدد حيث تصل نسبة الإسكان العام المدعم من قبل الحكومة إلى الإسكان الخاص ٢ على ٣ فى اليابان وتصل إلى ١ : ٢ فى سيلان، فى الوقت الذى تترك فيه مهمة تشييد الوحدات السكنية كلية إلى أفراد أو شركات خاصة فى بلدان مثل كوريا وماليزيا والفلبين[١].

أمثلة للإسكان الحكومى فى الولايات المتحدة

كانت هناك بضعة تجارب فى مساعدة الحكومة فى الإسكان فى الولايات المتحدة ولكن لم تكن أى منها ناجحة[٢]. غير أن التجربة الوحيدة التى لاقت نجاحاً من بين مشروعات إسكان البلدية هى تجربة ميلووكى فى ظل عمدتها الإشتراكى. فقد ظهر سنة ١٩١٩ قانون للولاية يعطى للبلديات الحق والسلطة فى الإشتراك في تمويل تعاونيات الإسكان تحت شروط معينة. ولكن كانت مدينة ميلووكى وحدها هى التى إستفادت بمزايا هذه السلطة. فقد تكونت هيئة لها رأس مال ٢٥٠ ألف دولار كرصيد عام و٢٥٠ ألف دولار كأصول وكانت الأصول التى تشتريها المدينة والمقاطعة عبارة عن ١٠٠ ألف دولار لكل منهما وتنتج حصة ٥٪ كأرباح مركبة. أما الأصول العامة فكانت عبارة عن أسهم أو سندات يتقاسمها شاغلى المنازل. ومن الناحية القانونية فإنهم بدلاً من أن يقبل الأفراد على شراء مساكنهم الخاصة يشترون حصصاً بقيمة منازلهم. ولأن الأصول العامة كانت تشترى تدريجياً تراجعت نسبة الأسهم الخاصة لدرجة أن السكان إستطاعوا أن يمتلكون المساكن بالكامل فى خلال ستة عشر عاماً. وأكثر من ذلك كانت عدم القدرة على بيع أصول خاصة تعود بأرباح بنسبة ٥٪ فقط، سبباً فى توقف شركة garden Home عن القيام بمشروعات أخرى مماثلة. والحقيقة فإن المدينة والمقاطعة قاما بشراء أسهم بلغت قيمتها ضعف ما كان محدداً لها فى المشروع .

وهناك تجربة أخرى أجريت على نطاق ضيق فى منطقة Cahoes فى نيويورك حاولت أن تقدم حلولاً أهلية لما واجهها من الصعوبات القانونية. فقد تقرر أن نقص الإسكان كان يمثل مشكلة خطيرة جداً للحد الذى خولت

---

(1) S. Miles, Op. Cit., p. 145 .
(2) M. Davie. Op. Cit., pp. 199-201 .

فيه البلدية ممارسة القوة البوليسية. في هذه التجربة خصصت المدينة ١٥٠ ألف دولار للمساعدة في عمليات البناء. وإعتبرت هذه المبالغ بمثابة قرض قصير المدى بفائدة ٣٪ يلغى الإلتزام به بعد بناء المنزل وبيعه من جانب البلدية.

ولقد أقيم أول مشروع للولاية للإسكان العام في أمريكا في ماساشوستى Massachuetts ففي سنة ١٩١١ نص قانون الولاية على تكوين هيئة للإسكان عليها أن تتقدم بمشروع تقوم بمقتضاه - ومن خلال مساعدات الكومونولث - ببناء منازل صغيرة وبيع قطع صغيرة من الأرض يحصل عليها الميكانيكيون وعمال المصانع والعمال وغيرهم من سكان ضواحى المدن والمدن الصغرى. وقد أوصت الهيئة في ١٩١٢ بأن جزءاً من وفورات البنوك يمكن أن تقرض إلى هيئة المساكن الصغيرة من أجل بناء المنازل طبقاً لقوانين تكوين هذه الهيئة. ومع ذلك أعلنت المحكمة العليا أن إستعمال مثل هذه الأموال أو أى أموال أخرى تحت سيطرة أو إشراف عام لغرض مساعدة الناس في الحصول على منازل صغيرة أمر غير دستورى. وقد تغير هذا الموقف بتعديل للدستور الذى أدلى فيه الناخبين بأصواتهم في سنة ١٩١٤ فقد نص «على أن للمحكمة العامة سلطة الكومونولث للإستيلاء على الأرض وتحسينها وتقسيمها والبناء عليها وبيعها من أجل تخفيف إزدحام السكان وتزويد المواطنين بالمساكن الملائمة» وبالرغم من ذلك لم يعطى هذا التعديل أية حقوق أو سلطات بيع لهذه الأرض أو المبانى بأقل من التكلفة. وفي سنة ١٩١٧ بدأت عمليات البناء في لويل Lowell فقد بدأت بإقامة إثنا عشر منزلاً بتمويل من الولاية وبيعت بتسهيلات في الدفع. ويبدو أن هذا المشروع كان يمثل المدى الذى يمكن أن يقدمه الإسكان الحكومى على مستوى الولاية في ماساشوستى. ويقرر تقرير آخر عن هيئة المساكن الصغيرة بالرجوع إلى مشروع لويل Lowell إنه لم يكن في نية الهيئة أكثر من تقديم إستفسارات وإيضاحات كنوع من العمل التعليمى للهيئة. فقد فقدت جماعة العمل التى كانت في خدمة الهيئة والتى تبنت فكرة إجراء تعديلات الدستور الإهتمام بالمشروع. خاصة بعد أن شعر بعضهم أن إسكان الحكومة يعتبر وظيفة البلدية أكثر منه وظيفة الكومونولث .

ومن بين التجارب الأخرى التى قامت بها الولاية الدعوة إلى إقامة سكاتب للتخطيط فى المدن والمدن الصغرى التى يزيد سكانها على ١٠ آلاف نسمة والإشراف عليها. وفى هذا الصدد كانت ولاية ماساشوستى رائدة حيث مهدت الطريق لإزدهار هذا المجال بصفة خاصة. ولذلك ما أن حل عام ١٩١٩ حتى أوكل عمل هيئة الإسكان إلى إدارة جديدة تعنى بمسائل الرفاهية العامة وألغيت الهيئة تماماً.

وفى سنة ١٩١٥ أصدرت أوكلاهوما قانوناً يعطى سلطة إستثمار أموال معينة فى الولاية فى قروض لبناء المنازل أو لتسديد رهونات على المنزل. وكان هذا القانون بمثابة صيغة للمساعدة الحكومية غير المباشرة ولعل من أهم البرامج التى نفذت هذا القانون على نطاق واسع نجد برنامج الإسكان فى نورث داكوتا في سنة ١٩١٩ وذلك بإصدار مشروعين: الأول يعطى الولاية سلطة تكوين وتوجيه إتحاد بناء المنازل فى نورث داكوتا والذى خصص له ميزانية قدرها ١٠٠ ألف دولار لغرض تمكين سكان الولاية من إمتلاك مساكنهم. أما المشروع الثانى فقد تضمن إصدار سندات تبلغ قيمتها ١٠ مليون دولار لتغطية الرهونات الأولى التى يمنحها بنك نورث داكوتا. ولقد قام بتشغيل الإتحاد هيئة الصناعة فى الولاية والتى كان لها سلطة حقوق الملكية والإنشاء والإصلاح وتعديل المبانى. ولقد حددت الهيئة أن لا يجوز أن يبنى منزل أو يشترى ويباع بسعر يزيد عن ٥ آلاف دولار وأنه يجوز لعشرة أو أكثر من المودعين في الإتحاد أن يكونوا من أنفسهم مجموعة تعرف بإسم إتحاد مشترى المنزل. وأنه بمقتضى هذا المشروع عندما يودع العضو مبلغاً يساوى ٢٠٪ من ثمن بيع المنزل فإن الإتحاد يقوم بشراء أو بناء هذا المنزل له على أن تسدد المديونية على الأفراد شهرياً بضمان صك أو عقد الملكية. ومن ثم أمكن في ظل هذا القانون بناء عدد قليل من المنازل، إلا أن المشروع برمته إنتهى بأزمة مالية محزنة[1].

ويعد برنامج إسكان الحرب للحكومة الفيدرالية مثالاً آخراً للتدخل الحكومى المباشر فى مواجهة المشكلات السكنية الملحة :

---

(1) Ibid., The Same Pages.

فقد إهتمت حكومة الولايات المتحدة بموضوع الإسكان أثناء الحرب العالمية من أجل توسيع إنتاج مواد الحرب. فقد حدثت حركة إنتقال كبيرة قام بها العمال للعمل فى مراكز إنتاج الذخيرة الحربية ونتج عن ذلك قصور واضح فى الإسكان وإرتفاع ملحوظ فى معدلات التزاحم وتقلبات كبيرة فى الأيدى العاملة الأمر الذى كان يعنى الإقلال من الإنتاج. وفى فبراير سنة ١٩١٨ عرض على الكونجرس مشروع قانون بمبلغ ٥٠ مليون دولار لمواجهة إحتياجات الإسكان للعاملين بالقطاعات الحربية والبحرية. وكان مشروع القانون قد قدم من قبل لإعطاء السلطة لهيئة الأسطول لإنشاء منازل لعمال السفن وكانت إدارة المعدات الحربية على وشك بناء منازل مماثلة. وفى ١٦ مايو سنة ١٩١٨ صدر مشروع قانون يؤهل للرئيس تكوين هيئة أو مكتب للإسكان خصص له فيما بعد ١٠٠ مليون دولار طبقاً لقوانين ولاية نيويورك وكان سبب إصدار هذا القانون هو أن الملكيات التى ستشتريها أو تبنيها الحكومة ليست مملوكة لها، وإن كانت تخضع لقوانين الضرائب المحلية. وكانت ملكية كل أسهم الهيئة تابعة لوزارة العمل فيما عدا حصة واحدة يملكها رئيس الهيئة وخزانتها.

وبإختصار حاولت هيئة إسكان الولايات المتحدة مواجهة الموقف الإسكانى بخمسة طرق :

١ - تأسيس تسهيلات الإسكان المتاحة على أساس من البحث الدقيق بما يضمن أن تكون فى أو بجوار المجتمعات المحلية موضوع الدراسة .

٢ - ربط الأماكن التى تكون فى حاجة إلى قوى عاملة بالأماكن التي تكون في حاجة إلى قوى عاملة بالأماكن التى تستطيع إسكانها وذلك من خلال نسق متطور للنقل .

٣ - بتشجيع ومساعدة رأس المال الخاص للإستثمار فى مجال البناء والتشييد .

٤ - المساعدة فى توزيع القوى العاملة وتحديد مواقع إتفاقيات الحروب على نحو يمكن من تجنب إذدحام الإسكان أو التقليل منه .

٥ - إنشاء وتشغيل المنازل والشقق .

وقد أقرضت الهيئة ٧ مليون دولار لشركات النقل المحلية وأنشأت نسقاً للسفن في مكان وشغلت قطارات في أماكن أخرى ومنحـ ـت العمال تراخيص لإستخدام وسائل النقل بأجرة مخفضة بينما تحملت الفرق بين الأجرة العادية والأجرة المخفضة التى حددتها للعمال. وإلى جانب ذلك قدمت العديد من الحوافز لرأس المال الخاص لتوجيهه إلى مجال صناعة الإسكان والبناء والتشييد وذلك بإعطائها أولوية مطلقة عند توزيع المواد اللازمة للبناء، كما إضطرت الهيئة كحل أخير إلى شراء الأرض الفضاء التى تقيم عليها المساكن اللازمة. ولم تكن خطة الهيئة بيع المنازل بل تأجير ما تبينه من مساكن في فترة الحرب لكى تستبعد الإستغلاليين الذين قد يسببون تضخم الإيجارات أو زيادته بما يواكب زيادة وإرتفاع القوة الشرائية للعمال على نحو ما يفعل الملاك فى أى مكان آخر(١).

ولقد ضمت المشروعات الإسكانية الكبرى التى نفذتها الحكومة أثناء الحرب نمطين سكنيين أساسيين هما :

١ - المدن المؤقتة التى أنشئت فى أمكان بعيدة لمستخدمى مصانع المفرقعات والذخيرة .

٢ - القرى الدائمة التى أنشئت في مواقع لها من المزايا ما يجعلها سوقاً للإسكان فى فترة ما بعد الحرب ولعل من أهم المشروعات الإسكانية في العالم هو ذلك المشروع الذى كان قد بدأ فى جزيرة نيفيل Neville بجوار بتسبرج حيث كان من المقرر أن تنشأ منطقة سكنية للعاملين بمصانع المعدات الحربية كمدينة كاملة تستوعب ٥٠ أبف ساكن، بمعنى تشييد ١٥ ألف وحدة سكنية. ولكن مع نهاية الحرب توقف سير المشروع. كذلك تعتبر قرية يوركشيب yorkship بكامدن camden فى ولاية نيوجيرسى من أكبر المدن الصناعية الدائمة التى أنشأتها الحكومة تحت إشراف هيئة الأسطول. فقد كانت القرية مملوكة لشركة محددة الأسهم برأسمال قدره ٢٥٠ ألف دولار وبدخل حدد بـ ١٢٫٥٠٠ دولار. وقد خصصت الحكومة لإنشاء القرية مبلغ

(1)See : Ph. Hiss, " Housing as a war Proplem : National Housing Conference. 1917, VI, pp. 18 - 25.

١٠ مليون دولار، وخصصت كل عائد هذا الإستثمار لسداد دين الحكومة على أن يعود العائد على رأس المال الأساسي أو الأصلي (١٢٫٥٠٠) إلى سكان يوركشيب للمحافظة على المدينة وصيانتها وزيادة التسهيلات الطبيعية والترويحية والتعليمية(١).

وفي نهاية الحرب كان بين يدى الحكومة إثنى عشر مدينة خشبية يتراوح سكانها من ١٫٥٥٠ إلى ٣٠٫٠٠٠ نسمة كانت أغالبها مدنا مؤقتة أنشئت في أماكن بعيدة لموظفي مصانع المفرقعات. وسرعان ما أخليت هذه المدن من سكانها بعد الحرب وأزيلت المصانع وفكت المنازل وبيعت أنقاضها. كما كان هناك ثلاثون قرية دائمة كاملة أنشئت في مواقع لها من الإمتيازات ما يجعلها مناطق سكنية دائمة عند إنتهاء الحرب. ولقد تميزت معظم هذه القرى بصغر الحجم بالمقارنة بالمدن المجاورة. كما كان بعضها مبعثراً في جماعات صغيرة في كل أنحاء المدينة لدرجة أنها لم تنفصل عن منازل وعقارات القطاع الخاص أو الملكية الخاصة، بل إن بعض هذه المشروعات تم بيعه بالفعل إلى أفراد أو إلى شركات. وإلى جانب هذه القرى وجدت ملكيات أخرى دائمة تميزت بصغر الحجم وبعزلة واضحة جعلتها أقرب ما تكون إلى المناطق الإجتماعية والطبعية. وعلى أية حال فقد كانت مشروعات المدن هذه فرصة غير عادية لمحاولة تجريب الخطة الإنجليزية في مجال الملكية الجماعية أو المشاركة للمسكن ولكنها للأسف لم يحسن إستغلالها.

وفي أول نوفمبر سنة ١٩١٨ كانت هيئة الإسكان في الولايات المتحدة قد إنتهت بالفعل من إنشاء - وبالتالي مستعدة لتأجير - ١٨٫٧٤٧ مبنى دائم لإسكان ٢٩٫٣١٩ أسرة منها ١٫٧٧١ مباني جاهزة لإسكان عدة أسر، ٣٠٠ مبنى لإسكان ٢٤٫١٩٠ عاملاً تقريباً بدون أسرهم. كما كان لديها ٨٢ مشروع كبير إنفردت هيئة الأسطول بحوالي ٣٠ مشروعاً، بينما أنشأت مصانع المعدات ١٦ مدينة. وكانت الإزالة التي تلت الهدنة قد أصابت أول ما أصابت هيئة الإسكان التي ألغيت بمقتضى قانون الكونجرس في سنة ١٩١٩ وحولت ملكياتها إلى إدارة الخزانة لتباع لأشخاص في القطاع الخاص. وفي

(1) M. Davie, Op. Cit., p. 203.

هذا الصدد تكبدت الحكومة الفيدرالية ٧٠ مليون دولار لبناء مجتمعات محلية يعمل سكانها في بناء أو ترميم السفن بيعت بعد الحرب لأفراد يعيشون فيها أو لأصحاب أملاك بما لا يزيد عن ٤٠٪ من تكاليفها. وعندما تخلت الحكومة عن قرية يوركشيب بيعت بخسارة حوالى ٧٠٪. وعلى أية حال لم يكن مشروع الإسكان الحكومي ليضع فى إعتباره كل هذه الخسارة، بل إعتبرت هذه النفقات بمثابة خسائر حربية. لقد حتمت الظروف ضرورة إنشاء المنازل بسرعة وإعتبار نفقات تشييدها مسألة ثانوية، رغم أن عمليات البناء والتشييد كانت تتم فى فترة شهدت أكبر معدل لتضخم الأسعار[1].

ب) إزالة الأحياء المتخلفة (التجديد الحضرى)

تعتبر محاولة الإقلال من الإسكان غير المقبول أو دون المستوى، بهدف التخفيف من حدة الكثير من المشاكل الإجتماعية والأخطار الفيزيقية والأعباء المالية من بين السياسات السكانية التى لاقت قبولاً كبيراً بين دول العالم المتقدم وشكلاً من أشكال تدخل حكوماتها على نحو مباشر لمواجهة المشكلة السكنية فى إطار من سياستها العامة والإجتماعية. ولنأخذ على سبيل المثال التجربة البريطانية فى هذا الصدد والتى تميزت بأنها منذ وقت مبكر نسبياً بالمقارنة بغيرها من الدول الأخرى، وكان لها بالتالى سبق المبادرة فى هذا المجال: لقد إشتهرت بريطانيا بمحاولتها (المبكرة) لإعداد أعلى مستوى للإسكان توفره لطبقاتها العاملة وبذلت الكثير لتحقيقه أكثر مما فعلته أى دولة فى العالم، ولقد تبين أنه كان هناك سببان رئيسيان يفسران لماذا طورت بريطانيا برنامج إسكانها: يتمثل السبب الأول فى الإهتمام بالصحة العامة. إذ تهتم الدولة منذ مدة طويلة بأمور الحيوية القومية خاصة بعد أن أظهرت نتائج الفحوص الطبية التى أجريت على المتقدمين للخدمة العسكرية الإجبارية أن نسبة كبيرة من الأفراد ممن يندرجون تحت فئات السن العسكرية غير ملائمين للخدمة وإن هذه الحالة تعزى فى جانب كبير منها إلى سوء الأحوال السكنية. بعبارة أخرى كان الإهتمام بالصحة العامة مدخلاً لسياسة إزالة الأحياء المتخلفة وإعادة بنائها على نحو

---

(1) Ibid., p. 204.

صحى حديث. ومن ثم لم يكن من المستغرب أن تقوم وزارة الصحة البريطانية بإصدار قوانين الإسكان فى البلاد. وعلى أية حال فقد نفذت بريطانيا سياسة إزالة الأحياء المتخلفة على نحو صارم وباهظ التكاليف، حيث إعتمدت بلايين الفرنكات ووجهتها لهذا الغرض دون ما توقع أن يكون لها أى عائد مادى. فلقد كانت الفلسفة الكامنة وراء هذه السياسة هى أنه على الرغم من أن إزالة الأحياء المتخلفة مسألة مكلفة إلا أن تركها دون تغيير مسألة ذات تكلفة أكثر وفى هذا الصدد يعلق فايلر veiller بقوله: «كم كنا أغبياء عندما لم ندرك حقيقة أننا نتحمل نفس النفقات ولكن نوجهها في إتجاهات مختلفة وغير سليمة. فإننا ندفع ضرائب سنوية للمحافظة على المستشفيات والسجون والإصلاحيات والبوليس وذلك الميكانزم المعقد والمتشابك لحكومة البلدية الحديثة وغيرها من مؤسسات يستلزم وجودها بقاء الأحياء المتخلفة التى نتردد كثيراً في محاولة هدمها. أن هذه الأوضاع ليست من الرشادة الإقتصادية فى شئ. إذ عندما تزال الأحياء المتخلفة فإن معدلات الوفيات ونسبة المرض ونسبة الأخلاقيات غير السوية سوف تنخفض بإستمرار. ولهذا فإذا كان من الواجب أن ندفع نفقات باهظة يستأثر بها الحى المتخلف على أى شكل من الأشكال، فكم يكون من الأفضل أن نواجه المشكلة بطريقة لا ينتج عنها نتائج سلبية فحسب بل تسلم أيضاً إلى أخرى إيجابية[1].

وتؤكد الشواهد التى جمعت من بعض مناطق الأحياء المتخلفة فى ليفربول والتى خضعت لمشروعات الإزالة وأعيد إسكان المستأجرين في نفس المناطق أن نسبة الوفيات التى كانت تتراوح من ٤٠ إلى ٦٠ فى الألف قد قلت بتطوير الأحوال الصحية بأكثر من النصف، كما أنه من الممكن أن نجد نتائج مماثلة فى مدن أخرى[2].

أما السبب الرئيسى الثانى يبرر إهتمام بريطانيا ببرنامج للإسكان فكان سبباً سياسياً. لقد تبنت بريطانيا فكرة أن إستقرار الأمة وكفايتها الصناعية

---

(1) Ibid., p. 194.
(2) Ibid., p. 195.

يعتمدان بقدر كبير على الحالة التى يتم بها إسكان الناس.كما أخذت بفكرة أن الإسكان مسألة أساسية فى مختلف الأحوال الإجتماعية، لذلك كانت مسائل العرض والمستوى وتكاليف المساكن أمور لها أهمية قومية لتهتم بها الحكومة إهتماماً مباشراً. وفى هذا الصدد نجد أنه عندما عنيت حكومة لويد جورج بقانون الإسكان لسنة ١٩١٩ أعلن رئيس الوزراء أنه لا يوجد شئ يسهم فى الإضطرابات الإجتماعية والصناعية مثل مشكلة الإسكان. وفى سنة ١٩٢٤ قرر جون هويتلى وزير الصحة أنه فيما يتعلق بالموقف السكنى فى إنجلترا أنهم كانوا يندفعون كنتيجة لنقص المساكن المناسبة لأصحاب الأجور المنخفضة إلى أحوال كان من المستحيل فيها إيجاد أو المحافظة على سكان صناعيين أكفاء، وأنه بدون السكان الصناعيين الأكفاء فمن المستحيل فى المستقبل بالنسبة لبريطانيا العظمى أن تظل عظمى فى مجال المنافسة التى يجب أن تواجهها بين الدول الصناعية فى العالم .

وقد تطلب قانون الإسكان البريطانى سنة ١٩١٩ والذى هو أساس النسق الراهن ضرورة أن تعد السلطات المحلية مشروعات لتخطيط المدن والإسكان لمناطقها وأن توافق عليها وزارة الصحة. وفى هذا الصدد وضعت خطط الإسكان بأسرع ما يمكن لكى تواجه الحاجة إلى بناء الأعداد المطلوبة من المنازل أو الوحدات السكنية لإسكان الطبقات العاملة. كما كانت المساعدة المالية تقدم عن طريق الخزانة العامة لمواجهة العيوب الناتجة عن مشروعات الإسكان التى تتجاوز إنتاج «معدل البنس». أما معدل البنس فهو عبارة عن الضريبة المحلية التى تفرض بنساً واحداً على كل جنيه يقدر على قيمة الإيجار. ومنذ هذا الوقت صدرت قوانين مختلفة لتحديد قدر المعونة السنوية التى تحدد للسلطات المحلية لكل منزل يقع فى حدود إختصاصاتها وذلك لمواجهة الخسائر التى يمكن أن تحدث أثناء عملية بناء المنازل وأيضاً كمعونة للأفراد الذين يقومون بعمليات بناء مساكنهم بطريقة شخصية، وكمعونة تقدم لمشروعات إزالة الأحياء المتخلفة. وقد تأكد القانون المرتبط بالإسكان بتشريع سنة ١٩٢٥. كما بلغت حصيلة الضرائب التى فرضت لهذا الهدف حواى ١٠٠ مليون جنيه فى السنة .

ومع تعدد الصعوبات التى واجهت خطط الإسكان البريطانى وتشريعاته إلا أنه كانت هناك بعض الإنجازات الهامة حيث أمكن بناء ما يزيد عن مليون منزل جديد (١٫١٠٢٫٣٨٧ حتى ٣١ مارس ١٩٢٨) فى إنجلترا وويلز منذ وقت الهدنة. شيد منها ٧٢٣٫٨٦٩ منزلاً من خلال المساعدة المباشرة للدولة فى مقابل ٣٧٨٫٥١٨ منزلاً شيد دون معونة من الدولة. كما بلغ العدد الكلى للمنازل الجديدة التى قام للقطاع الخاص ببنائها ٦٩٠٫٥٨٦ منزلاً. ولقد إمتد نشاط مجلس مقاطعة لندن والهيئات والإدرات الحكومية التابعة لها فى مجال الإشراف والسيطرة والمتابعة حتى شمل الجزء الأكبر من المنطقة المترويوليتانية المعروف بإسم لندن فى هذه الفترة. ومن هنا أصبح نموذج الإسكان الحكومى البريطانى نموذجاً إحتذى فى كل مكان من العالم. لقد أوضح هذا النموذج كيف يوجه المجتمع المحلى عندما يعتمد على سياسة الإسكان الحكومى. فمنذ سنة ١٩١٨ قامت الحكومة بصرف حوالى تسعين مليون دولار فى بناء المنازل وأقرضت حوالى ثلاثة عشر مليوناً أخرى لتمكن الناس من شراء أو بناء منازلهم..وعلى مدى فترة قصيرة لا تتجاوز عشر سنوات قامت لجنة مقاطعة لندن بتوفير ٣٧ ألف مسكن جديد. وعندما إستكملت اللجنة كل المشروعات التى صممت من قبل، وبغض النظر عن أية مشروعات إضافية قد تتطور فى المستقبل القريب إستطاعت أن توفر المسكن الملائم لحوالى ٤٩٦ ألف ساكن بمعدل شخصين فقط لكل حجرة[1].

ولقد قطعت المدن الأمريكية شوطاً طويلاً فى طريق مشروعات تحسين الحى المتخلف وإزالتها. فقد قامت السلطات المحلية فى المدن بالقضاء على المناطق غير الصحية وحولت المساحات الواسعة التى قامت عليها المناطق السكنية المزالة إلى حدائق وملاعب ومنتزهات، أى أنها لم تقم بعمليات إحلال سكنى. وينص الدستور الفيدرالى ودساتير كل الولايات المتحدة على وجوب الإستيلاء على أية عقارات أو ملكيات خاصة خدمة «للمصلحة العامة» وكان معنى ذلك أن إزالة الأحياء المتخلفة يعد من قبيل المصلحة

---

(1) Ibid., p. 196 .

العامة. أما مسألة وجوب أن يعاد بناء المناطق السكنية المتخلفة لتباع أو تؤجر للمواطنين بإعتبارها مصلحة عامة هي الأخرى، فلا نجد في الدستور الأمريكي أو الفيدرالي إلى ما ينص على ذلك صراحة. وهذا يعني أن إستبدال مساكن الحي المتخلف الذي تمت إزالته بنمط الإسكان الحكومي يتطلب إدخال تعديلات جوهرية في الدستور الأمريكي وربما كان ذلك هو السبب الذي من أجله أزيلت منطقة مللبري Mulberry Bent في نيويورك منذ سنوات عدة وإستبدلت المنطقة بحديقة عامة. وهناك مثال آخر لإزالة الأحياء المتخلفة في أمريكا هو تدمير الكتلة السكنية المعروفة بإسم حي مورتون في بوسطون Morton Street. فهذه الكتلة يقطعها أضيق طريق للسوق في بوسطون حيث يتراوح عرض شارع مورتون ما بين ١١ إلى ١٣ قدم بما في ذلك الأفاريز. وهناك ممرين مسدودين ضيقين جداً تواجه المساكن فيها بعضها البعض يخترقان الكتلة السكنية، كل منهما عبارة عن فتحة لا تتجاوز ثلاثة أقدام للخروج منها وعليها يوجد مبنى خشبي. ومن خلال هذا الممر الضيق يضطر عشرات السكان لأن يشقوا طريقهم في حالة نشوب حريق مثلاً. ولقد أقيمت هذه الكتلة السكنية على مساحة فدان ونصف فقط، أي مساحة تقام عليها ثمانية منازل في منطقة الضواحي لسكنى ما لا يزيد عن خمسين شخصاً، هذا في الوقت الذي إحتوت هذه الكتلة السكنية علي أكثر من خمسين منزلاً يسكن فيها حوالي ١١٠٠ نسمة مضافاً إليها ما يزيد على ٧٠٠ طفلاً زد على ذلك وجود ثلاثة مصانع كبيرة إحتكرت أحسن المواقع في المنطقة. لذلك كان من الطبيعي والمفروض أن تتجه حكومة المدينة للتفكير في إزالة هذه المنطقة السكنية تماماً وبالفعل خصصت مدينة بوسطون حوالي ٢٠٠ ألف دولار لتنفيذ هذا المشروع. وقد أسهمت تجربة بوسطن في تقديم الشواهد الأمبريقية الدالة على حاجة بعض المدن الأمريكية الحتمية إلى إزالة الأحياء المتخلفة فيها. ولو أننا نجد أن ثمة شعور عام لمعارضة قيام أي مشروعات سكنية عامة من قبل البلديات لتحل محل المساكن المزالة[1].

---

(1) W. Grigsby, "Slu Clearance," in A. Desai and S. Pillai, Op. Cit., pp. 255-260 .

وفى مجال التجديد الحضرى وإعادة توزيع الإسكان Relocation أقامت الولايات المتحدة مساعدة فيدرالية للإسكان لمعونة الفقراء من سكان المدن مع إصدار قانون الإسكان القومى فى ١٩٣٤. ومنذ ذلك الوقت خططت ٣٥ برنامجاً قومياً للإسكان إلى جانب قوانين ١٩٣٧، ١٩٤٩، ١٩٦٥ .

ولقد كان المقصود بقانون الإسكان الفيدرالى فى ١٩٣٧ لتشجيع الإنشاءات هو التخفيف من البطالة إلى جانب أنه كان يهدف إلى علاج الأحوال السكنية غير المأمونة وغير الصحية ومواجهة النقص الحاد فى نوعية وكمية المسكن اللائق للأسر ذات الدخل المنخفض فى كل من المجتمعات المحلية الحضرية والريفية. وكان ذلك من مبررات إنشاء هيئة الإسكان فى الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك نفذت برامج إزالة الأحياء المتخلفة فى قانون إسكان ١٩٣٧ والذى كان ينص على ضرورة أن يقابل تنفيذ أى مشروع للإسكان الجديد إزالة عدد مساو من الوحدات السكنية المتخلفة التى تعانى من الأمراض ومشاكل التفكك والإنحلال الإجتماعى .

وقد أضاف قانون الإسكان فى ١٩٤٩. أول تشريع بمقتضاه تمنح الحكومة سلطة الإسراع بالإنشاءات بما يواكب السياسة القومية الجديدة لتحقيق «منزل لائق وبيئة مناسبة للمعيشة لكل أسرة أمريكية» ولقد كان البرنامج الفيدرالى للإسكان يهدف فى الأساس إلى مساعدة الطبقة العاملة الهامشية والفقيرة. وفى هذا الصدد يقرر السناتور روبرت ورجنر الذى يمثل نيويورك والمشرف على قانون إسكان ١٩٣٧ عندما أثير موضوع مساعدة الفقراء «أن هناك بعض السكان الذين لا نستطيع فعلاً الوصول إليهم. ومن الواضح أن هذا المشروع بقانون لا يمكن أن يقدم إسكاناً للذين لا يستطيعون أن يدفعوا الإيجار بفارق المعونة المقدمة» وقد توجه قانون الإسكان فى ١٩٤٩ ببطء نحو الفقراء جداً خاصة الأقليات غير البيضاء فى المدن المركزية الكبرى. وفى نهاية الستينات كان حوالى نصف وحدات الإسكان العام فى البلاد قد شغلها المستأجرين السود. وهو إتجاه ثالث فى الإسكان. ومع ذلك فقبل ١٩٦٨ كان برنامج الإسكان العام قد شمل ٦٧٣ ألف وحدة سكنية تأوى ٢,٥ مليون شخص بالمقارنة بثلاثة ملايين أسرة فقيرة الدخل فى إسكان دون المستوى لتعطينا فكرة عن المجال الكلى لهذا المشروع .

ومنذ ١٩٦٥ أعاد الكونجرس تنظيم إدارة الإسكان العام بإقامة قسم التطوير الإسكانى والحضرى(.H.U.D)ونظم أيضاً بدائل للمشروعات العامة مثل دعم الإيجارات وتمويل الهيئات والروابط الطوعية... إلخ وغير ذلك من البرامج التى صممت لتوسيع وتنوع الجهود الفيدرالية من أجل سكان المدن الفقراء، وإن كان الكثير من هذه البرامج لا يزال حتى اليوم مجرد أفكار وقضايا لم تنفذ بعد نظراً لما تتطلبه من أحجام كبيرة للإنفاق العام(١).

جـ) المدن الجديدة والإحلال السكانى

يعد سياسة تطوير مدن جديدة وترحيل الناس إليها شكلاً آخر من أشكال التدخل الحكومى لحل المشكلات السكنية إتبعتها بعض بلدان العالم المتقدم مثل إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة وتحاول بعض الدول النامية فى الوقت الحاضر إتباع نفس السياسة كإحدى البدائل المطروحة لحل المشكلة السكنية فيها.

١ - المدن البريطانية الجديدة

تشهد أفكار بعض المفكرين البريطانيين الأوائل من أمثال Ebenege Hawardn & Sir Pattrick geddes فى حركة «المدن الجديدة» أن بريطانيا كانت الرائدة فى العالم فى تصميم وإنشاء المراكز الحضرية الجديدة. فقد كان البريطانيون مندفعين بإعتبارات حقيقية وعملية فى هذا المجال. ففى بريطانيا كان الإنفاق على بناء الطرق والتوسع فى المنافع العامة قد جعل من الأرض المفتوحة البعيدة عنها أكثر جذباً للإنشاءات الجديدة .

ففى بريطانيا إستغرقت هيئة Barlow شغل ٢٦ مجلداً من البيانات قبل أن تصدر تقريرها فى ١٩٤٠ الذى تدين فيه التحضر غير المخطط فى المملكة المتحدة على أنه ضار بصحة ورخاء البلاد ومقترحاً اللامركزية بدلاً منها. وكانت الحرب العالمية الثانية تدور رحاها فى هذا الوقت. ولكن بعد تحقيق النصر مباشرة أصدر البرلمان قانوناً جديداً للمدن الجديدة فى ١٩٤٦

---

(1) L. M. Fridman, "Government and Slum Housing," Chicago, Rand-McNally, 1968, pp. 109-110

يخول للحكومة السلطة لتكوين هيئات تعمل على إنشاء مدن جديدة بتوجيه من السلطات الحكومية وسرعان ما بدء العمل فى ١٤ مجتمع محلى ١٢ منها فى إنجلترا وويلز و٢ فى إسكتلندا. وقد تمت الموافقة على خطط مدينة إسكتلندية ثالثة فى ١٩٥٦.

وكان المقصود من ثمانى من المدن الجديدة أن تخفض من عبء الضغط السكانى فى لندن وكانت هذه المدن هى Crawley, Basildan Bracknell, Harlow, Haffield, Hemel, Hempstead, stevenage and welwyn garden city وقد صممت أيضاً مدينتى Cumbernauld, East Kilbride من أجل تخفيف الإزدحام فى جلاسجو. ومن بين المدن الأخرى صممت Peterlee، Glenrathes لكى يكن هناك توزيع أفضل للسكان عما كان ممكناً فى مناطق التعدين، ومدينتى Corly Cunbran, Aycliffe لتحقيق إسكان أكثر ملاءمة وقبل حلول عام ١٩٦٨ كانت الحياة قد بدأت فى ثمان مدن جديدة أخرى، منها ٦ فى إنجلترا (هى Telford, Redditch, Runcom, Skelmersdat, washington Melton Keneys. و٢ فى إستكلندا (هما Irvine, Livington) غير أنه من الملاحظ أن ما يقرب من نصف هذه المدن لم تكن مدناً جديدة تماماً، بل كان الهدف من تطويرها يتمثل فى محاولة التوسع في مدن موجودة بالفعل إلى نقاط أو مستويات إقليمية، كما أن بعضها قد صمم فى الأصل لنقل السكان بعيداً عن المنطقة المتروبوليتية[1].

وبالرغم من الإنجازات التى حققتها إنشاء المدن الجديدة فى بريطانيا إلا أنها لم تسلم من بعض الإعتراضات. ففى مناقشة عن هذا الموضوع قدم فريدريك أوسبورن F. Osborn[2] الكثير من الإنتقادات التى تدور حول ما يترتب على تطوير المدن الجديدة ونقل السكان إليها من مشكلات أيكولوجية وإقتصادية وإجتماعية هامة ولقد كان من بين ما أشار إليه الباحثان أن ترحيل السكان من لندن وبرمنجهام وجلاسجو إلى مدن جديدة لا يتم دون مصاعب إجتماعية فقد دلت الدرسات التى أجريت فى ليفربول وكوفترى

(1) A. Cousin, "Urban Life," Op. Cit.. pp. 530-31.
(2) F. Osborn - and A. Whittick, "The New Towwns,"London, Leonard Hill, 1969, Ch. 10.

وشيفلد والمناطق الخضراء فى بنتال حول هذا الموضوع عن وجود بعض العيوب منها أن بعض السكان من الطبقة الدنيا رحلوا ينقصهم الإهتمام بإحترام الذات والآخرين خاصة في مجال النظافة وتربية الأطفال وآداب السلوك مما جعلهم عرضة لإنتقادات جيرانهم. ولم يستطع الكبار منهم أن يكونوا صداقات فى أماكنهم الجديدة. زد على ذلك أن إختلاط أشخاص لهم مستويات مختلفة من الطموح قد أدى إلى وجود توترات عنيفة. ومع ذلك فإن تنوع الروابط الطوعية والتسهيلات الثقافية والحدائق وتنوع الإسكان وفرص العمل النابعة أمور شأنها أن تخفف من حدة التشاؤم الذى يمكن أن ترتبط بفكرة الإحلال أو الترحيل .

وبالمثل يشير لويد رودرين فى L. Rodurin إلى نقطتى هامتين فى المدن الجديدة البريطانية فمن ناحية يقول إنها لم تخفف فعلاً ضغط السكان فى لندن وبرمنجهام وجلاسجو ومن ناحية أخرى فإنه بسبب التخطيط غير الكافى فإن المدن الجديدة لم تحقق إقتصاداً قومياً متوازناً فى المملكة المتحدة[١].

وقد توضح أحكام أسبورن، وبيتك، ردوين أن هناك بعض التحفظات التى ترتبط بسياسة تطوير المدن الجديدة، سواء من جانب المخططين أو من جانب الجمهور كأسلوب أمثل لحل المشكلة الإسكانية على المستوى القومى.

مدن جديدة فى بلاد أخرى

أخذت حركة المدن مكاناً لها بالإضافة إلى بريطانيا فى كندا ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا والمجر وقد أبدعت أيضاً فرنسا وألمانيا مقار جديدة للسكن فى الأماكن الملاحقة لحقول الغاز والزيت وقد إهتم المخططين السوفيت بفكرة إنشاء المدن الجديدة على الرغم من المناقشات الأيديولوجية التى دارت بينهم حول مشكلات التضخم الحضرى فى الغرب الرأسمالى[٢].

---

(1) L. Rodwin, "The British New Towns Problems and Imblications," Cambridge: Mass, Harvard University press 1956, pp. 162-183.

(2) A. Cousins, Op. Cit., p. 532.

المدن الجديدة فى الولايات المتحدة

ظهرت المدن الجديدة في الولايات المتحدة نتيجة جهود مستثمرين من القطاع الخاص وليس نتيجة لجهود حكومية. وتختلف المدن الجديدة فى الولايات المتحدة عن مثيلاتها فى بريطانيا فى عدة نواحى أخرى منها أن المدن الجديدة فى الولايات المتحدة تقع إلى جوار مراكز المتروبوليتان وليس بعيداً جداً عنها فالمتروبوليتان في أمريكا ليس لها حزام واقي حولها. ولكونها بدون سلطة حكومية فيما عدا الإدارة المحلية فإن المدن الجديدة فى أمريكا تجذب إقامة الصناعة داخلها .

ولقد كانت أول مدينة جديدة فى الولايات المتحدة هى رادبون Radburn فى نيوجيرسى على بعد ١٦ميلاً من نيويورك وقد صممها Clarence Stien & Henry Wright فى ١٩٢٩ كجاردن سيتى دون حزام أخضر واقى فقد قاما برسم العمارات المجاورة المحاطة بحدائق بحيث تواجه المنازل الحدائق بدلاً من الشوارع وسمح للطرق السريعة أن تنقل حركة المرور بعيداً لضمان الأمن من حوادث السيارات[1].

وبالرغم من المحاولة التى قامت بها هيئة إسكان مدينة رادبورن لبناء مجتمع محلى في الصناعة والمساكن إلا أن تطوير هذه المدينة سرعان ما عاقه إنهيار الإقتصاد فى ١٩٢٩. فقد أفلست الشركة أخيراً وقامت الشركة التى حلت محلها بإستكمال منطقة العمارات فقط ولم تنجز شيئاً أكثر من ذلك. وبالمثل كانت هناك عدة مدن جديدة أخرى قامت بها مشروعات الخدمة العامة تحت إشراف New deal ولكنها سرعان ما تحولت إلى ملكيات خاصة بعيدة عن أى تدخل حكومى .

وفى وقت قريب دفعت المصالح الخاصة إلى تبني فكرة إنشاء القليل من المدن ومجتمعاتها المحلية في الولايات المتحدة. وأهم مثالين على هذا هما كولوميبا ورستون. لقد أقيمت كولومبيا على مساحة ١٤ ألف فدان على طول الطريق ٢٩ وداخل ٢٥ ميل من عاصمة البلاد لكى تتسع لسكان

(1) Clarence S. Stevin. Towards New Towns for American," Cambridge, Mass: MIT Press, 1957.

عددهم ١١٠ ألف فى ١٩٨١ وقد خصص المنشئون ٥٠ مليون دولار من هيئة التأمين العامة فى كونكتيكت وأضافوا أيضاً عدة مئات من المنازل والوحدات السكنية تبنى بمعونة فيدرالية للأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط. ومع ذلك لم يقتصر تصميم المدينة على إستيعاب التسهيلات فقط بل لإستيعاب الصناعات الجديدة حتى أنه بدأ بالفعل فى بناء مصنع تابع لشركة جنرال إليكتريك على مساحة ألف فدان[1].

وتقع روستون على مساحة ٧ آلاف فدان على بحيرة صناعية تبعد ٢٣ ميلاً شمال غرب واشنطن. وكان بها مبنى سكنى واحد مرتفع وعدد من منازل الشقق وبالإضافة إلى ذلك فيها مواقع لمنازل الأسرة واحدة أغلبها حول ملف للجولف ومنازل أخرى مبعثرة. وفى ١٩٦٦ كان يقطن روستون أكثر من ٦ آلاف ساكن أغلبهم من أعلى الطبقة المتوسطة وعدة مصانع تقدم وظائف للسكان. وفى ١٩٧٣ بلغ سكانها ٢٢ ألف بمتوسط دخل للأسرة ٢٥ ألف دولار. وعندما تستكمل فى ١٩٨٢ من المتقع أن يصل سكانها إلى ٢٥ ألف وبنسبة ١ إلى كل ٣ أشخاص تعطى حوالى ٢٥ ألف وظيفة .

وهناك أيضاً مشروعات أخرى فى الولايات المتحدة الآن مثل مدينة فرانكلين تتكلف ٤٠٠ مليون دولار على مساحة ٥٠ فدان فى منطقة متروبوليتان فيلاديفيا، وليشفيلد، أريزدنا، هامليتون بجوار سان فرانسيسكو، فالنسيا في جنوب كاليفورنيا وهو مشروع يتكلف ٥٠٠ مليون دولار. وهناك أيضاً مشروع Cedar-Riversid فى منيوتا والتى قد يصل عدد سكانها إلى ٣٠ ألف فى ١٩٩٢[2].

ثالثاً – مشكلة الإسكان فى مدن العالم الثالث بين تحديات الحاضر وتطلعات المستقبل

جاء بالتقرير الدولى للتنمية الصادر عن البنك الدولى سنة ١٩٧٩ أن هناك حوالى٤١ دولة (١١فى آسيا،٢١ فى أفريقيا،٩ فى أمريكا الشمالية) تندرج تحت فئة الدول ذات الدخل المنخفض وأن ٥٥ دولة (٢٠ فى أمريكا

(1) A. Cousins, Op. p. 533.
(2) Ibid., P. 534.

اللاتينية، ١٧ فى آسيا ، ١٤ فى أفريقيا ، ٤ فى غرب أوربا) تعد دولاً متوسطة الدخل. وقد ربط نفس التقرير مكانه كل دولة بمتوسط الناتج القومى للفرد وبمعدلات توقع الحياة ونسب الأمية ومتوسط إستهلاك الفرد ومعدل إستهلاك الفرد ومعدل إستهلاك الطاقة ونسب المواليد الخام ومعدلات الإنجاب الكلية، الأمر الذى كشف عن فروق إقليمية جادة ليس فقط بين دول العالم المتقدم والعالم النامى بل وبين الدول النامية بعضها ببعض. ولذلك أعاد التقرير تصنيف بلاد العالم على أساس ما أسماه «بمعدل الإستقرار الحضرى» فأشار إلى بلدان غير مستقرة من الناحية الحضرية وهى تتضمن دول شرق ووسط أفريقيا وبعض دول أمريكا الوسطى وبلدان منطقة الكاريبى بإستثناء كوبا والبلاد العربية وبلدان شبه مستقرة من الناحية الحضرية مثل الأرجنتين وأوروجواى وتوباجو وشيلى وفنزويلا وكلها تتميز بإنخفاض نسبى لمعدلات سكان المناطق الريفية وإرتفاع ملحوظ فى معدلات النمو الحضرى للسكان. وتتميز الأولى وفق ما جاء بالتقرير بإرتفاع معدلات الزيادة السكانية وعجز السلطات المسئولة أو عدم إستعدادها لأن تساير الإحتياجات الحضرية المتزايدة للسكان كفرص العمالة والخدمات أو تطوير إستراتيجيات لمستوطنات بديلة أو تحسين ظروف الحياة بالريف لتوقف من تيار الهجرة الريفية المتدفق إلى المدن كوسيلة مبدئية للحيلولة دون تفاقم المشكلات الحضرية[1].

ولعل أهم ما يمكن أن نستنتجه من التقرير المشار إليه هو أن هناك فروقاً جوهرية فى الأوضاع الحضرية القومية بأنه من المتعين أن لا نرجع هذه الفروق إلى إختلاف القدرات الإقتصادية للبلدان فحسب بل يتعين علينا أن نربطها بمدى إكتمال البناءات المكانية التى ترتبط بدورها بمرحلة تاريخية من مرحل عملية التحضر التى مرت بها هذه البلدان. وفى تصورنا أنه لكى نحقق فهماً واعياً للخصائص المرتبطة بعملية التحضر فى البلدان النامية مستقبلاً على نحو أفضل علينا أن نعى بعض الإتجاهات الأساسية أهمها :

---

(1) J. Hardoy, "A. Particularly Acute Problem: Housing," in, L. H. Klaassen, et. al. (eds), "Dynamics of Urban development," London, Gower publishing Company limited, 1972, pp. 47-64.

١ - أنه علي الرغم من إستمرار عملية النمو الإقتصادى لكثير من الدول النامية فى المستقبل القريب إلا أنه ومن غير المتوقع أن تتغير أنماط توزيع الدخل فيها كما أنه من المستبعد وبالتالى أن تنخفض معدلات البطالة بل من المرجح أن تأخذه هذه المشكلة فى التفاقم إلى جانب إنتشار مشاكل نقص العمالة وينتظر أن تواجه البلدان النامية بهذه الأوضاع المشكلة سواء كان نموها الإقتصادى سريعاً أو بطيئاً وسواء توافر لديها موارد طبيعية كبيرة الحجم أو إفتقدت لهذه الموارد .

٢ - لا يحتمل إمكانية التوصل إلى إتفاقيات بين المواطنين والحكومات المسيطرة فى معظم الدول النامية وسط ظروف العزلة والظلم وعدم المساواة. بل ستستمر الجماهير والحكومات فى أكثر البلدان النامية فى الكشف عن أهداف مختلفة وأولويات متعارضة. ولن يكون هذا الوضع بحال من الأحوال موضع إهتمام أو تساؤل سواء على المستوى المحلى أو المستوى الدولى. وحتى إذا ما تمكنت الحكومات القائمة من ضمان الإبقاء على المستويات المعيشية الراهنة - والمتدنية - إلا أن العزلة وعدم المساواة ستظل مستمرة بالدرجة التى تجعل المشاركة التلقائية فى الثروة والمزايا والموارد والتكنولوجيا مسألة بعيدة وصعبة المنال .

٣ - إن أكثر من نصف سكان دول العالم الثالث تقيم فى مساكن غير ملائمة على كافة المستويات. كما أن الغالبية العظمى من سكانها لا تحظى إلا بالقدر القليل من خدمات المجتمع وإمكانياته بل قد لا ينالوا شيئاً من هذه الخدمات، هذا فضلاً عن إنتشار الكثير من مشكلات البطالة والأمية وسوء التغذية ومشكلات البيئة في المستوطنات البشرية، الأمر الذي سنأتى إلى توضيحه فى مواضع مختلفة من هذا المؤلف .

٤ - إننا إذا وضعنا فى الإعتبار المداخل أو الأساليب الراهنة لتخطيط التجمعات السكنية وإنخفاض مستوى الدخل لدى القطاع الأكبر من السكان وندرة الإستثمارات العامة والخاصة التي توجه لأغراض البناء أو التشييد أو الخدمات فإننا نشك حتماً فى مدى قدرة هذه الجموع السكانية سواء فى المستقبل القريب أو البعيد على عمليات التشييد والبناء بطريقة ذاتية أو فردية، وحتى إذا أمكن ذلك فإنه من المحتمل أن يزداد تجاهل هذه

الجموع السكانية للتشريعات والخطط والمقاييس السكنية، الأمر الذى يزيد المسألة السكنية تعقيداً .

وعلى أية حال فإن أى محاولة موضوعية لتقدير حجم المشكلة السكنية فى البلاد النامية سوف تكشف عن حقيقة هامة مؤداها أن أكثر من نصف سكان الحضر فيها وأكثر من أربعة أخماس سكان المناطق الريفية يعيشون وسط ظروف سكنية غير ملائمة. وأن أكثر الدرسات الأمبيريقية للواقع الحضرى سواء على المستوى المتروبوليتى أو على مستوى المدينة من شأنه أن يكشف عن نتائج تفوق في أهميتها ودلالتها تلك النتائج التى تقدمها هيئات عالمية كالأمم المتحدة قامت بإستخلاصها من إجابات رسمية رداً على ما تطرحه هذه الهيئات من إستبيانات. وأنـه لمن حسن الحظ أن تتوافر الآن – وتوافرت لدى الباحث – العديد من الدرسات الأمبريقية التى أجريت على واقع المجتمعات النامية والتى يمكن من خلالها أن نتوصل إلى تشخيص أكثر دقة لحجم ما يواجه هذه البلدان من مشكلات[١].

وتكشف الكثير من الدرسات والبحوث التى أجريت في مجال الإسكان والنمو الحضرى فى البلدان النامية عن أن أنماط المستوطنات الحالية كانت وبالضرورة نتاجاً لدخول الكثير من هذه البلدان فى دائرة الإقتصاد الدولى. فمنذ منتصف القرن التاسع عشر نجد الإستثمارات البريطانية والفرنسية والألمانية فى مجالات السكك الحديدية والشحن البحرى والمواصلات، وفى الخدمات الحضرية مثل عربات الشوارع، والماء وأنظمة المجارى، والتليفونات، وكذلك فى ميادين المشروعات الإقتصادية كالتعدين والمزارع والصناعات، وأيضاً في مجالات الأعمال المصرفية وشركات التأمين والتجارة الخارجية -هذه الإستثمارات قد وضعت تحت نفوذها السياسى والإقتصادى- مناطق كاملة فى أمريكا اللاتينية وشمال أفريقيا وآسيا. وسرعان ما سارت الإستثمارات البلجيكية والألمانية والأمريكية فى نفس الإتجاه [٢].

---

(١) عرضت العديد من هذه الدراسات فى الكتاب

J. Ronald, "Essays on World Urbanization," London, George philip and Sons, Limited, 1975.

(2) J.D. Herbert, "urban Development in the third World," NEw York. Praeger Publishers, 1979, p. 5.

ولقد جاء تشييد المئات من المستوطنات الجديدة في البلدان النامية وربما الآلاف منها، نتيجة مد خطوط السكك الحديدية، وتطور الموانى الجديدة، والتعدين، وتحويل أقاليم جديدة إلي الزراعة بالإضافة إلى تربية الماشية. ومع ذلك فإن القليل من تلك المستوطنات كان نداً للمراكز الإدارية والتجارية الموجودة .

وفى الفترة من عام ١٨٦٠ وحتى الحرب العالمية الأولى، فإن النمو السريع لبعض المدن يكشف النقاب عن فتح أقاليم جديدة أمام المهاجرين الأوروبيين إيطاليين وبرتغاليين إلى جنوب شرق البرازيل، وأمام الأسبان والإيطاليين إلى «ريو دى لابلاتا » Rio de la plata، وأمام الأسبان إلى كوبا ،وأمام الفرنسيين إلي شمال أفريقيا. هكذا بالإضافة إلى التهجير الكثيف للهند والصينين المطلوبين للعمل والذين إتجهت النية أصلاً ليعلموا في المزارع، أو لتوفير العمالة الرخيصة فى الأشغال العامة. وقد إتنهى المطاف بأولئك العمال إلى الإقامة - كصغار تجار وحرفيين - فى كثير من المدن السريعة النمو[1].

وتعد الهجرة للريف وللحضر فى تلك الحقب التاريخية - موضوعاً لا نعرف عنه إلا النذر اليسير - ومما لا شك فيه أن هذا الأمر كان يمثل إتجاهاً متنامياً وأن لم تتوافر له الخصائص التى تميز بها نفس الإتجاه في الحقب الأخيرة. ولقد نمى الكثير من المدن من خلال تكثيف بعض المناطق التى كانت موجودة من قبل وكانت الفترة من سنة ١٨٨٠ إلى سنة ١٨٩٠ فترة ذهبية بالنسبة لملاك المساكن في الأحياء الفقيرة فى كل من بيونس أيرس، ومونتفيريو، وروزارى، وريو دى جانيرو،كما سيطرت على المهاجرين ثقافات الفقر فكان الطعام يمثل أعلى نسبة من أوجه الإنفاق أما الإسكان فقد تركز بالقرب من المصانع الجديدة والموانئ والأحياء المتخلفة داخل المدينة فى مبانى عالية إزدحمت حجراتها فبلغ متوسط التزاحم ما يزيد عن ثمانية أشخاص للحجرة الواحدة إفتقرت إلى خدمات البنية الأساسية وبخاصة ما تعلق منها بالجانب الصحى حتى أن الكثير من الخدمات الصحية الألية لم تدخل المدن الكبيرة إلا بعد أن نشطت أمراض الكوليرا والحمى الصفراء والملاريا.

---

(1) J. Hardoy, Op. Cit., p. 50.

ولقد أدى النمو الإقتصادى والذى تركز بطبيعة الحال في بعض المناطق ذات المزايا مثل الموانئ الدولية والعواصم القومية ومناطق الظهير التى إرتبطت بها مباشرة إلي وجود الفروق الكبيرة فى مستويات الدخل إلى جانب إنتشار مظاهر العزل الإجتماعى. ومن ناحية أخرى كان تطور وسائل النقل وإنتقال المصانع إلى ضواحى المدن وأطرافها والذى مكن له التوسع فى إستخدام الكهرباء فى وسائل النقل الحضرى عاملاً هاماً فى الإسراع بحركة الإنتقال إلى الضواحى والتى لم تتوقف بعد رغم تغير إتجاهاتها وأنماطها. كما ساعدت عملية الإنتقال إلى الضواحي - والتى نمت مبكراً في مدن مثل «ليما»، وسانتياجو ساوباولو، ومدينة المكسيك - فى بدايتها الأولى حتى الأربعينات على إقامة الأعداد الكبيرة لذوى الدخل المنخفض فى مساكن دون المستوى تمكنوا من ملكيتها بقدر ما تسمح به إمكانياتهم الإقتصادية ولذلك كانت تمثل ظروفاً سكنية سيئة. وقد عمت ظاهرة تكوين هذه التجمعات السكنية الفقيرة على أطراف المدن كثيراً من دول العالم كالهند وباكستان وأندونيسيا وتركيا ومصر والمكسيك وكولومبيا وشيلى وجنوب شرق آسيا وعدداً من البلدان العربية وفنزويلا وبيرو[1].

ويتسم النمو السكانى الحضرى فى الكثير من البلدان النامية بسرعته المضطردة وإتجاهاته غير المتوقعة، حيث تميل المدن المليونية فى هذه البلدان إلى تضاعف عدد سكانها على مدى فترة عشرة أو خمسة عشرة سنة. وكان فشل التخطيط المحلى فى أن يصح أداة فعالة لمواجهة هذه الزيادة المضطردة بارزة حيث إندفعت الملايين من سكان المناطق الريفية إلي المراكز الحضرية بسبب البطالة والجوع والأمية وفقر الخدمات والعنف السياسى وعدم كفاءة الإستثمارات فى الخدمات المحلية الرئيسية. وفى الوقت الذى إستمرت فيه السلطات المحلية فى تقديم البرامج والخطط الحضرية على المستوى المتروبوليتي أو العاصمى، وسرعان ما وجدت هذه السلطات نفسها عاجزة عن تنفيذ هذه الخطط التي كثيراً ما كانت تتعارض مع المصالح الخاصة علي المستوى المحلى والوطنى معاً . زد على ذلك أن الإفتقار إلى التنسيق الجيد

(1) Ibid., p. 51 .

بين مختلف الجهود التى تبذلها هيئات القطاع العام على المستوى المحلى والوطنى قد حال فى الحقيقة دون قدرة هذه الهيئات على مسايرة المبادرات المتسمة بروح المضاربة والتى يقدمها القطاع الخاص. ومن ثم أصبح القطاع الخاص هو المخطط الفعلى أو المؤسس والمسيد الحقيقى للمدينة النامية من الناحية الرسمية وأصبحت جموع السكان ذو الأجور المنخفضة وحتى العاطلون هم المخططين والمشيدين لنفس المدينة من الناحية غير الرسمية .

وهكذا كانت النتيجة المتوقعة، بل والتى حدثت بالفعل، وجود مناطق سكنية متخلفة وفقيرة يقيم فيها ملايين الأدميين الذين يعيشون فى شبه عزلة وفى منازل بنوها بأنفسهم تفتقر إلى الحد الأدنى من الخدمات الضرورية والتى تبعد عنهم بمسافة ساعة أو إثنين على الأقل بوسائل النقل السريع، توجد كلها جنباً إلي جنب مع مناطق أو أحياء متروبوليتية تم بناؤها وفق مقاييس رسمية أفضل ومن قبل المهنيين والمتخصين عن طريق شركات البناء والتشييد ومشروعاتهم الضخمة ويقيم فيها جماعات الدخل المرتفع فى أحسن البيئات الطبيعية وتقدم لهم أكبر نسبة ممكنة من الخدمات الحضرية المتاحة. وفى خضم هذه الظروف وفى مواجهة مشكلات البناء وتوفير الخدمات اللازمة للجموع السكانية، التى قد تبلغ ما يزيد فى بعض الأحيان عن عشرة ملايين نسمة تنتشر على رقعة تمتد مساحتها لأكثر من خمسة أو عشرة آلاف كيلو متر مربع، قد يتساءل الفرد عما إذا كان بالإمكان إيجاد أسلوب من شأنه أن ينهض بمستوى الظروف المعيشية الراهنة لما يزيد عن ٧٠٪ من سكان العالم الثالث، لا يجد المرء إلا النذر القليل من الإجابات بل على العكس من ذلك سرعان ما يثار ف ذهنه تساؤلات أخرى جديدة تظل دون إجابة مقنعة[1].

والحقيقة أن قبول الرأى القائل بأن أنماط المستوطنات المستقبلية فى البلاد النامية سيكون بالضرورة إنعكاساً على طول الخط للإتجاهات الراهنة والسابقة يعنى في الحقيقة تقريراً مؤكداً بعجز البلدان النامية عن تغيير أنساقها السياسية والإجتماعية التى تنعكس بالضرورة على أنساقها

---

(1) J. D. Herbert, Op. Cit., pp. 6-7.

الإنتاجية وأنماط علاقاتها الإجتماعية، بالتالى على أنماط المستوطنات البشرية كلها، طالما أنها لا تستطيع إجراء أى تعديل جوهرى فى أنساق القيم السائدة ومعنى العدالة. غير أن توافر بعض الأمثلة والشواهد المستقاه من الواقع الأمبريقي لعدد من البلدان النامية والتى تبرهن على حدوث تغيرات جوهرية فى أنساقها الإنتاجية كرد فعل للتعديلات التى وقعت فى تركيباتها الإجتماعية والسياسية، الأمر الذى ترتب عليه وقوع عملية إعادة توجيه فى مجال التوزيع المكانى للسكان تشير بدورها إمكانية حدوث التغيير المطلوب. إذ تبين من هذه الأمثلة أنه إذا حلت المبادرات الإيجابية محل مشاعر اللامبالة تجاه الأوضاع الحضرية السائدة أمكن الإقلال من حجم الموارد المطلوبة فى معظم هذه البلدان، وأنه إذا إستبدلت المعايير الراهنة والجامدة التى كانت بمثابة مبادرات من البلدان الصناعية المتقدمة بمعايير أخرى تضع فى إعتبارها ما هو متاح من موارد بيئية وبشرية فيما يختص ببناء المدن، كما تضع فى إعتبارها القدرة الإقتصادية للدولة وإشباع حاجات مختلف قطاعات السكان لإستطاعت الدولة أن تحكم مراقبة سوق الأرض الحضرية، ولأتيحت فرصة أكبر للأفراد للمشاركة بحرية تامة فى مجال تخطيط وبناء المستوطنات البشرية، وبالتالى يمكن الوصول إلى نتائج غير متوقعة فى مدى قصير جداً. وهذا هو السبب الذى من أجله نقرر كما يقرر البعض صعوبة التكهن بالخصائص المستقبلية لأنماط المستوطنات وخصائص المدن فى دول العالم النامى[1]. إذ أنه من المعروف أنه ما أن يتم وضع أنماط المستوطنات البشرية ويتم التوزيع المكانى للوظائف الأساسية بطريقة هيراركية، وتوضع أنماط إستخدام الأرض، وما أن ترسخ الإتجاهات إزاء مفهوم الملكية ووراثة الإمتيازات يصبح من الصعب بل من العسير تغييرها. وحتى إن تغيرت لا تكون - على أحسن تقدير - بالمعدل المطلوب من السرعة، وأنه ليس من السهل القيام بتغيير يذكر فى التدرج الهيراركى للمراكز. إن أنماط المستوطنات البشرية ومراكزها تسعى دائما للمحافظة والإبقاء على هياكلها الوظيفية والفيزيقية فى سياق مجتمعى يكشف

(1) J. Hardoy, Op. cit., p. 53

بإستمرار عن عدم إستعداده للتضحية بالقرارات والمصالح الفردية من أجل التقدم الجمعي والمشاركة على نطاق واسع. هذا بالإضافة إ ى غياب الوعي أو إنعدامه بمشكلات التحضر إذ لم يكن التحضر بحال من الأحوال نقطة خلافية جذبت إليها إنتباه الجماهير كما لم تكن بالقضية التي أغرت الزعماء المحليين للعمل على منع المزيد من تدهور أوضاعها. بل على العكس من ذلك كان حل معظم المشاكل الحضرية ولا يزال مهمة تناط بها حكومات محلية لا يتوافر لها عملياً القوة السياسية والإقتصادية والإدارية والفنية لتنفيذ الخطط والبرامج اللازمة لمواجهتها.

ولا تجد في الشواهد التاريخية والراهنة مبرراً واحداً يدعو إلى التفاؤل. إن التفاؤل أو التشاؤم في مجال مواجهة المشكلة السكنية لا يقسان في تصورنا بعدد الوحدات السكنية التي يتم تشييدها كل عام من قبل الحكومات، ولا بعدد الوحدات السكنية التي يتوافر لسكانها خدمات الماء الصالح للشرب وخدمات الصرف والإضاءة، بل إن المسألة في نظرنا أبعد من ذلك كله. ونستطيع من خلال ما توافر لدينا من در سات أن نقرر أنه وإن كانت بعض خطط الإسكان بدأت تضع في إعتبارها عوامل الموقع والخدمات ومختلف الخصائص الأيكولوجية التي أشرنا إليها من قبل بالنسبة للوحدات السكنية الجديدة إلا أنها كانت تميل إلى إستخدام متميع ومرن لمقاييس توافر خدمات البنية الأساسية لهذه الوحدات. وقد نعترف - من خلال ما أشارت إليه هذه الدراسات - أن ثمة تقدماً قد تحقق في النسبة المئوية من سكان الحضر ممن يحصلون على الخدمات الحضرية اللازمة، إلا أننا لا يمكننا أن نسجل أي تقدم موازي في مجال توفير هذه الخدمات الأساسية لسكان الريف بالدرجة التي يمكن معها وقف تيار الهجرة المتدفق إلى المدن والمراكز الحضرية .

- إن المشكلة السكنية في معظم مدن العالم الثالث تعد من أخطر عناصر الأزمة وأكثرها أهمية. فالإسكان السئ والظروف البيئية غير الصحية هي بلا شك من بين العوامل الرئيسية لإنخفاض الإنتاجية وحوادث العمل والتغيب وغيرها من مشكلات كانت ولا تزال أمراضاً إجتماعية خطيرة. ومما لا شك فيه أن تزايد النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في أحياء متخلفة

ونى مستوطنات تم تملكها بوضع اليد تقدم لنا شاهداً على مدى السرعة التى تقع بها إتجاهات التدهور فى الواقع الحضرى. فلقد لوحظ أن هناك إرتباطاً طردياً بين إتجاه زيادة النمو السكانى وبين زيادة إتجاه السكان للعيش فى أحياء متخلفة، لقد بلغ معدل الزيادة السكانية فى مدينة مثل ياوندى Yaunda فى الفترة من ١٩٦٥ - ١٩٧٠ ٥ر٧٪ فى الوقت الذى أقام فيه أكثر من ٩٠٪ من سكان المدينة فى مناطق متخلفة. وفى كنشاسا بلغ معدل النمو السكانى ١١٪ سنوياً فى الفترة المذكورة وأقامت ٦٠٪ من سكان المدينة فى مناطق سكنية متخلفة. وهناك العديد من الشواهد على وجود تجمعات سكانية قد يصل حجمها إلى المليون نسمة تقيم منها ما يزيد على ٤٠٪ فى مناطق متخلفة مثال ذلك المكسيك وليما وأنقرة وجاكرتا وكلكتا وبمباى وإسطانبول والقاهرة وكراكاس وغيرها من المدن التى شهدت نمواً سكانياً سريعاً ومتزايداً أثناء الستينات والسبعينات من هذا القرن كما تشير الدراسات أيضاً إلى إرتفاع معدلات سكان الحضر الذين يعيشون فى مناطق متخلفة أو مناطق وضع اليد لا يقتصر على المدن القديمة كالمكسيك مثلاً (أكثر من ٥٠٪) بل إرتبط أيضاً بالمدن الجديدة مثل برازيليا (أكثر من ٥٠٪أيضاً). كما لوحظ أن هذا الإتجاه لا يقتصر على عواصم البلدان النامية التى يرتفع فيها متوسط دخل الفرد نسبياً مثل كراكاس، بل يرتبط أيضاً بعواصم البلدان الفيرة مثل دار السلام (أكثر من ٥٠ ٪)[1].

وهناك إفتراض مؤداه أن العوامل المسببة لإنتشار هذه الظاهرة تختلف فى حدة تأثيرها من بلد إلى آخر. وأنه رغم هذا التفاوت إلا أنه بالإمكان أن نصل إلى درجة من التعميم فيما يتعلق بتحديد أهم هذه العوامل المرتبطة بالواقع الأمبريقى للدول النامية. ويمكن حصر هذه العوامل فيما يلى :

١ - عدم توافر فرص العمالة، وإنخفاض مستويات الأجور للغالبية العظمى من سكان المدن النازحين إليها من مناطق ريفية، الأمر الذى من شأنه أن يضعف من قدرتهم الشرائية ويؤدى بالتالى إلى إنخفاض مستويات

---

(1) See J. Ronald, Op. Ch. 1,3.

الإسكان سواء ما قدم منه على مستوى القطاع الخاص أو ما توفره برامج وخطط الإسكان العام .

٢ - تناقض معدلات «ما يعرض» من وحدات سكنية تقليدية أو عادية سواء على المستوى الخاص أو العام بما لا يوازى معدلات الطلب الطبيعى على الإسكان. بل يتوقع أن يستمر منحنى «العرض» فى الإنخفاض فى السنين القادمة رغم ما يكشف عنه النمو السكانى فى المدن من إتجاه إلى الإتفاع والزيادة المستمرة .

٣ - تحول الأوضاع الإقتصادية الحالية للكثير من الدول النامية وخصائص هياكلها الإجتماعية وسياستها الإجتماعية وبخاصة سياسات الإسكان دون إتاحة الفرصة لتوفير المساكن الملائمة بأعداد تقابل ما تفرضه الزيادة الطبيعية للسكان من حاجة إلى وحدات سكنية جديدة. بل تلعب نفس الظروف دوراً يصيب كل محاولة تبذلها فئات الدخل الدنيا لحل مشكلاتها السكنية بالفشل الذريع. ومما يزيد الموقف سوءاً وإحباطاً ما تكشف عنه حكومات هذه الدول من معارضة لغزو الأرض الحضرية أو تغير أنماط إستخدامها إلى جانب الإرتفاع المستمر وغير الموجه لقيم الأرض وما يرتبط بذلك كله من إرتفاع فى نفقات البناء والتشييد علاوة على ما تفرضه الشركات الإحتكارية من إدارة وتحكم فى مجال البناء وصناعة مواده اللازمة. فضلاً عن عدم المساواة فى توزيع خدمات البنية الأساسية بين سكان المدن والمناطق الريفية .

٤ - هناك أسباب أخرى تفسر تدهور البيئة الحضرية وتوضح فى الوقت نفسه عوامل وعمليات تكوين الأحياء المتخلفة والمستوطنات السكنية المملوكة بوضع اليد أهمها :

أ - تحكم الأقلية فى الأمكان الفضاء داخل المدينة ومناطق التوسع والإمتداد الحضرى .

ب - الإهتمام المتواضع الذى تبديه معظم حكومات الدول النامية إلى برامج التنمية الإجتماعية وعلى سبيل المثال كثيراً ما تصمم خطط وبرامج

التوسع فى خدمات البنية الحضرية الأساسية بهدف خدمة الفئات السكانية التى تكشف عن قدرة شرائية بيرة بدلاً من توجيه هذه الخطط لخدمة القاعدة العريضة من سكان المدينة .

جـ - عدم توفر التسهيلات الأئتمانية أو الإعانات المالية لجماعات الدخل المنخفض حتى وإن كانت تعمل بوظائف أو أعمال دائمة .

د - عدم توفير مواد البناء ومتطلباته بتكاليف أو بأسعار تتناسب والقدرة الشرائية للغالبية العظمى من سكان المدن .

هـ - إنعدام الحافز لتحسين المستوى السكنى لدى سكان ومستأجرى وملاك الوحدات السكنية فى المناطق المتخلفة ومناطق وضع اليد .

وبإختصار فإنه فى معظم مدن البلدان النامية نجد أن سياسات الإسكان وإستخدام الأض فى المناطق الحضرية توجهها وتتحكم فيها ميكانيزمات السوق، ومن ثم تضيق فرص إختيار الموقع السكنى والوحدة السكنية بإنخفاض مستوى دخل الأسرة. زد على ذلك أن الإفتقار إلى سياسات تنموية متكاملة قد أسفر عن تركيز الإستثمارات الإنتاجية والإستثمارات التى توجه فى مجال البنية الأساسية فى مناطق ومجالات محدودة جداً. وإهمال باقى المنطقة الحضرية بأكملها لتصبح مجرد مساحات مكانية تستوعب أعداداً متزايدة من السكان بلغت معدلات الفقر لديهم مستوى لا يمكن التراجع عنه .

والحقيقة فإن النمو الديموجرافى والفيزيقى السريع للكتلات السكانية فى أغلب الدول النامية وبخاصة فى العشرين سنة الأخيرة يعد تحدياً صارخاً لثبات وصدق المداخل الراهنة والخط الفكرى المستخدم فى هذه البلاد خاصة إذا كان هذا النمو ناتجاً عن هياكل إقتصادية تقليدية تتميز بقدرة إستثمارية محدودة وبإستخدام لتكنولوجيات باهظة التكاليف تستورد من مجتمعات صناعية متقدمة وبسيطرة الأقلية الحضرية على سياستها. ومن هنا لم يكن لدى الكثير من المحللين السياسيين والإجتماعيين والإقتصاديين أى إحتمال لتوقع ماذا يمكن أن ينجم عن المظاهر السلبية لتلك العمليات التى تتم داخل هذه البلاد فى حياة وصحة عشرات الملايين من البشر. وقد يرى

البعض أن أنساق القيم والهياكل الساسية والإقتصادية لتلك المجتمعات النامية هى السبب الكامن وراء مشاكل البيئة البشرية الراهنة. بينما يرى البعض الآخر أن المشاكل الحضرية وبخاصة مشكلة الإسكان قد بلغت من التفاقم والتخلف فى البلدان النامية حداً لا يمكن معه إتباع أى سياسة لتحسينها اللهم إلا فى حالات نادرة وإستثنائية، وأن ظروف هذه البلدان هى التى تحول دون ماجهة مثل هذه المشاكل خاصة آذا تذكرنا أن هذه المشكلات كانت هى نفسها التى واجهتها من قبل الدول الصناعية المتقدمة عندما دخلت عصرها الصناعى لأول مرة. وفى وسط هذه الإختلافات ظلت الغالبية العظمى من المشاكل الملحة فى البلدان النامية لا تجد لها حلولاً محلية، بل تباطأ المنشغلون بالمشكلات الحضرية بصفة خاصة فى إدراك هذه الحقيقة أو حتى الإعتراف بها.

ومما يزيد الموقف تعقيداً أن نجد أن رجال الأعمال والسياسيين والفنيين عندما يهتمون بمشكلات المدينة يتعاملون مع هذه المشكلات من منظورات - كما يعبرون عنها فى مصطلحات - مختلفة تمام الإختلاف عن تلك التى يتبناها سكان المدينة عندما يعبرون عن حاجتهم ومشكلاتهم. ومن هنا كان الكثير من البلدان النامية سواد فى تخطيطها أو بنائها نتاجاً لما كونته الصفوة من تصور معين عن المدينة وعن البلد ذاته بحيث لا تعكس رؤية واقعية شمولية للسكان الذين لم تفهم حاجاتهم الملحة بعد لعدم إهتمام الصفوة بالإتصال بهم أو التعلم منهم. ومن المألوف والشائع أن يكشف الفنيون فى البلدان النامية عن جهل أو تجاهل للجذور الحقيقية لمشاكل مدنهم، وحتى عندما يحاولون البحث عن إجابة مقنعة لتفسير هذه المشكلات أو مواجهتها نجدهم غالباً ما يتخذون تجربة بلدان مرت فى إعتقادهم بخبرات متشابهة كنموذج أساسى ومن ثم يقبلون على الحلول التى إتبعت فى بلدان متطورة كحلول مناسبة لمشاكل واقعهم، ويتخذون من واقع البلدان المتقدمة مستوى يتحدد على أساسه أهدافهم. وفى الجانب الآخر نجد قلة قليلة من المتخصصين ممن انشغلوا بمشاكل مدنهم ويحرصون على أن تستند توصيتهم على ما تكشف عنه دراسات أمبريقية محلية لحاجات السكان وخبراتهم ويتخذون من تصورات السكان وإستجاباتهم لهذه المشكلة نقطة إنطلاق

لأعمالهم غير أن هذ المدخل الأخير تواجهه صعوبات أكثر حدة عن تلك التى تواجه سابقه إذ أنه فى كثير من الأحيان لا يتوافر لهؤلاء السكان إلا رؤية جغرافية جزئية عن كيفية أداء المدينة لوظيفاتها. ومع إعترافنا بحقيقة أن الناس هم أقدر الفئات على فهم حاجاتهم ومشكلاتهم دون حاجة إلى خطط أو دراسات موثقة وأنهم قد يتوافر لديهم فهماً ممتازاً للأسباب التى تعوق أو تؤخر حل مشكلات حياتهم الملحة إلا أنه عادة ما يحظر عليهم التصريح بهذه الحاجات ببساطة وبطريق مباشر كما أنه كثيراً ما تصيبهم مشاعر الإنهاك وخيبة الأمل إذا ما بادروا بحل هذه المشكلات بطريقتهم الخاصة. إن هذه الجماهير تتلقى بإستمرار وعوداً بمواجهة مشكلاتهم، وأصبح الوصول إلى الأشخاص الأشد فقراً بين الفقراد شعاراً سائداً فى معظم المؤتمرات الدولية، كما أصبح الهدف الأساسى لكثير من البرامج التى توصى بحتمية رفع مستوى المعيشة لهذه الجماهير وضرورة توافر فرص العمل أمامهم وتحسين ظروف البنية الأساسية لمجتمعاتهم المحلية شريطة مساهمتهم فى الجهود القومية، ومع ذلك ظلت حاجتهم دون إشباع فترة طويلة من الزمن، وستظل على ما هى لفترة أخرى خاصة عندما تنتج التكنولوجيا المستوردة أدوات لا يحتاجون إليها وعندما تقدم لهم برامج وأعمال لم تكن تخطر بفكر الجيل الراهن والأجيال التى سبقته، الأمر الذى يؤكد حدوث فجوة ثقافية إن لم يكن صراعاً وتفككاً .

الفصل الثانى

مشكلات النقل فى المدينة

مقـــــدمة

دور النقل فى النمو الحضرى : تحليل سوسيوتاريخى

التعريف بالمشكلة

إبعاد المشكلة

إختناق المرور

حوادث المرور

مشكلات الإنتظار

مشكلة عبور المشاه

التكاليف العالية لمستعمل النقل

التلوث البيئى

مواجهة المشكلة

التدخل الحكومى المباشر

خطط وسياسات النقل

النهوض بمستوى النقل الجماهيرى (العام)

هندسة المرور (حل مسكن)

تطوير شبكة الطرق المستخدمة

تنظيم عبور المشاه وحركة السيارات

سياسات لحل مشكلة الإنتظار

مقـــدمة :

تمثل مشكلات النقل فى المدينة المجال الثانى من مشكلات النمو الحضرى الذى سنركز عليه إهتمامنا فى هذا الفصل. ولعله من الملفت للنظر أن نجد أن العوامل الأساسية التى كانت - فى نظر مؤرخى عملية النمو الحضرى - متطلبات أساسية للتحضر والنمو الحضرى فى وقت من الأوقات غدت هى نفسها من أهم العوامل التى أوجدت هذا القدر الكبير من المشكلات الحضرية. لقد رأينا فى الفصل السابق كيف كانت زيادة التركيز السكانى فى المدن سبباً يكمن وراء كل تحليل للمشلات الإسكانية. وفى الوقت الذى عرفت فيه عملية التحضر بأنها زيادة حجم وعدد المراكز الحضرية الكثيفة السكان،« أصبح تزايد النمو السكانى فى المدينة بدرجة تفوق ما هو متاح من مبانى أو منشآت سكنية هو العامل الحاسم فى المشكلات السكنية. ونعود هنا فنلاحظ أنه فى الوقت الذى كان فيه نمو وتطور وسائل النقل الداخلى دافعاً للنمو الحضرى إلى الحد الذى أطلق عليه البعض إسم «الثورة التكنولوجية فى مجال النقل»، غدت مشاكل النقل فى المدينة من أخطر المشكلات التى تهدد حياتها بحيث لا تقل فى خطورتها وأهميتها بحال من الأحوال عن المشكلة الإسكانية, وكعادتنا فى الفصول السابقة سنحاول أن تعرف على حجم المشكلة وأسبابها ونتائجها والجهود التى تبذل لمواجهتها فى دول تختلف سواء فى مراحل تطورها أو فى المستوى الذى بذلته المشكلة فى أى منها .

أولاً: دور النقل فى النمو الحضرى : تحليل سوسيوتاريخى

يعرف سكوت جرير Scott Greer النقل بأنه «دورة الأفراد والطاقة والبضائع والخدمات يقوم بها فاعلون إجتماعيون لتحقيق أهداف إجتماعية». ويؤكد أن مثل هذه الدورة قديمة قدم الإنسانية لأنه لا يمكن لأى مجتمع أن يربط بين نشاطات أعضائه دون حركة أو نقلة تستند فى أبسط أشكالها على الطبيعة الفسيولوجية للإنسان. ولأن الأنشطة البشرية دائماً ما تكون منفصلة ومترابطة مكانياً فإن البحث عن الأسباب التى

تكمن وراء الإنساق الضخمة والميكانزم المعقدة لوسائل النقل يكشف عن مدى أهمية مايمكن أن نسميه بالتقسيم الأيكولوجى للعمل أو النشاط[1].

فمن المعروف أن الأنشطة البشرية فى مختلف المواقع تميل إلى الإختلاف عن بعضها البعض بإختلاف مجال النشاط وأهدافه والقائمين به، ومع ذلك تتكامل هذه الأنشطة المختلفة بالضرورة فى نسق كلى واحد من خلال تخصص الادوار وتبادلها وفى ضوء التقسيم المتقن للعمل فى المجتمع الإنسانى. غير أن هذا التقسيم لا يمكن أن يحقق ما له من مزايا إقتصادية تجسدها معدلات الكفاية والإنتاجية ما لم يكن هناك وسائل وميكانيزمات تحقق تكامل النشاطات المختلفة لا على مستوى المنتجات المادية فحسب بل على مستوى كل النتائج المرتبطة بالأنشطة البشرية المختلفة فى ضوء المكان. وربما كان ذلك هو أهم ما يعنى به الدارس فى علم الإجتماع عندما يتخذ من الأفعال الإجتماعية مادة أساسية فى تحليلاته للواقع الإجتماعى .

وتتحقق تكامل الأنشطة البشرية - على حد تعبير جرير - من خلال وسائل الإتصال التى تتمثل فى تدفق الوسائل والمعلومات التى تسمح للأفراد بتنظيم السلوك فى الزمان والمكان، كما تتمثل فى وسائل النقل التى هى عبارة عن دورة الناس والطاقة والبضائع والخدمات على نحو يسمح بتجسيد التعاون فى حدود إختلافات المكان، بمعنى أن تمكن الناس المنفصلين مكانياً من الإعتماد على بعضهم البعض مثلما يعتمد ساكن المدينة على المزارعين فى مناطق الظهير الزراعى المحيطة بالمدن. من هنا تبرز الوظيفة الأساسية للنقل على أنها تكامل النشاط البشرى فى المكان من خلال تبادل المنتجات والأنشطة وتجميع وتوزيع الناس والطاقة والبضائع. ولأن النقل يعد ميكانيزم رئيسى لتكامل نتائج التقسيم الأيكولوجى للعمل والنشاط فإنه بالتالى يمثل أحد القيود التى تؤثر تأثيراً بالغاً على عملية التكامل هذه ونتائجها[2].

---

(1) S. Greer, "the Function Of Transportation," in, R. Gutman, et. al., (eds.), "Neighborhood, City and Metropolis," New York, Random House, 1970, p. 421- 429.

(2) Ibid., p. 422.

وتقدم شواهد التاريخ القديم والوسيط الكثير من الأمثلة على مجتمعات إزدهرت حضاراتها لتمكنها من إختاع وتطوير ميكانيزمات النقل الملائمة وأمثلة أخرى عن مجتمعات ظلت معزولة عن الحضارة الإنسانية بسبب عزلتها المكانية. ولقد بات معروفاً أن الظروف التى جعلت من التجارة مسألة صعبة أو مستحيلة كانت لها نتائجها الحاسمة فى طبع التنظيم الإجتماعى للمجتمع بالطابع المحلى المكتفى بذاته وأن هذه الظروف كانت الدافع الأساسى الذى يكمن وراء سيطرة إقتصاديات المعيشة لفترات طويلة من تاريخ المجتمع الإنسانى. وأنه ما أن طورت وسائل النقل الأكثر فعالية، بدأت المجتمعات الصغيرة والمعزولة فى الإتصال بعضها ببعض من خلال عمليات التجارة، تلك العملية التى قام فيها التاجر بدور الوسيط الذى يجمع فائض الإنتاج ويخزنه وينقله إلى الأسواق ليبادله مع منتجات أخرى تجد طريقها مرة أخرى إلى المجتمعات الأصلية. وهكذا ربطت التجارة ما بين أنشطة ومنتجات أفراد مبعثرين فى المكان وهكذا أيضاً كانت البوادر الأولى للنمو الحضرى فى المجتمع الإنسانى، حيث ظهرت المدن فى بادئ الأمر فى الشرق الأوسط وحول حوض البحر المتوسط وعلى شواطئ آسيا فقط عندما بدأ الإنسان يعرف أولى وسائل النقل التى لا عتمد على جهده العضلى أو جهد الحيوان مثل النقل المائى والبحرى. وعلى أية حال فقد ساعد تطوير وسائل النقل فى العصور القديمة على توسيع شبكة الإعتماد المتبادل وبالتالى على إمتداد المجتمع على نحو أكبر بكثير مما عرفه الإنسان من قبل، الأمر الذى أدى إلى زيادة حجم التجمعات السكانية الحضرية، خاصة بعد أن أصبحت أكثر إعتماداً على الإمدادات التى تأتيها من مواقع بعيدة وظهر المجتمع الحضرى كعالم له آفاق أوسع وثروة أكبر وتمايز فى الأدوار وأنماط السلوك بدرجة لم يعهدها عالم القرية الصغيرة والمنعزلة. ومع إكتشاف البخار إستخدامه على نطاق واسع فى مجال النقل المائى (السفن) والبر (السكك الحديدية) كان من الممكن نقل كميات ضخمة من المواد والأفراد على مدى مسافات بعيدة فى فترات قصيرة نسبياً. ومن هنا وجد التبادل على نطاق واسع بين المدن والمواقع الحضرية وكان من السهل تطوير إقتصاد على مستوى القارات إستند على نسق أكثر تعقيداً لتقسيم العمل

بين هذه التجمعات بعضها وبعض[1]. ولقد تساوق تطبيق البخار وإستخدامه فى مجال النقل فى الوجود مع تطبيقه فى مجال الإنتاج الصناعى وحتم إستخدام البخار ضرورة بناء المصانع حول مواقع مصادر الطاقة، وكانت ذلك سبباً فى سرعة تطور المصانع فى القرن التاسع عشر كأساس للإقتصاد الحضرى، وتغير الدور التقليدى للمدينة من كونها مركزاً إدارياً أو سوق إلى كونها مصنع أو ورشة لكل المجتمع، وهذا بدوره أدى إلى زيادة حجم المدن وجعل الجزء الأكبر من السكان حضريين بل جعل سكان الريف أكثر إعتماداً على المدينة خاصة بعد أن تعذر على الفلاح العيش على ما تنتجه أرضه وساعديه. وبعبارة أخرى نظراً لأن الطاقة المولدة من البخار لا يمكن نقلها بسهولة لأي مسافة، كان من الضرورى أن تستخدم فى - أو بالقرب - مواقع إستخراجه.ونتج عن ذلك زيادة تركيز المستوطنات الحضرية، تلك المستوطنات التى أطلق عليها «لويس ممفورد» L. Mumford «مدن عصر بداية التكنولوجيا» أى العصر البدائى لمرحلة التحضر الحديث[2].

وعلى أية حال، كانت الثورة التكنولوجية بمثابة نقطة الإنطلاق البارزة للنمو الحضرى فى العصر الحديث. لقد إنقضت فترة تزيد على ٥٠٠٠ سنة تقريباً ما بين ظهور المدن القديمة (أو مدن ما قبل الصناعة) وبين تطور المدن الصناعية لأول مرة فى أوروبا حوالى سنة ١٥٠٠ ميلادية، عاش فيها معظم سكان العالم - وحتى هذا التاريخ - فى مناطق ريفية، كما لم يتجاوز سكان المدن - حتى فى البلاد الأوروبية والأسيوية التى شهدت نمواً حضارياً مبكراً - أكثر من ٥٪ من إجمالى مجموع السكان. ولذلك كان من النادر أن نجد - فى فترة ما قبل سنة ١٥٠٠م - مدينة واحدة يتجاوز عدد سكانها عشرة آلاف نسمة.هذا فى الوقت الذى نجد فيه أن معظم سكان بعض البلدان يعيشون اليوم فى مراكز كبرى. أن حوالى ٨٠٪ من سكان المملكة المتحدة مثلاً يعيشون فى مدن كبرى، إلى جانب ٧٠٪ من سكان الولايات المتحدة الأمريكية.

---

(1) CF. Harlom and w. Gilmore, "Trasportation and the Growth of Cities," Chicago, free press, 1953, Introduction.

(2) See : L. Mumford, "Technics and Civilization," New York, Harcourt, Brace, 1934.

ولقد كان من الضرورى، لكى تصبح المدن أكثر من مجرد مراكز دينية وإدارية أن تحدث ثورة تكنولوية وأخرى تنظيمية. وسواء سبقت التغيرات التكنولوجية تغيرات التنظيم الإجتماعى أو العكس - فهذه مسألة لا تزال محل جدل وخلاف بين المؤرخين والعلماء - فإنه لمن المتفق عليه بوجه عام أن نمو كثير من المدن وتحضر مناطق عديدة فى كثير من بلاد العالم كان يرجع إلى الإكتشافات العلمية والإختراعات الميكانيكية التى تتابع ظهورها يوماً بعد يوم. ويعتبر إكتشاف البخار كمصدر جديد للطاقة فى مجال الصناعة والنقل من أبرز الإكتشافات العلمية تأثيراً وفاعليه فى تحديد مسار النمو الحضرى الحديث. ونظراً لما صاحب هذه الإكتشافات من تغيرات إجتماعية وإقتصادية، فقد عرفت تاريخياً بإسم الثورة التكنولوجية،ساعدت على قيام المدن الكبرى وأدت بالتالى إلى ثورية الوجود الإنسانى برمته. إن إختراع الوسائل الفنية الحديثة، وإستخدام مصادر جديدة للطاقة غير الحيوية، وقيام نظام المصنع الحديث، وتغيرات أخرى غيرها كانت بمثابة القوى الجاذبة التى مكنت من تزايد أعداد المهاجرين إلى المدينة،كما كانت عوامل هامة فى تحديد البناء الداخلى للمدن الحديثة،وفى تشكيل تنظيمها الإقتصادى.ولم يكن من الممكن أن نتصور فى المرحلة السابقة على الثورة التكنولوجية وإكتشاف البخار قيام مدن كبيرة بهذا الحجم. وذلك نظراً لصعوبة وعدم كفاءة وسائل النقل أو بهاظة تكاليفه أو غير ذلك من العقبات التى كانت تحول دون جلب المواد الخام أو توزيع المنتجات على إمتداد رقعة واسعة. أضف إلى ذلك أن البخار كان قوة جاذبة من خلال إستخدامه المباشر كمصدر للطاقة. حيث حتم إنتاجه بكميات رخيصة وكبيرة ضرورة إستخدامه بالقرب من مصادر إنتاجه، وبالتالى كان من الضرورى تركيز العمليات الصناعية والوحدات الكبرى للإنتاج، كما أن صعوبة إستخدامه فى وسائل النقل المحلى أدت إلى ضرورة تركيز السكان بالقرب من المصانع ووحدات الإنتاج. وهكذا إستمر البخار يعمل على تركز المزيد من الصناعات والأنشطة والسكان فى المراكز الحضرية، بالدرجة التى تبرر القول بأن المدينة الصناعية الحديثة إشتقت كثيراً من ملامحها البنائية والوظيفية من التأثير الجاذب للبخار[1].

(1) S. Geer, Op. p. 424 .

وبالرغم من ذلك فإن الأحوال التى أنتجتها ظروف إكتشاف البخار لم تبقى طويلاً خاصة بعد إكتشاف وسائل أثر مرونة من الآلة البخارية. فقد مكنت آلة الإختراق الاخلى من نقل الركاب والبضائع حيثما يمكن شق طرق. كما مكنت تطورات إستخدام الطاقة الكهربائية من وجود طاقة محركة يمكن أن تنتشر على بعد مئات الأميال تمد جميع الأماكن بالطاقة بتكلفة متساوية. ولم يقتصر تأثير هذه الإبتكارات التكنولوجية على حد زيادة حجم المجتمع وزيادة تقسيم العمل وحده، بل زادت فى الوقت نفسه من إمكانيات التكامل بين أجزائه المختلفة والمتباعدة وجعلته يتسم بطابع السيولة، كما أصبح أبعد ما يكون تأثيراً تحديداً للنشاط البشرى. فبسبب هذه السيولة فإن قوة العمل أصبحت قادرة على التحرك إلى أبعد من مكان العمل حيث إنتقلت المصانع من وسط المدينة إلى الضواحى البعيدة ، كما أصبح السكان أكثر قدرة على الحراك السكنى داخل المدن أوبينها مع كل زيادة فى حجم الحركة المكانية(١) .

هكذا كان إرتباط النمو الحضرى فى هذه المرحلة الحديثة بزيادة كفاءة وسائل النقل حقيقة ملموسة، ذلك أن المدن تعتمد بالضرورة على التجارة وتطوير الأسواق العالمية وعلى جلب الفائض الزراعى والمواد الخام من المناطق المحيطة، ومن ثم كانت زيادة كفاءة وسائل النقل لمسافات بعيدة أثره الواضح فى دفع النمو الحضرى خطوات أبعد، وفى هذا الصدد لعبت السكك الحديدية دوراً هاماً فى تشكيل البناء الايكولوجى الحضرى، حيث إقترن بإمتدادها من المدن الكبرى فى إتجاهات مختلفة وعلى طول خطوطها ونقاط إلتقائها ونهاياتها تجمعات سكانية شبه حضرية تطورت فيما بعد فى شكل مراكز فرعية قامت بدور توزيعى لمنتجات المدينة ودور تجميعى للمنتجات الزراعية التى تحتاج إليها المدينة من مناطق الظهير الزراعى. هذا فى الوقت الذى ساعدت فيه على تركيز معظم الصناعات فى المدن الكبرى نظراً لإمكان الحصول على متطلبات الانتاج الصناعى بسهولة وبأقل التكاليف. ويكاد أن يكون التنظيم المكانى الكلى لمثل هذه التجمعات السكانية أشبه بنجم سيار

---

(1) Ibid., p. 425 .

تحيط به مجموعة من الكواكب التابعة ليكون ذلك إيذاناً أوتمهيداً لظهور الإتجاه المتروبوليتى كمرحلة لاحقة من مراحل النمو الحضرى .

وقد إقترن النمو الحضرى بتغيرات جذرية فى الأساس الوظيفى للمدينة الحديثة الأمر الذى أنعكس بوضوح على بنائها الأيكولوجى مما جعلها تكشف عن خصائص مختلفة إلى حد كبير عن خصائص مدينة العصور القديمة والوسطى. ويحتل التصنيع فى هذا الصدد مركز الصدارة بين عوامل النمو الحضرى من ناحية والتغير الايكولوجى للمدينة الحديثة من ناحية أخرى. إن هناك إتفاقاً عاماً بين مختلف الدراسات التى إهتمت بتتبع مراحل النمو الحضرى على أن - الصناعة وبخاصة فى مراحل تطورها الأولى مسئولة فى المقام الأول عن إنتشار وتعميق الإتجاهات الحضرية سواء كان ذلك عن طريق خلق مدن جديدة لم تكن موجودة من قبل أو عن طريق زيادة نمو المدن القائمة حجماً وكثافة[1] .

وفى السنوات الأخيرة، دخل النمو الحضرى مرحلة جديدة لم يكن التركز السكانى فى المدن أو المراكز الحضرية الكبرى مظهراً من مظاهر الحضرية المتأثرة بالتصنيع وبمختلف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التى أحاطت بالمدينة فى أوائل النصف الثانى من القرن العشرين، بل بدأت المدن الحديثة تمر بمرحلة جديدة تميزت بمعدلات بطيئة وأكثر إنخفاضاً للنمو السكانى وذلك فى مقابل نمو سكانى سريع ومتزايد فى المناطق المحيطة بالمدن الكبرى كالضواحى والأطراف الحضرية. بعبارة أخرى تميزت آخر مراحل النمو الحضرى بظاهرة «التخلخل السكانى Decentralization» للمدينة كإتجاه مضاد لظاهرة التركز السكانى التى تميزت بها المراحل المبكرة للنمو الحضرى الحديث، وبالتالى لم تعد المدينة مركزاً للجذب السكانى بل على العكس من ذلك كشفت عن تناقص ملحوظ فى عدد السكان وتزايد مماثل فى المراكز الحضرية وفى المناطق المحيطة بالمدن الكبرى من ضواحى Suburb وأطراف حضرية Urban Fringes ومدن تابعة Satellite .

---

(1) L. Schnire, "Metropolitan Growth and Decentralization," Aerican Journal of Sociology, LXIII, Nev. 1957, pp. 171-180 .

وفى الوقت الذى فسرت فيه ظاهرة التركيز السكانى فى المدن الكبرى كسمة من سمات النمو الحضرى فى أوائل القرن التاسع عشر فى ضوء عدد من العوامل ذلك التأثير الجاذب مثل إكتشاف وإستخدام البخار كطاقة محركة للآلات ووسائل النقل وتوطن الصناعات فى المراكز الحضرية الكبرى والإفتقار إلى وسائل النقل السريعة والرخيصة وبخاصة على المستوى المحلى وتزايد نسبة البطالة الزراعية كنتيجة لإستخدام الآلات الميكانيكية لأغراض الزراعة ... إلخ فسرت ظاهرة التخلخل السكانى للمراكز الحضارية الكبرى فى ضوء عدد من العوامل التى إتسمت بالطابع الطردى ويعتبر إكتشاف الكهرباء كمصدرجديد للطاقة أحد العوامل الهامة التى غيرت من إتجاهات النمو الحضرى فى العصر الحديث ففى الوقت الذى كان للبخار فيه تأثيراً جاذباً أدى إلى زيادة تركيز السكان والنشاطات الحضرية فى المدن والمراكز الحضرية، لعبت الكهرباء دوراً عكسياً فى هذا الصدد وقد يرجع هذا التأثير الطارد أو التشتتى «للكهرباء إلى حقيقة أنها يمكن أن تحول بطريقة رخيصة على إمتداد مسافات كبيرة واسعة، وأن تستخدم بكفاءة عالية فى وحدات الإنتاج الكبرى والصغرى على حد سواء وفى تطوير وسائل النقل المحلى السريعة الامر الذى جعلها تقوم بتأثير طردى على بناء المدينة - سكانياً وإقتصادياً وأيكولوجياً فى مقابل التأثير الجاذب لقوى البخار. هذا بالإضافة إلى أن إستخدامها فى مجال الإتصال كالتلغراف والتليفون والراديو والتليفزيون قد مكن من إعادة بناء الحياة الحضرية المعاصرة. كذلك ساعد تقدم وسائل النقل البرى ممثلاً فى إستخدام السيارات الخاصة والعامة والترام الكهربائى، والأنفاق، وتمهيد الطرق العامة ... إلخ على الأقل من الاهمية أو الأثر التقليدى لعامل المسافة المكانية فى تحديد حجم المدينة وشجعت بدورها على إنتشار الأنماط الحضرية لإستخدام الارض فيما وراء الحدود التقليدية والرسمية للمدن والمراكز الحضرية الكبرى مما أوجد نوعاً من الإتصال الوثيق بين المدينة ومناطق الظهير الزراعى المحيطة بها، أوعلى حد تعبير بيجل A. Beagel ولوميس Loomis أدى إلى إلتقاء الريف بالحضر وإلى إلتحام المراكز الحضرية بأطرافها. وفى الوقت الذى ساعدت فيه خطوط السكك الحديدية على تطوير بعض المراكز الحضرية الصغرى خارج حدود

المدينة الكبرى، على طول إمتدادها أو محطاتها، التى كانت عبارة عن مجموعة من النوايات المنفصلة عن بعضها البعض، كان تقدم وسائل النقل البرى بمثابة العامل الذى أدى إلى إلتحام هذه المراكز بعضها بالبعض ليتغير بالتالى البناء الأيكولوجى الحضرى التقليدى. ولعل من أهم مظاهر التغير الأيكولوجى الحضرى فى السنوات الأخيرة هو ما ظهر على شكل نم إمتداد مناطق الأطراف الخارجية للمدن أ على شكل إلتحام الكثير من المستوطنات الحضرية التى إمتدت على طول الطرق العامة من مركز المدينة إلى خارجها لتمثل شريطا حضارياً متصلاً أو على هيئة نمو بعض مناطق الخدمة حول المدن الكبرى أو أخيراً تمثل تطوير مراكز حضرية فرعية فيما وراء المدن الكبرى لكل منها أطرافها ومناطق خدماتها[1] .

على أن الجانب الاكبر من ظاهرة الامتداد الحضرى يفسر فى ضوء إنتشار الصناعة فى المناطق الخارجية للمدن سواء فى شكل تشييد المصانع الجديدة أو فى إحلال المصانع التى أنشأت فى الأصل فى المناطق المركزية للمدن الكبرى. وقد إرتبطت ظاهرة إنتقال الصناعة إلى خارج المدن بدورها بمجموعة من العوامل أهمها الإستخدام الواسع للطاقة الكهربائية وتطور وسائل النقل البرى السريعة، التى مكنت عمليات التوسع الصناعى ثم زيادة المنافسة على المواقع المركزية فى المدن وما ترتب عليها من إرتفاع قيمة الأرض بهذه المناطق فى مقابل الإنخفاض النسبى لقيمة الأرض اللازمة للوحدات الصناعية الكبرى فى مناطق الأطراف وخارج حدود المدن، هذا إلى جانب بعض العوامل الأخرى مثل ضرورة التوطن الخارجى لبعض الصناعات لأمور تتعلق بالصحة العامة أو بحثاً عن سوق العمالة الأرخص بتوطنها بالقرب من المناطق وهكذا .

غير أن ما يبدو لأول وهلة على أنه «تخلخل سكانى» قد يظهر فى فى حقيقة الأمر وبمزيد من التعمق على أنه عملية إعادة توزيع سكان الحضر داخل الاقليم المتروبوليتى، أوعلى أنه عملية تشتت من المدينة المركزية إلى

---

(١) السيد عبد العاطى السيد «علم الاجتماع الحضرى» الجزء الأول، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٨١ الفصل الثالث .

مناطق الاطراف القريبة والمجاورة. بعبارة أخرى أن عمليات التخلخل السكانى التى ميزت المرحلة الأخيرة للنمو الحضرى لا تمثل تدهوراً أو إنحلالا للمدينة، بل أن ما حدث ببساطة هو أن سكان المدن الكبرى أخذوا ينتقلون للإقامة فى مناطق الأطراف والضواحى، وأنه فى الوقت الذى كان فيه إتجاه النمو السكانى يميل حتى منتصف القرن العشرين نحو تركز السكان فى المدن الكبرى بدأت المدن الصغرى التابعة والمناطق الريفية المحيطة بالمدن الكبرى تتزايد نمواً، وبسرعة، لتقدم الدليل على وجود قوى ذات تأثير طردى تشتتى داخل الإقليم الحضرى. وفى هذا الصدد ، لا تمر المدينة بمرحلة للتدهور أو الإنحلال بل تدخل فى الحقيقة مرحلة جديدة من نموها ، وذلك بتخفيف حدة التركيز والتكاثف فى مناطقها المركزية وإنماء أو تطوير أطرافها الخارجية .

وقد نجد لهذا الإتجاه الطردى للنمو الحضرى مايبرره عن طريق البحث فى دوافع الإنتقال إلى هذه المناطق الجديدة أو النامية، إلى جانب بعض العوامل الموضوعية التى سهلت هذا الإنتقال مثل تقدم وسائل النقل والإتصال التى مكنت نسبة كبيرة من سكان المدينة من الإنتقال إلى مناطق الاطراف والتمتع فى نفس الوقت بالخدمات الحضرية المتاحة فى المدينة، إلى جانب الدور الفعال الذى لعبه إنتشار الصناعة فى هذه المناطق والذى أكدته ما كشفت عنه بعض الدراسات من حقيقة أن إتجاهات النمو السكانى فى كثير من المدن والمراكز الحضرية الكبرى قد إتخذت نفس المسارات التى سارت فيها إتجاهات التوسع الصناعى سواء كان توطناً لمشروعات صناعية جديدة فى مناطق الأطراف أو إحلالاً لصناعات قائمة بالفعل من المواقع المركزية إلى المواقع الخارجية للمدن[1].

وهكذا يتضح لنا من خلال إستعراض مراحل النمو الحضرى أن التحسينات فى وسائل النقل كانت بمثابة تحسينات فى ميكانيزم التكامل. ويمكن تلخيص هذا فى عبارة واحدة هى أن معدل المكان والزمان أصبح فى تناقص بإستمرار. وهذا يعنى أن تكاليف الزمن فى الإنتقال من مكان لآخر، أخذت تتناقص بالتدريج، وأصبح المكان - على حد تعبير البعض - يترجم

---

(١) المرجع السابق ص ١٠٤ - ١٠٥ .

إلى زمن فى مجتمع المتروبوليتان. وقد ظهر هذا التغير فى معدل المكان - الزمان واضحاً فى مجال نقل الناس والبضائع والطاقة (كالكهرباء) كما حدث أيضا فى مجال نقل الرسائل. أما مضامين هذه التغيرات فهى أن المكان لم يعد ثابتاً لكل الغراض العملية. حقيقة أنه حاجز يحول دون إمتداد الأنشطة البشرية ولكن مع تقدم ميكانيزمات التنقل والإمتداد ينكمش المكان. وبعبارة أخرى كان من نتائج تناقص معدل نسبة المكان - الزمن أن أصبح من الممكن إستخدام مكان أكبر لأنشطة مترابطة أو أن تكون هناك منطقة أفقية أكبر تعمل فى شبكة واحدة بنفس التكاليف فى الزمن والطاقة البشرية. وبتعبير آخر أبسط لقد أصبح للإنسان حرية مكانية أكبر ولم يعد مضطراً أن يقيم منزله على مسافة قريبة من المصنع أو أن يقيم مصنعه على خطوط السكك الحديدية. وبهذا فإن كل تفسيرات السلوك الإنسانى التى تصورت أن تكاليف وقيود الدورة مسائل مقررة ومحددة يجب أن تضع فى إعتبارها - على حد تعبير جرير - هذا التغير، وإلا أصبحت تفسيرات مضّللة خاصة عندما تتصور المكان القريب على أنه أكثر أهمية من البعيد. سواء كان هذا المكان هو السوق أو العمل أو صديق أو جار أو عندما تتصور أن الناس سوف يتبعون مبدأ الجهد الأقل الذى يحتم عليهم الإرتباط بأقرب الجيران والتعامل مع أقرب المحلات، بل وحتى الزواج من أقرب الأسر[1]. إن تطور وسائل النقل الحديثة قد حولت المكان الجغرافى إلى مكان إجتماعى، وبالتالى ترجمت المسافات الجغرافية إلى معادلات مكانية زمانية، بمعنى أن خريطة أى دولة فى حدود المكان الاجتماعى لن تكون بالأميال على سطح الأرض ولكن فى حدود وحدات تعبر عن سهولة وسرعة الحركة من جزء إلى آخر. ولذلك يقال أن الحجم الاجتماعى لأمريكا إنكمش بطريقة متزايدة حدثت على فترات متعاقبة مع وصول السفن البخارية والطرق الحديدية والقطار الكهربائى والسيارة والطائرة والأن الطائرة النفاثة، وغيرها من الإبتكارات التى أثرت فى معدل المكان والزمان بين مختلفة أجزاء البلاد بطريقة مختلفة تماما[2].

---

(1) S. Greer, Op. Cit., p. 424 .
(2) W. Gliore, Op. Cit., p. 107 .

ولقد كان لهذه التغيرات فى معدل المكان والزمان تأثيرات عميقة على الإختلافات الإقليمية وبناء المجتمع المحلى فى المجتمع. حيث أدى إنخفاض نسبة المكان - الزمان مع الزيادة حجم وتكامل الاقتصاد القارى إلى إعتماد كل القطاعات على النسق الاكبر وقللت من العزلة الإقليمية والمحلية لبعض المناطق وبالتالى زادت من إنشار المؤثرات الحضرية حتى أصبحت طريقة الحياة المشتقة من الحضرية أوالمتأثرة بها .

ثانياً: التعريف بالمشكلة

تبين لنا من العرض السابق أن هناك علاقة وثيقة بين بنية شبكة النقل وبين البناء الأيكولوجى للمدينة متضمناً ذلك مورفولوجيتها والأنماط المكانية للانشطة الحضرية والفئات السكانية المختلفة. ومن هنا كان تطور شبكة النقل توجه بإستمرار أنماط النمو الحضرى للمدن والمناطق الحضرية، حيث كشفت التجربة الحضرية فى العالم الغربى عن أن نمو الكثير من المدن قد إرتبطت بالتجديدات والتطورات المتلاحقة فى وسائل النقل وطرقه بل وبزيادة كفاءة هذه الوسائل. لقد إرتبطت نشأة المدن فى مرحلة ما قبل الثورة الصناعية بمواقع محددة مثل مناطق عبور الأنهار أو مراكز التسويق أوقلاع الدفاع، وكانت الطرق فى مدينة ما قبل الصناعة تتجمع كلها عند نقطة مركزية محددة مكونة بعد ذلك نمطاً أيكولوجياً إشعاعياً. ومن هنا يمكن القول أن النمط الأيكولوجى المميز لمدينة ماقبل التصنيع كان إنعكاساً مباشراً وواضحاً للطابع الخاص لوسائل النقل المستخدمة فى ذلك الوقت والتى إقتصرت على حركة المشاة أو العربات التى تجرها الجياد.ولقد ظل هذا الوضع قائماً حتى فى المراحل المبكرة لظهور الثورة الصناعية وما إرتبط بها من ظهور السيارات التى تجرها الجياد فى أوائل القرن التاسع عشر فى مدن مثل لندن ونيويورك وباريس، حيث لم تكن هذه الوسائل على درجة من الكفاءة تسمح بنمو المدينة على مدى رقعة واسعة من الأرض بل كان نموها مقيدا بالمدى الذى تصل إليه وسائل النقل هذه.

ولم يلبث الوضع أن أصابة بعض التغيرات مع الربع الأخير من القرن التاسع عشر حيث ظهرت القطارات الكهربائية (الترام) والعربات التى تجرها الجياد وقدمت فرصا أرخص للتنقل بين أجزاء المدينة وكفاءة أعلى من

وسائل النقل السابقة، وكان لذلك آثاره على نمو المدن حيث سمح بتوسعها صوب الأطراف فى أحياء أقل كثافة سكانية وخففت من حدة الكثافات العالية فى قلب المدينة. وفى نفس الوقت كان لوسائل النقل هذه آثارها من ناحية أخرى على إتساع الشوارع فى المدينة التى أصبحت أكثر إتساعاً من قبل لتستوعب حركة أكبر ولتغطى الإستثمارات العالية التى تنفق على إقامتها. بيد أن محاور النقل هذه أخذت صورة إشعاعية بدءاً من قلب المدينة مما أدى إلى تكدس كل الخدمات الجديدة فى المدينة حولها وبالتالى أخذت المدن صورة أقرب إلى الشكل النجمى وكانت هذه أول صورة للرقعة المأهولة من المدينة التى تأثرت بصورة قوية بوسائل النقل الحديثة وطرقه، وقد أصابتها بعض التعديلات فى مراحل تالية - ولكن مع ذلك - ظلت هى النواة الأساسية للبناء الأيكولوجى الحضرى[1].

وجاء التغير الا ساسى التالى فى نمو المدن وطرق النقل فيها والخدمات مع بداية القرن العشرين عقب ظهور آلة الإحتراق الداخلى مما أدى إلى دخول السيارات العامة (الأتوبيسات) أولاً ثم السيارات الخاصة مجال خدمة سكان المدينة، وكان من نتيجة ذلك تخلص المدينة من قيود الطرق الحديدية وغدت الطرق الجديدة أكثر مرونة وأدت إلى زيادة حركة الأفراد من سكان المدن، وإنعكس ذلك بطبيعة الحال على الزيادة المطردة فى ظهور الضواحى أما فى المناطق الخالية الواقعة بين الطرق الحديدية أو بعيداً عن أطراف المدينة. كذلك إتسمت هذه الفترة بلا مركزية الوظائف الحضرية بحيث إبتعدت تدريجياً عن التمركز فى قلب المدينة. وترك ذلك آثاره بالطبع على شبكة النقل حيث تركزت معظم التغيرات حول تحسين وتطوير الطرق الإشعاعية الواسعة بحيث تستوعب خدمة المناطق الجديدة، كما تم إنشاء طرق حلقية (دائرية) جديدة عند أطراف المناطق الحضرية الوليدة. ولكن فى معظم الأحوال لم تستطع قوى التخطيط المركزى أو التمويل أن تواكب إحتياجات هذه المناطق فالطرق الدائرية نادراً ما أتمت دورتها حول المناطق الحضرية وظلت تمثل أجزاء من شبكة النقل القابلة للتطوير والتغيير .

---

(1) Ibid., p. 115 .

ويبدو أن فترة ماقبل الحرب العالمية الثانية قد تميزت بزيادة واسعة فى معدلات ملكية السيارات الخاصة فى كثير من مدن العالم الغربى، فعلى سبيل المثال إرتفع هذا المعدل فى بريطانيا بين سنة ١٩٦٣ - ١٩٧١من ١٦٠ سيارة إلى ٢٢٠ سيارة لكل ألف فرد مما يعنى أن٥٠٪ من الأسر تملك سيارة واحدة على الأقل، ٨٪ منها تملك إثنتان، أما فى الولايات المتحدة فإن معدلات ملكية السيارة تفوق وعلى نحو ملحوظ معدلاتها فى بريطانيا(١).

وكان من نتيجة ذلك كما سبقت الإشارة ظهور الضواحى وإنتشار الخدمات بعيداً عن قلب المدينة. وفى المقابل زاد ضغط هذه السيارات على محاور النقل فى المدن التى لم تكن قد صممت بحيث تستوعب هذا الكم من الحركة وأصبح التحكم فى هذه الحركة أمراً ضرورياً. وظهر من خلال ذلك أن مشكلة تخطيط المدن هى كيفية مواكبة خطة المدينة مع الزيادة المطردة فى ملكية السيارات الخاصة وما يرتبط بها من حركة المرور والمحافظة فى نفس الوقت بقدر الإمكان على نوعية البيئة الحضرية، وكان معنى ذلك وضع قيود مختلفة على حركة هذه السيارات خصوصاً فى المناطق الحضرية الكبرى ومعظم مناطق قلب المدينة وأصبح الحل المثالى فى مثل هذه الحالات هو تصميم شبكة من الطرق العلوية الرئيسية بحيث تضم الطرق الإشعاعية الرئيسية مع طريق داخلى دائرى يحيط بقلب المدينة التجارى وطريق أو أكثر من طرق الضواحى. وظهرت بالتالى الحاجة الى بناء الكبارى العلوية فى مناطق التقاطعات الرئيسية إلى جانب مناطق عبور المشاة ومناطق أخرى محددة لسير المشاة دون السيارات .

كذلك كانت مسألة توفير مناطق إنتظار السيارات بالقرب من نقط وجود الخدمات وتكاملها مع طرق النقل مسألة جديرة بالإهتمام، مع ضرورة فرض قيود فى كل الحالات على حركة المرور فى قلب المدينة التجارى وتنسيق مع إستراتيجية حركة النقل العام فى المدينة ككل. وفى السنوات الأخيرة إزداد النشاط الخدمى فى قلب المدينة خصوصاً فى المدن المليونية مما دفع السلطات

---

(1) J. R. meyer et. al., "The Urban Transportaation Proble, Cambridge, Mass, Haward University Press, 1975, p. 249 .

إلى تطوير نظم خاصة للحركة السريعة فى القلب أو منطقة الأعمال المركزية لتيسر تكامل هذه المنطقة مع بقية الأطراف مثلما هو الحال فى تورنتو ومونتريال وجلاسجو ونيوكاسل .

والخلاصة أن مراحل التطور السابقة التى مرت بها معظم المدن التى ظهرت بوادر نموها منذ بداية القرن التاسع عشر وأدت الى نظم حضرية تتمتع بمركزية قوية تتشابه فى معظم الحالات بينما تأتى أوجه التباين فيها فقط من خلال ظروفها التاريخية أو الاجتماعية التى مرت بها كل مدينة على حدة، وهنا يكمن الطابع النسبى للمشكلات الحضرية بصفة عامة ومشكلات النقل الحضرى بصفة خاصة .

تعتبر المدن المتروبوليتية فى العالم الثالث والتى شهدت نمواً سريعاً ملحوظاً فى السنوات الاخيرة نموذجاً للنظم المركزية الحضرية. ويرجع النمو الحضرى السريع فى هذه الحالات إلى «الإنفجار السكانى» وتيارات الهجرة الريفية - الحضرية السريعة. وقد زاد عدد هذه المدن من ١٠٩ مدينة مليونية فى عام ١٩٦٠ الى ١٩١ مدينة عام ١٩٧٥ وتركز معظمها فى العالم الثالث ويمثلها مدن كلكتا (٥ر٧ مليون عام ١٩٧٠) ومكسيكوسيتى (٧ مليون نسمة سنة ١٩٧٠) ولاجوس (٧ر١مليون عام ١٩٧٢) وهى كلها مدن حققت زيادة سكانية سريعة بصفة عامة [١] .

وفى معظم هذه المدن كان الفقر سمة سائدة الأمر الذى أدى إلى إنكماش حجم التمويلات التى خصصت لتطوير بنية المدينة كماً وكيفاً فظهرت بالتالى أحياء جديدة ذات كثافة سكانية عالية ونوعية عمرانية رديئة تخدمها محاولات أولية لتطوير ومد شبكة النقل الإشعاعية التى نشأت فى ظلها المدينة. وتعمل وسائل النقل العام من سيارات وشبكات الترام بصورة غير كافية وترتبط بشبكة النقل الإشعاعية بصورة قوية حيث تمثل الطرق الوحيدة التى يمكن أن تستوعبها ، كما يلاحظ زيادة فى كثافة حركة المشاة والعربات. ويترتب على ذلك أن بنية المدينة تميل إلى المركزية الشديدة وتصبح غير قادرة على إستيعاب الحركة، وتبدو فى ذات الوقت إمكانية تطوير أو

---

(١) ارجع لما عرضناه فى مشكلات التحضر السريع فى الفصل الثانى والثالث .

تحسين شبكة طرق أو السكك الحديدية مكلفة إلى حد كبير. وبغض النظر عن الطابع النسبى للمشكلة، إلا أنه من المؤكد أن النقل الحضرى الحديث يمثل إرتباطاً فريداً أو متميزاً للتنظيم الأيكولوجى بعناصره التكنولوجية والبشرية والتنظيمية، ولكنه مع ذلك يحتوى على نقاط ضعف خطيرة لدرجة أن المدينة الحديثة عادة ما توصف بأنها مثقلة بأعباء مشكلة النقل. ولا تكاد تكون هناك منطقة حضرية أو متروبوليتية فى أرجاء العالم - حتى فى الولايات المتحدة الامريكية.إلا وتواجه بهذه المشكلات التى تشير دلائلها إلى تفاقمها فى السنوات القليلة القادمة [1]. ولقد قدم فيتش وزملاؤه Lyle C.Fitch تحليلاً لعناصر المشكلة فى حدود ثلاثة مجموعات من الصعوبات صنفها على أنها صعوبات وأخرى تنظيمية وثالثة تصويرية.

أما العيوب الطبيعية فقد حددها فيتش Fitch لإزدحام المرور والتأخيرات المكلفة للإنتقال والصعوبات المرتبطة بطرق وخطوط السير وأماكن الإنتظار إلى جانب الأخطار المهددة للصحة العامة والتى تنجم عن ما تسهم به وسائل النقل من تلوث الهواء أما العيوب التنظيمية فقد حددها فيتش بما أسماه نقاط ضعف مالية وتنظيمية ويتدرج تحتها الإفتقار إلى التنظيم والتنسيق بين أشكال النقل المختلفة ونقص الدعم المالى لكثير من أشكاله ليس فقط فى مجال الخدمة بل فى مجال البحث والتطور من أجل مواجهة صعوبات المستقبل. ويضرب فيتش مثالاً على ما أسماه بالعيوب التنظيمية، الأحوال السيئة التى بلغتها نسبة النقل العام فى كثير من مدن الولايات المتحدة الأمريكية حيث تركت الكثير من هذه المدن دون خدمة النقل العام وحيث نجد - كما تقول - أن ٦٠٦ شركة للنقل العام قد إنتهت أعمالها فى الولايات المتحدة فى الفترة ما بين ١٩٥٠ - ١٩٧٠، كما يشير أيضاً إلى عيوب السياسة الرأسمالية لتنظيم مسائل النقل العام وكيف أن إتباع مبدأ Lais-sez Faire كمبدأ تنظيمى أدى إلى تحول هذة الخدمة إلى مجال تجارى وإستثمارى، الأمر الذى ترتب عليه إرتفاع تكاليف النقل العام وتفاقم

---

(1) W. Owen, "The etropolitan Transpotation Problem," Washington D.C., The Brookings Institution, 1966, p. 2.

العديد من المشاكل المالية التى واجهتها الحكومة والإدارة على حد سواء. أما المشاكل التصويرية Conceptual، فتمثل نقص المعرفة الصحيحة حول ميكانيزمات النقل الحضرى، حيث يؤكد «أن كثيراً من مجالات الإختلاف فى سياسات النقل الحضرى اليوم تعكس فهماً غير كافى لوظيفة أنساق النقل الحضرى وفضلاً فى الإهتمام ببدائل التطور الحضرى». ويضرب لنا فيش مثالاً على هذه الصعوبات الأخيرة إختلاف وجهات النظر فيما يتعلق بعلاقة بعلاقة أنساق النقل بقيم الأرض الحضرية وإستخدامها، إذ لايزال هناك خلاف كبير على حد قوله حول ما إذا كان من الملائم الإحتفاظ بالنمط الحالى لإستخدام الأرض بما فيه من منطقة أعمال مركزية تعمل كنواة للمجتمع المحلى المتروبوليتى، أو الإسراع بتشتيت السكان والنشاطات والأعمال فى عدد من المراكز التى تبتعد عن بعضها البعض بمساحات كبيرة من المكان. كما أن إستمرار الجدل والنقاش حول دور كل من وسائل النقل العام والخاص فى نسق النقل الحضرى يعد فى نظر فيتش واحداً من أهم العيوب التصورية، حيث أنه لايزال هناك قصور فى نظره فى تحديد قيمة التكلفة والفائدة لكل من هاتين الوسيلتين، كما أن علاقتهما المتبادلة لاتزال غير مفهومة بدقة(١).

وعلى أية حال، فإن مجال مشاكل النقل فى المدينة الحديثة يتسم بإتساعه البالغ وتعقيداته التى يصعب على مدرسة واحدة حصرها على نحو شامل. وحتى إن توافرت لدينا الرغبة والقدرة فى حصر مختلف المشاكل التى ترتبط بطريق مباشر أو غير مباشر بمجال النقل سرعان ما تواجهنا صعوبات التشخيص و التصنيف. فبالإمكان - على سبيل المثال - أن نضع قائمة بخمسين مشكلة على الأقل منها تلوث الهواء والضوضاء والحوادث والتزاحام ... إلخ بل ربما يندرج تحت كل مشكلة من هذه المشكلات مشكلة أخرى فرعية أكثر وأكثر الأمر الذى لا يتسع المقام فى فصل واحد لتناولها بنفس القدر من الدقة والتعمق .

---

(1) L.C. Fitch, et. al., "Urban Transpotation and public Policy," San Francisco, Calift : Chandler, 1964, pp. 9-24 .

ثالثاً : أبعاد المشكلة

إذا كانت مشكلات النقل فى المدن والمراكز الحضرية ظاهرة معروفة فى أغلب مدن العالم، بغض النظر عن الخصائص التى تميز كل مدينة على حدة، فإن أكثر جوانب المشكلة وضوحاً تبدو فيما يعرف بساعة الذروة التى تتكدس فيها السيارات العامة والخاصة وبالذات فى منطقة الأعمال المركزية أوعند مواقع التقاطعات التى تتلاقى عندها شبكة وسائل النقل، إلى جانب صعوبات الحصول على مواقع لانتظار السيارات يضاف إلى ذلك الآثار التى تخلفها الحركة على بيئة المدينة ذاتها وحركة المشاة فيها وما يترتب على ذلك من حوادث وكوارث. ومع إعترافنا بتداخل العوامل المسببة للمشكلة وتسلسل نتائجها وآثارها واحدة بعد أخرى حتى تبدو وكأنها سلسلة متصلة الحلقات من المشاكل والصعوبات وبالدرجة التى يصعب معها تعيين حدود فاصلة بين جانب وآخر من جوانب المشكلة، إلا أننا لأغراض التحليل سنحاول التعرض لمظاهر المشكلة واحدة بعد الأخرى واضعين فى الإعتبار ما بين المظاهر المختلفة من علاقة تأثير متبادلة من ناحية وتفاوت أشكال تأثيراتها من بلد إلى آخر من ناحية أخرى.

١ - إختناق المرور

ربما يكون الإختناق هو أول المشاكل التى تقفز إلى الأذهان عندما نفكر فى مشكلات النقل الحضرى، تلك الظاهرة التى يمكن تلخيصها بصفة عامة فى فقرة واحدة جاءت فى التقريرالذى نشره بوتشانان Buchanan فيما يتعلق بموضوع «حركة المرور فى المدن»، الذى جاء فيه: «أن مشاكل النقل مشاكل مألوفة حتى أننا لسنا بحاجة إلى تأكيد ما يشيره إزدحام المرور من إحباط وضيق وضياع الوقود وضياع الوقت وتبديد جهد المسئولين عن تنظيم حركة المرور... وفى الوقت الذى تستطيع فيه أثقل العربات وأكبرها حجماً قطع مسافة ميل واحد فى الدقيقة، فإننا نجد أن متوسط سرعة حركة المرور فى المدن الكبرى لاتزيد عن إحدى عشر ميلاً فى الساعة الواحدة تقريباً، فإلى أى مدى من التفاقم بلغته مشكلة الإختناق طبقاً للحدود القياسية؟»[1].

---

(1) C.D. Buchamn, et. al., "Traffic in Towns, H.M.S.O., London, The Shortened Edition, Penguim Books, L.T.D. Hammonds Worth, England, 1963, p. 221.

كما أن البيانات التى جمعها فوشيك Vuchic فى السبعينات لنظم النقل المختلفة تظهر إنخفاض السرعة لدرجة ملحوظة فى العديد من المدن الكبيرة وخاصة بالنسبة للسيارات والاتوبيسات المنتظمة فى شوارع منطقة الاعمال المركزية. فقد أشارت هذه البيانات إلى أن سرعة العربات التى تسير فى حارات أو مسارات محدودة لاتتعدى سبعة أميال فى الساعة الواحدة. ولكن يبرهن فوشيك على مدى حدة مشكلة إختناق مرور السيارات فى المدينة قارن بين معدل السرعة بالنسبة للسيارات والسكك الحديدية مستشهداً بمثال هو طريق Cleveland - Clifton Boulevad ففى الوقت الذى لاتزيد فيه سرعة العربات والأتوبيسات السريعة على هذا الطريق ٢ر١١ ميلاً فى الساعة، بلغت سرعة حركة السكك الحديدية فى الجانب الأيمن على نفس الطريق ٧ر٢٦ميلاً فى الساعة[١].

ولقد أشار تومسون سنة ١٩٧٧ إلى أنه فى كثير من مدن العالم يهبط زحام المرور فى مراكز المدن بسرعة السيارات تدريجياً لتصبح نحو ١٦ كم فى الساعة فى المتوسط، وذلك بغض النظر عن حجم المدينة ومدى كفاءة نظم النقل السائدة ومستويات ملكية السيارات الخاصة، وعند هذا المستوى يتجه راكبو السيارات إما إلى تجنب مركز المدينة أو إلى إستخدام أساليب أخرى فى الإنتقال، وهذا الوضع يعكس الحقيقة القائلة بأن النمو فى الطلب على مرونة المرور سواء كان للسيارات العامة أوالخاصة فى الدول المتقدمة أو النامية يميل إلى أن يكون أسرع من التطور الذى يخلقه التحكم العام أو التمويل اللازم لنظام محدد من الخدمات فى المدينة[٢] وبمعنى آخر فإن الإستجابة السريعة فى زيادة عدد السيارات وتزاحمها فى طرقات المدن وشوارعها تكون أكثر سرعة من محاولة تعديل وإعادة توزيع الخدمات فيها، وبالتالى فهل يمكن أن توضع قيود على ملكية السيارات الخاصة خصوصاً وأن هناك نمواً عشوائياً تنافسياً فى مجال صناعة السيارات؟ وفى نفس الوقت تتزايد مشكلات الزحام فى المدن فى غياب وجود خطة محددة تواجه

---

(1) J. dickey, et. al., (eds.), "Metropolitan Transpotation Planing," New York, Megraw-Hill Books company, 1983, p. 40.
(2) Ibid., p. 41.

الزيادة المتوقعة فى حركة السيارات. فغالباً ما تكون المدينة قد وضع تخطيطها فى ظل ظروف معينة وبحيث تستوعب أعداداً معينة من السكان وبالتالى تحتاج عند إعادة التخطيط إلى تعديلات فى الأجزاء المبنية لتستوعب الحركة، وتخطيط جديد للمناطق المستحدثة عند الأطراف، ويقتضى ذلك فى كل الأحوال قدراً كبيراً من الإستثمارات لايتوفر فى معظم الحالات للدول النامية بوجه خاص، وحتى فى الدول المتقدمة يظهر التناقض بين الإنفاق على السيارات الخاصة وعلى شبكات الطرق العامة حيث بلغ ما أنفق فى الحالات الأولى فى بريطانيا مثلاً ٩٠٠ مليون جنيه إسترلينى على حين بلغ ما أنفق فى الحالة الثانية مائة مليون فقط عام ١٩٦١.

ولعل من أهم العوامل التى تسهم وبوضوح فى مشكلة إختناق المرور فى المدن، تركز الأنشطة الحضرية والأعمال فى منطقة وسط المدينة أو ما تعرف بإسم منطقة الأعمال المركزية، تلك المنطقة التى تشهد إختناقاً ملحوظاً فى ساعات الذروة فى الصباح أو بعد إنتهاء أوقات العمل. غير أن مشكلة الإختناق تفسر فى جانب كبير منها فى ضوء ظاهرة أصبحت شبه عامة فى جميع مدن العالم تقريباً وهى زيادة الإتجاه إلى إمتلاك السيارات الخاصة وبأيدينا الكثير من البيانات الإحصائية التى تؤكد إنتشار هذه الظاهرة، ولنأخذ منها بعض الأمثلة الدالة. ففى عام ١٩٣٠ سجلت الولايات المتحدة الأمريكية ما يزيد عن ٢٦ مليون سيارة نقل وركاب بنسبة ٦٣ر٤ نسمة لكل سيارة ويبلغ عدد السيارات التى تنتج كل عام ما يزيد عن ٤ مليون سيارة فى السنة. ومن الطريف أنه عند إجراء مقارنة بين معدلات النمو فى ملكية السيارات فى الولايات المتحدة الأمريكية وبين معدلات النم فى ملكية السيارات فى الولايات المتحدة الأمريكية وبين معدلات التزايد السكانى نجد أن السيارات تتزايد بسرعة أكبر من التزايد السكانى إلى مدى الضعف تقريباً. وإذا كانت التقديرات السكانية لهذا البلد تتوقع حدوث زيادة سكانية تبلغ ٥٠ مليون نسمة قبل عام ٢٠٠٠، فإنه لمن المتوقع أيضا زيادة عدد السيارات فى نفس الفترة بمعدل ١٠٠ مليون سيارة[1]. والحقيقة

---

(1) M. Davie, "Probles of City Life," New York J. Wiley and Sons, 1932, p. 71.

أن المشكلة هى أبعد من ذلك، فالتطور التكنولوجى الذى طرأ على صناعة السيارات أدى فى نهاية الأمر إلى إطالة متوسط عمر السيارة ومن ثم فإن زيادة سيارة جديدة لايعنى فقط إضافة سيارة إلى إزدحام الطرق، بل يعنى إضافة ثلاث سيارات جديدة فى مقابل استهلاك سيارة واحدة قديمة. وما يهمنا ذلك هو أن التضخم الملحوظ فى ملكية السيارات فى المدن قد قضى على ما حدد للسيارة من هدف عند إختراعها. فقد كان مقصوداً منها أن تقدم وسيلة سريعة ومؤكدة للإنتقال وكان نجاحها فى تحقيق هذه الوظيفة فى بداية الأمر سبباً فى الإندفاع المتهور لإقتنائها بالدرجة التى جعلت البعض يستخدم عبارة «عصر السيارة» كصفة بارزة من صفات العصر الحديث إلا أنه فى الوقت الذى زادت فيه أعداد السيارات على هذا النحو الملحوظ، لم تتحقق نفس الزيادة فى الشوارع والطرق الرئيسية ومن هنا تبدو المشكلة واضحة. إن كثير من مدن العالم بلغت مرحلة النضج بسرعة حتى أن تصميمها الفيزيقى والأيكولوجى لم يعد ملائماً لظاهرة إنتشار السيارة. ومن هنا أيضاً تجسد مشكلة الاختناق، مشكلة التعارض وعدم الملائمة بين البناء الأيكولوجى للمدينة وبين الحالة التى بلغتها من التكدس السكانى وإرتفاع معدلات الإقبال على السيارات، حتى أن المشكلة توصف بأنها حالة تصلب حضرى للشرايين. ويمكن تحديد تأثيرات الإزدحام أو الإختناق فى إبطاء حركة المرور وزيادة تكاليف النقل وإرتفاع معدلات الحوادث وزيادة إستهلاك الوقود: فإذا ما وضعنا فى الإعتبار التقديرات الاقتصادية لتكلفة الوقت الضائع أمكن إضافة مشاكل الأعباء المالية إلى قائمة المشاكل السابقة. فلقد جاء فى أحد التقديرات أن كل دقيقة تأخير تكلف الشاحنات وعربات النقل حوالى ٥سنتات، كما تكلف سيارة الركوب ثلاثة سنتات، ونستطيع أن نتخيل التكلفة الاقتصادية الناجمة عن إختناق المرور فى مدينة كبيرة والتى قد تصل إلى مئات الآلاف من الدولارات فى اليوم الواحد[1].

وهناك مشكلة أخرى ترتبط بمشكلة الإختناق، يطلق عليها البعض مثل (جون ديكارى G. Dickey) مشكلة السعة غير الكافية، حيث يرى أنه

(1) Ibid., p. 72 .

يجب أن تتوافر التسهيلات الكافية بما يتفق وحاجة الطلب على الإنتقال أينما ووقتما حدث. وأن غالبية المناطق الحضرية تكشف وبوضوح عن أمثلة عديدة للمشكلات التى تثيرها السعة عندما تكون نادرة. أن الإفتقار إلى السعة Indequate Capacity أو إنخفاض الطاقة المرورية يعنى بوجه عام تأخير أوقات السفر ومن ثم فهو يعد مظهراً من مظاهر الإختناق من وجهة نظر المسافر. ولقد كانت مشكلة السعة أو الطاقة النسبية لأشكال النقل المختلفة من الموضوعات التى إستأثرت بإهتمام كبير من جانب المعنيين بمشكلات النقل الحضرى[1]. وفى هذا الصدد عابت الكثير من الإنتقادات التى وجهت لاجراءات التخطيط فى المناطق الحضرية برامج إنشاء الطرق العامة لأن هذه الطرق لن يكون بوسعها فيما يبدو نقل الأحمال الثقيلة المفروضة عليها. ولنأخذ مثلاً ما ذكره هيجبى E. higbee فى كتابه (The Squeeze- Cities Without Space) سنة ١٩٦٦ حيث يقول : ففى الوقت الذى نجد فيه حارة واحدة متفرعة من شارع ما تكون عرضة لتقاطع حركة المرور من جهة الأمام وعرضة للإحتكاك الجانبى على إمتداد جوانبها، هذه الحارة تسمح لمايقرب من ١٦٠٠ شخص بأن يعبروا فى سياراتهم الخاصة وفى ساعة واحدة نقطة محدودة نجد أن بوسع القطارات الحديدية التى تجرى على ممر واحد سواء فوق الارض أو تحتها بوسعها أن تحمل فى الساعة الواحدة من ٤٠ إلى ٦٠ ألف شخص. ويتوقف ذلك على كونها محلية وسريعة... «فإذا ترجمت هذه الأرقام فى ضوء متطلبات المكان نجد أن لها دلالات أخرى أكثر أهمية، حيث نجد أن طريق السكك الحديدية غير المزدوج والذى يعد لسير قطارات تتوقف من نصف إلى ٣/٤ الميل يعادل فى قيمته ٢٥ حارة فى الشارع العادى، كما أن طريق السكك الحديدية المستخدم لقطارات تتوقف كل ثلاثة أميال يساوى ٢٤ حارة من الطريق الرئيسى السريع[2].

وبالمثل قدم ممفورد تحليلاً مقارناً للسعة بين عبور المشاه والنقل بالسيارة

---

(1) J. Dickey, Op. Cit., p. 41 .
(2) E. Higbee, "The Squeeze-Cities Without Space, New York, W. Morrow and Co., 1960, p. 203.

وإنتهى إلى أنه فى الوقت الذى يستطيع فيه مائة ألف شخص أن ينتقلوا عبر الشوارع الموجودة سيراً على الأقدام من مكان ما فى وسط المدينة إلى مكان آخر على مدى نصف ساعة فإن قطع نفس المسافة وعبر نفس الشوارع بالسيارة قد يستغرق ساعات أطول(١). وتلك هى الاخرى مشكلة جديدة من مشاكل النقل الحضرى سنأتى إلى مناقشتها فى موضوع لاحق .

٢ - حوادث المرور

تسجل البيانات الإحصائية المتاحة تزايداً ملحوظة لحوادث المرور فى المدن والمراكز الحضرية الكبرى يبلغ فى بعض المدن معدل زيادة تزيد عن ١٠٪ سنوياً. ولقد بلغ عدد حوادث المرور فى أمريكا سنة ١٩٣٠ ما يزيد عن ٣٠٫٥٠٠ حادثة. ومع ماتشير إليه الإحصائيات من تناقص معدل حوادث السيارات بالنسبة إلى معدل تسجيلها، إلا أن حوادث المرور لاتزال تمثل مشكلة من المشاكل الحضرية الملحوظة. لقد بلغت معدلات حوادث السيارات لكل ١٠٠ ألف تسجيل سيارة ٢٤٠ حادثة سنة ١٩١٥، ١١٩٫٨ سنة ١٩٢٠، ١١٤٫٢ سنة ١٩٣٠. ومع ذلك فإنه طبقاً للدراسة التى قامت بها إحدى شركات التأمين على الحياة فى المدن، لوحظ أن حوادث المرور كانت أكثر الحوادث خطورة وضرراً. فقد تبين أنه من بين ٩٠ ألف شخص تقريباً قتلوا فى حوادث فى مدن الولايات المتحدة سنة ١٩٢٦ (عام الدراسة) كان هناك ٤٨ ألف حالة وفاة فى الشوارع والأماكن العامة نتيجة حوادث المرور فى مقابل ٢٣ ألف حادثة وقعت فى المنازل و ١٩ ألف حادثة وقعت فى المصانع(٢).

وتوضح الاحصائيات الحديثة أن حوادث الإصابات بالسيارات بلغت ما يزيد على أربعة ملايين حادثة عام ١٩٧٩ تضمنت ٥١ ألف حالة وفاة(٣). وهناك بعض الحقائق الكثيرة التى يقدمها لنا جون كلاى بروك Goan Clay Brook المدير السابق لإدارة أمن مرور الطرق الرئيسية القومية قد تضيف

---

(1) L.Mumford, "The Highway and the City," New York, Mentor, 1953.

(2) M.Davie., Op. Cit, p. 73.

(3) L. dickey, Op., Cit., p. 46.

بعض العمق إلى هذه البيانات الاحصائية السابقة حيث جاء فى تقريره :
«تعد حوادث السيارات أكبر قاتل للأفراد فى مدن الولايات المتحدة وخاصة فى الفئة العمرية ما دون الخامسة والثلاثين، كما أنه يعد سبباً رئيسياً للأصابة بالشلل النصفى والصرع... وفى المتوسط تقع حادثة وفاة فى الطريق الرئيسى كل عشرة دقائق، كما تحدث إصابة ثمان ثوانى... إن قتل الأمريكيين فى حوادث المرور بالطرق الرئيسية كل عام يقترب من مجموع القتلى فى الحرب الفيتنامية (٥٢ ألف)... وبحساب الدولارات، فإن تكاليف هذه المشكلة بالنسبة للدولة تبلغ مايزيد عن ٥٠ بليون دولار سنوياً توزع مابين التكاليف الطبية والتعويضات والأجور المفقودة والتعويض عن التلفيات والرعاية الاجتماعية... إلخ. إن حوادث السيارات تأتى من منظور الصحة العامة فى المقام الثانى من حيث خطورتها بعد أمراض السرطان»[1].

وبالمثل تشير الدراسات الحديثة عن أن نسبة كبيرة من حوادث السيارات (قد تصل إلى ٤٠٪) تقع فى تقاطعات الشوارع والطرق الرئيسية التى تعتبر مراكز إختناق بطبيعتها وأن معدل هذه الحوادث يميل إلى الإرتفاع الملحوظ أثناء ساعات الذروة، ففى مدينة شيكاغو على سبيل المثال لوحظ أن منحنى الحوادث يعلو منحنى حركة المرور مابعد الساعة الرابعة بعد الظهر، وهذا يعنى أنه قبل هذه الساعة يكون عدد الحوادث أقل بالنسبة لحجم المرور، بينما يكون بعدها أكبر من حجم المرور. كما أوضحت الدراسات أيضا أن حوادث المرور لا ترجع كلها إلى ساعات الذروة بل قد تسهم عوامل أخرى فى وقوعها بمعدلات مرتفعة، ففى شيكاغو مرة أخرى نجد أن حركة المرور تصل إلى أقصاها فى ساعات الضغط أو الذروة صباحاً ما بين الثامنة والعاشرة وأيضاً ما بين الخامسة والسادسة مساءاً، غير أنه تبين أن معدل الحوادث فى ساعة الذروة المسائية تكون أكثر إرتفاعاً عنها فى الصباح حيث تبلغ النسبة ما بين الفترتين ٣ : ١ على التوالى[2].

---

(1) Ibid., p. 47.
(2) M. Davie. Op. Cit., pp. 74-75 .

وهناك دراسة أخرى عن حوادث السيارات فى «كونتيكت» توضح أن الأطفال بصفة خاصة هم المستهدفين لحوادث المرور، حيث جاء فى تقرير الدراسة أن الأطفال دون العاشرة والأفراد الذين يتجاوزون الخمسين سنة يكونون عرضة للإصابة والوفاة فى حوادث المرور بمعدلات تفوق كثيراً باقى الجماعات العمرية من السكان، حتى أن ما يزيد عن ثلث معدل حوادث الوفاة التى وقعت فى أحد الأعوام تركزت فى فئة الأطفال دون العاشرة .

وفى ولاية نيويورك، حيث بلغ عدد الذين جرحوا أو قتلوا فى حوادث السيارات ٦٣٠٠٠ شخص مثل الأطفال وحدهم ما يزيد عن الثلث، تلاهم البالغون الذين يطلق عليهم إسم «المخالفين لقواعد المرور». كما كشفت السجلات الإحصائية عن أن نصف الحوادث المميتة أو الخطرة التى تقع فى المدن الكبرى، تقع بإطراد فى المناطق التى يعيش فيها الأطفال أو بالقرب منها وأن أكبر نسب الحوادث يقع مابين الرابعة والثامنة بعد الظهر. ويعلق سيدنى وليامز S. G. Williams على ذلك بقوله: «أن هذه الارقام تبرهن دون نقاش على أن مشكلة حوادث المرور فى هذه المدن كانت هى مشكلة الطفل الذى يلهو بالقرب من منزله وخاصة أثناء ساعة الذروة فى المساء وليست مشكلة إستخدام وسائل معينة للنقل». ولقد حصرت دراسة أخرى العوامل التى تؤدى - أو التى تساعد - على زيادة حوادث المرور فى المدن الكبرى فى مجموعة من العوامل تأتى فى مقدمتها السرعة الفائقة تحت ظروف معينة، وعدم اللياقة، وإهمال السائقين والمشاه، وعدم كفاءة تعليمات المرور، وعدم وجود العلامات الإرشادية الكافية، وضيق الشوارع،وعدم كفاءة الإضاءة فى الشوارع، وإستخدام الإضاءة المبهرة، ونقص المعدات والتسهيلات الخدمية الأخرى وبالمثل أشار تقرير الدراسة التى أجرتها إحدى شركات التأمين على الحياة في المتروبوليتان إلى نفس العوامل السابقة ولو أنها أضافت عاملاً جديداً إعتبرته من العوامل الحاسمة فى وقوع حوادث المرور تمثل فى فشل المواطنين أو عدم قدرتهم على التكيف مسبقاً على طرق وعادات وأحوال المدن التى تغيرت بسرعة ملحوظة نتيجة التطورات العلمية والهندسية والتكنولوجية الحديثة. وكان الإهمال والجهل - حسب ما جاء فى تقرير الدراسة - مؤشران أساسيان لهذا الفشل، فقد تبين أن العادات

المأمونة فى الشوارع والطرق الرئيسية منذ سنوات قليلة أصبحت ممارسات وعادات خطرة بسبب التغيرات الثورية فى وسائل النقل وتنظيم المرور سواء بسواء ولذلك جاء فى توصيات هذه الدراسة أن الوقاية من الحوادث يمكن أن تتحقق من خلال البرامج أو النشاطات التعليمية المكثفة بما يضمن إرتفاع معدلات الوعى المرورى بين الأفراد[١].

٣ - مشكلة الإنتظار

لاتقل مشكلة إنتظار السيارات ووسائل النقل الأخرى فى أهميتها عن ما ناقشناه من قبل من مشاكل النقل الحضرى. فعلى الرغم من أن مخاطرها تقل بكثير عن سابقتها، إلا أن أضرارها تكون أكثر، فهى تمثل إفساداً للبيئة الحضرية : فمن ناحية نجد أن السيارات المنتظرة فى شوارع ضيقة فى وسط المدينة غالباً ما تعترض أو تعوق حركة المشاة وتسبب لهم مضايقات متنوعة، حيث تفرض عليهم أن يشقوا طريقهم بينهم وبين المنشآت الموجودة فى الشوارع، كما أن السيارات ووسائل النقل الأخرى بألوانها وأشكالها المختلفة تفسد جمال البيئة الحضرية وخاصة فى المناطق ذات الطابع الترويحى أو التاريخى. وفى معظم مدن العالم تحولت واجهات الكثير من المبانى العامة والهامة والتى هى أماكن تجمعات للإستخدام الدائم من قبل المشاة إلى محيط من السيارات والعربات المنتظرة، ممايفسد القيمة الجمالية لهذه المبانى والميادين العامة. والحقيقة أصبحت مشكلة الإنتظار من المشكلات الحضرية البارزة، حيث نشطت عوامل النمو الحضرى كالتركيز السكانى وتركيز النشاطات الحضرية وزيادة الإقبال على إمتلاك السيارات لتزيد من المشكلة تفاقماً فى كثير من مدن العالم .

ومن ناحية أخرى، تسهم مشكلة الإنتظار بالقدر الكبير فى مشاكل الإختناق المرورى نظرا لما يرتبط بها من تعويق لإنسياب وسيولة حركة المرور، ومن هنا تتحول المشكلة إلى إختلال التوازن بين العرض والطلب على الأرض الحضرية وإستخدامها فى مجال الحركة والمرور فى المدينة حيث يفوق الطلب على المساحة المكانية المعدة للإنتظار على حجم ما هو معروض منها مما يؤدى

(1) Ibid., p. 79 .

إلى زيادة الإزدحام خاصة وأن الإنتظار لا يؤدى فحسب إلى نقص مصطنع فى المساحة المكانية المتاحة للمرور بل يضيف عيوباً غير واجبة فى حركة مرور الشوارع. ومن الأمثلة على ذلك، أنه من المألوف أن نجد بعض أصحاب السيارات يميلون إلى «التحول البطئ» فى المناطق المحيطة بتلك التى يرتبطون بها فى أنشطة يومية كالتسويق أو التجارة أو نقل ذويهم من وإلى مكان العمل. ومن ثم يحدث نوع من «الإنتظار المتحرك» فى شوارع خصصت فى الأساس لحركة المرور. وتعتبر سيارات الأجرة «التاكسيات» من المعوقات المشهورة لإنسياب حركة المرور ومثالاً واضحاً لظاهرة الإنتظار المتحرك أما لأنها ليس لها مواقف ثابتة وإما لرغبة السائقين فى الحصول على مزيد من الركاب. وفى هذا الصدد كشفت إحدى الإحصائيات التى أجريت فى مدينة نيويورك سنة ١٩٥٣ عن أنه فى الوقت الذى رخص فيه لما يزيد عن ١٥٠٠٠ سيارة أجرة كانت المساحة المكانية المعدة للإنتظار لاتزيد عن إستيعاب ١٥٠٠ سيارة فقط. ولقد بات من الضرورى تطوير نوع من القيود على الإنتظار بعد أن تبين أنه وتحت أى ظرف من الظروف يعد عاملاً أساسياً فى تعويق سيولة حركة المرور فى المدينة وبخاصة فى المناطق المزدحمة. أن سيارة واحدة تقف ولو لفترة قصيرة تجعل الطريق خلفها غير ذى فائدة. زد على ذلك أن الإنتظار المزدوج على جانبى الطريق يضيق من مساحة المنطقة المتاحة لحركة المرور، لذلك لم يكن من قبيل الصدفة أن تقوم أغلب المدن بعملية تحديد الإنتظار فى المناطق المزدحمة أو أن يمنع بعضها الإنتظار كله فى مناطق وسط المدينة وفى أثناء ساعات الذروة بصفة خاصة ولو أن هذه الإجراءات المقيدة للإنتظار فى مناطق وسط المدينة عادة ماتواجه بالكثير من الرفض والإحتجاج من جانب التجار وأصحاب المحلات الذين يتصورون خطأ أن إجراءات مثل هذه من شأنها أن تفقدهم الكثير من العملاء[1]. والعكس من ذلك فقد أوضحت الدراسة التى قامت بها هيئة التجارة فى الولايات المتحدة حول علاقة إزدحام المرور بأعمال تجارة التجزئة أن الغالبية العظمى من المحلات التى أجريت عليها الدراسة قد إتفقت على

---

(1) O.F. Nolting, "The Parking Problem in Centeral Business districs," Public Adinistration Service, chicago, 1938 .

أن فترة التسويق للعميل لاتزيد بحال من الأحوال عن نصف ساعة أو أن هذه الفترة قد تميل إلى الزيادة كلما كبر حجم المدينة من ناحية وكلما كان هناك إختناق مرورى فى مناطق وسط المدينة وأن فرض القيود على الإنتظار من شأنها أن تقلل من فترة التسويق وبالتالى تزيد من إقبال العملاء على التعامل مع محلات المنطقة .

غير أنه على الرغم مما تثيره مسألة انتظار السيارات من مشاكل، وعلى الرغم من أن الطرق والشوارع قد تواعدت فى الأساس للمرور المتحرك، إلا أن تسهيلات الإنتظار عند مكان الوصول أو قريباً منه تعد هى الأخرى مسألة على جانب كبير من الأهمية وإلا لن يكون الهدف من إستخدام وسائل النقل أو تطويرها. إن السيارة مفيدة أساساً لأنها تحقق نقلة من مكان إلى آخر، فإذا إقتصرت حركتها خلال المكان فقط فإنها تؤدى بذلك نصف وظيفتها. وبعبارة أخرى إذا كان الإحتفاظ بالمرور فى حالة من السيولة والانسيابية هدفاً جديراً بالإهتمام فإن تنظيم مسائل الإنتظار والوقوف يعد هو الآخر هدفا لايقل أهمية عن سابقه، فالسيارات يجب أن تتوقف من آن لاخر وإلا لن يكون هناك هدفاً من حركتها .كيف إذن يمكن التوفيق بين هذين الهدفين الذين يعتبران - فيما يبدو - أهدافا متعارضة؟. هذه هى المشكلة.

٤ - مشكلة عبور المشاه

إن إرتباط ساكن المدينة وشغفه الشديد بسيارته جعله يستخدم السيارة فى كل إنتقالاته حتى وإن كانت على بعد خطوات قليلة من منزله ونتيجة لذلك تناقصت معدلات الإنتقال سيراً على الأقدام، عندما أصبحت السيارة فى متناول يد الغالبية العظمى من سكان بعض المدن، وأيضاً عندما أصبحت معظم مناطق المدينة بيئات مخططة وغير جاذبة كمكان يحقق متعة قديمة لدى الإنسان. ومع ذلك لاتزال مسألة عبور المشاة جزءاً أساسياً فى نسق الدورة فى المدينة الحديثة. ومنذ عصور العربة التى تجرها الجياد لا تزال الشوارع تعتبر متنزها للمشاة. ولكن طوارات الشوارع تصمم اليوم على أنها ملحق أو إضافات لها. ونظراً لأهمية عنصر «المشاة» داخل نسق دورة النقل فى المدينة، صممت خطط النماذج الحديثة للمدن فى أمريكا مثل خطة

الجاردن سيتى ومدن الجرين بيلت Green Belt وأيضاً فى المجتمع المحلى لرادبورن Radburn بحيث يتوافر لها دورة داخلية للمشاة إلى جانب الممرات المقنطرة فى مناطق التسويق والأحياء التجارية، وأصبح واضحاً أنه من خلال بعض الإصلاحات أو التحسينات التى تدخل على تخطيط تسهيلات إنتظار السيارات وتبسيط دورة مرور وسائل النقل فى المناطق السكنية والاحياء التجارية تعود مواقع سير المشاة إلى ماكانت عليه كعنصر فعال وجذاب فى نسق الدورة الحركية فى المدينة. وفى تقدير لوسون بيرادى L . Purdy فإن من المحتم أن تقدر مساحة المنطقة التى تخصص للسير على الأقدام وفقاً لكثافة سكان المنطقة التى تخدمها. حيث يرى أن حوالى نصف أو ثلث سكان المبنى الواحد عادة ما يستخدمون هذه الممرات فى وقت واحد. لذلك فإنه إذا ما أمكن تبسيط إرتباك شوارع المنطقة التجارية فى المدينة عن طريق إقامة متنزهات صغيرة للمشاه داخل مراكز التسويق يمكن لدورة المشاة أن تصبح أكثر ملاءمة ومتعة وأقل خطراً[١]. ويضيف سكان المدينة - من وجهة النظر التى نناقشها هنا فى هذا الفصل إما إلى سائقين أو مشاه. وعلى الرغم من ظاهرة الإقبال المتزايد على ملكية السيارات فى المدن، إلا أنه بمقدورنا أن نعتبر أن كل سكان المدينة يعتبرون مشاه سواء كانوا ملاكاً لسيارات أم لا. أو بعبارة أخرى على الرغم من صعوبة تقدير حجم المشاة فى المدينة تقديراً كمياً بدقة إلا أنهم بلاشك يمثلون نسبة لايستهان بها من مجموع سكان المدينة. أنهم المشاة عندما لايكونون ركاباً فى وسائل النقل العام، يضاف إليهم أصحاب السيارات المنتظرة فى مواقع الإنتظار وأصحاب السيارات الذين يتركون سياراتهم بالمنزل مستخدمين وسائل النقل العامة يضاف إليهم صغار السن والعجزة والمعوقين وغير القادرين سواء على إمتلاك السيارات أو قيادتها[٢]. ومن هذا التعريف يبدو أن نسبة من يستخدم السيارة للوصول إلى أى جهة يقصدها فى المدينة ضئيلة جداً وبطبيعة الحال فإن إحتياجات فئة المشاة وإستجاباتهم للبيئة الخارجية تختلف

---

(1) S. Eisner, "The Urban Pattern; City Planning and desing," New York, Van Nostrand Copany, p. 288.

(2) P. Ritter, "Planning for an and," New York, Pergman Press, 1963, p. 15 .

من وجهة النظر الأيكولوجية تمام الإختلاف من إستجابة تلك الفئة القليلة من السكان الذين يجلسون على مقاعد القيادة فى سيارتهم. ان البيئة التى يستجيب لها المشاة هى تلك البيئة التى تتناسب مع من يسير على قدميه من منشآت أو مبان بأحجام معينة، ومأوى من الرياح والمطر وفرص للجلوس والراحة والحديث وبعد عن التعرض للحوادث ... إلخ وكل هذا يختلف عن إحتياجات السيارة المتحركة. ومع ذلك يتعين على كل من هاتين الفئتين أن يشاركا فى إستخدام نفس المساحات الحضرية المتاحة طالما أنه ليس هناك إمكانية كبيرة تمكن من تحقيق الفصل الفيزيقى بينهما. حقاً قد يلقى مبدأ الفصل الفيزيقى بين المشاة وأصحاب السيارات قبولاً نظرياً واسعاً، إلا أنه لا تزال هناك العديد من الصعوبات التى تواجه إمكانيات التطبيق العلمى لهذا المبدأ، الأمر الذى يجعل مشكلة عبور المشاة مشكلة لاتقل أهمية وخطورة عن غيرها من مشاكل النقل لبحضرى السابقة .

٥ - التكاليف العالية لمستعمل النقل

وتمثل إرتفاع نفقات النقل وبهاظته مشكلة أخرى لاتقل فى أهميتها عن سابقتها. ولقد تم وضع العديد من المقاييس التى إستخدمت فى مجال التحديد الإجرائى لنفقات النقل بالنسبة للسيارات. وتأتى فى مقدمة هذه التكاليف إرتفاع أسعار الجازولين إرتفاعاً سريعاً وصل فى كثير من البلاد - حتى تلك التى تتميز بإرتفاع معدلات البترول وإحتياطه - فى العشر سنوات الأخيرة مايقرب من ٤٠٠٪ وترتبط هذه المشكلة بمشكلة الإختناق إرتباطاً وثيقاً إذا وضعنا فى الإعتبار حقيقة أنه كلما إزدادت سرعة السيارات كلما قلت كمية إستهلاكها للوقود أو الجازولين وإنخفضت بالتالى التكاليف الكلية لكل ميل فى الساعة زد على ذلك أوجه الإنفاق الأخرى كالصيانة والإصلاح والتأمين والضرائب الأمر الذى يجعل من إمتلاك السيارة عبئا ضرورياً إضافياً حتمته ظواهر النمو والإمتداد الحضرى على ساكن المدينة أو المسافر إليها لهدف من الاهداف[1].

---

(1) P. J. Claffey, "Running costs of Motor Vehicles as Affected by Road Design and Traffic, NCHRP. Report, III, Washington D.C., 1971, p. 3.

وإلى جانب إرتفاع تكاليف التشغيل الخاصة لمستعمل وسيلة النقل فيجب أن يتوافر لدينا الإهتمام أيضاً بتكاليف الخدمة المقدمة له. ومن الواجب علينا أن لاننسى أن معظم خدمات النقل سواء أتت هذه الخدمات من القطاع العام أو الخاص، فهى أعمال تجارية ويجب أن تجرى على أنها كذلك. مع ملاحظة أنه عندما تتصف الخدمة بأنها عامة، فإنه من الضرورى ألا تمثل حملاً ثقيلاً على مصادر الدخل المثقلة بالضرائب، أما إذا كانت خدمة خاصة - فعليها أن ترد الربح إلى صاحبه من حملة الأسهم وغيرهم من المستثمرين المتنافسين فى مجالات الإستثمار الاخرى.

وقد عنى بعض الباحثين مؤخراً بإبراز أهمية الأساس الاقتصادى لمشكلة النقل فى المدينة ومدى قيمته لدور «القصور السعرى» فى الإنفاق عليها. وخلاصة ذلك أن معظم الإنفاق على خدمات النقل فى المدن لايقوم على أساس فائدة مجموعة محدودة من المنتفعين وإنما يعد خدمة للمجتمع كله وبالتالى لايجب أن يتحمل سكان المدن فقط تكاليف هذه الخدمات وإنما تؤديها الحكومات المركزية من الميزانية العامة التى تدخل فيها مشكلات النقل فى المدن كمنافس للخدمات الأخرى المختلفة، وتكون النتيجة أنه إذا نحيت الإستثمارات اللازمة لهذا الغرض فإن ذلك يعنى فشلاً فى ترتيب الأولويات الاقتصادية بالنسبة لبنية المدينة الأساسية لفترة طويلة من الزمن.

وتعد صناعة النقل العام أحد الأمثلة الأكثر إثارة يتعلق بمشكلة عدم توازن التكاليف بالنسبة لعائدات الاستثمار. وفى هذا الصدد، فإن ممفورد L. Mumford يضع أصبعه على المشكلة عندما يناقش مشكلات النقل العام فى كتابه «The Highway and the city أى الطريق الرئيسى والمدينة» يقول: «وحتى تتم المحافظة على الأرباح، أو حتى نقلل العجز فى كثير من الحالات، كان من الضرورى أن ترتفع المعدلات، وأن تتناقص الخدمات، وأن تصبح المعدات عتيقة وبالية دون استبدالها بغيرها ودون تحسين». ومع ذلك قد تستطيع وسائل النقل العام أو الجماهيرى وبمساحة أقل بكثير من الطرق، تستطيع أن تخدم عددا من الاشخاص أكبر على الاقل مما تقدمه السيارة الخاصة فى الساعة الواحدة[1].

---

(1) L. Mumford, op. cit., p. 255.

وتعانى صناعة النقل وبخاصة فى الدول النامية، تدهوراً خطيراً بسبب تدهور الأحوال المالية المرتبطة بها، ففى الوقت الذى إرتفع فيه معدلات عائد التشغيل (وبخاصة فى مجال النقل العام) ترتفع معدلات الإنفاق بما يزيد على ثلاثة أضعاف هذا العائد، إن أجور العمالة المستخدمة فى هذا المجال إلى جانب تكاليف الصيانة والوقود تمثل كلها ضغوطاً مالية ثقيلة تقع على كاهل مؤسسات النقل العام. وحيث لا يمكن تصور إستمرار أى نشاط فى أداء مهامه عندما تستمر التكاليف فى الإرتفاع عن معدلات عائدة، تتجسد المشكلة على نحو أكثر وضوحاً فى معادلة أكثر صعوبة مؤداها: أن مستقبل هذا القطاع الحيوى سوف يتوقف إما على زيادة فى العائدات، الأمر الذى يعنى إرتفاع نفقات النقل بالنسبة للمستهلك وإما على نقص التكاليف بهدف تحقيق عائد أفضل مايعنى بدوره تدهور مستوى الخدمة المقدمة .

٦ - التلوث البيئى

يعتبر التلوث الناتج عن عوادم السيارات أكبر مشاكل تلوث البيئة الحضرية، فى كثير من البلدان المتقدمة الأمريكية، ففى بريطانيا نجد أن التلوث الناتج عن عوادم السيارات يأتى فى المرتبة الثانية بعد التلوث الناتج عن التدفئة المنزلية وربما بعض الصناعات، ومع ذلك نجد أنه مع إضافة حوالى مليون سيارة سنوياً إلى حركة المرور فى بريطانيا، فإن المضار الناجمة عن عوادم السيارات بدزت تشكل خطراً فعلياً لتلوث الجو فيها.

وبوجه عام تساهم السيارات فى تلوث الهواء لأنه عندما يعمل موتور السيارة ينتج عن إحتراق الوقود به مجموعة من المخلفات، وهى عوادم من أهمها: أول أوكسيد الكربون و أكسيدات النتروجين والهيدروكربونات غير المحترقة أو المحترقة إحتراقاً جزئياً فقط والرصاص. وسنتناول كل عنصر من هذه العناصر على حدة :[1].

---

(1) D. Lynn, "Air Pollution," in w. Murdock, (ed.), "Environent Resourccs Pollution and Society," Sunderland, Sinauer Associates, inc., Pubishers. 1975, Ch. 9, pp. 223-249.

١ - أول أكسيد الكربون

فهو ينتج عن إتحاد ذرة كربون مع ذرة أكسجين نتيجة لعدم إحتراق الوقود إحتراقاً كاملاً، ويكون غازاً ساماً جداً، ويتحد أول أكسيد الكربون مع الهيموجلوبين فى الدم مكوناً مركباً ثابتاً يعوق الدم عن القيام بوظيفته الأساسية من حيث نقل الأكسجين فى سائر أجزاء الجسم. ويقال أن نسبة أكسيد الكربون فى شوارع المدن الحديثة لم تصل إلى المستوى الذى قد يؤدى فيه إلى قتل الإنسان، أو إحداث عجز به ولكنها كثيراً ما تزيد على النسبة المسموح بها فى المصانع، وهو أمر يشكل خطراً متزايداً يوماً بعد يوم.

٢ - عنصر الرصاص

معروف أن نسبة ما من الرصاص يجب أن تضاف إلى البترول لكى يحترق بسرعة أقل، وبحيث تتم عملية الإحتراق بسهولة أكبر وبالطبع تضاف هذه المادة إلى البنزين المستخدم كوقود للسيارات فى جميع أنحاء العالم. ومن هنا نجد أن الرصاص المنبعث من عادم السيارات مع غازات أخرى أصبح ظاهرة مألوفة فى جميع أنحاء العالم ليكون بذلك من أهمّ مصادر تلوث الهواء فى عالم اليوم. ولقد دلت البحوث على أن نسبة الرصاص فى الجليد المتساقط على منطقة القطب فى الوقت الحالى تبلغ ثلاثة أمثال نسبته منذ ثلاثين عاماً.

ويتعرض سكان المدن بصفة خاصة لنسب غير طبيعية من الرصاص نظراً لمعدلات الزيادة المستمرة فى عدد السيارات فى المدن، ومن ثم تفوق نسبة تراكمه فى جسم ساكن المدينة المعدل المسموح به. وحيث أن السموم الناتجة من الرصاص تتراكم فى الجسم، لذلك يعتبر الرصاص أسوأ العوادم المنبعثة من السيارات للصحة، حيث أن هذه الجرعات الصغيرة من الرصاص التى تتراكم بالتدرج فى الجسم، يمكنها بعد أن تصل نسبتها إلى حد معين أن تسبب تسمما للإنسان.

وقد جاء فى تقرير أحد اللجان الطبية فى بريطانيا أن السيارات تسبب ما يزيد عن ٨٪ فقط فى المتوسط من نسبة الرصاص الذى يستنشقه ساكن المدينة فى بريطانيا. كذلك قرر المجلس السويدى لبحوث العلوم الطبيعية

سنة ١٩٦٧ أن حد الأمان لنسبة ما يحتويه الفرد السويدى من الرصاص، وخاصة سكان المدن الكبرى، قد قارب النفاذ، بمعنى آخر فإن الخطر أوشك أن يحدث « ..وعلاجاً لهذه المشكلة قد وضعت السويد بعض القيود على نسبة الرصاص التى تضاف إلى البترول، وتحذوا كثير من البلدان المتقدمة حذو السويد فى هذه الإجراءات، حتى أن يقول أحد الخبراء قد نادى بضرورة تخفيض نسبة الرصاص فى البترول إلى النصف فى الوقت الحالى، رداً للأخطار التى تهدد الصحة العامة للسكان. غير أن عملية تخفيض نسبة الرصاص فى البترول تعد من الأمور المكلفة ذلك أنه إما أن يضيف عنصر آخر يعمل محل الرصاص حتى يستمر معدل الاوكتان العالمى فى البترول، وإما أن يصبح البترول أقل كفاءة فى التشغيل، بحيث ينخفض عدد الكيلوات التى تسيرها السيارة للجالون الواحد. وفى هذا الصدد، ويقدر أحد الخبراء الامريكيين أن سعر البترول الذى لايحتوى على رصاص قد يرتفع بنسبة إثنين بنس للجالون مما يضيف عبئاً مالياً جديداً لتكاليف تشغيل السيارة. ولكنه يقول أن الإجراء سوف يسبب وفراً على المدى الطويل، حيث أن إحتواء البترول على رصاص يسبب تراكم بعض الرصاص على محرك السيارة، مما يجعلها بالتدريج أقل قدرة على حرق البترول جيدا.. أو بمعنى آخر فإن خلو البترول من الرصاص سوف يطيل من عمر السيارة إلى جانب تجنب الاضرار الناجمة عنه على الصحة العامة .

ولقد أجرى إحدى الشركات الأمريكية التى تنتج الرصاص الذى يضاف إلى البترول تقديرات لما سوف تتكلفه الولايات المتحدة فى حالة عدم إضافة الرصاص كلية إلى البترول وإنتهت إلى أن ذلك يمثل نفقات إضافية تقدر بحوالى ٤٫٠٠٠ مليون جنيه إسترلينى ، كما أعطت شركة بريطانية تقديراً لما سوف تتكلفه أوروبا الغربية إذا إستغنت عن إضافة الرصاص فى البترول وصل إلى مايقرب من ١٫٢٠٠ مليون جنيه إسترلينى .

أما الغازات الأخرى المنبعثة من السيارات فهى أقل خطورة بوضعها الراهن، فعلى الرغم من أن أوكسيدرت النتروجين تعد من الغزات السامة إلا أنها تنبعث بكميات صغيرة جدا تقل كثيرا عن المعدل المصرح به للتعرض اليومى. فمثلاً نجد الحد الأقصى لتركز ثانى أكسيد النتروجين فى شوارع

لندن يبلغ ١ : ٢٠ فقط من النسبة المسموح بها، والتى لا تمثل خطراً على صحة الإنسان. كذلك الحال بالنسبة للهيدروكاربونات غير المحترقة، فلقد أوضحت التجارب التى أجريت على الحيوانات أنها تسبب سرطان الجلد وأن أكثر هذه المواد المسببة لسرطان الجلد هو البنزيايرين Benzpyrene وهو تلك المادة التى تنبعث بكميات صغيرة من السيارات، وبكميات أكبر من الفحم المستخدم كوقود. كذلك دلت التجارب على أن مادتى البنزبيرين وثانى أكسيد الكبريت إذا إستنشقا سوياً تسببان أوراما فى رئات الفئران، وبالرغم من أن إستنشاق إحداهما منفردة لا يسبب هذه الأمراض أو الأعراض لدى الفئران. ولحسن الحظ فإن معدلات إنبعاثهما لاتزال فى الحد المسموح به وإن كان ذلك لايعنى أنها ذات تأثيرات غير ضارة .

وهناك عنصران أساسيان لتحديد نسبة العادم المنبعث من السيارة وهما: نوع الوقود المستخدم وحالة السيارة نفسها أو بصفة خاصة محرك السيارة. من ناحية، فمعروف أن البنزين لا يتخلف عنه الكربون عند إتمام احتراقه، أما الأنواع الأخرى من الوقود والمستخدمة فى تشغيل بعض وسائل النقل، مثل السولار المستخدم فى تشغيل بعض سيارات نقل البضائع والنقل العام والاجرة والموتوسيكلات، وزيت الديزل والسولار اللذان يستخدمان فى تشغيل بعض القطارات والصنادل الملاحية، فينبعث عن هذه المواد عند إحتراقها كميات كبيرة من الكربون بالإضافة إلى العوادم الأخرى مما يزيد من مشكلات التلوث البيئى الناتجة عن عادم وسائل النقل المختلفة ومن ناحية أخرى نجد أن «كفاءة محرك السيارة تقلل إلى حد كبير من معدلات العادم المنبعث عنها وبالتالى تقلل من معدلات التلوث البيئى - وبخاصة تلوث الهواء - الناجم عن الإقبال المتزايد لإستخدام السيارات فى المدن الكبرى. وفى مواجهة هاتين المشكلتين تحرص الدول المتقدمة على إصدار عدد من القوانين التى تحظر إستخدام وقود آخر غير البنزين فى كل وسائل النقل الحضرى وبخاصة فى المدن الكبرى الكثيفة السكان. كما تشدد فى إصدار تراخيص السيارات، فلا تمنح السيارة تجديداً سنوياً لترخيصها إلا إذا كانت فى حالة جيدة لضمان قدرة محركها على حرق الوقود بنسبة تقلل إلى أدنى حد ممكن من كميات العادم المنبعثة عنها، إلى جانب ضمان تجنب الأعطال

أثناء السير فى الطرق والشوارع الرئيسية الأمر الذى يسبب إختناقاً فى حركة المرور ويؤدى إلى زيادة إمكانية وقوع الحوادث[١].

وهكذا منذ أوائل الستينات، إعترف العالم الحديث بالسيارة كأكبر وأخطر عامل يسهم بقدر كبير فى تلوث هواء المدن. فلقد تبين أنه فى كل المناطق الحضرية كانت تسهيلات النقل(السائدة بها هى مصادر رئيسية لأول أكسيد كربون، والأيدروكربون وأكسيد النيتروجين إلى جانب ما يعرف بإسم الجسيمات الدقيقة والمنبثقة مثل الرصاص، ومركبات الكبريت التى تأتى من المصادر السابقة .

وتعتبر الضوضاء هى المشكلة الثانية التى تحمل خصائص مشابهة لمشكلة تلوث الهواء إذ لها نفس القدرة على الإنتشار فى البيئة الحضرية تحت تأثير وسائل النقل. فقد تبين أن الضوضاء مشكلة مثيرة للأعصاب بل ربما تكون على المدى البعيد من العوامل الضارة بصحة الإنسان. ومع أن الدراسات والبحوث لا تزال تجرى حتى الأن لتقدير نتائج مشكلات الضوضاء وتأثيراتها على الصحة العامة، إلا أنه بأيدينا الأن تقريراً هاماً عن المشكلة قدمه بوشانان Buchanan فى دراسته المذكورة يقول فيه «إضافة إلى الخطر والقلق، فإن السيارة مسئولة عن الكثير من الضوضاء». ولقد كانت هذه المشكلة موضع إعتبار اللجنة الرسمية التى شكلها وزير العلوم. وجاء فى تقريرها «أن حركة المرور فى لندن كما هى في المدن الأخرى تعد فى الوقت الحاضر المصدر الأساسى للمضايقات. وأنه لا يوجد مصدر آخر للضوضاء يبلغ فى خطورته وأهميته ما يمكن مقارنته بوسائل النقل الحضرى». وفى هذا الصدد ميزت اللجنة بين خمسة أنواع رئيسية من الضوضاء التى تصدر عن حركة السيارات هى الضوضاء الصادرة عن عملية التشغيل مثل (صوت المحرك وجهاز نقل الحركة فى السيارة، ونقل أو تغيير السرعة) وأبواق السيارات وصرخات الفرامل، ودفع الباب بقوة، والحمولات أو الأجسام التى لا تربط بأحكام. وينهى بوشنان تقريره بقوله :[٢]

---

(1) Ibid., p. 225.
(2) C. B. Buchanan, Op., cit., p. 25.

«إن النتيجة النهائية التى نتوصل إليها فى هذا الصدد، والتى إستندت على كثير من النتائج والملاحظات الأمبريقية هى أن الضوضاء التى تحدثها حركة المرور تتزايد بإضطراد لتتحول إلى مضايقة جوهرية، كما أنها تعد ولدرجة خطيرة وضارة بأسباب المتعة العامة بالنسبة للمدن، وتتدخل الضوضاء أيضاً ولدرجة بسيطة فتؤثر على كفاءة الأداء فى معظم المكاتب وغيرها من المنشآت التى تمارس فيها هذه الأعمال. ولكننا نقول مرة ثانية بأن هذا أمر ألفناه فى حياة المدن ونعترف به كمسلمة بديهية».

ولقد كشفت الدراسات والقياسات عن نتيجة تقترب من النتيجة التى إنتهى إليها تقرير بوشنان حيث تبين أنه بالمقارنة بمصادر الضوضاء الأخرى وبمستويات الصوت المسموع (٥٥-٦٠ديسبل) كانت وسائل النقل الحضرى على إختلاف أنواعها ذات مستويات أكثر إرتفاعاً. فسيارات النقل العام (الأتوبيسات) مثلاً وقطارات السكك الحديدية ومترو الأنفاق وسيارات الشحن الثقيلة كلها تساهم فى متوسط مستويات الضوضاء بمعدل ٨٥ وحدة صوتية أو ما يزيد على ذلك لمسافة عشرين قدماً. ومعنى هذا - أن المارة والأشخاص الذين يعيشون فى مبان متاخمة لدرجة شديدة للطرق العامة والرئيسية أو مسارات السكك الحديدية يتعرضون بإستمرار لضوضاء تفوق فى مستواها المستويات المسموح بها للصوت العادى. الأمر الذى يؤدى إلى مزيد من المضايقات لتعذر الراحة والنوم عند إستمرار تلك الضوضاء كما أنه فى بعض الحالات قد يحدث للأذن بعض العطب الفيزيقى[1].

كذلك يعد التطفل أو الإقتحام البصرى Visual Intrusion والمظهر السئ للبيئة الفيزيقية للمدن أحد مظاهر التأثير السلبى والسئ لوسائل النقل على البيئة الحضرية. ولا يزال بحث هذا الموضوع يثير قدراً كبيراً من الجدل والنقاش خاصة وأن الحديث عن المنظر السئ والمنظر الجميل مسألة ذاتية وخلاقة إلا أنه من المؤكد أن تلوث المنظر الطبيعى فى المدن والمناطق الحضرية ليس أقل وضوحاً عن تلوث الهواء والتلوث الصوتى.

---

(1) J. Dickey, Op. p. 53.

وفى هذا الصدد يقرر ممفوردmumford فى كتابه عن الطرق الرئيسية والمدينة:

« يلاحظ أنه فى كثير من النواحى لا يعتبر ما لدينا من طرق رئيسية مجرد روائع في الهندسة ولكنه يعتبر أعمال فنية مكتملة، كما يقف القليل منها على قدم المساواة مع أرفع ما لدينا من إبتكارات في ميادين أخرى كما هو الحال بالنسبة للطريق المسمى فى نيويورك Taconic State وفى الحقيقة فليس كل طريق رئيسى يجرى فى بلد مايقدم مثل هذه الفرص الرائعة المثيرة لإبداع مخططى الطرق الرئيسية مثلما الحال فى الطريق السابق،كما أنه ليس كل مهندس يستطيع أن يقوم بما فعله مخططو هذا الطريق الرئيسى. بل أن ما يحدث في الحقيقة هو أن الغالبية العظمى من مهندسى الطرق الرئيسية يقومون بإعتداءات خطيرة على المنظر الطبيعى العام (اللاند سكيب) وعلى النظام الحضرى، وذلك عندما يوجهون كل إهتمامهم على سرعة وحجم حركة المرور فيحرصون على شق الطريق على نحو يمكن من الإقلاق من المسافات فحسب دون إهتمام بأى إعتبارات جمالية أو فنية»[١].

هذا وقد يتخذ التطفل أو التلوث البصرى أشكالاً أخرى كثيرة – إلى جانب الهجوم الوحشى الواقع على المنظر الطبيعى – ومن أمثلتها هذا العدد الكبير من العلامات والإشارات الإرشادية والتوجيهية، مثل «طريق واحد» ،«ممنوع وقوف السيارات»، وغيرها مما تكثر به شوارع المدينة ويوحى بمنظر «الأنقاض المنتشرة» .

ويأتى فى مجال التلوث البصرى للبيئة الحضرية ذلك التطفل المألوف من قبل السيارات التى تتخذ لها موقفاً فى الأماكن الموجودة بين مبانى المدينة. ولقد أوضحنا في موضع سابق كيف أن الزيادة الحالية والكبيرة فى عدد السيارات في كل مدن العالم قد دفعت إلى إيجاد حاجة مقابلة لمواقف الإنتظار وبخاصة فى المناطق الأكثر إزدحاماً فى شوارع المدينة وأن تزايد هذه الحاجة، مع الفشل الذريع فى مواجهتها، يمثل فى حد ذاته مشكلة من أخطر مشاكل النقل العصرى .

---

(1) L. Mumford, Op. Cit., P. 247 .

وإضافة إلى مشاكل المظهر السئ والتطفل البصرى الذى تسببه وسائل النقل فى المدن هناك أيضاً الصعوبات المرتبطة بالإفراط فى حق المرور ومتطلبات إعادة توطين وتوزيع معظم التسهيلات الحضرية. وتنجم هاتان المشكلتان بسبب الحاجة إلى السلعة التى تكون على وجه الخصوص ذات قيمة فى المناطقالحضرية. كالأرض أولاً. حيث يلاحظ أن حق إستخدام الأرض للمرور مطلب ضرورى لوسائل النقل ذاتها، كما أن تملك الأرض أمر يكلف كثيراً سواء من ناحية التكاليف الأولية أو من حيث تمهيدها وتحويلها إلى طرق ممهدة لإستخدام وسائل النقل .

أما الجانب الثانى من المشكلة فيتمثل فى أن السكان قد تعودوا أن يعيشوا على الأرض التى يرغبون فيها، كما أن الإقامة من جديد فى أماكن أخرى تتسم بالتجربة المريرة، وذلك بالنسبة لكل من يجب عليه الانتقال إلى مكان آخر وترك مكان ربما كان مرغوباً فيه ورخيصاً. وهذه الصعوبات قد زظهرتها جلياً تلك الشكوى التى نسمعها عادة من سكان المناطق التى تقرر إزالتها بسبب البدأ فى مشروعات بناء الطرق الحرة Freeways أو العامة. وفي هذا الصدد نجد ممفورد مرة أخرى ينتقد عمل مهندسى الطرق الرئيسية فى مناطق الحضر حيث يقول فى نقده :

«ولسؤ الطالع، فإن الطرق الرئيسية يفتقرون إلى التبصر التاريخى والذاكرة الاجتماعية، ولذلك تراهم وبجهل تام يكررون نفس الأخطاء التى إرتكبها أسلافهم من المهندسين فى مجال تخطيط المدن عندما صمموا ما لدينا من طرق حديدية. إن الاستيلاء على المساحات الواسعة من الحقول الخضراء في ماطق خارج المدن وتحويلها إلى خطوط للطرق العامة والسريعة، والإستيلاء على المساحات الأكثر إتساعاً من الأرض داخل المدينة وتحويلها إلى مواقف للسيارات أو محطات لشبكات النقل العام قد قضى نهائياً على مساحات الأرض الفضاء بالمدن الكبرى، بنفس الطريقة التى قام بها مصمموا شبكة خطوط السكك الحديدية لنقل الركاب والبضائع، والتى تفرغ ركابها وبضائعها بأعداد وأحجام رهيبة لتقذف بهم داخل المدن»[1].

---

(1) Ibid., P. 246.

ويمضى ممفورد فى نقده بضرب بعض الأمثلة ذات العلاقة فيقول :

«مثل طريق السكك الحديدية، ومرة ثانية، فإن طريق السيارات قد إستحوذ كثيراً على الفضاء الأكثر قيمة فى مجال الترويح، وهذا ليس فقط بسرقته للأرض التى تم تخصيصها ذات مرة كمواقف للسيارات، بل بإقتطاع مساحات كبيرة من الأراضى المتاخمة للحدائق والمتنزهات والشواطئ، مما أدى إلى تدهور قيمتها الجمالية والترويحية، نتيجة لإرتفاع مستويات الضوضاء وكثافة حركة المرور وإنبعاث كميات كبيرة من عادم السيارات وما إلى ذلك». والأمثلة التى يسوقها ممفورد فى هذا الصدد كثيرة ومتنوعة منها الإتلاف المفجع لمتنزهات حوض نهرCharles River فى مدينة بوسطن، وإلى التضحية بالمساحات الكبيرة من متنزهات Fairmout فى مدينة فيلاديفيا، والتشويه الجزئى لشاطئ سان فرانسيسكو، والتخريب الذى أصاب الضفة اليسرى لنهر السين فى باريس. ونضيف إلى ما ذكره ممفورد حقيقة أخرى نشير فيها إلى ما تستأثر به أو ما تستهلكه وسائل النقل فى المدينة من مساحات تفوق فى نسبتها نسبة ما يخصص لإستخدامات أخرى للأرض الحضرية[1].

وثمة مشكلة أخرى كبيرة - تكمن فى العلاقة بين تطوير الأرض والنقل أو بشكل آخر ما تتيحه وسائل النقل من إمكانية الوصول إلى أرض جديدة. إن إرتفاع قيمة الأرض ، ومن ثم إرتفاع تكاليف أعدادها للإستخدام الحضرى تسيران جنباً إلى جنب مع إمكانية الوصول إليها وهنا يثار سؤال هام حول ما إذا كانت هذه التغيرات مفيدة أو غير مفيدة. الحقيقة أن الإجابة على هذا السؤال صعبة للغاية. فإذا كانت الإجابة بالنفى - أو عدم الفائدة - فإننا نواجه بطبيعة الحال بمشكلة هامة. وفى هذا الصدد نسوق مثالاً نأخذه من مدينة بوسطن[2] .

فالزيادة فى كثافة إستعمال الأرض حول الطريق ١٣٨ ، والمحيط بمدينة بوسطن - تعد ظاهرة ملفتة للأنظار - حيث يشير كل من بون Bon ووهل

(1) Ibid., pp. 246-247 .
(2) J. Dickey, Op.Cit., p. 55.

wohl بوضوح إلى أنه حدثت هناك هجرة خارجية للصناعة من منطقة وسط مدينة بوسطن وذلك إلى حزام الأرض الذى يمتد إلى محيط المدينة. هذا فى الوقت الذى يشير فيه التقرير الذى أعده ويلبور سميث W.smith يعرض فيه ملخص الدراسة التى قام بها من قبل كل من بون ووهل Bone & Wohl إلى أنه فى سبتمبر ١٩٥٧ أنشئ على إمتداد الطريق الرئيسى ٩٩ مصنعاً جديداً للصناعة والتجارة، وقد تكلفت ما يزيد على مائة مليون دولار مع إستخدام ١٧٫٠٠٠ شخص. كما كان هناك أكثر من ٧٠ مصنعاً شيدت من قبل وتقع على مسافة نصف قطر طوله أربعة أميال من مدينة بوسطن.

وبطبيعة الحال كان لهذه التحركات مزاياها وعيوبها، فمن حيث الجانب الإيجابى - كانت الصناعة على وجه الاحتمال قادرة على تملك الأرض الرخيصة نسبياً، وقاردة على شحن بضائعها بأقل التكاليف، وقد إستفادت المناطق المحيطة بهذه المصانع من هذا الوضع بسبب حصولها على مصادر جديدة من الدخل العام ممثلة فى عائدات الضرائب التى فرضت عليها. أما على المستوى السلبى، فقد أصبح إنتقال الموظفين العاملين إلى أعمالهم أكثر صعوبة. ولذلك فقدت مدينة بوسطن كثيراً من المصادر ذات القيمة العالية لدخلها. وبالطبع كان هذان الموقفان بمثابة مشكلات ناجمة عن التغييرات التى طرأت على نظام النقل فى المدينة وخارجها .

رابعاً : مواجهة المشكلة

من العرض السابق يتضح لنا أن النقل الحضرى لا يثير مشكلة واحدة بل يثير مجموعة من المشكلات المعقدة والمترابطة: فتزايد الإزدحام فى شوارع المدينة مثلاً وطرقها الرئيسية أمر يرتبط بزيادة وقت الرحلة ونفقاتها وإرتفاع معدلات الحوادث وإستهلاك الوقود وزيادة التعب والتوتر والملل كما أن زيادة الإقبال على ملكية السيارة الخاصة وتدهور مستويات الخدمة والإدارة فى نسق النقل العام أمر يؤدى بدوره إلي مشكلات أخرى كالإنتظار ومشكلات عبور المشاه. وترتبط هذه وتلك بمشكلات تغير قيم الأرض وأنماط إستخدامها وزيادة معدلات تلوث البيئة والضوضاء وغيرها من مشكلات فرعية أخرى

قد لا يتسع المقام لنا لوصفها وتحليلها، حتى أنه بات من المعترف به. صراحة أو ضمناً - أنه ليس هناك أمل في إيجاد حل مقبول بشكل عام لمشاكل النقل الحضرى وبخاصة فى المدن الكبرى .

ففى دراسة قام بها راسل آكوف R.L. Ackoff وفرانسيسكو ساجاستى F. Sagasti فى جامعة بنسلفانيا حول إمكانية حل مشكلات النقل الحضرى إنتهى الباحثان إلى أنه «إذا إستمر السكان فى النمو كما هو متوقع، ولم توضع قيوداً صارمة على إستخدام السيارات الخاصة، فإن عدد الأميال التى ستقطعها السيارات فى عام ١٩٨٠ ستكون ضعف ما تقطعه سنة ١٩٦٠، وأنه فى سنة ٢٠٠٠ ستكون بحاجة إلى أن تقطع ثلاثة أضعاف ونصف ما ستقطعه سنة ١٩٨٠. كما أوضح الباحثان أن الإحتفاظ بمستوى الإزدحام فى سنة ١٩٦٠ يتطلب فى سنة ٢٠٠٠ إضافة ما يزيد عن ٥٥ ألف ميل من الطرق السريعة لها على الأقل ٤ مسارات أما النفقات الإقتصادية أو المالية المطلوبة فهى باهظة للغاية. فعلى مستوى تكلفة ١٠ مليون دولار لكل ميل واحد من هذه الطرق السريعة، فإن الناتج النهائى لنفقات ما تتطلبه عمليات إعداد هذه الطرق السريعة يبلغ على أقل تقدير ٥٥٠ بليون دولار، أى بمعدل ١٨٫٣ بليون دولار سنوياً فى الفترة من ١٩٧٠ - ٢٠٠٠ الأمر الذى يزيد حوالى عشر مرات المبالغ التى رصدت للإنفاق على الطرق السريعة فى الستينات ١٫٤ بليون دولار كل سنة»[1].

وبالإضافة إلى ذلك، فقد أوضح ساجاستى وآكوف أنه حتى إذا ما أمكن تدبير هذه الإعتمادات الباهظة وغير المعقولة، فإن إنفاقها لن يقضى على المشكلة بصفة نهائية، بل أنه سيحل مشكلة محل أخرى. ففى معظم المدن الكبرى تشغل الشوارع والطرق السريعة وأماكن الإنتظار ما يزيد عن ٤٠٪ من مساحة الأرض المتاحة للمدينة ككل. ففى ١٩٥٦ مثلاً إحتل هذا النمط من أنماط إستخدام الأرض نسبة ٥٩٪ من مساحة المدينة فى لوس أنجلوس،

---

(1) F. Sagasti and R. Ackoff, "Possibole and likely Futures on Urban Trasportation, "Socio- Ecoaomic Plannimg, 5, 1917, pp. 413-428.

و٥٠٪ فى ديترويت، و٤٨٪ فى مينا بوليس. وفى الوقت الذى تتزايد فيه الحاجة إلى بناء الطرق السريعة على حساب أنماط أخرى من إستخدام الأرض، تتناقص فيه مساحات الأرض التى تخصص لأغراض تخضع لرسوم الضرائب المحلية والبلدية. ومن ثم فمن المتوقع فى نظر الباحثين أن يسرع تحويل مساحات أكبر من الأرض إلى إستخدمات النقل من الأزمات المالية التى تواجه بها المدن الكبرى إلى حد إفلاس بلدياتها[1] .

وقد يتصور البعض أن التطورات الجديدة فى تكنولوجيا الإتصال مثل التليفون المصور (أو الرائى) والدوائر التليفزيونية المغلقة، وإرسال المواد المطبوعة لاسلكياً... إلخ سوف يقلل بطريقة ملحوظة من زيادة الطلب على وسائل النقل الحضرى. ولكن إلى جانب بهاظة التكاليف التى ترتبط بإستخدام هذه الوسائل المتطورة للإتصال فإنها - أى هذه الوسائل الحديثة - لن تغنى بحال من الأحوال عن الإستعان بوسائل النقل، وبالتالى لن تسهم إلا فى زيادة التعقيدات والأعباء المالية التى تفرض على ساكن المدينة وعلى سلطاتها المحلية سواء بسواء. ولقد أشار فيتش L. Fitch وزملاؤه إلى نفس الملاحظة حيث يذكر فى إحدى تقاريره أنه «ليس هناك من سبب للإعتقاد بأن تطور تكنولوجيا الإتصال الحديثة سوف يجعل من رحلات العمل اليومية مسألة غير ضرورية بل ستظل هذه الرحلة هى أساس مشكلات النقل الحضرى»[2].

إن إستخدام التليفون على نطاق واسع لن يقلل من الطلب على التفاعل المباشر وجهاً لوجه كما لن يقلل من رحلات الإنتقال من وإلى العمل، بل سيؤدى إلى كثافتها. وينسحب نفس القول على حد تعبير فيتش على إستخدام الوسائل التى تمكن من رؤية المواقع الأكثر بعداً وغرابة إذ لم تقلل من الحاجة إلى الإنتقال إلى هذه المواقع بل أثارت فى نفوس الأفراد والجماعات والهيئات فضولاً - قد يكون بدافع إقتصادى - للإنفتاح على هذه الأماكن. زد على ذلك أن إنتشار إستخدام التليفون المصور يحتاج إلى

---

(1) Ibid., p. 314.
(2) L. Fitch, et. al., Op. Cit., P. 170.

فترات طويلة قد تمتد إلى سنة ألفين ومن ثم فليس هناك ما يدعو إلى الإعتقاد بأن التطورات الجديدة فى تكنولوجيا الإتصال سوف تقلل بشكل ملحوظ من مشاكل النقل التى سوف تزداد تفاقماً فى المدن الكبرى فى السنوات القليلة المتممة لهذا القرن[1].

ومع ذلك، لم تحول هذه النظرة - شبه التشاؤمية - دون بذل الجهود فى مجال التخطيط لمواجهة المشكلة. وقد أخذت هذه الجهود أشكالاً مختلفة منها ما كان على مستوى التنظير لحل المشكلة، ومنها ما كان على مستوى برامج وخطط عملية نفذت بعضها بالفعل فى بعض الدول المتقدمة، بينما لا يزال الكثير منها مطروحاً على بساط البحث والدراسة. غير أنه نظراً لما تتميز به المشكلة من تشابك وتعقيد وما تتفرغ إليه - على نحو ما ذكرنا - من مشكلات فرعية بالدرجة التى يصعب أن نحدد أيا منها نعتبره متغيرات مستقلة وأيا منها نعتبره متغيرات تابعة، فإنه يبدو من الملائم أن نعرض لأساليب مواجهة المشكلة أو التخطيط للمواجهة دفعة واحدة من منظور شمولى نتجنب صعوبات التحديد القاطع لسياسة أو خطة لمواجهة مشكلة بعينها .

وثمة ملاحظة جديرة بالذكر نحرص على تسجيلها هنا قبل البدء فى مناقشة مسألة التخطيط لمواجهة مشكلات النقل الحضرى، هى أننا إتخذنا من واقع المشكلة ومحاولات أو سياسات حلها ومواجهتها فى بعض الدول المتقدمة وبخاصة فى أوربا وأمريكا إطاراً مرجعياً لنا فى العرض والتحليل والمناقشة .

وأوكد هنا أن تركيزى على التجربة الأوروبية والأمريكية هنا لم ينبع عن تحيز شخصى (أو حتى إعجاب) لأيديولوجية معينة دون أخرى خاصة وأن المشكلة التى نحن بصددها لا تدخل - رغم تأثرها - فى صميم التوجيه الأيديولوجى لبلد أو لباحث، وكل ما فى الأمر أننى حددت مدخلاً لدراستى تصورت فيه أن مشكلات النقل الحضرى ترتبط وإلى حد كبير بمستويات التطور الإقتصادى للبلد وأيضاً بمستوى دخل كل فرد فيها، وطالما أن الأمر

(1) Ibid., p. 170

كذلك فإن تجربة أوروبا والولايات المتحدة يمكن فى تصورنا أن تقدم إستبصار له قيمته للمشكلة في مدن البلدان الأخرى الأقل تقدماً. وأنه يمكن لهذه المدن الأخيرة - رغم الإختلاف والتفاوت الذى إعترف به والذى تكشف عنه هياكلها الديموجرافية والإقتصادية والتكنولوجية والثقافية والسياسية أيضاً - بإطلاعها وإدراكها لأبعاد المشكلة وسياسات مواجهتها فى بلد متقدم كالولايات المتحدة أن تكون قادرة على الإستفادة من إيجابيات التجربة وسلبياتها. وجدير بالذكر أن مدخلاً كالذى إتبعته ليس بجديد وخاصة عند التعرض لموضوعات لا تدخل مباشرة ضمن التوجيهات الأيديولوجية. فقد سبقنى إلى تأكيده - على سبيل المثال - ويلفرد - أوين Wilfred Owen حيث يذكر فى إحدى صفحات كتابه «مشكلة النقل المتروبوليتى سنة ١٩٦٦» قد يساعد الفحص الواعى والمتعمق لصعوبات النقل التى يبدو أنه من غير الممكن حلها فى مدن مثل شيكاغو ونيويورك على التخفيف من حدة المشاكل التى تواجهها مدن مثل بانجوك وبيروت والمدن الأخرى الجديدة فى العالم النامى والذى لا يزال خاضعاً لتأثيرات الثورة الحضرية الصناعية»[1]. وبالمثل إتخذت معظم الدراسات التى أجريت فى المملكة المتحدة من الظروف السائدة فى الولايات المتحدة بمثابة تنبؤ بالمسار المستقبلى للمشكلة فى المدن البريطانية، والدليل على ذلك أننا نجد أن تصور التجربة الأمريكية قد سيطر على التقرير البريطانى «حركة المرورفى المدن» والذى يعرف بإسم «تقرير بوشانان Buchanan Report» الذى أعدته لجنة البحث المنبثقة عن وزارة النقل البريطانية. ولقد جاء فى ملخص التقرير «أن هذه الأمور ليست كلها ذات طابع تأملي. فإننا نستطيع أن نستنتج الكثير من ذلك الكم المتراكم من الشواهد المستقاه من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، تلك التى سبقت بريطانيا بجيل على الأقل في مرحلة عصر السيارة. وبالرغم من أن هناك إختلافات فى الدرجة لا فى النوع. ومن ثم لن تكون المقارنة مستحيلة بل قد يكون من الخطأ الفادح الإعتقاد بأن ما يجرى هناك من أمور لن نجدد لها ما يماثلها

(1) W. Owen, "The Metropolitan Transportation Problem." Op Cit., p. 230.

عندنا »[١]. وفى الدانمارك اتبع نفس المدخل P. H Bendtsen في دراسته عن «المدينة وحركة المرور فى عصر السيارة» حيث يذكر «وتستند الدراسة التى أقدمها على مدى التطور الذى حققته المدن الأمريكية فى محاولة منى التنبؤ بالتطور فى المناطق الأقل بالسيارات فى بلادنا (الدنمارك) والإهتمام بإقتراح سبل العلاج الممكنة. أننا فى هذه الدراسة نحاول أن نصل إلى فهم لهذه المشكلات إستناداً على معطيات البحوث التى أجريت من قبل. ولأن الدراسات المسحية التي سأقوم بها هنا سبق وأن نفذت فى مدن أمريكية فإن الدراسة تقوم على البحث الأمريكى إلى جانب الإستفادة من معطيات بحوث أخرى أجريت فى مدن أوربية»[٢] .

١ - التدخل الحكومى المباشر

أنه لمن الخطأ الفادح أن نتصور أن دراسة مشكلات النقل فى حدود ما يعرف بإسم المسافة الإقتصادية فقط بحيث يقتصر تحليلاتها على بحث النفقات وتقدير الأرباح، فهناك بعد آخر يؤثر فى توفير إمكانيات وتسهيلات النقل وتحديد أسعارها، وهو ما يعرف بإسم السياسة الحكومية للنقل والتى غالباً ما تتجاوز كل هذه الإعتبارات الإقتصادية .

وتولى الحكومات إهتماماً متزايداً لتخطيط سياسة النقل لأسباب إقتصادية وسياسية وإجتماعية. فمن ناحية يعتبر النقل مقوماً أساسياً من مقومات النسق الإقتصادى للبلد لأنه يشكل الجانب الأكثر أهمية فى تكوين البنية الأساسية للمجتمع والتى ينجز النشاط الإقتصادى فى حدودها وإطارها ولأن استثمارات البنية الأساسية عادة ما تتطلب كميات هائلة من رأس المال فى الوقت الذى تحقق فيه عائداتها على المدى الطويل وبصورة غير مباشرة لذلك تعد الحكومة وحدها هى الهيئة الوحيدة القادرة على تمويل مشروعاتها. ومع ذلك تستطيع الحكومة فى تمويلها لمشاريع وتسهيلات النقل أن تتخذ من هذه المشاريع أدوات تخدم سياستها العامة والمثال علي ذلك نجد

---

(1) C. B. Buchnan, Op. Cit., p. 5.

(2) P.H. Bendtsen, "Town and Traffic in The Motor Age," Tran. by, E. Rockwell. Copenhagen, Danish Technical Press, 1961, P. 6.

أن من بين الأهداف الهامة التى حددها مشروع بناء الطرق السريعة فى بريطانيا هو تسهيل إنتقال الصناعة من الطرف الجنوبى الشرقى وذلك يجعل المناطق المتطورة التى أنشئت كجزء من السياسة الإقليمية العامة قريبة من مناطق التسويق الرئيسية فى البلاد(١).

وبعيداً عن الإعتبارات السياسية والإقتصادية، تعتبر خدمة النقل خدمة إجتماعية حيوية أكثر منها مسألة تتعلق بالربح والمنفعة الإقتصادية، ونتيجة لذلك تحرص الحكومات على التدخل لتوجيه سياسات النقل فى البلاد ويصبح تدخلها هذا أهم عامل لحسم مسألة التنافس بين الأشكال المختلفة لخدمات النقل. والمثال على ذلك المساعدات التى تمنحها الحكومة لخطوط السكك الحديدية وخدمات النقل العام بالأتوبيس إلى المناطق النائية. وهناك شكلان من أشكال المعونات الحكومية لتوفير هذه الخدمات أولهما الإعتمادات المالية التى تقدمها على نحو مباشر لتغطية النفقات والخسائر، وثانيهما المساعدات غير المباشرة فى شكل تحديد أو فرض تعريفات موحدة على نسق النقل برمته بما يضمن دعم الخطوط أو الهيئات التى تحقق أرباحاً مرتفعة لتلك التى تحقق خسائر. وبهذه الطريقة إستطاعت خطوط السكك الحديدية فى بريطانيا أن توفر تسهيلات النقل إلى المناطق الريفية المنعزلة فى شرقى إنجليا East Anglia Scattish Highlands وبالمثل كثيراً ما تمارس الحكومات قدراً منالسيطرة لضمان أن نسق النقل فى البلاد يخدم جماهير المواطنين بأقصى طاقة ممكنة ومن ثم تراها تتدخل بإستمرار لتحديد أسعار تعريفة النقل،ولمنع إحتكار بعض الشركات أو التوكيلات للتلاعب بخدماتها وللحيلولة دون المنافسة غير الضرورية بين الأشكال المختلفة لتسهيلات النقل. وقد تمارس الحكومة سيطرة أوسع على وسائل النقل الخاصة كإجراءات ضرورية ولازمة لتجنب العديد من مشكلات المرور مثل الإختناق. وفى هذا الصدد تقدم فى كثير من الأحيان معونات مالية لخطوط السكك الحديدية أو وسائل النقل العام الأخرى لتجنب حركة المرور بعيداً عن مناطق الإزدحام،

(1) R. Knowles & J. Wareing, "Economic and Social Geography," London, Heinemann, 1976, p. 107.

وقد تفرض بعض القيود التى تنظم عمليات إنتظار السيارات فى المدن كأن تمنع الإنتظار كلية من بعض المناطق أو أن تفرض رسوماً ضريبية لمرور وسائل النقل الخاص فى منطقة الأعمال المركزية فى بعض المدن الكبرى وغير ذلك من الإجراءات التى سنعرض لها فيما بعد(١).

ولقد كان عجز السلطات المحلية فى الولايات المتحدة عن التعامل مع مشكلات النقل العصرى فى المدن الكبرى بكفاءة، سبباً فى تدخل السلطة الأمريكية فى أعلى مستوياتها، وبخاصة علي المستوى القومى. إذا لم تقدم حكمة الولايات إلا القليل من الجهود لمساعدة مناطقها الحضرية الكبرى لتحقيق نسق متوازن لنقل الركاب والبضائع، وأن كانت لا تزال تخصص الإعتمادات المالية لإصلاح وتحسين وسائل النقل الجماهيرى كما حدث فى مينيسوتا Minnesota سنة ١٩٦٧ عندما فرضت ضرائب علي السيارات الخاصة فى المدن الكبرى وفى ولاية نيويورك التى خصصت إعتمادات مالية طائلة لدعم وسائل النقل العام. وبوجه عام فإن الولايات عندما تأخذ صلاحيات الحاجة إلى دعم سبل النقل الجماهيرى فإنها ترفض دائماً عدم الأخذ بمبدأ الدعم الذاتى. إن ما حدث فى بنسلفانيا أخيراً عندما نص تشريعها علي تكين هيئة للنق المتربوليتى لتشغيل نسق متكامل للنقل الجماهيرى فى فيلادفيا وأربعة مقاطعات أخرى مجاورة، يعد مثالاً بارزاً فى هذا الصدد. إذ لم تمنح هذه الهيئة أى سلطات لفرض الضرئب وكانت عائداتها محدودة فقط فى حصيلة التعريفة المقررة لوسائل النقل وفى الميزانيات التى تسهم بها الحكومات المشتركة. ولقد كنت سياسة إستثناء هذه الهيئة من الموارد الضريبية عائقاً بارزاً حال دون تشجيع إستثمار رأس المال على نطاق واسع فى مجال التسهيلات والمعدات، كما وقف حجر عثرة أمام أية محاولة لتخفيض قيمة التعريفة المفروضة على وسائل النقل العام، وهاتان فى الحقيقة هما المطلبان الوحيدان الواجب توافرهما إذا ما أريد النهوض بمستوى خدمة النقل الجماهيرى ووضعه فى مستوى يستطيع من خلاله منافسة وسائل النقل الخاصة وبخاصة إستخدام السيارات(٢) .

---

(1) Ibid., p. 108.

(2) J. Bollens, The Metropolis, its people, Politics and Economic Life," New York, Harper & Row Publishers, 976, p. 141.

وكما هو الحال بالنسبة للكثير من المشكلات الحضرية، بدأت الحكومة الوطنية فى الآونة الأخيرة فى خرق العديد من القوانين لمواجهة مشكلات النقل فى المناطق المتروبوليتية. ففى سنة ١٩٦١ إعتمد الكونجرس ميزانيات كبيرة لعدد من المشروعات التى كانت تستهدف تبيان مختلف الآثار التى يمكن أن تترتب على تخفيض تعريفة النقل العام وتحسين خدماته وإمداده بالمعدات الحديثة. وتلى ذلك بثلاثة سنوات صدور قانون النقل الجماهيرى الحضرى الذى ينص على دعم المناطق الحضرية لتمويل مشروعات تطوير النقل العام. ثم عدل القانون بعد ذلك سنة ١٩٦٦ عندما أنشأت هيئة النقل العام. ومع ذلك لم تتحول إدارة مشروعات النقل الجماهيرى الفيدرالى إلى هذه الهيئة الجديدة وظلت تحت إشراف هيئة الإسكان والتطوير الحضرى حتى سنة ١٩٦٨[1].

ولقد كان لدعم وسائل النقل الفيدرالى أثره الواضح فى العديد من المحليات ولعل من أنجح المشروعات وأكثرها إنتشاراً مشروع شوكى سويفت Skokie Suift للسكك الحديدية فى منطقة شيكاغو ومشروع المينى باص Mini bus فى المنطقة المتروبوليتية لواشنطن. أما المشروع الأول فقد نظمته قرية شوكى وهى قرية كثيفة بالسكان بالإشتراك مع سلطات شيكاغو، ويتلخص فى إستخدام إحدى طرق السكك الحديدية المهجورة يبلغ طوله خمسة أميال لينشأ عليها خدمة مكوكية مستمرة (ذهاباً وإياباً) وبسرعة فائقة. ولقد كانت الاستجابة مثيرة للدهشة، فلقد زاد عدد الركاب بما يفوق ضعف الحد الأقصى للركاب الذين كانوا يستخدمون النمط التابع لشركة السكك الحديدية والذى كان يخدم ما بين شيكاغو وميلواكى ولكن بطريقة غير منتضمة. أما المشروع الثانى الذى كان يتضمن إستخدام سيارة صغيرة للأتوبيس تكفى لجلوس ثمانية عشر راكباً بالإضافة إلى وقوف إثنا عشر منهم، فقد إكتسبت شعبية كبيرة لأنه أسس على وسائل مريحة وأكثر إقتصادية لتطويق منطقة الأعمال المركزية فى العاصمة. وفى الوقت الذى كان من المتوقع أن يصل فيه عدد ركاب المشروع فى السنة الأولى لتنفيذه

---

(1) Ibid., p. 142.

۹۰۰٫۰۰۰ مسافر فقد أكدت التقارير أن عدد الركاب بلغ ضعف ما كان مقرراً له فى الخطة[1].

وبطبيعة الحال، فقد تطلب صدور قانون النقل الجماهيرى الحضرى سنة ١٩٦٦ إعداد برنامج لبحث وتطوير وإيجاد أنساق جديدة للنقل الحضرى. وقد إنتهت الدراسات إلى تحديد أهم المشكلات التى تواجه المناطق الكثيفة السكان فى مقابل المنافع والفوائد التى يمكن أن تحققها الأنساق الجديدة. وكان من أهم ما أشارت إليه التقارير ما تعانيه وسائل النقل العام من صعوبات ومشكلات خطيرة، تأتى فى مقدمتها بعد المحطات عن مناطق التركيز السكانى، وعدم توافر التحويلات والتوصيلات، وعدم إنتظام الخدمة، والسرعة البطيئة، والتأخير والإزدحام والضوضاء، وإنعدام الراحة، وعدم توافر المعلومات اللازمة للمسافر، وتعرض الركاب لأخطار السلامة الشخصية أثناء إنتظار الخدمة. وما يترتب على الإختناق من خسارة فادحة للوقت وتعطيل مصالح الأفراد، إلى جانب سوء إستخدام الأرض ومشاكل تلوث البيئة وسوء الإدارة والتنظيم .... إلخ[2].

ولقد أوصت الدراسات بضرورة إدخال عدد من التحسينات المباشرة والعاجلة تبنتها الكثير من السلطات المحلية فيما بعد. وكان من بين التوصيات التى ذكرتها اللجنة فيما يتعلق بسيارات النقل العام ضرورة تقييد المسارات وضبط سيولة المرور على الطرق الحرة Freeways والجدولة الزمنية لتسيير العربات عن طريق الحاسب الآلى وتشغيل سيارات أخرى غير التى تعمل بمحركات الديزل والجازولين. أما بالنسبة للسكك الحديدية السريعة فقد أوصت اللجنة بضرورة إدخال نظام التحذير الأوتوماتيكى، ونظام ربط عربات القطار بعضها ببعض بطريقة أتوماتيكية، وضبط الضوضاء من خلال رفع مستوى الصيانة، وإلى جانب ذلك فقد أوصت الدراسة فيما يختص بالسيارات بإقتراح فكرة خدمة تأجير السيارات الصغيرة للرحلات القصيرة وهكذا[3].

---

(1) Ibid., p. 142.
(2) Ibid., p. 143.
(3) Ibid., p. 143 .

وفى سنة ١٩٧٣ أقر الكونجرس تشريع بقانون لإعتماد ميزانية الطريق العام الفيدرالى الذى أنشأ سنة ١٩٥٦ وفتح هذا الطريق لإستخدام النقل الجماهيرى وسط عاصفة كبيرة من الإحتجاج والمعارضة من قبل الهيئات المشرفة على هذا الطريق. وقد بلغت هذه الميزانية فى السنوات الأخيرة ما يزيد عن ٥ بليون دولار سنوياً خصمت من الضرائب الفيدرالية على الجازولين والإطارات وقطع غيار السيارات. ولقد نص القانون على أن توزع حصة من الميزانية تزيد عن ٨٠٠ مليون دولار سنوياً على وسائل النقل الجماهيرى والأتوبيسات ومترو الأنفاق والسكك الحديدية بدلاً من إنشاء المزيد من الطرق العامة[1].

ولقد كان ذلك بمثابة الخطوة الأولى نحو تحويل الميزانية إلي وسائل لنقل بدلاً من توجيهها لإنشاء الطرق، كما كان يمثل إعترافاً رسمياً بأهمية الدور الذى تلعبه وسائل النقل العام فى المناطق الحضرية وبمشروعية المساعدات الحكومية فى هذا المجال .

٢ - خطط وسياسات النقل

تعتبر نماذج تخطيط النقل مطلباً ضرورياً لأنها ببساطة توفر للقائمين بالتخطيط تصوراً مستقبلياً عن إحتياجات السفر داخل المناطق الحضرية وبينها. ولعل الهدف النهائى من هذه العملية يتمثل فى تمكين أجهزة التخطيط من صياغة ورسم الخطط والسياسات التى تحاول أن تحقق التوازن بين العرض والطلب فيما يتعلق بتسهيلات النقل .

غير أن طبيعة الخطط والسياسات التى توضع لأى منطقة بعينها تعتمد إلى حد كبير على الأهداف الخاصة التى تحدد لها. ففى فترة ما قبل الحرب مباشرة أدت الأهداف الخاصة التى تحدد لها. ففى فترة ما قبل الحرب مباشرة أدت الأهداف البسيطة - مثل القضاء على مشكلة إختناق المرور - أدت إلى تصور خطط ذات نطاق ضيق تهدف إلى إنشاء المزيد من الطرق. ولكن بعد سنة ١٩٥٠ وفى أوائل الستينات وبالتحديد فى الولايات المتحدة

(1) Ibid., p. 144.

الأمريكية تزايدت حدة الإنتقادات التى وجهت لعمليات الإستثمار فى مشروعات الطرق الحرة Frreways فى الوقت الذى كانت فيه تسهيلات وسائل النقل تعانى من الإفتقار إلى رأس المال اللازم لتطويرها[1].

ويضع ميتشيل R. B. Mitchell عدداً من المبادئ الهامة التى توجه مجال ومحتوى خطط النقل وسياساته يمكن تلخيصها على النحو التالى :[2]

١ - لا يمكن أن يخطط لإنشاء طريق عام جديد Highways أو لتسهيلات جديدة للنقل العام بمعزل عن باقى النسق فإن كل تطوير أو تحسين يجب أن ينظر إليه على أنه جزء من نسق كلى يجب أن توضع فى الإعتبار تأثير أى مشروع على باقى أجزاء النسق .

٢ - أن الطرق العامة وتسهيلات النقل العام لا يمكن أن يخطط لأى منهما بمعزل عن الأخر .

٣ - يجب أن يتسع مجال تخطيط النقل الحضرى ليصبح ذى طابع متروبوليتى كما يجب أن تشمل الدراسات علي الإقليم الحضرى برمته، فكما أن المسافرين لا يبدون إهتمامهم لحدود البلديات يجب علي سياسات وخطط النقل أن تصاغ لتغطى المنطقة بأكملها دون التقيد بالحدود أو الحواجز الإدارية .

٤ - إن تخطيط النقل الحضرى لا يمكن أن يتم بمعزل عن تخطيط إستخدام الأرض الحضرية: فمن ناحية نجد أن موقع وكثافة المناطق السكنية والتجارية ومواقع الصناعات وأماكن الترويج سوف تحدد مقدماً حجم وإتجاه السفر والإنتقال فى المدينة. ومن ناحية أخرى فإن أى نسق جديد للنقل سوف يوجد أنماطاً جديدة من المستوطنات والنشاطات ويمارس تأثيراً فعالاً على مواقع النشاطات الجديدة وعلى معدلات التغير وإتجاهاته بالنسبة للنشاطات القائمة بالفعل .

---

(1) A. whittick. Encyclopedia of Urban Planning," New York Mcgraw- Hill Book Company, 1974., p. 1007.

(2) R.B.Mitchell, Transportation Problems and their Solution," N.Y. Proceedings American Philosphical Society, Vol. 106. No. 3. 1962.

وبالمثل قدم بوشانان Buchanan إسهاماً هاماً فى مجال وضع المبادئ التى يجب إتباعها عند إعداد خطط النقل الحضرى يمكن إيجازها بإختصر على النحو التالى :[1]

١ - التخطيط الهادف للنقل الحضرى لا يمكن أن يتحقق إلا في السياق الأشمل لتخطيط إستخدامات الأرض الحضرية .

٢ - أنه من الأهمية بمكان أن يتم التنسيق بين خطط النماذج المختلفة للنقل كالتنسيق بين النقل العام والخاص، وبين الركاب، وشحن البضائع وبين النقل داخل المدن وبين بعضها البعض .

٣ - إعتماداً على كثافة المنطقة الحضرية، هناك حداً مطلقاً لحجم حركة المرور التى يمكن للمدينة أن تستوعبها من الناحية الفيزيقية. لذا فإنه إلى المدى الذى تتجاوز فيه الحاجة أو الطلب على إستخدام السيارات الخاصة هذا الحد المطلق فإنه من المتعين عندئذ أن توضع بعض القيود على حركة المرور.

٤ - سيظل النقل العام يلعب دوراً هاماً فى تحقيق التوافق بين مطالب الحركة والإنتقال فى المنطقة الحضرية وبخاصة فى المدن الكبرى .

إن هناك إعترافاً متزايداً اليوم بضرورة أن تكون خطط وسياسات النقل جزءاً متكاملاً من مجموعة إستراتيجية شاملة من السياسات التى تعنى بكل جوانب التنمية الحضرية لذلك فإن إختيار خطة بعينها يجب أن يتم فى ضوء تقييم دقيق وواعى لمجموعة المكاسب الكلية التى سوف تحققها كل قطاعات المجتمع المحلى ومقارنتها بما تتضمنه هذه الخطة من تكاليف أو نفقات عامة أو خاصة أو إجتماعية .

وعند صياغة الخطط ووضع سياسات النقل لا توجد صيغة جاهزة يمكن تطبيقها على أهداف التخطيط وعلي القيود المالية والسياسية والفيزيقية والفنية التى توجد داخل مدينة بعينها لنصل بذلك إلى الحل الأمثل. وفى نفس الوقت يبدو أن إختيار نمط توزيع الإستثمارات على أشكال النقل المختلفة - بمعنى تحديد نسبة ما يخصص منها لخدمة السيارات الخاصة -

---

(1) C. P. Buchanan, Op. Cit., p. 220.

ونسبة ما يوجه إلى تحسين وسائل النقل العام مسألة تعتمد إلى حد كبير على حجم المدينة وكثافتها ومساحتها وعلى نمط أنساق النقل المستخدمة بالفعل فيها، وعلى القيمة التى تتحدد لتأثيرات كل شكل منها - أى أشكال النقل - على مختلف المجالات المرتبطة بحياة المنطقة الحضرية. وبوجه عام فإنه فى المدن ذات الكثافة العالية يصبح تطوير النقل الجماهيرى السريع مسألة ضرورية طالما أن إمكانيات الوصول بإستخدام السيارات الخاصة تكون فى أدنى مستوياتها خاصة داخل أو بالقرب من منطقة الأعمال المركزية. وهذا ما تؤكده حقيقة حرص الكثير من مدن أوربا الغربية على توسيع تسهيلات النقل العام السريع والإرتفاع بمستوى خدماته. أما فى المدن الصغرى أو فى المدن ذات الكثافة السكانية المنخفضة فإن كثافة أو أعداد الركاب فى نهايات الرحلة قد لا يكون من الكفاية بما يجعل أنساق النقل السريع التقليدية تعمل بكفاءة وعقلانية من الناحية المالية وفى هذه الحالة تظهر سياسات النقل تأكيداً متزايداً لضرورة تحسين تسهيلات النقل الخاص، بحيث لا تستأثر وسائل النقل العام إلا بالقدر اليسير من الإهتمام والإعتمادات المالية(1).

ومن وجهة النظر الأيكولوجية، تضع سياسات تخطيط النقل الحضرى فى إعتبارها حقيقة أن نجاح وسائل النقل المتنافسة فى جذب الركاب الحضريين وخاصة المتنقلين من عملهم وإليه يتوقف إلى حد كبير علي كثافة السكان ومكان العمل وبعض الجوانب الأخرى المرتبطة بالشكل والتطور الحضرى. ونتيجة لذلك فإن التكاليف النسبية للوسائل المتعددة تعتمد غالباً على كثافة مواقع العمل والإقامة والمسافة المكانية الواقعة بينهما. ويترتب على ذلك أن يصبح من الصعب تحديد صيغة للنقل الحضرى دون تحديد الصيغ الموجودة للتطور الحضرى وهذا يعنى أن الإستخدام الكفوء لوسائل النقل فى المدينة يعتمد فى الحقيقة على شكل البناء الحضرى أكثر مما يعتمد على مستوى المعونات المالية للنقل العام أو على قرارات إستثمار النقل أ غيرها من المتغيرات التى تدخل فى تحديد السياسة الراهنة للنقل ومع أن سياسات

(1) A. Whittick, Op. Cit., p. 1009.

النقل تؤثر بدورها فى البناء الحضرى والتطور الحضرى إلا أن إعتماد نسبة النقل على طبيعة وشكل البناء الحضرى وعلى أنماط إستخدام الأرض أمر معترف به على نطاق واسع كأساس تستند إليه كل محاولة لتحليل وتخطيط مشاكل النقل الحضرى[1] .

٣ - النهوض بمستوى النقل الجماهيرى (العام)

نادى خبراء المرور بضرورة تطوير نسق متوازن للنقل الحضرى تأخذ فيه وسائل النقل الجماهيرية دورها ومكانتها جنباً إلى جنب مع وسائل النقل الخاصة. وفي هذا الصدد يشيرون إلى أنه ليس من المعقول أن ننشئ شبكة باهظة التكاليف من الطرق السريعة والحرة Free Ways وأن نهمل أو نتغاضى عن إحتياجات النقل العام. إن إضافة سيارة واحدة لتسير فى شوارع المتروبوليس خلال فترات الذروة في الصباح أو المساء يتطلب فى رأيهم زيادة إضافية فى الطاقة المرورية لشبكة الطرق المقامة إلي جانب الأعباء الإضافية المرتبطة بصيانة الشوارع ومواقع الإنتظار وإشراف رجال البوليس ... إلخ ولقد دلت التجارب علي أن هذه الطرق السريعة قد إمتلأت بوسائل النقل لدرجة تصل إلي نقطة التشبع وذلك منذ أول يوم إفتتحت فيه. وكانت بذلك نتيجة تدعو للسخرية طالما أن إيجاد الظروف المريحة والميسرة لقيادة السيارات بإنشاء مثل هذه الطرق السريعة يشجع بإستمرار على إستخدام السيارات الخاصة فى رحلات العمل اليومية لتصل مشكلة الإختناق حداً لا يمكن تخيله[2].

وتعد السيارة الخاصة فى الوقت الراهن الوسيلة الرئيسية للنقل في المناطق الحضرية بلا منازع. فقد تبين أن عشر القوى العاملة على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية فقط هي التى تستخدم وسائل النقل العام أو الجماهيرى فى الإنتقال من وإلى أعمالهم، كما تبين أنه فى المناطق الحضرية فى البلدان المتقدمة ككل تعتبر السيارة الخاصة هى أهم طريقة لنقل الرحلات

---

(1) J. f. Kain, "transportation in Metropolitan Areas," in S. Miles, (ed.), Metropolitan Problems," London, Methuen Publications 1970, p. 83.

(2) J. Bollens, Op. p. 140.

من وإلى العمل، كما أنها لا تزال هي الشكل المسيطر لوسائل النقل بالنسبة للأنواع الأخرى من الرحلات. وتشير البيانات الإحصائية المستقاة من تعداد السكان بالولايات المتحدة إلى أنه بالنسبة لكل المناطق الحضرية في ١٩٦٠، فإن ٦٧٪ من رحلات العمل كانت تقوم بها السيارات الخاصة. وكان ١٠٪ من إختيار السير على الأقدام بإضافة ٣٪ يعملون في المنازل. ويتحمل النقل بالأتوبيس ١١٪ من رحلات العمل وتتحمل السكك الحديدية أقل من ٢٪. ويظل النقل العام بعيداً عن التنافس لرحلات العمل أكثر منه للرحلات الإجتماعية أو الترويحية أو رحلات التسويق والرحلات الشخصية ورحلات الأعمال والمدارس. ويبدو أن وقت الرحلة وتكاليفها هي أهم الإعتبارات التي توضع في إعتبار القائمين بها. وعلى العكس من ذلك نجد أن مزايا الخصوصية والقدرة والمرونة على تحميل البضائع تعتبر خصائص أهم بالنسبة لرحلات التسويق وأنواع السفر الترويحي والإجتماعي والأعمال الشخصية أو أنواع أخرى من الرحلات لغير أغراض العمل. فالسيارات الخاصة لها ميزة مسيطرة لهذه الأغراض. وتتم رحلات غير العمل عادة في فترات غير فترات الذروة عندما تكون خدمات النقل العام أقل كما تتجه إلى أماكن متنوعة ومتسعة ومبعثرة لا تخدمها وسائل نقل عامة، زد على ذلك فلأن العديدين من أفراد الأسرة قد يصطحبون السائق فإن تكاليف السيارات الخاصة تكون في العادة أقل من تكاليف النقل العام[1].

وبالإضافة إلى الغرض من الرحلة فإن مدى ما تتمتع به السيارة من مزايا وأهمية على وسائل النقل الأخرى ذات الكثافة العالية إنما تعتمد على: حجم المنطقة الحضرية، ومستوى وتوزيع الدخل ومدى التطور الحضري والتوزيع الجغرافي للأعمال ومدى إستثمار النقل وعمر المدينة ومدى المعونات المقدمة لكل وسيلة .

وبالرغم من أن السفر بالسيارات الخاصة أقل أهمية في معظم البلاد غير الولايات المتحدة، فإن أهميته تزداد بإرتفاع مستوى الدخول وملكية السيارة. لذلك فإن ظاهرة زيادة الإعتماد على النقل العام بالنسبة لرحلات

---

(1) J. F. Kain, Op. Cit., p. 82.

العمل اليومية تكون أكثر إنتشاراً فى البلاد ذات المستوى الأقل فى ملكية السيارات. ولقد أوضحت دراسة حركة المرور في لندن فى ١٩٦٣ أنه بينما نجد أن ٣٥٪ من كل رحلات العمل كانت تتم بالسيارات أو الموتوسيكلات فإن هذين النوعين من وسائل النقل الخاصة كانت تمثل ٥٤٪ لرحلات أخرى .

وتكشف التحليلات المقارنة عن أن إستخدام الفرد لوسائل النقل العام يكون في العادة أعلى فى المدن الكبرى وفي البلاد المتقدمة. ولو أنه يميل إلى أن يكون أقل فى كثير من المدن الأمريكية بسبب زيادة إستعمال السيارات الخاصة. كما يميل إلى أن يكون أقل في المدن الكبرى للبلاد النامية وذلك بسبب إنخفاض مستوى الدخول فالسكان فى هذه البلاد المنخفضة الدخل غالباً ما يسيرون أو يعملون فى المنازل ولذلك فهم يقومون برحلات أقل وأقصر. وعندما ترتفع الدخول يصبح السكان أكثر إعتماداً على إستخدام النقل العام لنسبة أكبر من الرحلات ويقومون برحلات أكثر ومع حدوث زيادة أكبر فى الدخول تزيد ملكية وإستخدامات السيارات الخاصة بسرعة كما تحل رحلات السيارات محل رحلات النقل العام[1].

ولقد بدأت الحرب على مشكلة الإختناق أساساً ببناء أو تمهيد المسافات الطويلة من الطرق الموسعة وإستخدام المساحات الواسعة من الأراضى المقامة للمجتمع المحلى لتسهيلات الإنتظار على جانبى الطرق. ومع ذلك أكدت الشواهد أن إستراتيجية مثل هذه تنطوى على عوامل فشلها طالما أنها تتجاهل الدور الذى يمكن أن تقوم به تسهيلات النقل الجماهيرى. إن مشاكل الإختناق لن تحل ببساطة برصف المزيد من الطرق أو توسيعها، وإنما يمكن أن تواجه أو علي الأقل أن تحد من سرعة تفاقمها من خلال تحويل الأعداد الكبيرة من مستخدمى السيارات الخاصة أو جذبهم نحو وسائل النقل العام. ولكن مثل هذه السياسة الأخيرة لن تنجح إلا إن أمكن النهوض بتسهيلات النقل الجماهيرى إلى المستوى الذى يمكن أن ينافس فيه وسائل النقل الخاصة سواء من حيث السرعة أو المتعة أو على الأقل إلا إذا حتمت أزمة الطاقة إستخدامها رغماً عن الأفراد. ويؤكد خبراء المرور على أن مثل هذه الدعوى

---

(1) Ibid., p. 83.

«لإنعاش أو إحياء» وسائل النقل الجماهيرى لن تجد طريقها إلى النور إلا إذا بادرت الحكومات بإتخاذ فعل عام وحاسم، متضمناً ذلك تحديد تعريفة منخفضة أو حتى مجانية لإستخدام الأتوبيسات وخطوط السكك الحديدية لسكان المناطق الحضرية الكثيفة. إذ من المؤكد أن المقاومة أو المعارضة العامة من قبل الهيئات الشعبية تجاه تقديم أية معونات لوسائل وهيئات النقل العام كانت من أهم المعوقات التى حالت دون تطوير تسهيلات النقل الجماهيرى والنهوض بمستوياته. وحتى عهد قريب جداً كان الناخبون فى الولايات المتحدة يبدون رغبة وإستعداداً كبيراً في دعم النفقات الباهظة التى توجه لإنشاء المزيد من الطرق السريعة والحرة بينما يصرون على ضرورة أن يدعم النقل العام نفسه بنفسه أو أن يتحمل نفقات تشغيله دون مساعدة مالية من جانب الحكومة[1]. ومما لاشك فيه أن مسلكاً مثل هذا كان يتجاهل حقيقة أن خدمات النقل الحضرى - سواء الخاص أو العام - شأنه فى ذلك شأن خدمات أخرى كالتعليم مثلاً تتضمن العديد من المنافع الإجتماعية غير المباشرة إلى جانب المنافع الشخصية التى تقع على نحو مباشر .

ولقد إرتبط الإنتشار المتزايد للسيارة بتناقص ملحوظ فى معدلات الإقبال على وسائل النقل العام. فمنذ سنة ١٩٤٠ فقدت صناعة النقل فى الولايات المتحدة الأمريكية - بإستثناء خطوط السكك الحديدية من وإلى العمل - حوالى ٤ بليون راكب. هذا في الوقت الذى تضاءلت فيه خطوط السكك الحديدية إلى درجة ملحوظة وأصبحت الوسائل الأخرى للنقل العام أقل جاذبية. ونتيجة لذلك تناقصت معدلات الأرباح التى تحققها صناعة النقل العام بدرجة ملحوظة فى السنوات الأخيرة خاصة بعد أن صرفت بيوت المال أنظارها عن محاولة إستثمار المزيد من رأس المال فى مشروعات خاسرة. ومن هنا نجد أن الكثير من التوكيلات والأجهزة الخاصة العاملة فى هذه الصناعة توقفت عن العمل بصفة نهائية أو على الأقل آلت ملكيتها والإشراف عليها وتشغيلها إلى أجهزة وهيئات عامة[2]. ولقد كشفت العديد

(1) J. Bollen, Op. Cit., p. 141.
(2) Ibid., p. 140.

من الداسات المقارنة عن أن وسائل النقل وبخاصة السكك الحديدية تعانى من وجهة النظر الإقتصادية قصوراً واضحاً بالدرجة التى تجعلها لا تستطيع يوماً بعد يوم أن تحافظ على مستوى خدماتها إن لم يكن تطويره وتحسينه. ولكنها رغم ذلك أوضحت أنه من وجهة نظر الكفاية تعتبر السكك الحديدية هى أفضل من أى طرق أخرى للنقل. فمن خلال المقارنة تبين أنه من الممكن نقل ٤٨ ألف راكب فى الساعة بواسطة خط حديدى واحد بينما يمكن نقل ٦٧٠٠ شخص فى الساعة بالأتوبيس فى طريق سريع و ٢٢٥٠ شخص بالسيارة فى الساعة على نفس الطريق السريع(١).

من هنا، ذهب عدداً من المخططين ذوى النزعة التقدمية إلى ضرورة البحث عن الوسائل والسبل التى تكفل توسيع نطاق النقل الجماهيرى وجعله أكثر تقبلاً بين سكان المدن الكبرى والمناطق المتروبوليتية. ففى خطاب ألقاه وزير النقل والمواصلات جون فولب .J. Volpe فى بوسطن يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٩٧٠ قال «إن النقل العام، كما أراه، هو المورد الكبير لجعل المدينة تتطابق مع المطالب البشرية أو تتوافق معها»(٢).

إن الصعوبات الجمة التى تواجه عملية الإختيار بين النقل الخاص والنقل الجماهيرى تنجم فى الأصل عن حقيقة أن السيارة الخاصة تتيح لمستخدمها مزايا عديدة من الرحة والمتعة والمرونة الخصوصية التى لا تتوافر لمستخدم وسائل النقل العام. ومع ذلك فإن كثيراً من المزايا التى توفرها السيارة الخاصة جاء على حساب نفقات إجتماعية وعامة متزايدة بإستمرار مثل تخريب المجتمعات المحلية الحضرية الناجم عن بناء الطرق الحرة والعامة وتلوث البيئة والضوضاء وحوادث المرور ... إلخ وفى حالات قليلة وإستثنائية تستطيع وسائل النقل العام أن توفر مستوى من الخدمة الذى يمكن أن ينافس التمتع بمزايا السيارة الخاصة ولكن يأتيها على حساب زيادة النفقات الإجتماعية والعامة ولهذا السبب فإنه ثمة إهتمام متزايد اليوم

---

(1) A. Boskoff, "The Sociology Of Urban Recions," New York, Appleton-Century-Crofts, 1970, p. 353.
(2) R. Ackoff, "Redesigning the Future," New York, John wiley and Sons, 1974, p. 197.

بتطوير الوسائل التى من شأنها إنعاش أو «إحياء» وسائل النقل العام فى أغلب المدن الكبرى فى أوربا وأمريكا الشمالية[1].

وفى المملكة المتحدة بذلت محاولات جادة لتحقيق التناسق بين خدمات النقل العام داخل المناطق الحضرية خاصة بعد صدور قانون النقل سنة ١٩٦٨. وبمقتضى هذا القانون أنشئت هيئات نقل للركاب حددت لها مسئوليات جديدة فى مجال تخطيط وإدارة خدمات النقل العام،كجزء من سياسات تخطيطية أوسع لتطوير المناطق الحضرية التى تخدمها. وفى الولايات المتحدة فوض قانون النقل الحضرى الجماهيرى سنة ١٩٦٤ مشروع فيدرالى «لدراسة وإعداد برنامج لبحث وتطوير وتحديد أنساق جديدة للنقل الحضرى لنقل الركاب والبضائع داخل المناطق المتروبوليتية بطريقة أكثر سرعة وأكثر أماناً وأقل تلويثاً للهواء، وعلى نحو يسهم بإيجابية فى التخطيط السليم للمدينة». ولقد دفع هذا القانون إلى إجراء المزيد من البحوث والداسات التى عنيت بالتجديدات الفنية والتكنولوجية التى توفر لأنساق النقل العام مستويات أفضل للخدمة ودرجات أعلى من مرونة التشغيل والسيولة الإقتصادية[2].

ولقد إتخذت العديد من الإجراءات لتحسين خدمات النقل العام والنهوض بمستواها لجعلها أكثر جاذبية لسكان المدن الكبرى فى الولايات المتحدة. وكان من أهم هذه الإجراءات الإرتفاع بمستوى التشغيل والأداء من خلال تحديد مسارات أو طرق خاصة لها، وتصميم ضوابط لحركة المرور تعطيها الأفضيلية على السيارات الخاصة، وإستخدام الكمبيوتر للمساعدة فى جدولة مواعيدها، وإعادة نظام الأتوبيسات ذات الدورين وزيادة أعدادها. وكان من نتيجة ذلك أن أستطاعت وسائل النقل العام وبخاصة سيارات الأتوبيس أن تجذب لها ما يقرب من ٧٠٪ من ركاب النقل الحضرى العام فى الولايات المتحدة الأمريكية. ومع ذلك تشير التقارير أنه ليس من المتوقع أن يكون لها تأثير إيجابى لحل مشكلات الإختناق فى حركة المرور إذ ليس

(1) A. whittick, Op. Cit., p. 1009.
(2) Ibid., p. 1009.

من المحتمل أن يتحول عدداً كبيراً من المسافرين الحضريين عن إستخدام وسائل النقل الخاص لما تتمتع به من مزايا الخصوصية والملاءمة والراحة.

وبالمثل تتبع التحسينات المقترحة للنقل العام بالسكك الحديدية نفس أنماط الأتوبيسات. وتشمل تحسينات التشغيل إستخدام الأنساق الأتوماتيكية، وتبسيط إجراءات تحصيل الأجرة، وتعديلات في مكونات العربة، مثل أدوات الربط بين العربات والفرامل، وتحميلات الجزء الأمامي للعربة، كما تشمل المقترحات تحسينات في العربات وطرق الإشاد. وأهم مثلين على هذه التحسينات هما الطريق السريع في بتسبورج ونسق النقل السريع في منطق خليج سان فرنسيسكو Area Rapid San Francisco Bay Transit System (B. A. R. T.)[1].

يتكون طريق النقل السريع في بتسبورج من عربات بدون سائق وعجلات مطاطية تعمل علي طرق مرصوفة بأقصى سرعة خمسين ميل في الساعة، وتستخدم عربات خفيفة السعة تحتوى على ثمانية وعشرين مقعداً وتسمح بوقوف ستة وعشرين وهي قادرة إقتصادياً على خدمة من ٥ آلاف إلى ١٦ ألف راكب في الساعة في طريق واحد في ساعة الذروة .

أما نسق .B.A.R.T فهو أساساً نسق لنقل الركاب بالسكك الحديدية يشترك فيه العديد من التكنولوجيات الجديدة التى تشمل جمع آلي للأجرة، وضوابط آلية وهو ليس التطوير الوحيد على نطاق واسع في النقل العام الذى يتم الآن في الولايات المتحدة، بل يتصور أن يكون أحد مكونات نسق نقل حضرى ضخم لمنطقة الخليج Bay Area قد وصف ستوكز B. Stokes المدير لمنطقة .B.A.R.T في أوكلاند النسق الجديد بقوله «يهدف النسق إلى إيجاد نمط نقل متوازن لمنطقة الخليج ويتكون من طريق ليسع الإنسياب العادى لحركة مرور السيارات والنقل الحديدى السريع لكى يحل كل مشكلة حركة مرور السيارات والنقل الحديدى السريع لكى يحل كل مشكلة حركة مرور الركاب في ساعة الذروة. وسوف يكون نسقاً متدرجاً يقوم على إنشاء

(1) R. Ackoff, Op. Cit., p. 198.

طريق إنفاق على بعد ١٣ ميل من وسط المدينة، و٣١ ميل من التركيب الهوائي، ٤ ميل نفق تحت الماء و٢٤ ميلاً من الطريق السطحي وأكثر من ثلاثة أميال في داخل تلال الخليج الشرقي إلى الجيوب التي ينتقل إليها الركاب في مقاطعة Contra Costa، ولكن علينا - على حد تعبير آكوف أن ننتظر إستكمال الإزدحام هذا المشروع لكي نقرر مدى مساهمته في حل مشكلات الإزدحام[1].

وبوجه عام فقد قامت كثير من المدن الكبرى في العالم بتطوير أنساق النقل الجماعي ممثلاً في مترو الأنفاق Suburay قبل الحرب العالمية الثانية وعلى الأخص في باريس ولندن وموسكو ونيويورك سيتي وبرلين وشيكاغو وبوسطن، وتطورت بعد ذلك لتصبح أجزاء هامة في نسق النقل الحضري في مونتريال وروتردام وطوكيو وإستكهولم وميلان وهلسنكي وأوسلو. ولو أنه لوحظ أن تكاليف إنشائها باهظة، إلى جانب حاجتها إلى مكان أوسع. أما نظم النقل بالسكك الحديدية لنقل من الضواحي والمناطق الخارجية فكانت شائعة وكافية وغير مكلفة قبل الحرب العالمية الثانية. إلا أن معدلات الإقبال عليها في المناطق الحضرية الأمريكية شهدت إنخفاضاً ملحوظاً منذ أوائل الخمسينات نظراً لتدني مستوى خدماتها .

ومن ثم فقد حاول المخططون أن يعيدوا أحياء أو تجديد هذه الطريقة من النقل الجماعي بوسائل عديدة، فمثلاً أقامت فيلادلفيا برنامجاً لتشجيع سكان لضواحي لإستخدام الخطوط الحديدية بين المناطق الحضرية بتقليل الأجور وتبسيط تكلفة الإنتقالات إلى أتوبيس المدينة وخطوط القطارات، إلى جانب ما تضمنه البرنامج من إدخال لبعض التحسينات الفنية للإرتفاع بمستوى الأداء .

ونظراً لبهاظة تكاليف مترو الأنفاق، وتدهور تسهيلات السكك الحديدية، بدأت بعض الدول في الإهتمام بالأنساق الأقليمية للنقل السريع. والنقل السريع Rapid Trasit شكل من أشكال النقل الجماعي، ولكنه يتميز بميزيتين جديدتين هما: إرتفاع معدل السرعة (٨٠ ميل في الساعة أو أكثر) وإنشاء

(1) Ibid., p. 200.

شبكة مخططة من الخطوط الفرعية التى تربط ما بين القطاعات والمناطق السكنية الهامة في منطقة محددة. ولقد شاع رستخدام هذا النظام في كثير من المدن الأوروبية، حيث نجده في مدينتى Essen & Dusseldorf فى ألمانيا بإستخدام المونوريل، كما نجده أيضاً فى فرانكفورت Frankfort و Cologne و Stuttgart والتى أخذت تطبق نظام مترو الأنفاق فى المناطق الداخلية بها، بينما تميل إلى إستخدام السكك الحديدية فى مناطق الأطراف والضواحى .

وفى الولايات المتحدة قامت سان فرنسيسكو بتخطيط أول نسق للنقل السريع فى الدولة منذ حوالى ١٩٥٦. وبعد معارضة وتأخير وفى سنة ١٩٧١ تم تخطيط نظام قطارات تسير بالكمبيوتر سواء على طرق علوية أو أنفاق تحت الأرض لتحقق رحلات أكثر سرعة. ولا تزال هناك مدن أخرى تدرس مدى إحتياجتها من أنساق النقل الإقليمى وتكاليف إنشاء هذه المشروعات. مثال ذلك فيلادلفيا ومينا بوليس وسانت لويس وواشنطن. ولو أننا نجد أن مدينة أطلنطا كانت قد أسرعت فى إتخاذ خطوات جدية لتقدم مشروعها للنقل السريع والذى حدد له أن يخدم خمسة مقاطعات بنفس الطريقة التى أقيم بها مشروع سان فرنسيسكو B.A.R.T.[1] .

إن الحلول التكنولوجية لمشكلات النقل الراهنة دائماً ما تلجأ وبشدة إلى قدر من الخيال العادى، هذا فى الوقت الذى كانت فيه التجديدات السابقة لتكنولوجيا النقل تميل إلى أن تكون هامشية وتطورية أكثر من أن تكون جذرية وثورية. وفى هذا الصدد نشير إلى الدراسة التى أجرتها إدارة الإسكان والتطوير الحضرى فى أمريكا عندما قامت بفحص ٣٠٠ مشروعاً لتطوير أنساق النقل العام. وقد أشارت دراساتها التقويمية لهذه المشروعات إلى أنه يمكن إستخدام بعض النظم الجديدة لتطوير نسق النقل العام من أهمها :[2]

١- أتوبيس تحت الطلب Dial-a-Bus وفى هذا النسق يستطيع الفرد أن يتصل تليفونياً بإدارة مركزية يوضح لها رغبته فى إستخدام الخدمة. ثم

(1) A. Bosckoff., Op. Cit., p. 353.
(2) A. Whittick, Op. p. 1010.

يغذى هذا الطلب للحاسب الآلى الذى يقوم بدوره بالجدولة الزمنية وبتوجيه مسار الأتوبيس إلى نقاط معينة ذهاباً وإياباً بناء على المكالمات التليفونية التى إستقبلها .

٣ - Dual- Mode and Automated Systems : والمبدأ المسيطر على إستخدام هذا النسق يتمثل فى أن من أجل تقليل المسافة بين مواقع الركاب وبين بدايات أو نهايات الرحلة تحتاج وسائل النقل العام إلى ما تتميز به السيارات من مرونة لنقل الركاب من الشوارع الهامة والرئيسية أو إليها. أما بالنسبة للرحلة ذاتها بين قلب المدينة والضاحية مثلاً، فإن نسق قطارات السكك الحديدية أو مترو الأنفاق يتميز هنا بعدة مزايا منها السرعة العالية والسعة الأكبر أو الطاقة الركابية الأكبر إلى جانب ميزة سلامة أو أمن التشغيل .

٤ - هندسة المرور (حل مسكن)

ولأن تخطيط شوارع المدينة مسألة هامة لكى تتفق مع حركة المرور عليها، ظهرت هناك عدة طرق لضبط تسيير وسائل النقل فى شوارع المدينة. وتعرف عملية تقدير وإدارة هذه الضوابط بإسم «هندسة المرور» Traffic Engineering .

والواقع أن مهندس المرور يجد نفسه فى موقف غير ملائم من المسئولية للسيطرة على حركة المرور التى لا يمكن مقاومتها وخاصة أثناء صعوبات الإختناق المحكم. وهو أمام هذه المعضلة لا يمكن إلا أن يكون مصلحاً وليس «مشيداً»، ناصحاً وليس مخططاً. ومع ذلك فإن المهمة التى تلقى على عاتقه على درجة كبيرة من الأهمية والخطورة لا لسبب إلا لأن تخطيط نسق الدورة فى كل المدن تقريباً يكاد يكون مسألة مهملة(١).

وتتضمن هندسة المرور عدداً من الوسائل التى زلفها ساكن المدينة مثل إشارات «قف وإذهب» عند تقاطعات الطرق، وتحذيرات هدى السرعة وتحديدات السرعة وخطر الإنتظار وصفارة رجل الشرطة، وجزر الأمان،

---

(1) S. Eisner, "The Urban Pattern," Op. Cit., p. 286.

والخطوط البيضاء والصفراء التى ترسم علي الأسفلت لتحديد المسارات، ولافتات الطريق الواحد ... إلخ .

إن هناك قائمة طويلة بهذه الوسائل ولكن أيا منها ولا حتى كلها مجتمعة، أوجد حلاً نهائياً للتخلص من مشكلات المرور. ولذلك توصف هذه الوسائل بأنها مسكنات وليس حلولاً للمشكلة، إنها فى الحقيقة إجرادات نتعامل بها مع مشكلات المرور فى شكل معالجة أولية بحيث لا تسلم فى الواقع إلى أى تحسين للطاقة المرورية لنسق المرور فى المدينة .

إن تحويل بعض الشوارع من السير فى إتجاهين إلى السير فى إتجاه واحد يعتبر نظاماً مألوفاً يضطر إلى إستخدامه مهندس المرور من أجل تحديد مسارات حركة المرور وتجنباً للمخاطر التى تحدث نتيجة تغيير إتجاه بعض السيارات إلى اليسار وفى الإتجاه المعاكس. ولكن مع ذلك لا تزال إشارات المرور مسألة ضرورية للسماح بمرور المشاه. وهناك بديل آخر يستخدم فى ساعات الذروة هو تحويل الشوارع ذات الست مسارات إلى شوارع ذات مسارات أربعة فقط تخصص للسرعات الكبيرة، بينما يخصص المساران للإتجاه المعاكس فى ساعات الذروة الصباحية على أن تحول العملية إلى عكس ما كانت عليه فى ساعات الذروة المسائية .

ويحتفظ مهندس المرور بكثير من المعلومات عن حركة الناس والمركبات، فهو يقيس خدمة المراكز التجارية بحساب حركة المرور عن طريق حصر أعداد السيارات التى سجلت إنتظارها فى هذه المواقع، كما يقيس الطاقة المرورية للأطورة والأرصفة، بحصر المشاه الذين إجتازوها، كما يحدد مدى كفاءة الشوارع الموسعة أو الشوارع الجديدة والطرق العامة بتقدير حساب حركة المرور المحلية والخارجية. كما أن الحاجة إلى إشارات المرور وتقدير مدى كفاءتها وتحديد مواقع حظر الإنتظار أو حظر الدخول أو الإرتداد فى إتجاه معاكس ... إلخ تقدر كلها من قبل مهندس المرور إعتماداً على ما جمعه من معطيات، كما أنه فضلاً عن ذلك يساعد شركات النقل العام في تحديد خط سير وسائلها الجماهيرية لنقل الركاب[1] .

(1) Ibid., p. 287.

ولعل أهم ما تسهم به هندسة المرور فى مجال تحسين أداء نسق النقل ما يعرف بتنظيم حركة المرور في شوارع المدن وتقاطعاتها وطرقها العامة. وهنا يكمن الدور الخطير الذى تلعبه إشارات المرور فى هذا الصدد . إن ضبط الحركة بواسطة رجال المرور له بطبيعة الحال عدد من المزايا أهمها القدرة علي التوافق مع ظروف الحركة فى مكان معين ووقت محدد ، إذ يستطيع رجل المرور أن يتحكم فى حالات الضرورة أو فى الظروف غير العادية لتيسير حركة السيارات وضمان سيولة حركة المرور وإنسيابها. ومع ذلك تبين أن هذا النظام اليدوى لضبط حركة المرور قد يؤدى فى كثير من الأحيان إلى بعض النتائج السلبية خاصة فى الحالات التى ينصرف فيها رجل المرور عن أداء دوره لإنشغاله فى التحقيق فى حادثة مثلاً إلى جانب عدم قدرته على تنسيق جهده مع جهود زملائه في مواقع سابقة أو لاحقة له بما يضمن إنسيابية الحركة. ومن هنا طورت هندسة المرور إلى ما يعرف بإسم نظام الضبط الآلى المتزامن الذى يسمح آلياً وبطريقة موقوتة بتنظيم حركة المرور فى الشوارع الرئيسية وما يتخللها من تقاطعات من شوارع أخرى جانبية.وضماناً لسيولة الحركة فى الشوارع الرئيسية صممت إشارات الضبط الآلى بحيث تخصص زمناً للحركة بهذه الشوارع أطول من الزمن المحدد للشوارع الجانبية .

غير أنه بمرور الوقت تبين أن نظام الضبط الآلى المتزامن كان سبباً فى زيادة مفرطة لسرعة السيارات، خاصة عندما يحرص قادة السيارات على تجاوز أكبر عدد ممكن من التقاطعات والإشارات فى الزمن المحدد لهم بالحركة، الأمر الذى وإن أدى إلي ضمان سيولة حركة المرور إلا أنه أدى فى نفس الوقت إلى زيادة إحتمالات وقوع الحوادث وبخاصة لعبور المشاه.

ولتجنب مثل هذه الصعوبات طورت هندسة المرور فى البلدان المتقدمة نظاماً آخر هو نسق التحكم المتطور الذى طبق منذ فترة بعيدة فى لوس أنجلوس ولانكستر وبنسلفانيا وغيرها من المدن الأمريكية والأوروبية، يهدف إلى ضمان إستمرار نسق الحركة بلا توقف سواء فى الشوارع والطرق الرئيسية والعامة أو فى التقاطعات والشوارع الجانبية. وقد صمم هذا النظام على أساس تقدير الزمن اللازم لقطع المسافة ما بين المتقاطعات المتتابعة فى تسلسل وتتابع يقلل إلى أدنى حد ممكن من وقوف السيارة. بمعنى أنه إذا

تحركت سيارة فى تقاطع معين عند ظهور الضوء الأخضر وكانت المدة الزمنية اللازمة لقطع المسافة إلى التقاطع التالى تستغرق عشرين ثانية مثلاً، فإنه بعد هذه المدة تعطى إشارة الضوء الأخضر فى التقاطع التالى لتستمر حركة السيارة دون توقف وهكذا. ولقد أثبتت نتائج تجربة هذا النظام فى شيكاغو وكليفالاند وديترويت أن إستخدامه قد قلل إلى أدنى حد ممكن من حوادث المرور إلى جانب إستمرار نسق الحركة لمسافات طويلة قد تبلغ فى بعض الأحيان ما يزيد عن عشرة أميال متتالية[١].

٥ - تطوير شبكة الطرق المستخدمة: (الطرق السريعة والطرق الحرة)

مع زيادة إمتداد المدن وإرتفاع معدلات تزاحمها، تضاءلت أهمية الطرق التقليدية التى كانت تربط المجتمعات المحلية بعضها ببعض. إذ لم تعد الطاقة المرورية لهذه الطرق تتلائم مع تزايد الضغط الناجم عن زيادة وسائل النقل الحديثة كماً ونوعاً. وأصبحت حوادث هذه الطرق نتاجاً مباشراً ومتزايداً للتقاطعات والمنحنيات وإفتقارها إلى وضوح الرؤية لمسافات طويلة ... إلخ ولم تسلم عمليات التوسع التى أدخلت على كثير من هذه الطرق إلا إلى زيادة تكثيف صعوبات الموقف وذلك بأن دفعت بالمزيد من وسائل النقل إليها ،لتظل صعوبات نقص الطاقة المرورية لهذه الطرق على ماهى عليه[٢].

لقد مرت شبكة الطرق التى تستخدمها وسائل النقل العام الحضرى بمراحل عدة، حيث كان هناك فى بادئ الأمر- كما وصف والدو راكر Waldo Walker[٣] الطريق الرئيسى الأصلى الذى عرف بإسم طريق البريد أو طريق الولاية. وقد خصص هذا الطريق للإنتقال من نقطة معلومة إلى نقطة أخرى معلومة، ولو أنه كا ن يمر فى بعض الأحيان بنقطة أخرى متوسطة بقدر الإمكان وحسب ما تقتضيه الحاجة. وكانت هذه النقاط فى ذلك الوقت تحدد أين يجب أن يكون الطريق.ثم تلى ذلك طريق السكك الحديدية وهى طرق تمر

---

(1) M. Davie, Op. Cit., pp. 86-90.
(2) Ibid., p. 80.
(3) Ibid., p. 81.

فى أحوال قاسية فى مناطق خدمة على طريق واحد. مع إستبعاد النقاط الوسيطة. ومن ثم هنا بدأ الطريق الحديدى فى تحديد أين يجب أن تكون هذه النقاط. وبقدوم السيارة تغيرت الأوضاع تغيراً كاملاً، فقد تحركت بعيداً عن الطرق الحديدية وقدمت طرقاً أفضل (بالنسبة للراحة الشخصية) من الخط الرئيسى للسكك الحديدية. وسرعان ما تسللت هذه الآلة المتحركة إلى كثير من الواقع داخل المدينة لتحدث بذلك ثورة كبرى وتغيراً جذرياً فى مورفولوجية المدينة وتصميم نسق الشارع فيها. فسرعان ما شملت كل البلاد وأصبحت تمثل مشكلة، خاصة بعد أن تبين عدم توافر الطرق الكافية التى تتسع لحركة الإنتقال المتشعبة والمتعددة الأغراض. وكان من أهم أسباب مشكلات المرور يقول الدر Ihlder «تكدس السيارات والشاحنات وسيارات المسافرين ذات المسافات الطويلة والقصيرة التى تستعمل كلها نفس الطريق».

بعبارة أخرى أصبح من الواضح أن «المصدر الرئيسى لإزدحام المرور هو تجمع حركة المرور المحلية وذات المسافات الطويلة فى منطقة الأعمال المركزية والمناطق الفرعية التجارية والصناعية داخل المدينة، كما بات مؤكداً أن الفصل بين حركة المرور المحلية والسريعة مسألة ضرورية وحاسمة. ونتيجة لذلك إهتم المخططون بإنشاء طرق جديدة كطرق بديلة لحركة مرور السيارات. وهذه ما يطلق عليها حزام طرق الإنتظار والممرات والطرق السريعة والحرة التى تتجنب أكثر الأماكن إزدحاماً وتربط بين الشرايين الرئيسية لحركة المرور. ففى الولايات المتحدة قامت الحكومة الفيدرالية بتمويل أغلب هذه الطرق كجزء من شبكة داخل الولاية للنقل الحربى. وهناك فى الدول الأوربية شبكة طرق رئيسية مماثلة وخاصة فى فرنسا وبريطانيا وألمانيا. ويصمم الطريق السريع Expressway لحركة السيارات بأقصى سرعة (فى حدود معقولة) فى طرق بعيدة عن العبور وليس بها نقاط متوسطة أو تقاطعات. ولعل من أهم عوامل نجاحها هو إستخدام ما يطلق عليه بالطريق الجانبى By-Passالذى يسهل عملية الإنعطاف نحو المراكز المزدحمة المتاخمة أو التى تقع على الطريق السريع. بمعنى أن الطرق الجانبية يمكنها أن تنفصل عن الطرق السريعة الرئيسية القريبة من أحد أطراف المدينة وتتصل بها مرة

أخرى فى الجانب الأخر. ويذكر السيد هارولد M. Harold المهندس المنفذ للخطة الإقليمية فى نيويورك وضواحيها ثلاث وسائل تستطيع بها الطرق السريعة تجنب مركز الإزدحام هي :

١ - أن تقوم علي أحد جوانب مركز الأعمال .

٢ - أن تعبر منطقة الأعمال بخط مباشر نسبياً على جسر بعيد عن أى حركة مرور عابرة .

٣ - أن تقام أسفل الشارع العادى فى نفق مفتوح تحت منطقة الأعمال. وفى العادة تكون الطريقة الأولى الأكثر إستخداماً في كثير من مدن العالم. وفى الطريقتين الثانية والثالثة لا يسمح لأى سيارة أو أحد من المشاه فرصة العبور من الطريق السريع. وعلى أية حال تحقق الطرق السريعة إلى حد كبير ما تفتقر إليه حركة المرور فى المدن من سرعة وأمان، خاصة بعد أن تبين أن أكثر متاعب النقل الحضرى صعوبة لا تتمثل فى السرعة بقدر ما تكمن في نقصها. ومن الأمثلة على الطرق السريعة نجد الطريق السريع فى نيويورك من شارع القناة إلى ريفر سيد دريف River Side Drive وطريق النهر المزدوج إلى شيكاغو، أو طريق واكر wackerway الذى تكلفت ٣٠ مليون دولار وطريق ودوارد Woodward فى ديترويت وطريق ميتشجان فى شيكاغو[١].

وتعتبر عملية إنشاء الطرق الحرة Freeways أهم تغير طرأ على تصميم شوارع المناطق الحضرية فى العالم المتقدم وذلك بهدف تجنب أخطاء وأخطار الطرق العامة. ولذلك فمن المتوقع أن تسهم الطرق الحرة فى التخفيف من حدة الأزمة فى المستقبل القريب .

والطريق الحر هو فى الأساس عبارة عن طريقين متوازيين لكل منهما مساراته الخاصة ولكن فى إتجاه عكسى وفى إستقلال تام عن إحداهما الأخر ويعيد عن أى شكل من أشكال التقاطعات. أما المداخل والمخارج فى كلا الإتجاهين فتترابط بالمسارات الرئيسية لكل منهما عن طريق مسارات فرعية. لذلك فإن حركة المرور على الطرق الحرة تتميز بإستمراريتها وسيولتها بلا

---

(1) Ibid., p. 82.

أى إشارات أو تحذيرات للوقوف. أما التقاطعات التى تحتم وجودها على هذه الطرق فتحدث أما من خلال أنفاق تحت الطريق أو كبارى علوية .

ولقد ظهر أول طريق حر في أمريكا فى بداية الثلاثينات مع إنشاء طريق الإكسبريس الموازى لنهر هديسون فى مدينة نيويورك وطريق Pulaskisky-way من نيوارك بنيو جيرسى إلى نيويورك، وبداية إنشاء الطريق الخارجى لشيكاغو. ثم لحقته تطورات عديدة في نيو جيرسى وبنسلفانيا ونيويورك وكونكتيكوت وكاليفورنيا. وقد يتوازى الطريق الحر مع الشوارع الموجودة فعلاً أو تتقاطع معها. وبإختصار فإن فكرة الطرق الحرة تمثل بداية شكل جديد لشرايين يمكن أن تساعد في حل مشكلة المرور فى الدمن الكبرى[1].

وعادة ما يصمم الطريق الحر من ثلاثة مسارات للمرور فى كل إتجاه ونادراً ما يزيد عن أربعة مسارات. أما صغر عدد المسارات فتلك مسألة قصد بها ضمان حرية وسهولة حركة السيارات، إذ أنه كلما زادت مسارات الطريق كلما زاد التداخل بين السيارات بحثاً عن مسار أكثر ملائمة لسرعة السيارة، أو بحثاً عن مواقع المخارج من الطريق الحر. كما يضاف إلى مسارات الطريق الحر مسارات المخارج والمداخل إلى الطريق إلى جانب حارات للإنتظار الإضطرارى للسيارات المعطلة. ولقد أجمعت التقارير على أن سلامة حركة المرور وإنسيابها على الطرق الحرة قد إرتبطت بزيادة التحسينات التى لحقت الإشارات الإرشادية والضوئية. ولقد حققت الإضاءة الليلية تقدماً ملحوظاً فى هذا الصدد. حتى أن بعض الطرق العامة والحرة أصبحت عبارة عن شرائط متلاحقة من الأرصفة المضاءة بالدرجة التى تجعل السيارات فى غير حاجة إلي إستخدام الإضاءة المبهرة المسببة للحوادث. وتشير التجارب أيضاً إلى أن تجربة إستخدام الألوان لتحديد المسارات ذات السرعات المختلفة أو لتحديد مواقع الخروج من الطريق قد تؤتى هى الأخرى بنتائج طيبة إلى جانب مزايا إستخدام الإشارات التى تحدد الإتجاهات والمواقع والمسافات كعوامل هامة فى تصميم طرق المرور السهلة وجعل دورة الحركة والنقل أكثر أمناً وسيولة .

---

(1) S. Eisner, Op. Cit., p. 295.

إن أخطار حركة المرور وحوادث الطريق وإن كانت تنتج عن السرعة الفائقة إلا أنها يمكن أن تعزى إلى بعض العيوب أو أوجه النقص فى تصميم الطرق والشوارع. إن الفصل بين مسارات المرور فى إتجاهات معاكسة ومنع التقاطعات مسألة حيوية وهامة، إلى جانب الإقلال من السماح بإنتظار السيارات على جانب الطريق أو فوق الأطورة. ذلك أن وقوف سيارة واحدة معطلة يمكن أن يحول الطريق ذى المسارات الثلاثة إلى طريق ذى مسارين فقط، كما يضيف عدداً من مخاطر التراكم السريع والمتزايد للعربات فى منطقة الإختناق[1].

وبالإضافة إلى ذلك، فإن تجنب التقاطعات المنحدرة أو الإقلال منها من شأنه تسهيل إنسياب حركة مرور السيارات وزيادة سرعتها وأمنها. ففى دراسة مقارنه في ميلواكى تبين أن معدل سرعة المرور فى الطريق العادى كانت ١٣٫٤ ميل فى الساعة بينما كان معدلها فى جزء من الطريق الحر ليست به تقاطعات ٣١٫٨ ميل فى الساعة. وإن متوسط معدل السرعة فى كل شوارع المدينة ١٦٫٨ ميل فى الساعة أثناء ساعات الذروة، ١٨٫٢ ميل ساعة فى الحركة العادية للمرور. كما أوضحت المقارنة أيضاً تناقصاً ملحوظاً فى معدل حوادث المرور حيث بلغت نسبة الحوادث فى هذا الجزء من الطريق الحر بالمقارنة بالطرق العادية ذات التقاطعات نسبة ١ : ٢٠ كما بلغت معدلات الإصابة من حوادث بينهما ١ : ٢٧ . ولا تقتصر نتائج تجنب التقاطعات فى الطريق الحر علي إنخفاض معدل الحوادث فحسب بل يرتبط به أيضاً بتوفير الوقت والمال والجهد. فلقد أشارت تقديرات نادى السيارات فى جنوب كاليفورنيا إلى أن معدل الأمان والسلامة فى الطريق الحر تبلغ حالى ٧ مرات من الطريق العادى، وأن هذه الطرق الحرة توفر ٥٠٪ من وقت القيادة أو الرحلة و٣٠٪ من نفقات تشغيل السيارة[2].

إن نتائج هذه الدراسات وما كشفت عنه من إحصائيات لها دلالتها الهامة، إنما تشير فى مجموعها إلى طبيعة الأبعاد الأفقية للمكان والتى

(1) Ibid., p. 269.
(2) Ibid., p. 298.

قدمتها السيارة لنمط حركة المرور الحضرية، وتؤكد حقيقة أنه إذا ما قصد بشوارع المدينة والمناطق الحضرية أن تكون آمنة وإنسيابية المرور عندئذ لا يمكن الإبقاء على التقاطعات المنتظمة دون ما إخلال بكفاءة السيارة .

٦ - تنظيم عبور المشاه وحركة السيارات

ولأن أهم مظاهر الصراع بين المشاه والسيارات تحدث فى مناطق التسويق المزدحمة، يركز مخططو المدن جهودهم على إيجاد وتطوير أماكن للتسويق بعيدة عن حركة المرور. ولعل من أرخص وأبسط الطرق المتبعة لذلك هى عملية الترشيد الزمنى بإستخدام مساحة الطريق المخصصة فى مناطق التسويق بين المشاه والسيارات من خلال جدول زمنى وإجراءات إدارية محددة. والمثال على ذلك أن تغلق هذه الطرق أمام حركة السيارات أثناء ساعات التسويق بما يوجب على الموزعين الإنتهاء من أعمالهم قبل أو بعد هذه الفترة. وبالتعميق فى هذا الأسلوب نجد أنه لا يكلف بحساب النفقات أكثر من تركيب عدد قليل من إشارات المرور. ولقد كان المثال الناجح لهذا الإجراء هو المرحلة الأولى لتنظيم حركة المشاة فى شوارع لندن ونورويتش وايست إنجيليا مما نتج عنه زيادة حركة المشاة بمعدل ٣٠٠٪ وزيادة رأس المال بالمحلات التجارية بها تقدر بـ ٢٥٪[١].

وهناك أسلوب آخر لحل المشكلة يتمثل فى الإستبعاد التام والدائم لحركة مرور السيارات بعيداً عن مناطق التسويق ويتطلب هذا الأسلوب إدخال تعديلات جديدة على مواقع وتصميم المحلات التجارية وفى إيكولوجية المنطقة التسويقية ذاتها، ذلك لأن كل المساحة الأرضية الواقعة بين واجهات المحال على جانبى الطريق تصبح متاحة بإستمرار للمشاه، وبالتالى يتعين تعديل مسطح الشارع ليلائم هذه الوظيفة. وفى هذا الصدد يمكن إزالة الأرضية المرتفعة، كما يعاد رصف الشارع كله كطريق للسير كما تركب بعض المقاعد ... وغير ذلك من التعديلات التى تدخل إحساساً بأن المكان يختلف تماماً عما كانت عليه نفس الشوارع من قبل عندما كان يسمح فيها بحركة مرور السيارات .

---

(1) Walter Bor, "The Making of Cities," London, Leonard Hill, 1972, p. 126.

ولقد إتبعت العديد من المدن الأوربية هذين الأسلوبين السابقين نظراً لبساطتهما وإنخفاض تكاليفهما النسبية. فمثلاً حاول المخططون فى روما حظر دخول السيارات الخاصة فى منطقة ميلين مربعين من وسط المدينة، وإقترحوا في مقابل ذلك تسهيلات لخدمة نقل الركاب بالمجان فى سيارات النقل العام فى ساعات الذروة. وقد كلفت هذه الإجراءات حكومة المدينة ما يزيد عن أكثر من نصف مليون دولار كنفقات للنقل العام الذى تقدم خدمته مجاناً للركاب. وبالمثل حاولت مدينة مارسيليا أن تمنع الإنتظار فى منطقة تسويق وسط المدينة لكى تحجز خمسة أميال من حارات الشوارع للأتوبيسات والتاكسيات. وقدمت ركوباً مجانياً للأتوبيسات. ولو أنه جاء بتقرير للنيويورك تايمز «أن حكومة المدينة كانت تعتبر الخدمة المجانية للأتوبيس من قبيل الخسارة، ومن ثم لا تفكر فى الإستمرار بالأخذ بالتجربة. كما لوحظ أن تجربة مارسليا قد حسنت من حركة المرور في المنطقة التى حظر فيها الإنتظار ولكنها جعلت الموقف أسوأ مما كان عليه فى المناطق المحيطة بها.

ولقد إقترحت رابطة مهندسى ولاية نيويورك إتخاذ إجراء قمعى. بأن تمنع كل السيارات لمدة إحدى عشر ساعة في كل يوم عمل بين الشارعين ٣٤ , ٥٩ وبين الطريقين الثالث والثامن فيما عدا سيارات الحالات العاجلة والتى تحمل إمدادت ضرورية، علي الرغم من أن التجربة قد أوضحت أنه من الأسهل إبعاد الناس عن هذه المنطقة وجعل السيارت تستخدمها بحرية. وقد نجحت مدينة مكيسكو حيث فشلت المدن الأخرى بما فيها نيويورك : فقد إستبعدت معظم الشاحنات من شوارع المدينة أثناء يوم العمل. وهى بهذا لم تصل إلى إنسياب حر لحركة المرور،ولكنها مع ذلك قللت من حدة الإزدحام. كما إقترحت البلديات فى مدن أخرى مثل فيلادليفيا ونيويورك إجراءات لإعادة تنظيم يوم العمل فى مواعيد متعاقبة بهدف تخفيف حدة الإزدحام فى ساعات الذروة الصباحية والمسائية. كما جربت كل من لندن ونيويورك فرض رسوم على إستخدام شوارع المدينة بواسطة السيارات حتى تقلل من الإقبال على استخدام هذه الشوارع ولترفع من أحوال تحسين النقل العام. وبالرغم من ذلك فقد كانت تكاليف إقامة وتشغيل الأنساق المقترحة عالية جداً لدرجة أنها لم تبررها[1].

(1) R. Ackoff., Op. Cit., p. 196.

ويعتبر فصل حركة المشاه عن حركة مر السيارات - بنوعيه الأفقى والرأسى - أساليب أخرى لحل مشكلة الصراع على إستخدام الأرض الحضرية بين هذين النوعين من الحركة. ومن أمثلة الفصل الأفقى للسيارات عن المشاه ما حدث فى روتردام مثلاً في منطقة وسط المدينة. كما تبنت منطقة تسويق كوفنترى Coventry خطة مماثلة للفصل الأفقى من خلال مستويين لشاه بهما محلات على الطريقين. ومع أن البيانات الأولى لتنفيذ هذه الخطة قد واجهت بعدد من الصعوبات والمعوقات أهمها ذلك الجهد الفعلى الذى يتطلبه إتقاء الأدراج (السلالم) ما بين الطابقين، إلا أنه فى المرحلة اللاحقة لتنفيذ المشروع أمكن التغلب على هذه الصعوبات بإستخدام ممرات منحدرة صعوداً وهبوطاً بين المستويات المختلفة للمحلات التجارية[1].

أما الفصل الرأسى للمشاه عن السيارات، فيتضمن تعديلات أكثر ضخامة إلى جانب قدر كبير من الإستثمارات، ومن أمثلته ما حدث فى مدينة لندن لتطوير منطقة باربيكان Barpican Development حيث نفذت بصددها خطة لإعادة التطوير الشامل للمنطقة يتم بمقتضاها إنشاء مستوى مرتفع للمشاه على مساحة ٤٠ فدان شمال طريق لندن - «وول رود» مزودة بالمحلات التجارية ومكاتب الأعمال وشقق سكنية لـ ٦٥٠٠ شخص ومدارس وصالة موسيقى،أما حركة السيارات فقد خصص لها حسب الخطة نهر الطريق أو مستوى ثالث عبارة عن نفق تحت سطح الأرض. وفى استكهولم إتبعت نفس الخطة تقريباً فى مشروع تطوير هوترجت Hoterget Development فى الجزء الشمالى من وسط المدينة على مساحة كانت مستخدمة من قبل كمنطقة سكنية دون المستوى. وقد تكامل هذا المشروع الطموح مع إمتداد نسق الأنفاق الذى سار تحت هذه المساحة بأكملها. ويتكون المشروع من ثلاثة مستويات، الأول للإنتظار والثانى لطرق الخدمة تحت الأرض أما الثالث فكان فى مستوى مرتفع خصص لتسويق المشاه[2].

وبإختصار تشير هذه الأمثلة التى ذكرناها إلى بعض الإمكانيات التى

---

(1) Ibid., p. 128.
(2) Ibid., p. 130.

يمكن أن تتوافر لحل الصراع بين حركة السيارات والمشاه وخاصة فى مراكز التسويق، وفى خلق نوع من البيئة الحضرية لها هويتها وطابعها الخاص. إن الشواهد الأمبيريقية المستقاة من واقع العديد من مدن العالم تشير إلى أنه من الصعب إيجاد بيئة حضرية ملائمة، طالما أنه من الصعب مواجهة الإحتياجات المختلفة لمن يعيشون ويعملون فى المناطق الحضرية ويتحركون فيها كمشاة أو سائقى سيارات. إن إختلاف هذه الإحتياجات وتعددها وتصارعها فى كثير من الأحيان، يهدد سلامة الحياة الحضرية وصحتها إلى درجة كبيرة. وبطبيعة الحال قد يصعب القضاء على كل هذه الصراعات مجتمعة لأنها مسألة تفوق ما هو متاح من إمكانيات وحتى لو توافرت الإمكانيات فإن المسألة تبقى ضرباً من ضروب اليوتوبيا، ذلك لأن الكثير مما هو حيوى وهام فى الخبرة الحضرية ما هو إلا نتاج مباشر لهذه الصراعات. والمثال على ذلك إن الإزاحة الكاملة لحركة مرور اليسارات للفصل الطبيعى أو الفيزيقى فى شكل منطقة عليا للمشاة ليس دائماً سهل التطبيق كما هو متصور ومع ذلك ورغم صعوبة الحلول الناجحة لمواجهة المشكلة. فبالإمكان إستبعاد الصراعات العنيفة والخطيرة المدمرة لحياة الناس وصحتهم وسعادتهم. وفى هذا الصدد فإن ترشيد وتحسين أداء حركة الناس والبضائع على إتساع المنطقة الحضرية من شأنه أن يكون أكثر الإسهامات الممكنة جدية وفائدة فى الإرتفاع بمستوى البيئة الحضرية .

ولعل من بين أهم عناصر الخطة الكاملة لحل مشكلات الصراع بين حركة المشاه وحركة السيارات ما يعرف بإسم مواقع تجمع وإلتقاء وسائل النقل In-terchange من حيث - أماكنها، وتصور تصميمها، ووظيفتها المناسبة. إذ من المتوقع أن تؤثر هذه المسائل على النسق وأهميته فى تنقلات الجمهور. إن مواقع الإلتقاء هى النقط التى تتلاقى فيها كل أشكال النقل لتمكن الجمهور من التغيير من وسيلة للنقل إلى أخرى بسهولة وراحة. ولعل من الأمثلة البارزة على نقاط الإلتقاء بين النقل البرى والنقل الجوى. ففى مطار O'Hare - شيكاغو - مثلاً فإن المكاتب والفنادق ومحلات الكوافير وحتى الأندية الليلية يمكن أن تكون مدينة صغيرة بحيث تمكن من لقاء رجال الأعمال فلا يدخلون المدينة إلا نادراً. وأخيراً فإن هذه المواقع تمثل أيضاً نقط

أقصى أماكن الوصول فمن المنطقى أن تتركز فيها فرص العمل والإسكان وإستخدامات أخرى تستفيد من إمكانية الوصول إليها مثل مراكز التسويق بداخلها أو بالقرب منها(١).

وتمثل المحطات المترابطة للسكك الحديدية والأتوبيسات نوعاً مشهوراً من مراقع الإلتقاء، كما تعتبر محطات الأنفاق فى الضواحى التى ترتبط بأماكن إنتظار السيارات شكلاً آخر وقد إهتمت العديد من الخطط الحديثة للمدن ببعض هذه المواقع فى الضواحى كنقاط للنمو فى المستقبل ونواه تتكون حولها مناطق مركزية بكثافة عالية من الإسكان والمكاتب وتسهيلات جيدة للتسويق تستفيد من إمكانية وصول وسائل النقل العام والخاص إليها .

وبطبيعة الحال فإن فكرة نقاط التحويل أو مواقع الإلتقاء ليست جديدة وتوجد بعض الأمثلة الظاهرة لها منذ عدة عقود. ومن بين هذه الأمثلة محطة Grand Central فى نيويورك. عندما عرفت فى بداية القرن ثم إستكملت فى ١٩١٣ كانت تخدم نقاط توزيع متعددة المستويات لمشروعات أخرى شهيرة مثل مركز روكفلر فى نيويورك، Market East فى فيلادلفيا ، Place Ville Meire فى مونتريال وإلى حد ما Hotorget فى إستوكهولم. وهناك يوجد منطقتين تحت الأرض تعمل فيها قطارات الضواحى وقطارات الإكسبريس إلى جانب مستويين للإنفاق مستوى لمترور الأنفاق الواصل ذهاباً وإياباً إلى ميدان التايمز ومستوى Grand Concouse الذى يستخدمه نصف مليون نسمة فى اليوم ويعمل كمنطقة توزيع للمنطقة تخدم ٢١ مبنى بواسطة شبكة طرق للمشاه تحت الأرض فى مساحة قدرها ٦٠ فدان. كما يوجد أيضاً مكان سهل الوصول إليه خاص لسيارات التاكسى والسيارات الخاصة فى طريق مرتفع «Collar» حول محيط الموقع، بالإضافة إلي الأتوبيسات التى تسير فى الشوارع المحيطة بها. وبالنسبة لمزايا هذه النقاط يكفى أن نشير إلى مبنى Pan Am ذو التسع وخمسين طابقاً وهو أكبر مبنى تجارى فى العالم تبلغ مساحته ٢ر٤ مليون قدم خصص للمكاتب ومشروعات الأعمال ويعمل به ٥٠٠ر١٧ موظف وبه محطة هليكوبتر على السطح

(1) W.Bor, Op. Cit., p. 135.

أضيفت فى ١٩٦٣. وباختصار فإنه رغم التركيز الشديد فإن منطقة Grand Central تعمل بكفاءة بسبب الطريقة الذكية الإبداعية التى نظمتها، كما تشير إلى أسلوب جديد نحو تطوير أشكال حضرية جديدة أكثر تركيزاً وتكاملاً مع كل وسائل النقل والمواصلات فى نقطة التحويل التى يمكن أن تكون نقاط نمو جديدة فى مستقبل المدينة[1] .

٧ - سياسات لحل مشكلة الإنتظار

كللت جهود الإنسان من أجل سرعة الحركة بالنجاح الملحوظ، ولكن اليوم يواجه بمفارقة كبيرة هى عدم توافر وكفاية المكان من أجل إبطاء سرعة هذه الحركة أو إيقافها. إن وسائل النقل المختلفة يجب أن تجد مكاناً سواء للوقوف أو الإنتظار على الأقل عند بداية خطوط سيرها ونهاياتها، كما يجب عليها أن تجد مكاناً للراحة المؤقتة سواء لأداء الأعمال أو للترويح أثناء رحلتها على الطريق. وتلك هى مشكلة الإنتظار .

وتختلف الحاجة إلى مواقع أو أماكن للإنتظار إختلافاً كبيراً بإختلاف بناء المدينة وإختلاف إجراءات وعادات تشغيل السيارات. ومع ذلك أشارت التجارب والخبرات إلى وجود بعض الملامح العامة التى يفيد تحليلها فى وضع بعض التوجيهات لحل المشكلة. وترتبط هذه الملامح والمستويات العامة ببناء أرضية المكان. وهنا يكمن أساس مشكلة الإختناق المتزايد. إذ يمكن أن نعيد صياغة المشكلة فى سؤال عما إذا كان قصدنا أن تتحول المدن إلى مساحات ضخمة وعملاقة للإنتظار ولكن تشغل بالمنشآت والمبانى. إن إقتراح حل المشكلة من خلال تنشيط وتحسين خدمة النقل الجماهيرى إقتراح شبه مستبعد. ذلك لأن السيارة الخاصة أصبحت ظاهرة العصر، وهى تشبع فى الإنسان حاجة أو غريزة أساسية لحب الحرية وإختيار الحركة مهما كانت نتائجها. ومن ثم كان من المتبين أن يتوافق بناء وشكل المدن مع طبيعة الإنسان وطبيعة وسائل النقل التى يخترعها. ولكى تكون السيارة أكثر فاعلية يجب أن توفر لها مكاناً سواء للحركة أو للوقوف .

---

(1) Ibid., pp. 135-136.

إن راكب السيارة يود لو أن يستطيع أن يوقف سيارته بالقرب من المكان الذى يقصده، ولقد كشفت المسوح المختلفة عن أنه فعلاً يستطيع أن يفعل ذلك فى كثير من الأحيان ولكن بطريقة غير مسموح بها قانوناً. لقد أشارت المسوح أيضاً إلى أن راكب السيارة الذى يقصد منطقة الأعمال المركزية أو الحى التجارى أو منطقة التسويق لا يرغب فى أن تكون المسافة التى يقطعها سيراً على الأقدام من موقف الإنتظار إلى منطقة التسويق مثلاً أكثر من ١٠٠ قدم. وفى دراسة أجريت فى مدينة بوسط غرب روكفورد Rockford بأيللينوس Illinois حول رغبات راكبى السيارات فى هذا الصدد وكان من نتائجها أن من بين الذين يوقفون سياراتهم كإنتظار لمدة تقل عن نصف ساعة كان حوالى ٤١٪ منهم يسير بلوكاً واحداً، و٣٦٪ يسير بلوكان، و١٤٪ يسير ثلاثة بلوكات، ٤٪ يسير ٤ بلوكات. وأن من بين الذين يوقفون سياراتهم لمدة ساعة كان ١٥٪ يسير بلوكاً واحداً، و٣٧٪ يسير بلوكان، ٢٨٪ يسير ثلاثة بلوكات، و١٢٪ يسير أربعة بلوكات و٤٪ يسير خمسة بلوكات. وأن من بين الذين يوقفون سياراتهم لمدة ساعتين فأكثر ٢٠٪ يسير بلوكان، ٣٣٪ يسير ثلاثة بلوكات و٢٠٪ يسير أربعة بلوكات و١٣٪ يسير خمسة بلوكات و٨٪ يسير ٦ بلوكات و٤٪ يسير مسافة تزيد على ست بلوكات. فإذا تصورنا أن طول البلوك الواحد يقرب من ٤٠٠ قدم، يصبح من الواضح أن أولئك الذين يرغبون الإنتظارلفترة قصيرة - نصف ساعة فأقل - لا يرغبن فى السير على الأقدام لمسافة تزيد عن ٦٠٠ قدم، وأن أولئك الذين ينتظرون مدة ساعة لا يرغبون فى السير أكثر من ١٠٠٠ قدم، بينما يسير من ينتظر مدة أطول مسافة لا تزيد عن ١٢٠٠ قدم[1] .

على أنه يجب أن نسلم بأن هذه المسوح تستحق المزيد من الإهتمام. فإذا وضعنا فى الإعتبار طبيعة البيئة التى ينتقل فيها ساكن الحضر سواء بسيارته أو سيراً على الأقدام فإنه لن يكون من المستغرب أن ينبذ «المتسوق» فكرة السير على قدمية فى الحى التجارى وفى أجزاء كبيرة من المتروبوليس المعاصر تمتلأ بالقاذورات وكثيراً من المناظر الرديئة غير

(1) S. Eisner, Op. Cit., p. 304.

المستحبة وتفتقر فى العادة إلى أية تسهيلات للراحة أو المتعة. لذلك فقد ما تكتسب المدينة مظهر إحترام الذات وجمال المنظر وراحة الأفراد عندئذ من المتوقع أن تكشف رغبة راكبى السيارات فى التجول داخل هذه المناطق وحولها عن معدلات مختلفة تماماً عما أوضحته الإحصائيات السابقة .

وتختلف متطلبات السيارات إختلافاً كبيراً، ولو أن التجربة تكشف عن بعض العوامل التى يجب أن توضع في الإعتبار عند تقدير هذه المتطلبات. إن متوسط مساحة المكان الذى يشغله ساكن المنشآت التجارية أو مكاتب الأعمال في منطقة وسط المدينة هو حوالى ١٥٠ قدم مربع من مساحة الأرض التى يقام عليها المنشأة أو المكتب. فإذا إستخدم كل المشتغلين فى المنشآت التجارية ومكاتب الأعمال سيارات خاصة فإن هناك حاجة إلى ١٥٠ قدم مربع لكل منهم كموقف إنتظار لسيارته. ومن ثم تكون المعادلة على النحو التالى أن كل قدم مربع من المبانى أو المنشآت يحتاج إلى قدم مربع آخر كمواقف إنتظار للسيارات .

وبطبيعة الحال، فإن هذه المساحة المكانية لا يمكن أن تتوافر لأولئك المترددين على مكاتب الأعمال والذين يبلغ عددهم فى المتوسط أكثر من ضعف من يشغلون هذه المبانى والمنشآت التجارية. ومع ذلك فإنه بالنسبة لمدينة متوسطة الحجم نجد أن حوالى ٥٠٪ من سكانها المترددين على منطقة الأعمال المركزية أو الحى التجارى يستخدمون وسائل نقل عامة أو جماهيرية. زد على ذلك أن محلات تجارة التجزئة تضيف عبئاً أكبر على الأمكان المخصصة لإنتظار السيارات. ومن هنا كان من الضرورى أن تتوافق المساحات المخصصة لإنتظار السيارات - على الأقل فى منطقة الأعمال المركزية - مع الإستخدامات المختلفة للأرض. وتشير الشواهد إلى أنه بالإمكان تحقيق هذا التوافق عندما يمكن النهوض بخدمات النقل العام ليصبح أكثر قدرة وكفائة لجذب الأعداد المتزايدة من ركاب السيارات فى دخولهم وخروجهم من مناطق التسويق وأحياء الأعمال والتجارة .

وبإختصار، فإن الإستخدام المزدوج لنسق الشوارع - من أجل حركة السيارات وإنتظارها يمثل حجر الزاوية فى الكثير من مشكلات النقل الحضرى ونتيجة لذلك فقد حاول المخططون أن يفصلوا هذه الإحتياجات بقدر

الإمكان فى مناطق وسط المدينة. ولذلك كانت هناك محاولة جذرية فى فلادليفيا أمام إحتجاج كبير فى البداية. فقد فرضت المدينة تعليمات «بعدم الإنتظار» فى منطقة ميل مربع داخل نطاق وسط المدينة مما نتج عنه سيولة أكثر فى المرور وإنخفاض نسبة الحوادث إلى النصف. ولقد طرحت حلولاً أخرى مثل تحديد أماكن خاصة أو عامة للإنتظار فى أطراف منطقة العمل. وبالرغم من ذلك فهناك نوع من الإهتمام فى أن هذا الحل فى النهاية يعتبر غير مرغوب فيه مثل المشكلة ذاتها. ففى منطقة وسط مدينة شيكاغو (وفى مدن أخرى أيضاً) تعتبر كثير من العمارات أماكن إنتظار ضخمة حيث تستخدم من ٦٠٪ إلى ١٠٠٪ من أرضها للسيارات أكثر من الأعمال. ومع ذلك فإن نجاح مشاكل الإنتظار خداع. وطبقاً لما ذكره أحد رواد التحليل فى حركة المرور وهو ولفريد أوين Wilfred Owen نجد أنه كلما زادت المساحة وقلت نسب الإنتظار وكلما زادت إغراءات القيادة داخل المدينة بالرغم من عدم كفاية شوارعها ... فإن معظم أصحاب السيارات في أمريكا يفضلون الإبتعاد عن المدينة مما يبتعدون عن السيارة(١) .

وهناك تصميم لحل آخر أكثر إنتشاراً وهو أن المبانى الجديدة مثل مبانى المكاتب والمؤسسات التجارية تشتمل على مكان للإنتظار بعيداً عن الشارع. أما فى جراجات تحت الأرض أو متعددة الطوابق أو بحجز مناطق مجاورة للإنتظار ومع ذلك يواجه هذا الحل بمشكلة أخرى هى أنه فى المناطق شديدة الإزدحام بالمبانى فإن ندرة المكان تعنى إرتفاع تكاليف ونفقات البناء الأمر الذى ينعكس على إرتفاع القيمة الإيجارية أو الشراذية لهذه المبانى الجديدة.

ويقدم أوستن ماكدونالد Austin Macdonald عدة مقترحات بديلة لحل هذا التناقض الظاهرى هى :(٢)

١ - يستطيع صاحب السيارة - على حد تعبير ماكدونالد - أن يترك سيارته بالمنزل ويحاول إيجاد وسيلة أخرى - قد تكون أقل متعة ورفاهية - للوصول إلى الجهة التى يقصدها. ويحظى هذا الحل بقبول واسع الإنتشار كما

---

(1) A. Bosckoff., Op. Cit., p. 352.
(2) M. Davie, Op. Cit., p. 83.

يمتاز بأنه يقلل من عدد السيارات المنتظرة فى الطرق الرئيسية، إلا أن من مساوئه أن يجعل الأعداد الكبيرة من السيارات بلا فائدة أو وظيفة لأصحابها أغلب الأوقات .

٢ - يستطيع صاحب السيارة فى المدينة أن يجد مكاناً مناسباً للإنتظار بالقرب من المكان الذى يقصده . ويثير هذا الحل الذى قدمه ماكدونالد مسألة تشييد أو إعداد مواقف الإنتظار خارج أو بالقرب من مناطق الإزدحام في المدينة، تلك المسألة التى أثارت بدورها كثيراً من الجدل والمناقشة. فعلى سبيل المثال فإن هاولى سامبسون Hawley Simpson وهو مهندس مرور يشير فى دراسة قام بها حول هذا الموضوع إلى أنه بإستثناء حالات قليلة لم تستخدم هذه المواقف أو الجراجات - حتى فى مراكز الإزدحام الشديدة - الإستخدام الأمثل لطاقاتها المتوقعة لا لأن الأفراد لا يرغبون في الإنتفاع بهذه الخدمة، بل لأن الخدمة المتاحة تزيد عن إمكانيتهم المادية، وفى هذا الصدد يوصي سامبسون بضرورة إستخدام هذا البديل بأسعار أقل، وإن كان ذلك يتوقف في نظره علي ضرورة تخفيض نفقاتها وبتخفيض قيمة الأرض بما يضمن تشجيع رؤوس الأموال الخاصة فى هذا المجال من ناحية ويضمن من ناحية أخرى زيادة إستثمار الطاقة المتاحة لمواقف الإنتظار من خلال زيادة الإقبال على إستخدامها .

٣ - لا يزال أمام صاحب السيارة فى المدينة فى نظر أوستن ماكدونالد إختيار ثالث هو أن يقود سيارته إلي أن يبلغ نقطة بداية إزدحام المرور ليوقفها فى مكان ما ليستخدم وسيلة أخرى للنقل لإستكمال رحلته. وينتج عن مثل هذا الإجراء الإقلال من نفقات ووقت وراحة صاحب السيارة وإنسياب حركة المرور ومنع الإختناق. ويرى أن الإقبال على إستخدام هذه الطريقة على نطاق واسع في المستقبل يتوقف إلي درجة كبيرة علي طبيعة التسهيلات المتاحة التى لا تقتصر فحسب على مجال تخطيط حركة المرور أو تنظيمها. غير أنه من الملاحظ أن ما قدم - لتشجع أصحاب السيارات علي الإنتظار خارج منطقة الأعمال في أغلب مدن العالم يعتبر غير ذى قيمة، وأنه لابد من توفير هذه الخدمة ولذلك وجهت أغلب المدن جهودها الإدارية والتنظيمية نحو موقف سلبى تمثل فى إجراءات عدم السماح أو على الأقل عدم تشجيع

أصحاب السيارات على دخول هذه المنطقة. حقاً كانت هناك العديد من المبادرات التى قدمتها بعض المدن مثل ما قامت به بلديات مدن بتسبرج من تخصيص أماكن للإنتظار داخل منطقة وسط المدينة وبالقرب منها على مساحات مكانية مملوكة لها، ولكن مع فرض رسوم إعتبرت مرتفعة فى نظر ساكنى هذه المدن. وقد توفر بعض المدن الأخرى مواقف للإنتظار المجانى، إلا أن مواقع هذه التسهيلات تكون في العادة بعيدة أو غير ذات أهمية كبيرة فى نظر أصحاب السيارات، خاصة وأنها أنشأت أصلاً بهدف الحد من الإزدحام وليس بهدف تقديم خدمة للسكان. كذلك إستطاعت السلطات المحلية والشركات الكبرى في بعض المدن أن تقدم حلولاً جديدة للمشكلة من أمثلتها المشروعات التى تقوم بها شركات السكك الحديدية أو النقل السريع Ropid Transit التى حرصت علي توفير أماكن كافية لإنتظار السيارات عند نهاية خطوطها في الضواحى، مما يسهل الإنتقال من وسيلة النقل الخاصة إلى وسيلة النقل العامة ولعلنا نجد في الشعار الذى تطبقه شركة النقل السريع فى فيلادلفيا والذى يقول «إنتظر عندنا وإركب معنا» ما يشير إلى مضمون هذا الحل البديل. وإلى جانب هذه المبادرات التى تبذل من جانب السلطات العامة، نجد أنه في معظم المدن توجد هذه المبادرات - على حد تعبير ماكدونالد - مسألة مشروطة بمبدأ أنها تقدم كخدمة لا من أجل الربح أو الإستثمار. ومن ثم يجب أن تقدم هذه الخدمة بالمجان أو على الأقل نظير رسوم قليلة، وإلا فإن أصحاب السيارات سيضطرون للإنتظار داخل المدينة حتى فى أكثر المواقع إزدحاماً، ومن هنا يوصى ماكدونالد بضرورة أن تؤول ملكية وإدارة مثل هذه المواقف إلى السلطات العامة بالمدينة أو القطاع العام.

وأخيـــــــــيرا ....

إلى أى مدى يمكن أن يتحقق التكامل بين عناصر نسق النقل الحضرى، قد يبدو واضحاً أن ثمة تغيرات يجب تدخل على النسق الراهن لشوارع المدينة وأن هذا التغير سوف يوثر على الجوانب الأخرى لإستخدام الأرض. لقد لاقت فكرة الطرق الحرة ترحيباً واسع النطاق بإعتبارها أداة نافعة يمكن بواسطتها إيجاد إطار جديد لمجتمع الغد .. وقد يسهم الطريق الحر كثيراً في

التخلص من إختناقات المرور فى المناطق المركزية فى المدن، إلا أن عادة بناء هذه المناطق بهدف توفير أماكن الإنتظار الملاءمة والكافية ولخلق بيئة ذات مظهر جذاب مثل مناطق خارج المدن مسألة يجب أن تحدث وضرورة يجب أن تتحقق، وإلا سوف يصبح الطريق الحر شرياناً ينقل سكان المدينة بعيداً عن الأحياء المركزية التقليدية إلي مناطق التسويق الجديدة التي أقيمت فى بيئة ملائمة ومريحة ومخططة تخطيطاً أفضل .

إن المكان المناسب لمواقف السيارات وتخطيط الأحياء التجارية وتطويرها مسألة يجب أن تحل محل المناطق الشريطية والضيقة على طول شرايين حركة المرور والتى إستبدلت هى ذاتها بالطرق الحرة. وبهدف القضاء على مشاكل إختناق المرور يجب إعادة تخطيط مداخل ومخارج مناطق الأعمال المركزية سواء بالنسبة للسيارات أو بالنسبة للمشاه. كما يجب أن يحظر إنتظار السيارات على جانبى الطرق أو الأرصفة فيما عدا بعض شوارع المناطق المركزية بشرط ألا يزيد ما يسمح به من مواقف عن خمس من المساحة المكانية المخصصة لمواقف السيارات والجاراجات، خاصة بعد أن تبين أن إنتظار السيارات على الأطورة وعلى جانبي الطرق كان - ولا يزال - سبباً فى إنخفاض معدل سيولة حركة المرور بنسبة ٥٠٪ ونظرٌ لكونها من أخطر معوقات حركة المرور نصت القوانين في معظم المدن على أن الشوارع تستخدم في الأصل لحركة المرور وليست كمواقع إنتظار أو تخزين للسيارات ولكونها تؤدى وظائف مختلفة ومستقلة فإن أماكن إنتظار السيارات وشرايين المرور وأماكن دورة وعبور المشاه يجب أن تخطط بإعتبارها عناصر مستقلة .

وبإختصار، يجب أن يكون هناك خطة لتنظيم حركة النقل في المدينة، كما يجب أن تصبح هذه الخطة دليلاً تسترشد به أى حركة إصلاح أو تخطيط للمدينة. غير أنه إلي أن تصمم هذه الخطة ويبدأ فى تنفيذها فإنه من الضرورى أن تقدم حلولاً معينة كعلاج مبدئى للمشكلات. وفى هذا الصدد يجب أن يكون التميز واضحاً بين الطابع النفسى والمؤقت لمثل هذه الحلول وبين الحلول الدائمة والجذرية للمشكلة. إن إختناقات حركة المرور يجب أن تعالج فى أكثر المناطق تسبباً في هذه المشكلة حتى يمكن المحافظة علي سيولة الحركة، ولكن أى من الوسائل التى تتبع فى هذا الصدد وبخاصة فى

مجال هندسة المرور على نحو ما أوضحنا يجب ألا تختلط بالتحسينات الأساسية لنمط الشوارع أو لأنساق النقل الجماهيرى. ولطالما كشفت الدراسات التى أجريت علي مشكلات النقل والمرور فى المدن الكبرى عن أن عدم تكامل عناصر هذا النسق سوف يخرب لا محالة صميم البيئة الحضرية وسوف يؤدى في النهاية - ولو بالتدريج - إلى فقدان تام للقيم ما لم تحدث تغيرات جذرية.

ولعل الشواهد على ذلك كثيرة في مدن اليوم إذ بلا شك سوف تستمر المدن فى أن يكون لها مركزها التجارى. وهناك العديد من الأسباب التى تبرر تجمع النشاطات والأعمال مثل الإدارة المدنية وتجارة التجزئة والجملة والمصالح المالية والتسلية والترويح والمراكز الثقافية ... إلخ في هذه المنطقة. وهناك بالإضافة إلى ذلك ما يمكن أن نطلق عليه «جو النشاط» فى منطقة الأعمال المركزية، ذلك العامل النفسى الذى يشبع حاجات ورغبات بشرية وفنية، إن بريق الأضواء فى هذه المنطقة يمثل قوة الجذب العبقرية والإغراء المميز للحياة الحضرية. ولكن رغم ذلك كله، فإن أياً من هذه الأسباب لا يمكن أن يبرر ظاهرة الإختناق الناجمة عن تزايد الكثافة السكانية وضخامة أو تزاحم المبانى كلعنة أحلت بالمدينة .

وهكذا يبدو واضحاً أن مواجهة مشكلات النقل الحضرى تتطلب بالضرورة إعداد خطة لإيجاد نسق نقل متوازن. وفى هذا الصدد يبدو أن من أهم الأهداف التى تسعى إليها فى تخطيط المدن تحقيق أكبر قدر ممكن لسكانها لحرية الإختيار من عدة فرص متنوعة للعمل والتعليم والثقافة والتسهيلات الترويحية ومختلف أنواع البيئات الحضرية مع مدى كامل للإسكان لمختلف الجماعات والفئات فإذا أمكن تحقيق هذه الأهداف فإن الإختيار الحر سوف يثرى الحياة الحضرية ويجعل منها عامل جذب أكثر مما هى اليوم ،معنى هذا زيادة تحسين إمكانية الوصول لتمكين أكبر عدد من الناس من هذه الفرص لأن هذه الإختيارات لن تكون لها معنى دون أن يكون هناك إمكانية للوصول إليها. ويتضمن هذا نسقاً شاملاً للنقل وللمواصلات يفى بكل أنواع تحركات الناس والبضائع .

وكما رأينا فإنه من أصعب مشاكل حركة المرور في المدن ما إرتبط برحلة العمل اليومية، الرحلة إلي العمل وهي التي يجب التغلب عليها بطرق مختلفة إذ كلما إتسعت المدينة كلما تأكدت الحاجة إلي خدمتها بنسق نقل عام كفء يربط بين مختلف الأشكال كالترام ومترو الأنفاق وأتوبيسات كبيرة وصغيرة وسيارات التاكسى وبالرغم من ذلك فإنه مع زيادة حجم المدينة تزداد درجة تقييد استخدام السيارة الخاصة للإنتقال وبوضع قيود للإنتظار وتسعير الطرق: وحيث يكون هناك نسق كفؤ للنقل العام أمكن تجنب التركيز فى أماكن العمل نظراً لإمكانية توزيع مواقع جذب حركة المرور الكبرى والتى تخدمها وسائل النقل العام من مختلف الأشكال .

ومن هنا كان لابد أن يكون لكل مدينة كبرى القدرة على تحديد المدى الذى تستطيع فيه أنساق شوارعها من إستخدام سيارات خاصة في المنطقة المركزية أو بالقرب منها. كما يجب تحديد مدى الإستثمار الواجب للأشكال الملائمة للنقل العام وبالتالى يجب تطوير أشكال جديدة من السيارات العامة تتجنب إلى أدنى حد ممكن سلبيات الأتوبيسات الحالية. ذلك لأن المرونة الزائدة للأتوبيسات الصغيرة وسيارات الليموزين وزيادة عدد التاكسيات سوف يمكن سهولة إستخدام السيارات الخاصة بدون مشاكل الإنتظار أو عيوب الإستخدام الخاطئ لمساحة الطرق .

ومن أهم الإسهامات في تحسين البيئة الحضرية هو الإستبدال النهائى لآلة الإحتراق الداخلى كهربائية أو بأى طريقة أخرى للتحريك ليس لها أصوات أو عادم. فمثل هذا التغير إذا تحقق على مدى كبير مع تنفيذ قانون الهواء النقى فسوف يقضى تماماً على مشكلات تلوث الهواء والضوضاء وغيرها من مظاهر تلوث البيئة التى تضر اليوم بالحياة في المدن .

كما يجب أن تعطي لمواقع التحويل أو النقاط التى تتلاقى فيها مختلف أشكال النقل إهتماماً أكبر بحيث توفر للركاب وسيلة مريحة وجذابة تسهل لهم عملية التغيير من وسيلة إلى أخرى وبالدرجة التى تجعل منها نقاط مستقبلية أو نوايات حضرية تجذب إليها تسهيلات إضافية مثل المحلات والمكاتب والترويح والإسكان العالى الكثافة. وهكذا يمكن لنقاط التقاطع والتحويل أن تلعب دوراً هاماً فى خطط البناء الحضرى في المستقبل .

ويتصل تماماً بموضوع إمكانية الوصول وحركة السيارات فى المدن الصغرى والمدن الكبرى السياسات الشاملة لإنتظار السيارات التى لها تأثير كبير علي ضبط وتوزيع السيارات الخاصة التى تستخدم لعدة أغراض. فتسهيلات الإنتظار الكافية عند نقط التقاطع والإلتقاء في الشوارع الأولية وطرق النقل السريع على أساس مبدأ «إنتظر واركب» من شأنها أن تمكن أصحاب السيارات أن يقودوا سياراتهم من منازلهم إلي أقرب نقطة ثم التقدم إلى المدينة بالنقل العام السريع .

وأكثر من ذلك فإن وجود حلقة من أماكن الإنتظار حول محيط المنطقة المركزية يمكن أن تكون حلاً ناجحاً بشرط أن تفرض رسوم إنتظار ذات قيمة أعلى لمن يريدون أن يتركوا سياراتهم أقرب ما يمكن إلى المركز كما يجب أن يخصص مكان أكثر إتساعاً لإنتظار السيارات فى منطقة الأعمال المركزية بما يتفق ودرجة تركز الأعمال والإدرات بها .

إن هذه الإجراءات التى تتبع لتنظيم الإنتظار وأخرى غيرها مثل الشوارع ذات العدادات للإنتظار يجب أن تخطط كجزء مكمل لكل نسق النقل وأن تشرف علي تنفيذها السلطة المحلية. وأخيراً فإن تحركات المشاة فى خلال وبين الأماكن الهامة وعلي مسافات سهلة للسير من محطات وسائل النقل العام تعتبر من أهم العناصر التى يجب أن نوليها إهتماماً خاصاً عند وضع أى خطة شاملة لتنظيم حركة الأفراد والبضائع فى المناطق الحضرية .

وأخيراً قد ينتقدنا البعض بقولة أن هذه المقترحات التى إستلهمناها من واقع التجارب التى أجريت في بلاد تختلف فى ظروفها - الإقتصادية على الأقل - عن الظروف التى تمر بها بلادنا وبلاد العالم الثالث، أو أنها وجهات نظر غير عملية وغير إقتصادية. ولكن لنا رأى في القضية مؤداه أن النسق الراهن للنقل الحضرى فى مدن العالم الثالث بصفة خاصة يتميز بعدم تكامل عناصره، كما يتميز بأن وسائله ليست سليمة تماماً من الناحية الإقتصادية أو أنها لا تؤدى دورها على الوجه الأمثل. وإذا كانت الكفاءة واحدة من أهم المعايير التى تقاس بها صفات «العملية» و «الاقتصادية» فإننا نرى فى إستمرار تقديم تسهيلات نقل متدنية الكفاءة عملاً لا يوصف بأقل قدر من التبذير المبالغ فيه والتبديد التام لموارد العامة والخاصة .

الفصل الثالث

مشكلات تلوث البيئة الحضرية

مقدمة

تعريف التلوث

أشكال التلوث وأسبابه

تلوث هواء المدينة

أشكال ومصادر تلوث الهواء

تلوث الماء

أشكال ومصادر التلوث المائى

التلوث بالنفايات والفضلات الصلبة

التلوث الصوتى (الضوضاء)

أخطار التلوث البيئى على حياة المدينة

التأثيرات المحلية للتلوث

تلوث البيئة ومخاطر الصحة العامة

التخطيط لمواجهة مشكلات التلوث

مكافحة تلوث الهواء: فى مجال النقل- فى مجال الصناعة

مكافحة تلوث الماء

مكافحة التلوث الصوتى

مكافحة مشكلات التلوث بالفضلات

مقدمة :

كثيراً ما تعرف «البيئة الحضرية» بأنها بيئة «مصطنعة» أوجدتها قدرة الإنسان على إستحداث الأدوات وإستخدامها فى مجالات تفاعله مع البيئة الطبيعية، وفى هذا التعريف إشارة إلى ما توصل إليه الإنسان من وسائل تكنولوجية توسطت علاقته بالبيئة وتلميحاً لما طرأ على علاقة التكيف البيولوجى والفطرى بينه وبين البيئة الطبيعية من تغير. وتجسد البيئة الحضرية بالتأكيد كل مقومات النجاح التى كللت جهود الإنسان فى سعيه الدائب لراحته ورفاهيته، فانتقل من إقتصاد الإكتفاء الذاتى إلى إقتصاديات السوق التى تجاوزت حدود المحليات والأقاليم والقارات، ومن ضروب العزلة إلى أرقى فنون الإتصال، ومن الإستسلام لمقدرات البيئة الطبيعية ومخاطرها إلى سيطرة شبه تامة على أغلب عناصرها ومقوماتها وإخضاعها لرفاهيته. ولكن إلى أي مدي فلح الإنسان عند إصطناعه لهذه البيئة أن يوفر لنفسه -إن لم يكن للأجيال القادمة- البيئة المواتية ؟ ثم إلى أي مدى حقق ماهو منه من توافق وتكيف لمطالبها؟.

فى الواقع، فرض التحضر والنمو الحضرى - بكل المقاييس- عدداً من المشكلات التى أخذت تهدد سلامة الإنسان وقدرته على التوافق مع البيئة. فاذا ما قيس بزيادة عدد سكان المدن الكبرى وزيادة التكتلات الحضرية عدداً وحجماً كانت هناك مشكلات التحضر الزائد، تلك الزيادة المفرطة لسكان المدن وكل ما يرتبط بها من مشكلات البطالة والإسكان والأحياء المتخلفة وتدنى مختلف الخدمات الأساسية نتائج متوقعة إن لم تكن لازمة. وفى الوقت الذى كانت فيه الثورة التكنولوجية فى مجال النقل باعثاً على زيادة معدلات النمو الحضرى كانت فى الوقت نفسه دافعاً لبسلسلة لا حصر لها من المشكلات التى تواجه ساكن المدينة من إزدحام وتوتر وحوادث وتلوث... إلخ. وباختصار تتكاتف عوامل النمو الحضرى وتتداخل تأثيراتها التى أخذت شكل ثورات ديموجرافية وصناعية وتكنولوجية لتفرض بدورها عدداً من المشكلات التى هددت أمن وسلامة البيئة الحضرية وإنعكست بالتالى على

صحة ساكنيها وحياتهم. وتأتى مشكلة التلوث البيئى فى مقدمة أخطر وأهم مشكلات الحياة والبيئة الحضرية. خاصة وأن هذه البيئة أصبحت هى المركز لرئيسى لعوامل التلوث ومصادره.

أولاً - تعريف التلوث :

يلخص مصطلح«التلوث» Pollution مختلف التهديدات البيئية التى يتعرض لها الأفراد وأصبحوا فى كثير من الأحيان أكثر ألفة بها. ويعرف قاموس وبستر مصطلح «التلوث» بأنه حالة من عدم النقاء أو عدم النظافة، أو أنها كل عملية تنتج مثل هذه الحالة[1]. أما العوامل التى تنتج حالة التلوث فتعرف «بالملوثات» مثل العناصر الكيميائية والضوضاء أو الإشعاعات... إلخ. أما مصطلح «عدم النقاء» و «عدم النظافة» التى اشتمل عليها التعرف السابق فتشير إلى وجود عوامل أضافها المجتمع الإنسانى إلى البيئة بالدرجة التى تهدد حياة بنى البشر بل ومختلف الكائنات الحية التى تشاركهم العيش فى نفس النسق الأيكولوچى. من هذا المنطلق يصبح التلوث ظاهرة من صنعالإنسان، غير أن ذلك لا يعنى إنكارنا لحقيقة وجود بعض العوامل التى توجد فى البيئة يمكن أن يكون بذاتها ملوثات دون أن تتدخل فى إيجادها أو تغييرها يد الإنسان. والأمثلة على ذلك كثيرة: فالإشعاع الأيونانيزى ionizing الطبيعى يوجد إضراراً بيولوچية لا حصر لها كما أن عبار اللقاح من مختلف النباتات قد يسهم فى إنتشار أمراض التنفس، والهيدروكربونات التى تخرج من الأشجار تسهم فيما يعرف بالضباب أو الدخان الكيماوى، والجسيمات الدقيقة التى تلفظها البراكين تؤثرفى الأحوال المناخية وهكذا. غير أننا من أجل التوصل إلى تحليل دقيق لموضوع التلوث من المنظور الذى نبنيناه فى كتابنا هذا علينا أن نميز بين الملوثات الطبيعية غير البشرية والتلوث كعملية أو حالة لها أصولها أو جذورها الإنسانية. وفى هذا الصدد يمكن أن نميز بين الملوثات

(1) Webster,s Third New International Dictionary, Springfield, Mass, G,C.Merriam,1966

الكيفية أو المركبة Qualitative ``synthetic بإعتبارهاعوامل ناجمة عن الأنشطة البشرية وليست موجودة فى الطبيعة بذاتها أى إنها تلك التى أنتجتها وأطلقتها يد الإنسان، وبين الملوثات الكمية Quantitative وهى عبارة عن إسهامات من جانب المجتمع الإنسانى أضيفت إلى عوامل البيئة الطبيعية تلك العوامل التى توجد بذاتها فى الطبيعة حتى دون تدخل المؤثرات البشرية. أو هى المواد الموجودة فى الطبيعة وأطلقتها النشاطات البشرية فى البيئة بكميات ضخمة أصبحت تهديداً للنسق الأيكولوچى البشرى[1]. ومن أمثلة الملوثات الكيفية نذكر المبيدات الحشرية مثل د.د.ت. والمواد الكيماوية الصناعية التى تعرف بأسم P.EBC وبعض مبيدات الأعشاب. ولعل من أهم خصائص هذا النوع من الملوثات أنها غير قابلة للتفسخ أو الإنحلال العضوى بمعنى أن البكتريا والفطريات التى تعمل على تحليل النباتات والحيوانات الميتة لا يمكنها أن تقوم معها بنفس الدور، ومن ثم لا يمكن إستخلاص المواد المعدنية التى تحتويها حتى يمكن إعادة إستخدامها من جديد. أما الملوثات الكمية فمن أمثلتها ثانى أكسيد الكربون الذى يوجد فى البيئة الطبيعية دون تدخل من الإنسان، والذى زادت معدلاته نتيجة للنشاطات الإنسانية مثل التوسع فى إستخدام البازولين لتشغيل السيارات والمركبات[2].

والتلوث تصور ليس من السهل تحديده بدقة، إذ غالباً ما تعتبر المادة ملوثة فى مكان ما «أو نسق أيكولوچى ما» بينما تكون مورداً نافعاً فى مكان أو نسق أيكولوچى آخر. فالفضلات البيولوچية للحيوانات تشكل مورداً مفيداً إذا إستخدمت كمصبات للتربة، غير أن تراكمها فى مجرى المياه فى شكل صرف يمثل نوعاًمن أكثر أنواع التلوث البيئى خطورة. من هنا يمكننا أن نعرف الملوثات بأنها موارد خارجة أو لا تتلاءم مع المكان أو

(1) J.P.Holdern, "Man as a Global Ecological" in ,John Holdren et. al., (eds.), "Population Perspective," San Francisco, Free- man Cooper & Co., 1973, P.28
(2) Ibil., P.29.

النسق الأيكولوچى بالمعنى الذى قد يؤدى إلى تخريب جانب أو أكثر من جوانب توازن هذا النسق. إن تراكم الملوثات فى النسق الأيكولوچى من شأنه أن يغير الظروف المحيطة به إلي الحد الذى يفوق قدرة الكائنات والأنواع الحية على الإحتمال وبالتالى على البقاء. ذلك أن الطبيعة كنسق أيكولوچى أكبر قدرة فى الحقيقة على إستيعاب وإمتصاص كميات محدودة من الملوثات الكمية. ولكن قدرتها هذه تقف عند حد معين، فى الوقت الذى تعجز فيه الطبيعة عن ترسيب الكيفية التى لا تقبل بذاتها للتحلل العضوى[(١)].

ويميل علماء الأيكولوچيا إلى تحليل ظاهرة التلوث فى ضوء قانونين أيكولوچيين أساسيين هما:

١ - أنه ليست هناك فضلات فى النسق الأيكولوچى لم تمسها يد الإنسان أو نشاطاته المختلفة.

٢ - إن البيئة الطبيعية على مستوى الكون كله تعتبر نسقاً مترابط الأجزاء أو كل متماسك بمعنى أنه ليس فى البيئة الطبيعية شيئاً يفقد أو يكتسب، أو بعبارة أخرى فإن مقومات النسق الأيكولوچى لا تفنى ولا تستحدث. ويشرح ويلسون وزوجته هذين القانونين فى عبارة لهما شيقة يقولان فيها «إن مجموع الناتج القومى العام يعادل مجموع التلوث القومى العام. ذلك أن كل رطل من الموارد المختلفة يضاف إلى الناتج القومى العام يقابله رطل آخر من الفضلات فى شكل أو آخر، أما كمادة معدنية بالية مثل علب الصفيح أو السيارات أو أوراق التغليف أو الملوثات الكيميائية التى توجد فى الماء والهواء أو فى شكل فضلات إنسانية»[(٢)]. ومن هنا يصبح التلوث عبارة عن حالة لإنتاج فضلات ناجمة عن النشاط البشرى. ونظراً

---

(1) G.J. Smith and H.J. Steck, "Our Ecological Crisis : its Biological Economic and Political Dimensions "New York, Macmillan Pub- lishing Co. inc., 1974.P.33.

(2) Wilson and cathy Wilson, "Economics in American Society," Beverly Hills, California, Glencoe Press, 1977, P. 162.

لتداخل الأنساق الأيكولوچية الفرعية على النحو الذى يجعل من البيئة الطبيعية ككل نسقاً أيكولوچياً أكبر فإن الملوثات التى توجد فى نسق فرعى تؤثر على نحو مباشر أو غير مباشر فى الأنساق الفرعية الأخرى. إن المبيدات الحشرية والمخصبات التى تستخدم فى التربة كنسق أيكولوچى فرعى تؤثر بدورها فى أنساق أخرى كالبحيرات والأنهار والمحيطات من خلال سريان الماء داخل التربة وهكذا.

ثانياً - أشكال التلوث وأسبابه :

لن نحاول بحال من الأحوال فى هذا الفصل إستعراض كل أشكال التلوث البيئى وتحليل عواملها وأسبابها أو تحديد نتائجها، وإنما سنقتصر فقط على مظاهر التلوث البيئى التى أوجدتها يد الإنسان فى البيئة الحضرية بصفة خاصة. ولذلك فإننا ننوه إلى أن ما سنعرضه هنا من أشكال التلوث لا يقدم صورة شاملة عن التلوث البيئى بالمعنى الأيكولوچى العام، وإنما نحصر إهتمامنا فقط على أشكال التلوث الأكثر وضوحاً وإنتشاراً فى البيئة الحضرية، ونحاول من خلال عرضها أن نتعرف على علاقتها بعوامل النمو الحضرى ومحدداته من ناحية وأن نتصور سياسة ما لمواجهة هذه المشكلة بإعتبارها مشكلة حضرية فى المقام الأول:

١ - تلوث الهواء فى المدينة :

أصبح تلوث الهواء من أكبر أشكال التلوث البيئى وضوحاً فى عالم اليوم بصفة عامة وفى عالم المدن الكبرى بصفة خاصة. فمع أن تلوث الهواء مشكلة قديمة يمكن أن تمتد جذورها إلى عصر إكتشاف النار، إلا أن كميات الدخا وجسيمات الكربون غير المحترقة والغازات لم تكن تمثل حتى عهد قريب مشكلة خطيرة خاصة وأن النسق الأيكولوچى البشرى ظل قادراً لفترات طويلة على إمتصاص هذه الملوثات، فكانت تصعد فى الهواء وتحملها الرياح بعيداً. ولم يبدأ تلوث الهواء ليصبح مشكلة إلا عندما زاد إتجاه الإنسانية إلى الإقامة والعيش فى المدن وإتساع المجالات التى أصبح فيها إحتراق الوقود ضرورة معيشية. وتصور لنا كتب التاريخ حدود المشكلة

فى فتراتها المتعاقبة والسياسات التى إتخذت لمواجهتها، ففى سنة ١٢٧٣ أصدر الملك أدوارد الأول ملك إنجلترا أول قانون يتضمن محاولة التحكم فى كميات الدخان وبالتالى وضع القواعد التى تقيد مجالات إستعمال النيران حتى أنه فى سنة ١٣٠٦ أصدرت الحكومة الإنجليزية قانوناً آخراً يحذر حرق الفحم أثناء إنعقاد البرلمان ويروى أن رجلاً قد أعدم شنقاً لمخالفته لهذا القانون. ولقد بدأ سكان المدن يتحسسون البدايات الأولى للمشكلة منذ إستخدام الفحم والبترول على نطاق واسع بالدرجة التى جعلتهم يلاحظون ترسب غازات الكبريت مثلاً على الأطباق والأوانى المنزلية الأخرى، وقد لا يتسع المقام هنا لأن نستطرد في عرض المزيد من الشواهد التاريخية ويكفى أن نقول أن مشكلة تلوث الهواء أصبحت مشكلة تهدد حياة المدن فى جميع أنحاء العالم، ففى عام ١٩٦٦ أعلن فى طوكيو وحدها ٤٦ إنذاراً بضباب أسود خطير،كما أعلنَ أن عدد المصابين بنزلات شعبية من سكان هذه المدينة يبلغ أربعة أضعاف عددهم فى أى مكان آخر فى اليابان. وقد بلغت هذه المشكلة فى اليابان مثلاً حداً من التفاقم جعل رجال شرطة المرور مثلاً يتوقفون كل نصف ساعة فى أوقات الذروة لإستنشاق كميات من الأوكسچين النقى المودع فى إسطوانات وضعت عند تقاطعات الشوارع، وإلى الحد الذى يجبر فيه تلاميذ المدارس - فى يوكايشى - على إرتداء قناعات طيبة لوقايتهم من التلوث الصناعى. وفى أثينا من كل أسبوع عندما تبدأ المصانع عملها بعد عطلة نهاية الأسبوع، كما لوحظ أن الكثير من عناصر التراث الأثرى القديم بدأ يفقد معالمه بسبب التآكل الناتج عن تلوث الهواء. وتنسحب هذه المشاهدات على كل المدن والمناطق الصناعية فى العالم، فزيادة عدد محركات الديزل وزيادة كميات الفحم المحترق... إلخ قد صوحب بزيادة كميات العادم والأدخنة من المصانع والسيارات والمركبات الأمر الذى أدى إلى أضرار بالغة ليس فقط فى الممتلكات أو المبانى أو الآثار فحسب بل إلى زيادة معدلات الإصابة والوفاة بأمراض تنفسية[1].

---

(1) G.p. Holdren, Op. Cit., P.29.

أشكال ومصادر تلوث الهواء :

يمكن تصنيف ملوثات الهواء فى ضوء مصادر أو تركيبها الكيمائى أو أشكال تفاعلاتها أو بمدى تأثيراتها على الصحة، وفى هذا الصدد نشير إلى سبع أشكال أساسية للملوثات الهواء هى الجسيمات الدقيقة وأكسيد الكبريت وأكسيد النيتروچين والهيدروكربونات وأول أكسيد الكربون والملوثات الإشعاعية والمواد المسببة للضباب الأسود(١).

وتعتبر الجسيمات الدقيقة أوضح ملوثات الهواء وهى تنتج عن إحتراق الوقود بأنواعه المختلفة وفى مختلف الأغراض سواء فى المصانع أو محطات القوى أو المنازل أو محارق القمامة أو المخابز وغيرها من مصادر الدخا التى تكثر فى المدن بصفة خاصة. وتكون الجسيمات الدقيقة فى الدخان مثل الكربون والرماد المتطاير والزيوت والشحوم وبعض المعادن، فإن كانت ثقيلة تساقطت على الأرض، وإن لم تسقط فهى تبقى معلقة فى الهواء بما يؤدى إلى تخفيض مدى الرؤية وإلى تعرض سكان المدينة بأمراض الرئة. وقد تضيف بعض الصناعات الكثير إلى رصيد الجسيمات الدقيقة فى الهواء إلى جانب ما تخلفه وسائل النقل من غازات العادم والكلور والبروم والكربون فضلاً عن جسيمات المطاط التى تتناثر في الجو نتيجة لإحتكاك الإطارات وتآكلها.

ومن أكثر ملوثات الهواء إنتشاراً وخطورة وإرتباطاً بحياة المدينة هو الكربون: فقد جاء فى إحدى الدراسات التى أجريت على بعض المدن الكبرى فى بريطانيا أن من «بين المصادر الرئيسية للدخان - كملوث للهواء - نجد المصانع بإختلاف أنواعها، سواء كانت صناعات ثقيلة على أطراف المدن أو صناعات خفيفة بداخلها. وإن مداخن المساكن تبعث فى الجو ما يزيد عن مليون طن من الدخان سنوياً، وإن إختلاط الدخان مع بخار الماء سبب «شابورة» لندن الشهيرة سنة ١٩٥٢ التى تسببت فى حدوث أضراراً كبيرة

---

(1) D.A. Lynn, "Air pollution, in W. Murdock," Environment: Resonrces, Pollution and Society sunderland, sinaur associates, inc., Publishers, 1975, PP. 223-249.

كان من بينها التعجيل بوفاة أربعة آلاف من مرضى الإلتهاب الرئوى المزمن الذى كان متوقعاً لوفاتهم»[1].

ويعد أول أكسيد الكربون الملوث الهوائى الوحيد الذى ينفرد الإنسان بصنعه. وتعتبر عمليات الإحتراق مصدراً أساسياً لإنبعاثه. ففيها يتأكسد الكربون جزئياً إلى أول أكسيد الكربون بدلاً من الأكسدة الكامنةإلى ثانى أكسيد الكربون. وقد يوصف هذا الملوث أحياناً بأنه ملوث «حضرى»، حيث تسهم السيارات بما يقدر بـ ٨٠٪ من حجم الملوث المنبعث فى العالم. ولقد سبق لنا فى موضوع سابق من هذا الكتاب الإشارة إلى الأضرار الصحية الناجمة عن تلوث الهواء «بعادم» السيارات كمشكلة من أهم المشاكل المرتبطة بوسائل النقل فى المدينة. وبالمثل فإن غاز ثانى أكسيد الكربون يعد هو الآخر من الملوثات التى ينتجها الإنسان بكميات ضخمة بإستخدام الوقود الناتج عن الطمويات كالفحم والغاز الطبيعى والبترول. وفى مقدمة مصادر هذا الغاز نجد محطات توليد الكهرباء وآلات الإحتراق الداخلى التى يتزايد نشاطها فى المراكز الحضرية، حتى أنه قدر فى بلد مثل الولايات المتحدة أن كميات الغاز التى تنطلق من مراكزها الحضرية سنوياً قد بلغت سنة ١٩٧٠ عشرين ضعف ما كانت عليه سنة ١٨٩٠[2].

أما ثانى أكسيد الكربون فيعد ثانى عناصر ملوثات الهواء «الحضرى» إنتشاراً وخطورة. وربما كانت خطورته على الإنسان أكبر بكثير من مؤثراته الضارة على الكائنات الحية الأخرى. فقد كشفت الدراسات – على نحو ما سنوضح فيما بعد – عن أن هذا الملوث الغازى يصيب رئتى الإنسان وأجزاء أخرى من جهازه التنفسى، إلى جانب ما يسهم به فى إنتشار أمراض العيون والأمراض الجلدية التى تتميز بأنها مزمنة وغير قابلة للعلاج. وشأنه شأن الملوثات الأخرى، تتمثل مصادر إنبعاثه فى معليات إحتراق البترول والفحم، لذلك كان أكثر إنتشاراً فى المدن والمراكز الحضرية والصناعية. وتختلف كميات الكبريت كما هو معروف بإختلاف نوعيات الفحم ومشتقات

---

(1) Ibid., P. 224.
(2) Ibid., P. 226.

البترول المستخدمة فى الوقود. وتشير التقارير إلى أن حرق طن واحد من الفحم يطلق ما يزيد عن ٣٥ كيلو جراماً من ثانى أكسيد الكربون، كما أن حرق عشرة أمتار مكعبة من البنزين فى السيارات والمحركات يلوث هواء المدينة بما يقرب من عشرين كيلو جراماً من ثانى أكسيد الكبريت. ونتيجة لذلك تسهم المصانع بإطلاق أكبر نسبة من هذا الملوث الغازى، والأمثلة على ذلك كثيرة ومتنوعة: ففى مدينة كارترت بنيوجرسى كان وجود مصنع تكرير النحاس وما يطلقه من أدخنة ثانى أكسيد الكبريت سبباً فى ظاهرة تسميم التربة والقضاء على النباتات الخضراء بشكل قاتل حول حدائق المدينة العامة والخاصة إلى أراضى جرداء قاحلة وفى مدينة نيويورك التى تبين أن هوائها يحمل أعلى نسبة تركيز لثانى أكسيد الكبريت - نظراً لتزايد أعداد المركبات والسيارات بدرجة ملحوظة - وأنه كان سبباً فى مشكلة بيئية خطيرة تمثلت فيما يعرف «بالتآكل»، والتى كان من عواقبها تآكل الرخام الذى صنعت منه مستشفى القديس لوقا حتى صار هشاً تهشمه أصابع اليد بسهولة. وفى بريطانيا أخذت معدلات إنتشاراً ثانى أكسيد الكبريت فى التزايد المستمر، حتى أنه جاء فى تقدير اللجنة الملكية لتلوث البيئة أن الكمية المنبعثة فى جو بريطانيا من ثانى أكسيد الكبريت تقدر بحوالى ستة ملايين طن سنوياً .وأنه بإتباع سياسة «تعلية» مداخن المصانع والمنازل أمكن تخفيض هذه الكمية بنسبة ٤٠٪ فى الفترة ما بين ١٩٥٨ - ١٩٦٨. وفى الوقت نفسه أشارت دراسات أخرى إلى أن إرسال ثانى أكسيد الكبريت على إرتفاع كبير قد يقلل من أضرار تلوث الهواء بالنسبة لسكان المدن والمناطق الريفية المجاورة للمصانع الكبرى، إلا أن هذه العملية لا تفيد فى أكثر من تغيير مجال التلوث. حيث تبين أن هذه «التعلية» أو الإرتفاع تكون سبباً مباشراً فى تلوث مياه الأمطار المتساقطة، الأمر الذى يسهم فى تلوث المحيطات والبحار والبحيرات والأنهار ويؤدى إلى تسميم التربة وإتلاف المحاصيل الزراعية والرعوية.

وهناك، إلى جانب ذلك، أنواع أخرى من الملوثات الهوائية منها على سبيل المثال ما يعرف بأسم «مسببات الضباب الأسود». وهى تتمثل فى

العادة في «الهيدروكربونات» (أي مركبات اليدروچين مع الكربون)، وأكاسيد النتروچين (الأكسچين مع النتروچين) وكلها تنتج عن الإحتراق غير الكامل في المواقد وأفران المصانع ومحركات السيارات. ولقد كشفت الدراسات عن أن الإنسان ينتج ما يقرب من ١٥٪ من الهيدروكربونات المنطلقة في العالم، وأن المدن والمناطق الضرية والصناعية هي المراكز الأساسية «لانتاج» هذه الملوثات الهوائية. ففي هذه البيئات تنشط مركبات الكربون والهيدروچين لتلويث الهواء من خلال عدد من التفاعلات الكيمائية والكيماضوئية تسبب ما يعرف «بالضباب المحمل بالدخان». ومن أهم مصادر هذه الغازات الناجمة عن النشاط الإنساني نجد عمليات الحرق وتبخير المذيبات الصناعية وتصنيع وإستعمالات البترول. ويأتي في مقدمة هذه المصادر «البنزين» وإستخدامه على نطاق واسع في المدن، سواء في عمليات التبخير أو عمليات الإحتراق الداخلي التي تتكون عوادمها من الهيدروكربونات غير المحترقة أو غير كاملة الإحتراق. ومرة أخرى يتصدر «محرك السيارة» قائمة هذه المصادر مجتمعة. فعلى العكس من الطرق السريعة خارج المدن، يصاب محرك السيارة داخل المدن - المزدحمة - بحالة يفقد فيها قدرته على حرق الوقود على نحو كامل، ومن ثم تزيد نسبة ما يخرجه من عادم سواء عند بداية حركته بعد وقوفه المتكرر عند إشارات المرور أو عند إبطائه في المنحنيات وساعات الذروة والإختناق وما شابه ذلك.وفي مثل هذه الأحوال يطلق محرك السيارة كمية كبيرة من المواد الهيدروكربونية من ماسورة العادم وكمية مماثلة من أكسيد النتروچين التي تتفاعل كيمائياً مع أشعة الشمس لتسبب عدداً كبيراً من الغازات الغريبة التي تحدث «الضباب الأسود» الذي يظل سماء العديد من المدن الكبرى مثل «لوس أنجلوس»[1].

وقد كشفت الدراسات عن أن المواد الهيدروكربونية توجد في سماء المدن بأشكال وأحجام مختلفة، وأن العادم المنبعث من السيارات يحتوى على ما

---

(١) راجع ما قلناه في هذا الصدد في الفصل السابق

يزيد عن مائتى مركب من هذه المواد، وأن حرق طن واحد من الفحم ينتج نحو تسعة كيلو جراماً من الهيدروكربونات. ويعتبر «البتروبنزين» من أشهر وأخطر هذه المركبات وهو مركب كيمائى يتصاعد فى دخان السجائر ونيران الفحم وعادم السيارات وإستخدام القار فى الطرق المسفلتة وأسطح المبانى ونيران الزيوت البتروليتوصناعات المطاط. كما أوضحت أن الفرد فى المدينة يستنشق فى عملية التنفس كمية من البتروبنزين تعادل ما يمكن أن يستنشقه عند تدخين سبع سجائر يومياً. وأن الطفل الرضيع فى مدينة مثل نيويورك يستنشق ما يوازى تسع سجائر يومياً فى مقابل ٣٧ فى ديترويت و ٥٠ سيجارة فى برمنجهام(١).

هكذا يكشف التحليل المتعمق للملوثات الهوائية عن أن المشكلة فى تفاقمها - إن لم يكن فى جوهرها - مشكلة حضرية. إن أغلب ملوثات الهواء تنتج كما تبين لنا عن «عمليات الإحتراق»، تلك العملية التى تحدث على نطاق واسع فى المدن والمراكز الحضرية الكبرى. إن الطاقات المحركة للمصانع ووسائل النقل تولد من إحتراق الغاز الطبيعى أو الفحم أو البترول. كما أن السيارات التى أصبحت ظاهرة حضرية تعد بذاتها معامل إحتراق متنقلة فى المدينة طولها وعرضها، زاد على ذلك أن المدن لا تملك خلاصاً من نفاياتها وفضلاتها إلا حرقها فى المواقد أو «المقالب» المكشوفة. وكنتيجة لتركيز السكان والصناعة إذن تتحول مشكلة التلوث الهوائى لتصبح مشكلة حضرية فى كل أنحاء العالم تقريباً. وفى هذا الصدد يشير دكتور چون ميدلتون J.T.Meddelton - الذى كا مديراً للإدارة القومية للتحكم فى تلوث الهواء - إلى مخاطر الظاهرة على الصحة البشرية بقوله «أنه فى أى منطقة مزدحمة من السكان، من المؤكد أن الفرد يستنشق الرصاص وأكسيد النترچين وأول أكسيد الكربون ومواد أخرى كالهيدروكربونات وأكسيد الكبريت وعدة أنواع من الجسيمات الدقيقة وأكسيدات الحديد

---

(1) W. Mcdermott, "Air Pollution and Public Health", in K. Daivs, cities: their origin growth and Human impact". san Francisco W.H. Freeman and Co. 1973, P. 134.

والألمونيوم وغير ذلك من المركبات التى قد لا تكون كل منها على حدة ذات خطر، بل أن تفاعلها أو إختلاطها فى نفس البيئة هو ما يجعلها ذات خطر بالغ وجسيم(١).

ولعلنا نجد فى محاولتنا ترتيب مصادر التلوث الهوائى حسب أهميتها وإنتشارها ما يبرر لنا وصفها بالطابع الحضرى. حيث تبين أ وسائل النقل تتصدر قائمة المصادر، تليها بعد ذلك عملية توليد الكهرباء فالتدفئة (الإحتراق) فالصناعات فمؤسسات أو نظم التخلص من الفضلات. كما تبين أيضاً أن ما يخرج من عادم السيارات من ملوثات يمثل ٤٢٪ من حجم التلوث الهوائى فى الولايات المتحدة بصفة عامة ويمثل ٦٠ - ٧٠٪ من حجمه فى المدن والمناطق المتروبوليتية. وأن ألف سيارة فقط فى منطقة حضرية مثل لوس أنجلوس تحمل هوائها بما يقرب من ٣ر٢ طن من أول أكسيد الكربون و ٤٠٠ - ٨٠٠ رطلاً من الهيدروكربونات و ١٠٠ - ٣٠٠ رطلاً من أكسيدات الكبريت والمواد الكيميائية الأخرى(٢).

٢ - تلويث الماء :

لعل من أبرز المتناقصات التى ظهرت فى تاريخ البشرية، أن الإنسان رغم حاجته للماء وإعتماده الدائم عليه فى معظم نشاطاته الفسيولوجية - والإجتماعية أيضاً - إلا أنه كان دائماً - ولا يزال - يتخلص من فضلاته فى البحيرات والأنهار التى تمثل أهم المصادر التى تمده بما يحتاج إليه من ماء. ولقد إستخدم الإنسان المسطحات والممرات المائية كمصارف للفضلات لعدة قرون، إلا أنه فى السنوات الأخيرة كان نمو الصناعة والتغيرات التى طرأت على أساليب وتكنيكات الإنتاج الزراعى، وزيادة عدد السكان مدعاة لزيادة معدلات التلوث فى معظم - إن لم يكن أغلب - الممرات والمسطحات المائية. لهذا كشفت الدراسات الحديثة عن أن هذه الممرات والمسطحات المائية تمتلىء بالعديد من الملوثات التى تتراوح من فضلات خام إلى مخصبات كيمائية،

---

(1) J. shepard and H.L. voss, "Social Problems", New York, Macmillan Reblishing Co. inc., 1978, P. 349.
(2) Ibid., P. 350.

ومن أحماض وسموم تخلفها الصناعة إلى غرين وأملاح جرفيا المناجم وشوارع المدينة والأراضى الزراعية، ومن زيوت وشحوم ومنظفات إلى أمراض بكتيرية، ومن مبيدات العشب إلى مبيدات حشرية إلى ملوثاً إشعاعية تفرزها المصانع والمفاعل الذرية.

أشكال التلوث المائى ومصادره :

تغطى المسطحات المائية ما يقرب من ٧٠٪ من مساحة الكرة الأرضية، كما يقدر الحجم الإجمالى لمياهها بحوالى ١٣٦٠ مليون كيلو متر مكعب. غير أنه ولسوء حظ البشرية تمثل المياه المالحة بالبحار والمحيطات قرابة ٩٧٫٣٪ من حجم مياه المسطحات المائية، إلى جانب ٢٫٢٪ تتحول إلى كتل جليدية يتعذر الإستفادة منها، ولا يبقى لبنى الإنسان إلا ٠٫٥٪ أى حوالى ٩مليون كيلو متر من المياه العذبة التى تتمثل فى مياه الآبار والبحيرات والأنهار. وتتبخر من التربة بفعل الطاقة الشمسية من المسطحات المائية، كما تتبخر من التربة والنباتات، ثم تتكاثف وتعود ثانية إلى سطح الأرض على هيئة أمطار وثلوج يسقط الغالبية العظمى منها على البحار والمحيطات ويسقط الجزء الباقى على سطح اليابسة ليضيع جزء منها خلال جريانه وتدفقه إلى البحار والمحيطات ويضيع الجزء الآخر خلال عملية التبخر، ليتبقى بعد ذلك قدراً يسيراً يعد مصدراً رئيسياً للموارد المائية على سطح هذا الكوكب. وتمثل كتلة الماء، شأنها فى ذلك شأن كتلة الهواء، نظاماً ديناميكياً يمتص بإستمرار مجموعة من المواد الصلبة والسوائل والغازات . ومن هنا تحتوى المياه الموجودة فى الطبيعة على عدد من المواد الكيمائية (العضوية والمعدنية) مذابة أو معلقة. والثابت أن بعض هذه المواد يضاف إلى المياه بفعل العمليات الطبيعية، بينما يضاف الكثير منها بفعل الأنشطة البشرية.

وكما هو الحال بالنسبة لتلوث الهواء فإن ملوثات الماء يقصد بها تلك المواد التى تؤدى إلى الإختلال بتوازن النسق الأيكولوچى، وتحدث تأثيرات ضارة بالمقدمات الحيوية للنسق الأيكولوچى، وتحدث تأثيرات ضارة بالمقدمات الحيوية للنسق. وبعبارة أخرى يعتبر الماء ملوثاً بمادة أو أكثر إذا كان غير

مناسب للإستعمالات المقصودة منه سواء بالنسبة للإنسان أو الكائنات الحية الأخرى وسواء إستخدم للأغراض الزراعية أو الصناعية زو المنزلية. ولا يمكن بطبيعة الحال الإدعاء بأن التلوث المائى ظاهرة حديثة بل لقد واجه الإنسان عبر مراحل التاريخالمختلفة شكلاً أو آخر من أشكال التلوث المائى. والقول الأصح هو أن زيادة التركيز السكانى فى المدن ونمو الصناعات المختلفة وإنتشار المبيدات الحشرية والمنظفات وما شابهها كانت كلها أسباباً مباشرة لزيادة مشكلة التلوث المائى حدة وتفاقماً فى السنوات الأخيرة بصفة عامة وفى المدن والمراكز الحضرية بصفة خاصة وفى هذا الصدد يبدو أن ما كان يلتصق بالريف والقرى من مشكلات عدم توافر مياه الشرب الصالحة والصحية لم تعد مشاكل قاصرة على هذه المناطق وحدها كما لم تعد المدن والمناطق الحضرية فى تصورنا لتتميز أو لتتفوق على نظائرها من الريف والقرى فى هذا الجانب. ولسوف تمكننا دراسة وتحليل أشكال التلوث المائى ومصادره وأسبابه من إلقاء الضوء على هذه المشكلة.

وبوجه عام فإن هناك أربعة أشكال للتلوث المائى: التلوث الطبيعى، والتلوث الحرارى، والتلوث الصناعى، والتلوث الناجم عن قذر البالوعات (المجارى).

أما التلوث الطبيعى فظاهرة قديمة قدم الإنسانية نفسها حيث وجدت المخلفات فى الماء منذ بدء ظهور الكائنات الحية على سطح الكرة الأرضية ولم يقتصر هذا التلوث على الفضلات الطبيعية لأجسام الكائنات الحية فحسب بل لأن المادة العضوية الميتة دائماً ما إتخذت طريقاً لها فى الممرات والمسطحات المائية كالبحيرات والقنوات والأنهار والمحيطات. ويسهم تدفق المياه الجارية - بما فى ذلك الأمطار - فوق التربة والصخور والرواسب المعدنية بإضافة قدر كبير من الفضلات العضوية والرواسب والمواد المعدنية الملوثة إلى موارد المياه، كما تشارك ظاهرة تآكل التربة فى إلقاء كميات كبيرة من الفضلات فى المسطحات المائية. وفى هذا الصدد تلعب الأراضى الزراعية والتربة غير المحمية فى الغابات ومناطق الرعى والمناجم دوراً بارزاً فى عملية تآكل التربة وتحليلها وبالتالى تكوين الرواسب فى الممرات المائية.

ولذلك يطلق الباحثون على هذا الشكل من أشكال التلوث أسم التلوث الطبيعى لأنه يحدث من خلال عمليات التدفق والإنتشار والتحلل[1].

وإلى جانب هذه العمليات التى تحدث على نحو طبيعى مسببة للتلوث المائى أسهم الإنسان بنصيب لا يستهان به فى معدلات التلوث الطبيعى وذلك من خلال زيادة الإقبال على المبيدات الحشرية والأسمدة والمواد الكيماوية والمخصبات وما شابهها من مواد مركبة تحتوى فى معظمها على كميات كبيرة من النتروچين والفوسفات تلك المواد التى تعمل من خلال عمليات التدفق والإنتشار والتحلل على تلوث الأنهار فى جميع بقاع العالم، الأمر الذى أهدر كميات كبيوة من الثروة السمكية والنباتية والحيوانية، وبات خطراً يهدد الإنسان وحياته[2].

ويحدث التلوث الحرارى فى العادة عند إستخدام الماء كوسيلة للتبريد فى محطات توليد القوى ومصانع توليد الكهرباء وبعض العمليات الصناعية الأخرى، أو عندما تحاول هذه المصانع التخلص من الماء الساخن بصرفها فى البحيرات والأنهار والمحيطات ولقد كشفت الدراسات عن أن زيادة درجة حرارة الماء تسبب تلوثاً مائياً بنسبة أكبر بكثير من التلوث الذى تحدثه المواد نفسها. ذلك لأن أى زيادة فى درجة الحرارة الطبيعية للكتلة المائية يؤدى إلى إختلال توازن العمليات البيولوچية فى تلك المياه. فإلى جانب ما ينجم عن إرتفاع درجة حرارة الماء من إهدار للمصادر الغذائية الطبيعية للأنساق الأيكولوچية المائية وبالتالى القضاء على العديد من المقومات الحيوية للنسق سواء من خلال فنائها أو هجرتها أو إختلال التوازن القائم بينها، يرتبط بإرتفاع درجة الحرارة تغيير الخصائص الطبيعية للماء فى إتجاه التلوث، حيث تبين أن الماء الساخن أو حتى الدافىء لا يستطيع أن يحتفظ بنفس الكمية من الغازات المذابة بمعنى أن المحتوى الأكسچينى للماء ينخفض بزيادة التسخين. وبطبيعة الحال قد ينشأ التلوث الحرارى على هذا النحو فى

---

(1) W.T.Admondsen, "Fresh Water Pollution", in William Murdock, (ed). OP. Cit., PP. 251-271

(2) J. shepard, OP. Cit., P. 348.

بعض المناطق من خلال عوامل ترتبط بمناخها كالمناطق الإستوائية مثلاً، إلا أن نشاطات الإنسان أسهمت بدورها فى إتساع رقعة المسطحات المائية الملوثة حرارياً، وذلك من خلال التوسع فى عمليات التصنيع وإنشاء الطرق وقطع الأشجار وما شابه ذلك. ويكفى أن نشير أن صناعة الطاقة الكهربائية الآن تتسبب فى حدوث ٨١٪ من حجم التلوث الحرارى فى العالم.

أما الشكل الثالث من أشكال التلوث المائى فهو ما يعرف «بالتلوث بقذر البلوعات أو المجارى» وهو يكاد يكون أكثر أشكال التلوث وضوحاً وإنتشاراً، حيث يكفى إستخدام الحواس كالعين المجردة أو شم الرائحة القوية التى تربط به لكى نحدد طبيعته وصوره. ويحتوى قذر البالوعات كمصدر من مصادر التلوث المائى على الفضلات السائلة أو الصلبة من مخلفات الكائنات البشرية كما يحتوى على أى شىء آخر يلقى فى «المجارى» أو «البلوعات». ويعد الإقبال على إستخدام المنظفات الكيماوية مصدراً من مصادر هذا الشكل من التلوث. إن هذه المنظفات وحتى الصابون هى مركبات كيماوية مخلقة تستخدم فى المنازل أو المصانع لأغراض التنظيف. ومن أهم العناصر التى تدخل فى تركيبها (سيلفونات قلوى البنزين) وهو عنصر من أخطر العناصر الداخلة فى تركيب المنظفات بأنواعها المختلفة وتأتى خطورته من مقاومته لتأثير البكتريا فى تفتيت قذر البالوعات فى محطات المعالجة الأمر الذى يترتب عليه بقاء تلوث المياه[١].

والحقيقة أن تلوث الماء بقذر البالوعات مشكلة حضرية ضخمة ومعقدة ليس فقط من حيث تهديداتها على الصحة العامة بل وأيضاً من حيث حجم ما تسببه من خسارة فى المجال الترويحى كالسباحة أو الشواطىء مثلاً، والأمثلة على ذلك كثيرة وعالمية:

حيث يقدم نهر هدسون بالولايات المتحدة الأمريكية مثالاً بارزاً لتلوث مياه الأنهار بقذر البالوعات ولقد جاء فى إحدى الدراسات أن من أهم آثار إلقاء الفضلات الخام فى مياه النهر إلى جانب تصريفات قذر البالوعات فيه

(1) W. Admondson, OP. Cit., P. 252.

إزالة كميات كبيرة من الأكسچين المذاب فى الماء. ولقد قدر أن مخلفات الفرد الواحد تزيل ما يعادل خمسة وسبعين جراماً من الأكسچين التى يفقدها هذا النهر يومياً إذا ضرب هذا المعدل فى إجمالى عدد السكان فى المدينة.

ويقدم نهر المسيسبى مثالاً آخر، حيث أصبح هذا النهر مصرفاً لقاذورات مئات المدن وآلاف المصانع فى الولايات المتحدة حتى أن بعض المعلقين يطلقون عليه إسم «قولون أمريكا». وحتى سنة ١٩٦٢ كانت مدينة سانت لويس وحدها تضع فيه تسعمائة متر مكعب من المخلفات الآدمية السائلة وأربعمائة طن من المخلفات الآدمية الصلبة يومياً. وكذلك الحال بالنسبة لبحيرة ميتشجان حيث أغلقت الشواطىء الواقعة جنوب شيكاغو لمدة شهرين سنة ١٩٦٤ بسبب التلوث، كما أنه منذ أول الخمسينات أغلقت موند فى ولاية أنديانا حتى أن سكان الولاية لا يذكرون متى كانت السباحة فى هذه الشواطىء صحية أو آمنة[١].

والحقيقة أن مشكلة تلوث المياه بقذر البالوعات تعد واحدة من أهم المشكلات الناجمة عن زيادة التركيز السكانى فى المدن شأنها فى ذلك شأن مشكلة الإسكان ومشكلات النقل، فلقد كان الإنسان دائماً يلقى بمخلفاته وفضلاته ف البحار والأنهار والمحيطات ومن ثم كان عاملاًمباشراً فى تلوث مياهها، ولكن كانت هناك عمليات تنقية طبيعية تقوم بها الديدان والقواقع التى تأكل المواد الصلبة الملوثة التى ترسب فى القاع كما كانت هناك أنواع من البكتريا التى تعيش فى الماء وتعمل على إزالة المواد الملوثة المذابة كما كانت الطحالب تمد الماء بالأكسچين أثناء قيامها بعملية التمثيل الضوئى بما يعوض كميات الأكسچين التى تفقدها الملوثات، غير أن زيادة أعداد السكان وبالتالى زيادة أحجام فضلاتهم السائلة، والصلبة قد بلغت إلى الحد الذى يتجاوز حدود هذه العملية الطبيعية للقضاء على الملوثات. ومن هنا أصبح الإنسان وللمرة الثانية لا من خلال نشاطه وسلوكياته فحسب بل من خلال

---

(1) T. Bakacs, "Public Health Problems in Metrpolitan areas", in S.R. miles, (ed.), Metropolitan Problems; London, Methuen Publications, 1970, PP. 191-213.

زيادة تركيزه فى مناطق دون أخرى مسئولاً عن تلوث مياهه بصورة مضطودة. وكان عليه أن يستبدل العمليات الطبيعية لإزالة التلوث المائى بعملية أخرى صناعية هى إنشاء محطات لمعالجة قذر البالوعات وإنشاء محطات لتنقية المياه، تلك العملية التى ترصد لها ميزانيات ضخمة كان من الممكن أن توجه إلى أغراض أو مجالات أخرى لرفاهيته.

والمعروف أن معالجة مياه وقذر البالوعات تمر بمراحل مختلفة. فهى تهدف فى الأساس إلى الوصول بالفضلات الآدمية والصناعية الصلبة والسائلة إلى نوعية يمكن بعدها التخلص منها فى الأنهار والبحيرات والمياه الساحلية، وتعرف الخطوة الأولى بأسم المعالجة الأولية وهى عملية فيزيقية تقوم أساساً على الترسيب والترشيح الآلى من خلالها يمكن التخلص من المواد الصلبة كالخشب والمخلفات الجامدة العالقة غير المناسبة لأى إستخدام جديد ويتم ذلك من خلال إنشاء الحواجز عند مداخل المواسير إلى جانب إستخدام الحصى لأغراض التصفية والترسيب، أما المرحلة الثانية فتعرف بأسم المعالجة الثانوية وهى عملية بيولوچية تشبه عمليات التحلل التى تحدث فى الطبيعة أى أن الفضلات العضوية تتحول بالبكتريا إلى محطة المعالجة لتقوم الكائنات الدقيقة بعملية التنقية بإتخاذها المواد الملوثة غذاء لها. وهنا يضاف الأكسچين عوضاً عن الأكسچين الذى فقد من قبل وتتركز الرواسب الطينية التى تتكون من كتل من البكتريا، وتعامل هى الأخرى فى مصفى هوائى فتتحول أغلب المادة إلى ثانى أكسيد الكربون وميثان بحيث يمكن جمعها لإستخدامها كوقود فى محطات التنقية أو فى أماكن أخرى، كما أن المواد الصلبة الباقية تجفف وتستخدم كأسمدة كما يستخدم ما يتبقى من مواد سائلة فى أغراض الصناعة أو للرى فى بعض الأحيان، ومما يعيب هذه الخطوة أنها تزيل قدراً بسيطاً من المواد الغذائية فى الماء كالنتروچين والفوسفور. وفى بعض المجتمعات تتم معالجة ثالثة لماء البالوعات تستهدف إعادة إستخدام الماء من جديد وإزالة أكبر قدر ممكن من الفوسفور والمواد العضوية المعقدة ولذلك تجمع هذه الخطوة بين العمليات الطبيعية والكيمائية والبيولوچية كالتقطير والترسيب والتحليل الكهربى والتكثيف الكيميائى

وإمنصاص الكربون...إلخ[1]. وبطبيعة الحال تختلف أساليب معالجة مياه وقذر البالوعات من مجتمع لآخر ومن مدينة إلى أخرى وسوف نعرض جانباً من هذا النوع بصدد حديثنا عن سبل وسياسات مواجهة مشكلات التلوث المائى فى البلدان المختلفة.

وأخيراً يعتبر التلوث الصناعى أو تلوث المياه بفضلات النشاط الصناعى من أهم وأخطر مصادر التلوث المائى فى المدن والمراكز الحضرية الكبرى، كما يعد هذا الشكل من التلوث من أوسع الأشكال المعروفة. لأن مخلفات الصناعة ليست دائماً من نوع واحد أو أنواع محددة بل تتنوع وتختلف بإختلاف الصناعة والمنتجات الصناعية نفسها. ومن أهم الملوثات الصناعية التى تتخلف عن المصانع نجد: (أ) المواد الطافية مثل الرغوة والزيوت والمواد الصلبة الطافية وكلها تنتج عن عمليات التنظيف بالمنظفات الكيماوية أو عن عمليات تعويم الخامات المعدنية لفصل المعادن من موادها الخام وعن عمليات تكرير البترول أو تشحيم الماكينات أو عمليات تشكيل المعادن وغيرها. ومن أمثلة المواد الصلبة الطافية أيضاً لحاء الشجر أو نشارة الخشب التى تخلفها مصانع الورق والألياف التى تلقى بها مصانع الملابس وعجائن الطعام من مصانع تعليب الأغذية. ويمكن للماء الملوث بمواد طافية أن يعالج بنقله إلى مستودع للمزج ينقلفيه الخليط إلى وحدات تعويم تستخدم فيها فقاعات الهواء للمساعدة على تعويم المواد العالقة حتى يمكن إزالتها، كما يستخدم فيها بعض المواد الكيمائية لتجميع الجسيمات الصغيرة في كتل أكبر ولتفتيت الجسيمات الزيتية والقضاء على الرغوة ومن ثم يصبح الماء خلواً من المادة الطافية الملوثة. (ب) وتعتبرالجسيمات المترسبة شكلاً آخر من أشكال الملوثات الصناعية وهى تشبه إلي حد كبير المواد الطافية إلا أنها تختلف عنها فى أنها تترسب فى القاع ومن أمثلتها برادات وخراطات المعادن من مخلفات الورش والمصانع والغبار الزغبى المتطاير من مصانع الصلب والهباء المتصاعد من المداخن وتراب الفحم

---

(1) W.Admondson, OP. Cit.. PP. 254-255.

والأسمنت وما شابهها من مواد تفرزها العمليات الصناعية المختلفة. (جـ)أما الشكل الثالث من الفضلات الصناعية الملوثة فتمثله المواد الصلبة المذابة والمقصود بها الأملاح المعدنية التى جسيمات صغيرة معلقة فى وسط مائع كالنشأ مثلاً وهى تتخلف من الصناعة عندما توضع مواد مثل المستخدمة فى أشكال المعادن تحت هذا الشكل من الملوثات. وتنتج هذه الفضلات الغروية من المخلفات البشرية والكيماويات المستخدمة فى صناعات الأغذية ومن المذيبات والمنتجات الصناعية الكيماوية ومن المخلفات السائلة من مصانع الورق والنسيج والصباغة والأغذية. (د) وهناك شكل آخر من الفضلات الصناعية الملوثة فيتمثل فى المادة الغروية وهو نوع معين من الأمزجة يتكون من تعد من أهم وأشهر المواد المذابة والملوثة للماء وقد تكون هذه الأملاح عبارة عن منتجات كيمائية جانبية أو خامات معدنية طبيعية مرت بعملية صناعية ومن أمثلتها أيضاً المواد المزيلة للشحوم وسائل طهو لب الخشب والمخلفات الناجمة عن عمليات التنظيف والطلاء والنقش وما شابهها. ولعل من أكثر الملوثات الصناعية خطورة المواد السامة التى تؤدى إلى موت النباتات والحيوانات بل والآدميين أيضاً وهى مواد تنتج عن صناعات الصلب والطلاء بالمعادن وأهمها «السيانيد» كما تنتج أيضاً عن مصانع الكيماويات مثل «حمض الفينيك» والزرنيخ والبريليوم والكروم وهى كلها - كما سنوضح فيما بعد - عناصر تهدد بأمراض خطيرة ومستعصية كالسرطان ويندرج تحت هذه المواد السامة المبيدات الحشرية ومبيدات الحشائش التى تشكل دائماً خطراً لتلوث المياه بالقرب من المصانع التى تقوم بإنتاجها. (هـ) وفى بعض الأحيان تقوم بعض المصانع بالقاء كميات من المواد المشعة فى الماء مثل مصانع معالجة اليورانيوم مثلاً كما أنه فى أحيان أخرى تلقى المصانع بمواد ملوثة تستنفذ الأكسچين الموجود فى الماء مثل مصانع الأغذية وتكرير البترول والورق واللب ومانع الكيماويات والنسيج والمسابك التى تلقى بكميات لا يستهان بها من مركبات الكبرتيد السامة فى الماء. (و) يعد الوحل آخر أنواع الملوثات الصناعية وهو عبارة عن مواد صلبة موجودة فى الماء بدرجة تركيز كثيفة تجعل الماء يأخذ شكل

(متعمق). وتأتى أنواع الوحل من محطات معالجة قذر البالوعات فى المدن ومصانع الأغذية ومعامل التكرير ومصانع الورق وما شابهها. وعلى أية حال فإن التلوث الصناعى للمياه يعتبر من أخطر أشكال التلوث وأكثرها تكلفة نظراً لأن الفضلات الصناعية ومياه الصناعة العادمة تكون فى العادة أقل إستجابة للمعالجة التى تجرى على قذر البالوعات مثلاً، نظراً لإحتوائها على مواد تقاوم التحلل البيولوجى مثل الفلزات والمركبات الكيمائية الأمر الذى يقتضى إعادة النظر فى معالجة فضلات الصناعة سواء فى المواقع الصناعية نفسها أو بتغيير طرق المعالجة وذلك قبل تصريفها فى الأنهار أو المسطحات والممرات المائية[1].

٣ - التلوث بالنفايات والفضلات الصلبة :

تسهم النفايات أو القمامة أو الفضلات الصلبة بنصيب لا يستهان به فى مشكلات تلوث البيئة في المدن والمناطق الحضرية الكبرى. فإلى جانب ما ينتج عن سكان المدن من فضلات طبيعية وما تفرزه المصانع من مخلفات كانت سبباً مباشراً كما سبق وأن رأينا ى تلوث المياه بقذر البالوعات أو الفضلات الصناعية، نجد أن المدن والمراكز الحضرية تنفرد بخاصية أساسية هى تلك الكميات الضخمة من النفايات أو القمامة الناجمة عن مختلف أنواع النشاط والحياه فى المدن. لقد حتمت طرق الحياة الحضرية بخصائصها المعروفة زيادة الإتجاه نحو تغليف المنتجات فى أوعية يسهل التخلص منها كعلب الكرتون والبلاستيك والزجاج والمعادن وكثير من هذه الفضلات يعتبر ملوثات كيفية لأنها تقاوم عمليات التحلل الطبيعى. ومن هنا نظر إلى التحضر أو العيش فى المدن على أنه إتجاه نحو زيادة ما ينتج من قمامة أو نفايات، لقد جاء فى إحدى التقريرات أن متوسط ما يخلفه الفرد الواحد من سكان المدينة فى أمريكا من نفايات أو فضلات صلبة أكثر من طن فى العام

---

(١) عرضت مجموعة شيقة من الدراسات حول مشكلات التلوث الصناعى بأشكاله المختلفة فى: مطبوعات مؤتمر التلوث الناتج عن المنشآت الصناعية بالإسكندرية الذى نظمته إدارة الأمن الصناعى والصحة المهنية بالإسكندرية بالتعاون مع مؤسسة فريد ريش أيبرت بألمانيا الغربية فى المدة من ٣-٦ ديسمبر ١٩٨٤.

الواحد، وأن المدن الأمريكية قد خلفت ما يقرب من ٣٠ مليون طن من الورق ومنتجاته، و٤ مليون طن من البلاستيك، و١٠٠ مليون إطار كاوتشوك و٣٠ مليون بليون زجاجة فارغة و٦٠ بليون علبة صفيح وملايين الأطنان من فضلات الطعام ومواد أخرى(١). ومما يزيد المشكلة تعقيداً زيادة إتجاه السكان إلى الإقبال على إستخدام المعلبات بأنواعها المختلفة فى الوقت الذى تعجز فيه الإمكانيات المتاحة للتخلص من الفضلات والقمامة عن مسايرة هذه الزيادة. فقد كشف تقرير مجلس توعية البيئة فى الولايات المتحدة عن أن ١٣٪ فقط من هذه الفضلات يتم التخلص منها بطرق صحية وملائمة وأن ٧٧٪ منها يتم التخلص منها فى «مقالب مبعثرة» تحيط بالمدن وأن ٨٠٪ منها يحرق بينما يلقى الباقى فى مياه البحار والمحيطات. كما جاء فى التقرير أن هناك مشاكل عديدة يسببها تجميع النفايات وحتى وسائل التخلص منها كالتراب والروائح والنيران والغازات المشتعلة وتلوث المياه الجوفية إلى جانب كونها مرتعاً خصباً للحيوانات والحشرات المعدية كالفئران والذباب وما شابهها(٢). وعلى أية حال تنقسم الطرق التقليدية للتخلص من النفايات إلى أربع طرق هى: جمعها على أرض مستوية، أو دفنها داخل التربة أو حرقها فى أفران أو خلطها بمواد أخرى وإستخدامها لأغراض التخصيب الزراعى. ولكل من هذه الطرق مزاياه وعيوبه والأمثلة على ذلك كثيرة: إن التخلص من النفايات بدفنها داخل التربة قد يقلل إلى حد ما من إنتشار الحشرات إلا أنه فى الوقت نفسه يؤدى إلى تلوث الأنهار والمياه الأرضية بما تحتويه من معادن وفضلات عضوية هذا فضلاً عن القصور الواضح والمتزايد لمساحات الأرض اللازمة لدفن القمامة سواء داخل المدن أو على أطرافها. وأيضاً قد يكون من المريح حرق الفضلات لإستخدام ما يبقى من رماد فى أغراض أخرى إلا أن هذه العملية تكون فى ذاتها مصدراً أساسياً من مصادر تلوث هواء المدينة خاصة وأن أغلبها يقع بجوار المناطق السكنية. والمثال على ذلك ما ينتج من حرق مواد البلاستيك من كلوريد

---

(1) R.H. Wagner, "Environment and Mem, NeYork, W.W. Norton and Company inc., 1974.

(2) J. shepard, OP. Cit., PP. 351-352.

البلوفينيل وغاز كلوريد الأيدروچين الذى تعتبر من أخطر الملوثات الهوائية.
ويعتبر إعادة معالجة أو تشغيل أو الإنتفاع من بعض أنواع النفايا أسلوباً آخر من أساليب التخلص منها، مثل إعادة تصنيع المخلفات الورقية فى صناعات الورق وإعادة تعبئة الزجاجات الفارغة وصهر المعلبات المعدنية وغير ذلك من الوسائل التى يمكن أن نطلق عليها إعادة دورة المواد، غير أنه كثيراً ما يواجه هذا الأسلوب بالعديد من العقبات منها مثلاً أن معظم الصناعات تكون فى كثير من الأحيان غير معدة لإعادة إستعمال البضائع المصنعة مثل تحلل ألياف الورق مثلاً، ومنها أن هذه الأنواع القابلة لإعادة التشغيل تكون مختلطة مع بعضها البعض الأمر الذى يحتم إجراء عمليات ضخمة من الفرز وتصنيف النفايات إلى فئات مختلفة، التى تعد فى ذاتها عملية صعبة ومعقدة. ففى الوقت الذى يسهل فيه فرز المعادن التى تتأثر بالمغناطيس كالحديد والصلب مثلاً نجد مواد أخرى كالألمونيوم والبلاستيك والورق والمنسوجات لا تخضع لهذه العملية وتستخدم معها عملية أخرى مثل تعويمها فى سوائل ذات كثافات مختلفة. وهناك أساليب أخرى أكثر حداثة للتخلص من النفايات بإعادة تشغيلها أو الإنتفاع منها هى إخضاعها لمؤثرات حرارية أو خلطها بمركبات كيماوية وعضوية أخرى أما الأسلوب الأول ففيه تتعرض النفايات التى تحتوى على البلاستيك والمطاط والمواد النباتية والعضوية الأخرى لمؤثرات حرارية مختلفة الدرجة لتفتيتها إلى جزيئات عضوية يمكن تحويلها إلى غازات ويعاد تكثيفها من جديد. أما أسلوب الخلط فيقوم على إستغلال المحتوى العضوى للنفايات أو تنشيط عملية الأكسدة الميكروبية للمواد العضوية تنتج فى النهاية مادة جافة ليست لها رائحة وتخلو من البكتريا المسببة للأمراض تكون غنية بالمواد المخصبة من النفايات والفضلات الصلبة فإنها بلا شك تمثل مشكلة هامة وخطيرة من مشكلات البيئة الحضرية التى لا يقتصر تهديدها على الصحة العامة على نحو ما سنوضح فيما بعد بل يمتد إلى تخريب المظهر الجمالى للبيئة متخذاً مظاهر عديدة إلى جانب ما يرصد لها من ميزانيات كبيرة[1].

(1) N. Holmes, "Environment and the industrial Society", London Hodder and Stanghton, 1976., PP. 98-99.

٤ - التلوث الصوتى (الضوضاء) :

يعتبر التلوث الصوتى ظاهرة حضرية حديثة صاحبت زيادة الإتجاه نحو التصنيع بصفة خاصة وما إرتبط بالنمو الحضرى من توسع فى إستخدام المحركات والآلات وما شابهها. ولقد بلغت المشكلة فى الوقت الحديث حداً من التفاقمن المتعين على المخططين وصانعى القرار مواجهتها. ولعل من مظاهر المشكلة أن بعض الشباب يعانون من فقد دائم للسمع نتيجة الإنصات المستمر لألوان الموسيقى الصاخبة وإهتمام بل حرص الأفراد على إستخدام الآلات السوبر سونيك بمختلف أشكالها وأغراضها. وقد يعزى بعض الدارسين تلوث الصوت فى المدن الكبرى إلى التوسع الصناعى، إلا أن هناك دراسات أجريت على بعض البلدان غير الصناعية فى أفريقيا والهند أوضحت ظاهرة فقدان السمع التدريجى مع تقدم الأفراد فى السن، الذى فسر لا بالرجوع إلى البيئة الفسيولوچية لكبار السن ولا وجود المصانع وإنما كان نتيجة للبيئة الحضرية المليئة بالضوضاء[١].

لقد أصبح من أهم خصائص المدن والمراكز الحضرية الكبرى حتى من منظور رجل الشارع أنها «مواقع لا تهدأ أبداً» بل كثيراً ما إستخدمت الحركة والضوضاء على أنها مؤشراً طبيعى وإقتصادى وإجتماعى لحياة المدن ونشاطها وإزدهارها. غير أن التحليل العلمى لهذه الظاهرة قد كشف أخيراً من أن ما يعد ميزة لحياة المدينة قد أصبح مشكلة خطيرة وشكلاً من أشكال التلوث البيئى. وبأيدينا عدد كبير من الدراسات التى ناقشت المظاهر الطبيعية للضوضاء[٢]، غير أننا لسنا بصدر تحليل ميكانيزمات التوليد الصوتى وتكاثره بل نرى أنه من المفيد أن نركز فقط على ردود الأفعال البشرية للأصوات والضوضاء ومختلف التأثيرات النفسية والصحية لهذا الشكل من أشكال التلوث البيئى.

إن تعريف مفهوم الضوضاء شأنه شأن أشكال التلوث الأخرى ليس

(1) Ibid., P. 89.
(2) Ibid., P. 90.

بالمهمة السهلة ولكننا بمقدورنا أن نحدده إجرائياً على أنه «صوت غير مطلوب»، أو أنه «صوت لا يحتوى على معلومات ذات أهمية لمستقبله يترتب عليه إزعاجاً ملحوظاً». وقد يرى البعض أن إدخال العنصر البشرى «المستقبل» فى عملية تحديد الضوضاء من عدمها يجعل المسألة نسبية فى المقام الأول، ذلك لأن إهتمام المنصت يمكن أن يتغير وفقاً للظروف المختلفة. فالحديث يمكن أن يكون إما ضوضاء أو شكلاً من أشكال الإتصال بين الأفراد. كما أن الضوضاء الآلية يمكن أن تحتوى على معلومات مفيدة، فإرتفاع صوت محرك السيارة مثلاً قد يكون مؤشراً هاماً لإعتلاله أو عطلة لدى صاحبها، كما أن صوت نفير السيارة قد يكون تحذيراً لشخص أعمى يحاول عبور الطريق ولكنه فى الوقت نفسه يكون ضوضاء يوقظ أفراد آخرين، كما أن الدراجات البخارية (الموتسيكلات) تزود فى العادة بنظام للعادم يحس أداء المحرك ولكنه يكون مصدراً للضوضاء المزعجة[1].

وتجنباً للدخول فى مناقشات لم تحسم بعد حول ما تحمله الأصوات من معلومات للأفراد فإننا سنركز كل عنايتنا هنا على مشكلة الضوضاء كمشكلة حضرية فى المقام الأول ليقتصر حديثنا على ما نسميه بالضوضاء الآلية. إن الأذن البشرية تستجيب بطريقة مختلفة للترديدات الصوتية المتباينة. فالأصوات ذات الترديد العالى يدركها الإنسان على أنها أصوات أعلى من تلك التى تتميز بترديدات منخفضة ولو كانت من نفس الكثافة. وتستخدم البحوث التى أجريت حول تلوث الصوت مقياساً يفسر حساسية الأذن البشرية يطلق عليه A.Weight Scale of sound lewels واختصر وحداته بـ DB.(A) ، وفى هذا الصدد تدخل الأصوات فى قائمة الضوضاء إذا زادت معدلاتها عن ٩٠ DB.(A) فأكثر[2]. ولقد كشف التحليل المقارن لمعدلات الأصوات فى التجمعات السكانية المختلفة عن حقيقة أن المدن والمناطق الحضرية تواجه مشكلة تلوث سمعى، لأن معدلات الضوضاء فيها

---

(1) Ibid., P. 91.

(2) P.R.Ehrlich, et. al., "Ecoscienee: Population, Resairces & Envirronment", San Francisco, W.H.Freeman & company, 1977, P. 596.

يزيد عن ٩٠ ديسيبل نتيجة لتكدس وسائل النقل وإزدحام حركة المرور والضوضاء الناتجة عن مختلف المحركات والآلات التي تستخدم في أغراض ومجالات شتى في حياة المدينة. كما يتبين أن أخطر أنواع التلوث السمعي أو الضوضاء خطورة هي التي تقع أو تحدث على فترات متقطعة أو غير منتظمة، إذ لوحظ أن الإنسان يعتاد بسرعة على الضوضاء المستمرة مثل صوت محرك السفينة أو مكيف الهواء أو صوت محرك السيارة التي يقودها، والسبب في ذلك أن ميكانيزم التفاعل والعلاقة ما بين الأذن والمخ يكيف نفسه بسهولة لمستوى الضوضاء المحيطة. ولعل من أفضل الأمثلة على ذلك ما يحدث لأي منا عندما يحضر حفلة صاخبة نجده أنه بإمكانه أن ينصت وبسهولة إلى الحديث الذي يدور بينه وبين شخص آخر حتى ولو كان همساً، رغم أنه يكون محاطاً بضوضاء ملحوظة وهذا يعني أن هناك قدرة فطرية للمخ تمكن الفرد من ميبز ما يهمه من أصوات وسط تلك الأصوات الضوضاء غير المطلوبة(١). وليس الحال كذلك بالنسبة لضوضاء المدينة فهي مع إرتفاعها نجدها تحدث على فترات متقطعة وغير منتظمة، الأمر الذي يؤثر وبوضوح على قدرة المخ على التكيف للضوضاء المستمرة. إن إستمرار مرور السيارات واللوريات وحتى الطائرات في بيئة المدينة يعني أن مناطق المدينة المختلفة تخضع لمدى غير مستمر لأصوات عالية على فترات تطول أو تقصر، وهذا ما يجعل ضوضاء المدينة يمثل مشكلة للتلوث السمعي. وكثيراً ما يشار إلى إختلاف تأثير الضوضاء بإختلاف الظروف المحيطة سواء بالمدينة ككل أو بمناطقها المختلفة. فمناطق العمل هي أكثر إحتمالاً للتعرض للتلوث السمعي أكثر من المناطق الترويحية. ولا يقتصر التباين على حدود المكان فحسب بل يتعداه أيضاً إلى حدود الزمان، ذلك أن مستوى الضوضاء في منطقة وسط المدينة مثلاً في فترة الظهيرة والذي قد يصل إلى ٨٠ ديسبل قد يكون مقبولاً في هذا الوقت بالذات، ولكنه في نفس الوقت قد يمثل مشكلة خطيرة إذ بلغ نفس المعدل في فترات المساء أو أيام الأجازات ونهاية الأسبوع(٢).

---

(1) N. Holmes, OP. Cit., P. 91.
(2) Ibid.,

وتسهم وسائل النقل بأنواعها المختلفة بنصيب متفاوت فى مشكلة التلوث السمعى أو الضوضاء فى المدينة. أن الفكرة الأساسية للمحرك هى إنفجار الغازات القابلة للإحتراق بطريقة منقطعة ومن هنا تحدث الضوضاء، سواء من الآلة نفسها من خلال السلندرات أو عن طريق نظام العادم أو من الجيبوكسى أو من إحتكاك الإطارات بسطح الأرض أو من إهتزاز أجزاء جسم العربة نفسها. فإذا وضعت كل هذه المسائل فى الإعتبار إستطعنا أن نتصور إختلاف معدلات الضوضاء الناجمة عن النوعيات المختلفة لوسائل النقل فى المدينة. وفى هذا الصدد نجد أن عربات الديزل هى أهم مصدر للضوضاء الناجمة عن وسائل النقل فى البيئة الحضرية لأن هذا النوع من آلة الإحتراق الداخلى يسبب مستوى عالى من الضوضاء يرجع إلى الضغط العالى فى السلندرات التى ينتج عنها إنفجارات حادة فى الوقود، وعلى العكس من ذلك فإن شرارة الإحتراق فى محرك البنزين تكون أهدأ لأن الوقود يشعل بسهولة أكبر لينتج أصواتاً أقل إرتفاعاً أثناء دورة الطاقة. كما أن اللوريات والجرارات بحمولتها الثقيلة وضخامة حجمها تسبب ضوضاء أكبر من العربات الصغيرة قد تصل إلى ما يزيد عن ٩٠ ديسبل. وعلى أية حال ودون دخول فى تفاصيل فنية فإنه بالإمكان أن نقرر أن أغلب البيئات الحضرية فى جميع أنحاء العالم تكون أكثر تعرضاً لمشكلة التلوث السمعى أو الضوضاء. أما عن الآثار الصحية والنفسية المترتبة على هذه المشكلة فقد سجلتها دراسات كثيرة أوضحت كلها حقيقة أن فقدان السمع هو من أبرز الآثار الناجمة للتعرض للضوضاء على مستويات عالية، لأنها عندما تزيد عن مستوى ٩٠ ديسبل قد تحدث إتلافاً مباشراً فى الجهاز العصبى السمعى وأن مستويات الصوت المنخفض (٥٠ - ٥٥ ديسبل) قد تكون عاملاً مباشراً للأرق أو شعور الفرد بالتعب عند الإستيقاظ. زد على ذلك ما قد تسببه الضوضاء عن بعض الأمراض المتصلة بالتوتر مثل قرحة المعدة وإرتفاع ضغط الدم والإضطرابات الفسيولوجية المختلفة[1].

---

(1) P.R. Ehrlich, OP. Cit., P. 597.

ثالثاً - أخطار التلوث البيئى على حياة المدينة :

نستطيع لأغراض التحليل أن نميز ولو على نحو إجرائى بين الملوثات التى تحدث على المستوى المحلى وتلك التى تحدث على مستوى عالمى. إذ مع إعترافنا بالمبدأ الأيكولوچى العام الذى ينظر إلى الكرة الأرضية برمتها كنسق أيكولوچى واحد ومتكامل بالدرجة التى يضيف فيها أى تلوث مهما كان محلياً القدر الكبير من الضغط وإختلال التوازن على النظام الطبيعى للنسق الأيكولوچى للكوكب الأرضى بأسره، إلا أننا نرى أنه من المفيد إتفاقاً مع أهداف هذا الكتاب أن نوضح الحدود المحلية لأشكال التلوث ومصادره وأخطاره، طالما أننا بصدد الحديث عن مشكلات النمو الحضرى أو مشكلات الحياة الحضرية. ومن هنا سوف نقسم تحليلاتنا إلى قسمين أساسيين هما:

(أ) التأثيرات المحلية للتلوث.

(ب) تأثيرات التلوث على الصحة العامة.

(أ) التأثيرات المحلية للتلوث :

والمقصود بهذا المصطلح هو أن نركز على النطاق المحلى للتلوث سواء من حيث أسبابه أو نتائجه. وفى هذا الصدد علينا أن نميز بين نوعين من التلوث تلوث حاد قصير الأمد وآخر مزمن على المدى البعيد، أما الأول فيرجع إلى وقوع أحداث خاصة ذات طابع محلى مثل حادثة التخلص من المبيدات الحشرية فى نهر الراين سنة ١٩٦٩ التى أدت إلى تلوث المياه ومصادرها الأقليمية والقضاء على كميات هائلة من الثروة السمكية، وقد يؤدى التلوث الحاد القصير الأمد إلى تلوث مزمن يمتد فى آثاره ليشمل النطاق العالمى كله أمثال ذلك تسرب الزيت من ناقلة بترول تعرضت لحادثة ما فى مكان ما. وعلى العكس من التلوث الحاد القصير الأمد الذى يصعب تحديده ومنعه، وذلك بأنه من السهل التعرف على مصده المستمر ووضع سياسات متجددة ومتقدمة بإستمرار لمواجهته، والمثال على ذلك ما حدث لنهر التايز فى أوائل الخمسينات حيث أدى تلوث مياهه بقذر البالوعات والمجارى إلى

فقدان كميات هائلة من الأكسچين غير أنه نتيجة للتقدمالذى حدث فى تحسين بعض المصارف فى الستينات أمكن التغلب على المشكلة وعادت الثروة السمكية من جديد تنمو وتتضاعف في مياهه. إن الأضرار التى لحقت بالطيور نتيجة التسمم بالمبيدات الحشرية فى بعض موانىء أوربا والمراكز الساحلية والأضرار التى لحقت النباتات والحيوانات والآدميين فى المدن الملوثة الهواء والمناطق الصناعية كلها أمثلة للتلوث المزمن الذى يحدث على نطاق محلى سواء من حيث الأسباب أو من حيث وضع السبل والوسائل لمواجهته وحله. ولا تقتصر أخطار التلوث المحلى على الأضرار بالنظم الطبيعية أو الأنساق الأيكولوچية فحسب بل قد تتسع لتضر بمصالح المجتمع نفسه، فالتلوث المائى عن طريق الزئبق فى بحر البلطيق قد أدى إلى إنخفاض أعداد وأنواع الثروة السمكية التى يمكن إستخراجها من المياه السويدية وكذلك الحال بالنسبة لبعض المياه الساحلية ببريطانيا التى لوثت بقذر البالوعات زد على ذلك أن التلوث على النطاق المحلى يقلل أيضاً من القيمة الترويحية لمعظم شواطىء هذه المجتمعات المحلية، لأمر الذى يجعل لهذا التلوث آثاراً سلبية على المجال الجمالى والإقتصادى ممثلة فى الخسائر المادية التى تحدث نتيجة تلوث الشواطىء مثلاً. ونشير بهذا الصدد إلى ما يحدث على شواطىء مدينة الإسكندرية من تلوث فى السنوات الأخيرة بسبب عدم كفاءة أجهزة الصرف الصحى ووسائل معالجةقذر البالوعات والمجارى مما كان له أكبر الأثر على الحركة السياحية ونشاط الغالبية العظمى من مصايف المدينة. والواقع أن هناك أمثلة عديدة للأخطار المحلية للتلوث البيئى فى أنواعه وأشكاله المختلفة[1]، نحاول أن نعرض جانباً منها مركزين فقط على ما حدث فى المجتمعات المحلية الحضرية فحسب، فبالقرب من أثينا من كل أسبوع عندما تبدأ المصانع عملها بعد عطلة نهاية الأسبوع وينتشر الضباب

---

(١) هناك العديد من الأمثلة التى يمكن الإستشهاد بها على مشكلات التلوث البيئى ذات الطابع المحلى نجد فى كتاب: «هذا الهواء وهذا الماء»، تأليف توماس ج أيلذويرات وترجمة دكتور السيد رمضان هدارة، دار المعرفة، القاهرة بالإشتراك مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، ١٩٧٤

فوق الأحياء المنخفضة فى المدينة، ويصل فى النهاية إلى الأكروبول والبارثنون. ولقد ظلت بعض أجزاء البارثنون ما يزيد على ألفى عام كما هى لم تتغير. ونحن نعلم ذلك، حيث أنه قد تم صب نسخ من الجبس لبعض التماثيل فى عام ١٨٠٢. وفى عام ١٩٦٥ قورنت النسخ المنصبة بالتماثيل كما هى الآن، فوجد أن بعضاً من التراث الأثرى القيم القديم فقد معالمه تقريباً، بسبب التآكل الناتج عن تلوث الهواء، كما أن وادى الرور فى ألمانيا الغربية، وهو منطقة صناعية ويمكن الآن أن نرى لافتات التحذير، التى تنبه سائقى السيارات إلى وجوب مغادرة الطريق فى حالة حدوث تلوث شديد للهواء، حيث تبلغ حالة السناج فى هذه المنطقة مبلغاً من السوء، حتى إن إختيار ذوى المناصب الرئيسية - على حد تعبير أيلذ ويرث - إلى ثلاثة قمصان يومياً أصبح هو القاعدة أكثر منه إستثناء[1]. وفى أماكن أخرى من ألمانيا الغربية،يستلزم الأمر تغيير الأقواس الحجرية فى المبانى والكمرات بمعدل رهيب. ففى كتدرائية كولونيا فريق كبير دائم من البنائيين والمهندسين المعماريين لإصلاح التلف الذى يتسبب عن التلوث فقط، ولم تنج ألمانيا الشرقية من الوباء كذلك، حيث يوجد بها الآن برنامج لوضع أنظمة لحجز ثانى أكسيد الكربون المتصاعد من مداخن الصناعات الكيماوية. ولقد طلب من محطات توليد القوى حجز الرماد المتطاير والسناج، كما تجرى البحوث الآن للوصول إلى أفضل الطرق لمعالجة قذز البالوعات. وفى فرنسا، صدر قانون يلزم بإعادة دورة عادم السيارة فى المحرك لإكمال حرق الوقود الذى يتم إحتراقه. ويتسبب الفلوريد الذى يتصاعد من الصناعات المعدنية فى هلاك الأشجار دائمة الخضرة الباسقة فى جبال الألب الفرنسية. ولقد إقتضى الأمر تغيير مجموعة التماثيل (لادانس) من أعمال كاربو والمقامة أمام الأوبرا فى باريس. وتعانى بادوا الإيطالية هى الأخرى من التلف الذى يصيب ثرواتها الغنية، فلقد بدأت بعض الحوائط التى نقشها چيوتو بالرسوم البارزة فى القرن الرابع عشر تتهشم. وفى فلورنسا يعمل تلوث الهواء فى هدم (بونت

---

(١) المصدر السابق ص١٣

فيشيو) و (بيتى بالاس) و (بازيلكا مسان لورنزو). وتعانى أسبانيا هى الأخرى من نفس المشكلة حيث تغرق مدينة مدريد فى سحب من أدخنة النتروچين والكبريت كل صباح تقريباً، وأحياناً يستمر كذلك حتى الظهر. ولقد إرتفع محتوى المدينة من تلوث الهواء بنحو ٢٠٪ خلال عامين، والسبب فى ذلك هو على الأرجح زيادة عدد محركات الديزل وزيادة كمية الفحم المحترق وعدد النيران المكشوفة، حتى أن أحد مواطنى مديريد يعلق على المشكلة قائلاً: عندما إستنشق هواء الصباح فى شهيق عميق فإنى أملاء رئتى بكمية من الغاز تكفى لتسيير سيارتى طوال النهار»[١]. وفى أمريكا الجنوبية نجد مدينتى ساوباولو فى البرازيل، وسانتياجو فى شيلى، غارقين فى مشكلة التلوث، فلقد تضاعف سكان ساوباولو منذ الحرب العالمية الثانية ويبلغ عددهم الآن ٥ ملايين نسمة، وتضم المدينة الآن خمسين ألف مصنع ومنشأة صناعية، تلقى فى الهواء وعشرة أطنان من حمض الأيدروفلوريك وألف طن من الهيدريد الكبريت يومياً. ولقد بلغت نسبة زيادة الوفيات بالأمراض التنفسية ١٠٠٪، فى حين إنخفضت وفيات هذه الأمراض إلى النصف فى المدينة ريودى جانيرو المجاورة، التى يقل فيها معدل النمو الصناعى كثيراً عنه فى ساوباولو. أما فى سانتياجو فيسقط على المدينة كل شهر ثلاثون طناً من الأتربة فى كل ميل مربع وفى عام ١٩٥٩ وجد أن المنشآت الصناعية بمنطقة شيكاغو وحدها تلقى فى الهواء ما يزيد على عشرة آلاف طن من المواد الصلبة يومياً. ويبلغ متوسط تساقط الغبار الملوث فى شيكاغو سبعة عشر طناً لكل كيلو متر مربع فى الشهر كما يبلغ المعدل السنوى لتساقط الأتربة فى جزيرة مانهاتن التى تضم حوالى ٧٪ من سكان مدينة نيويورك، عشرين ألف طن[٢].

ويشكل السناج مشكلة مالية إلى جانب كونه مشكلة خطيرة من مشاكل التلوث البيئى. وعلى الرغم من أن هناك العديد من الأمثلة الدالة على بهاظة الأموال التى تتفق بسبب هذه الظاهرة إلا أن أكثر هذه الأمثلة بروزاً

---

(١) المصدر السابق ص ١٤

(٢) المصدر السابق ص ١٩

هى واجهة فندق هيلتون نيويورك، حيث تسبب الرماد المتطاير والسناج تغيير لون واجهة المبنى بصورة سيئة جداً فى مدة تقل عن ثلاث سنوات، لدرجة أن عملية تنظيفها إستلزمت إنفاق خمسين ألف دولار.. وقد يعزى بعض العلماء كثيراً من الحوادث التى تقع فى الطرق السريعة إلى التعب الذى يسببه على الأرجح، تسمم من النوع المعتدل بأول أكسيد الكربون. وهناك مثال آخر للتلوث المحلى نجده فى مدينة «بتسبرج»، فمنذ ثلاثة عقود مضت أطلق سكان الولايات المتحدة إسم «المدينة المدخنة» على مدينة بتسبرج تهكماً. فلقد أحال الدخان المتصاعد من مصانع الصلب والقطارات التى تسير بالفحم كل شىء فى طريقه إلى اللون الأسود، وحتى اللافتات التى تحمل أسماء الشوارع، كانت فى بعض الأحيان على درجة من القذارة تعذرت معها قراءتها. وكان الرقم القياسى الذى سجل لكمية الجسيمات التى ألقى بها على الطرقات والمبانى والناس من خلال شهر واحد مائة وأربعة عشر طناً على الكيلومتر المربع الواحد. وفى النهاية وضعت الخطط فى عام ١٩٤٥ لإتخاذ إجراء ما حيال هذه المشكلة. فصدرت قوانين تنظيم الدخان. وبعد أربعة أعوام فقط شوهد تغير مدهش، فلم تعد بتسبرج «المدينة المدخنة»[١]. وبالمثل كانت لوس أنجلوس تقاسى من مشكلة تلوث حادة، لدرجة أن نوعاً من الضباب قد سمى بأسمها كما قدمنا فى الفصل السابق. ولقد كانت السيارات تسهم بنسبة ٦٥٪ من تلوث الجو. كما أسهمت الإنقلابات الحرارية بقدر كبير فى تلوث المدينة. زد على ذلك أن شمس كاليفورنيا بسطوعها المشهور كانت تتسبب فى حدوث الآثار الكيماوية الضوئية. ولقد بلغ تفكير المعنيين فى الأربعينات حد إقتراح حفر إنفاق فى الجبال وتركيب مراوح فيها لشفط الضباب الأسود من لوى أنجلوس. وإقترح آخرون إقامة مرايا ضخمة لعكس أشعة الشمس وتسخين الهواء وبالتالى حمل الضباب الأسود مع تيارات الهواء الصاعدة. وعلى كل حال، فقد كون فى النهاية مجلس الرقابة على تلوث الهواء فى عام ١٩٤٧، ثم بدأت حملة دعاية ضد تلوث الهواء، كانت أعظم الحملات وأوسعها فى

---

(١) المصدر السابق ص ٤١

التاريخ. وكان للمجلس سلطة الرقابة على التلوث فى أى مكان فى منطقة لوس أنجلوس التى تبلغ مساحتها نحو عشرة آلاف كيلو متر مربع. وفى الحال وضع المجلس قواعد للحد من تلوث الهواء من الصناعات، وذلك بتحريم إستخدام أنواع الوقود الغنية بالكبريت وحظر حرق القمامة فى الأماكن المكشوفة، أو حرق السيارات المهملة.

بل أن القوانين حرمت حتى بيع تلك المواد الكيماوية التى يتكون عليها الضباب الأسود فى عبوات تزيد على اللتر. ووضع معايير للكمية المسموح بها من المذيبات السامة المستعملة فى «البويات المنزلية» وبدأ المجلس، لا بإلغاء حرق الفحم فحسب، بل حرم أيضاً حرق الوقود البترولى فى جميع شهور السنة ما عدا خمسة منها. كم إعتبرت حارقات القمامة الملحقة بأفنية المنازل خرقاً للقانون. وكانت النتيجة أن إنخفضت كمية تلوث الهواء من ستة آلاف وثلاثمائة وخمسة وسبعين طناً فى اليوم إلى ألف وثلثمائة وخمسة وسبعين طناً فى اليوم. وعلى الرغم من إنخفاض معدلات تلوث الهواء إنخفاضاً ملحوظاً نتيجة الأخذ تساوى ما كانت عليه عام ١٩٤٠. ومن ثمّ بدء الأخذ ببرامج جديدة لمكافحة التلوث بالمدينة[١].

إن التلوث على هذا النحو يعد مشكلة حضرية، أى يحدث فى المدن الكبرى، ولقد أعلن المركز الوطنى لتلوث الهواء التابع لوزارة الصحة العمومية فى أواخر عام ١٩٦٧، أن مدينة نيويورك أكثر تلوثاً من أى مدينة من المدن الخمس والستين المزدحمة بالسكان فى الولايات المتحدة الأمريكية، ويلى نيويورك، شيكاغو، وفيلادلفيا، ولوس أنجلوس وكليفلند، وبتسبرج، وبوسطن، ونيويورك، وديترويت وسانت لويس، ولقد بلغ تلوث هواء نيويورك طبقاً للإعلان معدلاً أكثر إرتفاعاً بحيث تبلغ خمسة أضعاف درجة تلوث هواء هاى برينت جرينز بورو بولاية كارولينا الشمالية، التى كانت أقل المدن الخمس والستين تلوثاً. ولقد فسر چون .ت.ميدلتون مدير مركز تلوث الهواء أسباب تلوث الجو فى المناطق العشر التى جاءت على رأس القائمة

---

(١) المصدر السابق ص ٤٢ - ٤٤

بعدة أسباب فمن ناحية، تشترك المدن الثلاثة الأولى « نيويورك وشيكاغو وفيلادلفيا » في خاصية واحدة، وهي طبقاً لرأى ميدلتون إزدحام السكان فى أماكن صغيرة، والإيفاء بمطالبهم من الطاقة لتحسين المعيشة، بتوليدها محلياً بحرق وقود غنى بالكبريت، مع وجود المصانع في وسط المدينة. ومن ناحية ثانية، نجد أنه على الرغم من عدم وجود صناعات فى مدينة لوس أنجلوس. وبالتالى لا توجد وقود كبريتى، إلا أن نظام النقل بها سيء للغاية لذلك تحرق كميات كبيرة من البنزين لتولد مشكلة الضباب الأسود(١).

وإضافة إلى ما تقدم فإن نهر هدسون وخليج شيزابك ونهر المسيسبى وبحيرة ميتشجان وشواطيء مدينة الأسكندرية فى الأيام الأخيرة تعد كلها أمثلة للتلوث المائى على المستوى المحلى سواء بسبب التلوث بقذر البالوعات أو بالقاء الفضلات الصناعية والفضلات الصلبة والنفايات الآدمية فيها. ولا يزال هناك العديد من الأمثلة على الأخطار المحلية لتلوث البيئات الحضرية فى كل أرجاء العالم تقريباً. ولسوف تتيح لنا مناقشة مخاطر التلوث على الصحة العامة فرصة إلقاء الضوء على التأثيرات المحلية للتلوث فى المدن والمراكز الحضرية الكبرى.

(ب) تلوث البيئة الحضرية ومخاطر الصحة العامة :

والسؤال الآن: ما هى التأثيرات العامة لتلوث البيئة الحضرية على صحة ساكنيها؟ في إجابتها على هذا السؤال، سوف نتبع نفس الأسلوب الذى إتبعناه من قبل لنحاول بقدر الإمكان أن نعزل التأثيرات الصحية المختلفة لكل شكل من أشكال التلوث البيئى وأن نقتصر فى تحليلاتنا على الحدود المحلية للمجتمع الحضرى.

١ - لنبدأ بتلوث الهواء وما يرتبط به من مشاكل صحية: يكشف تحليل المناخ الحضرى فى التجمعات الكبيرة عن أنه نتاج ترابط معين بين عناصر طبيعية ضارة وأخرى صناعية - من صنع الإنسان - مثل ملوثات الهواء. وعموماً يتميز المناخ الحضرى بنقص دورة الهواء وبالتالى بإنتشار هواء

---

(١) المصدر السابق ص ٧٥ - ٧٧

ساكن وملوث، هذا من الناحية الطبيعية، غير أن تقييم تأثيرات المناخ الحضرى على الصحة العامة لساكنيها يجب ألا يقتصر على تحديد عوامل التهوية الطبيعية فسحب بل يجب عليه أن يمتد لتوضيح أثر العناصر الصناعية التى أدخلتها يد الإنسان على البيئة الحضرية وأثرت بالتالى على مناخ هذه البيئة وعلى حجم وكيف الأخطار التى تهدد الصحة العامة لساكنيها، وكمثال لذلك نذكر مدينة بوادست التى تحاط بغابات ضخمة وتمتد بإمتداد نهر الدانوب ومع ذلك لم تحل التهوية الطبيعية دون تلوث هوائها بسبب ما يحدث لمدة مائتى يوم من السنة نتائج الإحتراق فى المصانع الكبرى الذى تنقله الرياح الشمالية الغربية إلى وسط المدينة مما يزيد تلوث الغلاف الجوى للمدينة. والواقع أن أهم خاصية لمناخ المدن والمراكز الحضرية هو ما يشعر به مئات آلاف من السكان من آثار ضارة فى وقت واحد. وشأنه شأن المشكلات الحضرية الأخرى نجد أن تلوث الهواء هو نتاج عدة عوامل تتفاعل مع بعضها البعض لذلك فمن الصعب أن لم يكن من المستحيل أن نعرف على وجه الدقة تأثيرات كل عامل على حدة ولا نملك إلا أن نقدم صورة متشابكة العناصر عن التأثيرات الصحية لتلوث الهواء:

فمن ناحية يمكن أن ننظر إلى تأثير التلوث فى عمليات البناء والهدم فى جسم الإنسان، أن الهواء الملوث يدخل فى دورة البناء والهدم بطريقتين أساسيتين، أولهما طريقة مباشرة من خلال التنفس ومن خلال الأشعة الآيونية التى تؤثر فى دورة الهدم والبناء، أما الطريقة الثانية فغير مباشرة من خلال ما يظل سماء المدن والمراكز الحضرية من ذرات وضباب ودخان يمنع نفاد الأشعة وبخاصة الأشعة فوق البنفسجية، مما يؤثر تأثيراً سيئاً على دورة البناء والهدم فى الجسم، لتبدأ عند ذلك أمراض الضعف والهزال ونقص فيتامين «د» فى الظهور. ولقد تبين أن أول أكسيد الكربون يتحد مع الهيموجلوبين فى الدم فيسبب الإختناق لتناقص كمية الأكسجين اللازمة للمحافظة على عملية الهدم والبناء فى الخلايا. إن نقص نسبة الأكسجين التى تمنح للخلايا يؤدى إلى إجهاد القلب ويؤثر فى ميكانيزم التنفس وتبدو آثارها واضحة لدى مرضى القلب والرئتين، بل عندما تزداد مكونات أول

أكسيد الكربون فى الهواء فإن النتيجة المتوقعة هى زيادة أعراض التسم الحاد التى يتعرض لها السكان فى مناطق إزدحام المرور إلى جانب الصداع وفقدان الرؤية وإختلال التوازن العضلى والغثيان وآلام المعدة، فإذا طالت فترات التعرض لتركيزاتمكوناتأول أكسيد الكربون، فإن الأمر يؤدى إلى فقدان الوعى ونوبات التشنج التى قد تسبب فى كثير من الأحيان للوفاة. فلقد ورد فى تقارير من حالات التسمم بأول أكسيد الكربون، إن هناك إرتباط بين زيادة التركيز فى أول أكسيد الكربون وزيادة نسبة الوفيات فى مقاطعة لوس أنجلوس فى الفترة من عام ١٩٦٢ حتى ١٩٦٥[١].

وللجسيمات الدقيقة المنبعثة فى هواء المدينة تأثيرات ضارة على الجهاز التنفسى للإنسان، ففى بحث قام به كل من تروب P.Trub وبوشJ. Posch تبين أن الإلتهاب الشعبى فى أطفال المدارس فى دسلدورف Dusseldorf بلغ نسبة ٥٣ر٣٪ من مجموع الأمراض فى المناطق الحضرية فى مقابل ٤ر٢٪ فى المناطق الريفية بألمانيا الغربية. كما تبين أن مستوى الهيموچلوبين فى الدم كان أقل من ٨٠٪ لدى ٥ر٥٨٪ من أطفال المدينة فى مقابل ٢ر٢٠٪ من أطفال الريف. وأن ١ر١٥٪ من أطفال الحضر كانوا يعانون من كساح الأطفال فى مقابل ٦ر٧٪ من أطفال المناطق الريفية[٢]. وفى الولايات المحدة الأمريكية لوحظ أن هناك إرتباطاً طردياً بين زيادة تركيز أوكسيدات الكبريت وبين زيادة نسب معدلات الإصابة بأمراض الربو الحاد والإلتهاب الشعبى وإنتفاخ الرئة وبخاصة بين السكان الذين يتعرضون لمعدلات تركيزات عالية من أكسيدات الكبريت فى المدن الأمريكية كما تبين أن هناك نفس الإرتباط الطردى بين أكسيد الكبريت فى معدلات تركيزه المرتفعة وبين الإصابة بسرطان الرئة[٣].

وتعتبر الإصابة بأمراض الربو والجهاز التنفسى من أكثر الأمراض إنتشاراً فى المناطق الحضرية والتى يمكن إرجاعها إلى تلوث الهواء. إن مرض الربو

(1) P.R. Ehrlich, et. al, OP. Cit., P. 546.
(2) T. Bakacs, OP., Cit., P. 196.
(3) P.R. Ehlich, et. al, OP. Cit., P. 546.

عبارة عن حساسية مفرطة لشجرة التنفس ومجموعة الهواء التى تحمل الهواء من القصبة الهوائية إلى الرئتين، يتسبب عنها إنقباض فى العضلات التى تحيط بهذه القنوات وبالتالى إلى ضيقها. والمريض بالربو يستطيع أن يستنشق الهواء ولكنه لا يستطيع أن يخرجه بقوة كافية لتنقية الرئتين، الأمر الذى يؤدى إلى إنتفاخ الرئتين لأن كمية الهواء الداخل (فى عملية الشهيق) تزيد عن كمية ما يخرج فى عملية (الزفير). مما يؤدى إلى تكون ثانى أكسيد الكربون فى الرئتين، وبالتالى نقص كمية الأكسچين فيهما، بل وإلى عدم قدرة الرئتين على التخلص من المواد الغريبة لتضييق فروع الشجرة الشعبية شيئاً فشيئاً وتقل إمكانيات تناول الأكسچين بين الهواء وتيار الدم المندفع الأمر الذى يؤدى فى النهاية بمريض الربو إلى الموت خنقاً. ولقد كشفت الدراسات عن أن الجسيمات الدقيقة الملوثة بهواء المدينة وبعض الملوثات الغازية هى السبب المباشر فى إرتفاع معدلات الأمراض والوفيات بحالات الربووالإلتهابات الشعبية. وتعتبر أكسيدات النتروچين هى أكثر هذه الجسيمات والملوثات نشاطاً وخطورة، حيث أن تأثيراتها تصيب مباشرة قدرة الدم على نقل الأكسچين، كما تصيب الهيكل البنائى والوَيفى للشعيبات والرئتين وينتج عنها استسقاء حاد فى الرئتين ينتج عن زيادة تجمع السوائل فيهما كما تنتج عن زيادة تركيز الأوزون فى الرئتين. ومن الدراسات التى أوضحت نتائجها هذه الحقيقة، تلك الدراسة التى أجريت على مدارس الأطفال فى شاتانوجا Chattanooga وتينيس Tennessea والتى أوضحت إرتباط إرتفاع معدلات الإصابة بالأمراض النفسية بإرتفاع معدلات تركيز النتروچين ظاهرة تسود ما يزيد عن ٨٥٪ من مدن الولايات المتحدة التى يزيد عع سكانها عن ٥٠٠ ألف نسمة[١].

ولقد أشار «هامل» Hamill إلى أن تلوث الهواء فى إنجلترا يزيد عن معدلات الإصابة بأمراض الإلتهاب الشعبى التى تتسبب فى خسارة ما يزيد من ٢٧ مليون ساعة عمل سنوياً وحوالى ٣٠ ألف حالة وفاة كل عام، تلك

(1) Ibid., P. 547.

النسبة التى تفوق الوفيات الناجمة عن أمراض السل وسرطان الرئة. كذلك يشير هايمان H. Heimann إلى أنه فى نيويورك وحدها يقذف فى الغلاف الجوى حوالى مليون وخمسمائة ألف طن من ثانى أكسيد الكبريت كل عام نتيجة لإحتراق ٢٣ مليون طن من الفحم. وأن دخول غاز الكبريتيك فى الرئتين يؤدي إلى تقلص مؤقت فى العضلة الملساء فى الجدار التنفسى وأن زيادة تركيزه تؤدى إلى الإصابة بإلتهابات حادة وخطيرة فى الغشاء المخاطى الأمر الذى يمهد بدوره إلى الإصابة بسرطان الرئة [١].

وفى اليابان، أوضح توشيوياما Toshio Togama وجود علاقة بين تلوث الهواء وأمراض الربو فى مدن طوكيو وكاواساكى ويوكوهاما، وفلح فى الكشف عن العلاقة بين مكونات التراب فى الهواء والجسيمات الدقيقة وبين الإصابة بأمراض الرئة والقلب والإلتهاب الشعبى. وفى دراسة مقارنة أوضح راندولف أن الأفراد المصابين بأمراض الحساسية لا يكشفون عن أعراضها عندما يقيمون خارج المدن وأنهم حال إنتقالهم إلى المدينة تظهر أعراض المرض بوضوح. ولقد دعم قوله هذا بما جمعه من بيانات عن المناطق الغربية والشمالية من مدينة شيكاغو حيث توجد المصانع ومسابك المعادن ومعامل التكرير ومصانع المنتجات الكيمائية. ولقد تدرجت أمراض الحساسية التى أشار إليها راندولف فى هذه المناطق بين الإضطرابات فى الغشاء المخاطى والتهاب الأنف والإلتهاب الشعبى والربو وأمراض القلب[٢].

ولقد تبين أن زيادة الإقبال والتوسع على إستخدام السيارات وتطور آلات الديزل والإحتراق من أبرز العوامل المسئولة عن إرتفاع وزيادة حجم المواد الملوثة للهواء والمسببة للسرطان. فلقد أظهرت التجارب التى أجريت على الحيوانات أن هناك إرتباطاً وثيقاً بين زيادة حجم الإصابة بسرطان الجلد والرئتين وبين تلوث الهواء الناتج عن إحتراق الجازولين والفحم ومركبات الميثيل، كما يعتقد أن هناك إرتباطاً طردياً بين زيادة حالات الإصابة بسرطان الرئة وزيادة حركة مرور السيارات فى المدن المزدحمة، فلقد تأكد هذا الإرتباط

(1) T. Bakacs, OP. Cit., P. 196.
(2) Ibid., P. 197.

بوضوح فى القطاعات الشمالية والغربية من لندن حيث تشتد حركة المرور وحيث يكون الغلاف الخارجى أكثر تلوثاً، الأمر الذى يؤدى إلى إرتفاع نسب الوفيات بأمراض السرطان ونفس الموقف نجده ممثلاً فى المجر حيث بلغت معدلات الورم السرطانى فى أعضاء الجهاز التنفسى فى سكان المدينة ضعف نعدلاتها بين سكان الريف. ويرتبط بزيادة الإقدام على إستخدام السيارات كما أشرنا من قبل إلى زيادة معدلات التلوث الهوائى فى المدن والمراكز الحضرية لما ينتج عن عادم السيارات من إنبعاث كثير من الجسيمات الدقيقة فى الهواء مكونة - إلى جانب عادم مداخن المصانع والمسابك - ما يمكن إعتباره مشكلة حضرية هى ما تعرف بأسم «الضخن» Smog أو خليطا الضباب والدخان. لقد أشرنا من قبل إلى كيفية وقوع هذه الظاهرة فى المدن والمراكز الحضرية ويبقى أن نلقى بعض الضوء على تأثيراتها على الصحة والأمثلة فى الحقيقة على ذلك كثيرة ومتنوعة ويكفى أن نشير إلى أنه سنة ١٩٥٢، وقعت حوالى أربعة آلاف حالة وفاة فى مدينة لندن على مدى خمسة أيام فقط نتجت كلها من التأثير المباشر للضخن. وفى ديسمبر سنة ١٩٦٢ سجلت لندن مرة أخرى ٧٠٠ حالة وفاة نتجت عن نفس الظاهرة. كما أشار فرانسيس تايلور Francis Taylar الذى كان يعمل فى لوس أنجلوس إلى أن أكسيدات النتروجين فى الغلاف الجوى للمدينة كان هو العامل الأول والمباشر عن هذه النتيجة المحزنة وأوضح أن حوالى ٦٥٪ - ٨٥٪ من هذه الأكسيدات ينبعث من عادم السيارات وأن النسبة الباقية من هذه الأكسيدات تعزى إلى المصانع الموجودة على أطراف المدينة[1].

٢ - بعض المشاكل الصحية المرتبطة بتلوث الماء :

يفيدنا الوصف الموجز لدور الماء فى عملية الهدم والبناء كثيراً فى إلقاء الضوء على أهمية الماء كماً ونوعاً لحياة الكائن البشرى ثم ما يتضمنه تلوث هذا الماء من أضرار تهدد صحته وحياته. إذ يعتبر الكائن العضوى البشرى هو المكان الذى تمكن وتنفذ فيه عمليات الهدم والبناء. وتتطلب المحافظة

---

(1) Ibid., P. 199.

على صحة وحياة هذا الكائن ضرورة إدخال كميات ونوعيات معينة من المواد المذابة، بمعنى أنه من أجل بناء الجسم يحتاج الكائن البشرى إلى عدد كبير من المواد المعدنية مثل الكالسيوم التى تتزايد الحاجة إليها بزيادة نموه وتطوره. وفى هذا الصدد تحتاج الكليتان إلى قدر كبير من الماء لإزالة الفضلات الناجمة عن عملية الهدم والبناء فى الجسم الإنسانى. كما أنه من أجل أن تزيل الكليتان فضلات إندفاع الدم فإن عدة مئات من اللترات من الماء يجب أن تمر خلالهما يومياً وفى النهاية يكون الناتج النهائى ممثلاً فى البول كعملية لإخراج قدر من الماء لا يزيد عن لتر ونصف يومياً. هذا يعنى أن هناك دورة داخلية للماء داخل الجسم ولا يقتصر الأمر على كم ما يحتاجه الجسم من ماء لإستمرار عمليات الهدم والبناء، بل أن الأمر يتطلب نوعية جيدة وصحيحة من الماء اللازم بدونها يتهدد التوازن الفطرى أو الطبيعى للكائن العضوى، لأن دخول كمية من الماء من نوعية غير جيدة حتى وإن كانت كافية تحول دون قدرة الكائن العضوى على إستخدامها فى عمليات الهدم والبناء. وبالتالى ينتج عن ذلك تأثيرات ضارة تتمثل فى إضطرابات قدرة الكائن العضوى على التكيف مثل متاعب إنحسار الماء أو تراكم مواد الفضلات وما شابهها ومن هنا تتضح الأهمية القصوى لضرورة توفير الماء الصالح كماً ونوعاً للإنسان(١).

أما فيما يتعلق بتوفير إحتياجات الماء ووضع حد للأوبئة والتلوث المائى فقد شاهدت نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين توسعاً ملحوظاً فى خدمات الماء فى المدن الكبرى حيث بدأت فى كل أنحاء العالم عملية إنشاء معامل تكرير الماء وزاد حجم ما هو معروض من مياه الشرب الصالحة. غير أنه على الرغم من ذلك، يلاحظ أنه عندما أصبحت المدن والمناطق الحضرية أكبر حجماً وعندما زادت معدلات الإنتشار والتوسع الصناعى ظهرت مشكلة إمداد الإنسان بالكميات المطلوبة من الماء النقى حتى أصبح القصور أو النقص فى هذا الجانب فى الوقت الحاضر مسألة تهدد التطور الصحى فى كثير من مدن العالم حتى أن مسألة توفير الماء للمناطق

---

(1) Ibid., P. 200.

الصناعية قد بلغت إلى نقطة الأزمة فى أوربا الغربية وبخاصة فى هولندا وبلچيكا وألمانيا الغربية وأيضاً على الشواطىء الغربية والشرقية للولايات المتحدة. لقد نقصت كمية الماء المخزون تحت الأرض - وهى المورد الطبيعى التقليدى لمياه الشرب - فى هذه المناطق لأن المدن والمراكز الحضرية قد إستهلكت الكميات الكبيرة من مخزون الماء سواء بسبب زيادة التركيز السكانى فيها أو للتوسع الصناعى وزيادة إستهلاك المياه للأغراض الصناعية. ويكفى أن نتصور أن مدينة ذات مليون نسمة تحتاج فى الوقت الحالى إلى مساحة تقدر بـ ٧٥٠ كيلو متر مربع إذا إستخدمت مصادر المياه الجوفية (تحت الأرض) لماجهة إحتياجات السكان والصناعة. إن زيادة إستهلاك الموارد الجوفية للمياه قد قلل من منسوبها تحت الأرض وجعل الحصول على مياهها مسألة صعبة، كما أن زيادة الطلب على المياه قد خفض من منسوب مياه الأنهار التى إرتبطت بمنسوب المياه الجوفية. ففى المناطق الصناعية بأوربا الغربية هبط منسوب الأنهار بمقدار مترين على الأقل فى أقل من عشر سنوات الأمر الذى أدى إلى إنخفاض قدرة الأنهار لأن تصبح مورداً دائماً للمياه اللازمة(١).

ويرتبط بزيادة إستهلاك الماء النقى فى المدن والمناطق الحضرية الكبرى، زيادة مماثلة فى الماء الفاقد. وقد نتج عن الكم الهائل للماء الفاقد الذى لا يعالج أضراراً خطيرة، أدت كما قدمنا إلى تلوث الأنهار والبحيرات وخزانات المياه التى تقع مباشرة تحت سطح الأرض وبخاصة فى المناطق القريبة من المراكز الصناعية الكبرى حتى أن أجزاءاً كبيرة من الأنهار والبحيرات لم تعد تصلح لأن تكون موارد صحية لما يحتاج إليه السكان من مياه، نظراً لما ترتب على تلوثها من فقد الماء صفاته البيولوجية من ناحية وإذابة الكثير من الملوثات السامة فى تركيبه والأمثلة على ذلك نجد أن نهر الدانوب مثلاً تأثر بدرجة خطيرة بالفضلات التى تلقى فيه يومياً، حتى أن بوداست وحدها تنتج ما يزيد عن مليون متر مكعب من الماء الفاقد فى اليوم تسهم الصناعة

(١) توماس ايلزويرث «هذا الهواء وهذا الماء» ترجمة السيد رمضان، مرجع سبق ذكره الفصل العاشر والحادى عشر.

بـ ٦٠٪ من الكمية بينما يرجع الباقى إلى الماء الفاقد عن الأغراض السكنية الأخرى[1].

ولقد نجم عن زيادات التلوث فى المصادر الجوفية للمياه فى المدن أن إنخفضت المستويات الكمية والكيفية لما يتاح فيها من مياه، الأمر الذى جعل معظم البلاد الصناعية مضطرة إلى إستخدام المسطحات المائية.

ففى المناطق الصناعية بالولايات المتحدة تستمد أكثر من ٩٠٪ من إحتياجاتها للمياه من المسطحات المائية، بينما إستعانت إنجلترا وفرنسا بهذه المسطحات لإشباع ٨٥٪ من إحتياجاتها فى مقابل ٥٧٪ فى ألمانيا الغربية و٢٦٪ فى تشيكوسلوفاكيا، ولكن مع زيادة تلوث المسطحات المائية هى الأخرى تصبح المشكلة أكثر تعقيداً أو تفاقماً ولذلك يصبح النقص أو القصور المتزايد فى مياه الشرب الصالحة مشكلة تهدد كثيراً من مدن العالم. وقد تلجأ بعض المدن إلى تنظيم دورى لمصادر المياه، بمعنى أنها تمد أحيائها المختلفة بالمياه اللازمة فى جدول زمنى ودورى توفر من خلاله المياه فى أوقات معينة وتقطعها فى أوقات أخرى. ولكن رغم إخضاع إستهلاك المياه لهذه القيود بما يشبه الحل الأمثل للنقص الكمى فى موارد المياه، إلا أن هذه الإجراءات لم تستطع أن تواجه النقص الكيفى فى نوعية المياه المتاحة بل أسهمت هذه الإجراءات فى زيادة تعرض المياه للتلوث. حيث تبين أنه فى الوقت الذى يقطع فيه توزيع المياه يتكون فراغ فى الأنابيب ينتج عنه إمتصاص للمياه الملوثة بقذر البالوعات من خلال الوصلات غير المحكمة لهذه الأنابيب ومن خلال عمليات الرشح والتسرب وما شاكلتها.

وبأيدينا عدد من الدراسات والبحوث الأمبيريقية التى تصور ما يواجه المدن والمراكز الحضرية من مشكلات توفير المياه الصالحة ومخاطر التلوث المائى فى البيئة الحضرية، حيث أشار كل من درفار C. Durfar وبيكر E. Beckar فى دراستهما لمائة من أكبر المدن فى الولايات المتحدة ومعظم البلاد الصناعية فى العالم إلى مشكلة نقص الموادر المائية وإنخفاض للمستويات

(1) T. Bakacs, OP. Cit., P. 202.

الصحية لما هو متاح بها من موارد، فقد تبين أن عشرين مدينة من المدن المدروسة تعتمد على موارد المياه الجوفية، وأن أربعة عشرة مدينة تستخدم المسطحات المائية إلى جانب الموارد الجوفية، بينما تعتمد ستة وستون مدينة على مياه المسطحات كالبحار والمحيطات كمورد رئيسى لها. ولقد أشارت الدراسة إلى أن زيادة التركيز السكانى والصناعى فى المدن هما المسببان الوحيدان لما تعانى منه هذه المدن المدروسة من مشكلات فى هذا الصدد، وأن الإستخدام الحضرى للمياه يعد جانباً خطيراً من المشكلة. إذ أنه من بين ما أشارت إليه الدراسة من نتائج دلت دلالة هو أن كيفية إتخدام المياه فى المدن سواء للإستخدام المنزلى وللإستخدام الصناعى لا يؤدى فحسب إلى القصور الواضح الذى تعانى منه هذه المدن فى موارد المياه العذبة بل يؤدى رلى زيادة تلوث ما هو متاح منها. إذ يقدم الباحثان إحصائية لنوعية إستخدامات الأسرة للماء فى المناطق الحضرية بالولايات المتحدة تفيد أن ٤١٪ من حجم إستهلاك الماء يوجه إلى المراحيض و٣٧٪ منه إلى الحمامات و٣٦٪ إلى المطابخ و٥٪ إلى الشرب و٤٪ رلى الغسيل و٣٪ إلى تنظيف المنزل و٣٪ إلى رى الحدائق و١٪ إلى غسيل السيارات، كما أشار الباحثان إلى مشكلة إستهلاك الماء الصالح للشرب فى أغراض الصناعة حيث يصل حجم
الإستهلاك الماء الصالح للشرب فى أغراض الصناعة حيث يصل حجم
الإستهلاك اليومى للماء فى بعض المدن - بما فى ذلك الإستهلاك لأغراض الصناعة - ما يزيد عن ١٠٠٠ لتر يومياً بل قد يصل فى مدينة مثل باولد Boulder city فى الولايات المتحدة الأمريكية إلى ١٩٠٠ لتر فى اليوم[1].

وكمحاولة لترشيد إستهلاك المياة المتاحة ولأغراض الإقتصاد فى إستخدام المياه الصالحة للشرب، قد تلجأ بعض المدن - مثل باريس - إلى إنشاء شبكة موازية لشبكة مياه الشرب، توجه لأغراض الإستخدام الصناعى ولإستخدامات أخرى مثل مكافحة الحريق، ومع ذلك وبالرغم من أن مثل هذا

---

(1) C.H. Durfor and E. Becker, "Public water supplies of 100 larg est cities of the united states 1962", washington, D.C., 1964, PP. 364 - 365.

الأسلوب كسابقة قد يذلل إلى حد ما صعوبات توفير إنتاج الماء بالكميات المطلوبة إلا أنه لم يحسم مشكلات تلوث المياه سواء بقذر البالوعات أو مخلفات النشاط الصناعى، فضلاً عن ما ترتب عليه من أخطار صحية هامة فى بعض المنتجات الصناعية مثل صناعات الأغذية والألبان التى يتحتم إستهلاكها لنوعية المياه الصالحة للشرب.

ولقد أشارت الدراسات إلى حقيقة أن التحسينات الكمية فى موارد المياه فى المدن والمراكز الصناعية كان دائماً على حساب التحسينات النوعية. أن زيادة الطلب على الماء لأغراض النشاط الصناعى إستلزم إتخاذ عدد من الإجراءات القانونية والفنية للحصول على موارد مائية بديلة، إلا أن تباع هذه الإجراءات قد صوحب بتهديد مباشر للمستويات الصحية لما أوجده من مخاطر الأوبئة وتسرب الكثير من العناصر السامة فى مياه الشرب، سواء من خلال الفضلات الصناعية أو من خلال بعض الآثار الجانبية لمعالجة الماء الفاقد وإعادة إستخدامه مرة أخرى، الأمر الذى أثر على نوعية مياه الشرب. ونتيجة لذلك سجلت الولايات المتحدة إنحداراً ملحوظاً فى مستوى مياه الشرب نتيجة لسرعة النمو الصناعى فيها. ونجد فى روسيا أيضاً موقفاً مماثلاً بل يبدو أن هذه المشكلة تعد ظاهرة أكثر وضوحاً وإنتشاراً فى البلاد التى تتعرض لمؤثرات التحضر والتصنيع[1].

إن تلوث الماء - شأنه فى ذلك شأن التلوث الهوائى - يرجع إلى نحو ما قدمنا إلى أسباب عديدة ومتداخلة. ومن ثم فإنه ليس من المتيسر أن نضع تحديداً دقيقاً لأخطاره المؤثرة على الصحة. ومع كثرة الدراسات والبحوث التى أجريت فى هذا المجال وتنوعها من حيث مجتمعات الدراسة وعيناتها، إلا أنها تجمع على أن تلوث الماء بالفضلات وقذر البالوعات عاملاً أساسياً فى إنتشار أمراض الكوليرا والتيفود وحمى الباراتيفود والدوسنتاريا والأمراض المعوية. والحقيقة أن هذه العلاقة السببية قد تأكدت وبوضوح بالنسبة لمجموعة الأمراض المعدية كالكوليرا والتيفود فى مدن إنجلترا

---

(1) T. Bakacs, OP. Cit., PP. 202 - 204.

وألمانيا والولايات المتحدة فى الفترة من ١٨٥٠ - ١٩٠٠، حي تشير الإحصائيات الطبية إلى أن مدناً بأكملها فى هذه البلاد أو على الأقل أجزاءاً كبيرة منها أصيب سكانها بهذه الأمراض فى الوقت الذى خلت فيه مناطق أخرى مجاورة من أعراض هذه الأمراض لا لسبب إلا أن الأولى تعتمد كموارد للمياه على آبار أو أنهار تعرضت للتلوث الآدمى أو الصناعى[١]. ولقد تبين أيضاً أن تلوث المياه يؤدى إلى زيادة إنتشار الأوبئة بين سكان الحضر مثال ذلك إلتهاب الكبد الذى كان أكثر إنتشاراً بين سكان الحضر عنه بين سكان الريف. وهناك العديد من الأمثلة المحلية والعالية لأخطار التلوث المائى على الصحة البشرية، ففى سنة ١٩٥٣ إنتشر وباء شلل الأطفال فى مدينة ادمنتون بالبرتا فى كندا و إستطاع علماء الصحة العامة والصحة البيئية بتتبعهم لأصل المرض أن ينسبوه إلى المخلفات الآدمية التى تلقى فى نهر ساسكاتشاون الشمالى الذى تحصل منه المدينة على مياهها. وفى سنة ١٩٦٥ أصيب ثمانية عشرة ألف شخص من سكان مدينة ريفر سايد بكاليفورنيا بالدوسنتاريا على نحو مفاجىء وتمثلت أعراض المرض فى الحمى والغثيان والتقلصات والقىء وكان سبب ذلك تلوث مياه الشرب بتسرب الملوثات من قذر البالوعات ومن السيول وعدم معالجتها بالكلور[٢]. ومما يزيد المشكلة تعقيداً أن معالجة المياه لغاز الكلور لا يؤمن من صلاحية مياه الشرب على الإطلاق، فقد كشفت الدراسات عن أن الفيروسات المسببة لأمراض التيفود وإلتهاب الكبد وما شابهها تصبح أكثر مقاومة لغاز الكلور الذى يستخدم لمعالجة المياه، الأمر الذى جعل الأمراض المعدية تنتشر بنسبة مزعجة فى الولايات المتحدة هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فقد ثبت أن غاز الكلور نفسه قد يكون واحداً من ملوثات المياه حيث إتضح تفاعله مع بعض المواد الكيمائية الأخرى التى تسبب الخلايا السرطانية[٣].

وفى اليابان كان التقدم الملحوظ فى الإرتفاع بنوعية مياه الشرب فى

---

(1) P.R.Ehrlich, et. al, OP. Cit., P. 556.

(٢) توماس ايلزويرث، مرجع سبق ذكره صفحة ١٠١.

(3) P.R.Ehrlich, et. al, OP. Cit., PP. 556 - 557.

ثلاثين مدينة ومنطقة حضرية سبباً فى خفض ٧١٪ من الإصابة بالأمراض المعدية و ٥١٫٧٪ من معدلات وفيات الأطفال و ٦٣٪ فى معدلات الإصابة بالتراخوما. وفى ولاية آتابراديش Attar Pradesh فى الهند أدت تحسينات موارد المياه إلى إنقاص معدلات الوفيات الناتجة عن أمراض الكوليرا بنسبة ٧٤٫١٪ ومن حمى التيفود بنسبة ٦٣٫٦٪ ومن الدوسنتاريا بنسبة ٢٣٫١٪ ومن الإسهال بنسبة ٤٢٫٧٪[1].

وثمة شكل آخر من أشكال التلوث المائى يحدث فى المناطق الحضرية نتيجة لبعض العمليات الإنسانية التى تقع فى المناطق الريفية المجاورة للمدن ويكون لها مردودها على ساكنى المدن بصفة خاصة. إن أغلب المدن والمراكز الحضرية تعتمد فى مواردها المائية على ما هو مخزون منها تحت سطح الأرض وهنا تقع مشكلتان ترتبطان بما يعرف چيولوچياً بأسم: النشع أو التسرب، فمن ناحية نجد أن الماء الفاقد فى المدن والمراكز الحضرية يدخل أو يتسرب فى التربة بأحجام متزايدة. وبالرغم من أن ما للتربة من قدرة على تنقية ذاتها من خلال ما تحتويه من ملايين الكائنات العضوية الدقيقة التى تعمل على تخليص التربة والمياه من كثير من المواد الضارة لصحة الإنسان، إلا أن حجم ما يتسرب فيها من عادمة فى المدن يفوق حجم قدرتها هذه ومن ثم تعانى التربة فى المناطق الحضرية من مشكلة تسرب المياه الفاقدة والفضلات التى لم تعامل بعد وبالتالى تفقد قدرتها على التخلص من الشوائب والملوثات التى تهدد موادر المياه الجوفية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن التوسع فى إستخدام المبيدات الحشرية والمخصبات وغيرها من مواد كيمائية مركبة تجرفها مياه الرى والسيول ومياه الرشح إلى تربة المدينة التى تفقد نتيجة لذلك وبالتديج الكائنات العضوية الدقيقة التى تقوم بعمليات التنقية الطبيعية. ونتيجة لذلك يتعرض سكان المدن لمواد مثل الهيدروكربونات الممتزجة بالكلور والرصاص والزئبق ومركبات الفلورين وغيرها من ملوثات عامة. فالهيدروكربونات الممتزجة بالكلور هى من بين

---

(1) T. Bakacs, OP. Cit., P. 207.

المواد الكيماوية المصنعة والأكثر إنتشاراً فى البيئة الحضرية من بينها مركب ال د.د.ت. المبيد الحشرى المعروف. ولقد كشفت الدراسات عن أن الدهنيات البشرية لدى سكان مدن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تحتوى على تركيز من هذه المبيدات يصل إلى ١٩ ملليجرام لكل كيلو جرام حتى أن لبن الأم قد أصبح فى أوائل السبعينات ملوثاً بإحتوائه على نسبة تركيز عالية من الـ د.د.ت. ، كما كشفت الفحوص العملية أيضاً عن أن هناك تركيزات بمعدلات مرتفعة فى لبن الأم من الهيدروكربونت الممتزجة بالكلور مثل الألدرين والديالزين وسادس كلوريد البنزين[١]. ومن أخطر الملوثات الهيدروكربونات الممتزجة بالكلور هوPc B.S يظهر فى الدهن البشرى واللبن ويستخدم فى عدة عمليات صناعية وينطلق فى البيئة بأشكال مختلفة فهو يتبخر من أوعية المخازن وينبعث من مداخن المصانع ويتسرب فى مياه الأنهار والبحيرات مع فضلات الصناعة ليضيف نصراً جديداً إلى الملوثات الغازية للهواء أو الماء على حد سواء. وتعتبر كارثة كانيمى Kanemi وهى تسمم زيت الأرز فى اليابان مثالاً لتأثير هذا العنصر الأخير، حيث أصيب أكثر من ألف ساكن بأمراض جلدية وكشفوا عن أعراض القىء والإسهال والصداع والإضطرابات البصرية نظراً لتسرب مركب الـ Pc B.S فى الزيت المستخدم فى الأطعمة المطهية. ولقد كان من بين نتائج الدراسات المعملية التى أجريت حول تأثير المبيدات الحشرية على الصحة البشرية، إن هناك علاقة مباشرة بين التوسع فى إستخدام هذه المبيدات وبين معدلات الإصابة بالأمراض السرطانية. وفى دراسة أجريت لتحليل ١٢٠ مركباً من المركبات الكيمائية المختلفة تبين أن إحدى عشر مركباً منها يسبب الإصابة بمرض السرطان على نحو مباشر وأن ثلاثة وسبعين مبيداً حشرياً تعتبر عوامل مساعدة من حيث تركيبها الكيمائى وتفاعلها مع غيرها من المركبات - تعجل من الإصابة بأمراض سرطانية. كما كشفت دراسات الأكاديمية القومية للعلوم في دراسة لها حول ممارسات التحكم فى الحشرات الضارة سنة ١٩٦٧ عن أن ما يزيد عن ٢٥٪ من المبيدات الحشرية المستخدمة بكثرة فى المدن

---

(1) W.T. Admonson, OP. Cit., P. 255.

تسبب أوراماً سرطانية فى الكائنات البشرية بصفة خاصة. وفى دراسة رابعة جمعت معطياتها من خلال تشريح الجثث لمعرفة الوفاة، تبين أن هناك إرتباطاً بين مستويات تركيز الـ د.د.ت. ومركباته فى النسيج الدهنى وبين الوفاة، خاصة بعد أن أوضح التحليل المقارن عن إرتفاع تركيز مركبات الـ د.د.ت. والـ د.د.اى والـ د.د.د. فى دهن المرضى الذين ماتوا من تأثير أمراض المخ والمخيخ وإرتفاع الضغط والتليف الكبدى والأورام السرطانية إرتفاعاً يفوق بكثير معدلاته عند المرضى الذين ماتوا بأمراض معدية وأن تركيز الـ د.د.ت. ومنتجاته فى الدهن كا شديد الإرتباط بالإستخدام المنزلى للمبيدات الحشرية، ذلك أن تركيزاته بين الذين يقبلون على إستخدامه يتوسع كان أعلى بكثير من معدلات تركيزه فيمن يستخدمونه بمعدلات أقل أو فيمن يحجمون عن إستخدامه[1].

رابعاً - التخطيط لمواجهة مشكلات التلوث :

رأينا أن تلوث البيئة مشكلة تقع عندما يحدث ما يغير طبيعة البيئة أو تركيبها سواء كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة لما يقوم به الإنسان من نشاطات حيال تفاعله مع البيئة، ومن ثم تصبح أقل صلاحية لكل - أو بعض - الإستخدامات عما كانت عليه فى حالتها الطبيعية قبل تدخل النشاطات الإنسانية. كما رأينا أن التلوث البيئى يعنى حدوث تغييرات نوعية وكمية فى الخصائص البيولوجية والفيزيقية والكيمائية لمكونات البيئة المختلفة كالماء الهواء والتربة وما شابه ذلك، ذلك التغير الذى ينجم على نحو ما قدمنا من تفريغ النفايات عمداً أو دون قصد مثلما ينجم عن التوسع في إستخدام المواد الكيماوية إلى جانب تشتت الطاقة على هيئة حرارة أو ضوضاء أو إشعاع أو غبار. ولا تقتصر المشكلة على مجرد أحداث مثل هذه التغيرات الكمية والنوعية لمكونات البيئة، بل يمتد تأثيها إلى الأضرار بالمقدمات الحيوية للنسق الأيكولوچى عندما تكون هذه التغيرات البيئية سبباً مباشراً - على أى نحو أو درجة - فى تزايد تهديدات صحة المجتمع

(1) P.R.Ehrlich, et. al, OP. Cit., PP. 260 - 265.

الإنسانى وسلامته، أو عندما يصبح أكثر تهديداً أو ضرراً عند إستخدام مكونات البيئة للأغراض المنزلية أو الصناعية أو الزراعية أو الترويحية.

إن المشكلة على النحو الذى حددنا به أبعادها من قبل تواجه دول العالم النامى والمتقدم على حد سواء. ولئن إختلفت هذه الدول فيما بينها، فإن الإختلاف يقع فى الدرجة لا فى النوع، خاصة لما صاحب زيادة التطور الصناعى فى بعض البلدان المتقدمة من وقوع المشكلة بأبعاد أو أشكال جديدة أو مختلفة. ومن هنا فإن الحقيقة التى يجب أن نبرزها فى مطلع الحديث عن سبل مكافحة التلوث هى أن المشاكل التى تواجهها البلدان المختلفة لا تقع بنفس الدرجة أو الترتيب بينها، بل إ المسألة تختلف بإختلاف الظروف المحيطة بكل مجتمع ومن ثم كان على برامج وخطط مكافحة التلوث أن تكشف هى الأخرى عن قدر كبير من التنوع والمرونة والتجديد.

زد على ذلك أنه وإن كشفت الدراسات - على نحو ما قدمنا - عن إرتباط مظاهر تلوث البيئة لصحة الإنسان ورفاهيته سواء على نحو مباشر أو غير مباشر، إلا أنه أتضح أن بعض أنواع التلوث قد أمكن تشخيصه وتحديد آثاره بدقة، فى الوقت الذى لا تزال فيه أنواع أخرى لم تتحدد بعد أشكالها أو مسبباتها أو آثارها على النحو المطلوب من الدقة، الأمر الذى يحتم إجراء المزيد من الدراسات والبحوث للوقوف على جوانب المشكلة وأبعادها وبالتالى تحديد أنجح السبل لمواجهتها أو على الأقل لتجنب الإنسان شرور مخاطرها.

وفى هذا الصدد يتعين علينا أن نشير إلى ما أسهمت به بعض التخصصات العلمية من دور ملحوظ فى تشخيص المشكلة وتحديد آثارها. ونشير بصفة خاصة إلى دور الصحة العامة والطب المهنى، لقد قدمت الصحة العامة لدراسات التلوث إسهامات ملحوظة فى مجال الكشف عن الأوبئة والإمكانيات المتعددة للبحث والتشخيص كالمختبرات والمعامل وأساليب مراقبة المياه والهواء وتحديد المستويات الملائمة وغير الملائمة لمختلف مقومات البيئة وذلك كله عندما إستهدفت ما أسمته «إصلاح البيئة أو تحسينها».

كذلك قدم الطب المهنى بما أجراه من بحوث ودراسات عديدة نذكر فى مقدمتها الدراسات التى أجريت على السموم والعقاقير - أسهاماً ملحوظاً - عندما وفر قاعدة عملية لازمة وسرية المعلومات التى تدور حول العلاقة السببية بين الملوثات وآثارها والعلاقة بين مقادير الجرعات المختلفة ونتائجها. وبالمثل أسهمت العلوم الأساسية كالكيمياء والفيزياء والبيولوچيا والعلوم الهندسية بنصيب ملحوظ فى مجال تفهم ظواهر تلوث البيئة وأمدت المعنيين لمكافحة المشكلة كالإداريين ورجال الصحة العامة والصناعة والتجارة والزراعة والنقل والمرور بمعلومات قيمة حول كيفية صياغة وتطوير البرامج التى توجه صحياً لمكافحة تلوث البيئة.

وسنحاول فى الصفحات القليلة القادمة أن نلقى مزيداً من الضوء على سبل مواجهة المشكلة التى نحن بصددها سواء منها ما كان موضع التنفيذ الفعلى أو ما كان تحت البحث والدراسة ونعنى بصفة خاصة بإستخلاص خبرات وتجارب الإنسانية بوجه عام - بمجتمعاتها النامية والمتقدمة - فى التصدى لهذه المشكلة الملحة وأن كنا سنحاول بين حين وآخر أن نوضح جوانب الإختلاف والتباين بين المجتمعات النامية والمتقدمة من حيث ما تخطته من سياسة لمواجهة المشكلة. كما سنعنى فى هذا المقام أن نعرض للموضوع فى تقسيماته الفرعية التى إتبعناها من قبل، فنستعرض سبل المواجهة وبرامجها بالنسبة لكل شكل من أشكال التلوث على حدة رغم إعترافنا بأن المشكلة كل واحد متكامل بحيث يتعذر علينا أن نفصل بين ما هو خاص بتلوث الهواء وما هو خاص بالتلوث المائى وإنما لأغراض التحليل والمناقشة رأينا أن نفرد بكل شكل من أشكال التلوث جانباً معيناً من الحديث.

(أ) مكافحة تلوث الهواء :

يمكن أن نقسم أساليب مكافحة التلوث الهوائى وغيره من الأشكال الأخرى من التلوث البيئى إلى إجراءات وقائية وأخرى علاجية تصحيحية. ويندرج تحت الإجراءات الوقائية مجموعة التدابير التى تحول دون وقوع التلوث سواء كانت فى شكل أحكام أو لوائح أو قوانين يحظر فى مجملها

النشاطات الإنسانية المختلفة المسببة للتلوث بينما يندرج تحت السبل العلاجية مجموعة معقدة من الإجراءات الفنية التى تستهدف الإقلال بمستويات التلوث إلى أدنى حد ممكن. وبغض النظر عن هذا التقسيم نستطيع أن نقرر أن وسائل مكافحة التلوث الهوائى تترجم فى الحقيقة إلى ما من شأنه أن يؤدى إلى تجنب إنطلاق الملوثات الهوائية أو التحكم فيها من أجل تنقية الهواء. لقد أوضحنا من قبل إلى أى مدى ظلت العمليات الطبيعية لتنقية الهواء لفترات تاريخية طويلة تلعب دوراً بارزاً أو كافياً للتحكم فى تلوث الهواء، حيث كان الثلج والمطر يزيلان ملوثات الهواء كما كان كثيراً من المواد الملوثة الصلبة يسقط على الأرض ليمتص فى التربة التى تقوم بدورها هى والنبات بتنقية الهواء، وإنه مع بداية الثورة الصناعية وإستخدام الإنسان مصادر جديدة للوقود والمعدات والمحركات..إلخ، أصبح النشاط النسانى بتدخله فى المسيرة الطبيعية للبيئة مصدراً للتلوث فاق ما للعمليات الطبيعية من قدرة على تنقية الهواء وبات من الضرورى عليه أن يستحدث وسيلة لمواجهة المشكلة سواء من الناحية الوقائية أو من الناحية العلاجية.

وتتدرج محاولات تحديد المستويات المسموح بها لتلوث الهواء ضمن الأساليب الوقائية لمواجهة المشكلة. ففى بلد متقدم كالولايات المتحدة الأمريكية، تنقسم هذه المستويات إلى قسمين: يحدد القسم الأول نوعية الهواء المحيط، بمعنى تحديد درجة تركيز الملوثات المختلفة المسموح بوجودها فى أقل مستوى فى الغلاف الجوى يمكن أن يتعرض لها الناس والكائنات الحية والممتلكات. وعادة ما يعبر عن هذه المستويات بأجزاء من المليون أو ميكروجرام تلوث لكل متر مكعب من الهواء، أما القسم الآخر فيحدد مستويات الإنبعاث أى يحدد كميات الملوثات المختلفة التى تنطلق من مصادر مختلفة فى كل وحدة من الزمن أو لكل وحدة نشاط مثل: تحديد كميات الملوثات المختلفة فى كل ميل قيادة فى السيارات أو العربات المختلفة. ويعتبر تحديد مستويات الإنبعاث أداة رئيسية كتحديد مستويات نوعية الهواء. ولو أن العلاقة بين هذين النوعين من المستويات لم تتأكد

بعد، حيث تتوقف هذه العلاقة على التوزيع الجغرافى للمصادر المختلفة للتلوث (السيارات والمصانع ومعامل التكرير ومحطات توليد الكهرباء) كما تتوقف على تفاعل الملوثات بالأحوال المترولوچية التى تتعرض دائماً لتغيرات مستمرة، إلى جانب التفاعلات الكيمائية بين الملوثات بعضها ببعض. وبطبيعة الحال تدعم هذه الجهود العملية لتحديد المستويات المختلفة لنوعية الهواء ومستويات الإنبعاث عدد من التشريعات والقوانين مثل قانون الهواء النقى الذى صدر من الكونجرس الأمريكى سنة ١٩٧٠ والتعديلات التى طرأت عليه فى سنة ١٩٧٥ بشأن تحديد المستويات الأولية والثانوية لحماية الصحة العامة والممتلكات بتحديد ما يعرفه بأسم خط الموت بالملوثات الهوائية. ولقد كان من بين ما جاء في هذا القانون أنه «لا يمكن للدولة أن تسمح بفساد نوعية الهواء فى منطقة ما كان هوائها نقياً من قبل أكثر مما هو مطلوب» وفى هذا الصدد أيضاً نشير إلى التعليمات التى أصدرتها وكالة حماية البيئة الأمريكية سنة ١٩٧٤. والتى بمقتضاها قسمت المناطق إلى ثلاث فئات ، واحدة تكفل لها حماية نوعية الهواء بمعنى أن المستويات الحالية آمنة وصحيحة بينما تكشف الثانية عن زيادة معتدلة فى المستويات المسموح بها أما الثالثة فهى تلك التى يكون فيها التلوث قد وصل إلى مستويات يحتم تدخل الدولة بشكل مباشر. ومن المستغرب أن هذه التعليمات قد هوجمت من قبل كل من رجال الصناعة فى أمريكا لقسوتها وصرامتها فى نظرهم وأيضاً من قبل علماء البيئة لتساهلها وعدم مواجهتها للمشكلة بالجدية المطلوبة[1].

ولأن عملية إحتراق الوقد بأنواعه المختلفة (فحم - بنزين - بترول - غاز طبيعى) ولأغراض متباينة كالصناعة والنقل هى أكثر النشاطات الإنسانية توليداً لملوثات الهواء توجه كل المحاولات والجهود الوقائية والعلاجية لمواجهة المشكلة إلى الإهتمام بالتحكم فى كمية ونوعية الملوثات الناجمة عنها. وفى هذا الصدد يكون الإختيار من بين بدائل خمسة هى:

(1) D.A. Lyn,n OP. Cit., P. 236.

١ - إختيار المصادر، بمعنى إختيار أنواع الوقود هى ومخلفاتها من الملوثات.

٢ - إزالة الملوثات أو مخلفاتها من مصادر الوقود المستخدمة.

٣ - تشغيل العمليات بطريقة تؤدى إلى الإقلال من حجم الملوثات.

٤ - إزالة الملوثات من المواد المتخلفة عن عملية الإحتراق.

٥ - إستبدال طرق التشغيل المستعملة بطرق أخرى لا يرتبط بها إنطلاق الملوثات.

أولاً - فى مجال النقل :

تعتبر وسائل النقل بأنواعها المختلفة مصادر متحركة للعديد من الملوثات الهوائية وتزدحم شوارع المدن والمراكز الحضرية بمئات الآلاف من السيارات المزودة بمحركات بنزين وبآلاف اللوريات والجرارات التى تعمل بمحركات الديزل. وتتوقف كميات الملوثات التى تطلقها وسائل النقل ونوعياتها على عدد من العوامل التى تشمل تصميم المحرك وحالته وتركيب الوقود المستخدم والطريقة التى تدار بها من حيث معدل السرعة. ولقد كشفت الدراسات عن أن مصادر الهيدروكربونات التى تتركها السيارة التى تعمل بالبنزين تتوزع كالآتى:

٦٥٪ من العادم و١٥٪ بالتبخر من خزان الوقود والكاربوراتير و٢٠٪ من الغازات الهاربة من حول شنابر الموتور وأن جميع الملوثات الأخرى مثل أكسيد الكربون والآزوت ومركبات الرصاص ينطلق جميعها من عادم السيارات. لذلك كان من الضرورى إتخاذ التدابير اللازمة للتحكم فى الملوثات الناتجة من السيارات سواء من العادم أو من المحرك.وكان أول تطبيق لهذه الإجراءات التحكمية فى كاليفورنيا سنة ١٩٦١ ثم بدأت الحكومة الإتحادية فى تطبيق مواصفات كاليفورنيا بدءاً من سنة ١٩٦٨ ثم أضيف إلى ذلك مواصفات أخرى أكثر شدة على عادم السيارات منذ سنة ١٩٧١ إستهدفت كلها إلى الإقلال من الهيدروكربونات فى غاز العادم بنسبة ٣٥٪ وأول أكسيد الكربون بنسبة ٧٪ ووضع قيود على الدخان المرئى

المنبعث من السيارات المزودة بمحركات الديزل، وقد عرفت هذه الإجراءات بأسم: دورة إختبارات كاليفورنيا. وتجرى حالياً العديد من الدراسات لتحديد كم ونوع إنبعاثات الملوثات من السيارات، شملت الدراسة على ٣٠٠ سيارة فى خمس مدن وتبين أن السيارات التى زودت بأجهزة تحكم تنتج نصف كميات الهيدروكربونات وأول أكسيد الكربون التى تطلقها السيارات غير المزودة بمثل هذه الأجهزة. ومن النتائج الطريفة التى كشفت عنها هذه الدراسة أن السلوك البشرى فى مجال إستخدام السيارة عنصر له أهميته، ذلك نظراً لأن أجهزة التحكم تقلل من كفاءة وسرعة المحرك بنسبة ما تبين أن بعض أصحاب السيارات تتعمد فصل هذه الأجهزة أو تعطيلها، إلى جانب أن ضبط وصيانة المحرك الذى يزود بأجهزة التحكم عملية لم يألفها من قبل الكثير من الميكانيكيين لذلك فإنهم يتجاهلون وجود هذه الأجهزة أو يعملون على تشغيلها على نحو لا يحقق الهدف منها[1].

وإلى جانب الإجراءات الفنية التى إستحدثت فى صناعة السيارات فتحقق مواصفات معينة لغازات العادم وما يحتويه من هيدروكربونات وأول أكسيد الكربون والتى إشتملت على تعديلات جزئية فى بعض أجزاء المحرك لتقليل الملوثات المنبعثة، ظهر إتجاه نحو ضرورة تغيير تركيب الوقود نفسه، إذ تتأثر العلاقة بين تركيب الوقود وتركيب العادم تأثراً قوياً بالتفاعلات الكيمائية التى تحدث فى منطقة الإشتعال للمحرك. ومن ثم رؤى أن تقليل محتويات البنزين من الهيدروكربونات يؤثر أيضاً على نسبة الهيدروكربونات بالعادم وبالفعل ترجمت هذه الرؤية إلى قانون رقم ٦٣ فى لوس أنجلوس بولاية كاليفورنيا لتغيير نوع الوقود الذى يحدد نسبة ما يحتويه البنزين من هيدروكربونات، كما أجريت التجارب بالفعل لإستبدال البنزين بوقود آخر كالغازات البترولية السائلة وتبين أن كمية الهيدروكربونات التى يحتويها عادم هذه السيارات يصل إلى ما لا يزيد عن ٢٠٪ من كمية الهيدروكربونات الناجمة عن عادم سيارات البنزين. ومن

(1) Ibid.. P. 245.

قبيل الوسائل المتبعة لتغيير تركيب الوقود نجد ما أوصت به لجنة السيارات التي شكلتها وزارة التجارة الأمريكية سنة ١٩٦٧ من إنقاص كمية الرصاص المستخدمة في البنزين للحد من ملوثات الرصاص المنبعث في الهواء نتيجة لزيادة أعداد السيارات وزيادة إستهلاك البنزين بالفعل في إستخدام عدة طرق لمعالجة وإنتاج نوع من البنزين يخلو من الرصاص، ولو أن نتائج التجارب المبدئية تشير إلى أن الإنتقال إلى البنزين الخالي من الرصاص عمل تكنولوجي وإقتصادي ضخم يتطلب زيادة نفقات التشغيل سواء على المستوى الفردي أو على المستوى القومي. كم بدىء في التفكير في إنتاج نوع جديد من السيارات يسير بغير المصادر المعروفة للطاقة بمحركات بخارية أو توربينات غازية لما تتميز به من إنخفاض مستويات ما ينبعث منها من ملوثات للهواء، غير أنه تبين أن السيارات التي تسير بالبخار أو الكهرباء لا تقدر على منافسة السيارات ذات محركات الإحتراق الداخلي حتى وأن قللت من مستويات التلوث نظراً لبهاظة نفقاتها وما يستلزم إنتاجها من تغيير جذري لخطوط الإنتاج المعروفة في صناعة السيارات[1].

فإذا إنتقلنا إلى السيارات المزودة بمحركات الديزل، نجد أن من أهم ما تثيره من مشكلات هي الدخان والرائحة. فلقد تبين أن ما ينصرف في عادمها من أول أكسيد الكربون والهيدروكربونات هو عشر ما ينصرف من عادم سيارات البنزين وذلك بسبب التصميم الفني للمحرك ولنوعية الوقود المستخدم. ومن أمثلة هذه السيارات اللوريات والأتوبيسات وسيارات النقل الخفيف والتي تسهم بما تنفثه من دخان أو رائحة بنصيب في تلوث هواء المدينة. ولو أنه كعلاج لهذه المشكلة طرحت في الأسواق بعض المنتجات الصناعية الكيمائية مثل الباريوم التي تضاف إلى وقود الديزل لتقلل نسبة الدخان المنبعث بمعدل ٥٠٪ تقريباً ولا تزال تجري العديد من التجارب التي تستهدف التحكم في خصائص رائحة العادم بمحركات الديزل والتي لا تزال

(1) N. Holmes, OP. Cit., PP. 78 - 89.

مجهولة المصدر حيث أنها أى الرائحة قد تنسب إلى مركبات عضوية وأخرى كيمائية غير معروفة إلى جانب تعذر الوصول إلى أجهزة دقيقة لقياس الرائحة.

ثانياً - فى مجال الصناعة :

أشرنا من قبل إلى التلوث الصناعى للهواء يعد واحداً من أخطر أشكال التلوث الهوائى على الإطلاق. فلقد تبين أن الصناعة وحدها تنتج ما يزيد عن ٥/٢ الملوثات الخمسة - أول أكسيد الكربون، وثانى أكسيد الكبريت، الهيدروكربونات أكاسيد الآزوت، الجسيمات الدقيقة - وبطبيعة الحال تمثل الملوثات الهوائية المنبعثة عن الصناعة كماً ونوعاً بإختلاف أساليب الإنتاج المستخدمة وطرق التشغيل ونوعية الآلات وطبيعة المادة الخام التى يتم معالجتها داخل المنشأة الصناعية ومع ذلك نعد مصانع الكيماويات العضوية وغير العضوية ومصانع الحديد والصلب ومصافى البترول ومصانع الورق ومصانع الفلزات غير الحديدية من أهم مصادر الملوثات الخمسة الأكثر إنتشاراً.

وهناك عدة أساليب للتحكم فى تلوث الهواء الناجم عن النشاط الصناعى(١): تأتى فى مقدمتها تغيير طريقة الإنتاج كطريقة مثلى لمواجهة المشكلة، حيث تبين أن طرق الإنتاج محكمة الغلق تكون أفضل بكثير من طرق الإنتاج المفتوحة. ثم يأتى بعد ذلك وسائل تجميع الجسيمات والغازات، وهى متنوعة تقع فى مجموعات عامة هى: المرشحات والمرسبات الكهربائية، السيلكونات، والأبراج، ومعدات الإحتراق الخاصة تناولت فيمابينما بطبيعة الحال بإختلاف طبيعة الإنبعاثات المطلوب التحكم فيها ومعدل إنسيابها ودرجة حرارتها وطبيعة المواد الملوثة وتركيزها...إلخ.

ولقد كشفت التجارب أن بعض هذه الوسائل له قدرة فائقة على التحكم فى تلوث الهواء، مثال ذلك إستطاعت مصانع الورق فى الولايات المتحدة

---

(١) إرجع إلى أعمال «مؤتمرات التلوث الناتج عن المنشآت الصناعية بالإسكندرية» مرجع سبق ذكره.

الأكريكية أن تمنع ما يقرب من ٩٠٪ من الجسيمات الدقيقة بإستخدام السيكلونات والأبراج المبللة والمرسبات الالكترونية. ومع ذلك لا تزال هناك بعض العمليات الصناعية التى لم يكتشف بعد ما يتلاءم منها من أجهزة للتحكم فى تلوث الهواء، مثال ذلك أفران الكوك فى صناعة الصلب وخاصة عند شحن وتفريغ الأفران، كم لا تزال مشكلة الرائحة دون حل فى صناعات لب الورق التى تطلق مركبات الكبريت. كما أن إنبعاثات أكاسيد الكبريت فى بعض العمليات الصناعية التى تستخدم فى حرق الوقود الطموى من الصعب حتى الآن التحكم فيها من خلال أجهزة للتحكم أو معالجة غاز المداخن، والبديل الوحيد أمام هذه الصناعات أن تتمكن من الحصول على وقود تنخفض فيه نسبة الكبريت، أو أن تطور أساليب جديدة للإحتراق تقلل من إنبعاثات الكبريت.

كذلك فإن تشييد المداخن العالية يعد هو الآخر أسلوباً للتحكم فى تلوث الهواء الناجم عن محطات توليد القوة الكهربائية التى تعمل بالفحم أو الزيت، والتى تعد - فى بلد متقدم كالولايات المتحدة الأمريكية - المصدرّ الثالث لتلوث هوائها بما تطلقه من غازات أكسيد الكبريت ومن الجسيمات الدقيقة وأكاسيد الآزوت. كما تلجأ بعض المحطات إلى إستخدام وقود يحتوى على نسبة منخفضة من الكبريت، إلى جانب إستخدامها لوسائل فنية لتجميع الجسيمات، كما نفكر بعض المحطات فى تعديل أسلوب الإحتراق حتى تستطيع التحكم في إنبعاث أكاسيد الآزوت. ومع ذلك تشير نتائج الدراسات والبحوث إلى أن أسلوب«تشييد المداخ العالية»، وإستخدام الوقود الذى تنخفض فيه نسبة الكبريت وتنظيف الغازات العادمة يمكن أن تحقق قدراً كبيراً من النجاح فى حل مشكلات التلوث الهوائى شريطة أن يتلخص كل أسلوب منها من المشكلات الفنية والنوعية المرتبطة بإتباعه.

فالمداخن العالية، من ناحية، لا تقلل من إنبعاث المواد الملوثة ولكنها تقلل من درجة تركيزها على سطح الأرض. وبالفعل بدء فى إستخدام هذا الأسلوب على نطاق واسع، حيث بلغ متوسط إرتفاع مداخن محطات توليد القوة الكهربائية فى أمريكا سنة ١٩٦٩، ٦٠٩ قدماً فى مقابل ٢٣٤ قدماً

سنة ١٩٦٠. ويتجه التفكير الآن إلى تشييد المداخن شاهقة الإرتفاع تبلغ ١٠٠٠ قدم فأكثر. ومع ذلك لا تزال التساؤلات العلمية الجادة حول تأثير ما تطلقه هذه المداخن من أحجام هائلة من الملوثات على المناطق المحيطة بهذه المحطات وعلى كيمياء الجو وتأثيراتها على الكائنات الحية بما فى ذلك الإنسان مطروحة على بساط البحث، وأن أعتبرت فى ذاتها حلاً جزئياً لمشكلة تلوث الهواء.

أما إستخدام الوقود الذى تنخفض فيه نسبة الكبريت كأسلوب بديل لمواجهة مشكلة تلوث الهواء فمسألة تواجه بصعوبات إقتصادية وتكنولوجية معقدة. وفى بلد كالولايات المتحدة الأمريكية لوحظ أنه على الرغم من أن أهم إجراءات عديدة تشترط ألا تزيد نسبة الكبريت فى الوقود المستخدم على ١٪، إلا أنه تبين أن أكثر من ٩٠٪ من الفحم المستخدم حالياً يحتوى على نسبة كبريت تزيد عن ٣٪. ومع ذلك فإن البحوث لازالت مستمر فى محاولة فصل الكبريت عن الفحم بوسائل عدة كالفصل المغناطيسى والطرد المركزى الجاف وغيرها من الأساليب التى أشارت التقديرات الأولية لنتائجها أنها لن تكون رغم نجاحها حلاً كاملاً لمشكلة أحتواء الفحم على نسب عالية من الكبريت رغم بهاظة تكاليفها للإستخدام العام. زد على ذلك أنه رغم نجاح الجهود التى بذلت - ولا تزال - لإزالة الكبريت فى عمليات تكرير البترول، إلا أن تقييم التجارب فى ضوء نفقاتها كشف عن عملية مثل هذا من شأنها أن تؤدى إلى إرتفاع زيت الوقود بما يعادل ٣٥٪ من قيمته السعرية الحالية.

يبقى فى النهاية محاولات تنظيف الغازات العادمة لتخليصها من الملوثات الهوائية كأسلوب بديل لمواجهة المشكلة. وفى هذا الصدد إستحدثت عدة طرق لإزالة أكثر الملوثات خطورة وهو أكسيد الكبريت من عادم المصانع المختلفة، من بينها تفاعله مع الحجر الجيرى أو الدولوميت، أو تنشيفه بمادة صلبة كالألومنيا القلوية أو إمتصاصه بثانى أكسيد المنجنيز لإنتاج كبريتات النشادر، أو إمتصاصه بالفحم المنشط لإنتاج حمض الكبريتيك. غير أنه ولسوء الحظ تبين أن لكل شكل من الأشكال المختلفة لتنظيف الغازات العادمة صعوباته الفنية والإقتصادية وآثاره الجانبية على تلوث جانب آخر

من جوانب البيئة. والمثال على ذلك نشير إلى طريقة التخلص من أكسيد الكبريت بتفاعله مع الحجر الجيرى. فى هذه العملية يلاحظ أن ما ينتج من حجر جيرى مبلل يكون مشبعاً بكبريتات المغنسيوم الذائبة التى تعتبر بذاتها من أهم المواد الملوثة للمياه.

(ب) مكافحة تلوث الماء :

لعل من أهم ما يزيد مشكلة الماء تعقيداً ذلك الإختلال الذى يصيب معادلة العرض والطلب من ناحية، وسوء إستخدام ما هو متاح على شكل عرض. فكما قدمنا نلاحظ أن موارد المياه تكاد تكون محدودة على مستوى العالم حتى أنه جاء فى أحد التقارير أن ما يتبقى للإنسان من ماء نقى يفى بإحتياجاته لا يتجاوز ١٪ من كمية الماء الموجودة على سطح الكرة الأرضية أما الباقى فإما ماء مالح أو ثلوج أو أمطار لا ينتفع بها كلها بل يتبخر جزءاً كبيراً منها فى الهواء وتستهلك النباتات جزءاً أكبر ويتحول الجزء الثالث إلى سيول تتدفق فى البحر أو تتسرب تحت الأرض. ومع هذه الندرة فى الموارد المائية العذبة الصالحة تدخلت يد الإنسان ونشاطاته المتعددة فى تلويث القيمة الباقية من هذه الموارد حتى غدت مشكلة تلوث الماء مشكلة عالمية وإن تفاوتت فى حدتها على المستوى القومى أو على المستوى المحلى.

إن الزيادة المطردة فى سكان المدن والتجمعات الحضرية الكثيفة، وتغير أنماط السلوك الفردى والأسرى فى مجال النظافة والتوسع فى إستخدام الأدوات والمعدات المنزلية والتوسع الصناعى الذى يستهلك كميات ضخمة من الماء، كل ذلك أضاف عبئاً على الموارد المائية المتاحة ليس فقط من خلال إستنزافها بل وأيضاً من خلال ما ينتج عن كل هذه السلوكيات والأنشطة من مخلفات تعد مصدراً أساسياً من مصادر التلوث المائى.

ويناط بمحطات تنقية المياه مهمة جلب الماء الخام من موارده كالأنهار والخزانات الجوفية ومعالجته لإعداده للإستخدام البشرى. كما يلقى على محطات معالجة مياه المجارى والبالوعات مهمة تنقية الفضلات والمخلفات الصناعية من الشوائب والملوثات مثل التخلص منها فى الأنهار والبحيرات

والمياه الساحلية. لذلك توجه جهود مكافحة التلوث المائى إلى الإهتمام بالأخيرة بإعتبارها جهود لمنع التلوث من مصادره.

وعلى الرغم من أن هناك طرقاً معروفة للتخلص من مياه المجارى مثل عملية الهضم بالبكتيريا أو فصل المياه من الحماة وإلقاء الفضلات فى حفر أرضية أو إستخدمها فى إستصلاح التربة أو طريقة التجفيف والحرق والأكسدة وغيرها من طرق فنية معقدة تستهدف التخلص نهائياً من قذر البالوعات، إلا أنه لا تزال طريقة التخلص التام بإلقائها فوق الأرض أو فى البحيرات أو فى المسطحات المائية من أكثر الطرق إنتشاراً وتداولاً فى كثير من العالم رغم ما تثيره من مشكلات الروائح الكريهة وتوالد الحشرات وتلوث المياه وغيرها من مشكلات تتعلق بالصحة العامة. ومع ذلك فإن هناك إتجاه حديث تبنته بعض الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية هو ما يعرف بأسم «المعالجة الثالثة للمياه العادمة» تهدف إلى إزالة الملوثات المائية بمعدلات أكبر بكثير من المعدلات التى تحققها هذه الطرق المألوفة. ومع أن المعالجة الفنية للمياه فى هذه الطرق الحديثة تختلف من مكان إلى آخر بإختلاف نوعية المياه العادمة إلى جانب بعض الإعتبارات المحلية الأخرى، إلا أن هذه الطرق تحاول إزالة أربعة مجموعات أساسية للملوثات هى: المواد الصلبة المعلقة والمركبات العضوية الذائبة والمركبات غير العضوية الذائبة ومغذيات النبات (الآزوت والفوسفور) الذى يتخلف عن مرحلة المعالجة الثانوية، والمهم من هذا كله هو الحرص على إزالة البكتيريا والفيروسات المسببة للأمراض والقضاء عليها فى المياه المعالجة لأسباب عديدة أهمها أن هذه المياه التى تلقى عليها المخلفات محطات المعالجة تستخدم بكثرة فى تدعيم مصادر المياه وخاصة فى مناطق المدن الكبرى وأن إعادة إستعمال الإنسان للمياه المعالجة تقتضى العمل على الحيلولة دون تكاثر الكائنات الدقيقة الملوثة. وفى هذا الصدد يمكن التخلص من البكتيريا والفيروسات بطرق المعالجة التقليدية الأولية والثانوية وبخاصة عن طريق إضافة الكلور فى المرحلة الثانوية. ولو أنه تجرى بعد هذه المرحلة الآن عمليات أخرى مثل ترويق المياه بالكيماويات وترشيحها وإن كانت المعالجة

بالكلور لا تزال هى الطريقة القياسية لتعقيم المياه العادمة فى أغلب مدن العالم. ومع ذلك فإن للعملية نفسها - المعالجة بالكلور - للتخلص من الفيروسات والبكتيريا كآثارها الجانبية التى لا تزال موضوع البحث والدراسة، كما لا تزال الحاجة ماسة إلى وسائل أكثر تطوراً للتخلص بصفة نهائية من الفيروسات مع تجنب ما قد يترتب على التعقيم بالكلور أو المؤكسدات الأخرى كاليود والأوزون والبروم من نتائج صحية خطيرة(١).

فإذا ما إنتقلنا إلى الشق الثانى من مشكلة التلوث المائى ونقصد به التلوث بالفضلات الصناعية، نلاحظ أن المشكلة أكثر تعقيداً خاصة وأن مياه الصناعة العادمة هى أقل إستجابة للمعالجة التقليدية التى تجرى على مياه الإستعمالات العامة وذلك لإحتوائها على مواد لا يمكن تحللها بيولوجياً مثل الفلزات والمركبات الكيمائية ومن ثم فإن مكافحة هذا الشكل من أشكال التلوث يتطلب ترتيبات أخرى جديدة. ومن بين ما يستخدم فى هذا الصدد معالجة مياه عادم المصانع فى الموقع نفسه بإستخدام المصافى والمرشحات لإزالة الجسيمات العالقة وغيرها من الملوثات لإعادة إستخدام المياه من جديد لأغراض النشاط الصناعى كأسلوب لخفض حدة التلوث المائى من ناحية وترشيد إستهلاك موارد المياه المتاحة فى المدن حتى أن هناك بعض الصناعات تعيد فى الوقت الراهن إستخدام أكثر من جالونين من المياه مقابل كل جالون من المياه الجديدة وتجرى الدراسات والبحوث بهدف زيادة هذا المعدل ليصل إلى خمس جالونات لكل جالون ماء جديد، كما قد تلجأ بعض المصانع إلى إجراء بعض التعديلات الطفيفة على أساليب التشغيل والإنتاج بما تتلاءم وإعادة إستخدام مخلفاتها فى إنتاج منتجات ثانوية. كذلك قد تساعد عملية تغيير المواد الخام المستخدمة فى الأغراض الصناعية من الإقلال من تلوث المياه. والمثال على ذلك أنه عندما إستبدلت بعض المصانع مادة السيلفونات بنزين والتى تستخدم على نطاق واسع فى المنظفات الصناعية بنوع جديد من السيلفونات الأكثر قابلية للتحلل البيولوجى

(1) W. Admonson, OP. Cit., PP. 256 - 257.

أمكن القضاء على مشكلة تلوث المياه الناجمة عن «الرغوة» التى تسببها المادة القديمة فى محطات معالجة المياه العادمة والبحيرات والأنهار.

وبعد....

فقد شهدت المدن فى الآونة الأخيرة على نحو ما رأينا العديد من التغيرات الديموجرافية والإقتصادية والسياسية، الأمر الذى أثار بدوره عدد من القضايا والمسائل التى إختلفت كثيراً عن القضايا التى طرحت فى العقود السابقة. أن التغيرات الديموجرافية قد غيرت وبشكل ملحوظ من حجم وتركيب السكان فى معظم مدن العالم، وبالتالى تغيرت مقاييس البناء الحضرى والنمو التى شاع إستخدامها فى النصف الأول من هذا القرن، كما أن المشكلات الإجتماعية والبيئية التى كان يظن أنها حكر على المناطق الداخلية فى المدينة بدأت تظهر وتنتشر وتتفاقم بنفس معدلاتها فى مناطق أخرى جديدة مثل الضواحى والأطراف الحضرية. وعلى العكس ما كان متوقعاً لم تنخفض مستويات التلوث بل تزايد إنتشار نوعيات جديدة من الملوثات لتصبح أكثر خطورة على الصحة البشرية. ولقد تصور بعض الباحثين أنه من المتوقع فى مثل هذه الظروف أن تظهر فى المستقبل القريب مجموعة أخرى من المشكلات الحضرية وتتبلور بالتالى مجموعة من التفسيرات المختلفة لأسبابها وسبل مواجهتها، كما أنه من المتوقع أن تكون الإستجابات السياسية والتخطيطية لهذه المشكلات هى الأخرى مختلفة.

إن الطبيعة الإنتقالية أكثر من المدن والمناطق الحضرية تقدم الإطار العام الذى تفسر من خلاله هذه التناقضات والمشاكل المألوفة التى تصاحبها. فقد وصلت المناطق الحضرية أساساً إلى مرحلة إنتقالية فى إستجابتها لعدد من الظروف التى ميزت هذا العصر، وكان أوضحها التغيرات السريعة فى السكان والقدرات والتجديدات التكنولوجية إلى جانب النمو العشوائى وسيطرة روح المنافسة فى المجالات الإقتصادية والسياسية وغيرها، ثم ظهور مستويات وفلسفات جديدة فى الإصلاح الإجتماعى والتقدم والرخاء أضافت بدورها ضغوطاً قوية لتحسين العمل فى الأنساق الحضرية: وبإختصار مثلت

هذه الظروف ما أطلق عليه بعض الباحثين إسم الصفات البنائية للإنتقال الحضرى.

ولقد كانت إستجابة الكثير من المدن والمناطق الحضرية لهذه الصفات البنائية، غير ملائمة بالدرجة التى أدت إلى جعلها - رغم إنجازات المادية - موطناً طبيعياً للعديد من المشكلات التى هددت سلامة وصحة الحياة أو العيش فيها.

وعموماً فإن وجود المشاكل الإجتماعية الحضرية - أو على الأقل ظهورها المأساوى على هذا النحو أصبح يشكل أزمة حضرية حقيقية. ومع تفاقم هذه المشكلات ظلت أسبابها أو العوامل التى تفسر إستمرارها غير مفهومة، سواء من جانب سكان الحضر أو من جانب العلماء الإجتماعيين الذين يفتقرون حتى الآن إلى تفسير شامل وكاف للمشكلات الحضرية رغم كل التطورات الأخيرة التى تمت على مستوى التنظير والتطبيق. ولذلك فإن الأمور كثيراً ما تختلط على من يتصدى لبحث المشكلة، خاصة فى مجال فهم الإجراءات والحلول المناسبة. وكنوع من التفاعل مع الموقف تظهر ردود فعل مختلفة يأتى من بينها الإعتقاد بأن مصدر المشاكل الحضرية هو تنظيم غير الكامل أو غير الكفؤ للكثير من الترتيبات الإدارية والنظامية ومن ثم ينصرف الإهتمام إلى ضرورة أحداث تغييرات معينة فى الحكومة والتنظيم الإقتصادى وبعض أنساق البنية الأساسية، أى أن جوهر هذا المدخل هو التركيز على ضرورة أحداث تغييرات جذرية على مستوى التنظيم.

أما رد الفعل الموجه نحو التخطيط فهو أوسع الحلول وأشملها، وربما أكثرها تعقيداً فى التطبيق العلمى على المشكلات الحضرية. فهو يقوم على بديهية أساسية من بديهيات علم الإجتماع هى أن الشئون البشرية تظهر إعتماداً متبادلاً متشابكاً داخل المجتمع، وبالتالى فهو يمثل رؤية أو استراتيجية لمواجهة المشكلات الحضرية بأسلوب مصمم، تمنح إهتماماً كافياً للطبيعة العامة والمعقدة للتغير الإجتماعى والثقافى.

ولقد أدركت البلدان المتقدمة فى العصر الحديث الأهمية البالغة لهذه

الإستجابة من ناحية والحاجة إلى تصورات علماء الإجتماع وأفكارهم وإسهامهم فيها من ناحية أخرى ومن هنا صدرت مؤلفات عديدة، وأجريت دراسات متنوعة كانت تسعى لتوضيح القضايا الأساسية التى يتعين على المخططين أخذها فى الإعتبار. وكأى عملية إجتماعية أخرى كان من الضرورى أن تتأثر عملية التخطيط الحضرى بطبيعة المجتمع الذى تتم فيه، والسياسات الإجتماعية السائدة فى الدولة ككل، فضلاً عن الظروف المناخية، والتركيب السكانى، وأنماط العلاقات القائمة فى المجتمع، وطبيعة نظام الحكم، وبناء القوة المهيمن. وغير ذلك من الأمور الفعالة فى هذا المجال. ولعل ذلك يجعلنا نؤكد على العلاقة المتبادلة بين المتغيرات السابقة، وبين نمط التخطيط الحضرى المطلوب. كل هذا فضلاً عن الوعى بالتجارب التخطيطية التى تصلح لمجتمع أو ثقافة معينة، وفى الوقت نفسه يصعب تطبيقها وتكرارها فى مجتمع آخر.

وتشترك معظم البلاد النامية فى عدد من الخصائص العامة، بعض النظر عما بينهما من أختلافات تأتى فى مقدمتها ما مرت به فى الخمسينات من هذا القرن من معدلات نمو حضرى لم تشهدها من قبل فى الوقت الذى لم تكن منها قد صممت لمواجهة معدلات هذا النمو ولا نتائجه المتلاحقة. أضافة إلى أن حصولها على الإستقلال السياسى - إرتبط بجهود واضحة فى مجال تحقيق تنمية إجتماعية وإقتصادية وسياسات تصنيع ومشروعات لإستيعاب فائض العمالة فى النشاط الزراعى ونشر التعليم والتوسع فى بناء المدارس... إلخ كل ذلك كان دافعاً لزيادة معدلات الهجرة الريفية الحضرية. وعلى أية حال بات من الضرورى بالنسبة لكثير من البلدان النامية بما فيها من زيادة سريعة فى السكان والإحتياجات البشرية الهائلة والحجم الكبير غير المخطط للهجرة الريفية الحضرية والنمو الحضرى السريع جداً وغير المتوازن والمستويات العليا للبطالة والموارد المحدودة وتدنى متطلبات البيئة الأساسية والتيسيرات الحضرية أن تبذل أقصى ما يمكنها لضمان حدوث التطور بطريقة مخططة منظمة ذات فعالية. من هنا تمكن الأهمية أو الضرورة الملحة للتخطيط الحضرى فى البلدان المتخلفة أو النامية.

فكثيراً ما توجه معظم الجهود فى الدول النامية إلى وضع خطط التنمية الإقتصادية القومية بصفة عامة، يقوم بإعدادها «وحدات التخطيط الإقتصادى وتهتم بشكل رئيسى بالمظاهر المختلفة للنمو الإقتصادى القومى». ويمكن أن يتضح النجاح الظاهر لمثل هذه الخطط فى حدود إجمالى الناتج القومى العام، ولكن فى كثير من الحالات قد لا تصل الفوائد الناتجة من النمو الإقتصادى إلى نسبة كبيرة من السكان، حيث يظل سكان الريف على فقرهم، وتبقى المشكلات الحضرية على ما هى عليه من الحدة والتفاقم. ومن هنا بدأ يظهر فى الآونة الأخيرة إتجاه للتأكد على الإرتفاع بمستوى الأداء الصناعى والإقتصادى والدعوة إلى زيادة الإهتمام بإدراك الأهداف الإجتماعية للتخطيط والتى تتضمن بالضرورة أن يكون للتخطيط الفيزيقى دوراً هاماً فى هذا الصدد. لذلك بدأت تتطور مداخل عديدة ومتنوعة للتخطيط الحضرى منها مثلاً مدخل تخطيط المدينة. والذى يهتم بمشاكل وإحتياجات المدن الصغيرة والمدن الكبرى بعيداً عن المناطق التى تقع فيها، ومدخل «تخطيط المدينة والقرية» وتخطيط المدينة والإقليم، «التخطيط الحضرى والريفى» ولقد دفع إلى تطوير هذه المداخل المختلفة ما تتميز به عملية تخطيط التنمية من تعقيد وتشابك. حيث تتداخل مكونات ومظاهرها الإجتماعية والإقتصادية والطبيعية ومن ثم تتطلب ضرورة الربط بينها وتكاملها كمطلب ضرورى قبل البدء فى عملية التخطيط. ولذلك فإن أنسب المداخل للعملية هو مدخل التخطيط الفيزيقى، الذى يستقل تماماً عن إهتمامات أو موجهات التخطيط الإجتماعى والإقتصادى، ويحدد بوضوح مدى ما يمكن الإسهام به فى حل مشكلات المدن والمناطق الحضرية، ومدى ما يرتبط بهذا الإسهام من عائد على العملية الكلية لتخطيط التنمية. وبطبيعة الحال فليس معنى هذا أنه ليس هناك إهتمامات إجتماعية أو إقتصادية داخل العملية الفعلية للتخطيط الفيزيقى. فالتخطيط فن تعاونى يقتضى تضافر جهود علماء الإجتماع وعلماء الإقتصاد وعدد كبير من المتخصصين فى مجالات بحثية ومعرفية متنوعة. وبإختصار فإن هناك الكثير من التحديات التى تواجه فعالية التخطيط الحضرى وتطرح فى

الوقت نفسه العديد من القضايا والتساؤلات التى تدخل مباشرة فى نطاق إهتمام علماء الإجتماع، وبخاصة أولئك الذين ينشغلون بمسألة التنمية الحضرية أو التخطيط لها. إن مشكلات كالتى طرحناها فى هذا المؤلف وأخرى غيرها تأخذ بلا شك أبعاداً مختلفة، إذا ما عولجت من منظور عمليتى التخطيط والتنمية الحضرية، قد تكون لها دلالتها وأهميتها التى سوف تنعكس بالضرورة على تطور علم الإجتماع الحضرى، وتعديل كثير من المفاهيم والمداخل التقليدية التى صاغتها وطورتها التجربة الغربية فى البلدان المتقدمة الأمر الذى يجعلها جديرة بقدر أكبر من الإهتمام والتركيز فى دراسة مستقبلية لنا إن شاء الله.

الباب الثانى

الجريمة والفساد

الفصل الرابع

الجريمة المنظمة والبناء الاجتماعي

مقـــدمة

أولاً : جريمة منظمة أم تنظيمات إجرامية؟

١ - الجريمة المنظمة بين المصطلح والتعريف.

٢ - نماذج التنظيمات الإجرامية.

ثانياً : التنظيمات الإجرامية والسياق البنائي الأكبر.

١ - تعقد البناء التنظيمي وتنوع أهداف التنظيمات الإجرامية.

٢ - الصلات المتبادلة بين التنظيمات الإجرامية وصور الإنحراف الأخرى في المجتمع (الصلات الملموسة والرمزية).

٣ - العلاقات التكافلية بين التنظيمات الإجرامية والنظم الإجتماعية الأخرى في المجتمع (النظام السياسي والنظم الإقتصادي).

ثالثاً : آليات نمو التنظيمات الإجرامية.

١ - غسيل الأموال القذرة.

٢ - الفساد.

٣ - الطلب الإجتماعي على السلع والخدمات غير المشروعة.

رابعاً : عولمة التنظيمات الإجرامية ونتائجها الإجتماعية.

١ - عولمة التنظيمات الإجرامية وهيمنة النظام الرأسمالي العالمي.

٢ - التنظيمات الإجرامية في بلاد العالم النامي ونتائجها الإجتماعية.

خاتمـــة

المراجـــع

مقـــدمة :

لا ينبغي علينا كمواطنين فى البلاد العربية إفتراض أن ذلك النوع من الجرائم المنظمة الذى أخذ يهدد الإنساق الإقتصادية والسياسة فى أوربا وأمريكا والكثير من البلاد النامية، لا يمكن أن يظهر فى بلادنا العربية.

ذلك لأن هذه المنظمات غير المشروعة أصبحت تشكل خطورة وتهديداً لمختلف الدول، فلقد إتجهت الجريمة المنظمة فى الوقت الحاضر إلى تداول نشاطها، وعبور الحدود بين الدول والقارات، لتمارس عملها فى تحد سافر من خلال تنظيمات عالمية تفوق فى إحكامها وكفاءتها المشروعات العالمية العملاقة متعددة الجنسيات[١].

ولا يجوز أن نتجاهل هذه التنظيمات الإجرامية حتى تفاجئنا بحدث فظيع أو تقدم على شىء فيه ضرر شخصى لنا، ثم نبدأ فى التعبير عن سخطنا الشديد وتأنيب المسئولين عن تقاعسهم فى تحذيرنا من هذه الجرائم، ونطالب رجال الدولة والشرطة بإنقاذنا من هذا السرطان النامى الذى بدأ ينخر فى وسطنا[٢]. فلقد جاء الوقت فى ظنى الذى ينبغى فيه على العلماء فى مجالات الأنثروبولوچيا والإجرام والإجتماع والإقتصاد والسياسة والإدارة والقانون، وغيرهم أن يضطلعوا بمهمة فحص وتحليل الجوانب المختلفة من الجريمة المنظمة، من حيث الإتقان والإحتراف والتنظيم والتخطيط. ومن هنا إستشعرنا بأهمية الإسهام فى تبصير الرأى العام بمواصفات هذا النوع من الجريمة وخطرها الإجتماعى، وبالإضافة إلى الجهود المبذولة فى تنمية الخلفيات الثقافية بهذه الجريمة كمطلب ضرورى يمكن أن تبنى عليه الجهود المبذولة فى منع الجريمة المنظمة ومكافحتها والوقاية منها.

وإذا كانت مسلسلات التليفزيون والروايات والأفلام السينمائية ومقالات المجلات والاشاعات والتحقيقات الأولية في قضايا جنائية عن (المافيا أو الكوزانسترا) قد أسهمت فى تكوين جانب من الفهم الشائع لمعنى الجريمة

المنظمة عند معظم الناس، وكيف أن هذه الصورة الشائعه عن الجريمة المنظمة كما قدمتها وسائل الاعلام، والتى ترتبط بالتنظيم الدولى والسرى لاعضاء العصابات فى ايطاليا وسيسليا، قد أوضحت انهم تمكنوا بنجاح عن طريق الفساد والعنف من فرض ارادتهم فى كل مهمة اضطلعوا بها. إلا ان هذه الصورة التى اسهمت وسائل الاعلام فى تشكليها عن الجريمة المنظمة، تعتبر صورة مضللة للغاية[٣].

فمن ناحية لوحظ أن هناك إعتقاداً خاطئاً بأن المنظمتين المعروفتين - بأسم المافيا أو الكوزانسترا - هما وحدهما اللتان تعبران عن الجريمة المنظمة في أمريكا، ولقد تبين انه إلى جانب هاتين المنظمتين توجد منظمات أخرى للجريمة المنظمة لم تحظ بالاهتمام، كمنظمة ترايدز وتونجز، هذا فضلاً عن أن مفهوم المافيا ذاته يعد مفهوماً محدوداً ولا يطلق على كل منظمات الجريمة المنظمة فى العالم،فهناك عصابات الشوارع الصينية،ومنظمة ياكوزا اليابانية، والمافيا الجديدة الروسية[٤] ومنها الافريقية كالجماعات النيجيرية..إلخ.

ومن ناحية أخرى اغلقت هذه الصورة الشائعة والاعلامية للجريمة المنظمة، كل ما يحتمل من نتائج تترتب على العلاقات المتداخلة بين رجال الأعمال الشرعيين ورجال البوليس والمجرمين المتحدين Syndicate، وخاصة عنصر الفجور العام والفسوق العالى Higher immorality فى أوجه نشاطات الجريمة المنظمة التى لم يتم الكشف عنها إلى حد كبير. وهو فسوق وفجور يمكن ان نلاحظه على نشاطات الجريمة المنظمة طالما ان الشركات الشرعية والصفوة السياسية تستفيد من خدمات (المافيا) فى تحقيق أهداف غير قانونية وغير اخلاقية وهو أمر قد يحدث عندما تساعد الجريمة المنظمة:

١ - الصفوات السياسية والإقتصادية فى قمع التهديد للنظام القائم.

٢ - وتساعد رجال الأعمال فى المضاربات التى تحقق أرباحاً هائلة.

٣ - وتساعد الموظفين الفيدراليين على تنفيذ اهداف السياسة الخارجية كم حدث فى الولايات المتحدة الامريكية[٥].

وقد اشارت هذه الملاحظات وغيرها إلى ان الجريمة المنظمة قد أفادت

واستمرت تفيد وتخدم الأهداف السياسية الداخلية والخارجية للولايات المتحدة، وكذلك أهداف الصفوة السياسية والاقتصادية وذلك إلى الحد الذى اعتبرت فيه الجريمة حجر زاوية تقوم عليها العلاقات الاقتصادية والسياسية فى المجتمعات الرأسمالية والديمقراطية. بل حددت الجريمة المنظمة على أنها جزءاً متكاملاً فى النسق الاجتماعى الاكبر(٦)، ويتوقف فهمها على دراسة وتحليل العلاقات المتبادلة بين الجريمة المنظمة والبناء الاجتماعى. ولقد قادتنا هذه الملاحظات نحو الاهتمام بدراسة هذه العلاقات من خلال التساؤلات التالية:

١ - هل هى جريمة منظمة أم تنظيمات إجرامية؟

٢ - ما هو السياق البنائى الموائم لسمات التنظيمات الإجرامية؟

٣ - ما هى الآليات التى تعمل على نمو التنظيمات الإجرامية؟

٤ - إلى أى حد يمكن تفسير عولمة التنظيمات الإجرامية واتساع دائرة نشاطاتها الإجرامية فى ضوء هيمنة النظام الرأسمالى العالمى وما هى أهم نتائجها الاجتماعية؟

أولاً : جريمة منظمة أم تنظيمات إجرامية؟

١ - الجريمة المنظمة بين المصطلح والتعريف :

يستخدم الباحثون مصطلحات متباينة مثل الجريمة المنظمة Organized crime والجريمة الاحترافيه Professional والجريمة المتقنة Sopfhisticated والجريمة المخططة Planned واحياناً تستخدم مصطلحات أخرى مثل النقابات الإجرامية Criminal organizations والاتحادات الإجرامية Criminal Con-federations والتنظيمات الإجرامية Criminal Organizations. والواقع ان هذه المصطلحات تعكس بدرجات متباينة جوانب من حقيقة هذه الظاهرة الإجرامية، غير ان وجود فروق دالة بين بعض هذه المصطلحات وبعضها الآخر مثل الفارق بين الجريمة المنظمة Organized Crime والجريمة الاحترافية Pro-fessional Crime على الأقل يدعونا إلى البحث عن المصطلح المناسب فى

هذا الصدد. إذ يمكن التمييز بين الجريمة الاحترافية والجريمة المنظمة فى ضوء المكانة، ونموذج الجريمة والمهارة ودرجة التنظيم والتهديد بالعنف وغيرها. فمكانة المجرم المحترف بين غيره من مجرمين ربما كانت عموماً أعلى من مكانة معظم المجرمين المنظمين سواء أكانوا قائمين مقام الرئيس أو وكلاء أو أعضاء في عصابة. وفيما يتعلق بنموذج الجريمة المرتكبة فالملاحظ ان نشاط المجرمين المحترفين يضم أساساً مجموعة متباينة من السرقات، بينما يمتد نشاط الجريمة المنظمة ليشمل أيضاً الرذيلة والابتزاز وغيرها. وإذا كانت هناك حصيلة من المعرفة والمهارة تتوافر لدى رجال القمة فى الجريمة المنظمة، فان المجرم المحترف يتوافر لديه درجة عالية من المعرفة المتقدمة يشار إليها من خلال اللغة الخاصة والاساليب الإجرامية الاكثر تخصصاً. وبينما تتشابه الجريمة المنظمة كثيراً مع تنظيمات الاعمال وتمتد الاتحادات الاجرامية لتشمل مناطق ضخمة، فان الجريمة الاحترافية تنحصر فى الغالب فى عدد صغير من الأفراد الذين يرتكبون جرائم فردية. وتفتقر الجريمة الاحترافية إلى الجمهور ورجال السياسة. وتستعين الجريمة المنظمة بالعنف فى تنفيذ نشاطاتها، بينما يعتمد المجرم المحترف عادة على دهائه. ويحجم المجرم المحترف عن استخدام العنف بل تعتبره مثالاً على الاساليب الإجرامية المتدنية[٧]... ومع أخذ الفروق السابقة بين الجريمة المنظمة والجريمة الاحترافية فى الاعتبار، بالإضافة إلى بعض المضامين المحددة والواضحة التى تحدد الجريمة المنظمة باعتبارها تنظيماً يضم جماعات من المجرمين يقومون بإنتاج أو عرض وتوفير سلع وخدمات تعرف بأنها غير قانونية، ومع إدراك وجود جماعات من الجماهير فى حاجة إلى هذه السلع والخدمات وغيرهم من جماعات الموظفين العموميين الفاسدين الذين يقومون بحماية هؤلاء المجرمين من أجل الحصول على أرباح ومكاسب لهم[٨]. مع أخذ كل ذلك وغيره مما سنزيده تفصيلاً فيما بعد فى الاعتبار، قد يسمح لنا بالزعم بأن المصطلح المناسب للدلالة على هذه المظاهر من بين مجموعة المصطلحات المشار إليها سلفاً، هو مصطلح التنظيمات الإجرامية وذلك لإعتبار التنظيم بناء معقد من جماعات قام لتحقيق أهداف محددة.

وربما ساعد الاستقرار والاتفاق على هذا المصطلح أولاً وقبل كل شيء فى التوصل إلى تعريف محدد لهذه الظاهرة، وحسم ذلك الخلاف الذى يمكن ملاحظته بين الباحثين فى هذا الصدد سواء أكان الخلاف معترف به صراحة، أو أشير إليه ضمنياً من خلال محاولات التعريف المتباينة التى يزخر بها تراث البحث حول الجريمة المنظمة.

فلقد أشار البعض إلى هذا الخلاف صراحة «بأن تعريف الجريمة المنظمة غامض ومختلف عليه من جانب فقهاء الجريمة»[٩].

ويضيف آخر «انه رغم قدم الجريمة المنظمة فإن التباين فى سبل ووسائل التعامل معها وتحديد نطاقها وأهدافها أدى إلى تأخر الوصول إلى اتفاق مقبول لدى دول العالم حول تعريف الجريمة المنظمة»[١٠].

ويجتهد بعض ثالث بتقديم تعريفات للجريمة المنظمة، تتراوح بين الاختصار والتفصيل. فمنهم من قال «حددت الجريمة المنظمة على نحو رسمى على انها مشروعات عمل نظمت لأهداف تحقيق الكسب الاقتصادى من خلال نشاطات غير قانونية»[١١] واشار أخر «يرمز للجريمة المنظمة بالنقابات الإجرامية Syndicats أو الدوائر والحلقات التى تنشغل بالنشاطات الإجرامية كخطة عمل فى الحياة Career»[١٢]. واوضح ثالث «ان الجماعات الإجرامية المنظمة هى تنظيم جماعى ومستمر لأشخاص يستخدمون الإجرام والعنف والفساد من أجل الحصول على السلطة والمال وأهم خصائص هذه الجماعات الاستمرارية والبناء التنظيمى والإجرام والعنف والعضوية القائمة على الإنتماء والولاء والرغبة فى الإفساد بهدف السيطرة والربح[١٣].

٢ - نماذج التنظيمات الإجرامية :

وربما كان فى توضيح مصطلح التنظيمات الإجرامية من حيث نماذج هذه التنظيمات والسمات المميزة لكل نموذج، ما يفتح الطريق أمام الاتفاق بين الباحثين ويحسم ما بينهم من خلاف حول تعريف الجريمة المنظمة.

وكان كرسى Cressey فى كتابة عن التنظيمات الإجرامية Criminal Organizations قد قدم لنا تصنيفاً لنماذج وصور الجريمة المنظمة، يعتمد على

متصل التنظيمات الرسمية وغير الرسمية Formal and informal organi-zations continuum وأكد ان كل الجماعات والعصابات والفرق والحلقات والنقابات والإتحادات والتحالفات التى تتخذ من الإجرام هدفاً لها، تعتبر تنظيمات إجرامية وتمثل صوراً ونماذج للجريمة المنظمة.

وبحيث يقف على طرف هذا المتصل التنظيمات الإجرامية غير الرسمية، التى تعد بمثابة انماط ثابتة من التفاعلات تنهض على التماثل فى المصالح والاتجاهات والمساعدات المتبادلة. وترتب انماط التفاعل فى التنظيمات غير الرسمية على شكل عنقود أو تجمع من علاقات الدور التى تنطوى كل منها علي حقوق وإلتزامات متبادلة، وإن كان الاشخاص الذين يلعبون هذه الأدوار لا يدركون بالضرورة هذا الترتيب وأهميته فى حماية أهدافهم الجمعية. كما ان الأوضاع التى تشكل هذا البناء التنظيمى عادة ما تكون مستقلة عن الأشخاص الذين يشغلونها(١٤).

ولا يتصف بناء التنظيمات الإجرامية غير الرسمية بالرشد والمعقولية ra-tional، ذلك لأن مجموعة العلاقات الاجتماعية لا ترتب على نحو رشيد من أجل أهداف تحقيق الأرباح وكسب المعارك والدفاع ضد الاعداء وممارسة الطقوس وإرتكاب الجرائم والتباحث فى الوضع الشرعى أو أى شىء آخر، بمعنى أنها لا تطور بناء يرمى إلى إنجاز أهداف جمعية صريحة مثل التى قد تحدد للتنظيمات الإجرامية الرسمية.

غير ان لهذه التنظيمات الإجرامية غير الرسمية مستوياتها الخاصة فى الأداب واللياقة، وإتجاهاتها المحددة نحو مجموعة من الظواهر والقضايا بدأ من التخريب إلى السياسة، ولها مواقفها فى الدفاع المشترك ضد أشخاص خارجين. وقديشترك بعض أعضائها فى المعاناه من خطر القبض عليهم أو يتقاسمون الآلام الناجمة عن الإيداع فى السجون.

وتعتبر جماعات النواصى Street Corne وتجمعات الجيزه والاحياء والتى غالباً ما يطلق عليها اسم عصابات الجانحين بمثابة أمثلة جيدة على التنظيمات الإجرامية غير الرسمية(١٥).

ويقف على الطرف الآخر من المتصل التنظيمات الإجرامية الرسمية والتى تتميز بالطابع الرشيد rational وتتسم بسمات ثلاث أساسية تعبر كل منها عن جانب من هذا الرشد. أولها؛ وجود تقسيم للعمل وتخصص فى الوظائف، بحيث يشكل كل تخصص مجموعة عمل. وثانياً؛ يتم التنسيق بين أوجه نشاطات كل شخص يشغل أحد الأوضاع المتخصصة وبين أوجه نشاطات المتخصصين الآخرين من خلال القواعد والاتفاقيات والفهم المشترك وغيرها مما يدعم تقسيم العمل وثالثاً؛ ان التنظيم ككل قد انشأ على نحو هادف ليحقق أغراضاً معلنة[١٦].

ويوجه «كرسى» النظر إلى أربعة ملاحظات هامة فى هذا الصدد:

أولها،ان الخط الفاصل بين التنظيمات الإجرامية غير الرسمية والرسمية غير واضح ولا توجد هناك وسيلة سريعة أو محكمة للتمييز بينهما.

ثانياً:لا ينبغى ان نسلم بأن كل تنظيم إجرامى غير رسمى سوف يرقى بالضرورة إلى مكانة التنظيم الرسمى.

ثالثاً: ان السمات الثلاث المميزة للتنظيمات الرسمية، هى من قبيل الدرجة، ولا ينبغى التسليم بان التنظيم الرسمى البسيط سوف يرقى بالضرورة إلى شكل أكثر تعقيداً.

رابعاً: ان ابنية التنظيم الرسمى ليست فى حاجة إلى ابنية هرمية فى السلطة والقوة فالصورة غالباً ما تقترب من خريطة الطرق - وتمثل توزيع الأوضاع الوظيفية توزيع المدن على هذه الخريطة - أكثر مما تتشابه مع رسم السلم الهرمى[١٧].

وعلى المدى بين طرفى المتصل يمكن تحديد نماذج أخرى للجريمة المنظمة تختلف فيما بينهما من حيث درجة التنظيم وخاصية المعقولية والرشد والتى تؤثر كل منها فى طابع الجرائم المرتكبة. فالجماعة التى تتكون من فتيات من الطبقة الوسطى وهن فى طريقهن من المدرسة إلى البيت وقد انجرفن فى إتجاه سرقة بعض أصابع الروج أو الأقمشة غالية الثمن من أحد

المحلات، تتسم بدرجة ما من التنظيم تقل عن درجة التنظيم التى تلاحظ بين جماعة اللصوص أو النشالين التى تعتمد على تقسيم دقيق فى العمل الإجرامى وتنسيق واع بين أوجه نشاطات كل عضو، وهذه الدرجة في التنظيم تقل بدورها عن ما يلاحظ من تنظيم ورشد يقوم عليه الاتحاد الفيدرالى Confederation بين الجماعات الإجرامية التى تعتمد على ترتيب تنظيمى محكم، واهتمام بالبحث عن وسائل للافلات من العقاب والحصانة(١٨).

وتكمن قيمة هذا التصنيف الذى قدمه «كرسى» لصور الجريمة المنظمة، فى انه يوجه نظرنا إلى بعض الملاحظات:

١ - اننا لسنا بصدد جريمة منظمة بمعنى سلوك يغلب عليه طابع التنظيم، وإنما نحن بصدد تنظيم قام من أجل أهداف إجرامية.«فهى ليست جريمة واحدة بمعنى انه يرتكبها شخص وتتكون من نشاط إجرامى واحد بل هى مشروع إجرامى يحوى أنشطة إجرامية متعددة ويقوم عليا إناس متعددون(١٩).

٢ - وان هذا التنظيم الإجرامى يظهر بين جماعات متباينة - بدءاً من جماعات النواصى وتجمعات الجيرة - وعصابات الجانحين - وجماعات اللصوص - والنشالين وحتى الاتحادات الفيدرالية..إلخ.

٣ - ويقوم هذا التنظيم الإجرامى على علاقات بين أدوار متباينة وأوضاع مختلفة، ترتب حقوقاً وإلتزامات متباينة، وتجمع بينهم أساليب ومستويات ومواقف وإتجاهات وقواعد وإتفاقيات تسهل عملية التنسيق بين نشاطات شاغلى الأوضاع، وتدعم تقسيم العمل بينهم.

٤ - ان هذا التنظيم الإجرامى قد انشأ على نحو هادف، وله أغراضه المعلنة أو غير الصريحة.

وكل هذه الجوانب على درجة متساوية من الأهمية إلى الحد الذى تعد معه آية محاولة لتعريف التنظيمات الإجرامية بدون أخذ هذه الجوانب فى الاعتبار تتجه بعيداً عن الحقيقة.

ثانياً: التنظيمات الإجرامية والسياق البنائى الأكبر :

شهدت التنظيمات الإجرامية نمواً تنظيمياً ملحوظاً في الآونة الاخيرة، وقد إنعكس هذا النمو على بناء التنظيمات الإجرامية وجعلها أكثر تعقيداً، واثر كذلك على وظائف هذه التنظيمات الإجرامية واسهم في تنوع وتعدد هذه الاهداف، وقد ظهر هذا النمو التنظيمى للتنظيمات الإجرامية جلياً فى تغلغل التنظيم فى النظام الرأسمالى العالمى، وظهرت تنظيمات إجرامية عابرة للقارات ومتعددة الجنسيات وقد انعكس هذا النمو على اتساع شبكة العلاقات والصلات المتبادلة بين الجريمة المنظمة وصور الإنحراف الأخرى فى المجتمع من ناحية، وبين الجريمة المنظمة ومجموعة النظم الإجتماعية التى يتشكل منها البناء الاجتماعى الاكبر للمجتمع من ناحية أخرى.

١ - تعقد البناء التنظيمى وتنوع أهداف التنظيمات الإجرامية :

ولقد أصبحت جماعات الجريمة المنظمة ذات تنظيم هرمى متدرج، قائم على أساس المستويات المتدرجة الواضحة، والتدرج الرئاسى للسلطة والمسئولية ووحدة الأمر.وهو تنظيم محكم البناء ويتصف بالثبات والاستمرارية.ويتحكم النظام الصارم فى طبيعة العلاقة بين الرؤساء والاعضاء وتستقر فى يد الزعيم أو الرئيس الأعلى السلطة المطلقة على جميع الاعضاء، بما فى ذلك أمور الحياة والموت.ومع ان هذا التنظيم قائم على اساس استبدادى فى تركيز السلطة،فانه يهتم بتنمية مشاعر الانتماء للسلطة لدى الاعضاء،حيث يمنح اهتماماً واضحاً لرعاية شئونهم الخاصة كرعاية الاسرة وكفالتها فى حالة فقد عائلها، وتوفير الضمانات المختلفة ونظم المعاشات والتأمينات والدفاع عنهم وتوكيل المحامين ودفع الكفالات المالية وتقديم الخدمات القانونية[٢٠].

ولقد أدت هذه الخصائص ببعض الباحثين إلى القول بأنه السمة الأكثر أهمية للجريمة المنظمة تتمثل فى نمطها الاقطاعى وتمتع القادة والولاء من جانب الاعضاء التابعين الذين يختلفون بين الموظفين الذين ينوبون عن القادة وبين ما يطلق عليهم اسم الأقنان أو العبيد.

وقد أكد بيرجس Burgees نفس المعنى بقوله «ان اتحاد الجريمة المنظمة

يتماسك ببعضه بواسطة قادة أقوياء وعلاقات ولاء شخصي شديدة وبواسطة قواعد للأخلاق بين أعضاء العصابات ومن خلال المصاهرة والإتفاقيات مع رؤساء العصابات، وبواسطة الحرب المشتركة ضد قوى المجتمع(٢١).

واتجهت التنظيمات الإجرامية إلى استخدام امكانات وقدرات عدد من المحاسبين والمحامين والمستشارين الذين يحاولون جعل شاطها متسقاً اولاً مع الاساليب المستخدمة فى ادارة الاعمال المشروعة، ويضمن ثانياً جعل هذه التنظيمات بعيدة عن متناول اجهزة العدالة الجنائية(٢٢).وأخذت التنظيمات الإجرامية تستخدم وسائل التقنية الحديثة، واساليب التنظيم والادارة العلمية، فاستعانت بوسائل التقنية العالية فى انشطتها، ومنها اجهزة ونظم المعلومات وخدمات الكمبيوتر فى انجاز التحويلات المحظورة لارباحها ،وإزالة أي اثر لأية عملية من عمليات نقل الاموال القذرة لغسلها خارج الحدود(٢٣).

ولقد اثر كل ذلك فى اتساع شبكة العلاقات بين التنظيمات الاجرامية، واتساع دائرة النشاط، بل وتنوع أهدافها. ذلك لأن اى تنظيم إجرامى قد يوفر خدمات غير جانحة وغير إجرامية لاعضائه. فمثلاً قد تضفى العصابات الجانحة وغيرها من الجماعات غير الشرعية منزلة على الأشخاص الذين يجدوا صعوبة فى تحقيق هذه المنزلة فى الانساق الشرعية فى المجتمع وتضاف هذه الوظيفة التي ينجزها التنظيم الإجرامى لاعضائه إلى الوظائف الأخرى المعلنة لهذه التنظيمات والتى تتمثل فى الربح من الجريمة، وتحقيق مكاسب غير مشروعة، وتوفير درجات من الحماية والأمن بعيداً عن الضبط، وإقامة الدعوى(٢٤). واكتساب السطوة والقوة عن طريق استخدام العنف والفساد والسمعة السيئة وشراء ذمم الشخصيات العامة والسياسة أو تهديدها. بل لقد أصبح للتنظيمات الإجرامية انشطة واسعة النطاق ومعقدة، تصنف بين انشطة رئيسية وأخرى مساعدة الأولى مثل الاتجار فى المخدرات والاسلحة والنساء والأطفال والدعارة والتزييف وتزوير العملات والاسرار الصناعية والاعمال واللوحات الفنية والاثرية والبضائع المسروقة، والذهب والماس والاحجار الكريمة والاعضاء البشرية والتهريب وتصريف النفايات ودفنها، والاتجار بأنواع من الحيوانات المهددة بالانقراض. والثانية مثل

التغلغل فى العقود الادارية،والهياكل الحكومية والسياسية والرشاوى وتمويل الحملات الانتخابية والاحتيال والخداع والاحتكار وغسيل الاموال.. الخ[٢٥].

٢ - الصلات بين التنظيمات الاجرامية وصور الانحراف الاخرى فى المجتمع (انحراف الصفوة وانحراف الجماهير) :

هناك علاقات اعتماد متبادلة توصف بانها علاقات تكافلية بين نماذج معينة من انحراف الصفوة Elite deviance وغيرها من انحراف الجماهير nonelite، ويمكن ملاحظة هذا التحالف على مستويين:

المستوى الأول: مستوى ملموس يرتبط بالنقود والمنتجات والخدمات. والمستوى الثانى رمزى وينصرف نحو اقامة ودعم متغيرات ذات صلة بالايديولوجيا والبناء الاجتماعى[٢٦].

(أ) الصلات الملموسة :

تعد الجريمة المنظمة قنطرة كبرى بين انحراف الصفوة وانحراف الجماهير لان الارباح والمكاسب الناجمة عن نشاط الاتحادات الاجرامية Syndicates تتحقق من خلال النماذج المختلفة من جرائم الجماهير Street crime، ومن ضمنها البغاء والقمار غير الشرعى وبيع المخدرات فضلاً عن الاموال التى يتم الحصول عليها من خلال نشاط السطو ليلاً على المنازل والسرقة وهى اموال تحتاجها الجماهير للصرف منها على عادات الادمان. ولقد تم تقدير ما توفره هذه النشاطات اجمالياً بما يقرب من ١٥٠ بليون دولار - عائد سنوى، منها مقداره ٥٠ بليون ارباحاً صافية[٢٧].

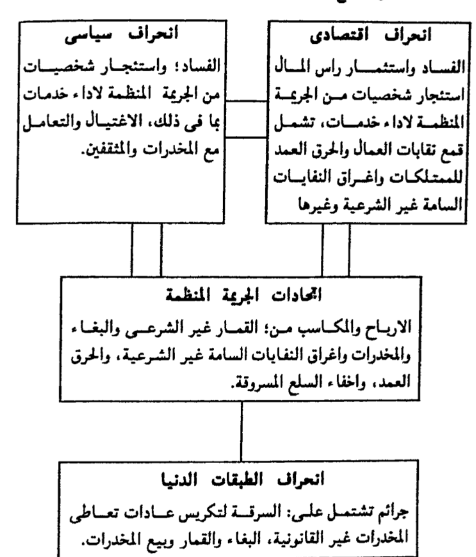
ولما كانت هذه الارباح فى حاجة الى اعادة استثمار مرة اخرى حتى تنمو وتزداد. فقد يحدث احياناً ويتم استثمارها فى مشروعات مشتركة مع شركات شرعية، ومثال ذلك ما يحدث بين شركة بان امريكان وبعض المافيا من الاشتراك فى اقامة منتجعات للقمار فى الكاريبى خاصة اثر طرد كاسترو للمافيا من كازينوهات كوبا.

وقد تاخذ التعاملات بين الجريمة المنظمة والشركات الشرعية صوراً

مختلفة، من بينها الاستعانة ببعض رجال العصابات فى قمع نقابات العمال، وغسيل اموال المافيا من المخدرات من خلال البنوك وغيرها من المشروعات القانونية.

اما الصلات بين اتحادات الجريمة المنظمة والحكومة، فهى عديدة من بينها التعاملات المالية مثل التبرعات من اموال المافيا للحملات الانتخابية وكذلك رشوة رجال السياسة.ويوضح الشكل التالى هذه الصلات الملموسة(٢٨).

شكل يوضح الصلات بين صور الانحراف الملموس(٢٩)



والواقع ان وجود هذه الصلات المالية الشرعية وغير الشرعية بين الصفوة الاقتصادية والسياسية والجريمة المنظمة، لا يعنى ان كل الشركات الشرعية ورجال السياسة الشرعيين يرتبطون اوتوماتيكيا بالاتحادات الاجرامية المنظمة. وإنما معناه فقط ان هذه الخطوط المتداخلة قائمة ام موجودة. ولا يمكن أن نشك فى أن الكثير من هذه الصلات معروفة للعامة، ويكفى أن نشير إلى اعداد المكالمات التليفونية التى يجريها وكلاء المراهنات على سباق الخيل باستخدام خطوط (AT & T) ومحلات تجارة السيارات التى تملكها المافيا وصناعة القمار الشرعية فى لاس فيجاس وغيرها والعلاقات بين النقابات التى تسيطر عليها المافيا ورجال البوليس والشركات الشرعية[٣٠].

(ب) الصلات الرمزية :

لقد تمكنت الصفوة الاكثر قوة فى الولايات المتحدة من التاثير فى المؤسسات الضخمة للتنشئة الاجتماعية، خاصة وسائل الاعلام والتعليم، وافادها هذا فى تشكيل وجهة نظر ايديولوچية فى الانحراف؛ تقرر بان مشكلة الانحراف فى الولايات المتحدة عبارة عن خطأ ترتكبه الطبقة الدنيا وهى طبقة اجرامية بطبيعتها وتستحق ما تعانيه من فقر وتدنى فى الاخلاقيات، وهكذا تكونت نظرة شائعة إلى مثل هؤلاء المنحرفين وإعتبارهم نتاجاً لحالات باثولوچية فردية ومحصلة لثقافة الفقر الفرعية الشريرة. واخذ الكثير من السكان فى الولايات المتحدة يقتنعون بان انحراف من يفتقرون إلى القوة Powerless أو الجماهير يعتبر بمثابة أذى عظيم للمجتمع بالمقارنة بانحراف الصفوة. وقد افاد هذا الموقف فى اقناع الصفوة بتفوقهم الاخلاقى، والتاكد على ان ما يقدمون عليه من أفعال لا تشكل انحرافاً فعلياً بالمقارنة[٣١]. وهكذا اسهمت الايديولوچية الرسمية للانحراف - ايديولوچية الصفوة - فى اقناعهم بصحة تصرفهم حتى إذا كانت غير اخلاقية وغير قانونية، وعملت على توجيه انتباه رجال القانون بعيداً عن انحراف الصفوة، والتركيز بدلاً من ذلك على فهم وعقاب ما يعرف باسم انحراف الشارع والطبقات الدنيا. ومال هذا الموقف الايديولوچى إى الحافظ على الطبقة

منقسمة على نفسها، وحال دون نمو أى احساس بالجمعية قد ينجم عنه حركة متحدة بين أعضاء هذه الطبقة ترمى إلى التغيير الاجتماعى[٣٢].

وهذه الصلات الرمزية تسهم فى دعم اللامساه فى القوة والثروة، ولفهم اسبابها يتطلب الامر فحص الصلات التكافلية الاشمل فى بناء الثروة والقوة فى مجتمع الولايات المتحدة الامريكية أو أى مجتمع آخر ندرسه.

٣ - العلاقات التكافلية بين التنظيمات الاجرامية والنظم الاجتماعية المختلفة فى المجتمع :

تتبادل التنظيمات الاجرامية مع النظم الاجتماعية - السياسة والاقتصادية - فى المجتمع - النافع والخدمات وتكفل كل منها الاخرى فى خدمة أهدافها الخاصة.

(أ) التنظيمات الاجرامية والنظام السياسى :

لقد أفادت الجريمة المنظمة واستمرت تفيد وتخدم الاهداف السياسية الداخلية والخارجية للولايات المتحدة، وفى نفس الوقت استفادت التنظيمات الاجرامية من النظام السياسى فى تحقيق اهدافها. حيث لاحظ بعض علماء الاجتماع ان الجريمة المنظمة قد اسهمت على نحو له دلالته فى التحكم في الاقليات ghettos فى الولايات المتحدة. فقد اكد (تابور Tabor) ان هناك تآمراً على الاقليات بالولايات المتحدة شارك فيه رجال الشرطة الذين افسدهم المجرمون المنظمون. وتناول (تابور) دور الجريمة المنظمة فى توزيع الهيروين فى مناطق الاقليات واوضح أن بيع الهيروين وتكوين جيش صغير من مدمنى الهيروين داخل هذه المناطق للاقليات، يجعل الاشخاص الذين قد يعارضون النظام الاجتماعى القائم مغيبين فى الادمان وفي حالة استغراق فى اللهو والخيال بعيداً عن الظروف غير الانسانية السائدة في هذه المناطق[٣٣].

ومن ناحية أخرى اقر (بيتزر Spitzer) بان الجريمة المنظمة تساعد الادارة السياسية على التحكم فى مشكلات السكان من خلال عدد من الطرق.

أولها أن الجريمة المنظمة توفر بناءاً للفرص موازٍ ومجالات للعمل والاستخدام فى نشاطات غير قانونية للاشخاص الذين قد يكونوا فى حالة بطالة وغير مرضى عنهم سياسياً وثانياً ان السلع والخدمات التى توفرها الجريمة المنظمة للطبقات الدنيا فى المجتمع تبدد طاقاتهم بعيداً عن مصادر ضجرهم وظلمهم. .وطالما ان الجريمة المنظمة تحتكر السلع والخدمات غير القانونية، فانها تساعد بالفعل وتحافظ على النظام العام، لان الاحتكار يترتب عليه تحقيق ارباح، وبالتالى شعور بالامن فتقل الحاجة إلى العنف.

وتؤكد الشواهد صدق ما ذهب إليه كل من (تابور وبيتزر)، فالمعروف أن إدمان الهيروين يتركز بدرجة عالية فى مناطق الاقليات فى الولايات المتحدة، وأن أوجه نشاط لعب القمار غير الشرعية لا تفتح الباب بالامل فقط امام الفقراء سيصبحون اثرياء وإنما تمدهم ايضاً بفرص للعمل والاستخدام(٣٤).

وإلى جانب اعتماد الادارة السياسية على الجريمة المنظمة فى تنفيذ سياستها الداخلية، فلقد تبلورت للجريمة المنظمة - فى اوقات معينة على الاقل - وظيفة أخرى باعتبارها اداة فى تنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة. وقد بدأت مثل هذه الاعمال خلال الحرب العالمية الثانية عندما كان هناك اتصال بين بعض أعضاء العصابات ممن يتحكمون فى ارصفة موانى نيويورك وبين موظفى البحرية بهدف تأمينها والتاكد من أن عساكر البحرية الالمانية أو غيرهم من الوكالات الاجنبية لا يتسربون إلى المنطقة، وامكانية مشاركة القوادين وسماسرة الفاحشة والعاهرات من سكان هذه المناطق المواجهة للشواطىء فى العمل كخطوط دفاع أولى. وكان (لوتشيانو Lucia-no) أهم شخصية ساعدت فى تحقيق هذا الهدف، فضلاً عن نجاحه فى منع الاعمال التخريبية وغيرها من اضطرابات على ارصفة الموانى خلال الحرب، لدرجة انه وفى اعقاب القبض عليه واتهامه وادانته للعمل فى البغاء الاجبارى عام ١٩٣٦، قد اطلق سراحه ونفى من البلاد عام ١٩٥٤ لما كان يقدمه من مساعدات(٣٥).

وتدخل مساعدات المافيا أيضاً ضمن قائمة من الجهود الحربية الأخرى. حيث تمت الاستعانة ببعض اعضائها المحليين فى غزو سيسلى عام ١٩٤٣. ونجد (چينوفسى Genovese) والذى كان عضواً فى أحد عصابات نيويورك، ورغم انه قد هرب منذ وقت مبكر إلى ايطاليا ليتجنب حكماً بالاعدام، قد اصبح مرشداً غير معين للجيش الحكومى الامريكى.. وعندما رفض عمال الارصفة - الاشتراكيين - نقل معدلات المراكب الخاصة بجيش الولايات المتحدة والمجهزة للاستخدام فى فيتنام.. ثم الاستعانة باعضاء العصابات فى كورسيكا لمهاجمة خطوط حراسة هؤلاء العمال ونقاباتهم، وذلك فى مقابل السماح لاعضاء العصابات باستخدام مارسيليا كمركز لحركة مرور الهيروين فى كورسيكا[٣٦].

وكان الديكتاتور باتستا فى كوبا قد سمح لرجل المال والمافيا (لانسكى Lansky) باقامة كازينوهات للقمار فى هافانا عام ١٩٣٣. وفى بداية عام ١٩٦٠، وبعد إغلاق كاسترو لهذه الكازينوهات قامت الـ (CIA) بتجنيد رجال الجريمة المنظمة للمساعدة على اغتيال كاسترو. كما تعاون رجال الجريمة المنظمة مع ال (CIA) خلال الفترة من ١٩٦٠ حتى بداية عام ١٩٧٠ فى اقامة المثلث الذهبى لآسيا ومركز جنوب شرق آسيا لتوزيع الهيروين..ولم يمنع انغماس الـ (CIA) فى نقل الافيون من السماح باستخدام خطوط الطيران الخاصة بها،وكذلك خطوط الطيران الامريكى الاخرى فى هذه الاغراض[٣٧].

يستفيد إذن النظام السياسى من الجريمة المنظمة فى خدمة الاهداف السياسية الداخلية والخارجية للولايات المتحدة، وفى المقابل فان الجريمة المنظمة تستفيد من النظام السياسى فى خدمة اهدافها. لان الجريمة المنظمة ليست فقط تدرجاً هرمياً بنى من أجل القيام بنشاطات اجرامية معينة وإنما هى ايضاً تنظيم يحافظ على اعضائه بعيداً عن الوقوع فى أى شرك قانونى، ويقيم الصلات بالاجهزة السياسية وادارات العدالة الجنائية - مثل الشرطة والمحاكم - من أجل توفير الحصانة لاعضائه، وتمكينهم من الغاء التهمة فى حالة القبض.

وتستعين الجريمة المنظمة فى توفير الحصانة لاعضائها باساليب مباشرة وأخرى غير مباشرة. تتراوح الاساليب المباشرة بين ما يدفع مباشرة من اموال شهرية وسنوية للشرطة، حيث اقرت لجنة كوفر Kefauver انه فى عام ١٩٥١ وفى مدينة نيويورك دفعت امبراطورية المراهنات أكثر من مليون دولار خلال العام فى مقابل حماية البوليس. وفى دلفيا دفع للشرطة تقريباً (١٥٢) الف دولار شهرياً فى ٣٨ مقاطعه. وفى بعض الاحيان تتحقق الحماية من خلال دفع رشوة للموظفين العموميين بشكل منتظم، وباتباع نظام مدروس بعناية، وفى بعض الحالات الاخرى تقدم مجموعات الابتزاز المالى - من اعضاء العصابات - اعانات ذات قيمة للحملات السياسية لهؤلاء الموظفين والذين يمكن الاعتماد عليهم فى تسهيل لنشاطات الجريمة المنظمة وهى اعانات تذهب إلى الموظفين فى اكثر من حزب سياسى واحد، مما يضفى على المبتزين نوعاً من السيطرة على كل الجهاز الحاكم. كما تمثل عملية الحصول على الاصوات وسيلة غير مباشرة تعتمد عليها الاتحادات الاجرامية المنظمة في ضمان الحصانة لاعضائها(٣٨).

(ب) التنظيمات الاجرامية ونظام الاقتصادى :

ولقد ساعدت الجريمة المنظمة الصفوة الاقتصادية على قمع القلاقل النقابية، واسهمت المساعدة المتبادلة بين الجريمة المنظمة ومجالات الاعمال الشرعية فى زيادة الارباح وضمان الحصانة إلى الذى انعكس اثره على صيانة والحفاظ على كلا النسقين.

هذا ولقد نمت الجريمة المنظمة فى مجالات العمل الضخمة فى الولايات المتحدة إلى حد اعتبرت معه بمثابة جانباً مكملاً فى الاقتصاد السياسى وانتقلت معه مبالغ هائلة من الاموال غير المشروعة سنوياً إلى نشاطات مقبولة اجتماعياً، حيث ارتبط البناء المالى والاقتصادى الآن بالجريمة المنظمة.

ومنذ عام ١٩٢٠ وما بعدها يمكن تتبع بداية اسهام الجريمة المنظمة

ومساعداتها للصفوة الاقتصادية فى قمع الحركات العمالية، وذلك عندما دخل رجال الاعمال فى مفاوضات مع النقابات التى يسيطر عليها أعضاء العصابات من أجل حماية انفسهم ضد القلاقل النقابية أياً كانت، خاصة وأن الاتفاقيات من هذا النوع قد تعمل على استقرار الاسواق فى الصناعات الصغيرة المتنافسة، مثل النقل بالشاحنات والمخابز والتنظيف والصباغة. وعندما انتقل نشاط رجال العصابات إلى صناعة السينما، ظهرت نفس الاساليب فى المفاوضات، فكان رجال الاعمال والبوليس يجندون شخصيات من المافيا لاخماد القلاقل فى مجموعة متباينة من المواقع. وإذا كان هناك هجوماً قاسياً شنه رجال العصابات على المنشقين داخل النقابات خلال عام ١٩٤٠ كله، يؤكد استمرار انغماس الجريمة المنظمة فى ابتزاز العمال وتهديدهم، فان هذا الهجوم قد بدأ بأمر من الصفوة الاقتصادية تجنباً لانتشار الاشتراكية بين صفوف الحركة العمالية فى الولايات المتحدة(٣٩).

وإلى جانب مساعدة الجريمة المنظمة للصفوة الاقتصادية فى قمع القلاقل النقابية، تسهم أيضاً الجريمة المنظمة فى زيادة الارباح فى مجالات اعمال شرعية معينة. إذ قدر مجموع المبالغ التى أنفقت بواسطة اعضاء الاتحادات الاجرامية أولاً باعتبارهم رأسماليين وثانياً باعتبارهم زبائن على كثير من السلع والخدمات، بما يزيد على ٨٠ مليون دولار سنوياً، وكان من المقدر له مع حلول عام ١٩٤٠، ان يكون وكلاء المراهنات على جياد السباق هم القسم الاكبر من زبائن التليفونات والتلغرافات فى امريكا.

ولقد حدث تدفق هائل فى اموال الجريمة المنظمة. حيث قررت اللجنة الفرعية للبحوث فى مجلس الشيوخ الامريكى اجمالى الدخول من الجريمة المنظمة سنوياً بما يوازى ١٥٠ بليون دولار؛ منها ٦٣ بليون من المخدرات و٢٢ بليون من القمار بالاضافة إلى ٨ بليون من نشاطات غير قانونية أخرى مثل البغاء وتهريب السجائر والاحراق العمدى للمبانى. وكذلك قدر اجمالى الدخول من فخاخ النصب والاحتيال بحوالى ٢٠ بليون في نفس العام. وقدر صافي الربح من كل أوجه النشاطات السابقة بحوالي ٥٠ بليون وهى تفوق

بكثير صافى الارباح من البترول باعتباره اكبر صناعة فى الولايات المتحدة، والتى قدرت بحوالى ٢٣ بليون دولار عام ١٩٧٩[٤٠]. يضاف إلى ما سبق ما حققته الجريمة المنظمة من ربح وفير بلغ ٢ر١ بليون دولار سنوياً توفرت عن نشاط الجريمة المنظمة في مجال سرقة السندات المالية المذكرات الحكومية والأسهم وصكوك التأمين. وهذه السندات المالية قد سرقت اما من سماسرة للمنازل والبنوك أو من مكاتب البريد أو من الافراد، ويمكن للجريمة المنظمة تحويل هذه السندات إلى اموال متداولة بطرق عدة:

من خلال اعادة بيعها إلى سماسرة سندات آخرين، أو من خلال ايداعها فى البنوك مقابل قروض مساوية، أو من خلال اضافتها إلى حقائب شركات معينة تتطلع إلى تقديم صورة مالية اكثر اشراقاً مما هى عليه بالفعل، أو من خلال تحويلها إلى بلاد أجنبية ثم اعادة بيعها إلى بنوك أو افراد. أو من خلال ايداعها فى بنوك كحسابات أمانة أو ضمان[٤١].

وقد ساعد هذا التدفق الهائل فى اموال الجريمة المنظمة، على توسيع نطاق استثماراتها لتشمل انواعاً كثيرة ومتباينة من مجالات الاعمال. فهناك ارباح هائلة للمافيا تم استثمارها فى سوق المال، خاصة الشركات التى يقل رأس مالها عن مليون دولار ويقل عدد اسهمها عن ٥٠٠ سهم. وهى استثمارات قدرت بحوالى ٣٠٠ بليون دولار سنوياً. واستثمرت عائلة (بونانو Bonanno) - واحدة من عائلات المافيا فى امريكا - عشرات الملايين من الدولارات فى اقامة المزارع والفنادق والنوادى وتجارة جبن الموزاريلا واعمال البتيزا والمغسلات. كما استغلت الجريمة المنظمة ازمة الطاقة، واتيحت لها فرصاً فريدة للكسب من هذا المجال. وتؤكد بعض التقارير أن الجريمة المنظمة تتحكم على الاقل فى ست شركات لتصريف النفايا السامة في نيويورك وبنسلفانيا وانها قادرة على تصريف هذه النفايا بنصف الثمن المحدد بواسطة الشركات القانونية لتصريف هذه النفايات. كما أن هناك شواهد على دخول عدد من الشركات الضخمة مثل خطوط طيران بان امريكان وهيوارد هيوجيه، فى شراكة مع الجريمة المنظمة وأنشاء عدد من

كازينوهـات القمـار وغيرهـا مـن مضاربـات مفزعـة فـى لاس فيجـاس والكاريبى[٤٢].

ثالثاً : آليات نمو التنظيمات الاجرامية :

ويقصد بالآليات مجموعة التكنيكات المختلفة التى تستخدمها التنظيمات الاجرامية وتعتبرها جزءاً لا يتجزأ من طريقة تنفيذ أنشطتها، أو هى وسائل خاصة بها فى تحقيق اهدافها وهي آليات وثيقة الصلة بالسياق التنظيمى الذى تخدمه، وتعكس طبيعة الجماعات التى يتألف منها هذا السياق، خاصة جماعات المجرمين المنظمين، والموظفين العموميين الفاسدين، والجمهور الذى يستهلك سلع وخدمات هذه التنظيمات الاجرامية. وفي هذا الاطار يمكن التمييز بي مجموعة من الآليات بعضها يخص المجرمين والثانى يرتبط بالموظفين العموميين، والثالث يتعلق بالجمهور والزبائن، أو بين غسيل الاموال والفساد والطلب الاجتماعى على السلع والخدمات غير القانونية، وهو تمييز اجرائى بطبيعة الحال، لاغراض التحليل والفهم والدراسة، خاصة وان التداخل كبير بين هذه الآليات في المواقع، فغسيل الاموال اسلوب يلجأ إليه اعضاء التنظيمات الاجرامية، وهم ايضاً الذين يبادرون بافساد الموظفين العمومين وفي نفس الوقت يقومون بانتاج السلع والخدمات غير القانونية.

١ - غسيل الاموال القذرة :

يعتبر البعض غسيل الاموال من الانشطة المساعدة لتحقيق الاغراض من وراء الانشطة الرئيسية أو التستر عليها، وهى محاولة لتوظيف الاموال المحصلة من الانشطة الاجرامية الرئيسية للاجرام المنظم وتوظيفها فى مشروعات مشروعة.

وتعمل جماعات الاجرام المنظم على التسلل داخل المؤسسات التجارية أو الصناعية المشروعة فى خارج دولها لتوظيف اموالها المستمدة من انشطتها الاجرامية نظراً للارباح الضخمة التى تجنبها من ورائها ولا تحتاجها لتيسير أنشطتها غير المشروعة أو تحتاج إلى النزر اليسير منها هذا من ناحية ومن

ناحية أخرى فان وجودهم فى هذه المشروعات المشروعة يستر اعمالهم غير المشروعة ويموه مصدر الاموال الموظفة فيها، ومن ناحية ثالثة فان هذا التسلل إلى هذه المؤسسات المشروعة التى تعمل بالتجارة عبر الحدود يوجد قنوات اكثر اماناً لنقل بضاعة هذه الجماعات غير المشروعة. وقد يتخذ تمويه الاموال المكتسبة من انشطة الجريمة المنظمة غير المشروعة صوراً واساليب شتى منها فتح اكثر من حساب مصرفى باسماء زائفة أو وهمية أو التداخل فى شركات التجارة أو العقارات أو فى شركات لتوظيف الاموال المضاربة فى سوق الاوراق المالية وشراء الاوراق المالية وتحويل الاموال عن طريق شركات تجارية واتخاذ اكثر من اسلوب من الاساليب السابقة بحيث تتنوع فيصعب تتبعها[٤٣].

ولقد اقرت لجنة مجلس الشيوخ الامريكى لبحث الجريمة ان المجرمين المنظمين قد تسللوا إلى حوالى ٥٠ مجال من مشروعات العمل المشروعة خاصة المكسرات والسيارات والنقل بالشاحنات وصناعات البترول والصلب، والقماش والسجائر، ومؤسسات المال والبنوك والفنادق والمطاعم والنوادى الليلية وانتاج الغذاء والنفايات[٤٤].

واكد الباحث الامريكى (جيفرى روبنسون) ان بريطانيا قد أصبحت مركزاً لغسل الاموال القذرة، التى اصبحت ثالث اكبر تجارة عالمية فى الوقت الحاضر، وان عمليات غسل الاموال القذرة قد دخلت فى تصميم النشاط الاقتصادى فى المملكة المتحدة ، وان نسبة كبيرة من المشروعات والانشاءات تدار أو تدخل فيها هذه الاموال بشكل أو بآخر، ويؤكد الباحث ان انتقال تجارة غسل الاموال عبر الاطلنطى بما يصاحبها من اعمال عنف قد اصبحت مسألة وقت فقط[٤٥].

٢ - الفساد :

وتعتمد الجريمة المنظمة على فساد الموظفين العموميين للمحافظة على بقائها وسيطرتها وزيادة ارباحها. وكانت تستعين فى هذا الفساد بالرشوة

والمشاركة فى الحملات السياسية وتدبير الاصوات الانتخابية وغيرها من وسائل للتأثير فى رجال البوليس ومفوضى الحكومة والقضاه ورجال الاعلام واعضاء المجالس البلدية ورجال التشريع وما إلى ذلك.

ويحرص كل تنظيم على اقامة وضع وظيفى داخله يطلق عليه اسم الفاسد Corrupter، والشخص الذى يشغل هذا الوضع هو الذى يساوم ويشترى ويهدد ويرشى وهو شخص حلو الحديث فى علاقاته مع البوليس والموظفين العموميين أو أى شخص آخر يساعد اعضاء التنظيم الاجرامى فى استمرار التحصين ضد القبض عليهم أو اقامة الدعوى أو العقاب. والشائع ان يختص هذا الفاسد فى ادائه لدوره بقسم فرعى واحد من اقسام الحكومة، ويعين غيره على قسم آخر فقد يختص فاسد بأمر البوليس فى الولاية، ويختص آخر بجانب المحاكم وتوريط القاضى أو كاتب المحكمة أو المحضر أو ضابط المراقبة القضائية[٤٦].

وكان شامبلز Chamblis فى كتابه عن الفساد فى سياتل وواشنطن فقد ناقش العلاقة بين الفساد والجريمة والنظام الاقتصادى والسياسى من حيث الربح والسيطرة.عندما اكد ان النقود هى الوقود فى الآلة الراهنة، والموظفون العموميون هم المكاسب التى تحافظ على استمرار تشغيل هذه الآلة. واولئك الذين أتوا بالنقود مهما كان مصدرها هم فى وضع يمكنهم من جعل الآلة تجرى على الطريق الذى يحددونه. والذين ينتجون النقود من الجريمة هم الاشخاص الذين يحتمل إلى حد كبير ان يتحكموا فى الآلة.

ولقد اصبحت الحكومة ذاتها بملايين دولاراتها والعاملين بها، هدفاً للتحالف الاجرامى وقد اشارت ادارة الخدمات العامة إلى غزارة الفساد الذى ينخر فى الحكومة. وكشفت ادارة التحقيقات الفيدرالية عن حسابات سرية هائلة في البنوك تخص العاملين فى (G.S.A) كان يستخدمها مقاولون من الحكومة - لبعضهم صلات بالتحالفات الاجرامية وكثيراً ما أسهمت الجريمة المنظمة فى تمويل الحملات الانتخابية للصفوة السياسية على كافة المستويات

السياسية فى الولايات المتحدة؛ بما فيها الانتخابات المحلية وعلى مستوى الولاية والمستوى القومى[٤٧].

وظهر على المستوى القومى ان المعارضين لتحركات عصابات الجريمة المنظمة يرتبطون بالاحزاب السياسية المعارضة. مثال ذلك، أنه إثر انتخابات الرئاسة فى عام ١٩٦٨، نظمت ادارة نيكسون حملة ضد الجريمة المنظمة. وكانت هذه الحملة، حقيقة، موجهة ضد عناصر الجريمة المنظمة التى تتحالف مع الخصوم الديموقراطيين لنيكسون، وبخاصة ضد لانسكى، الذى اضطر هو نفسه تحت ضغط التحقيقات التى اجريت معه بمعرفة(FBI وIRS) إلى بيع حقوقه فى كازنيو لاس فيجاس وفى بنك ميامى.

وفى نفس الوقت نظم قادة نقابة سائقى الشاحنات ترتيبات مع البيت الابيض ونيكسون للمشاركة فى الحملة الانتخابية، نجم عنها المعفو عن هوفا Hoffa رئيس سائقى الشاحنات المسجون. وكان الرئيس نيكسون قد وعد بتوفير الدعم المالى اللازم لفنادق سائقى الشاحنات فى محاولة للتغطية على الأموال المطلوبة لإسكات فضيحة ووترجيت[٤٨].

٣ - الطلب الاجتماعى على السلع والخدمات غير المشروعة :

تمثل الجريمة المنظمة فى صورتها المتطورة نشاطاً اقتصادياً غير مشروع يحقق ارباحاً خيالية، لانها تقوم بالامداد بسلع وخدمات تشبع رغبات بعض الناس بالرغم من مخالفتها للقيم السائدة فى المجتمع، هذا يتمثل فى قيام جماعات الجريمة المنظمة بتوفير سلع أو خدمات غير مشروعة تطلبها قطاعات فى المجتمع، وتحقق ارباحاً طائلة، مثل الجنس والمخدرات والقمار. هذا فضلاً عن انه فى كل مجتمع قد نجد بين المواطنين من يسعى للحصول على السلاح غير المرخص به أو تبنى الاطفال دون المرور باجراءات التبنى المعقدة، أو قبض قيمة وثائق التأمين على الحياة قبل موعد استحقاقها. ويعود تحقيق هذه الرغبات بالارباح الطائلة على عصابات الجريمة المنظمة. ويصف (فرانسيس آبانى) هذا الاتجاه الاجرامى فى الامداد بسلع أو خدمات غير

مشروعة بانه يمثل صراعاً بين رغباتنا وبين قيمنا الاخلاقية وهو اتجاه يتمتع بالحماية ويتصف بالاحتكار واهم دوافعه الرغبة فى الحصول على الارباح الضخمة باقل قدر من العناء[٤٩].

وإذا كانت الجريمة المنظمة توفر السلع والخدمات غير القانونية خاصة الادمان والبغاء والكتابات الداعرة (والافلام الجنسية) والقمار والنصب بالفوائد والتى قد تكون هناك حاجة كبيرة إليها بين بعض الشرائح الاجتماعية فى المجتمع وخاصة الطبقات الدنيا، فانه يمكن القول ان من احد اسباب الوجود المستمر للجريمة المنظمة، واهم وسائل نموها هو أنها تعمل على اشباع حاجات اجتماعية معينة[٥٠]، مما يجعل من القول بان الطلب الاجتماعى على خدمات وسلع الجريمة المنظمة آلية من آلياتها المتعددة والتى لا تقل اهميتها عن غسيل الاموال والفساد.

رابعاً : عولمة التنظيمات الاجرامية ونتائجها الاجتماعية :

ربما كان نمو التنظيمات الاجرامية وتعقد بنائها وتنوع وظائفها واتساع نشاطاتها فى الداخل والخارج، وظهور تنظيمات اجرامية متعددة الجنسيات وعابرة للقارات، هذا فضلاً عن انتشار تنظيمات اجرامية فى قارات غير امريكية واوربية، ونعنى فى آسيا وافريقيا واليابان والصين وغيرها، ما يدل على عولمة التنظيمات الاجرامية. ولقد تأكد هذا الوصف للتنظيمات الاجرامية -وفى جانب منه على الاقل- عندما اوضحنا كيف ان التنظيمات الاجرامية تمثل عنصراً متكاملاً فى النظام الرأسمالى، وهو وصف قد يجد له تفسيراً واضحاً فى اطار ما يتميز به النظام الرأسمالى العالمى من قدرة على الهيمنة، وتلك التى وجدت لها ارضاً خصبة فى مجموعة من الظروف البنائية فى كثير من بلاد العالم النامى أو مجتمعات الجنوب، الأمر الذى مهد لنمو التنظيمات الاجرامية فى هذه البلاد، مما يحتمل معه ان تظهر نتائج اجتماعية متباينة قد تنعكس على قوة الدولة واستقلالها وعلى برامج التنمية المختلفة، وعلى الامن والسلام الاجتماعى بين شعوب هذه البلاد.

١ - عولمة التنظيمات الاجرامية وهيمنة النظام الرأسمالى العالمى :

اسهم النمو التنظيمى للتنظيمات الاجرامية فى زيادة اعداد هذه التنظيمات، وفى تعقد بنائها واكتسابها كثير من مظاهر الرشد والعقلانية والتحديث، وفى تنوع وظائفها واتساع نطاق نشاطاتها على النحو الذى سبق توضيحه. وقد اتجهت الجريمة المنظمة عابرة القارات Organized Transna-tional Crime حيث تتآزر عدة مؤسسات اجرامية وتتكامل من حيث أنشطتها وتظهر فى شكل اتحاد على هيئة نظام الكارتل الاقتصادى، فمثلاً إذا كان النشاط الرئيسى للجريمة المنظمة هو الاتجار غير المشروع فى العقاقير المخدرة سواء اكانت طبيعية أو مصنعة، وزاد الطلب على هذا النشاط، فقد تتحد عدة مؤسسات اجرامية على هيئة كارتل بعضها ينتج المخدرات وبعضها يصنعها والبعض الثالث يقوم على نقلها وتوزيعها وترويجها عبر الحدود[٥١].. ومع الوقت اتسع النشاط الاجرامى لتلك المنظمات وتضخم مما أدى إلى ظهور ما اصطلح على تسميته بالمنظمات الاجرامية عبر الوطنية، وهى عصابات اجرامية منظمة لها قواعدها فى دولة معينة، ولكنها تعمل فى دولة أخرى أو اكثر وفقاً لما تشكله الاسواق من فرص سانحة. للنشاط الاجرامى. ومن الامثلة على المنظمات الاجرامية عبر الوطنية الكبرى:

(أ) المافيا الايطالية؛ وتنتمى تاريخياً إلى المافيا الصقلية ونشاطها الرئيسى الاتجار فى العقاقير والمواد المخدرة.

(ب) الاجرام الروسى المنظم؛ ويعمل فى مجالات العقاقير والدعارة والاغتيالات السياسية والاسلحة والمواد النووية وتجارة الاعضاء البشرية.

(جـ) الجمعيات الثالوثية الصينية، وتتخذ تلك الجمعيات نشاط الابتزاز والاتجار فى العقاقير والدعارة والقمار ولها شبكة دولية واسعة النطاق.

(د) الياكوزا اليابانية وهى المعروفة برجال العنف وأهم انشطتها الاجرامية الاتجار فى السلاح والعقاقير المخدرة ومحلات المقامرة والاحتيال وغسيل الاموال والجنس.

(هـ) الكارتلات الكولومبية، وتعمل هذه المنظمات بشكل رئيسى فى تجارة العقاقير المخدرة.

(و) المنظمات الاجرامية النيجيرية، وتقوم بانشطة واسعة فى مجالى التهريب والاتجار بالمخدرات وعمليات الاحتيال والابتزاز. وهذا الحصر ليس شاملاً وانما هو على سبيل المثال[٥٢].

وربما امكن لنا تفسير عولمة الجريمة المنظمة - بمعنى نمو نماذجها واعدادها وتعقد بنائها ووظائفها وتداول نشاطها وعبورها الحدود بين الدول والقارات - فى ضوء طبيعة النظام الرأسمالى العالمى. إذ من الملاحظ أن النظام الرأسمالى بما يعتنقه من مذهب حرية التجارة وتكوين الشركات والمؤسسات الخاصة وتشكيل الاحزاب السياسية... وما يسوده من حماية للحريات الفردية والحقوق الاساسية وحماية الحياة الخاصة والديموقراطية له تأثيره فى تشكيل جماعات الاجرام المنظم.

فمن ناحية إذا كان النظام الرأسمالى الديموقراطى فى الدول التى تعتنقه يسمح بحرية التجارة وفتح الحدود لها، فان ذلك قد يساعد جماعات الاجرام المنظمة على مد انشطتها إلى الدول الأخرى[٥٣]. وسبق ان اوضحنا كيف ان الجريمة المنظمة - خلال الربع الاخير من هذا القرن - قد اتجهت إلى اسلوب جديد للتمويه بالدخول فى دائرة النشاط الاقتصادى المشروع واختراقه وذلك من خلال احتكار السلع والتحكم فى المشروعات المشروعة وخلق مناطق للنفوذ[٥٤].

ومن ناحية أخرى فان نظام السوق القائم على جهاز الثمن يقوم فى الاصل على اساس من سيادة القانون، الا انه أصبح الآن بعد حرية التجارة عبر الحدود وعالمية الاقتصاد وسهولة الحصول على المعلومات والمواصلات واستخدام الوسائل التقنية المتقدمة لا يقوم على اساس من سيادة القانون، خصوصاً إذا غابت سلطة الدولة التى تنخرها الفساد من جانب جماعات الاجرام المنظم[٥٥].

ويستعين النظام الرأسمالى العالمى بآليات كثيرة فى تحقيق هيمنة على الاقتصاد العالمى، وتعد الشركات متعددة الجنسيات آلية هامة فى الصدد؛ حيث تقيم علاقات وثيقة مع الفئات ذات النفوذ فى الدول النامية خاصة كبار الملاك ورجال الاعمال وأعضاء السلك السياسى والدبلوماسى وكوادر الجيش والحكومة. وترتبط تلك الفئات من المجتمع بمصالحها عبر عديد من الأدوات بدءاً من الرشوة المباشرة حتى الاعمال المشتركة، مروراً بالمساعدات المالية للاحزاب السياسية والمساهمة فى الدعاية الانتخابية والتدعيم الاقتصادى والاجتماعى. وهناك شواهد تؤكد أن شركة (لوكهيد) الامريكية وشركة (تكنو كوربوراشن) الامريكية قد قامت برشوة العديد من القادة والمسئولين فى الدول النامية(٥٦).

٢ - التنظيمات الاجرامية فى بلاد العالم النامى ونتائجها الاجتماعية :

ان احتمالات ظهور التنظيمات الاجرامية فى بلاد العالم النامى فى ضوء العولمة وهيمنة النظام الرأسمالى العالمى، احتمالات مؤكدة خاصة وأن هناك ظرفاً بنائية تعيشها مجتمعات هذه الدول، تجعل منها تربة خصبة سواء لنشاط التنظيمات الاجرامية عابرة القارات، أو لنمو تنظيمات اجرامية فى الداخل. حيث اتجهت دول كثيرة فى العالم النامى إلى اصلاح مسارها الاقتصادى، وإتاحة فرص المنافسة لتحسين اوضاعها الاقتصادية وفتح حدودها امام التجارة الحرة، وسهلت فرص الاستثمار امام رءوس الأموال الاجنبية، هذا فضلاً عن تشجيع السياحة؛ وقد ترتب على هذه التغيرات الاقتصادية وغيرها ان مدت عصابات الجريمة المنظمة، كما ان مؤسسات الدول النامية مبتدئة وذات خبرة محدودة فى العمل مما يهيء فرصة سهلة لاسلوب عمل عصابات الجريمة(٥٧).

يضاف إلى ما سبق ان ممارسة الفساد فى المجتمعات النامية المعاصرة تعد اكثر استشراء وتغلغلاً فى هذه المجتمعات عنها فى المجتمعات المتقدمة. وفى هذا الاطار يمكن الاشارة إلى الجرائم التى يقترفها كبار الموظفين وبعض

رجال السياسة والتى قد تتمثل فى العمولات والاختلاسات...ففى الفلبين تخترق جرائم الرشوة الهيئة التشريعية.

وفى بعض البلاد الافريقية مثل كينيا ونيچيريا، عرفت ظاهرة بيع الوظائف العامة، وفى دول تنتمى إلى افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية صور للفساد والجرائم الاقتصادية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمكونات ومستويات البيروقراطية المختلفة، اطلقوا عليها اسم الفساد المنظم. ووصل الامر ببعض الباحثين إلى القول بأن الفساد غالباً ما يعد فى البلاد النامية جزءاً اساسياً من نظام واسلوب الحكم[٥٨].

والفساد كظاهرة اجتماعية يرتبط بعناصر البناء الاجتماعى وينتشر بين مؤسساته ونظمه، وينمو اطار من القيم تعمل من خلاله كافة الممارسات الفاسدة. فالقيم الثقافية السائدة فى مجتمع ما تكون احد الاسباب الاساسية للفساد. والقيم التقليدية السائدة فى المجتمعات النامية قد تكون احد الاسباب التى تدفع إلى الفساد. فهذه القيم تؤكد على فكرة العائلة الممتدة أو القبيلة. وارتباط الفرد بعائلته واقاربه وابناء قبيلته. ولذلك فالدور المتوقع للفرد الذى يتولى منصباً سياسياً مهماً سواء فى الوزارة أو البرلمان هو تقديم الخدمات المختلفة لاقاربه واصدقائه؛ وتتمثل هذه الخدمات في تدبير الوظائف وفرص التعليم والحصول على مزايا عينية وقد يصل الامر إلى مخالفة القانون أو مبدأ المساواة فى الفرص لمحاباة الاهل والاقارب. والملاحظ ان هذه الممارسات الفاسدة لا تعتبر انحرافاً عن القيم التقليدية فى المجتمعات النامية، بل تعتبر تطبيقاً والتزاماً بالقيم التقليدية السائدة والتى يصعب التنصل أو الفكاك منه[٥٩].

وفى اطار هذه الظروف البنائية وغيرها التى تميز البلاد النامية تم رصد وتحليل علاقتها بطائفة واسعة من الجرائم المستحدثة عرفتها هذه البلاد. وفى هذا السياق، انتهت ندوة الجرائم الاقتصادية المستحدثة إلى ان التحويلات الاقتصادية والاجتماعية التى حدثت فى مصر منذ السبعينات قد افرزت

طائفة من الجرائم المستحدثة؛ منها جرائم الاموال خاصة الرشوة والتزوير والكسب غير المشروع والجرائم المتعلقة بنشاط الائتمان فى البنوك وجرائم غسيل الاموال القذرة في الاوعية المصرفية خاصة من اموال تجارة المخدرات، والجرائم فى مجال نظم المعلومات وسرقات برامج الكمبيوتر وغيرها.. وبرز اتفاق عام ند المشاركين فى الندوة، على ان الجريمة الاقتصادية هى جريمة منظمة لها بعد محلى وآخر دولى، وترتبط بالاعتداء على مصالح عامة فضلاً عن الاضرار بمصالح الاشخاص.. وبرز استخدام التكنولوجيا كاحدى سمات الجرائم الاقتصادية المستحدثة اضافة إلى ارتباطها ببعض افراد النخبة السياسية أو الاجهزة البيروقراطية للدولة(٦٠).

ومع هذه الاحتمالات المؤكدة لنمو التنظيمات الاجرامية فى البلاد النامية، يمكن الاشارة إلى مجموعة من النتائج المتوقعة لهذه التنظيمات. ففى الندوة التى عقدتها الامم المتحدة فى نابولى عام ١٩٩٤ لمكافحة الجريمة المنظمة، تاكد ان المافيا (الجريمة المنظمة) اصبحت خطراً يهدد جميع دول العالم... وان الجماعات الاجرامية الدولية القوية تعمل حالياً على انتهاك احكام القانون الدولى وقوانين كل دولة، وان بعض الامبراطوريات الاجرامية اصبحت اكثر ثراء من الدول الفقيرة العتيدة؛ إذ يقدر مثلاً ان ارباح مهربى المخدرات فى كولومبيا قد بلغت فى عام ١٩٩١ وحدة ما يعادل ١٠ مليارات ليرة ايطالية فى حين ان بعض الدول النامية لم يكن لديها الاموال اللازمة لايفاد وفودها إلى نابولى وبالتالى قبلت السلطات الايطالية استضافتها(٦١).

ولقد اصبحت هذه المنظمات غير المشروعة تشكل خطراً وتهديداً لمختلف الدول من خلال انتهاك قواعد القانون، واضعاف فعالية ومصداقية مؤسساتها وتدمير اقتصادها وافساد الحياة الديموقراطية بها. بمعنى ان خطر هذه المنظمات يهدد قوة الدولة واستقلالها لانه صار فى مقدور هذه المنظمات تكديس ثروات هائلة تجعل منها قوة اقتصادية وسياسية، تمكنها من ان تتصدى لاى دولة وبالتالى تكون قد نشأت دولة غير رعية داخل الدولة، وتفوقت احياناً على الدولة الشرعية، بسبب قدرتها الكبيرة على التغلغل

والتسلل والافساد والوجود النشط لعملائها داخل اجهزة العدالة الجنائية ومؤسسات الدولة(٦٢).

وتعوق الجريمة المنظمة عبر الوطنية التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية إذ يكفى ان ننظر إلى النتائج المترتبة على الفساد كآلية هامة من آليات المنظمات الاجرامية كما اشرنا سلفاً، حيث انه إذا كان الهدف من تعيين الموظفين العموميين هو انجاز المهام الوظيفية المكلفين بها بكفاءة، فان الفساد عندئذ يمثل اخلالا بهذه المهام الوظيفية ويترتب عليه خسائر مادية كان من الممكن استثمارها فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فتغلغل الفساد داخل اجهزة المجتمع من شأنه ان يعجل بفشل الحكومة فى تحقيق افضل نتائج من الفرص التنموية المتاحة لها. كما يؤدى الفساد إلى تبديد الموارد الاقتصادية للمجتمع وتدفق رءوس الاموال إلى خارج البلاد وتشويه عمليات التنمية الاقتصادية واهدار الامكانات الداخلة والمساعدات الخارجية.. كما يؤدى استشراء الفساد إلى سوء سمعة المجتمع، واحجام المستثمرين الاجانب وتردد المجتمعات المانحة للقروض والاعانات فى تقديم مساعداتها.. كما يؤدي الفساد إلى ظهور فئات جديدة طفيلية تثرى من خلال ممارسة الانشطة الاقتصادية الفاسدة، وهذا يعمل على ظهور التفاوت الطبقى الصارخ. والمجتمع الذى ينتشر فيه الفساد يتسم بعدم التجانس وضعف قيم الولاء والمشاركة وتظهر قيم الاغتراب واللامبالاة والسلبية(٦٣).. وكل هذه النتائج تعوق بلا شك عمليات التنمية الشاملة فى المجتمع. وهناك نتائج اجتماعية أخرى للتنظيمات الاجرامية تتمثل فيما تشكله من تهديد للامن والاستقرار الداخليين للدول ذات السيادة وربما للسلام الاجتماعى فى هذه الدول، إذ يبدو ان بعض الاشخاص من ذوى المراكز الاجتماعية المعرضين للتجريح يمكن ان يكونوا من ضحايا الجريمة المنظمة وكذلك صغار رجال الاعمال من المهاجرين حديثاً الذين لا قوة لديهم يكونوا محلاً للإستغلال من جانب جماعات الاجرام المنظم، مما قد يولد الشعور بالاحباط لدى الجمهور وتضعف بالتالى سيادة القانون وتكون

الغلبة للافاقين والانتهازيين. كما ان فساد الادارة الحكومية وعمل اصحاب النفوذ حتى لا تكون هناك ملاحقة قانونية لانشطة الجريمة المنظمة يؤدى إلى زعزعة المعايير الخلقية لدى المجرمين واستمراء مخالفة القانون من جانب المسئولين وايجاد شعور بالاحباط لدى الجمهور الذى يفقد الثقة بالمسئولين عن حمايته لانه يعتقد انهم فاسدون مرتشون، وتسود الانانية وتطلعات الافراد إلى الثراء السريع بالطرق غير الشرعية وبذلك يقل وعى منع الجريمة لدى الجمهور وبالتالى تكاتفه مع السلطة فى هذا المجال، ومن ثم تلاقى الهيئات المعنية بحماية القانون عناء كبيراً فى الكشف عن مرتكبى انشطة الاجرام المنظم.[٦٤]

خاتمـــة

ان مصطلحات الجريمة الاحترافية والمتقنة والمخططة والنقابات الاجرامية والاتحادات الاجرامية والتنظيمات الاجرامية تعكس بدرجات متباينة جوانب من حقيقة الجريمة المنظمة. وان أخذ الفروق بين الجريمة المنظمة والاحترافية فى الاعتبار، فضلاً عن المضامنين التى تعتبر الجريمة المنظمة تنظيماً يضم جماعات من المجرمين والجماهير والموظفين العموميين.. أضف إلى ذلك النماذج المختلفة للجريمة المنظمة خاصة التنظيمات الاجرامية الرسمية وغير الرسمية، كل ذلك وغيره سمح لنا باعتبار مصطلح التنظيمات الاجرامية هو المصطلح المناسب فى هذا الصدد.

وان اى محاولة لتعريف التنظيمات الاجرامية لا تاخذ فى اعتبارها السمات المميزة لهذه التنظيمات، لا يجعلها تعكس حقيقة هذه الظاهرة.

ولقد شهدت التنظيمات الاجرامية نمواً تنظيمياً ملحوظاً فى الآونة الاخيرة، اتضح تعقد بنائها التنظيمى وتنوع اهدافها.. حيث يتماسك بناء هذه التنظيمات بواسطة قادة اقوياء وعلاقات ولاء شخصى شديدة، وتستعين باساليب حديثة فى الادارة، وتنوعت اهداف التنظيمات الاجرامية بين غير المعلن وتحقيق منزلة لاعضائها، والمعلن الذى ينصرف نحو تحقيق المكاسب المادية والسيطرة.

ولكن يظل هذا الجهد الذى يبذل على مستوى البحث فى حاجة إلى دعم من جانب العاملين فى ادارة العدالة الجنائية وغيرهم، ذلك لان طرح المصطلحات العلمية والاجتهاد فى تعريفها يحتاج إلى شواهد وبيانات واقعية يمكن الاستعانة بها فى تحليل هذه الظواهر وبلورة التصورات. فالملاحظ ان الجريمة المنظمة كفئة اجتماعية لا تستوقف رجل الشرطة وهو يصنف الحالات التى يقوم بالقبض عليها، ويندر ان تتوافر البيانات

الاحصائية التى تخدم اغراض بحث هذا النوع من الجرائم. ولقد ظل البحث يعتمد على ما ترصده الصحف من وقائع وحوادث أو ما تعكسه الروايات وهى مادة لا تتسم بالموضوعية والدقة..

ولوحظ ان هناك علاقات اعتماد متبادلة بين التنظيمات الاجرامية وصور انحراف الصفوة والجماهير، وهى علاقات تظهر على مستويين الاول ملموس يرتبط بالنقود والمنتجات والخدمات والثانى رمزى ينصرف نحو دعم الايديولوجيا والبناء الاجتماعى. كما لوحظ ان هناك علاقات تكافلية بين التنظيمات الاجرامية والنظم الاجتماعية الاخرى فى المجتمع، تتبادل من خلالها المنافع والخدمات، فاتضح ان العلاقات بين التنظيمات الاجرامية والنظام السياسى تساعد النظام السياسى على تحقيق اهدافه السياسية الداخلية والخارجية، وتمكن التنظيمات الاجرامية على زيادة مكاسبها وضمان الحصانة. اما العلاقات المتبادلة بين التنظيمات الاجرامية والنظام الاقتصادى فقد انعكس اثرها على صيانة والحفاظ على كلا النسقين. ولا يزال هناك جوانب فى العلاقة بين التنظيمات الاجرامية والبناء الاجتماعى فى حاجة إلى تحليل واهتمام، كالعلاقة بين التنظيمات الاجرامية والتدرج الاجتماعى والبناء الطبقى والحراك الاجتماعى. وكذلك العلاقة بين التنظيمات الاجرامية ونسق القيم السائدة فى المجتمع.

وهناك آليات تسهم فى نمو التنظيمات الاجرامية وثيقة الصلة بالسياق التنظيمى الذى تخدمه وهى آليات يخص بعضها المجرمين مثل غسيل الاموال ويرتبط بعضها بالموظفين العموميين مثل الفساد، ويتعلق البعض الثالث بالجمهور مثل الطلب الاجتماعى على السلع والخدمات غير القانونية. ويتم غسيل الاموال من خلال التسلل إلى المؤسسات المشروعة، وتمويه الاموال المكتسبة من انشطة الجريمة المنظمة، وذلك باستخدام اساليب متباينة، ويتم افساد الموظفين العموميين من خلال الرشوة والمشاركة فى الحملات السياسية وتدبير الاصوات الانتخابية، وتحرص كل التنظيمات الاجرامية على اقامة وضع وظيفى يطلق عليه اسم الفساد، يختص بمهام محددة فى التعامل مع ممثلى الحكومة. وينمو الطلب الاجتماعى على ما

توفره التنظيمات الاجرامية فى اشباع هذه الحاجات الاجتماعية، من خلال الاحتكار والحماية، رغبة فى الحصول على ارباح ضخمة باقل قدر من العناء. وربما كانت هناك آليات أخرى تضاف إلى غسيل الاموال والفساد والطلب الاجتماعى على السلع والخدمات غير المشروعة، وتسهم بدورها فى نمو التنظيمات الاجرامية.

وربما كان النمو التنظيمى للتظيمات الاجرامية، بمعنى تعقد بنائها وتنوع وظائفها، واتساع نشاطاتها فى الداخل والخارج من ناحية، ثم ظهور تنظيمات اجرامية متعددة الجنسيات وعابرة للقارات من ناحية ثانية وانتشار تنظيمات اجرامية فى قارات غير امريكية وغير اوربية وخاصة فى آسيا وافريقيا واليابان والصين وغيرها، ما يدل على عولمة التنظيمات الاجرامية، ولقد تأكد هذا الوصف فى جانب منه على الاقل، عندما اتضح لنا ان التنظيمات الاجرامية تمثل عنصراً متكاملاً فى النظام الرأسمالى، وهو وصف وجد له تفسيره فى وجد له تفسيره فى اطار ما يتميز به النظام الرأسمالى العالمى من قدرة على الهيمنة، والاعتماد على آلية الشركات متعددة الجنسيات، وافساد الموظفين العموميين. وكانت الظروف البنائية الاخرى التى يشهدها الكثير من بلاد العالم النامى اليوم تمثل ارضاً خصبة لنمو التنظيمات الاجرامية كاتجاه معظم هذه الدول إلى الاخذ بالاقتصاد الحر وحرية التجارة والاعتماد على الاستثمارات الاجنبية وتكريس قيم الفساد، وانتشار ظواهر اجرامية مستخدمة، مما يجعل احتمالات نمو التنظيمات الاجرامية فى هذه البلاد امراً مؤكداً، وكان من المتوقع حدوث نتائج اجتماعية محتملة متباينة لهذه التنظيمات الاجرامية، تنعكس على قوة الدولة واستقلالها، وتعوق برامجها فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية بفعل الفساد، كما تؤثر على الامن والسلام الاجتماعى بين الجماهير. ومع ذلك يظل هناك ما هو فى حاجة إلى مزيد من التحليل والتوضيح، نذكر على سبيل المثال لا الحصر تباين نماذج التنظيمات الاجرامية وغيرها من مظاهر العولمة الاخرى، مثل العولمة الثقافة، وربما كانت النتائج الاجتماعية للتنظيمات الاجرامية على برامج التنمية البشرية وتنمية البيئة فى حاجة ايضاً إلى بحث فى المستقبل.

المراجـع

(١) عبد الكريم درويش، الجريمة المنظمة عبر الحدود والقارات، مجلة الامن والقانون، كلية الشرطة دبى، السنة الثالثة العدد الثانى، يوليو ١٩٩٥، ص ص. ٩٦ - ١٣٣.

(2) D.R.Cressey, Criminal Organization, its Elemenary Forms, Heinemann, Educational Books, London, 1962 - P.1.

(3) D.R. Simon, & D.S. Eitzen, Elite Deviance, Allyn & Bacon, Inc, Boston, 1986. P - 60.

(٤) عبد الكريم درويش، الجريمة المنظمة عبر الحدود والقارات مرجع سابق، ص ص ٩٦ - ١٣٣.

(5) D.R. Simon & D.S. Eitzan, Elite Deviance, OP. Cit, P.60.

(6) Ibid, PP. 60 - 179.

(7) M.B. Clinard, Sociology Of Deviant Behavior, Holt, Rinehart & Winston New York, 1961, PP. 262 - 263.

(8) D.R. Simon & D.S. Eitzan, Elite Deviance, op. cit, P. 60.

(٩) محمد محى الدين عوض، الجريمة المنظمة، المجلة العربية للدراسات الامنية والتدريب، المركز العربى للدراسات الامنية والتدريب، المجلد ١٠ العدد ١٩، ١٤١٦، ص ص. ٧ - ٣٥.

(١٠) سناء خليل؛ الجريمة المنظمة والعبر وطنية؛ الجهود الدولية ومشكلات الملاحقة القضائية، المجلة الجنائية القومية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، المجلد ٣٩ العدد، يوليه ١٩٩٦ ص ص. ٨٧ - ١٢٤.

(11) D.R.Simon & D.S. Eitzan, Elite Deviance, op. cit, P.60.

(12) M.B. Clinaed. Sociology Of Deviant Behavior, op. cit. P. 246.

(١٣) عبد الكريم درويش، الجريمة المنظمة عبر الحدود والقارات، مرجع سابق، ص ص. ٩٩ - ١٠٠.

(14) D.R. Cressey, Criminal Organization, op. cit. P.10.

(15) Ibid, P. 11.

(16) Ibid, P. 11.

(17) Ibid, P. 12.

(18) Ibid, P. 13.

(١٩) محمد محي الدين عوض، الجريمة المنظمة، مرجع سابق، ص ص. ٧ - ٣٥.

(٢٠) عبد الكريم درويش، الجريمة المنظمة عبر الحدود والقارات، مرجع سابق، ص ص. ١٠٣ - ١٠٤.

(21)Burgess, in M.B. Clinard, op. cit, P. 246.

(٢٢) عبد الكريم درويش، الجريمة المنظمة عبر الحدود والقارات مرجع سابق، ص ص. ١٠٣ - ١٠٤.

(٢٣) محمد محي الدين عوض، الجريمة المنظمة، مرجع سابق، ص ص. ٧ - ٣٥.

(24) D.R.Cressey, op. cit. P. 17.

(٢٥) محمد محي الدين عوض، الجريمة المنظمة، مرجع سابق، ص ص. ٧ - ٣٥.

(26) D.R. Simon & D.S. Eitzan, Elite Deviance, op. cit; P. 231.

(27) Ibid, P. 231.

(28) Ibid, P. 232.

(29) Ibid, P. 232.

(30) Ibid, P. 232.

(31) Ibid, P. 233.

(32) Ibid, P. 233.

(33) Ibid, P. 61.

(34) Ibid, P. 62.

(35) Ibid, P. 65.

(36) Ibid, P. 65.

(37) Ibid, P. 66.

(38) M.B. Clinard, op. cit, PP. 247 - 248.

(39) D.R. Simon & D>S> Eitzan, op. cit, P. 61.

(40) Ibid, PP. 62 - 63.

(41) Ibid, P. 63.

(42) Ibid, P. 64.

(٤٣) محمد محى الدين عوض، الجريمة المنظمة، مرجع سابق، ص ص. ٧ - ٣٥.

(44) M.B. Clinard, op. cit, P. 168.

(47) Ibid, P. 179.

(48) Ibid, P. 66.

(٤٩) عبد الكريم درويش مرجع سابق، ص. ١٠٨.

(50) D.R. Simon & D.S. Eitan, op. cit, P. 178.

(٥١) محمد محى الدين عوض، الجريمة المنظمة، مرجع سابق، ص ص. ٧ ٣٥.

(٥٢) سناء خليل، الجريمة المنظمة والعبر وطنية، مرجع سابق، ص ص. ٩١ - ٩٢.

(٥٣) محمد محى الدين عوض، الجريمة المنظمة، مرجع سابق، ص ص. ٧ - ٣٥.

(٥٤) عبد الكريم درويش، مرجع سابق، ص ص. ٩٦ - ١٣٣.

(٥٥) محمد محى الدين عوض، الجريمة المنظمة، مرجع سابق، ص ص. ٧ - ٣٥.

(٥٦)محمد على محمد البدوى،الفساد فى النسق الاقتصادى وانعكاسه

على التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع المصرى، رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية الاداب - جامعة الاسكندرية، ١٩٩٦، ص ١١٠.

(٥٧) عبد الكريم درويش، الجريمة المنظمة، مرجع سابق، ص ص. ٩٦ - ١٣٣.

(٥٨)محمد عبد البديع،رؤية سوسيولوچية لبعض الملامح الجديدة للجريمة الاقتصادية فى المجتمع المصرى، ندوة الجرائم الاقتصادية المستحدثة الجزء الاول، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٤، ص ص. ١٨ - ٢٠.

(٥٩) محمد على البدوى، الفساد فى النسق الاقتصادى وانعكاسه على التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع المصرى، مرجع سابق ص ص. ١٠١ - ١٠٢.

(٦٠) سهير لطفى، الاتجاهات العامة للمناقشات محاور الندوة، ندوة الجرائم الاقتصادية المستحدثة، الجزء الثانى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٤، صفحات متفرقة: ٧١١ و٧١٢ و٧٦٧.

(٦١) ميشيل داجاتا، ندوة نابولى والحرب العالمية على الجريمة المنظمة، الاهرام - القاهرة، ١٩٩٤/١٢/٣ - ص ٥.

(٦٢) عبد الكريم درويش، الجريمة المنظمة، مرجع سابق، ص ص. ٩٦ - ١٣٣.

(٦٣) محمد على محمد البدوى، الفساد فى النسق الاقتصادى، مرجع سابق، ص ص. ١٥٨ - ١٥٩.

(٦٤) محمد محى الدين عوض - الجريمة المنظمة، مرجع سابق، ص ص. ٧ - ٣٥.

الفصل الخامس

واقع الفساد فى المجتمعات المعاصرة مقدمة

(أ) الفساد في المجتمعات المتقدمة:

يستطيع الباحث عند تحليله للبناء الاجتماعى وطبيعة العلاقات الاجتماعية أن يلحظ جوانب مختلفة من الفساد في المجتمعات المتقدمة، وسوف أشير إلى بعض صور الفساد في المجتمعت المتقدمة على النحو التالى:

١ - الفساد في الولايات المتحدة الأمريكية:

يرى «جاكوب كلافرن» Jacoh K. أنه على الرغم من التقدم التكنولوجى والحضارى الذى وصلت إليه الولايات المتحدة الامريكية إلا أن معدلات الفساد لا تزال في تزايد مستمر، والغريب ف رأيه أن الفساد في الولايات المتحدة الامريكية لا يسير بشكل عشوائى أو تلقائى ولكن يسير بشكل أكثر انتظاماً وإتساقاً، وهذه حقائق مؤكدة ومعروفة لدى كافة الدارسين لتاريخ المجتمع الامريكى[١].

وعلى الرغم من وجود ظاهرة الفاد وبشكل واضح في الولايات المتحدة الامريكية إلا أن هناك صعوبة في الحصول على بيانات دقيقة لتحليل هذه الظاهرة وتفسيرها وجدير بالذكر أن كثيراً من الدارسين في الولايات المتحدة يتجنبون الخوض في ظاهرة الفساد أو الحديث عنه حتى بجملة واحدة، وان كل ما يكتب حول الممارسات الفاسدة يأتى من قبل بعض الباحثين من مجتمعات آخرى خاصة الأوربية.[٢] ففى الماضى كان هناك كثير من الباحثين والصحفيين الأمريكيين الذين تناولوا ظاهرة الفساد في مجتمعهم بالدراسة والتحلل، إلا أن هذه الظاهرة أصبحت اليوم تثير حساسية كبيرة عند تناولها ومن ثم يحجم كثير من الباحثين عن تناولها. ويستطيع المتصفح

(*) د. محمد على البدرى.

(1) Jacoh V. A Corruptin: The pecial Case of the United States, "In A.J. Heideneimer, OP. cit., P. 269.

(2) Ibid., P. 269.

لتاريخ المجتمع الامريكى أن يلحظ بوضوح نماذج من الفساد خاصة فى أنظمة الحكم السابقة وفى فترة الاستعمار البريطانى، ولم ينحصر الفاد بانتهاء هذه الفترة التاريخية لكنه نمى بشكل واضح فى العصر الحديث خاصة الفساد الاقتصادى الذى صاحب التطورات الاقتصادية واسعة النطاق التى شهدها المجتمع خلال القرن الحالى.(١)

ولقد تناول بعض الباحثين ظاهرة الفساد السياسى فى الولايات المتحدة وأوضحوا مدى تورط بعض السياسيين، وبعض أعضاء الكونجرس، وبعض أعضاء الهيئة القضائية فى كثير من الانشطة الاقتصادية والسياسية الفاسدة - هذا على المستوى الفردى، وهناك فساد آخر على المستوى المؤسسى كفساد شركات السكك الحديدية، وبعض المؤسسات البيروقراطية والسياسية المختلفة.(٢)

ولقد شهدت فترة حكم «جورج واشنطون» G. Washington أنماطاً متنوعة من الفساد السياسى والاقتصادى والإدارى. وجدير بالذكر أن المؤرخين قد بالغوا فى سرد مظاهر الفساد فى هذه الفترة وأيضاً فى الفترة التى تلت الحرب الأهلة بشكل يدعو إلى الشك في صحة ما يقولون، ولكن الذى بات مؤكداً أن الفساد السياسى فى هاتين الفترتين كان من أكثر أنماط الفساد انتشاراً فى المجتمع الامريكى.(٣) ويرى «جيمس ويلسون» أن الفساد فى الولايات المتحدة الامريكية يظهر بشكل واضح داخل البناء خاصة لدى كبار رجال الاعمال والسياسيين أو أولئك الذين يتمتعون بالمكانة الاجتماعية والقوة والثروة في المجتمع وغالباً ما يكون هؤلاء الأفراد على علاقة وثيقة فيما بينهم. فالسياسيون فادون لأن رجال الاعمال يقومون برشوتهم، وبالتالى يحصل رجال الاعمال على منافع باية خاصة، وبمرور

---

(1) Ibid., P. 274.
(2) Ibid., P. 274.
(3) Air Hoogenboon, "poilsmen and Reformers", in W.Morgan, (ed), The Gilded Age, Syracuse University Press, U.S.A., 1963, PP. 69 - 79.

الوقت يتحول الاقتصاديون من خلال الممارسات الفاسدة إلى سياسيين ويصبح الطريق الوحيد للقضاء على الفساد هو تغير القيم الموجهة للنسق الاقتصادى بصفة خاصة والنسق السياسى بصفة عامة تلك القيم التى سمحت لنمو وتطور مثل هذه الممارسات الفاسدة.(١) ولقد حاول «ويلسون» تفير الفساد فى المجتمع الأمريكى من خلال تحليله لطبيعة البناء الاجتماعى والقوى الاجتماعية المختلفة، وأشار إلى أن الفساد فى الولايات المتحدة قد ظهر بمعدلات أكبر من ظهوره فى بعض المجتمعات الأوربية كانجلترا وفرنسا، ويرجع السبب فى ذلك إلى عدم تجان المجتمع الامريكى وتنوع الثقافات الفرعية وظهور نزعة العنصرية بشكل واضح، فالمجتمع الأمريكى بحكم نشأته مزيج من ثقافات وعنصريات متنوعة، وهذا بالطبع قد أدى إلى نمو الممارسات الفاسدة، بينما المجتمع الأوربى لم يشهد هذا التنوع فى الثقافات الفرعية المشكلة للثقافة الأم لكل مجتمع فجاءت الممارسات الفاسدة عند مستوى أقل من المجتمع الأمريكى.(٢)

ولا شك تعتبر فضيحة «ووترجيت» - التى شملت عمليات اقتحام مكاتب بصورة غير قانونية، وإعاقة العدالة وتمزيق وثائق والكذاب على «الكونجرس» وأدت فى النهاية إلى إستقالة الرئيس نيكسون فى عام ١٩٧٤ - من أبرز مظاهر الفساد السياسى فى المجتمع الأمريكى فى العقدين الماضيين(٣). كما شهدت الفترة الأخيرة من حكم الرئيس «ريجان» تصاعداً فى الممارسات الفاسدة - خاصة السوسيواقتصادية - هذا فضلاً عن إزدياد معدلات التهرب الضريبى ونمو الاقتصاد السرى بشكل واضح، واتساع نطاق تجارة المخدرات. ولقد شهدت هذه الفترة أيضاً فساد بعض أفراد الصفوة السياسية، ومثال ذلك إجراء تحقيق مع وزير العدل «أدوين ميس» المتورط في أعمال الرشوة، ومثال آخر فضيحة صفقة الأسلحة الأمريكية

(1) James Q. Wilson, "Corruption: The Shame of the States", The Pubic Interest, 2, 1966, PP. 28 - 38.

(2) Ibid., P. 30.

(٣) إكرام بدر الدين، ظاهرة الفساد السياسى، مرجع سابق، ص ٣١.

لإيران، وتحويل أرباحها إلى متمردى «الكونترا» فى «نيكاراجوا» دون معرفة «الكونجرس» بها.[1] على أية حال فإن المجتمع الأمريكى باعتباره أحد المجتمعات الرأسمالية المتقدمة لم يخل من الممارسات الاقتصادية والسياسية والإدارية الفاسدة، وعلى الرغم من التعتيم الحالى حول هذه الانشطة الفادة من قبل المحللين والباحثين الأمريكان إلا أن تاريخ هذا المجتمع يشهد كما أشار «ويلسون» و«جاكوب كالفرن» و«ورنز» وغيرهم حافل بالعديد من الممارسات الفاسدة، ليس هذا وحسسب، ففساد المجتمع الأمريكى قد فاق في معدلاته فساد كثير من الدول المتقدمة. وهناك دراسة حديثة عن الفساد الصارخ في الولايات المتحدة الأمريكية، عالج فيها المؤلف فساد الصفوة السياسية والاقتصادية، وفساد بعض أفراد المجتمع ذلك من خلال الوثائق التى توضح العمليات السرية التى تشارك فيها الصفوة السياسبية مع أجهزة المخابرات المركزية ومكتب المخابرات الفيدرالية (CIA & FBI). ويؤكد الباحث فى دراسته على أن السلطة الأمريكية تتخذ السند والدعم لأنشطتها الافسادية من خلال ما يخوله لها النظام تحت اسم السرية والأمن القومى، ولم تقتصر تلك العمليات داخل المجتمع الأمريكى إنما يمتد نشاطها بشكل أساسى إلى إفساد النظم فى الدول النامية من خلال عمليات عسكرية والإطاحة بحكومات غير موالية للنظام الأمريكى.[2] ولا شك أن هذا النمط من الفساد ليس على مستوى الأفراد أو الجماعات وحسب بل على مستوى التنظيمات السياسية الكبرى زيضاً، فهو فساد عابر للقارات بهدف تحقيق زطماع اقتصادية، وفرض أفكار أيديولوچية معينة.

٢ - الفساد الإدارى فى ألمانيا:

على الرغم من التقدم العلمى والتكنولوچى الذى وصل إليه المجتمع

---

(١) المرجع السابق، ص ٣١.

(٢) د. أحمد مجدى حجازى، صناعة الفساد فى العلم الثالث: مقولات فى أزمة العلاقة بين ثقافة النخبة وثقافة العامة، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، العدد ٧٠ مجلد ١٥، مايو ١٩٩٠، ص ١٤٦.

الألمانى إلا أنه لم يخل من بعض الممارسات الفاسدة، فلقد تزايدت معدلات الرشوة خلال العقد الخامس من القرن العشرين بشكل ملحوظ الأمر الذى دعى المشرع الألمانى إلى التشديد فى عقوبة هذا النوع من الجرائم الاقتصادية أو الفساد الاقتصادى بالمفهوم الحديث للرشوة. ولم تقتصر الرشوة في المجتمع الألمانى على فئة معينة دون أخرى لكنها شملت فئات عديدة أكثرها خطورة هى الرشوة داخل المستويات العليا من السلطة فى المجتمع، هذا فضلاً عن تورط العديد من أفراد الجهاز الإدارى أو البيروقراطى فى ممارسة هذا السلوك الفاسد[1].

ولقد تناول «براس» Brasz بعض مظاهر الفساد فى المجتمع الألمانى خاصة الفساد السياسى والاقتصادى مشيراً إلى محاكمة أحد وزراء الدفاع السابقين لتقاضية رشاوى من بعض الشركات التى تتعامل مع وزارة الدفاع[2]. فالفساد فى المجتمع الألمانى يكمن فى قمة اللطة السياسية والتنظيمات التجارية الكبرى معتمداً فى ذلك على السلطة أو القوة سواء كانت سياسية أو اقتصادية التى يحظى بها هؤلاء الأفراد الذين يمارسون تلك الأنشطة الفاسدة. وبصفة عامة فإن الفساد فى المجتمع الألمانى قد ارتبط بصفوة القوة فى المجتمع.

ولكن هذا لا يعنى فساد النسق السياسى أو الاقتصادى فالمحاكمات العادلة التى يتلقاها الفاسدون تؤكد مدى حرص النسق السياسى على التخلص من العناصر الفاسدة سواء على المستوى السياسى أو المستوى الاقتصادى.والمجتمع الألمانى –مثل باقى المجتمعات– لا يخلو من الممارسات الفاسدة السرية سواء كانت اقتصادية أو سياسية لكن هذه الممارسات عند حد أدنى بالمقارنة بالمجتمع الأمريكى نظراً للرقابة الحكومية الصارمة هذا من ناحية ومستوى الوعى لدى أفراد المجتمع من ناحية أخرى.[3]

---

(1) H.A. Brasz., "Administrative Corruption in Theory and Dutch Prctice, OP. Cit., PP. 118 - 119.
(2) Ibid., P. 120.
(3) Ibid., P. 121.

وجدير بالذكر أن غالبية الأنشطة والممارسات الفاسدة فى المجتمع الألمانى ينظر إليها الباحثون على أنها ممارسات إدارية أو بيروقراطية على الرغم من تأثيرها على النسق الاقتصادى أو السياسى.فعلى سبيل المثال نجد أن فساد أحد الوزراء لا يعد فساداً سياسياً أو اقتصادياً بل فساداً إدارياً لأنه خالف القواعد الإدارية المنظمة لمنصبة كوزير، ومن ثم فمفهوم الفساد الإدارى هو أكثر المفاهيم شيوعاً فى التعبير عن الأنشطة الفاسدة في المجتمع الألمانى.

٣ - الفساد السياسى فى إنجلترا:

شغلت قضية الفساد الحكومى أو الفساد السياسى فى بريطانيا كثيراً من الباحثن منذ قرابة نصف قرن، فمنذ عام ١٩٤٨، وقضية الفساد السياسى تشغل الرأى العام الانجليزى، وتحتل مكانة متميزة فى المناقشات العامة على مستوى أفراد المجتمع والمسئولين فى آنٍ واحد. ففى شتاء ١٩٤٨ كثرت الشائعات حول فساد الحكومة وبعض أعضاء البرلمان الأمر الذى أدى إلى توجه رئيس الوزراء «آتلى» Attlee إلى مجلس العموم للمسئول أمام مجلس قضائى للتحقيق حول الادعاءات الموجهة إلى فساد بعض الوزراء فى حكومته وبعض مساعديهم من الموظفين العموميين.(١)

ولقد أثارت هذه الواقعة حفيظة الرأى العام الانجليزى آنذاك وكان أفراد المجتمع شغوفين لمعرفة نتائج هذا التحقيق، وأفراد الصحفيون مساحات كبيرة علي صفحات الجراذد للحديث عن هذا الفساد، وأصبح الفساد السياسى مادة خصبة أمام الباحثين والمحللين فى كافة التخصصات ولقد أدان بالفعل رئيس الوزراء تورط بعض الشخصيات الهامة - شملت وزراء، وأعضاء فى البرلمان، ولوردت Lords، ومساعديهم ومديرى مكاتبهم، وموظفين عموميين عاملين تحت إدارتهم - فى ممارسات غير قانونية بهدف تحقيق مصالح شخصية مادية أو معنوية على حساب المصلحة العامة.(٢)

---

(1) Madeline R. Robinton, "The British Method of Dealing with Political Corruption," In: Political Science Quarterly, 68: 1 (March 1953), PP. 109 - 110.
(2) Ibid., P. 111.

وتوالت بعد ذلك التحقيقات لكشف المزيد من الفضائح Seandals السياسية والاقتصادية من قبل شخصيات وموسسات فاسدة.

والواقع - كما تشير «كولين ليز» Colin Leys أن دراسة الفساد بشكل علمى لم تظهر فى انجلترا إلا منذ عقود قليلة ماضية، ويرجع ذلك إلى عدة صعوبات، لعل من أهمها صعوبة الحصول على المعلومات والحقائق المتصلة بالممارسات الفاسدة، فحجم الإشاعات والإدعاءات كبير ولكن الحقائق والبيانات الاحصائية الكمية عن هذه الظاهرة تكاد تكون نادرة نظراً لياج السرية الذى تحاط به هذه الممارسات، وحتى إذا أمكن الحصول على هذه البيانات فإنه ليس من السهل تداولها ونشرها على أفراد المجتمع، وحتى إذا أمكن قياس الآثار الاقتصادية المترتبة على هذه الممارسات الفاسدة فإن نشر النتائج يشير بعض المشاكل خاصة إذا اقترنت بأسماء بعض أفراد صفوة القوة فى المجتمع الذين على علاقة ببعض أشكال الفساد.(١)

وخلاصة القول فإن ظاهرة الفساد تعتبر من الظواهر الاجتماعية المتعارف عليها فى المجتمعات المتقدمة وإن كانت أقل انتشاراً، وأقل عمومية من مجتمعات أخرى نامية.

(ب) الفساد فى المجتمعات النامية:

لا شك أن الفساد ظاهرة اجتماعية عامة فى كافة المجتمعات النامية حيث أصبح موضع اهتمام كثير من الباحثين بسبب تخلله للبناء الاجتماعى بشكل لم يسبق له مثيل من قبل، الأمر الذى ترتب عليه إعاقة مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل خطير. فلا شك أن الفساد - خصوصاً الرشوة وتجارة المخدرات والتهرب الضريبى - يستبعد قدراً كبيراً من موارد المجتمعات النامية - النادرة فى طبيعتها - واستخدامها فى تحقيق مصالح شخصية بحتة من شأنها الإضرار بالمصلحة العامة للمجتمع.

---

(1) Colin leys, "What is the Problem about Corruption? In: Journal of Modern African Studied, 1965, P. 216.

وقد اهتم كثير من الباحثين الاوربين بقضايا الفساد فى الدول النامية، وأصبح الفساد مادة خصبة لكثير من التحليلات السوسيولوجية. فعلى سبيل المثال «رونالد ورايث» Ronald Wraith و«إدجار سيمبكنز» E.Simpkins ظاهرة الفساد فى المجتمعات النامية وقام بتحليل هذه الظاهرة من منظور أخلاقى، ففى كتابهما«الفساد فى الدول النامية» حاولا تعريف الفساد من خلال تشبيهه بالنباتات الضارة التى تنمو فى التربة الصالحة فتتسلق فوق النباتات النافعة فتعوق نموها.(١) وتناولا ظاهرة الفساد خاصة فى بعض المجتمعات الأفريقية، هذا الفساد الذى أصبح يمثل فيها نمط حياة لا يلقى استهجاناً واضحاً من قبل أفراد المجتمع، فأنماط الفاد المتصلة بالمحسوبية والمحاباة لا تعتبر أنماطاً فاسدة لدي المواطن الأفريقى بل هى من أنماط السلوك المستحبة، فالفرد الذى يحتل منصباً يمكنه من محاباة أقاربه في التعيين فى وظائف مختلفة يقابل باللوم الشديد من قبل جماعته الاجتماعية إذا لم يقم بتعيينهم وهذا السلوك بلا شك سلوك فاد قابل بالاستهجان فى المجمعات المتقدمة.(٢)

وجدير بالذكر فإن معظم الدراسات التى تناولت ظاهرة الفساد فى المجتمعات النامية سواء كانت فى أفريقيا أو أسيا أو الشرق الأوسط أو جنوب وجنوب شرق آسيا قد أكدت على مدى شيوع وانتشار هذه الظاهرة وتغلغلها فى كثير من جوانب البناء الاجتماعى - السياسى والاقتصادى والبيروقراطى بصفة خاصة. وعلى الرغم من تباين منظورات التحليل من دراسة لأخرى، وخصوصية كل مجتمع بتفرده بأنماط معينة دون أخرى من الفساد، إلا أن هذه الدراسات جميعاً قد أجمعت على أن الفساد قد أصبح أحد مظاهر الحياة الاجتماعية العادية. ولعل ما توصل إليه «ديفيد بايلى» فى دراسته عن الفساد فى المجتمع الهندى من سمات تميز هذه الظاهرة ما يؤكد مدى تغلغل هذه الظاهرة فى نسيج البناء الاجتماعى للمجتمعات

---

(1) R. Wraith & E.Simpkins, "Corruption in Developing Countries," George Allen and Unwin, London, 1963, P. 112.
(2) Ibid., P. 112 - 113.

النامية، فقد أشار إلى بعض سمات الفساد فى هذه المجتمعات أهمها:

١ - أن الفساد يعتبر جزءاً من الحياة الوظيفية العامة اليومية.

٢ - أن الفساد لا يقتصر على أفراد بعينهم أو مؤسسات دون أخرى أو طبقة محددة، ولكن يظهر بدرجات متفاوته داخل البناء الاجتماعى لهذه المجتمعات - والمعنى المقصود هنا ليس فساد المجتمع ككل. وإنما قد يكون هناك جماعة فاسدة تضم أفراداً ينتمون إلى مستويات وظيفية متباينة وبالتالى انتماءات طبقة مختلفة.

٣ - أن للفساد نسقاً قيماً ينمو بالتدرج، وأصبح يحتل مكانة متقدمة على سلم القيم فى المجتمعات النامية.

٤ - إن المحصلة النهاية للفساد فى المجتمعات النامية هى اقتصادية، بمعنى أن كافة أشكال الفساد لها تأثير اقتصادى بالسلب أو بالايجاب على البناء الاجتماعى فى تلك المجتمعات.(1) وسوف أتناول فى الفصل اللاحق الفساد فى المجتمعات النامية مع الاستدلال بنماذج واقعية من مجتمعات محددة.

١ - الطبقة الاجتماعية والفساد:

هل الفساد مقصور على طبقة إجتماعية دون أخرى؟ أو هل ينتشر بين فئات اجتماعية أكثر من غيرها؟ أو هل هناك علاقة بين بعض المحددات الاجتماعية للطبقة وأشكال الفساد المختلفة؟ لا شك أن المتصفح للتراث النظرى الذى كتب عن الفساد فى المجتمعات النامية والمتقدمة يستطيع أن يلحظ بوضوح مدى عمومية الفساد وانتشاره بين فئات المجتمع المختلفة، فالفساد لي مقصوراً على طبقة اجتماعية أو فئة دون أخرى، وإن كان هذا الانتشار ذا طابع نبى. ففى المجتمع الهندى - مثلاً - على الرغم من تغلغل الفساد داخل البناء الاجتماعى إلا أن فساد الصفوة أو الطبقة العليا فى

---

(1) Dacid H. Bayley, "The Effects of Corruption in Developing Nation, OP. cit., PP. 521 - 522.

المجتمع يعد أخطر أنواع الفساد وأكثره انتشاراً فى المجتمع، وفى المجتمعات المتقدمة - كالمجتمع الانجليزى ظهر الفساد لدى بعض أفراد الحكومة بشكل أكثر بكثير من فساد الطبقات الوسطى والدنيا. ولكن إذا قارنا فساد الصفوة في المجتمعات النامية بمثيلاتها في المجتمعات المتقدمة سوف نجد أن الصفوة فى المجتمعات النامية أكثر ميلاً وتورطاً في الممارسات الفاسدة من الصفوة فى المجتمعات المتقدمة نظراً لأن المجتمعات النامية تتسم بدرجة أكبر من الندرة النسبية للموارد مقارنة بالمجتمعات المتقدمة، ولذلك فان القوة النابعة من السيطرة علي الموارد فى المجتمعات النامية تكون كبيرة وفى بعض الأحيا يصعب مقاومتها وتكون دافعاً لصفوة القوة فى المجتمع للممارسة الفساد.[1] وجدير بالذكر أن هناك اعتقاداً شائعاً فى كافة المجتمعات النامية أن أسرع وسيلة للثراء هو الالتحاق بمنصب سياسى، ومن ثم نجد هناك صراعاً وتناحراً للفوز - مثلاً - بعضوية البرلمان كأحد المناصب السياسية ليس فقط لبريق هذا المنصب ولكن أيضاً للعائد المادى والممارست الفاسدة التى يمكن أن يحصل عليها العضو من خلال موقعه السياسى.

والفساد كظاهرة اجتماعية ليس مقصوراً على طبقة الصفوة فى المجتمع أو الطبقة العليا ولكنه يتخلل أيضاً بعض أفراد الطبقة الوسطى وهم الموظفون العموميون، فالفساد الإدارى أو البيروقراطى من أكثر أنماط الفساد انتشاراً فى المجتمعات المعاصرة - خاصة النامية، والطبقة الدنيا أيضاً فى كافة المجتمعات النامية لا تخلو من مشاركة بعض أعضائها فى الأنشطة الفاسدة، فأغلب هؤلاء الأفراد لا تكون لديهم فكرة واضحة عهن القواعد والإجراءات الرسمية والقانونية، حتى على افتراض وجود هذه الفكرة فانهم لا يبالون إذا تمت مخالفة هذه القواعد كما إنهم لا يسهمون فى منع حدوث الفساد ذلك لأن إحساسهم بالمصلحة القومية ضعيف نسبياً. وجدير بالذكر أن أبناء الطبقات الدنيا فيي المجتمعات النامية يشعرون

---

(1) Colin Leys, "New States and The Concept of Corruption", In A.Heidenheimer, OP. cit., PP. 341 - 342.s

بدرجة من العزلة والشك فى مؤسسات المجتمع وتنظيماته المختلفة لارتباطه لدى الأفراد بمجموعة من الإجراءات والممارات المعقدة وبفكرة العقاب، وهذه لاأفكار قد ترسخت فى نفوس أعضاء المجتمع منذ فترات تاريخية بعيدة كان للاستعمار دور كبير فى تأكيدها، ولعل هذا يفسر محاولة تقرب الريفين وبعض أفراد الطبقة الدنيا إلى من لديهم السلطة فى نطاق البيئة التى يعيشون فيها مثل ضابط النقطة، وطبيب الوحدة الصحية، والعمدة... وغير ذلك، تقدم الهدايا إليهم خوفاً من المجهول وطلباً للحماية. فالفرد فى المجتمعات النامية يحاول تجنب شر هذه المنظمات المختلفة بتقديم الرشاوى التى تساعده على قضاء مصالحه لديهم. فالفاد ينتشر بين فئات المجتمع المختلفة فى كثير من المجتمعات النامية داخل الأجهزة والهيئات المختلفة التى تتعامل بصورة مباشرة مع أفراد المجمع - كالصومال وليبيريا ونيجيريا علي سبيل المثال - حيث ينتشر ويتغلغل الفاد، ويحاول أفراد المجتمع التكيف معه عن طريق تقديم الرشاوى لتخفيض الرسوم الجمروكية أو الحصول عل أذونات الاستيراد أو استخراج الرخص والتصاريح المختلفة أو سلع تدعمها الحكومة...إلخ(١).

وخلاصة القول فإن ظاهرة الفساد كظاهرة اجتماعية كما أوضحت تحليلات الفساد في المجتمعات المتقدمة والنامية ظاهرة عامة لا يختص بها فئة من المجتمع دون أخرى بل موجودة داخل كافة فئات المجتمع وطبقاته لكن بدرجات متفاوتة من حيث كم الممارسة ونوعها أيضاً مدى خطورتها علي المجتمع.

٢ - القيم الاجتماعية والفساد:

لا شك أن الفساد لا يظهر في المجتمع من فراغ، ولكن يظهر من خلال إطار من القيم المسماة بالقيم «المنحرفة أو الفادة» فالفساد شأنه شأن أى ظاهرة اجتماعية ليس نتاجاً لحالة نفسية طارئة بل يمثل ظاهرة اجتماعية

---

(1) Stanisaly Andreski, "Kleptocracy as a system of Government in African", In: A.Heidenheimer, OP. cit., PP. 349 - 350..

متشابكة الخلايا من حيث كونه مظهراً لرموز ثقافية، وسلوكيات منحرفة تتغلغل فى خلايا البناء الاجتماع، وتنتشر بين مؤسساته ونظمه. فهناك إطار من القيم تعمل من خلاله كافة الممارسات الفاسدة. فالقيم الثقافية السائدة ف مجتمع آخر أداة هامة لضبط الفساد، وتعويقه وتقليل خطورته. فالقيم الثقافية التقليدية السائدة في المجتمعات النامية قد تكون أحد الأسباب التى تدفع إلى الفساد، فهذه القيم تؤكد علي فكرة العائلة الممتدة والقبيلة. وارتباط الفرد بعائلته وأقاربه وأبناء قبيلته التى ينتمى إليها، ولذلك فالدور المتوقع للفرد الذى يتولى منصب سياسى هام سواء في الوزارة أو البرلمان هو تقديم الخدمات المختلفة لأبناء قبيلته، وأقاربه وأصدقائه، وتتمثل هذه الخدمات فى تدبير الوظائف، وفرص التعليم والحصول على مزايا عينية، وقد يصل الأمر إلى مخالفة القانون أو مبدأ المساواة في الفرص لمحاباة الأهل والأقارب وجدير بالذكر أن هذه الممارسات الفاسدة لا تعتبر إنحرفاً عن القيم التقليدية في المجتمعات النامية، بل تعتبر تطبيقاً والتزاماً بالقيم التقليدية السائدة التى يصعب التنصل أو الفكاك منها[1].

وبصفه عامة فإن نسق القيم السائد في المجتمع من شأنه تعضيد أو تعويق الممارسات الفاسدة، وتعتبر حالة «صقلية» نموذجاً واضحاً لدور القيم السائدة فى إيجاد الفساد، فالتزام الفرد نحو أسرته يحتل مكان الصدارة فى نسق القيم وتؤثر هذه القيم فى سلوك الفرد بطريقة مباشرة، فعندما يتولى الفرد منصباً هاماً فإنه يلتزم بخدمة أقاربه، وهذا الالتزام يفرضه نسق القيم السائد ولا يخالف توقعات الرأى العام، أما إذا قام هذا الفرد بتقديم خدمات للآخرين فإنه لا يفعل ذلك فى الغالب بدون مقابل، ويمكن أن يصدق هذا الوضع علي مجتمعات كثيرة كالمجتمع الغانى والنيجيرى ودول غرب أفريقيا ودول الشرق الأوسط، بينما لا يصدق هذا الوضع علي المجتمع

---

(1) Ronalld Wraith & Edgor Simpking, "Nepotism and Bribery in West Africa", In A: Heidenheimer, op. cit., PP. 332 - 333.

البريطانى، ويرجع ذلك إلى أن القيم السائدة لا تسمح بمثل هذا السلوك، والرأى العام لا يحمل الفرد التزامات تجاه أسرته أو أقاربه، ومن ثم فالمحاباة والمحسوبية فى المجتمع البريطانى تعتبر من الأمور التى تتعارض مع القيم السائدة وتوقعات الرأى العام[1].

وباختصار فإن ظاهرة الفساد ظاهرة اجتماعية عامة وجدت فى كافة المجتمعات الإنسانية وإن اختلفت أشكالها ودرجاتها من مجتمع لآخر وفقاً لاختلاف أنساق القم بين المجتمعات، وجدير بالذكر أن الفساد ظاهرة اجتماعية نسبية تختلف داخل المجتمع الواحد من فئة اجتماعية لأخرى، ومن فترة زمنية لأخرى وفقاً لاختلاف طبيعة الفترة التاريخية، وطبيعة القوى الاجتماعية المكونة للبناء الاجتماعى.

النظريات السوسيولوچية المفسرة للفساد:

إن كثيراً من الدراسات التى حاولت البحث عن العوامل المؤدية رلى انتشار الفساد انطلقت من مقولات متباينة، واتجاهات نظرية وأيديولوچية متناقضة، فهذه الدراسات على الرغم من احتوائها على أفكار نظرية وجوانب واقعية، إلا أن التركيز علي جرائم الأفراد فحسب ينطوى على

(١) إكرام بدر الدين، ظاهرة الفساد السياسى، مرجع سابق، ص ٣٥.

(٢) من الأمثلة على هذه الدراسات – على سبيل المثال لا الحصر:

(A) David J. Gould, Bureaucratic Corruption and Underdevelopment in the Third World: The Case of Zair, Perggamon Press, New York, 1980.

(B) Robert Williams, Political Corruption in Africa, Gower Publishing Company Limited, England, 1987.

(C) James C. Scott, Comparative Political Corruption, Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, N.J., 1972.

(D) Dacid H. Bayley, The effects of Corruption in a developing Nation, W.P.Q., 19, Dicember, 1966.

(E) John A Gardiner, The Politics of Corruption: Organized Crime in an American City, Russel Sage, Fundation, New York, 1970.

مغالطة عملية وواقعية نظراً لأنها تبحث عن الفاعل بغض النظر عن الظروف أو البيئة الاجتماعية والاقتصادية التى تشكل من خلالها الفعل(٢). فكما يشير «مكملان» Mcmullan «أن وزارة الداخلية ليس من شأنها أن الجان لديه ستة أطفال يحتاج إلى إطعامهم ورعايتهم، ولكن المهم بالنسبة لها أن يكون سلوك هذا السجان مطابق لتعليمات وقوانين ردارة السجن، فاذا وجد السجان أن مرتبه لا يكفى واضطر إلى أخذ أموال من السجناء نظير تقديم بعض التسهيلات لهم فإنه يوصف بالفساد، لأنه استغل منصبه أو مركزه فى السجن لتحقيق أهداف شخصية بطريقة تتعارض مع الهدف الرسمى للمؤسسة التى يعمل بها»(١).

فالفساد هنا قد أبعد السياق الاجتماعى الذى نشأ من خلاله، وهذا الموقف غير مقبول من الناحية السيوسيولوچية، فالفساد ظاهرة اجتماعية لا يمكن تفسيرها بعيداً عن السياق الاجتماعى العام هذا من ناحية، ومدي تدخلها وتشابكها مع ظواهر متنوعة من ناحية أخرى، ولكن يجب ألا يغيب على أذهاننا أن الفساد كظاهرة إجتماعية له من الخصوصية ما يميزه عن باقى الظواهر الاجتماعية الأخرى، فاذا كانت كافة الظواهر الاجتماعية أو غالبيتها على الأقل يمكن دراستها بطريقة كمية، وإقامة الدليل الواقعى، عليها فالقضايا التى تدور حول الفساد لا يمكن إقامة الدليل الفعلى أو الإحصائى عليها ذلك علي الرغم من وجود بعض الاحصائيات والتقارير التى تصدرها المحاكم فى كافة المجتمعات عن الفساد إلا أن المواجهة العملية للتعامل مه هذه الاحصائيات لا يلقى الضوء بشكل واقعى حول ظاهرة الفساد.(٢)

وجدير بالذكر فإن النظريات السوسيولوچية المفسرة للفساد لا تخرج عن الإطار العام لنظريات علم الاجتماع الأساسيةوإن كانت هناك بعض النظريات التى حاولت تفسير الفساد من منظور خاص كنظرية المباراة Game Theory.

---

(1) M.McMullan, "A Theory of Corruption". Sociologcal Review, No. 9, N. 2, (June 1961), PP. 121 - 200.
(2) Ibi., P. 183.

١ - النظرية البنائية الوظيفية:

لاشك أن النظرية البنائية الوظيفية تعتبر من أبرز النظريات فى علم الاجتماع بصفة خاصة والعلوم الاجتماعية بصفة عامة، فلقد وجهت البحث فى جزء كبير من الدراسات السوسيولوچية منذ بداية التحليل الوظيفى على يد رواد هذا العلم أمثال «كونت» و«دور كايم» وسينسر»وغيرهم. وتحاول البنائية الوظيفية تفسير الظواهر الاجتماعية من خلال الرجوع إلى المراكز الاجتماعية المقررة للمشاركين، وينسب الاتجاه الوظيفى فى صورته المعاصرة إلى أعمال كل من روبرت ميرتون R.Merton وكينجرلى دافيز K.Davis[1]. ويؤكد هذا الاتجاه على تفسير الظواهر الاجتماعية من خلال وظيفتها والنتائج المترتبة عليها بالنسبة للنسق الاجتماعى الأكبر التى تمثل هذه الظاهرة جزءاً منه.

ويعتمد الاتجاه البنائى الوظيفى على أفكار أو مسلمات أساسية أهمها:

١ - أنه يمكن النظر إلى أى شئ سواء كان كائناً حياً أو كائناً اجتماعياً على أنه نسق أو نظام System أو بناء، وهذا البناء يتزلف من عدد من الأجزاء المترابطة.

٢ - ينبغى أن يكون النسق دائماً فى حالة توازن ولكى يتحقق ذلك فلا بد أن تقوم الأجزاء المكونة لهذا النسق بالوفاء باحتياجاته المختلفة.

٣ - لكل جزء من أجزاء النسق وظفة أساسية تسهم مع بقية الوظائف الأخرى فى تحقيق توازن النسق، ولكن ليست كل هذه الوظائف على درجة واحدة من الأهمية بالنسبة لبناء النسق ككل، فقد يكون أحد أجزاء النسق فعالاً وظيفياً Functional أى يهم فى تحقيق توازن النق، وقد يكون معوقاً وظيفياً Dys-functional أى يقلل من توازن النسق، وقد يكون غير وظيفى Non-functional أى عديم الفائدة بالنسبة لبناء النسق[2].

---

(١) د. محمد عاطف غيث، الموقف النظسرى فى علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٩، ص ١١٣.

(٢) د. سمير نعيم أحمد، النظرية فى علم الاجتماع، مكتبة سعيد رأفت للنشر، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٢٠٣.

ويتحدد هدف الوظيفية أو التفير الوظيفى خلال الكشف عن كيفية إسهام أجزاء النسق في تحقيق التوازن والاستمرارية لبناء النسق ككل أو الإضرار بهذا التوازن، فعالم الاجتماعى الذى يتبنى الاتجاه البنائى الوظيفى يحاول الكشف عن دور (وظيفة) وسائل الاتصال الجمعى - على سبيل المثال - فى تحقيق تماسك المجتمع وتوازنه، وقد يحاول أيضاً الكشف عن الجوانب السلبية للمارسات الفاسدة بالنسبة لبناء المجتمع.

ولاشك أن الاتجاه الوظيفى يركز فى دراسته للفساد على وظيفة الفساد بالنسبة للمجتمع، فعلى سبيل المثال عند دراسة نظام سياسى أو اقتصادى معين فإن المنظور الوظيفى لا يهتم بالتساؤل عن كيفية نشأة نمط معين من أنماط اللوك قدر اهتمامه بالتساؤل عن الدور الذى يلعبه هذا النمط اللوكى فى المحافظة على النظام ككل. ومن ثم فالفساد يمكن أن يؤدى وظيفة معينة بالنسبة لبناء النسق تتمثل فى:

(أ) أنه يحمى النسق أو النظام الذى يظهر فيه من حيث خلق جماعة من المتنفعين تعمل على حماية النظام الفاسد بما يؤدى إلى الاستقرار اللازم لدفع عملية التنمية، والتحديث فى المجتمع. وجدير بالذكر أن هذه القضية لا يمكن التسليم بها على الرغم من تأكيد بعض الباحثين على الجوانب الإيجابية للفساد فى دفع عجلة التنمية فى المجتمع من خلال تراكم رأس المال الناتج عن بعض الممارسات الاقتصادية الفاسدة.

(ب) أن الفساد يعمل على رفع كفاءة الأداء الحكومى، حيث إنه يؤدى إلى تبسيط الإجراءات وتيسير المعاملات مع الجهاز البيروقراطى، إذ يترتب على الرشوة - كأحد صور الفساد - تحسين معاملة البيروقراطية لأفراد المجتمع المتعاملين معها.

(جـ) يساعد الفساد على إعادة توزيع الثروة، وخلق طبقة جديدة صاحبة مال، ومن ثم صاحبة نفوذ وقوة سياسية لازمة لتحقيق التوازن والاستقرار فى المجتمع.[1]

---

(١) د.أحمد رشيد،الفساد الإدارى:الوجه القبيح للبيروقراطية المصرية،مرجع سابق،ص ٢٤.

ويعتبر «ناى» Nye من أكثر المدافعين عن الآثار الايجابية للفساد فى المجتمعات النامية، فيرى أن الفساد يمكن أن يؤدى دوراً كبيراً وظيفياً فى عملية تكامل الصفوة الحاكمة فى الدول الأفريقية. فعلى سبيل المثال - فإن انتشار الفساد فى دول غرب أفريقيا قد ساعد على إقامة روابط تجمع بين ذوى المصالح المختلفة من صفوة القوة الحاكمة التى تمتلك السلطة السياسية، وصفوة القوة الاقتصادية التى تتحكم في مصادر الثروة فى المجتمع، فبفضل الفساد استطاعت كل جماعة استيعاب الأخرى بحيث نشأت صفوة حاكمة واحدة تربطها مصالح سياسية واقتصادية مشتركة.(١)

وجدير بالذكر أن النظرية البنائية الوظيفية هى نظرية متعاطفة مع الفساد حيث ترى أن للفساد الاقتصادى والسياسى والإدارى «وظيفة» ايجابية فى المجتمعات النامية، وأن وظيفة الفساد قد لعبت دوراً هاماً على مر التاريخ فى حماية كثير من النظم السياسية وتجنبها ويلات الانقلابات والأزمات السياسية فالفساد إذن يساعد على خلق جماعة أو طبقة من «المستفيدين» تعمل على حماية النظام الفاسد لكى يحدث الاستقرار اللازم لهذا النظام خاصة فى المجتمعات النامية. ولقد أكد على هذه الفكرة «كاى أريكسون» Kai Erikson في دراسته لإحدى قرى «ماسا شوتش»، حيث نظر إلى هذه القرية على أنها نسق اجتماعى له تكوينه الخاص، وحاول أن يوضح كيف أن معدلات الانحراف - أو الفساد - يمكن أن تحقق وظيفة إيجابية فى الحفاظ على تكامل هذا النسق.(٢)

فالمجتمع إذن من جهة نظر «أريكسون» فى حاجة إلى المنحرفين أو المفسدين لكى ينظر إليهم بقية أفراد المجتمع على أنهم مفسدون فتنشط محاولة ضبطهم وتوقيع العقاب عليهم فالانحراف هنا يقوم بوظيفية

(1) J.S. Nye, "Corruption and Political Development: A Cost Benefit Analysis", Op. cit., PP. 423 - 425.

(٢) د. على عبد الرزاق جلبى، الاتجاهات الأساسية فى نظرية علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٠، ص. ٣٢.

أساسية، هي تذكير أفراد المجتمع بما تكون عليه قيم المجتمع ومعاييره توازن المجتمع وتماسكه.

ويعتبر «كارل فريدريك» K.Friedric من أبرز المدافعين عن أهمية وجود قدر من الفساد داخل النسق الاجتماعي، ولقد أوضح ذلك في تحليله لأسباب الفساد. فلقد ماثل بين المجتمع والكائن العضوي، وأشار إلى أن جسم الحيوان ينتج عدداً من السموم (الفساد) الحيوية لأداء وظائفه بفاعلية، ولكن إذا زادت نسبتها عن القدر العادي فإنها تهدم هذا الجسم.، فوظائف السموم (الفساد) هامة لكن إلى حد معين. وهذا يعني أن «الفساد» عندما لا يصل إلى النسبة المرضية، فقد يكون عاملاً هاماً في حسم الصراع داخل المجتمع، فشأنه في ذلك شأن السموم في الجسم، فهو بمثابة مهدئات ولكنها داخلية وليست خارجية. فالفساد من وجهة نظر «فريدريك» يعمل على خفض حدة التوترات، ويتيح الفرصة للعمل الناجح، ولكنه بالطبع ليس الوسيلة الوحيدة لحل الصراع لأن هناك وسائل أخرى رسمية وثابتة، عموماً فإن الذي يريد أن يؤكده «فريدريك» هو وظيفية الفساد لكن بقدر لا يضر ببناء النسق، وأن كل نق اجتماعي في حاجة إلى قدر من الفساد لكي ينمو هذا النسق ويتطور.[(١)]

على أية حال فلست بصدد تقييم النظرية البنائية الوظيفية ولكن الهدف الأساسي من العرض السابق هو توضيح وجهة نظر بعض أنصار هذه النظرية في معالجتهم للانحراف الاجتماعي باعتباره خللاً عارضاً يصيب الوظيفة دون البناء، وقد يكون لهذا الخلل نفعه أكثر من ضرره. فالوظيفة -بلاشك- بهذا المعنى تنطوي على تبرير أيديولوچي محافظ للوضع القائم، ولكن هذا الوضع لم يتمر طويلاً فلقد كشف تيار النقد الذي ظهر في الستينيات الصورة المزيفة لهذا الاتجاه وأسهمت كتابات «ميردال» Merdal، وميلز

(1) Carl Fridrich, "Political Pathology" In: Political Quartery, 37, 1966, PP. 70 - 85.

Mills «وروتنج» Roteng وكثيرين غيرهم فى كشف النقاب عن الطابع الأيديولوچى الذى غلف البنائية الوظيفية في معالجتها لقضايا الواقع.

٢ - النظرية الماركسية (مدرسة التبعية):

تختلف النظرية الماركسية في معالجتها لقضايا الإنحراف عن النظرية البنائية الوظيفية، فاذا كانت الوظيفية ترى فى الفساد أمراً ضرورياً فى الحفاظ على إعادة توازن النسق وتكامله، فالماركسية تؤكد على الأسباب الأساسية التى تكمن خلف الممارسات الفاسدة والآثار السلبية الناتجة عنها، ومن ثم فهى تسعى إلى كشف النقاب عن طبيعة هذا الفساد، وطبيعة القوى السياسية والاقتصادية المحركة له.

فلقد ركز الماركسيون على «الإمبريالية» العالمية ودورها وأساليبها فى التعامل مع ضحاياها، فاقترح «لوسيان جولدمان» L.Goldman استبدال مفهوم الرأسمالية عند ماركس بمفهوم الامبريالية عند «لينين» لأن مفهوم الامبريالية يعكس الطبيعة المنتظمة للنظام الرأسمالى العالمى المعاصر. كما أوضح الماركسيون الجدد الأساليب المختلفة للامبريالية فى التعامل مع دول العالم النامى، وسعيها رلى الحفاظ على كبار الموظفين ورشوة البرجوازية الوطنية، والتأثير الأيديولوچى فى المثقفين، والتغلغل فى المؤسسات العلمية والثقافية والإعلامية، فالنظام الرأسمالى العالمى قد عمل على فساد تطور المجتمعات النامية وتشويهه.(١)

وتستند النظرية الماركسية فى معالجتها لموضوع الفساد على المقولات النظرية لمدرسة التبعية كإطار مرجعى، فالقو الاقتصادية هى التى تشكل أو حتى تحدد طبيعة الدولة، وكذلك توزيع المنافع السياسية، ويعتبر مفهوم «التخلف» مفهوماً محورياً فى هذه النظرية كما أن التوجه العام للتحليل يركز عل عملية التطور العالمى للرأسمالية، وموضع دول العالم النامى من

---

(١) د. عبد الباسط عبد المعطى، اتجاهات نظرية فى علم الاجتماع، عالم المعرفة، العدد ٤٤، أغسطس ١٩٨١، ص ٢٢٠.

هذه العملية التاريخية. ووفقاً لمدرسة التابعية فإن الدول الرأسمالية، الكبرى تقوم برعاية مصالحها الاقتصادية في الدول التابعة لها ليس ذلك وحسب بل أن بعض الاتجاهات الفكرية داخل هذه المدرسة ترى أن صفوة القوة الحاكمة فى المجتمعات النامية مجرد «عملاء للبطرة أو الهيمنة الأجنبية»، وهنا يكمن محور الفساد حيث يخطط أصحاب المصالح الرأسمالية لاستمرار التخلف الراهن وتكريسه وإعادة إنتاجه وذلك بمساعدة بعض العناصر الوطنية داخل المجتمعات النامية. وتسعى قوى الأمبريالية إلى منع تبلور مشاعر الجماهير واتجاهاتها وقيمها ضد الواقع الاقتصادى والاجتماعى القائم وضد القوى المدعمة لاستمراره وإعادة انتاجه متخلفاً، وضد التوجيهات والنماذج والمشروعات والأساليب المشوهة التى تحافظ عليه باسم التنمية.[1] هذا فضلاً عن الحيلولة دون إدرك التخلف وتفسيره تفسيراً علمياً حقيقياً، ومنع ظهور وتبلور تصورات بديلة لتغيير الواقع الاجتماعى والاقتصادى القائم، والعمل بكل الأساليب دون ترجمة الخطط والأساليب العشوائية المرتجلة فى التنمية إلى أساليب عملية منظمة فى كثير من مجتمعات العالم النامى.

وتؤكد نظرية التبعية أيضاً في معالجتها لقضايا الفساد على جانباً كبيراً من الممارسات الفاسدة في المجتمعات النامية مفروض عليها من قبل الدول الرأسمالية الكبرى ذات المصالح المتباينة وذلك من خلال إحكام سيطرتها السياسية والاقتصادية على تلك المجتمعات، وتأخذ هذه السيطرة صوراً متعددة وأساليب مختلفة أكثرها شيوعاً استخدام أسلوب المساعدات الاقتصادية والمالية، وتوظيفها بشكل يخدم المصالح الرأسمالية في المقام الأول، هذا فضلاً عن إحباط أى محاولة لتغيير أى وضع فى أى بلد نام تغييراً يهدد المصالح الرأسمالية بشكل مباشر، واستخدام كل ما من شأنه إضعاف وإحباط الأفكار الوطنية التى تنادي بضرورة التغيير. وتأكيداً لذلك يرى «موري مورلى» M.Morely أن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على

---

(٢) د. عبد الباسط عبد المعطى، فى التنمية البديلة: دراسات وقضايا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠، ص ١٦٣.

فرض هيمنتها السياسية والاقتصادية على كثير من الدول النامية من خلال وكالة المخابرات المركزية التى تلعب دوراً متميزاً وبارزاً فى التزثير على التطورات السياية والاقتصادية والاجتماعية للدول المستهدفة باستخدام مساعدات مالية لاحتواء الأحزاب والنقابات العمالية ورجال الاعمال المحليين، وإجراء البحوث بهدف الحصول على معلومات تخدم أهدافها الاستراتيچية، والتأثير فى وسائل الإعلام ورشوة القائمين عليها، وتقديم مكافآت للسياسيين التابعين لها، وشراء المسئولين الحكومين، وغير ذلك من أساليب مختلفة كفيلة بجعل سياسية هذه المجتمعات النامية تسير بشكل يتوافق وسياسية الولايات المتحدة الأمريكية ويخدم مصالحها الأساسية.[1]

وجدير بالذكر أن الفساد الذى تعنيه النظرية الماركسية ليس فساداً وظيفياً مرتبطاً بأفراد أو جماعات معينة، ولكن فساد بنائى يكمن فى طبيعة البناء الاجتماعى للدول النامية وفى علاقتها مع الإمبريالية العالمية، فهو فساد على مستوى التنظيمات أو الأنساق الاقتصادية والسياسية، وهذا الفساد يجمع بين تنظيمات أو مؤسسات خارجية ذات طبيعة أيديولوچية معينة وعناصر محلية ذات مصالح اقتصادية وسياسية متباينة. وعلى الرغم من كثرة الكتابات التى تناولت الإمبريالية فى علاقتها بالدول النامية، إلا أن هناك قدراً من الخلط والغموض، فلي هناك اتفاق كامل حول معنى كلمة الإمبريالية ذاتها أو المظاهر التى تعبر عنها، فهناك خلط داخل التراث الماركسى وتضارب حول استخدام هذا المفهوم، ففى بعض الأحيان يشار إلى الإمبريالية على أنها أعلى مراحل الرأسمالية وبالتالى فهى تشير إلى مجموعة من العلاقات تنشأ بين دول مختلفة، وفى أحيان أخرى تستخدم لوصف العلاقات السائدة بين الدول الرأسمالية الغربية ودول العالم النامى.

على أية حال، فإذا نظرنا إلى الحكومات فى الدول النامية وارتباطها الوثيق بالنظام الرأسمالى العالمى لا يكون من المستغرب تفسير الفساد

---

(١) نفس المرجع، ص ١٦٩.

-خاصة السياسي - على أنه نتاج طبيعي لتلك العلاقة الوثيقة، فمن الممكن تفسير عمليات الفساد الاقتصادى بالرجوع إلى أنشطة البرجوازية التى تتعاون مع الشركات متعددة الجنسيات وغيرها من آليات النظام الرأسمالى العالمى. فلقد استخدمت الشركات متعددة الجنسيات اسلوب المقاطعة الاقتصادية والحرب السياسية. وتحريك الفئات - القوى القديمة - ضد الحكومات الوطنية، هذا فضلاً عن إقامة علاقات وثيقة مع العديد من الفئات المحلية ذات النفوذ خاصة كبار الملاك ورجال الأعمال وأعضاء السلك السياسى والدبلوماسى وكوادر الجيش والحكومة، وتربط تلك الفئات من المجتمع بمصالحها عبر عديد من الأدوات بدءاً من الرشوة المباشرة حتى الأعمال المشتركة مروراً بالمساعدات المالية للأحزاب اليابة والمساهمة فى الدعاية الانتخابية والتدعيم الاقتصادى الاجتماعى.[1]

فمدرسة التبعية ترى أن الشركات متعددة الجنسيات في المجتمعات النامية تعتبر أحد الأسباب الأساسية فى فساد صفوة القوة فى تلك المجتمعات، وذلك باستخدامها أساليب مختلفة أكثرها شيوعاً الرشوة، ومثال ذلك قيام شركة «لوكهيد» الأمريكية برشوة العديد من القادة والمسئولين الحكوميين فى الدول النامية، ولقد أدى تفجير هذه القضية إلى إزاحة النقاب عن تورط بعض الشركات الأمريكية الأخرى برشوة كبار المسئولين فى بعض الدول النامية بمبالغ قدرت بعشرات الملايين من الدولارات خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٧٣، ومن بين هؤلاء المرتشين رئي «الجابون» السابق «الحاج عمر يونجو» الذى حصل فى بدايات السبعينيات على رشوة من شركة «يونيون كاربيد» قدرها مائة وخمسون ألف دولار. ولقد أدت التحريات حول أزمة فضيحة رشاوى «لوكهيد» إلى كثرة من المعلومات التطوعية، فأعلنت شركة «تنكو كوربور راشن» الأمريكية أنه دفعت نصف مليون دولار عام ١٩٧٥ لشخصيات عسكرية فقط، وبلغت جملة مدفوعات

---

(١) د. محمد السيد سعيد، الشركات متعددة الجنسية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الهيئة المصرة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٣٤٨.

الشركة تحت بند «الأرصدة السياسية السرية» اثنى عشر مليوناً من الدولارات فى اثنى عشر دولة نامية.[1]

٣ - نظرية المباراة

تعتبر نظرية المباراة أحد النظريات التى فسرت الفساد من منظور اقتصادى آخذة فى الاعتبار عملية المكسب والخسارة وحساب ذلك بطريقة رياضية. وتحاول هذه النظرية تقديم أسلوب مبسط يعكس طبيعة العلاقات المتبادلة بين أطراف الفساد، فالفساد يحدث من خلال مواقف متباينة، فلكل موقف - على الأقل - طرفين، فالرشوة مثلاً تتم بين راشٍ (مقدم الرشوة) ومرتشٍ (متلقى الرشوة)، وقد يكون بينهما طورف ثالث وسيط أو أكثر من ذلك.

وتؤكد هذه النظرية على أن الممارسات الاقتصادية الفاسدة لا تحدث من فراغ أو بطريقة عشوائية ولكنها تتم من خلال حسابات دقيقة لكل من أطراف الموقف. فكل طرف من أطراف المباراة أو لعبة «الفساد» يحاول أقصى منفعة ممكنة، فالكل يعيد ترتيب أورقة ويوازن حساباته عندما يقدم على أى نشاط اقتصادى فاسد[2]. وتدور نظرية المباراة حول قضية هامة وهى أن المحك الأساسى في العمليات الاقتصادية الفاسدة هو «المكسب والخسارة» فالكل يحاول تحقيق أقصى مكسب ممكن من خلال تقديم أقل التنازلات مع الأخذ في الاعتبار بعض المتغيرات الأخرى التى تتحكم فى الموقف، وجدير بالذكر أن أطراف الفساد المختلفة لا يخرج من بينها خاسر، ولكن الكل يحقق مكسب بشكل أو بآخر، بينما الآثار السلبية الناتجة عن هذه المواقف الفاسدة تتكبدها عمليات التنمية الاقتصادية وبالتالى المجتمع ككل[3].

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٤٩.

(2) JoHn Macrae, "Underdevelopment and the Economic of Corruption: A Game Theory Approach", **World Development**, Vol. 10, No. 8, PP. 677 - 687, 1982.

(3) Ibid, P. 678.

ووفقاً لنظرية المباراة يعتبر الفساد جزءاً من الحسابات العقلانية الرشيدة، وأسلوباً ذا جذور عميقة يستخدمه أصحاب المصالح الاقتصادية المختلفة لاتخاذ قرارات معينة. وهذا الاسلوب يشيع استخدامه فى المجتمعات الرخوة Soft State من دول العالم النامى. وجدير بالذكر أن «ميردال» فى حديثه عن الدول الرخوة أكد على أن الفساد فى هذه المجتمعات يسير بشكل مخطط ومنظم لأنه أصبح يلقى اعترافاً وقبولاً من غالبية أفراد المجتمع[1]. فلا غرابة إذن من أن يدخل الفساد فى دائرة الحسابات والاحتمالات الرياضية المختلفة لتحقيق أقصى نتيجة متوقعة من العمليات الاقتصادية والسياسية الفاسدة.

نماذج من الفساد الاقتصادى فى بعض المجتمعات النامية:

تتعدد أنماط الفساد الاقتصادى وأساليبه في المجتمعات النامية، ونظراً لأن لكل مجتمع خصوصيته الاجتماعية والتاريخية وأسبابه الخاصة لظهور أنماط معينة من الفساد، فاننا لا نستطع تعميم مظاهر الفساد الاقتصادى علي كافة المجتمعات النامية، فعلى سبيل المثال فإن بلايين الدولارات التى تأتى من عمليات غش الزيت (البترول) هى من فضائح الفساد الاقتصادى فى بعض المجتمعات الأفريقية وليس كلها، وحين يندر وجود «الفيلة» و«الخراتيت» فإن الفاد المرتبط بعمليات تهريب «العاج» Ivory يكون له شأن كبير لدى بعض المجتمعات[2]. وعندما نتحدث عن استشراء مرض الرشوة بحث تصبح القاعدة وما دون ذلك هو الاستثناء فاننا نتحدث عن بعض المجتمعات كالمجتمع الهند دون سائر المجتمعات النامية، ومن ثم لا يمكن دراسة أى نمط من أنماط الفساد بعيداً عن طبيعة البناء الاجتماعى، وطبيعة بناء القوة الاساسية والاقتصادية والمرحلة التاريخية المميزة للمجتمع محل الفساد. وجدير بالذكر أن أنماطاً محددة من الفساد الاقتصادى قد

(1) Myrdal. Asian Drana- OP. cit., P. 13.
(2) Robert Williams, Political Corruption in Africa, OP. cit., P. 77.

تختلف أسبابها ونتائجها من مجتمع لآخر، فأنماط الفساد ترتبط إرتباطاً وثيقاً بمناطق معينة أو أقاليم معينة وبنظم اجتماعية وسياسية واقتصادية معينة، وبدرجات من اللامساواة والتبعية وبمعدلات النمو الاقتصادى كما ترتبط إرتباطاً وثيقاً بأشكال الحكومات والبيروقراطية وبنظم الضرائب وقواعد التجارة... إلخ.

ولاشك أن هناك بعض المجتمعات النامية مشهورة بسمعتها السيئة بسبب فسادها الاقتصادى[1]. فمعظم المراقبين يذهبون إلى أن المجتمعات الساحلية في غرى أفريقيا تعد أكثر المجتمعات النامية فساداً باستثناء الكاميرون، وفى شرق أفريقيا تعتبر «تنزانيا» أقل فساداً من «أوغندا» و«كينيا»، وفى جنوب أفريقيا تبدو «مالاوى» أقل فساداً من «زامبيا» وهكذا[2].

على أية حال فسوف أتناول بعض مظاهر الفساد الاقتصادى فى بعض مجتمعات العالم النامى كالمجتمع الهندى والمجتمع الكينى، ولا أستطيع القول بأن هذين المجتمعين ممثلان للفساد الاقتصادى فى المجتمعات النامية، فكما أشرت سابقاً أن لكل مجتمع طابعه الفسادى المميز، ولكن على الأقل تلقى الضوء على طبيعة الفساد الاقتصادى فى المجتمعات المتشابهه معهما فى الخصائص. ولقد وقع اختيار الباحث على هذين المجتمعين لعدة أسباب أهمها: (١) توافر بعض الدراسات التى تناول الفسد الاقتصادى في المجتمعين الهند والكينى. (٢) أنهما يمثلان نموذجاً للفساد بالنسبة للمجتمعت المتشابهة معهما في الخصائص البنائية. (٣) يرى بعض الباحثين أن المجتمع الهندى يعد من أكثر المجتمعات النامية فى آسيا تورطاً في الممارسات الاقتصادية الفاسدة، وبالمثل يعتبر المجتمع الكينى نموذجاً صارخاً للفساد فى أفريقيا. (٤) تنوع مظاهر الفساد الاقتصادى واختلافها فى كلا المجتمعين.

---

(1) Ibid., P. 78.
(2) Ibid., PP. 78 - 79.

١ - الفساد الاقتصادى فى الهند:

أكد كثير من الباحثين الذين تناولوا ظاهرة الفساد الاقتصادى في المجتمع الهندى على انتشار هذه الظاهرة بشكل جعلها تفرض نفسها على ساحة الحياة الاجتماعية في المجتمع، ولم تعد تلقى استهجاناً من قبل غالبية أفراد المجتمع، بمعنى أن الفساد أصبح بشكل أحد أنماط الحياة التى يتعامل معها الفرد في حياته اليومية[#].

(أ) صور الفساد الاقتصادى فى المجتمع الهندى:

يرى كثير من المراقبين أن الرشوة تعتبر أكثر أنماط الفساد الاقتصادى انتشاراً في المجتمع الهندى لدرجة أن كل شيء أصبح يسير بها فهى الزيت الذى يستخدم لتليين عجلة الحياة وليس فقط الجهاز البيروقراطى، وهى على حد قول بعض المواطنين «طريقة سريعة لانجاز المهام». حتى التراث الأدبى أصبح يسلم بواقع الرشوة، فقد كتبت الأديبة الهندية «روث براوير جها بفالا» Ruth Prawer Jhabvala فى إحدى قصصها متعجبة «الرشوة والفساد! هذه كلمات أجنبية، والأفكار التى تكمن خلفها أيضاً أجنبية، فلا أعتقد أن أحداً هنا في الهند يعرف هذه الكلمات، فتقديم «الهدايا» للمسئولين بالحكومة هو عرفان بالجميل، ومجاملة لا يمكن للمرء أن يستغنى عنها، وهى مقبولة اجتماعياً، ووسيلة متحضرة لإنجاز الأعمال»[1]. ولقد وردت عبارات كثيرة على لسان كثير من المواطنين تحمل نفس المعنى، وهذا يعنى أن الرشوة في المجتمع الهندى لا تحمل نفس المعنى المتعارف عليه فى المجتمعات المتقدمة ولا تلقى استنكاراً من قبل غالبية أفراد المجتمع. ولكن هذا لا يعنى أن الحكومة تقف مكتوفة الأيدى حول هذه الظاهرة، فلقد

(#) A- G.Myrdal, A Sian Drama: An Inquiry into the Poverty of Nations, OP. cit.

C- Hans Schenk, "Corruption... What is Corruption? Notes on bribery and depending in Urban India", In: Peter M., World Corruption, Development and Inequality: Soft touch or hard Graft?, Routledge, London, 1989, PP. 110 - 122.

(1) Ibi., P. 111.

تشكلت لجنة الفساد داخل وزارة الداخلية مهمتها محاربة الفساد الاقتصادى بشتى صورة، هذا فضلاً عن القوانين المحرمة للأنشطة الفاسدة، وتلعب الصحف القومية وصحف المعارضة دوراً كبيراً فى كشف تفاصيل الفساد وفضحه أمام الرأى العام، ولكن القضية الخطيرة أن الفساد أصبح لدى غالبية أفراد المجتمع واقعاً معاشاً وقيمة اجتماعية من الصعب التخلص منها[1].

وتتعدد صور الفساد الاقتصادى في المجتمع الهندى، كالمحاباة في تعيين الأقارب والمعارف فى الوظائف العامة، ولاشك أن المجتمع الهندى لا يزال يتمسك غالبية سكانه بالعادات والتقاليد القديمة التى تعلى من شأن العلاقات القرابية والطائفية، ومن ثم فالمحاباة تعتبر سلوكاً مفروضاً على الأفراد الذين يشغلون مناصب سياسية وإدارية في المجتمع، فتوفير الوظائف فى محيط الأسرة والعائلة، والأصدقاء لا يعتبر عملاً غير أخلاقى بالمفهوم التقليدى، بل على العكس من ذلك يوجه اللوم إلى المسئول من قبل أفراد عائلته إذا لم يقم بتوفير الوظائف لأبنائهم[2].

ويعتبر مجال الاستثمار من أكثر المجالات تعرضاً للأنشطة الاقتصادية الفاسدة فى المجتمع الهندى، حيث يمثل مجال استخراج الرخص والتصاريح الخاصة بالاستيراد والتصدير وفتح الاعتمادات فى البنوك والإجراءات البيروقراطية المتصلة بهذه العمليات مجالاً خصباً للفساد، فقد أشارة حكومة «ولاية البنجاب» Punjab أنه تم فصل ثلاثة آلاف من المواطنين الحكوميين ومعاقبتهم خلال الأربع سنوات الأخيرة لتورطهم فى الفساد المتصل بعمليات الاستثمار[3]. ولقد قررت «لجنة سنتهانام» Santhanam– وهى إحدى اللجان التى شكلت لبحث أثر الفساد الاقتصادى على عمليات التنمية في الهند – أن ٥٪ على الأقل من الأموال المقررة لخطة التنمية

(1) David H, Bayley, OP, cit., P. 620.
(2) Ibid., P. 722.
(3) Ibid., P. 72.

الخمسية الثانية قد ضاعت على خزينة الدولة بسبب الفساد، وقرر «جون لويس» John P.Lewis المدير السابق لمركز البحوث التنموية العالمى فى ولاية «أنديانا» أن حجم الممارسات الاقتصادية الفاسدة فى المجتمع الهندى فى تزايد مستمر، ومن ثم فالفساد الاقتصادى يعتبر إحدى المعوقات الاقتصادية لعمليات التنمية، وأن الفساد فى الطبقة العليا - على الرغم من تأثيره السلبى على التنمية - يعد أقل من فساد المستويات العليا فى كثير من المجتمعات النامية، فالفساد في الهند مرتبط بأفراد المجتمع من أفراد الطبقات الوسطى والدنيا أكثر من إرتباطه بصفوة القوة السياسية.

ولقد أكدت أجهزة الرقابة التابعة لوزارة الداخلية الهندية فى كثير من النشرات الدورة الصادرة عنها على إزدياد معدلات الأنشطة الاقتصادية الفاسدة الأمر الذى يكلف الحكومة عبئاً مادياً متزايداً فى محاصرة هذه الأنشطة وضبطها والمتمثلة فى إتساع دائرة الإتجار فى المواد المخدرة بكافة أشكالها، والتهرب الضريبى والجمروكى والغش التجارى والصناعى، والسوق السودا لبعض السلع والرشوة، والاختلاس، والتزييف، والتزوير، هذا فضلاً عن أن كافة الممارسات الفاسدة داخل أورقة الجهاز البيروقراطى المتمثلة فى استصدار الرخص والتصاريح والتعيين فى الوظائف العامة ومعاينة المنشآت والمبانى الحكومية لمدى مطابقتها للمواصفات، وتجنب الغرامات بشتى أنواعها، وسرعة استخراج أى مستندات أو تنفيذ أى شئ[1]... وغير ذلك من هذه المجلات التى تعتبر خصباً للأنشطة الاقتصادية والبيروقراطية الفاسدة.

وعلى الرغم من إتساع دائرة الفساد بصفة عامة والفساد الاقتصادى بصفة خاصة ف المجتمع الهندى إلا أن هناك صعوبات بالغة فى الحصول على بيانات أو معلومات كمية حول هذه الظاهرة، وهذه الصعوبة لا يختص بها المجتمع الهندى دون غيره من مجتمعات العالم النامى، فقضية نقص

(1) Ibid., P. 724.

المعلومات الخاصة بالممارسات الفاسدة وعدم الوثوق بما هو متاح منها تعتبر من القضايا الهامة التى تجعل كثيراً من الباحثين يحجم عن دراسة هذه الظاهرة.

(ب) الطبقة الاجتماعية والفساد:

الفساد فى المجتمع الهندى لا يقتصر على طبقة دون أخرى أو فئة معينة دون باقى الفئات الاجتماعية، ولكنه موجود داخل البناء الاجتماعى ككل بدرجات متفاوتة. فيرى بعض المراقبين أن الفساد فى الطبقات العليا أقل وضوحاً ولكنه أكثر خطورة، بينما فى الفئات الدنيا من المجتمع فهو أكثر وضوحاً وانتشاراً، ويتعاش معه أفراد المجتمع فى الطبقات الوسطى والدنيا في حياتهم اليومية دون إبداء أى مظهر من مظاهر الاستنكار لدرجة أن بعض الباحثين يعتبره سمة أساسية من سمات الحياة اليومية.

ويرى «بايلى» أن الفساد يخلل البناء البيروقراطى ككل، وعلى الرغم من أن الفساد الاقتصادى الموجود فى قمة الهرم الوظيفى ستحوذ على اهتمام ومناقشات العامة لخطورة هذا النوع من الفساد، واستحواذه على قدر كبير منت الأموال العامة المسلوبة بغر حق، إلا أن الفساد البيروقراطى على مستوى القاع يعتبر أكثر وضوحاً بالمقارنة بالفساد فيي المستويات العليا[١].

بينما يرى «هانز» Hans Schenk أن الفساد فى المجتمع الهندى تكمن خطورته فى صفوة القوة بصفة خاصة والطبقة العليا بصفة عامة، فمن خلال معايشته لفترات طويلة للمجتمع الهندى لاحظ عدم المساواة في التعامل بين طبقات المجتمع المختلفة فأفراد الطبقات العليا وصفوة القوة يحصلون علي ما يريدون سواء بطريقة مشروعة أو غير مشروعة بينما قد لا يستطيع أن يحصل بعض أفراد الطبقة الدنيا أو الطبقة الوسطى على حقوقه المشروعة[٢].

---

(2) Ibid., P. 724.

(1) Hans Schenk, "Corruption .. What is corruption?, OP.cit., P. 113.

ولقد اشار «هانز» إلى العدد من المواقف التى تؤكد ما ذهب إليه، فعلى سبيل المثال فقد لاحظ أن صفوة القوة المحلية فى إحدي المدن الصغيرة فى غرب الهند كانت تتمتع بممارة القوة بطرق مشروعة وغير مشروعة على نطاق واسع مستخدمة في ذلك العاملين في الوحدات المحلية والموظفين الحكوميين لتحقيق أغراضها الخاصة حتى ولو كانت هذه الأغراض على حساب المصلحة العامة، ففى نهاية الستينات وضعت الحكومة المركزية خطة أساسية لتطوير هذه المدينة، وتم وضع خريطة هندسية للطرق الأساسية والفرعية التى من شأنها أن تحد من مشكلة الزحام المتزايد للمواصلات، وكان هناك بعض الطرق المقرر لها المرور ببعض الممتلكات الخاصة على أن تقوم الحكومة بتعوض أصحابها بمبالغ رمزية، ولكن لوحظ بعد ذلك أن خريطة شبكة الطرق الخاصة بهذه المدينة تسير بشكل معوج لافت للنظر، فحين السوال عن سبب تغيير شبكة الطرق، عن الأعوجاج المعرقل لحركة المرور كانت الإجابة أنه تم التعديل لكى لا تمر هذه الطرق فى ممتلكات بعض أصحاب النفوذ فى المدينة. ولاشك فى تعديل شبكة الطرق كان فيه إنتهاك صارخ لحرمة الغير - وهم أولئك الأفراد الذين تم تغيير الطريق ليمر بممتلكاتهم الخاصة دون وجه حق وهم فى نفس الوقت لا يمتلكون من القوة لدفع الظلم الذى وقع عليهم من قبل علي إنشاء شبكة الطرق بالمدينة من ناحية وأصحاب القوة والنفوذ من ناحية أخرى. فالموظفون القائمون على إنشاء شبكة الطرق بالمدينة لا يستطيعون مخالفة صفوة القوة السياسية والاقتصادية في المنطقة لأنهم فى الغالب معينين فى هذه الوظائف بتوصية من جماعة الصفوة، وهم فى نفس الوقت مهددون بنقلهم من أعمالهم إذا بدر منهم ما يخالف توقعات الصفوة. أما علاقة هؤلاء الموظفين بأفراد المجتمع من الطبقة الدنيا علاقة مختلفة تماماً، ففى الوقت الذى يضرب فيه بالقوانين عرض الحائط، وتخالف مخالفة صريحة لصالح صفوة القوة فى المجتمع تطبق هذه القوانين بشكل تعسفى مع أفراد المجتمع من الطبقة الدنيا، فعلى سبيل المثال نجد أنه لو جاءت جماعة تمثل سكان مناطق الأكواخ، وتمكنت من الوصول إلى أحد مكاتب موظفى الحكومة داخل مبنى البلدية للاحتجاج على محاولة طردهم استناداً إلى حكم

قضائى بشق طريق فى أماكن أكواخهم، فإن الرد سوف يكون عنيفاً ويطالبهم بحتمية الامتثال للإجراءات الرسمية القضائية ويرفض طلب احتجاجهم[1].

ومن خلال هذا الموقف الذى أورده «هانز» فى حديثه عن الفساد فى المجتمع الهندى يتضح لنا مدي تمتع صفوة القوة فى بالسلطة والنفوذ، ومدى انحراف هذه القوة عن مسارها الطبيعى واستغلالها في تحقيق مكاسب شخصية فى الوقت الذى يقهر فيه أفراد المجتمع من الطبقة الدنيا، وهذا الموقف ليس بحاجة إلى إيضاح حالة اللامساواة بين أفراد المجتمع، وما ينجم عنها من ممارسات اقتصادية وبيروقراطية فاسدة علي مستوى الأفراد والتنظيمات المختلفة.

ولقد أكد «باكس» Baks من خلال دراسته لبلدة «بولسار» Bulsar الهندية عام ١٩٧٩ علي مدي المعاناه التى يعانيها أفراد المجتمع من الطبقات الدنا فى هذه البلدة، وهم السواد الأعظم لسكان البلدة فى مقابل فساد صفوة القوة السياسية والاقتصادية واستغلالهم لنفوذهم في تحقيق مصالح خاصة يعاونهم فى ذلك الموظفون في مختلف المواقع البيروقراطية. ويرى «باكس» أنه في بعض الأحيان يكون هؤلاء الأفراد في الطبقات الدنيا الورقة الرابحة التى يلعب بها بعض السياسيين لتحقيق أهدافهم الخاصة فى الوصول إلى مراكز القوة السياسية، فعلى سبيل المثال فقد قامت السلطات المحلية فى إحدى مناطق الحضر الجنوبية ببناء مساكن شعبية بهدف إزالة العديد من مناطق الأكواخ المتمركزة داخل المدينة، وعلى الرغم من مميزات الإقامة في المساكن الشعبية ورخص أثمانها إلا أن بعض قاطنى الأكواخ رفض التحرك إلى تلك المساكن، وتمسكوا بالإقامة فى أكواخهم القديمة، ولم تستطع الحكومة إزالة هذه الأكواخ بالقوة لتدخل بعض السياسيين ومناصرة ساكنى الأكواخ لاعتمادهم على أصوات تلك الفئة من السكان في الانتخابات[1]. إذن فالفساد الاقتصادى هنا مرتبط بانحراف القوة

---

(1) Ibid., P. 116.
(2) Ibid., P. 117.

السياسية من ناحية وعلاقة الاعتماد المتبادل بين هؤلاء السياسيون وبعض أفراد الطبقة الدنيا من ناحية أخرى. فلاشك أن وعى صفوة القوة السياسية بالدور الذي يلعبه أفراد الطبقة الدنيا فى عملية الانتخابات يدفعهم إلى مناصرة هؤلاء الأفراد حتى ولو كان الأمر يتعلق بفساد هؤلاء الأفراد والمتمثل فى رفضهم الانتقال إلى المساكن الشعبية، وتمسكهم بالإقامة فى مناطق الأكواخ وهى مناطق عشوائية تكثر فيها مظاهر الانحراف المختلفة.

وهناك جوانب أخرى من الفساد الناتج عن العلاقات الطبقية فى المجتمع الهندى، فالعلاقة بين «مخمن» الضرائب Pyoperty tax أو مثمن الضرائب وعملاته من أبرز العلاقات تورطاً فى الممارسات الاقتصادية الفاسدة، فثمن الضرائب يقوم بتقدير قيمة الضريبة وفقاً لبعض الأسس كالموقع وحجم المشروع وحجم الانتاج ومقدار رأس المال... إلخ. وفى الغالب - كما هو الحال فى كافة المجتمعات النامية - يقوم مقدر الضريبة بمضاعفة القيمة المطلوبة على العين محل الضريبة بشكل جزافى، فيلجأ صاحب العين إلى مسئول الضرائب، ويناقشه فى قيمة الضريبة، ويقوم بدفع مبلغ من المال فتنخفض الضريبة إلى أقل بكثير من القيمة المفروض دفعها. وتتضح علاقة الاعتماد المتبادل بين الأفراد من الطبقة الدنيا والوسطى وبعض أفراد الطبقة العليا فى الإشتراك فى كثير من الممارسات الاقتصادية الفاسدة، فكثير من أفراد الطبقة الدنيا والوسطى فى كافة مجالات الخدمات والمؤسسات الحكومية يقومون بتنفيذ مطالب جماعة الصفوة سواء بواسطة القوة أو المكانة الاجتماعية أو الرشوة[1].

وبصفة عامة، فإن الفساد الاقتصادى فى المجتمع الهندى أصبح يتغلغل فى كافة جوانب الحياة الاجتماعية، وهو لا يقتصر على فئة اجتماعية دون أخرى وإن كانت الفئات العليا من المجتمع هى أكثر الفئات استفادة من ناتج هذا الفساد. فصفوة القوة ترعى مصالحها وتحافظ عليها بشتى الطرق،

---

(1) Ibid., P. 118.

والفئات الأخرى المتداخلة معها على ذلك نظير الحصول على بعض المكاسب الخاصة، والحكومة تلعب دور المتفرج لتورط كثير من أفرادها فى أنشطة إقتصادية مماثلة. وهذا ما أشار إليه «ديساى» A.R.Desai عام ١٩٧٥ حيث أكد على «أن الطبقة الحاكمة في المجتمع الهندى تقوم بحماية مصالحها الخاصة فى المقام الأول مستخدمة فى ذلك كافة الإجراءات الضرورية للمحافظة على وضعها الحالي وتأمين نفسها في المستقبل»(١). وتعتبر عملية حجب المعلومات أو إخفائها من الأساليب التى يستخدمها بعض أفراد المجتمع من البيروقراطيين وصفوة القوة السياسية، واستغلال هذه المعلومات المتصلة بالتخطيط أو الاستثمار لتحقيق مصالح اقتصادية خاصة على حساب المصلحة العامة.

وخلاصة القول أن الفساد الاقتصادى قد وجد فى المجتمع الهندى الأرض الخصبة والمناخ الملائم للنمو، والازدهار وتمثل ذلك فى العادات والتقاليد المتوارثة والتى ترى فى كثير من الممارسات الفاسدة رتفاقاً مع مبادئها هذا فضلاً عن علاقات اللامساواة والعبودية والتفاوت الطبقى الصارخ التى منْ شأنها خلق أنماط متعددة من الفساد، ويعتبر غياب الوعى الاجتماعى والاقتصادى لدى غالبية أفراد المجتمع هذا من ناحية والانحراف الأخلاقى لصفوة القوة فى المجتمع من ناحية آخرى من العوامل المشجعة على الفساد الاقتصادى التى ظهرت آثاره واضحة على فشل كثير من الخطط التنموية فى المجتمع الهندى.

٢ - الفساد السياسى فى كينيا وآثاره الاقتصادية:

يرى كثير من المراقبين أن المجتمع الكينى يعتبر من أكثر المجتمعات النامية فى أفريقيا تورطاً فى الممارسات الفاسدة. ويعتبر الفساد الاقتصادى المرتبط بفساد صفوة القوة السياسية فى كينيا من أبرز أنماط الفساد، وهذا النمط من الفساد مرتبط برأس الدولة، وله أثاره الاقتصادية المدمرة لخطط

(1) Ibid., P. 118-119.

وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مدار الثلاثة عقود الماضية التى أعقبت استقلال كينيا فى عام ١٩٦٣. ولقد تناقلت بعض الصحف العالمية نقلاً عن مراقبين أجانب فى كينيا بعض فضائح الفساد المرتبط بصفوة القوة السياسية على مستوى رئيس الدولة «كينياتا» Kenyatta، وكثير من الشخصيات السياسية البارزة أمثال «تشارلزنيچونچو» Charles Njonjo وزير الشئون الدستورية وصاحب أعلى منصب قضائى فى المجتمع، هذا فضلاً عن الدراسات الأكاديمية التى تناولت ظاهرة الفساد فى المجتمع الكينى(*).

(أ) الفساد الاقتصادى داخل الحكومة الكينية:

لقد شهد المجتمع الكينى خلال فترة حكم الرئيس «كينياتا» صوراً متعددة من الفساد الاقتصادى، خاصة الفساد لمرتبط ببعض الوزراء، وبعض أفراد الهيئة القضائية، وبعض أفراد البرلمان ليس ذلك فحسب بل امتد هذا الفساد ليشمل الرئيس «كينياتا» نفسه رئيس كينيا[1].

ويعتبر «تشارلز نيچونچو» من أكثر الوزراء الذين أظهروا تورطاً فى العديد من الممارسات الاقتصادية الفادة فى كينيا كأعمال التهريب بمختلف أنواعها، خاصة تهريب الأسلحة واستخدام الأموال العامة فى الإنفاق على حملته الدعائية فى الانتخابات، هذا فضلاً عن تورطه فى عدة أنشطة مريبة وبمساعدة بعض من الوزراء السابقين، ووكلاء الوزراة، وبعض أعضاء البرلمان وعلى الرغم من ثبوت تورط «نيچونچو» فى الفساد إلا أنه لم يقدم للمحاكمة، وتم الاكتفاء بمجرد استجوابه فقط وذلك - كما أشرت فى مكان

(*) A- Colin Leys, Underdevelopment in Kenya: The Political Economy of New-Colonialism 1964 - 1971, London, Heinemann, 1973.

B- Robet Williams, Political Corruption on Africa, OP cit.

C- John Harbeson, Nation Building in Kenya: The Rol of Reform, Northwestern University Press, Evanston, 1973.

(1) Robert williams, Political Corruption in Africa, OP cit., P. 80.

سابق - لخطورة منصبه الذى أتاح له فرصة الحصول على معلومات خطيرة تتصل بفساد كثير من صفوة القوة السياسية، واستخدام هذه المعلومات فى الضغط على هؤلاء السياسيين للتغاطى عن أنشطته الفاسدة[1].

وجدير بالذكر أن «نيچونچو» ومؤيديه ليسوا فقط هم التفاح الفاسد فى السلة، فإذا كان استجواب «نيچونچو» عن حجم ثروته هو «ووترچيت كينيا» فهناك من هو أخطر من ذلك وهو إدجار هوفر» Edgar Hover كبير القضاه أو قاضى القضاه فى كنيا آنذاك الذى استغل منصبه فى تحقيق ثروات طائلة، وذلك من خلال قيامه بالعديد من الممارسات الاقتصادية الفاسدة، وكانت لعبة المعلومات التى تدين تورط كثير من صفوة القوة السياسية والاقتصادية فى المجتمع هى الورقة الرابحة التى استخدمها كل من «نيچونچو» و«هوفر» فى الضغط على الحكومة، والتمادى فى استغلال نفوذهم فى تحقيق ثروات طائلة، إلا أن «نچونچو» كان أكثر أهمية من «هوفر» لأنه كان يحظى بتأييد سياسى على درجة كبيرة من القوة فى الوزراة وفى المجلس الوطنى، ولأنه كان أيضاً يتمتع بتأييد وثقة حكومات «إسرائيل» و«جنوب أفريقيا» و«مالاوى». باختصار كان «نيچونچو» كان يدبر المؤمرات للاستيلاء على الحكومة، وفى مثل هذه الظروف كان لابد من سحب الثقة من «نيچونچو» لوقوف تهديده السياسى، وكان الفساد أحد الإتهامات الكثيرة التى وجهت إليه، ولكن جريمته الحقيقية التى أدت إلى عزله سياسياً هى طموحه الزائد عن الحد فى الوصول إلى قمة السلطة، فالفساد وحده نادراً ما كان يعتبر تبريراً لاستبعاد أعضاء بارزين فى الحكومة الكينية[2].

ولاشك أن الممارسات الاقتصادية الفاسدة التى قام بها «نيچونچو» ومؤيده مثل «ستانلى أوليوتيبتب Stanley Oloitiptip ليست أمثلة منعزلة أو منفصلة عن الإنحراف العام غير المعتاد فى سلوك أصحاب الوظائف

(1) Ibid., P. 81.
(2) Ibid., PP. 80 - 81.

العامة فى كينيا، فالقاعدة العامة هى الإنحراف، وهذا الإنحراف ليس وليد الحقبة التاريخية التى أعقبت الاستقلال ولكنه حصيلة تراكم خبرات وقيم تقليدية، وأخرى مكتسبة أثناء فترة الاستعمار. فعلى الرغم من حصول كينيا على أكبر قدر من الاستثمارات أثناء فترة الاحتلال بالمقارنة ببعض المستعمرات الأخرى فى أفريقيا، وكان من المتوقع أن يحقق الاقتصاد الكينى تقدماً ملحوظاً، وأن يسهم فى سداد الديون المتراكمة على المجتمع هذا فضلاً عن دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الأمام، ولكن الممارسات الاقتصادية الفاسدة على مستوى بناء القوة في المجتمع، وكثير من أجهزة المجتمع ومؤسساته المختلفة جاءت مخيبة للآمال. ولاشك أن فساد بعض قيادات المجتمع كان دافعاً قوياً لفساد كثير من أفراد المجتمع على جميع المستويات.

أما فيما يتصل بالرئيس «كينياتا» فهو ينتمى إلى قبيلة «الكيكيو» Kikuyu(*) التى عرفت فيما بعد باسم «الماوماو» Mau Mau، والتى كان لها دور بارز فى مقاومة الاستعمار. ولقد شارك «كينياتاش فى حركات التحرر الوطنية وتم اعتقاله من قبل اللطات البريطانة، وأودين لكونه واحداً من منسقى حركات «الماوماو» التحررة التى كانت تناهض الاستعمار، وتقطن الغابات، ولذلك ذاعت شهرة «كينياتا» كزعيم للظلام والموت بين الأوساط الشعبية من البيض[1].

وتولى «كينياتا» رئاسة «كينيا» كأول زعيم وطنى عقب الاستقلال وبدأحكمه بالدستور والقانون، ورفعت شعارات تؤكد على سيادة القانون،

(*) «الكيكيو» Kikuyu، هى إحدى القبائل الكينية التى كانت تحتل مكانة إجتماعية وإقتصادية وسياسية بارزة فى المحجتمع الكينى، ولقد حصل معظم أفراد هذه القبيلة على أعلى فرص للتعليم، إلا أنها قد تولد لديهم شعور قوى بالاغتراب نتيجة للعمل لدى الأوربيين هذا من ناحية، والتفرقة العنصرية التى خلقها الاستعمار بين «البيض» و«السود» من ناحية أخرى، ومن هذا المنطلق لعب «الكيكيو» دوراً أساياً ومحورياً فى بداية الحركات الوطنيجة في كينيا ولقد عرفوا فيما بعد باسم قبيلة «المارمار» في بداية الخمسينات من هذا القرن.

(1) Robert Williams, OP, cit., P. 81 - 82.

ولكن بعد تمكنه من السلطة واستتباب الأمور بدأ تورطه فى كثير من الممارسات الاقتصادية الفاسدة: كالمحاباة والمحسوبية واستغلال المال العام فى تحقيق مكاسب خاصة، وتهريب كثير من ثروته إلى البنوك الأوربية، وأصبحت سلطته وعائلته من الأمور التى لا يمكن الحديث عنها أو مناقشتها أثناء فترة حكمه[1].

ولقد سادت أثناء فترة حكم «كينياتا» مفاهيم وقيم المشروع الخاص والملكية الخاصة، وأصبح الالتحاق بصفوة القوة السياسية هو طريق الرخاء المادى سواء كان ذلك بطريقة مشروعة أو غير مشروعة، ولقد استطاع «كينياتا» تركيز السلطة فى يديه وذلة من خلال إجراء كثير من التغيرات فى بناء القوة فى المجتمع، وذلك على النحو التالى:

١ - على المستوى الدستورى: تم إلغاء المجالس المحلية تدعيماً للسلطة المركزية وذلك فى عام ١٩٦٦، وصدر قانون فى نفس العام سمى بقانون «التخطيط الوقائى» الذى أعطى للحكومة الحق فى تقيد تحركات بعض الأشخاص إذا كان ضرورياً للأمن الغام من وجهة نظرها[2].

٢ - على المستوى التنفيذى: اتطاع «كينياتا» بمهارة فائقة أن يستخدم رموز السلطة والهالة التى تحيط بمنصب الرئيس - كغيره من رؤساء بعض المجتمعات النامية - أن يطوع الجهاز التنفيذى والبيروقراطى لخدمة أهدافه السياسية، ولحماية نظامه الساسى، فقد خول القانون منصب الرئيس سلطات واسعة فهو رأس الدولة والحكومة المركزية والجهاز البيروقراطى، والقائد الأعلى للقوات المسلحة، وزعيم الحزب الحاكم ومرشحه الأوحد. «وكان من حق «كينياتا» اختيار مجلي وزرائه الذى يضم نائب الرئيس والمدعى العام والوزراء المعنيين لتولى الوزرات الحكومية، وكان هؤلاء الوزراء يختارون من بين الأعضاء المنتخبين فى البرلمان ومن خلال

---

(1) Ibid, P. 83.

(٢) حمدى عبد الرحمن، الفساد السياسى فى أفريقيا، مرجع سابق، ص ٧٩.

عمليات التعين والإختيار استطاع كينياتا أن يسيطر على الجهاز التنفيذى والبرلمان معاً»[1].

٣ - على المستوى البيروقراطى: استطاع «كينياتا» أن يجعل الجهاز البيروقراطى جهازاً محترفاً يدين له بالولاء، ويساعده على تركيز السلطة فى يديه، ولقد اكتسب سلطات واسعة من خلال رئاسته للجهاز البيروقراط، وتحكمه فى عمليات التعيين فى الوظائف العامة، ووضع معايير للإجور وقواعد لنظام العمل، وفصل بعض الأفراد إذا تطلب الأمر ذلك.

٤ - على المستوى الحزبى: كان «كينيياتا» هو رئيس حزب «كانو» الحاكم، وهو الذى يختار القيادات المحلية للحزب، وكان يهدف من قيام هذا الحزب تحقيق وظيفتين أساسيتين: الأولى هى جذب التأييد لبعض السياسات الوطنية، والثانية هى سحب النشاط السياسى من المنطق المحلية، وتركيزه فى العاصمة حتى يسهل عليه إحكام السيطرة على هذا النشاط. ومن المعروف أن «الكانو» Kanu (الاتحاد الوطنى الأفريقى الكينى) كان هو الحزب السياسى الوحيد فى كينيا[2].

وبصفة عامة فقد أصبح «كينياتا» مركزاً للنشاط الحكومى، وصار أبا الأمة بأسرها، ومن ثم فقد كان الوصول إليه هو أقصى ما يتمناه السياسيون والبيروقراطيون، ورجال الأعمال على السواء. ولقد تربع «كينياتا» على قمة الهرم السياسى والاقتصادى فى كينيا، وأصبح يعقد المجالس مثل غيره من الملوك الأفارقة، ويستقبل فيها كبار رجال الدولة والوفود والرسل، وأصحاب الحاجات والإلتماسات الذين يأتون من كل مكان، ومعظم هؤلاء الوفود كانت تأتى فى أعداد غفيرة تصاحبهم فرق الرقص المحلية، وكان قادة هؤلاء الوفود يقدمون فروض الولاء والتأييد والطاعة للرئيس هذا فضلاً عن تقديم مساهمة مالية فى أحد المشروعات التى تخضع لرعايته، ثم يعرضون

---

(١) المرجع السابق، ص ٧٩.

(2) Robert Williams, OP. cit., P. 82.

بعد ذلك مطالبهم، وفى المقابل يشكر لهم «كينياتا» مسعاهم، ثم يناقش بعد ذلك مطالبهم، ويشرح لهم استحالة تحقيق بعضها، ويؤكد لهم فى الوقت نفسه أنه سوف يلبى بقية هذه المطالب فى أقرب فرصة. ولاشك فقد انفضح أمرْ «الأمز كينياتا» - كبير العائلة - وكثر حوله وأعضاء أسرته الشائعات بأن لديهم ثروات ضخمة حققوها من خلال إساءة استخدام الوظائف العامة التى شغلوها، هذا فضلاً عن ثبوت تورطهم فى القيام بأعمال تصدير واستيراد غير قانونية للعاج إلى «الشرق الأوسط» و«هونج كونج» هذا فضلاً عن عمليات التهريب بمختلف أنواعها من وإلى كينيا، والإستثمارات المشبوهة، وغيرها من الزنشطة الاقتصادية الفاسدة التى كان لها بالغ الأثر على الاقتصاد الكينى.[١]

عموماً فإن حكومة «كينياتا» كانت موبوءة بالفساد على نطاق واسع، خاصة الممارسات الاقتصادية الفاسدة المتصلة بغش وتهريب العاج والأحجار الكريمة، والاستيلاء على أراضى الدولة بدون وجه حق، وتعيين أقارب الوزراء والمسئولين فى الشركات الكبرى، وإعلاء المصالح الخاصة على حساب المصالح العامة... وغير ذلك من تلك الممارسات الفاسدة[٢]. ولم تتغير سياسات الاستثمارات فى كينيا بعد الاستقلال عما كانت عليه قبل الاستقلال، فإذا كان الأجانب هم الذين يقومون بعمليات الاستثمار على نطاق واسع دون أفراد المجتمع قبل الاستقلال، فصفوة القوة السياسية هى التى احتلت هذا الدور بعد الاستقلال، فلقد حقق الزعماء السياسيون فى كينيا استثمارت ملحوظة خاصة فى مجال الزراعة بنفس قدر نشاطهم فى مجال السياسة، وفى الواقع أن الثروة الشخصية بغض النظر عن مصدر اكتسابها تبدو شرطاً أساسياً من شروط النجاح فى مجال السياسة فى كينيا، ومن ثم فالعلاقة بين الفساد الاقتصادى والفساد السياسى تبدو واضحة وهى علاقة تبادلية تأخذ طابع التأثير والتأثر.

---

(1) Ibid, P. 81.
(2) Ibid., P. 82.

وعلى الرغم من الفقر والمرض والجهل - ثالوث التخلف - الذى كان يعانى منه غالبية سكان كينيا، إلا أن هناك بعض الفئات التى كانت تتمتع بمستوى عالٍ من الرفاهية الاقتصادية خاصة صفوة القوة السياسية والاقتصادية والبيروقراطية. فعقب الاستقلال أزدادت الفجوة بين الأغنياء والفقراء بسبب الفساد الاقتصادى الناتج عن عمليات توزيع المزارع والمشروعات الاقتصادية التى سيطرت عليها الدولة بعد رحيل ملاكها من الأجانب، الأمر الذى أدى إلى تشكيل لجنة برلمانية عام ١٩٨١ للتحقيق فى قضايا الفساد الاقتصادى والمحسوبية والقبلية خصوصاً امتلاك بعض الأفراد وإدارة عدد من المشروعات الاقتصادية الكبيرة فى وقت قصير جداً، وظهور فئة جديدة من أفراد المجتمع اطلق عليها اسم «الوبانزى» Wabenzi، وكانت السمة المميزة لتلك الفئة هى امتلاك كل فرد سيارة أو أكثر ماركة «مرسيدس بنز» Marcedes Benz، ولقد بدأت الحكايات والإشاعات تتناقل حول حجم الثروات الشخصية وحول أساليب جمعها لدى هذه الفئة وغيرها من فئات المجتمع الكيني والتى أتضح خطئها بشكل قاطع فى الممارسات الفاسدة.(١)

ولاشك أن التجربة السياسية فى كينيا بعد الاستقلال ليست كلها فاسدة. فرذا كان هناك أغلبية فاسدة يتزعمها رأس الدولة وحاشيته ومعاونوهم من السياسة على مختلف مشاربهم فإن هذا لا يمنع من ظهور أقلية داخل النظام السياسى كانت تتمتع بمصداقية كبيرة، ونزاهة فى القول والفعل، فعلى سبيل المثال أسهم عضو البرلمان البارز «كاريوكى» فى إقامة العديد من مشروعات التنمية المحلي التى كانت تعرف باسم مشروعات Ha-rambee. وقدم العون اللازم للعديد من القادة المحليين. وهذا الوضع قد ساعده على تكوين قاعدة شعبية على الصعيد القومى وهتو ما مثل تحدياً خطيراً لنظام «كينياتا» السياسى، حيث استند «كاريوكى» إلى ذلك الدعم الشعبى فاضحى من أبرز المعارضين والمتقدمين لسياسات الحكومة، الأمر

---

(1) Ibid., P. 83.

الذى دفع نظام «كينياتا» إلى اللجوء إلى زسلوب التصفية الجدية للتخلص منه نهاذياً فتم اغتياله فى ظروف غامضة عام ١٩٧٥[١]. وفى اعقاب اغتيال «كاريوكى» اشتدت حدة المعارضة البرلمانية «لكينياتا» فقام بأعتقال نائب رئيس البرلمان وأحد الأعضاء أثناء انعقاد جلسة البرلما، ولقد اعتمد «كينياتا» فى فرض سيطرته وهيمنته السياسية على استراتيچية القمع والقهر بهدف تحقيق نوع من الاستقرار السياسى الظاهرى، وذلك من خلال إنشاء «وحدة الخدمة العامة». وتمتع هذه الوحدة بوضع متميز عن جهاز الشرطة والجيش، وكان الهدف من إنشائها تحقيق الاستقرار السياسى أثناء المواقف التى يستحيل استخدام الجيش فيها. وقد أعطيت لهذه الوحدة العديد من الصلاحيات فأصبح من حقها الاعتقال دون محاكمة، ومراقبة كافة الاجتماعات السياسية وغيرها من الممارسات السياسية الفاسدة[٢].

ولقد تميزت فترة حكم «كينياتا» بمحاباته الواضحة لعائلته وقبيلته «الكيكيو»، فأحاط نفسه بحاشية من الأقارب والأتباع، فنادراً ما كان يظهر فى مكان عام دون مرافقة أى من الثلاثة المقربين أو جميعهم «أكونيا نجى» وزير الدولة برئاسة الجمهورية (صهر الرئيس)، و«مونجا» (وزير الشئون الخارجية ابن عم الرئيس)، و«نيچونچو» الذى كان يشغل منصب النائب العام هناك أما باقى أفراد حاشيته فكانوا من جماعتين أساسيتين تتمثل الأولى فى قادة «الكيكيو» الذين سيطروا على معظم الوزارات الهامة مثل الدفاع، المالية، التخطيط، الحكم المحلى، والزراعة والأراضى والتوطين، وتتمثل الثانية فى قادة أكبر ثلاثة قبائل متحالفة مع «الكيكيو»[٣]. ولقد كانت رابطة الدم هى المعيار الأول الذى يحدد الولاء للرئيس، ومن ثم تمتعت أسرة «كينياتا» بمكانة متميزة فى المجتمع الكينى، ولقد أظهرت عائلة «كينيانا» العديد من الممارسات الاقتصادية الفاسدة

---

(١) حمدى عبد الرحمن، الفساد السياسى، فى أفريقيا، مرجع سابق، ص ٨٣.
(٢) المرجع السابق، ٨٤ – ٨٥.
(٣) المرجع السابق، ص ٨٤.

كاستغلال النفوذ فى الحصول على استيراد سلع معينة واحتكارها. والحصول علي عقود لصالح القطاع الخاص، وتسهيل مهام الشركات متعددة الجنسية، وامتلاك المزارع والفنادق الكبرى وشركات التأمين والنقل والتجارة - خاصة تجارة العاج - وتحقيق منافع ذاتية من خلال هذه الممارسات الفاسدة على حساب المنفعة العامة للمجتمع. وجدير بالذكر أن زوجة كينياتا » الثانية «ماما نجيبا » قد حققت ثروات طائلة من خلال الأنشطة الاقتصادية الفاسدة مثل امتلاك مساحات شاسعة من أراضى الدولة المنزرعة وغير المنزرعة، واحتكارها لمناطق معينة للصيد البرى والتعدين هذا فضلاً عن تجارة العاج والنقل البرى وغيرها من المشروعات الاستثمارية. ولاشك أنه أثناء فترة حكم «كينياتا» كان المجتمع الكينى موبوء بالفساد، ففساد رئيس الدولة والمؤسسات الحكومية والوزراء أضحى واقعاً ملموساً ومعاشاً، فالوزراء المسئولون كانت لهم أنصبة فى المشروعات الاستثمارية تصل فى كثير من الأحيان إلى (٥٠٪) من القيمة الإجمالية للمشروع، حتى بعد تولى «دانيل آراب» حكم البلاد فقد استمر الفساد الاقتصادى فى النمو والازدهار، وأى محاولة للتعرض له كان محكوم عليها بالفشل، فحينما تعرض الدكتور «أوكو» وزير الخارجية السابق بالانتقاد الحاد لقضايا الفساد المنتشر فى كينيا، وقيامه بتجميع ملفات عن الممارسات الاقتصادية الفاسدة لكثير من الوزراء والمسئولين فى الدولة، وفضح حسابات الوزراء وكبار المسئولين فى الخارج، كانت النتيجة الحتمية فى مثل هذه المواقفهى اغتياله فى فبراير ١٩٩٠[١]. وهذه الواقعة تكررت بصورة مختلفة فى حكم «كينياتا» لبعض أعضاء البرلمان الذين تعرضوا لقضايا الفساد الاقتصادى والسياسى.

(ب) الفساد المؤسسى وآثاره الاقتصادية:

لقد شهد المجتمع الكينى أنماطاً متنوعة من الفساد المؤسسى الذى انعكست آثاره على عمليات التنمية والتحديث بشكل سلبى أدى إلي

---

٢ - الهيئة العامة للاستعلامات، دراسة عن: الديمقراطية فى كينيا، وزارة الاعلام، القاهرة، فبراير ١٩٩٢، ص ص ٥ - ٦.

تكريس التخلف الاقتصادى والاجتماع، وزيادة حدة المعاناة الاقتصادية لغالبية أفراد المجتمع. فلقد استشرى مرض الفساد الاقتصادى المتمثل فى الرشوة واستغلال النفوذ، وإعلاء المصالح الشخصية على حساب المصلحة العامة داخل الجهاز البيروقراطى، ومن ثم سعت الحكومة إلى تدعيم سيطرتها الإدارية الكاملة على كافة أنحاء المجتمع مستخدمة فى ذلك الجهاز البيروقراطى خاصة فى تنفيذ الممارسات الفاسدة، فالجهاز البيروقراطى كان فى يد رئيس الدولة وأعضاء الحكومة من الوزراء وغيرهم أداة لينة لتحقيق مصالحهم الشخصية، ولقد انعكس ذلك الوضع على أفراد الجهاز البيروقراطى أنفسهم، فإذا كانت القيادات السياسية على هذه الدرجة من الفساد فلا عجب من انخراط أفراد الجهاز البيروقراطى أنفسهم فى صور متنوعة من الممارسات الفاسدة[1].

ولاشك أن السياسة التى اتبعتها صفوة القوة فى المجتمع الكينى عقب الاستقلال - بشأن توزيع الأراضى الزراعية التى كانت خاضعة لسيطرة المستوطنين البيض - تعتبر مثالاً واضحاً على مدى تفشى الفساد الاقتصادى فى المجتمع، فكان من المقرر أن يتم توزيع ما يقرب من سبعة ملايين فدان على أفراد المجتمع من الفلاحين المعدمين إلا أن الذين استفادوا من هؤلاء الفلاحين البسطاء أعداد قليلة للغاية بينما باقى الأراضى الزراعية فقد وزعت على صفوة القوة فى المجتمع، واستبقى «كينياتا» ما يقرب من ١٫٦ مليون فدان من هذه الأراضى الزراعية وتم توزيعها على كبار الأثرياء فى المجتمع[2].

وجدير بالذكر أن صفوة القوة فى المجتمع الكينى قد استغلت مؤسسات المجتمع المختلفة فى تقوية مكانتها وتعزيزها فى المجتمع وذلك من خلال[3]:

---

(1) Robert Williams, Op. cit., P. 85.
(2) Ibid., P. 81.
(٣) د. حمدى عبد الرحمن حسن، الفساد السياسى فى أفريقيا، مرجع سابق، ص ٨٧.

١ - الاستيلاء على الأراضى المنزرعة وغير المنزرعة بشكل غير قانونى، فعقب الاستقلال تحولت الأراضى الحكومية إلى أقلية من ذوى النفوذ فى المجتمع بدلاً من أن تذهب إلى مستحقيها من صغار الملاك والفلاحين المعدمين.

٢ - الاستيلاء على موارد المجتمع الطبيعية، كالغابات بهدف انتاج الفحم النباتى، والاستيلاء على الثروة الحيوانية لاستغلالها فى تجارة العاج والجلود والفراء، ولقد شارك فى هذه الممارسات الاقتصادية الفاسدة صفوة القوة السياسية فى المجتمع وبصفة خاصة أسرة الرئيس «كيناتا» وحاشيته.

٣ - اتساع دائرة أنشطة التهريب، ولقد تنوعت عمليات التهريب إلى داخل البلاد وخارجها كتهريب العاج والمنتجات الجلدية والفراء والعديد من السلع المصنعة، وكذلك تهريب البن الأوغندى، وفى فترة الجفاف التى إجتاحت المجتمع فى النصف الأول من السبعينات تم تهريب مواد الإغاثة الدولية إلى خارج كينيا إلى كل من الصومال وتنزانيا والسودان وأثيوبيا، ولاشك أن هذا النشاط الاقتصادى الفاسد قد خلق أزمة شديدة فى المواد الغذائية والتموينية داخل المجتمع آنذاك.

٤ - الفساد الاقتصادى الناتج عن الممارسات البيروقراطية المختلفة، فمن المعروف أن الجهاز البيروقراطى فى حقبة السبعينات كان موبوءاً بالفساد، وهذا الفساد كان نتيجة طبيعية لفساد الصفوة الساسية والاقتصادية فى المجتمع، وهذا الوضع أعطى لأفراد الجهاز البيروقراطى مركزاً متميزاً داخل المجتمع، فقد حصلوا على رواتب ومزايا مادية تفوق كثيراً ما يحصل عليه نظراؤهم فى مجتمعات أفريقية أخرى مثل تنزانيا، هذا فضلاً عن أن القانون فى كنيا لا يمنع أفراد الجهاز البيروقراطى والسياسيين من مزاولة أنشطة أخرى للحصول على مصادر إضافية للدخل، ومن ثم استغل أفراد الجهاز البيروقراطى مناصبهم فى تحقيق ثروات طائلة من خلال الأنشطة المشروعة وغيرمشروعة التى كانوا يمارسونها، ومن الأمثلة

البارزة على استغلال أفراد الجهاز البيروقراطى لمناصبهم قضية تخصيص المساكن العامة وتوزيعها فى مدينة نيروبى[1]..

خلاصة القول، فإن المجتمع الكينى - كأحد المجتمعات الأفريقية النامية - قد شهد فساداً اقتصادياً وسياسياً وبيروقراطياً عقب الاستقلال كان محل إدانة كافة المراقبين الأجانب، وبعض الدوائر المحلية فالانحرافات الاقتصادية لصفوة القوة السياسية والبيروقراطية أدت رلى تدهور القيم الاجتماعية لدى غالبية أفراد المجتمع وإنعكس ذلك على اتجاهات الأفراد نحو العمل والانتاج، وكانت النتيجة المنطقية هى استمرار دائرة التخلف التى يعانى منها المجتمع وفشل برامج التنمية القومية.

ـ نماذج من الفساد الاقتصادى فى حقبة السبعينات: ـ

أدى الانفتاح الاقتصادى الاستهلاكى إلى تزايد الجرائم المتصلة بالمال العام كالرشوة والاختلاس واستغلال النفوذ والتزوير والتهرب مالضريبى والجمروكى والغش التجارى والصناعى وتجارة المخدرات، وهذا مايمكن تسميته بتالكسب غير المشروع والذى يعنى تضخم الثروات التى لا تقوم على قيم أخلاقية وإجتماعية سليمة.

ولقد أثبتت نتائج الدراسة الميدانية أنه قد طرأ تغيرات فعلاً على بعض القيم عند بعض شرائح المجتمع، فتزايد أعداد الانتهازين والراغبين في المكسب السريع بغير مبالاة بأى قيمة من القيم الأخلاقية أو الاجتماعية أو حتي الدينية، مما أدى إلى ضعف انتمائهم للمجتمع المصرى وسهل الطريق إلى اللجوء للممارسات الاقتصادية الفاسدة لتحقيق مطامع ذاتية دون أدنى اعتبار للنتائج الخطيرة التى تترتب على هذه الممارسات المنحرفة والتمزق الاقتصادى والاجتماعى الذى يمكن أن يحل بالبناء الاجتماعى. وجدير بالذكر أن الغالبية العظمى من الممارسات الاقتصادية الفادة في حقبة الستينات والسبعينات كانت ممارسات على مستو الأفراد والجماعات

---

١ - المرجع السابق، ص ٨٨.

المحدودة العدد، وليست على المستوى النسقى أو النظامى، مع العلم بأن المحصلة اللنهائية لتلك الممارسات ذات تأثير سلبى خطير علي بناء النسق ككل، فالحكم علي نسق أو نظام ما بالفساد يعتبر تعميم غير منطقى مادام هناك بعض القيم الإيجابية الموجهة لسلوك الأفراد داخل النسق لاتزال تقاوم تلك الممارسات الفاسدة.

(أ) الفساد على مستوى السياسة الاقتصادية:

لاشك أن أكثر الانتقادات التى وجهت إلى سياسة الانفتاح الاقتصادى كانت تدور حول فشل هذه السياة فى تحقيق التنمية المنشودة وذلك لسبب بسيط تمثل فى التخطيط لعملية الانفتاح الاقتصادى فى غياب للفكر الاقتصادى الوطنى المستنير، تحقيقاً لمصالح إقتصادية فاسدة كان لها بالغ الأثر على قيم وأخلاقيات باقى أفراد المجتمع من ناحية وفشل خطط وبرامج التنمية القومية من ناحية أخرى، هذا فضلاً عن أن التنمية الوهمية التى تحققت فى هذه المرحلة قد أدت إلى زيادة توزيع الدخل سوءاً وعمقت الفوراق الطبقية بين فئات المجتمع المختلفة.

وجدير بالذكر أن كافة التجارب التنموية التى اعتمدت على النموذج الرأسمالى الغربى فى التنمية قد باءت جميعها بالفشل بسيط أن طابع الحياة الغريبة وإطار القيم والطموحات أو التطلعات التى نجحت فيها الرأسمالية الغربية وحققت تقدماً إقتصادياً مرموقاً يختلف تماماً الاختلاف عن طابع الحياة وإطار القيم وموجهات السلوك في المجتمعات النامية، لأن البيئة الاقتصادية والمناخ الاجتماعى مختلف فى كلا النوعين من المجتمعات. فالمجتمعات النامية التى شبت عن الطوق وخرجت من دائرة التخلف والتبعية (كالصين والدول النمور) قد تبنت منظوراً تنموياً قومياً مائة فى المائة، ومن ثم حققت هذه المجتمعات قفزات تنموية ناجحة.

لا جدال فى أن منطق الانفتاح الاقتصادى بالنسبة للدول النامية منطق يقوم على استغلال الدول الغنية للدول الفقيرة، أو الدول المتقدمة للدول

المتخلفة، نظراً لمعدل التبادل الدولى غير المتكافىء بين الدول[1]، فالدول النامية لا تتطيع أن تدخل فى نطاق المنافسة فتصبح بمثابة دول مستقبلية فقط أو سوق خصبة لاستقبال السلع والمنتجات المختلفة، وهذا بلاشك يؤدى إلى القضاء التاعم على الصناعة الوطنية النامية لعجزها عن الصمود فى مجال المنافسة الحرة.

هناك ثلاثة مخاطر وقع فيها المجتمع المصرى نتيجة لتطبيق الانفتاح الاقتصادى:

١ - وقوع الاقتصاد المصرى فى دائرة التخلف والتبعية للدول الرأسمالية الغربية.

٢ - إزدياد حدة التفاوت الطبقى الناتج عن الفجوة الشاسعة في توزيع الدخول.

٣ - غزو الثقافة الوطنية من قبل الثقافة الغربية، وظهور بعض الممارسات الاقتصادية الفاسدة.

فبالنسبة **للخطر الأول**، وهو الوقوع فى شرك التبعية الغربية، فالمشكلة التى كان يواجهها الاقتصاد المصرى هى عدم توفر رؤوس أموال إنتاجية كافية لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا راجع إلى عجز الموارد الاقتصادية في الاقتصاد القومى، حيث لا توجد مدخرات كافية تصلح كرؤوس أموال إنتاجية أو لاعادة الدورة الانتاجية، ونظراً لما تتصف به الدول النامية بصفة عامة من ضعف مدخراتها الذاتية، فإنها تلجأ إلى الموارد الخارجية بما يحققه النمو المستهدف دون تعريض الاقتصاد القومى للخطر، وهذه الموارد الخارجية قد تكون على هيئة قروض مالية أو على هيئة استثمارات أجنبة في المشروعات المتعلقة بالتنمية، ولقد أثبتت

---

(١) جلال أمين، «بعض الانفتاح الاقتصادى فى مصر» فى: الاقتصاد المصرى فى ربع قرن: دراسة تحليلية للتطورات الهيكلية، الجمعة المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثالث للإقتصاد بين المصريين، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٤٣٦.

التجارب لكى يكون القرض مأمون العواقب ينبغى أن يكون سعر الفائدة عليه ليس فقط أقل من معدل عائد المشروع بل أقل أيضاً من معدل النمو فى الدولة المقترضة[1]. أما فيما يتصل بالاستثمارات الأجنبية، فلاشك أن المستثمر الأجنبى الذى يضع رأس ماله فى مشروع يرغب فى الحصول على عائد كبير، وعموماً أن الاستثمارات الرأسمالية الخارجية فى المجتمعات النامية تستهدف تحقيق أقصى منفعة ممكنة من خلال إحتكار المواد الخام وإنتاج هذه المواد وتصدير المنتجات المتعلقة بها، فالمستثمر الأجنبى لا يبيع براءات اختراع ومعرفة فنية أكثر حداثة، لأن الدول الرأسمالية الكبرى والمتقدمة لا تفرط فى هذه البراءت أو المعارف الفنية بسهولة الا إذا كانت ليست على المستوى المطلوب لديها. ولذلك فالخطأ الفادح الذى وقعت فيه سياسة الانفتاح الاقتصادى أنها لم تقم حساباً لخطر القروض الأجنبية من ناحية وخطر الاستثمارات الخارجية من ناحية أخرى، فالقروض تضاعفت الفائدة عليها وتراكمت بشكل أصبح مصدر خطر على التنمية، فعائد التنمية القومية أقل بكثير من العائد المربوط على القروض السنوية، والاستثمارات الأجنبية كان معظمها - أن لم يكن كلها - استثمارات لا تخدم عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعة فى المجتمع المصرى، فقد انصب اهتمام غالبية هذه الاستثمارت عليي السلع غير الضرورية والسلع الاستهلاكية الترفيهية (كالمشروبات الغازية والمنظفات الصناعية وحلوى الأطفال بأشكالها المختلفة والشيبسى وزيت الطعام)... وغير ذلك من تلك الاستثمارات التى لا تتطلب رأس مال كبير وفى نفس الوقت تدر أرباحاً سريعة وعالية بالمقارنة بمثيلاتها من الاستثمارت الانتاجية التى تعود بالنفع على غالبية أفراد المجتمع.

وعلى الرغم من الأخطار التى قد تسببها الاستثمارات والقروض الأجنبية فى الدول النامية إلا أنه يمكن وضع القيود والضوابط التى يمكن من خلالها التقليل من هذه الأخطار أو منع حدوثها كلية، ولقد افتقدت سياسة الانفتاح

---

(١) المرجع السابق، ص ٤٣٩.

الاقتصادى فى حقبة السبعينيات إلى مثل هذه القيود فجاءت مخيبة للآمال متخذى القرار وأفراد المجتمع على حدٍ سواء.

وتمثل **الخطر الثانى** الذى أحدثته سياسة الانفتاح الاقتصادى فى التفاوت الواضح بن دخول الطبقة الطفيلية (أثرها الانفتاح) وبين غالبية أفراد المجتمع، ولاشك أن هذا التفاوت الصارخ قد أحدث شرخاً فى جدار نسق القيم المصرية وأخذ هذا الشرخ فى الاتساع مع تزايد سنوات الانفتاح لدرجة أن كثير من الممارسات الاقتصادية الفاسدة[1] (كالرشوة مثلاً) والتى كانت تلقى معارضة وستنكار شديدين فى نسق القيم التقليدى أصبحت مع سياسة الانفتاح لا تلقي نفس هذا الاستنكار بل أصبحت (شئ لزوم الشئ) - على حد تعبير غالبية عينة البحث - أو هى الطريق السهلة والسريعة لإنجاز المهام الحكومية. ولم يقتصر هذا الخطر على حدة التفاوت بين الطبقات فى الدخول وحسب بل تبع ذلك تفاوت واضح فى القوة الشرائية والاستهلاكية والفرص الاجتماعية المختلفة، والتساؤل الجوهرى هل كان المشرع أو المخطط لسياسة الانفتاح الاقتصادى على دراية بما سوف تسفر عنه هذه السياسة من آثار وممارسات اقتصادية فاسدة؟. أياً كانت الاجابة على هذا التساؤل فهو مدان بلا جدال.

أما **الخطر الثالث** فقد تمثل فى تشبع الثقافة المصرية بقيم الانفتاح الاقتصادى وهى قيم غريبة عن المجتمع المصرى، فهناك أنماط جديدة من الإستهلاك قد فرضتها ظروف الانفتاح، وقيم جديدة دعمت السعى نحو تحقيق الربح السريع (الغاية تبرر الوسيلة)، ومن ثم لاقت كثير من الممارسات الاقتصادية الفاسدة ما يعضدها من قيم بدأت تزحف إلى نفوس غالبية أفراد المجتمع وتأخذ مكانها فى نسق القيم الاجتماعية... ولا يخفى على المشتغلين بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية ما تكبدته عمليات التنمية من معوقات نتيجة لتشبع كثير من أفراد المجتمع بتلك القيم

---

(1) John Waterbury, "The Soft stat and The Open Boor", OP. cit, P. 70 - 71.

الإنفتاحية التى حالت دون تحقيق المستهدف من التنمية خلال فترة الانفتاح الاقتصادى والحقبة التالية لها.

فالدول الرأسمالية الغربية تعى تماماً أن خلق مستهلك جيد ومضمون للسلع الغربية مرتهن أولاً بخلق شخص غربى الفكر وغربى الثقافة، وهذا ماسعت إليه فى حقبة السبعينيات[1].

على أية حال، فأن سياسة الانفتاح الاقتصادى قد حكم عليها من قبل كثير من الاقتصاديين الوطنيين بالفساد لأنها بددت جانباً لا يستهان به من موارد المجتمع الاقتصادية والبشرية، وأن مقولة الاعتماد على رأس المال الأجنبى فى الخروج من دائرة التخلف أصبحت مقولة مبتذلة، فلا يمكن الاعتماد على رأس المال الأجنبى دون الوقوع فى شرك التبعية، ولم يعد خفياً على المتخصصين الدور الذى تلعبه الشركات متعددة الجنسية في الدول المتخلفة فى تدعيم علاقات التبعية والاندماج فى السوق الرأسمالة العالمية[2]، طالما أن هذه العلاقات ينقصها التكافؤ فهى علاقات استغلالية في المقام الأول، فهل يمكن أن نصدق أن الدول الرأسمالية الغربية تسعى حقيقة إلى خروج مجتمعات العالم النامى من دائرة التخلف؟!.

ولا يخفي على أحد أن الشركات متعددة الجنسية فى فترة الانفتاح الاقتصادى قد أدت نوع من التحول الاجتماعى أفضى إلى خلق تناقضات وتشوهات إجتماعية، فقد حاولت هذه الشركات تخليق قوى اجتماعية جديدة مرتبطة بها إرتباطاً وثيقاً وتصبح مهمتها الدفاع عن وجودها بالشكل الذى يحافظ على مصالحها، وجدير بالذكر أن أنشطة الشركات متعددة الجنسية فى حقبة السبعينيات كانت تتركز فى الصناعات الاستهلاكية، ومن ثم أفرزت أثاراً سلبية على موازين التجارة فى مصر، فضلاً عن أنها لم تخلق

---

(١) جلال أمين، «بعض قضايا الانفتاح الاقتصادى فى مصر» مرجع سابق، ص ٤٢٠.

(٢) محمد صبحى الأتربى، الشركات متعددة الجنسية والطبقات العاملة، مرجع سابق، ص ٩٦.

تنمية حقيقية بقدر ما حققت رواجاً مالياً لبعض فئات المجتمع[1]. وهذه الشركات الاستثمارية لا تتوانى تحقيقاً لأهدافها من نشر قيم فاسدة مخربة للذمم والأخلاق.

على أية حال، فأن سياسة الانفتاح الاقتصادى قد خطط لها فى غياب تصور تنموى مستقل وغياب مشروع وطنى منفصل عن المصالح والأطماع الرأسمالية الغربية، فليس من قبيل الصدفة أن يتزامن تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى فى حقبة السبعينيات مع سياسة التهجير والهجرة، وليس من قبل الصدفة أيضاً أن يتزامن جذب رؤوس الأموال الأجنبية فى مقابل تهرب وسرقة ونهب رؤوس الأموال المحلية، فكم من عمليات نصب واحتيال على البنوك القومية وضياع مليارات الجنهات وتهريبها إلى الخارج، وكم من عمليات اختلاس وتبديد ونهب لشركات القطاع العام حدثت فى تلك الفترة، وليس من قبيل الصدفة دخول عمالة أجنبية فى مقابل تهجير للعمالة المصرية المدربة، وليس من قبيل الصدفة غرس قيم دخيلة على المجتمع فى مقابل محاولة إقتلاع جذور بعض القيم الأخلاقية والتقليدية التى تميز الشخصية المصرية، لاشك أن وراء كل هذه المحاولات الفاسدة مخطط يهدف إلى تفريغ المجتمع المصرى من محتواه القيمى والمادى والبشرى، ولقد نجح هذا المخطط فى الواقع حينما أقرت الحكومة المصرية تطبيق سياسة «الانفتاح الاقتصادى».

(ب) الفساد على مستوى المؤسسات والتنظيمات:

إذا كانت حقبة السبعينيات وبداية الثمانينيات قد شهدت فساداً على مستوى السياسيات التنموية وصناعة القرار الاقتصادى فقد شهدت أيضاً فساداً على مستوى المؤسسات والتنظيمات الصناعية والتجارية، ولعل ما حدث لكثير من شركات ومؤسسات القطاع العام من فساد إقتصادى واضح تمثل فى الخسائر الفادحة التى لحقت بهذه الشركات نتيجة لسوء الادارة

---

(١) سامية سعيد أمام، «الشركات متعددة الجنسية ومحاولات تفتيت الطبقة العامة المصرية، سلسلة كتاب قضايا فكرية، الكتاب الخامس، مايو ١٩٨٧، ص ١١١.

واتساع دائرة الممارسات الاقتصادية الفاسدة لدليل واضح علي الفساد المؤسسى الذى حدث فى فترة الانفتاح الاقتصادى. ولا جدال فى أن القطاع العام كان مستهدف من قبل جماعات المصلحة الاقتصادية التى ظهرت فى حقبة الانفتاح. وتمثل الشركات متعددة الجنسية أحد، العوامل الرئيسية التى أدت إلى فساد القطاع العام وذلك من خلال استنزاف الكوادر الفنية والادارية العاملة به بإغراءات متنوعة كالأجور الخيالية، والضمانات، والامتيازات والخدمات الاجتماعية والصحية، هذا فضلاً عن الحراك الجماعى القائم على الثروة المتحققة من عائد العمل فى الشركات الاستثمارية، ومن ثم أصبحت هذه الكفاءات المصرية أكثر ولاءاً لرأس المال الأجنبى وبالتالى فقدت ولائها للقطاع العام[1]. وكانت هذه الشركات الأجنبية تستهدف صفوة القوة السياسية فى المجتمع وتغدق عليهم أموالاً طائلة لما يقدموه لهذه الشركات من تسهيلات، ويكفى الحضور الشكلى أو المشاركة الشكلة لتلك الصفوة، فهذه الشركات ليست في حاجة إلى مشاركتهم بقدر حاجتها إلى ما يقدموه من تسهيلات من موقع نفوذهم السياسى، «ويكفى الاشارة إلى أن «حافظ عفيفى» أحد كبار صفوة القوة قبل الثورة وبعدها كان يشغل رئيس مجلس إدارة وعضو مجلس إدارة لحوالى (٤١) شركة استثمارية»[2].

وجدير بالذكر أن الانفتاح الاقتصادى وما جلبه من فقر وفساد هو من صنع صفوة القوة السياسية والبيروقراطية فى المجتمع، وكان ذلك عملاً مقصوداً لفتح منافذ للنهب الداخلى لكى تذهب ثروات المجتمع لأقلية طفيلية وبيروقراطية بصفتها حاكمة ومالكة للمجتمع المصرى[3]. فالإعفاءات التى كانت مقدمة لرأس المال الأجنبى لا تخضع لولاية القضاء المصرى، وكذلك منازعات العمل والأعمال لا يسرى عليها قوانين العمل المصرية، هذا فضلاً عن أن القوانين والقرارات واللوائحة النمظمة للاستيراد

---

(١) المرجع السابق. ص ١١٢.

(٢) المرجع السابق، ص ١١٢.

(٣)عطية الصرفى، من يحكم مصر المحروسة، مرجع سابق، ص ٨٠.

والجمارك لا تطبق على مشروعات رأس المال الأجنبى الذى حصل على حق انسحابه وإعادة تصديره إلى خارج مصر[١].

ولقد أدى غياب المشاركة والرقابة الشعبية فى القطاع العام إلى استغلال البعض لوظائفهم وإلى انتشار الفساد والإنحراف، ويرجع غياب الرقابة إلى سوء اختيار القيادات التى استغلت نفوذها ووظيفتها لتحقيق الأغراض الشخصية على حساب المصلحة العامة. ولم يقتصر دور الفساد على شركات ومؤسسات القطاع العام بل امتد أيضاً إلى النقابات العمالية والمهنية بعد أن أصبحت هذه النقابات أداة طبيعية لخدمة صفوة القوة السياسية ولا شأن لها بالدفاع عن حقوق الفئات التى تمثلها فى كثير من الأحيان، ولقد انشغلت كثير من النقابات - كنقابة العمال - بالأنشطة الطفيلية والاستثمارية وتلقى المعونات الخارجية من الشركات متعددة الجنسية، واقتصر نشاطها على بيع الأختام والشهادات النقابية واستخراج البطاقات وجوازات السفر ورخص قيادة السيارات والسياحات الأوربية والأمريكية خاصة لكبار النقابيين[٢].

لاجدال فى أهمية الدور الذى لعبته الجمعيات التعاونية والاستهلاكية فى خدمة قطاع عريض من السكان خاصة المجتمعات الريفية، وكانت هذه الجمعيات منذ نشوئها فى بداية هذا القرن وهى في خدمة الفلاحين والحرفيين وصغار التجار وفئات أخرى متنوعة، ولكن مع قدوم الانفتاح تحولت هذه الجمعيات إلى بؤرة للفساد وممارسة الأنشطة الطفيلية ومركزاً أساسياً لتصريف السلع الغذائية والمنتجات الفاسدة التى فرضتها أقلية فاسدة على المجتمع. ولقد تخلت بعض الجمعيات التعاونية الزراعية عن دورها الانتاجى، فأهدرت مشاريع الميكنة الزراعية لكى ينفرد بها القطاع الخاص بإحتكار أعمال الرى والحرث والحصاد، واقتصر دور غالبية هذه الجمعيات التعاونية على التلاعب فى حيازات الفلاحين للأراضى الزراعية مقابل

---

(١) المرجع السابق، ص ٨٠.
(٢) المرجع السابق، ص ١٠٠

الرشوة وتقديم شهادات مزورة لصالح الفلاحين الذى يقومون بتجريف الأرض الزراعية وتبديدها وتبويرها بهدف استخدامها للبناء، هذا فضلاً عن استغلال آلات الجمعية من قبل بعض الأفراد بالمجان وتهريب الأسمدة والمبيدات والتقاوى وبيعها فى السوق السوداء[1].

وتعتبر الجمعيات التعاونية الاستهلاكية من أكثر المنافذ الرئسية للسوق السوداء - خاصة السلع التموينية المدعمة - فجزء من هذه السلع كان من نصيب المعارف وأصحاب النفوذ، وجزء آخر يتاجر به في السوق السوداء، وجزء بسيط تتقاتل عليه غالبية أفراد المجتمع من الفئات محدودة الدخل. وجدير بالذكر أنه قد انتشرت فى حقبة السبعينات وبداية الثمانينات جمعيات ومزارع عديدة للبيض والدجاج وتسمين «العجول»، وأغلب هذه الجمعيات كانت صورية مجرد مكان ولافته بهدف الحصول على الاعلاف المدعمة والأدوية البيطرية المدعمة والآلات المدعمة وبيعها فى السوق السوداء. وبالمثل امتد الفساد إلى بعض الجمعيات التعاونية الانتاجية فكثير منها يحصل على حصص من المواد الخام كالأخشاب والحديد والصاج والالمنيوم وغيرها وبيعها فى السوق السوداء.

ولم يقتصر الفساد في مجال المؤتمرات والتنظيمات المختلفة على شركات القطاع العام والجمعيات التعاونية والاستهلاكية ولكنه امتد أيضاً إلى «البنوك»، فكم من حوادث سطو واختلاس حدثت فى تلك الفترة، هذا فضلاً عن عمليات التهريب - واسعة النطاق - التى تمت بتدبير من بعض المفسدين من العملاء وبعض العناصر المسئولة فى تلك البنوك، والنتيجة النهائية ضياع ملايين الجنيهات على المجتمع لحساب أفراد معدودين. وكان حظ مراكز الشباب - التى بلغت (٢٩٣٦) مركزاً منتشرة فى المدن والقرى - من الفساد وفيراً، فعلى الرغم من كثرة المراكز الشبابية والتى تشير إلى حدوث طفرة حضارية فى هذا المجال، إلا أنها طفرة صورية، ففى الواقع أن

---

(١) المرجع السابق، ص ١٠١.

غالبية هذه المراكز تموج الفساد - خصوصاً إختلاس المال العام وتبديده الأمر الذى أدى إلى تحول كثير من قيادات بعض هذه المراكز إلى النيابة الادارية والعامة ومحاكم الجنايات بتهم اختلاس أموال مراكز الشباب(١).

وتعتبر **«هيئة التأمين الصحى»** من أكثر الهيئات الحكومية انخراطاً فى الممارسات الفاسدة فى فترة الانفتاح الاقتصادى، وتمثلت هذه الممارسات الفاسدة في اختلاس الأدوية بالملايين، والعمولات، والتهرب الجمروكى، والاختلاس من الإيرادات العامة للهيئة، والاتلاف العمد للأدوات والأجهزة الطبية، ولعل قرار هدم مستشفى «المبرة» بطنطا فى بداية الثمانينات رغم صلاحية المبنى وصلاحية الأجهزة المستخدمة بالمستشفى والتى قدرت بخمسة ملايين جنيه لدليل واضح على مدى الفساد بالهيئة، فالمستشفى كان يخدم ما يقرب من ثلاثة ملايين مواطن، فتم هدمها وسحب أرضها من هئة التأمين الصحى وتحويلها إلى جراج للسيارات تابع لوزارة الصحة. ولقد كلف هذا القرار الفاسد بهدم المستشفى المجتمع ١٥ مليون جنيه(٢).

ولاشك أن النظرة الشائعة لهذه الجرائم الاقتصادية والممارسات الفاسدة تكشف عن مدى انتشار الفساد وتغلغله فى قطاعات عديدة من المجتمع، فعلى سبيل المثال - أن هيئة الآثار المفترض أنها حامية لآثار مصر من التلف والتبديد تسرق الآثار الفرعونية وتهربها إلى الخارج، والمسئولين بوزارة الصحة والتأمين الصحى المفترض أنهم حريصون علي مكافحة الأمراض المعدية وعلاج المرضى وتطعيم الأطفال ينهبون الأموال المخصصة لذلك، ويستولون على أدوية التأمين الصحى، والعاملين بهيئة النقل العام يهربون قطع غيار السيارات (يارات النقل العام) ويبيعونها في السوق السوداء، بينما أتوبيسات الهيئة معطلة وفى حاجة إلى الاصلاح، والمسئولين بشركة الزيوت العامة بدلاً من تصحيح الأوضاع بالشركة ومعرفة أسباب

---

(١) المراجع السابق، ص ١٠١.

(٢) محمد عباس إغتيال أمة: قصة سادات (رسالة إلى جيل قادم ورئيس آت)، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٨، ص ١٦٤.

التاريخ	الفكرة الرئيسة في الموضوع المنشور
١٩٧٥/١/٧	ضبط عصابة بهيئة الآثار لتهريب الآثار الفرعونية.
١٩٧٥/١/١٢	ضبط بعض العاملين بالمجمعات الاستهلاكية لتلاعبهم بالاسعار.
١٩٧٥/١/١٦	اتهام ٨ موظفين بشركة الكيماويات بإختلاس ١٢ ألف جنيه.
١٩٧٥/١/٢٠	محاكمة بعض المسئولين في وزارة الصحة.
١٩٧٥/١/٢٢	إختلاسات بمديرية الكهرباء.
١٩٧٥/١/٢٣	بيع لحوم المجمعات الاستهلاكية بالسوق السوداء.
١٩٧٥/١/٢٤	ضبط عصابة خطيرة لتزوير شهادات الإعفاء من التجنيد.
١٩٧٥/١/٢٨	إختلاسات تقدر بعشرين ألف جنيه لحديد وخشب بشركة مصر للأسمنت.
١٩٧٥/١/٣١	إختلاسات بهيئة البريد مقدارها ٤١ ألف جنيه.
١٩٧٥/١/٣	حبس مقاول بنى عمارتين بمواد مسروقة من القطاع العام.
١٩٧٥/١/٢	إختلاس أرصدة العملاء بأحد البنوك الوطنية.
١٩٧٥/٣/٣	معاقبة جميع أعضاء مجلس إدارة احدى شركات الأرز لأنهم بددوا أموال الدولة.
١٩٧٥/٣/١٤	سيارات القطاع العام تنقل الركاب بالأجر.
١٩٧٥/٤/٨	اتهامات في نقابة العاملين بالترام باختلاس أموال النقابة.
١٩٧٥/٤/١٩	محافظ البحيرة يكشف تلاعب فى توزيع الحديد بمدينة أبوالمطامير.
١٩٧٥/٤/٢٢	محاكمة رئيس مؤسسة النقل البحرى ومديرها العام بتهمة عدم الأمانة وضياع آلاف الجنيهات على الدولة.
١٩٧٥/٥/٤	١٢حادث اختلاس بهيئة البريد خلال الشهر الماضى.
١٩٧٥/٦/٥	القبض على مدير عام مطاحن وسط غرب الدلتا بتهمة إختلاس مواد بناء قيمتها ١٣ ألف جنيه.
١٩٧٥/٧/٣	إحالة مجلس إدارة شركة قطاع عام بسبب خسائر ٢٦٠ألف جنيه.
١٩٧٥/٧/٤	بنك التسليف بكفر الشيخ يستولى على ١٩ ألف جنيه سنوياً من الجمعيات الزراعية بدون وجه حق.
١٩٧٥/٨/٢	ضبط إختلاسات مالية كبيرة بالشركة المصرية لتوزيع السلع الغذائية والتموينية بردفوا.
١٩٧٥/٨/٤	اختلاس ٤٥ ألف جنيه بشركة الزيوت والصابون.
١٩٧٥/٨/١٨	اتهام مدير بالسلع الغذائية بتهريب ٦٠٠ كيلو شاى.
١٩٧٥/٨/١٩	عمال هيئة النقل العام يهربون قطع غيار السيارات فى الزبالة.
١٩٧٥/١٠/٢٠	إختلاسات بسنترال المنيل لأسلاك تليفون قيمتها ١٢٠٠ جنيه.
١٩٧٥/١٠/١٢	إحالة المسئولين بشركة الزيوت العامة تعمدوا إخفاء عن ١٠ طرود بلا رسوم لتاجر مقابل ١٠٠٠ جنيه رشوة.
١٩٧٥/١١/٢٥	محاكمة ٧ موظفين بالسجل المدنياستخرجوا بطاقات وشهادات ميلاد مزورة لفنانات شارع الهرم.

الفكرة الرئيسية في الموضوع المنشور	التاريخ
اتهام بعض موظفى السوق الحرة بالمطار بإختلاس وتهريب البضائع.	١٩٨٠/١/١٨
وزير الاقتصاد يدلى بشهادته فى قضية البوينج: مصر للطيران لم تكن فى حاجة لهذه الطائرات.	١٩٨٠/١/١٧
الحبس ثلاثة سنوات لصاحبي شركة تصدير واستيراد إحتالا علي ٢٠ مهنياً.	١٩٨٠/٢/١١
إحالة متعهد سيارات نقل وسائقين للمحاكمة بتهمة سرقة زيوت بلغت قيمتها ٥ر٢ مليون جنيه.	١٩٨٠/٢/١٩
الحبس ٣ سنوات لصاحب شركة استيراد وتصدير استوالي على ١٥ ألف جنيه صفقات أسمنت وهمية.	
ضبط ٤ طن من قطبان السكة الحديد في مخازن تاجر بالزقازيق ومقاول بميت غمر.	١٩٨٠/٣/٦
اتهام ١١ بشركة السلع الغذائية برختلاس ٤٢ طن زيت طعام.	١٩٨٠/٣/٢٣
وقف نشاط ٩ مكاتب سفريات لتحايل أصحابها على العمال.	١٩٨٠/٤/٢
ضبط ٤٥ مخبزاً تنتج خبزاً ناقص الوزن في الإسماعيلية.	١٩٨٠/٤/١٠
نيابة الأموال العامة تحقق فى التلاعب فى أموال مكافحة، الملاريا.	١٩٨٠/٤/٢٤
إيقاف١٧ موظفاً بمركز الحسينية شرقية لإكتشاف إختلاس ١٠٠ ألف جنيه. حبس ٤ مهندسين اختلسوا طعام تسمين الدواجن.	١٩٨٠/٤/٢٩
النائب العام يأمر بالتحفظ على أموال رئيس حسابات الحسينية لإتهامه بإختلاس ٢٥٤ ألف جنيه.	١٩٨٠/٥/١١
النائب العام يأمر بالتحفظ على رئيس حسابات محكمة طنطا لإتهامه بإختلاس ٩٥ ألف جنيه.	
إحالة مسئولين بالمحافظة فى محافظة الشرقية للنيابة لاتهامهم بالتلاعب فى توزيع الأسمنت.	١٩٨٠/٥/١٤
اتهام ثلاث موظفين بالمجمعات الاستهلاكية بإختلاس ثلاثة ألاف دجاجة وبيعها لموظف.	١٩٨٠/٥/٢٥
اختفاء بضائع من شركة البويات بالاسكندرية قيمتها ١١ ألف جنيه. حبس ١٠ أصحاب مخابز سنة بسبب نقص وزن الرغيف	١٩٨٠/٦/٣
ضبط مدير مجمع ووسيطين يبيعان السلع بالسوق السوداء.	١٩٨٠/٦/٨
النيابة تكشف تلاعباً فى أموال فرع بيع المصنوعات، خبير المعمل الجنائى يؤكد استبعاد عقب سيجارة أو ماس كهربى.	١٩٨٠/٦/١٦
اتهام عاملان بشركة بيع المصنوعات بإشعال الحريق لإخفاء الاختلاسات.	١٩٨٠/٦/١٧
إحباط محاولة لتهريب ٧٢١ رأساً من الأغنام البلدية على الباخرة «ريدى ستار» فى بورسعيد.	١٩٨٠/٦/٢٠
حبس ٤ متهمين بسرقة كابلات التليفونات وتعطيل ٥٠٠ تليفون بدار السلام بالمعادى.	١٩٨٠/٦/٢٠

العجز والخسائر المتكررة يتعمدون إخفاء المعلومات الصحيحة عن الشركة لكى يضيع على الدولة مئات الآلاف من الجنيهات كل عام.

والمسئولين فى شركة مصر للطيران نظير ما حصلوا عليه من عمولات خيالية فى صفقة طائرات «البوينج» الشهيرة، ضيعوا على الدول ملايين الجنيهات فى صفقة لم تكن الشركة فى حاجة إليها، وفي الوقت الذى كانت فيه بعض خطوط السكك الحديدية فى حاجة ماسة إلى عمليات تجديد كانت قضبان السكك الحديدية الجديدة تملاء مخازن بعض التجار والمقاولين. وفى كثير من شركات القطاع العام لم يكتف المفسدون بما ينبهونه من هذه الشركات بل راحوا يدبرون الحرائق المتعمدة للقضاء على ما تبقى لإخفاء معالم جرائمهم الأولى، والعاملين بالمجمعات الاستهلاكية بدلاً من حماية المستهلكن من جشع التجار يهربون السلع التموينية الأساسية ويبيعونها فى السوق السوداء، ونقابة العملين بدلاً من السعى نحو حل مشاكل العاملين تختلس أموالهم وتبددها وغير ذلك من صور الفساد الإقتصادى على مستوى الهيئات والتنظيمات الكبرى.

وجدير بالذكر أن هذه الممارسات الاقتصادية الفاسدة هى فى النهاية جرائم أفراد أو جماعات فالخلل ليس فى بناء المؤسسة أو التنظيم بقدر ما هو خلل فى أخلاقيات وسلوك بعض أفراد هذه المؤسسات والذى ينعكس بدوره على بناء المؤسة ككل.

(جـ) الفساد الاقتصادى على مستوى الأفراد:

كما أشرت من قبل أن الفساد ظاهرة إجتماعية عامة لا يخلو منها مجتمع بشرى، وأن صور الفساد وأشكاله تختلف من مجتمع لآخر، ومن حقبة زمنية لأخرى داخل المجتمع الواحد، وفقاً للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التى تسود المجتمع فى كل فترة زمنية. والمجتمع المصرى شأنه شأن بقية المجتمعات النمية، يرتبط السلوك الفاسد فيه ويتشكل وفقاً لما يطرأ على البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من تغيرات تلعب دوراً محورياً فى ظهور أنماط مستحدثة من الممارسات الاقتصادية الفاسدة،

وتلاشى أنماط أخرى تقليدية أو اكتسابها طابعاً متميزاً تختلف فى مضمونها عن تلك الأنماط التى كانت سائدة من قبل فى حقبة زمنية أخرى، وذلك على ضوء مسيرة التغير التى يشهدها المجتمع فى الحقبات الزمنية المختلفة.

ومن المعروف أن هناك ندرة حقيقية حول البيانات الخاصة بالممارسات الاقتصادية الفاسدة نظراً لطبيعة هذه الممارسات، فلقد خلت السجلات الرسمية والمتمثلة فى تقارير الأمن العام أو الرحصاء القضائى أو البيانات الصادرة عن المركز القومى للتعبئة والإحصاء من الاشارة التفصيلية إلى هذه الممارسات الفاسدة على مستوى الأفراد - فالبيانات المنشورة عبارة عن أرقام لأنماط مختلفة من الممارسات الفاسدة كالرشوة والاختلاس وتجارة المخدرات... إلخ، وهذه الأرقام متضاربة ومتناقصة ليس فقط بين المصادر المختلفة ولكن أحياناً داخل المصدر الواحد.

فالتغيرات السريعة والتلاحقة التى شهدها المجتمع المصرى فى حقبة السبعينيات والتى شكلت فى مجملها سياسة الانفتاح الاقتصادى كان لها آثارها السلبية على بنية المجتمع المصرى بصفة عامة، وإزدياد معدلات الفساد على مستوى الأفراد بصفة خاصة. وسوف أتناول الفاد الاقتصادى على مستوى الأفراد من خلال مستويين اجتماعيين متمايزين

١ - الفساد على مستوى الصفوة:

لقد كان من الطبيعى، أن تصاحب فكرة الانفتاح الاقتصادى اطلاق الحافز الفردى، ودعم القطاع الخاص، وتراجع مفهوم هيبة الدولة وسيادتها الاقتصادية، وقد بدأ بالفعل بصورة تدريجية تخلى الدولة عن الدور المسيطر للقطاع العام، وعلى الأخص في مجالات الصناعة والتجارة الخارجية والمقاولات والإسكان والسياحة والفنادق والنقل والمواصلات - والسماح لرأس المال المحلى والأجنبى بممارسة نشاطه بلا معوقات فى هذه القطاعات المختلفة، ومن هنا بدأت تظهر الممارسات الاقتصادية الفاسدة علي مستوى الأفراد، فالكل يسعى إلى تحقيق أقصى منفعة اقتصادية، وفي ظل القيم

الاقتصادية المتغيرة التى شهدها المجتمع فى تلك الفترة أصبحت الغاية في الشراء تبرر طرق الحصول عليه، وظهرت ممارسات اقتصادية فاسدة كالسوق السوداء للعملة، والتهرب الضريبى لأصحاب الدخول والثروات الطفيلية، وفشل الدولة فى وصول الدعم إلى مستحقيه فكان يستحوذ عليه أفراد وجماعات معينة ليست فى حاجة إليه. فف ظل هذا المناخ الموبؤ بالفساد ومع غياب الرقابة الشعبية الفاعلة، أصبح من الممكن شراء ذمم بعض الصفوة واستخدامهم لتحقيق مصالح خاصة علي حساب المصلحة العامة، ولقد ساعد بعض المسئولين على فتح الباب على مصرعيه لعمليات التهريب والاتجار فى العملة، والاستيلاء علي أراضى الدولة والاتجار فيها، والسطو على أموال البنوك والهروب بها إلى الخارج، وإحتكار السلع الضرورية والمتاجرة فى الفاسد منها، واحتكار عملية تصدير واستيراد سلع معينة وغير ذلك من صور الممارسات الاقتصادية الفاسدة التى تفاقمت فى هذه المرحلة.

وجدير بالذكر، أنه مع تزايد صور الفساد الذى عم المجتمع في تلك الفترة، قد ظهرت الدولة عجزاً واضحاً وتراخت قبضتها فى التصدى لهذه الممارسات الفاسدة، وظهرت عليها سمات الدولة الرخوة، وبدا الأمر أمام الجميع أن كل شئ متاح ويمكن التجاوز أو السكوت عليه فيما عدا التآمر أو العمل السياسى ضد النظام القائم[1].

ولعل أبرز ملامح تراخى الدولة فى حقبة السبعينيات وبداية الثمانينات ما شهده المجتمع من تفاقم لمشكلات شملت كافة قطاعات المجتمع فعلى سبيل المثال تفاقمت أزمة الإسكان مع تراجع الدولة فى عمليات بناء الإسكان الشعبى فى مقابل ظهور أنواع مختلفة من الإكان الفاخر وبأسعار لا تتناسب إلا مع الفئة الطفيلية (أثرياء الانفتاح)، وفى مجال المواصلات، زادت عدد السيارات الخاصة وقل عدد اليارات العامة وأصبح استخدام عامة

---

(١) عبد الفتاح عبد النبى، التناول الإعلامي لجرائم النخبة، مرجع سابق، ص ٦٦.

الشعب لهذه السيارات العامة موضع معاناة وشكوى دائمة، وفى مجال التعليم فإنعدمت الثقة فى المدارس الحكومية نظراً للتدهور الحاد فى مجال التعليم انعدمت الثقة فى المدارس الحكومية نظراً للتدهور الحاد فى مستواها، وازدهر فى مقابل ذلك المدارس الخاصة ومدارس اللغات الأجنبة التى أصبحت حلماً يراود أولياء الأمور، وتفاقمت حدة الدروس الخصوصية وعمت كل مراحل التعليم، وفى المجال الصحى تدهورت مستويات الخدمة الصحية والمستشفيات العامة والمراكز الصحية في القرى والمدن نظراً لتقلص الانفاق الحكومى عليها، وفى مقابل ذلك تزايد عدد العيادات الخاصة والمستشفيات الاستثمارية، والمتشفيات (ذات النجوم الخمس) المخصصة لعلاج فئات معينة (أثرياء الانفتاح)، وانعدمت الثقة فى المستشفيات العامة والتأمين الصحى... وغيرها من هذه المشكلات التى شملت قطاعات المجتمع المختلفة.

أسباب الفساد الاقتصادي في المجتمعات النامية:

لاشك أن ظاهرة الفساد من الظواهر الاجتماعية المعقدة والتي يصعب تفسيرها في ضوء عامل واحد، ولكن هناك العديد من العوامل المتداخلة، والمتشبكة، والمتفاعلة مع بعضها البعض في أحداث هذه الظاهرة. فالفساد الاقتصادي هو محصلة لمجموع من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المختلفة. ولقد حاول «كولين ليز» Colin Leys تحديد الاسباب المؤدية للفساد بصفة عامة والفساد الاقتصادي بصفة خاصة في النقاط التالية [1]:

١ - أن غالبية المجتمعات النامية كانت مستعمرات أجنبية وهذه المجتمعات بدأت تحصل على استقلالها منذ عقود قليلة ماضية، حيث كانت تحكم من خلال قوى الاستعمار الأجنبية التي تختلف في كل شئ عن أفراد المجتمع، فترسخ في نفوسهم عداء شديد خوف وريبة في سلوك وتصرفات

(1) Colin Leys. What is the Problem about corruption. OP. cit. 520 - 522.

الحكومة الأجنبية، ومن ثم أصبحأي سلوك مخالف للسلطة شيئاً محبباً إلى نفوس أفراد المجتمع، وعندما حصلت تلك المجتمعات على استقلالها فلم يستطعأفراد المجتمعتغيير مشاعرهم تجاه الحكومة الوطنية الجديدة بشكل سريع لأن فكرة المصلحة القومية لم تتبلور بشكل مقبول، كما أن فكرة جديدة بالنسبة للمجتمعات. ومن ثم فليس هناك ما يدعو للعجب أن يقف كثيرمن زفراد المجتمع من بعض الحكومات موقف العداء، فهي بالنسبة لهم تعتبر أدوات للسلب والنهب، وليست أدوات لتحقيق المصلحة العامة. فالفلاح الأمي في بعض المجتمعات النامية يرى في الدولة وهيئاتها المختلفة مصدراً للتعليمات المعقدة غير المفهومة، من ثم فهي مصدر دائم للتهديد والعقاب، ولذلك يتخذ أى أجراء لحماية نفسه من العقاب بتقديم الرشاوي مثلاً، ولعل ما يراه «ليز» يفسر سلوك بعض القرويين في المجتمع المصري في سعيهم للتقرب لمن بيدهم السلطة كالعمدة أو ضابط الشرطة أو وكيل النيابة وذلك بتقديم الهدايا العينية وغيرها لكي يأمنوا - في اعتقادهم - جانب أو سلطة هذه الفئات والتي تمثل قوة الدولة في نظر القروي البسيط.

فالذي يريد أن يؤكد عليه «ليز» أن الاستعمار قد لعب دوراً كبيراً في غرس قيم الفساد الاقتصادي هذا فضلاً عن الجهل والتخلف والفقر والاغتراب تلك السمات التي يتسم بها قطاع كبير من أفراد بعض المجتمعات النامية، فالفساد الاقتصادي لدى تلك الفئات من المجتمع ليس فساداً مخططاً، ولكنه فساد تلقائي متوارث، وأن عملية تغييره لا يمكن أن تتم بسهولة ويسر لكنها في حاجة إلى عملية تنشئة اجتماعية جديدة.

٢ - يظهر الدافع إلى الفساد الاقتصادي وبشكل واضح في حالة التفاوت الطبقي الصارخ أو حالة اللامساواة والفقر المدقع. فإذا نظرنا إلى الوضع الطبقي للموظف الحكومي في بعض المجتمعات النامية والضغوط المادية والنفسية التي يعاني منها هذا من ناحية، والمستوى المعيشي الثراء الفاحش الذي يعيشه أفراد الطبقة العليا من ناحية أخرى، وما يمكن أن يحققه هذا الموظف من دخل إضافي لتحسين مستوى معيشته عن طريق الرشوة، وفي

ظل العقاب المتواضع للغاية لمثل ذلك السلوك، فلا غرابة أن يكون السلوك المتوقع لهذا الموظف هو سلوك الفساد، لأن هذا الموظف لديه من المبررات الشخصية التي تدفعه إلى الإقدام على هذا السلوك.

٣ - أن غالبية أفراد بعض المجتمعات النامية ليسوا على درجة من الوعي والثقافة اللازمة لفهم القواعد الرسمية أو طبيعة السلوك الواقعي الذي ينتهكونه حتى إذا كانوا على علم واضح بها فقد يرجع الفساد الاقتصادي إلى أنهم لا يقاومون انتهاك هذه القواعد، ولذلك لا يتحمسون لمنع الفساد[1]. فمن المعروف أن نسبة كبيرة من سكان المجتمعات النامية على درجة عالية من السلبية واللامبالاة خاصة إذا تعلق الأمر بفساد الآخرين، وقد يرجع ذلك إلى عدم تنفيذ القوانين بفاعلية، خاصة أن رجال الشرطة أنفسهم ليسوا معصومين من الفساد في بعض المجتمعات النامية.

وإذا كان «ليز» يرجع أسباب الفساد الاقتصادي إلى طبيعة المجتمعات النامية وظروفها التاريخية المتصلة بالاستعمار والتخلف والأمية، والقيم الاجتماعية التقليدية، وحالة الاغتراب التي يعاني منها غالبية سكان هذه المجتمعات، هذا فضلاً عن التفاوت الطبقي الصارخ بين الغنى الفاحش والفقر المدقع، وأن الخلاص من هذا الفساد الاقتصادي أمر ليس بيسير، ويتطلب من هذه المجتمعات أن تضع قدميها علي طريق التنمية والتحديث، وبالتدريج سوف تقل حدة هذا الفساد الاقتصادي، فإن «صمويل هينتبجتون» Samuel Huntington يرى عكس ذلك تماماً، فالأسباب الأساسية للفساد الاقتصادي تكمن في عملية «التحديث» Modermization التي تشهدها تلك المجتمعات، فالفساد الاقتصادي يزداد بشكل طردي مع ازدياد التحديث في المجتمع، ويعلل ذلك بقوله «أن عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (التحديث) تتطلب تغييراً في كثير من قيم المجتمع التقليدية، ومن ثم فبعض أنماط السلوك التي كانت تحظى بالقبول

---

(1) Ibid., P. 523.

والمشروعية من المنظور التقليدي تصبح فاسدة من منظور التحديث». فالفساد في مجتمع ما على طريق التحديث ليس بالضرورة نتيجة انحراف في السلوك بقدر ما هو انحراف عن قيم ومبادئ التحديث[1].

وخلاصة القول فإن عوامل انتشار الفساد الاقتصادي في بعض المجتمعات النامية يرجع إلى الأزمة العامة التي تعيشها تلك المجتمعات. فالفساد في بعض المجتمعات الافريقية - على سبيل المثال - يرجع إلى شبكة معقدة من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فضلاً عن العوامل الخارجية المتمثلة في الإمبريالية العالمية، والديون وسيطرة بعض الدول الرأسمالية على ههذ المجتمعات من خلال ما يعرف بعلاقات التبعية. عموماً يمكن تصنيف أسباب الفساد الاقتصادي إلى ثلاثة أسباب أساسية وهي:

(أ) الأسباب الاجتماعية :

تعيش بعض مجتمعات العالم النامي أوضاعاً اجتماعية متدنية إذا قورنت بالمجتمعات المتقدمة أو حتى ببعض المجتمعات النامية الغنية مثل الدول البترولية، فتدني مستويات المعيشة، وانتشار الأمية الفقر والمرض، وتدني مستويات الرعاية الصحية والاجتماعية بصفة عامة كل هذه العوامل وغيرها تعتبر مبرراً قوياً «للفساد» الذي يرتكب دون قصد أو عمد ولكن بطريقة تلقائية نظراً لقسوة الظروف الاجتماعية التي يعيشها بعض أفراد هذه المجتمعات. فلا شك أن كثيراً من مجتمعات العالم النامي تعاني ظروفاً صحية متدنية يؤدى ذلك إلى انخفاض انتاجية الفرد بشكل مباشر، وهذا يؤدى بدوره إلى انخفاض نصيب الفرد من الدخل ثم إلى مزيد من الفقر.. وهكذا يدخل الفرد في تلك المجتمعات في دائرة مفرغة من الأوضاع الاجتماعية المتدنية. ففي ظل هذه الأوضاع من السهل أن يتورط الفرد في

(1) Samue Huntigton, "Modernization and corruption". OP. cit., P. 59 - 60.

أفعال فاسدة كقبول رشوة أو الاتجار في سلع ممنوعة أو ارتكاب أية أفعال غير مشروعة.

وكما أشرت في موضع سابق أن القيم والثقافة تلعب دراً هاماً في ظهور الأفعال الفاسدة، ومن ثم تعتبر بعض القيم في مجتمعات معينة أسباباً رئيسية للفساد، وفي مجتمعات أخرى تكون نفس القيم أداة لضبط الفساد وتقليل حدته. فلاشك أن قيم العائلة الممتدة والمحابة للأقارب والأصدقاء وأبناء القرية أو القبيلة تعتبر من القيم المشجعة على الفساد في المجتمعات النامية. وإذا كانت هذه القيم تعد انحرافاً من وجهة النظر الغربية فهي ليست كذلك لدى بعض المجتمعات النامية.

(ب) الأسباب السياسية :

لاشك أن أكثر الأسباب خطورة على فساد النسق الاقتصادي هي الأسباب السياسية أو تلك الأسباب المتصلة بصفوة القوة السياسية في المجتمع، فإذا كانت القيم والعادات والتقاليد أو الثقافة بصفة عامة تحمل بين طياتها بعض الأسباب المؤدية إلى الفساد الاقتصادي فإن النتائج المترتبة على هذا الفساد أقل خطورة بكثير من النتائج المترتبة على فساد صفوة القوة السياسية. فكما أشرت في موضع سابق أن هناك بعض المجتمعات التي شهدت فساداً سياسياً تمثل في فساد قمة السلطة السياسية وبطانتها، وأن هذا الفساد قد انعكست آثاره السلبية بشكل واضح على البناء الاجتماعي بصفة عامة والنسق الاقتصادي بصفة خاصة[1]. فإذا كان هذا الفساد السياسي على هذه الدرجة من الخطورة، فما هي الأسباب المؤدية إليه؟

١ - غياب الديمقراطية :

تميزت سياسة بعض المجتمعات النامية - خاصة الأفريقية - باحتكار السلطة السياسية على أيدي صفوة قليلة العدد عملت على تحجيم مشاركة

---

(1) Michael Clark, Corruption: Causes, Consquences and control, Freances Pinter (Publishers), Ltd. 1983, (Introdction. P. xiv).

حقيقية فى إدارة شئونه. ومن ثم كان الصراع -ولايزال- على السلطة في معظم الأحيان عنيفاً حيث أخذ شكل الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية، فشهدت أفريقيا وحدها في غضون أربعة قرون تقريباً - منذ عام ١٩٥٢ - ١٩٩١ - سبعين انقلاباً عسكرياً ناجحاً، وبلغ عدد التغيرات العنيفة فى القيادة السياسية الأفريقية منذ الاستقلال وحتى يونيو ١٩٩٢ نحو ثمانين حالة. فلقد أحاط الجيل الأول من القادة السياسيين أنفسهم بهالة من القدسية والكارزمية، وبنوا شرعيتهم في إطار العلاقة السياسية على هذاالنحو. فالرئيس الكيني «جومو كينياتا» أطلق على نفسه **«إفري»** أي رب العائلة، والرئيس «حوليوس نيريري» رئيس تنزانيا سمى نفسه **«مواليمو»** أي المعلم، الرئيس التونسي «الحبيب بورقيبة» أطلق على نفسه **«المجاهد الأكبر»**، والرئيس «موبوتو» رئيس «زائير» أطلق على نفسه **«مجانبدا وزابنجا»** أي المقاتل المغوار الذي لا يهزم[1]، والرئيس السادات **«كبيرالعائلة»** في دولة **«العلم والإيمان»**... وغير ذلك من التسميات التي تؤكد مدى إقتناع هؤلاء القادة باحقيتهم - سواء كان بطريقة شرعية أو غير ذلك - في أن يكونوا على قمة السلطة السياسية في المجتمع بلا منازع، فهذا الشكل من أشكال استبداد السلطة جعل هذه الحكرمات تستخدم القانون، وأدوات القهر المملوكة للمجتمع في تحقيق أهدافها الخاصة، وإحتكار السلطة وحرمان الفئات الأخرى من المجتمع من ممارسة حقوقها الياسية. ولاشك أن مثل هذه الأوضاع التى عانت منها بعض المجتمعات النامية جعلت من الفساد واقعاً معاشاً، فالموارد العامة تستخدم لتحقيق أغراض خاصة، وأصبح الوصول إلى السلطة السياسية أو الوظيفة العامة يعنى تحقيق مكاسب مادية وإقتصادية فى المقام الأول.

(٢) الإنقسامات القبلية والصراعات الإثنية:

لقد شهدت بعض المجتمعات النامية تناقضات وتعقيدات سياسية خطيرة

---

(١) د. حمدى عبد الرحمن حسن، الفساد السياسى فى أفريقيا، مرجع سابق، ص ٤٤.

كالإنقسامات القبلية، والصراعات الأثنية ولطائفية التى تركت آثارها على بناء النسق الاقتصادى فى تلك المجتمعات. ولعل أبرز هذه التناقضات هو قوة الانتماءات القبلية والإثنية، وسيادتها على الأنتماء القومى وهو ما يؤدى إلى إختفاء مفهوم المصلحة العامة وظهور الممارسات الاقتصادية والسياسية الفاسدة. وتظهر أوجه الفساد الاقتصادى فى محاباة القائد السياسى وأتباعه لأبناء القبيلة التى ينتمون إليها، واستئثار هذه القبيلة بالمشروعات التنموية على حساب باقى القبائل. فعلى سبل المثال عندما تولى عايدى أمين الحكم فى «أوغندة» عام ١٩٧١ زالت سطوة ونفوذ قبيلتى «الأتشول» و«اللانجا» وقام بمحاباة قبيلة «الكاكاوا» التى ينتمى إليها، والقبائل «النوبية» الأخرى التى كانت تسانده قبل تولية الحكم[١]. فلاشك أن هذا السلوك من قبل صفوة القوة السياسية يعد سلوكاً إقتصادياً فاداً غلبت فيه مصالح فئات معينة على مصالح فئات أخرى. وقد يكون لدى بعض هؤلاء السياسيين ما يبرز فسادهم نظراً للظروف الإجتماعية المحيطة بهم، إلا أن هذه الظروف خاصة بهم وليست ظروف خاصة بعامة أفراد المجتمع. فعلى سبيل المثال «عندما عين أحد المثقفين وزيراً للتعليم «لنيجيريا» فى آواخر الستينيات طلب منه أهله وأبناء عشيرته مساعدتهم فى مصالح خاصة بهم فرفض فى البداية، وأصر على تطبيق القوانين المعمول بها. فما كان من أهله وأبناء عشيرته إلا أن أعلنوا استياءهم وتبرؤهم منه، الأمر الذى دفع به فى النهاية إلى الاستسلام لمطالبهم، فعندما أنكشف أمره، وقدم للمحاكمة بتهمة الفساد أكد أنه ليس فاسداً بطبيعته ولكن الظروف الاجتماعية المحيطة به والقيم التقليدية التى يتمسك بها أبناء عشيرته هى التى دفعته إلى الفساد»[٢].

فالظروف التى تعيشها بعض المجتمعات النامية المتمثلة فى الصراعات

---

(١) المرجع السابق، ص ٤٨.

(٢) جلال معوض، الفساد السياسى في الدول النامية، مجلة دراسات عربية، عدد ٤ فبراير ١٩٨٧، ص ٩١.

القبلية والإثنية والمحاباة، والقيم التقليدية القبلية وغيرها كفيلة لظهور أنماط مختلفة من الفساد الإقتصادى الذى تنعكس آثاره على تخلف البناء الإجتماعى بصفة عامة. ولعل ما عانى منه بعض مجتمعات الوطن العربى من صراعات إثنية مدمرة للإقتصاد القومى في لبنان والعراق والسودان، وصراعات أهلية قبلية كالتى حدثت مؤخراً «باليمن» بين الشمال والجنوب لخير دليل على تفشى الفاد فى تلك المجتمعات.

٣ - ضعف المشاركة السياسية أو غيابها فى كثير من الأحيان:

هناك العديد من الدراسات التى أجريت فى مجال علم الإجتماع، خاصة علم الإجتماع السياسى عن المشاركة السياسية فى مجتمعات العالم النامى. وتكاد تجمع هذه الدراسات على ضعف المشاركة السياسة من قبل غالبية أفراد المجتمع أو إنعدامها من الأساس، فهناك شعور باللامبالاة أو السلبية السياسية أو عدم الشعور بالمسئولية، فالسلبية قيمة أساسية فى ثقافة هذه المجتمعات السياسية، وعندما تصل هذه السلبية إلى أعلى مستوياتها فلن تكون هناك رقابة على الأجهزة الحكومية والبيروقراطية والمؤسسات السياية المختلفة ومن ثم يصبح المناخ العام مشجعاً على نمو الفساد بأشكاله المختلفة وتطوره. فضعف الرقابة الشعبية والسياسية على الجهاز التنفيذى[١] للمجتمع يعد عاملاً أساياً من عوامل ظهور الفساد الإقتصادى.

ولاشك أن غياب المشاركة السياسية الفعالة يؤدى إلى رضعاف المؤسسات السياسية وذلك لغلبة مشاعر السلبية وضعف الانتماء المؤسسى (الحزبى)، وحرمان المؤسسات السياسية من العناصر ذات الكفاءة التى يمكنها المشاركة بفاعلية فى العملية السياسية، ومن ثم تنخفض درجة فعالية المؤسسات السياسية القائمة، وتصبح عرضة للإنخراط فى الأنشطة الإقتصادية الفاسدة. وبصفة عامة فإن ضعف المشاركة السياسية وما يرتبط به من ضعف فى المؤسسات السياسة من الممكن أن يزيد من إحتمالات تفاقم مشكلة

---

(١) على الدين هلال، مفهوم الفساد السياسى: دراسة استطلاعية، مرجع سابق، ص ٩.

الفساد فى المجتمعات النامية، فهناك علاقة عكسية بين المشاركة السياسية والرقابة الشعبية على المؤسسات الياسية من ناحية والفساد الإقتصادى من ناحية أخرى، فكلما أرتفعت نسبة المشاركة السياسية والوعى السياسى لدى أفراد المجتمع كلما قلت نسبة الفساد الاقتصادي والعكس صحيح. وتؤدى ضعف المشاركة السياسية أيضاً إلى تمسك صفوة القوة السياسية وبالأخص «رأس الدولة» أو الحزب الواحد بالحكم لفترات طويلة مما يجعل الصدأ يزحف إلى نشاط الحزب، وزعمائه، وأساليب عمله لطول بقائهم على القمة، هذا فضلاً عن تورط بعض زعماء الحزب الواحد أنفسهم فى دوامة استغلال النفوذ والفساد الإقتصادى مما يحملهم على وضع العقبات فى طريق محاولة القضاء على الفساد لأنهم أنفهم متورطين فيه.

(جـ) الأسباب الاقتصادية للفساد الاقتصادى:

١ - إذا كان للفساد الاقتصادى مسبباته الاجتماعية والياسية التى تلعب دوراً بارزاً فى ظهور هذا السلوك فالأسباب الاقتصادية تعتبر دوافع قوية لظهور الفساد الاقتصادى، فمستويات الدخول المتدينة تعتبر سمة أساسية مميزة لمجتمعات العالم النامى، إذ نجد أن متوسط نصيب الفرد من إجمالى الدخل القومى ينخفض إلى نحو ٢٠ دولاراً للفرد فى السنة فى كثير من تلك المجتمعات، ذلك فى مقابل أن هناك من يطالب فى بريطانيا بضرورة أن لا يقل أجر العامل فى الأسبوع عن ٤٠ دولاراً[١]. وجدير بالذكر أن انخفاض الدخل القومى لا ينطبق على كل مجتمعات العالم النامى - خاصة المجتمعات البترولية «كالإمارات العربية» و«السعودة» و«الكويت» و«قطر» و«فنزويلا» - فمتوسط نصيب الفرد من إجمالى الدخل القومى يصل إلى ٥٠٠ دولار سنوياً بل يصل إلى مستوى يتجاوز أعلى المجتمعات الغربية دخولاً، ولكن على الرغم من هذه الثروات البترولية الهائلة، فأن سوء التوزيع وغياب العدالة الإجتماعية والفساد الإقتصادى والسياسى

---

(١) على كامل ليلة، العالم الثالث قضايا ومشكلات، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٥، ص١٨.

يجعل نصيب الفرد من الدخل القومى لا يختلف كثيراً عن نظيره فى المجتمعات النامية غير البترولية[1].

٢ - وتعتبر المشكلة السكانية التى تعانى منها غالبية مجتمعات العالم النامى أحد الأسباب الرساسية للفساد الإقتصادى. فمن المعروف أن العالم النامى يسكنه ٧٠٪ تقريباً من سكان العالم، ونظراً لهذه الكثافة السكانية العالية وخاصة فى المجتمعات المحلية الريفية - فإن السكان ينزحون على دفعات متتالية من الأرض الزراعية الضيقة والحياة الاقتصادية والإجتماعية المتردية إل المدن من أجل حياة أفضل، ليقيموا مناطق عشوائية داخل المدن وفى المناطق الملاصقة للمدينة (الأطراف والضواحى)، وهذه المناطق تعانى من نقص شديد فى الخدمات والمرافق العامة، ونمط السكن السائد فيها هو سكن «الصفيح» أو «العيش» حيث المستوى المتدنى من الأخلاقيات وانتشار الجرائم الإقتصادية... إلخ وتمثل هذه المناطق عبئاً إقتصادياً، وضغطاً على مرافق المدن هذا من ناحية وارتفاع نسبة العمالة الهامشية، والبطالة المقنعة من ناحية أخرى. هذا فضلاً عن أن هجر الفلاحين للأرض الزراعية عمل علي انخفاض انتاجية الأرض الزراعية، وإرتفاع أجر العامل الزراعى بشكل كبير. وبصفة عامة فإن الزيادة السكانية الغير مخططة، والهجرة الداخلية من الريف إلى المدن دون أية ضوابط تعد من العوامل المدمرة للتنمية الاقتصادية فى بعض المجتمعات النامية، لأن الزيادة السكانية تلتهم مدخرات التنمية الاجتماعية وانجازاتها لتغذية السكان، والحفاظ عليهم عند مستوى الحياة، وفى هذا الصدد يصعب تنفيذ أية سياسة سكانية إقتصادية لأن غالبية أفراد هذه المجتمعات أميين وغير متعلمين، وهو الأمر الذى يثقل كاهل المجتمع بخدمات الصحة، والتعليم والإسكان، والمرافق العامة، ويجعله بعيداً عن الاحتياجات الحقيقية للتنمية الاقتصادية والإجتماعية. ولاشك أن هذا الوضع لا يعد فساداً إقتصادياً مباشراً كالرشوة أو الإختلاس، أو التهرب الضريبى أو الجمركى أو الإتجار

---

(١) المرجع السابق، ص١٨.

فى الممنوعات لكنه فساد إقتصادى من نوع آخر أكثر خطورة على بناء المجتمع ككل، وهو فساد متصل بسوء التخطيط من ناحية، وضعف الإمكانيات والموارد من ناحية ثانية، والمؤمرات الإمبريالية على هذه المجتمعات من ناحية ثالثة... وهكذا.

٣ - لاشك أن التبعية الاقتصادية التى تعانى منها كثير من المجتمعات النامية وما يترتب عليها من إزدياد نسبة الديون، وتضاعف فوائزها تعتبر من الأسباب المؤدية إلى الفساد الإقتصادى المفروض على تلك المجتمعات من قبل الدول الرأسمالية الكبرى. فجزء من ديون العالم النامى يسدد إلى الدول الرأسمالية كمواد خام، وهناك استنزاف مستمر ومتزايد للمواد الخام الموجودة فى تلك المجتمعات لصالح المجتمعات الرأسمالية، والجدول التالى يوضح مدى اعتماد الاقتصاد العالمى الرأسمالى على بعض المواد الخام الموجودة فى المجتمعت النامية[1]:

السنة	خام الحديد ٪	خام البوكست ٪	البترول ٪
١٩٠٠	٢	-	٤
١٩١٣	٣	-	١٤
١٩٢٨	٧	٢١	٢٥
١٩٤٨	٨	٦١	٣٦
١٩٦٠	٢٩	٦٨	٥٥
١٩٧٠	٤٠	٦٠	٦٨

يوضح الجدول السابق مدى الاعتماد على المواد الخام التى تنتجها المجتمعات النامية، وأن حاجة المجتمعات الرأسمالية لهذه المواد حاجة ملحة

(١) المرجع السابق، ص ٢١.

لا يمكن الاستغناء عنها، ومن ثم فلا بد أن تفرض سيطرتها، وهيمنتها على هذه المجتمعات لكى يبقى الوضع الراهن «التخلف» كما هو لأن ذلك هو الضمان الوحيد لاستمرار التقدم والتطور الصناع فى المجتمعات الرأسمالية، فلابد أن تظل المجتمعات النامية غارقة في ديونها وتبعيها للمجتمعات الرأسمالية، وهذا فى حد ذاته يعتبر أحد الأسباب الرئيسية للفساد الاقتصادى فى المجتمعات النامية.

٤ - وهناك أسباب أخرى للفساد الاقتصادى تتصل بالتنمية ودور الجهاز البيروقراطى فى هذه المجتمعات، فنتيجة لتحديات التنمية تزداد مسئولية الجهاز الحكومى ويتولى مسئولية قطاعات اقتصادية مختلفة - خاصة قطاع السلع والخدمات وإمكانات التوظيف والتعيين فى المواقع الهامة - وهذا الوضع يوفر المناخ المناسب للفساد أو سوء استخدام النفوذ وتبديد بعض موارد المجتمع، ومن ثم تظهر حالات مختلفة من الفساد الاقتصادى فى قطاعات مثل الضرائب وإدارات المشتريات والنقد الأجنبى والاستيراد وقطاع المقاولات والجمارك... إلخ. وكلما تركزت الردارة البيروقراطية بشكل واسع فى قطاعات المجتمع المختلفة كلما كانت هناك فرص سانحة للفساد الاقتصادى متمثلة فى الرشوة، والعمولات، وسواء استخدام الموارد، والتغاضى عن الشروط الضرورية عند التعيين، والمحاباة، وإعطاء أذونات الاستيراد، والتلاعب فى تقدير دخول الممولين... إلخ.

ولقد ربط بعض الباحثين أمثال «هينتجتون» بين التنمية الاقتصادية أو التحديث بصفة عامة والفساد فى المجتمعات النامية بصفة خاصة، فالفساد من وجهة نظر هؤلاء الباحثين يعد نتيجة طبعية مترتبة على الأخذ بالتنمية والتحديث[1]. وعلى الرغم من غرابة هذا الرأى إلا أنه يستند على منطق فكرى واضح هو أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تحدث تغيرات سريعة وفجائية فى المجتمع، وتتم هذه التغيرات فى فترة قصيرة نسبياً فيحدث

(1) Samuel Huntington, Modernization and Corruption, OP. cit., P. 58.

خلخلة فى نسق القيم الاجتماعية والاقتصادية، ويصاحب عملية التنمية ظهور فئات اجتماعية جديدة هم أثرياء عمليات التنمية، وفى الوقت نفسه قد تفقد بعض الفئات التقليدية مكانتها الاقتصادية السابقة فتشعر بعدم الرضا نتيجة للأوضاع الجديدة فتلجأ إلى ممارسة الفساد الاقتصادى كنوع من التعويض مثل الإتجار فيالمخدرات، أو الحصول على عضوية مجلس الشعب أو البرلمان عن طريق شراء أصوات الناخبين[1]، وليس الهدف من ذلك هو المشاركة السياسية من خلال عضوية البرلمان لكن الهدف الأساسى هو تحقيق مكاسب إقتصادية فاسدة تحت ستار حماية الحصانة البرلمانية، ولقد ضم الفاسدين مجلس الشعب المصرى أمثلة عديدة من هؤلاء النواب الفاسدين الذين استغلوا مناصبهم السياسية فى تحقيق مكاسب قتصادية طائلة[2].

وجدير بالذكر أن الفساد التنموى ليس فساداً متعمداً لكنه يحدث بطريقة تلقائية نتيجة لعملية التنمية - غير المخططة - حتى وإن كانت هناك بعض المجتمعات التى تجيد عملية التخطيط للتنمية بشكل فعال ولكن عند التنفيذ يحدث انفصام بين الخطة وما يحدث فى الواقع من قبل الحكومة هو المكتوب على الورقبينما التنفيذ والآثار السلبية التى أقترنت به لا يعلمها إلا القليل وهم غالباً المشتركون فى مسرحية التنمية.

الشركات متعددة الجنسية والفساد الاقتصادى:

لقدأثارت ظاهرة «الشركات متعددة الجنسية» اهتماماً عالمياً متزايد خلال حقبة السبعينيات، وذلك بعد أن أوضحت الأبعاد العالمية لقوتها الاقتصادية وقدرتها التكنولوجية، ومدى استغلال لتلك القدرت فى فرض سيطرتها الاقتصادية والسياسية فى كثير من مجتمعات العالم النامى.

---

(1) John Macrae, :Under development and the Economic of Corruption", OP. cit., P. 678.

(٢) لمزيد من التفصيل:

- السيد محروس، نواب نهبوا الشعب، غير مبين دار النشر، ١٩٩٥.

- محمود الشربينى، نواب الكيف: بالوثائق قصة تجار المخدرات فى مجلس الشعب، سفنكس للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٩٤.

ولاشك أن كثيراً من شعوب العالم المنامى يتعامل مع منتجات هذه الشركات فى حياته اليومية دون إدراك أو معرفة حقيقية للأبعاد الاقتصادية الخطيرة لهذه الشركات، فالعالم كله يشرب «كوكاكولا» و«البيبسى كولا» ويستخدم صابون «بالموليف» و«كولجيت»، ويحلق بشفرات «جيلت» و «ناسيت» ويركب سيارات «فورد» و«بويك» و«مرسيدس» التى تسير ببنزين من إنتاج شركات «شل» و«موبيل» و«إسو»، كما أن العالم كله يعرف معدات تصوير «كوداك» وماكينات الخياطة «سنجر» وأجهزة التلفزيون «فيلبس» و«ناشيونال» وغيرها، وهى كلها من منتجات الشركات متعددة الجنسية والفروع والوحدات التابعة لها فى مختلف أنحاء العالم»[١].

ويثير عمل الشركات متعددة الجنسية فى البلاد المتخلفة قضايا أكثر تعقيداً، فهذه الشركات نبت للرأسمالية الاحتكارية، وعندما تغرس شركاتها في البلاد النامية فهى تنقل استثمارتها إلى بيئات متباينة كثيراً، وسواء فى العلاقات الاقتصادية الاجتماعية المختلفة، أو فى مستويات النمو وهذا ينعكس بدوره على عملية التنمية بالسلب فى تلك المجتمعات النامية[٢]. والسؤال الجوهرى الذى ينبغى على الباحثين فى العلوم الاجتماعية الإجابة عليه هو: هل عمل الشركات متعددة الجنسية فى المجتمعات النامية يخدم أهداف التنمية الإقتصادية والاجتماعية فى هذه المجتمعات؟ أم أنها على العكس من ذلك تشوه النسق الاقتصادي، وينتهى بها التأثير إلى إعاقة عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تسعى إليها تلك المجتمعات؟ لاشك أن الإجابة على هذا التساؤل لا تحتاج إلى جداول، أو مناقشات حول آثار هذه الشركات على اقتصاد الدول النامية، فطالما أن إدارة هذه الشركات تتبع سياسة المجتمعات الرأسمالية وأن المتواجد منها فى

---

(١) محمد صبحى الأتربى، الشركات متعددة الجنسية والطبقات العاملة، سلسلة كتاب قضايا فكرية، الكتاب الخامس، مايو ١٩٨٧، ص ص ٩٦ - ١٠٩.

(٢) محمد يسرى إبراهيم، التغيرات البنيوية وتغير النسق الاقتصادى في المجتمع المحلى، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الأداب، جاعة الاسكندرية، ١٩٨٦، ص ٢١١.

المجتمعات النامية هى مجرد فروع تتبع سياسة وزهداف كل من المجتمعات المتقدمة، وأن هناك بالطبع تعارضاً بين سياسة وأهداف كل من المجتمعات المتقدمة والنامية «التنموية» نظراً لطبيعة التكوين الاجتماع والاقتصادى لكلا المجتمعين، وأن هذه الشركات تعمل لتحقيق أهداف تنموية رأسمالية فى المجتمعات المتقدمة فبالتالى سوف تضر بالأهداف التنموية فى المجتمعات النامية.

ولاشك أن هناك بعض الاثار الإيجابية لعمل هذه الشركات فى المجتمعات لنامية مثل جذب رأس المال الأجنبى للاستثمار لا سيما فى حالة عدم توافر هذا المال محلياً، وجذب رأس المال المحلى وتشجيعه فى الاستثمار، واستخدام تكنولوچيا حديثة تساعد على تحديث القدرات التكنولوچية والمهارات الإدارية الموجودة، وتوفير فرص عمل جديدة، وإن كان هناك نقص فى المعلومات حول توزيع قوة العمل بالفروع التابعة لهذه الشركات فى المجتمعات النامية إلا أن بعض البيانات المتاحة عن عينة مختارة من الشركات متعددة الجنسية تشير إلى أن قوة العمل بالفروع التابعة فى المجتمعات النامية تمثل نحو ٢٠٪ من إجمالى القوى العاملة بهذه الشركات[١].

أما فيما يتصل بالآثار السلبية لعمل هذه الشركات فى المجتمعات النامية فهى متعددة ويمكن الإشارة إلى أهمها على النحو التالى:

١ - تستخدم هذه الشركات أساليب تكنولوچية معقدة، ومن ثم يكون معدل تشغيل القوى البشرية فى تلك المجتمعات بسيطاً جداً إن لم يكن معدوماً، هذا فضلاً عن أن هذه الشركات فى حالة اختيارها للعمالة الموجودة فى المجتمع النامى فهى تختار العمالة ذات المهارة، والمدربة وهذا النوع من

---

(١) محمد صبحى الأتربى، الشركات متعددة الجنسية والطبقات العاملة، مرجع سابق، ص ٩٩.

العمالة خارج نطاق البطالة فى تلك المجتمعات، ويعتبر ترك العمال لعملهم الأصلى بسبب ما يحصلون عليه من دخل مرتفع مقارنة بدخلهم السابق. وعموماً فإن مساهمة هذه الشركات فى خلق فرص عمل جديدة محدودة للغاية، فعلى سبيل المثال تسيطر هذه الشركات على قطاع التعدين والصناعات الاستخراجية فى «الجابون»، وتستخدم تكنولوچيا متطورة فى أعمالها، ولا تتجاوز نسبة التشغيل من العمالة الوطنية فى هذه الشركات عن ٢٠٪، وفى «السنغال» تسيطر شرحكتان على إنتاج الفوسفات وصناعته وكان معدل نمو العمالة من السنغاليين فى هاتين الشركتين بطيئاً للغاية ففي خلال عشر سنوات من أوائل الستينيات وحتى بداية السبعينيات زاد عدد العاملين السنغاليين فى إحدى الشركتينى من ٢٢٠ عاملاً إلى ٢٣٧ عاملا[1]. وبصفة عامة فإن المجتمعات النامية له آثاره السلبية على حجم العمالة الوطنية.

٢ - تتسم هذه الشركات بطابعها الاستغلالى، فقد يقال أن هذه الشركات توفر رؤوس الأموال الأجنبية اللازمة للتنمية، ولكن هذا القول فيه مغالطة كبيرة هى أن هذه الشركات حينما تقوم بالاستثمار فى المجتمعات النامية فهى تسعى لتحقيق أرباح أعلى بكثير من تلك التى تحصل عليها فى المجتمعات الصناعية بسببتوافر المواد الخام والعمالة الرخيصة، وفتح أسواق جديدة لتصريف منتجاتها[2]. ولقد أكدت دراسات عديدة على أن هذه الشركات قد نجحت فى إهدار الاستقلال الاقتصادى لكثير من المجتمعات النامية فضلاً عن إحباط إمكانيات التنمية الذاتية فيها، ومن المعروف أن هذه الشركات لا تفيد فى استثماراتها المجتمع النامى مباشرة فى شكل عملات أجنبية يمكن أن تخفض العجز فى ميزان المدفوعات، وإنما ما تقدمه هو آلات ومعدات ومعرفة تكنولوچية مصدرها جميعاً الشركة المستمرة التى

---

(١) المرجع السابق، ص ٩٨.

(٢) إسماعيل صبرى عبد الله، نحو نظام إقتصادي عالمى جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧، ص ١٢١.

تبالغ فى تقدير أثمانها، وتعتمد الشركات الأجنبية فى توسيع نشاطها المحلى على إعادة استثمار جزء من أرباحها المحققة محلياً دون تحويل أى عملات أجنبية جديدة، وأحياناً تلجأ هذه الشركات إلى التمويل من خلال البنوك المحلية، خلاصة القول أن هذه الشركات لا تهدف إلى تنمية المجتمعات النامية لكنها تهدف إلى استغلال تلك المجتمعات، وتحقيق أقصى منفعة ذاتية على حساب المصلحة العامة فى هذه المجتمعات، وهذا فى حد ذاته جوهر الفساد الاقتصادى.

٣ - تفرض هذه الشركات عادة مشروعات ليست ذات أولوية عالية فى تنمية المجتمعات النامية، مثل الأنشطة التجارية والمصرفية والسياحية وغيرها، وحين تستثمر أموالها فى مجال الصناعة تنتج سلعاً غير ضرورية للطبقات الفقيرة، وتركز فى انتاجها علي السلع التى تستهلكها الأقلية الغنية، مستخدمة فى ذلك أساليب الدعاية والإعلان الحديثة للترويج لمنتجاتها. وجدير بالذكر أن إسهام هذه الشركات في عملية التنمية ضئيل جداً، خاصة أن هذه الشركات تعمل على اذدواجية الاقتصاد الوطنى Dualist Economy حيث ينقسم الاقتصاد الوطنى إلى قسمين: **الأول:** حديث مرتبط بالمجتمعات الرأسمالية من حيث التمويل والتكنولوجيا والإدارة ونوع المنتجات، ومجالات التسويق ولا يضم إلا نسبة محدودة للغاية من السكان، بينما **الثانى** تقليدى يسيطر عليه الجمود النسبى، ويعانى من سوء التخطيط، ونقص الإمكانيات ويضم غالبية سكان المجتمع. وتساهم هذه الأزدواجية فى تزايد حدة الفوارق بين طبقات المجتمع.

٤ - تلعب الشركات متعدد الجنسية دوراً هامتاً فى الفاد الاقتصادى فى المجتمعات النامية عن طريق قوتها الاقتصادية التى توجه من خلالها سياسات الحكومة بعيداً عن مسار التنمية الحقيقية أو تحقيق الأهداف القومية. حيث تستطيع هذه الشركات ممارسة أنماط من الضغوط الاقتصادية والسياسية لتعديل السياسات التنموية بما يخدم أغراضها الاستثمارية من

الدرجة الأولى[1]. كما تؤدى هذه الشركات عن طريق المنافسة غير المتكافئة مع الشركات الوطنية إلى إجبار الأخيرة على العمل بعيداً عن الأنشطة الاقتصادية الكبرى، وتركها تعمل فى الصناعات الصغيرة والمتوسطة، كما تعمل أحياناً على تصفية الشركات الوطنية التى تعمل فى نفس المجالات الاستثمارية خوفاً من زيادة قوتها فى المستقبل[2]. وهذا الوضع يعمل على تهميش الاقتصاد القومى، وإقصائه عن المشاركة في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والعمل بشتى الطرق على دفع الطبقة العليا والوسطى من المجتمع فى الإنغماس فى الاستهلاك الترفى بهدف تبديد الفائض الاقتصادى لدى هذه الطبقات، ومن ثم تتضاءل المدخرات المحلية، ويزداد عجز الاقتصاد القومى عن الاعتماد علي النفس، كما أن هذه الحمى الاستهلاكية تعمل على تذويب القيم الأخلاقية، وفتح المجال واسعاً أمام عمليات النهب والرشوة والفساد... إلخ.

٥ - تستخدم هذه الشركات سياسة الأجور غير المتكافئة بين العاملين فى مقر الشركة الأم وفروعها فى المجتمعات النامية، فمن المعروف أن مستويات الأجور تتفاوت بين المجتمعات المتقدمة والنامية، ولكن هذا التفاوت الذى تتعمده هذه الشركات ينم عن استغلال وفساد إقتصادى واضح. فلقد أوضحت دراسة لمكتب التحليل الاقتصادى بوزارة التجارة الأمريكية أن تكلفة الأجور المدفوعة للعامل الواحد فى الفروع التابعة للشركات الأمريكية متعددة الجنية فى مجتمعات العالم النامى بلغت ٣٢٥٠ دولاراً في العالم عام ١٩٧٠، أى ما يمثل ٣٤٪ من تكلفة أجر العامل الواحد فى الشركات الأم فى الولايات المتحدة والتى بلغت ٩٦٢٠ دولاراً، أما فى الفروع التابعة لها في الدول الرأسمالية المتقدمة فقد بلغت هذه التكلفة ٥٣٥٠ دولاراً.أي بنسبة ٥٦٪ في الشركات الأم[3]. وتمثل الأجور التى تدفعها الشركة

(١) عبد الله عبد الرحمن، علم الاجتماع الاقتصادى، الجزء الثانى، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٤، ص ٥٨٠.

(٢) محمد صبحى الأتربى، الشركات متعددة الجنسية، مرجع سابق، ص ١٠١.

(٣) المرجع السابق، ص ١٠١.

« فولكسواجن » الألمانية لإنتاج السيارات للعمال المحليين فى الفروع الأجنبية التابعة لها بنسبة ٣٠٪ من أجور العمال فى مصانعها بألمانيا[١]. وتبلغ تكلفة إنتاج ١٠٠ قطعة من مكونات أجهزة الراديو فى مجتمعات أوروبا الغربية حوالى ٦٧٠ دولاراً مقابل نحو ١٨٨ دولاراً فقط فى مجتمعات جنوب شرق آسيا[٢]. وفى قطاع الصناعات الإلكترونية يبلغ متوسط الأجر فى الساعة فى « تايوان » ١/١٨ وفى « هونج كونج » ١/١٢ وفى « أندونسيا » ١/١٦ وفى سنغافورة ١/١٥ من مستوى الأجر فى الولايات المتحدة الأمريكية[٣]. على أية حال فإن هذا الوضع لا يحتاج إلى دليل على مدى استغلال هذه الشركات للعمالة المجتمعات النامية.

٦ - تشجع الشركات متعددة الجنسية على فساد صفوة القوة السياسية والإدارية فى المجتمعات النامية هذا من ناحية، والضغط على بعض الحكومات فى استصدار قوانين وقرارات لخدمة مصالحها الاقتصادية من ناحية أخرى، فلقد أظهر استقصاء قامت به« هيئة المؤتمر » بنيويورك أن من بين ٧٣ من التنفيذين فى هذه الشركات كان نصفهم تقريبياً يعتقد أن الرشوة هى المحرك الأسى لعمل هذه الشركات فى المجتمعات النامية، وأن هناك العديد من الشركات الضخمة تستخدم المدفوعات للمسئولين والسياسيين في تلك المجتمعات كممارسة ثابتة، وقد وصل الأمر إلى رشوة بعض رؤساء هذه المجتمعات[٤].

٧ - تعمل هذه الشركات على توطيد علاقاتها بالشخصيات المؤثرة على الرأى العام فى المجتكمعات النامية عن طريق إشرالك هذه الشخصيات فى عضوية مجالس الإدارة، وذلك بهدف الضغط السياسى والإقتصادى، وإستمالة الرأى العام، وعندما تفشل فى ذلك تلجأ إلى تدبير الأنقلابات

---

(١) المرجع السابق، ص ١٠١.

(٢) المرجع السابق، ص ١٠١.

(٣) محمد السيد سعيد، الشركات متعددة الجنسية وآثارها الاقتصادية والسياسية، مرجع سابق، ص ٣٣٨.

العسكرية بالتعاون مع حكوماتها الأم، والنموذج التقليدى للانقلاب العسكرى هو تجميع المعلومات والتقارير التى تستغلها المخابرات المركزية لحكومة هذه الشركا للإتصال بالشخصيات القيادية من السياسيين وضباط الجيش ثم تعمل هذه الشركات على خلق نوع من الفوضى الإقتصادية والسياسية تمهيداً للانقلاب العسكرى، ولقد استخدم هذا الاسلوب فى كثير من المجتمعات النامية خاصة بعض المجتمعات الأفريقية وبعض مجتمعات أمريكا اللاتينية[1].

إلى هذا الحد يتضح لنا الدور الفعال الذى تمارسه الشركات متعددة الجنسية فى خلق حالة من الاضطراب الاقتصادى والسياسى فى المجتمعات النامية هذا فضلاً عن الاستغلال الواضح لهذه المجتمعات، وإفساد صفوة القوة السياسية والاقتصادية والردارية فى تلك المجتمعات عن طريق الرشوة وخلافه من صور الفساد الاقتصادى المختلفة.

(١) المرجع السابق، ص ٣٥٠.

الباب الثالث

مشكلة التطرف
«الأسباب والعلاج»

الفصل السادس

التحليل السوسيولوچى لظاهرة التطرف وارتباطها بالعنف فى المجتمع المصرى

١ - تمهيـد: طبيعة الجماعات الدينية من المنظور السوسيولچى.

٢ - العوامل التى تؤدى إلى ظهور الجماعات الدينية.

٣ - التطرف: المعنى والاسباب والمظاهر.

٤ - التطور التاريخ لظاهرة التطرفوارتباطها بالعنف فى المجتمع.

٥ - التطرف والعنف وظاهرة تكفير المجتمع.

٦ - خاتمـة.

١ - تمهيد : طبيعة الجماعات الدينية من المنظور السوسيولوجى :

سوف نناقش فى هذا الجزء كيف تترجم الافكار الدينية إلى تنظيمات اجتماعية وكيف ان هذه الجماعات الدينية بدورها تقوم بوظائفها تجاه اعضائها وتجاه الجماعات الاخرى. وكما سوف نرى فان هذه الجماعات الدينية لها أهتمام خاص بالمشاكل المتعلقة بأهداف الحياة المشتركة بالنسبة لاعضائها، كذلك هناك اتفاق حول مجموعة من المعايير التى يرجى منها أن تحقق الاهداف العامة. ومن ناحية أخرى تتميز هذه الجماعات الدينية مثل أى تنظيم آخر، بتحديد واضح للادوار وتوقعاتها للاشخاص داخل الجماعة وخارجها فمعظم الجماعت الدينية تتفق حول قائد معين وتحدد واجباته فضلاً عما تحدده الجماعة من ادوار أخرى لاشخاص آخرين مثل الادوار الخاصة بأداء الشعائر أو الدفاع عن العقائد أو القيادة السياسية[١].

وأخيراً فان الجماعة الدينية تتطلب تحديداً واضحاً لدرجة الانتماء الدينى للجماعة وما يتضمنه هذا من واجبات وتضحيات وحقوق.

(أ) طبيعة التنظيم الدينى :

اما بالنسبة لطبيعة الجماعة الدينية فنقول ان الجماعات الدينية غالباً ما تنظم نفسها حول المعايير والمبادىء الدينية، ورغم اشتراك هذه الجماعات مع الجماعات الاخرى من حيث طبيعة التنظيم الا أن لها أهداف مختلفة وقد تكون لها مجموعة من المعاير المنظمة المختلفة أيضاً. ولكن الجماعة الدينية - كأى جماعة أخرى - تحاول حل الاختلافات الخاصة بتفسير وتطبيق أهدافها ومعاييرها وأدوارها، فقد تميل إلى تكيف أو تعديل هذه الاختلافات والمعايير والادوار حتى تتناسب مع الجماعات الاخرى. وتجدر الاشارة هنا، بأنه عندما يزداد حجم الجماعة أو التنظيم الدينى، فان درجة الاتفاق بين الاعضاء حول الاهداف والمعايير تقل درجة كبيرة وقد يرجع هذا إلى عدم استمرار التفاعل والاتصال بين الاعضاء، فاتساع الجماعة يعنى عدم التحكم

من الاعضاء فى مستوى الفهم والانتماء بين كلاالاعضاء. ولهذا نجد اختلافاً بين الاعضاء فى فهم الاسس العقائدية العامة. وقد تلجأ الجماعات الدينية إلى التضحية بالاتساع فى الحجم من أجل المحافظة على النوعية الخاصة والتفاق العام بين الاعضاء.

ولهذا السبب تتعرض جميع المنظمات الدينية لاختيار صعب لا يمكن تجنبه وهى فى سبيلها لتشكيل السلوك الانسانى على نمط محدد سواء كان هذا النمط قد حددته العقيدة الدينية أو المبادىء الاخلاقية أو الفلسفة السياسية. فلكى يمكن للتنظيمات أن تواصل نجاحها فى التأثير على المجتمعات الانسانية طبقاً لاهدافهاوعليها أن تكون مؤثرة فى اتجاهين: من ناحية على ان تقوم بتنظيم عادات اعضائها بحيث تتوافق مع مثلهم الخاصة. ومن ناحية اخرى، فلكى تؤثر هذه المنظمات على المجتمع الكبير، عليها أن تمتد وتتسع فى تنظيماتها وتزيد من طاقة تأثيرها من خلال جذب بعض الاشخاص ذوى المكانة والقوة فى المجتمع الكبير. والحق ان هذين هما جانبا الختيار، فالنجاح فى احداهما يعنى دائماً الاخفاق فى الاخر. بمعنى آخر أن التنظيم الدينى غالباً ما يواجه المشكلة لاختيار ما بين المحافظة على النقاء الخلقى والروحى على حساب تحديد نطاق التأثير الاجتماعى أو تحقيق السيطرة على المجتمع ككل على حساب التضحية بالمثل المميزة لهذا التنظيم.

ويتضمن هذا الاختيار فرضين أساسيين: الاول يشيرإلى المحافظة على النظام فى الجماعة يتضمن افتراضاً مؤداه أن الضبط الدينى والاخلاقى قد يتعارض مع سلوك معظم اعضاء الجماعة. فالافراد يختلفون من حيث طاقاتهم الدينية واهتماماتهم، فقليل منهم تميزون باستعدادات دينية، وعلى ذلك فهم يتقبلون كل ما يختص بالاخلاق والمبادىء الدينية دون مناقشة، أكثر من هذا فان المتطلبات المطلقة للمعايير الدينية تؤثر على الشخص باكمله، فقد يطلب من العضو الذى ينتمى إليه تنظيم دينى أن يضحى ويتنازل عن حريته الشخصية بنما يتعلق بممتلكاته المادية أو مشاعره أو

واجباته الاسرية أو الاستمرار فى عمل مستقر أو الامتناع عن بعض المنع الحسية المتمثلة فى الطعام والشراب أو العلاقات الجنسية. أكثر من هذا فقد يطلب إلى الشخص أن يعيد تصوره لعالمه النفسى، أى أفكاره وتصوراته ورغباته وما إلى ذلك. فالعضو مطالب بأنه ملزم بهذا النظام طوال الاربع وعشرين ساعة كل يوم. ولا نجد أى من المنظمات الاخرى يطالب بمثل هذه المطالب فيما عدا بعض المنظمات السياسية التى نجدها قد اتخذت طابعاً شبه دينى. والحق ان نماذج معينة من الجماعات الدينية هى التى تؤكد على هذا الالتزام بين اعضائها فهناك جماعات دينية اخرى يعد التصديق السطحى كافياً. ولكن فى الحالات التى تبلغ الاوامر والضوابط الدينية والاخلاقية مداها، يواجه التنظيم الدينى بعض المشاكل المختلفة فى الردة والانسحاب والعصيان والتى قد تؤدى إلى قلقلة التنظيم الدينى لو أن قيادته حاولت أن تتشدد فى تطبيق الاوامر الدينية.

ويتعلق الافتراض الثانى بمشكلة التأثير على السلوك الانسانى من حيث أن الاهداف الاخلاقية للمنظمات الدينية عادة ما تكون غير متلازمة مع الاهداف المتفق عليها للمجتمع وأنظمته المختلفة. بمعنى آخر هناك سراع أساسى قائم بين الاهتمامات الدينية والدنيوية. وتستطيع الجماعات الدينية أن تواجه هذا الموقف بأحد طريقتين (أ) فهى تستطيع أن تحاول تخليص اعضائها من لعالم الملىء بالشرور عن طريق الانسحاب منه بقدر الامكان، (ب) والبديل الاخر هو الانشغال فى معركة حقيقية مع الدنيا محاولين تغييرها. وقد يؤدى انسحاب هذه الجماعات الدينية من معركة الحياة إلى تناقص عدد اعضائها، كذلك ضعف التأثير باشره على المجتمع الكبير.

(ب) طبيعة القيادة الدينية :

قد تتخذ السلطة الدينية شكلاً هرمياً تتطلب تدريباً متخصصاً وخبرة لاولئك الذين يمارسون هذه الادوار. وتتوقف درجة نجاح السلطة الدينية على درجة العلاقة بين القادة والاعضاء من ناحية ودرجة تمتع القيادة بسلطة ملهمة من ناحية أخرى. والملاحظ أن السلطة الكارزمية «السلطة الملهمة هى

النمط السائد فى قيادة الجماعات الدينية ويقصد بالسلطة الكارزمية هو أن الشخص القائد يتميز بصفة خاصة لشخصيته وبفضلها يتميز عن أقرانه العاديين ولهذا يعامل على انه يملك قوى فوق طبيعته أو فوق انسانيته أو على الاقل قوى خاصة به ليست فى متناول الشخص العادى بل ينظر إليها على انها صفات. مقدمة، أو قدوة. وعلى أساس هذه الصفات ينظر إلى الشخص المتمتع بها أو يعامل على أنه القائد. وكما هو معروف فأن القيادة الكارزمية لها سمتين اساسيتين: أولاً فهى دعوة إلى العنصر غير العقلى فى الطبيعة الانسانية. بمعنى آخر فان طاعة اتباع القائد الملهم أو تلاميذه نابعة من الحماس، وقائمة على اساس الكرمات التى تثبت الموهبة الالهية لديه. ولهذا فان القائد الكارزمانى يتطلب ولاء غير مشروط من اتباعه.
ثانياً: تتسم الكارزما بكونها خارجة عن الطبيعة العادية ولهذا فهى راديكالية أو ثورية تحاول تحدى نسق القيم الثابت وذلك عن طريق خلق نسق قيمى جديد يحاول احداث التغيير المجتمعى. ولهذا غالباً ما يكون لهؤلاء القادة الملهمين دعوة لنشر قيم جديدة واحساس بالثورية ووعد وأمل فى المستقبل المنشود.

(جـ) طبيعة العضوية فى الجماعات الدينية :

أما بالنسبة للاعضاء،فالملاحظ أنه على المستوى العالمى فى كل المنظمات الدينية أن هناك أهتماماً متزايداً من جانب الشباب بالبحث عن «بدائل» دينية على حساب الاديان التقليدية المتوارثة. فهناك حركة بين الشباب عامة إلى البحث عن أديان أو حركات تتميز باتجاهات الذاتية فى مقابل الاتجاه المجمعى للاديان التقليدية، أو قد يؤدى هذا إلى الانسحاب من الحياة العامة كمحاولة للتوصل إلى الراحة العقلية أو النفسية.وهذا يفسر التفشى الواسع للانحلال الخلقى واستخدام العقاقير المخدرة بين الشباب. كذلك نجد اتجاهات اخرى متمثلة فى الحركات لاحيائية أو المحافظة على الاشكال المتوارثة من التراث أو الفكر الدينى. بينما نجد جماعات أخرى اتخذت من العنف سبيلاً لاهدافها كمحاولة منها للسيطرة على القوة فى المجتمع. ويفسر علماء

الاجتماع هذه الحركات بأنها بمثابة ثقافة مضادة للشباب الذى يجد نفسه فى موقف الحيرة فى مجتمعه بسبب عدم الرضا المهنى أو لفساد الجماعات السياسية أو بسبب الوعى الكاذب الذى تفرضه عليهم أجهزة الاعلام ووسائله. وتجدر الاشارة أنه قد تبين أن الذين ينتمون إلى هذه الحركات معظمهم من الذين واجهوا صعوبات فى تحديد ذاتيتهم فى مجتمعهم ويحاولون أيجاد بدائل لهذا أو بين الذين يبحثون عن الحب والقبول والانتماء، وهى أشياء افتقدوها فى حياتهم وعلاقاتهم الاساسية. ففى الانتماء لمثل هذه الحركات فيجد الاشخاص علاقات بديلة أفتقدوها بين أسرهم أو فى مجتمعاتهم[٢].

٢ - العوامل التى تؤدى إلى ظهور الجماعات الدينية :

شهد القرن العشرين ظهور العديد من الجمعيات والحركات الدينية سواء منها ما هو معتدل (الشبان المسلمين والاخوان والاخوات المسلمات، وما هو متطرف(مثل جماعة التكفير والهجرة والجهاد وغيرها).

والحق أن هذه الجمعيات والحركات لم تنشأ من فراغ فقد تضافرت عدة عوامل سياسية وفكرية واجتماعية واقتصادية أدت إلى ظهور هذه الجماعات من وقت لآخر على سطح المجتمع المصرى. فيرجع جذور هذه الحركات إلى الظروف السياسية التى مرت بالمجتمع المصرى خاصة سلطات الاحتلال فى البداية أو الفساد السياسى للاحزاب أو الخلاف الايدلوجى مع فكر عبد الناصر والسادات، وكذلك الحال بالنسبة للافكار والمبادىء السياسية التى انتشرت فى المجتمع المصرى بعد الغاء الخلافة وظهور فكرة القومية والانتماءات العربية الاسلامية. كذلك الحال بالنسبة للعوامل الفكرية فقد اتاحت العوامل السياسية الفرص للعديد من المصريين للتعليم فى الغرب والتأثر بالفكر العلمانى ومحاولة تطبيقه فى المجتمع المصرى مثل المناداة بفصل الدين عن الدولة، مساواة الرجل بالمرأة، الغاء المحاكم الشرعية، تعديل قانون الاحوال الشخصية، الاحزاب السياسية، وقد ظهرت العديد من الكتب

المؤلفة والمترجمة فى هذا الاتجاه ولقد أدى التأثير بالحضارة الغربية أن بثت وتسربت إلى المجتمع المصرى وأفراده العديد من العادات والتقاليد الغربية والفنون والاداب. كل هذا بلا شك قد وجد استجابة من بعض الشباب الذى أدى به التمسك بهذه العادات إلى التمرد على كل ما هو قديم والاستخفاف المصرى وسوء توزيع الثروة القومية والتذبذب فى السياسة الاقتصادية بين الانفتاح والانغلاق ووجود فوارق ظاهرة بين الطبقات، وكل هذه العوامل وغيرها تخلق لدى المصريين فى أوقات الازمات الشعور بالحاجة إلى ضرورة الاخذ باسلوب جديد من أجل الاصلاح والتجديد.

ولهذا فمن وقت لآخر نجد ظهور القائد الدينى الذى حاول تجميع الشباب حوله ويبدأ بتعليمهم مبادىء الدين الصحيح. ويوجههم إلى كيفية اصلاح الفرد وتقديم الاسرة وتقوية الامة وعدالة الحكم. ولهذا يمتلك الشباب الذى ينتمى إلى هذه الجماعات غالباً ما يكون «تابعاً» لفكر وتعليمات وأراء القائد الدينى. ومن هنا قد يظهر العنف كتنفيذاً للاوامر الحديثة، كذلك من هنا يظهر التفسير أو الفهم الخاطىء لبعض الاوامر والمبادىء الدينية حسب اصرار ومقاصد هذه القيادات الدينية. ويبدأ الحتكاك بين هذه الجماعات والاجهزة السياسية بالدولة. وتبدأ المحاكمات والاعتقالات من قبل الدولة. ويبدأ العمل السرى من قبل هذه الجماعات، حتى تتيح لها الظروف مرة أخرى العودة إلى الظهور على السطى فتمارس انشطتها إلى توقف من أجهزة الدولة لكى تبدأ دورة أخرى وهكذا.

فالجماعات الدينية أو الحركات الدينية، إذن، هى اسم يطلق عل كل فئة تحاول ان تتخذ لنفسها كياناً مستقلاً ومختلفاً فى السلوك عما الفه الناس من تقاليد وعادات أو هى كل جماعة تهدف احياء العمل بتعاليم السرية سواء على اعضائها أو اعضاء المجتمع الكبير مع تقييم الامور والاحداث التى يمر بها المجتمع من وجهة النظر الدينية. وظهور الجماعات والحركات الدينية فى المجتمع المصرى، كذلك الحال فى المجتمعات الاسلامية الاخرى - هو ضرورة فرضتها طبيعة الدين الاسلامى حيث الامر بالمعروف والنهى عن

المنكر، كذلك فرقتها الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التى يمر بها المجتمع والتى يمكن تلخيصها فى الآتى:

١ - فصل الدين عن الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية للمجتمع والاستعاضة عن ذلك «ببدائل» متنوعة وفقاً للتيار السياسى السائد فى مقابل هذا تظهر الجماعات الدينية التى تؤدى إلى تكتل الفروق على الاسلام صفاً واحداً حتى يقو إلى انفسهم وغيرهم من الذوبان فى الكيانات التى تختلف عن الاسلام عقيدة وسلوكاً.

٢ - ظهور القوميات واحلالها محل الخلافة الاسلامية التى تحرص على تفتيت الشعوب الاسلامية وهذا يرجع هذه الجمعيات والحركات إلى الحنين للعودة إلى الاسلام كدين ودولة لفشل القوميات ف تجمع القلوب وائتلاف الصفوف.

٣ - ظهور الدعاة الذين يبثون روح الحركة فى الاتباع لتنوير الطريق أمامهم وتحذيرهم عن الاخطاء المحيطة بهم من اجزاء بعدهم عن الاسلام كمنتج وسلوك مما رفع ابناء هذه الأمة إلى اليقظة والالتفاف حول الاسلام ونبذ كل ما سواه من مناهج وسلوكيات[٣].

٣ - التطرف : المعنى والاسباب والمظاهر :

(أ) معنى التطرف :

من الناحية القانونية هناك فارق بين «التطرف» و «الجريمة» أو الجناح، فالجريمة اساساً هى خروج على القواعد الاجتماعية أو القانونية باتخاذ سلوك مناقض كما تقتضى به تلك القواعد فهى رذن حركة فى عكس اتجاه القاعدة. أما التطرف فأنه فى جوهره حركة فى اتجاه القاعدة الاجتماعية أو القانونية أو الاخلاقية، ولكنها حركة يتجاوز مداها الحدود التى وصلت إليها القاعدة وارتضاها المجتمع. والحق أن هذا يشكل صعوبة بالغة حيث يصعب تحديد أين يبدأ المتطرف وهل ينتهى بحرمان. فالمتطرف يبدأ بسرية كما يبدؤها سائر الناس داخل القاعدة وفى اتجاهها الصحيح، ولا يمكن فى

هذه المرحلة مؤاخذته لانه يتحرك مع القاعدة الاجتماعية وفي اتجاهها، بينما يمكن للدولة أن تؤاخذ المجرم أو تحاسبه من اللحظة الأولى لنشاطه لانه حركة في اتجاه مضاد للقاعدة الاجتماعية أيضاً فأنه من الصعوبة كذلك تحديد اللحظة التي يتجاوز فيها المتطرف حدود الحركة المقبولة اجتماعياً والتي يمكن عندها فقط وصفه بالتطرف والغلو. وهذا ما يقابل الاجهزة السياسية والقانونية والامنية كيف تضع حدوداً فاصلة بين المعتدلين والمتطرفين فالمشكلة تطرف من وعن وماذا تظل مفتوحة حسب نسق القيم السائدة والجهاز الحاكم[٤] على أية حال فأنه في مجال التطرف الديني فان الفرد يبدأ متديناً عادياً يأخذ نفسه بتعاليم الاسلام ومبادئه ويدعو الناس إلى الاخذ بذلك. وهو حتى هذه اللحظة يدعو إلى شيء لا يملك المجتمع إزاءه إلا التعبير عن الرضا والتشجيع، إلا أن هذا الداعية غالباً ما يواصل مسيرته منهجاً نحو التشدد مع نفسه أولاً ومع الناس ثم يتجاوز ذلك إلى إصدار احكام قاطعة بالادانة على من لا يتابعه في مسيرته أو دعوته. وقد يتجاوز ذلك إلى اتخاذ موقف ثابتاً ودائم من المجتمع ومؤسساته وحكومته. ويبدأ هذا الموقف عادة بالعزلة والمقاطعة المبني على اصدار حكم فردي على ذلك المجتمع «بالردة» أو «الكفر» و «العودة» إلى «الجاهلية» ثم يتحول هذا الموقف الانعزالي عند البعض إلى موقف إيجابي «عدواني» يرى معه المتطرف أن هدم المجتمع ومؤسساته هو نوع من التقرب رلى الله وجهاد ف سبيله، لان هذا المجتمع - في نظر المتطرف - هو مجتمع جاهل منحرف لا يحكم بما أنزله الله.

وهنا يتدخل المجتمع لوضع حد لهذا التطرف ومصادرة أي نشاط يصل بصحابه بالاصطدام بالعديد من القواعد الاجتماعية والقانونية. فالامر بالمعروف والنهي عن المنكر اساء هؤلاء استخدام تفسيرها ودعاهم هذا إلى الاعتداء على حقوق ليست لهم وإلى تهديد أمن الافراد وحرياتهم وحقوقهم.

وكما أشرنا، فان حدود التطرف نبية وغامضة ومتوقفة على حدود القاعدة الاجتماعية والاخلاقية التي يتطرف المتطرفون في ممارستها، فمقدار تدين الفرد يتوقف على تدين المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه وله أثره

فى الحكم على الاخرين بالتطرف أو الوسط أو التسيب، فمن الملاحظ أن من كانت جرعته الدينية قوية وكان الوسط الذى يعيش فيه شديد الالتزام بالدين، فأنه يكون مرهف الحس لاى مخالفة أو تعضيد يراه، وكلما قل درجة تدين الوسط الاجتماعى كلما زادت مسافة البعد بينه وبين هذا الوط وغالى فى حكمه واتهامه لكل من لا يلتزم بأوامر الله ونواهيه بالكفر وقد يغالى البعض أكثر من هذا فى اعتبار كل ما لا يتمسك بالمأكل والمشرب والملبس الاسلامى - أن صح التعبير نوعاً من الخروج عن القاعدة الاسلامية[٥].

ومن ناحية أخرى لا يعنى وصف انسان ما بالتطرف فى دينه ربما لاختيار رأياه من آراء الفقهاء المتشددة بشرط أن يعترف بأن هناك آراء اخرى غير رأيه هذا. فلا تطلق تهمة التطرف لمجرد تشدد المرء على نفسه واخذه من الاراء الفقهية مما يراه، كذلك ليس التمسك بطريقة معينة على الملبس نوعاً من التطرف أو التعصب. فما التطرف إذن وما دلائله ومظاهره.

(ب) اسباب التطرف :

وإذا حاولنا تشخيص الاسباب المؤدية إلى التطرف الدينى نجد انها متعددة: فمنها مرتبط بمكونات القيم الثقافية السائدة وبعضها مرتبط بالنظام السياسى والبعض الاخر مرتبط بالاوضاع الاجتماعية واخيراً شخصية المتطرف نقسه، هذه المكونات تتفاعل فيما بينها بنسب مختلفة باختلاف الظروف الشخصية والموضوعية التى تحيط بالمتطرف والمجتمع على السواء. وسوف نحاول ايجاز هذه الاسباب فى الاتى:

١ - الفهم «الخاطىء» للدين ومبادئه واحكامه والظروف التى تهىء له وتسقيه عليه.

٢ - الاحباط الذى يلقاه الشباب نتيجة افتقارهم المثل العليا يؤمنون بها فى سلوك المجتمع أو سياسة الحكم.

٣ - الخطأ فى ادراك حقيقة المثل العليا وطبيعة المجتمعات الانسانية واسلوب الاصلاح.

٤ - الخطأ فى تبسيط الاحكام وتعميمها بحيث لا يكون هناك الا التفرضية ويقلب التشاؤم أو التفاؤل علي غير أساس أو حساب، وغالباً ما ينتهى الامر باليأس من اصلاح الوضع القائم ويسود الوهم بامكان التغير بالعنف لازاحة شخص أو تنفيذ حكم اجرامى.

٥ - شيوع القهر والقمع - بدلا من الطمأنينة والحوار والامتناع سواء على مستوى الاسرة أو المدرسة أو المجتمع أو الدولة، ويكون رد الفعل صورة تمرد عنيف من جانب الشباب أزاء السلوك الذى يمارس القمع، واحياناً يكون القمع ذاته نسبياً لاثارة التطرف والعنف وليس علاجاً له.

٦ - غياب الحوار المفتوح من قبل رجال الفكر الدينى لكل الافكار «الواردة» أو المتطرفة ومناقشة بعض الجوانب التى تؤدى إلى التطرف فى الرأى خاصة ما يتعلق «بالامانة» والاجتهاد والجهاد والعلاقة بين الدين والسياسة واسلوب الدعوة[٦].

(جـ) مظاهر التطرف :

١ - أن أول مظهر من مظاهر التطرف هو «التعصب» للرأى تعصباً لا يعترف للاخرين برأى. وهذا يشير إلى جمود المتعصب على فهم ما لا يسمح له برؤية مقاصد الشرع ولا ظروف العصر ولا يسمح لنفسه للحوار مع الاخرين. فالمتطرف يرى أنه وحده على الحق ومن عداه على الضلال وكذلك يسمح لنفسه للاجتهاد فى الحق وادق القضايا الفقهية ولكنه لا يجيز ذلك لعلماء العصر المتخصصين منفردين أو مجتمعين طالما ان ما سوف يصلوا إليه مخالف لما ذهب هو إليه. ومن مظاهر التطرف أيضاً:

٢ - التشدد فى القيام بالواجبات الدينية ومحاسبة الناس على النوافل والسنن كأنها فرائض والاهتمام بالجزيئات والفروع والحكم على اهمالها بالكفر والالحاد.

٣ - وهناك مظهر آخر من مظاهر التطرف وهو «العنف» فى التعامل والخشونة فى الاسلوب والغلظة فى الدعوة.

٤ - ومن مظاهر التطرف ولوازمه سوء الظن بالاخرين والنظر إليهم نظرة تشاؤمية لا ترى أعمالهم الحسنة وتضخم من سيئاتهم. فالاصل عند التطرف هو الاتهام والادانة وقد كون مصدر هذه الصفة الزائدة فى النفس التى قد تؤدى فى مرحلة لاحقة بالفرد أو الازادراء للغير.

٥ - يبلغ هذا التطرف مداه حين يسقط المتطرف عصمة الاخرين ويستبيح دمائهم واموالهم وهم بالنسبة له متهمون بالخروج عن الاسلام. ولهذا تصل دائرة التطرف مداه فى حكم الاقلية على الاكثرية بالكفر والالحاد. وهذه الظاهرة متكررة ليست وليدة العصر بل وقع فى نفس الخطأ الخوارج وغيرهم من غلاة الفرق الاسلامية(٧).

(د) المناهج والاساليب المستخدمة لتحقيق اهداف التطرف :

أن المطلع على التاريخ الاجتماعى لمصر يجد أنه منذ بدايات الارهاب أن التطرف والارهاب يستخدمان نفس الوسائل ونفس الاهداف من عقائد اسلامية ودينية.

فيعمل التطرف المؤدى إلى العنف على التغرير بالشباب لتكوين منظمات وخلايا سرية وتدريبهم على اعمال السلاح والقيام بأعمال التدمير والتخريب بهدف اغتيال القادة واشاعة الفوضى والانتفاضة على مرافق الحكم. الا أن فى كل محاولة ينكشف امر المخطط ويتم القبض على المتفذين والمخططين والاتباع. يحدث هذا فى محاولة منذ الاربعينات من هذا القرن حتى المحاولة الاخيرة التى انتهت بمقتل السادات ومحاولة الجماعة الاسلامية فى اسيوط الاستيلاء على الحكم وتنطوى الجماعات المتطرفة فى كافة اشكالها على مجموعة من المداخل المنهجية التى تستعين بها(٨).

١ - المنهج الحرفى فى تفسير التصوص ويعتمد على انتقاء آيات واحاديث معينة والتمسك المطلق بحرفيتها دون الالتفات للمقاصد العامة لها دون ملاحظة لوظيفة ولواجبات الدينية فى تحقيق اهداف عملية فردية واجتماعية، وكذلك دون الالتفات إلى اسباب النزول أو معرفة بأصول

الاستدلال اللغوى والفقهى ودون التمييز بن القاعدة والاستثناء المرتبط بسببه. ومن هذا القبيل اعتبارهم المجتمعات الاسلامية المعاصرة بمجتمعات كافرة لانها تحكم بقوانين وضعية وذلك استناداً لتفسيرهم للنص القرآنى: «وهم لم يحكم بما أنزل الله فألولئك هم الكافرون» ولقد ذهب المتطرفون فى هذا الاتجاه إلى ايام استخدام العنف وتخريب مؤسسات المجتمع استناداً إلى قوله تعالى «ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على اصولها فباذن الله وليخزى الفاسقين». (الحشر: ٥)

٢ - اخذ المعرفة الدينية عن طريق السماع عن الخطباء والوعاظ والاستخفاف باراء الائمة والمجتهدين والتسليم بحق الاجتهاد المطلق لزعامتهم فى حركاتهم. ويتصل بهذا ما وصل إليه بعض «امراء» تلك الجماعات من ادعاء الاجتهاد والمطلق وممارسة الافتاء فى أمور الدمار والاحوال والاعراض. وزعم البعض منهم انه يتعين الاستناد إلى القرآن ولا حاجة لهم للاستئناس باراء علماء المسلمين فى امتداد تاريخ الاسلام. وتنيجة هذا الافتاء ان يتورط بعضهم فى أمور تخالف صريح المعقول والمنقول وتخالف الشريعة مخالفة لا تحتمل التأويل فقد قام هؤلاء استناداً إلى أن زوجها كافر لرفضه الدخول فى الجماعة بعد ان بلغته دعوتها أو أنه مرتد لخروجه منها واساس هذه الفتوى أن كفر الزوج الاول يترتب عليه فى زعمهم فسخ عقد الزواج ولا حاجة بعد ذلك إلى طلب التطليق من القاضى.

٣ - الطاعة المطلقة لامير الجماعة والذى غالباً ما لا يكون على علم باحكام الشريعة ومقاصدها أو على دراية باساليب العمل الجماعى والسياسى أن هذه الطاعة المطلقة التى تستند إلى التبعية فى المنشط والمكره هى اسباب التى يندفع منه لمجموع الشباب إلى مصارعها وإلى هلاك الحرث والنيل من حولها دون أن تتوقف وتتراجع أو تساؤل(وهى) الاداة الرئيسية التى تصبح عن طريقها تلك الجماعات دول داخل دول.

٤- العزلة عن المجتمع.والعزلة في نهج هذه الجماعات تؤدي إلى وظيفتين:

الوظيفة الاولى، تجنب اعضاء الجماعة المنكرات التى تملاء جوانب المجتمع وحمايتهم من أن يشاركوا فى نهج الجاهلية. والوظيفة الثانية، تكون مجتمع خاص بهم تطبق فيه مبادىء لاسلام وتتع دائرته شيئاً فشيئاً حتى تستطيع فى النهاية غزو المجتمع الجاهلى من خارجه. وكما هو واضح فأن الوظيفة الاولى دينية فكرية، بينما الوظيفة الثانية سياسية وحركية.

وتتميز قضية العزلة عن المجتمع فى نهج الجماعات المتطرفة صور مختلفة فهناك الذين يناضلون المجتمع بالشعور وبالفعل بينما تكتفى جماعات أخرى باعتزاله ومفاصلته شعورياً. ويذهب اصحاب الاتجاه الاخير إلى ان الجماعة الاسلامية تعيش هذه الايام مرحلة العهد المكى حيث تكون الجماعة المسلمة مستضعفة لم تقو شوكتها بعد. ويرتبون على هذا عدم وجود صلاة الجماعة والعيدين وعدم تحريم الزواج من المشركات وعدم وجوب رد العدوان، انما يجب ذلك قلماً حين وصلت الجماعة إلى عهد التمكين. أما الذين بادروا بالمفاصلة الكاملة فانهم قرروا اعتبار المشاركة فى الانتخابات أو الترشيح لها كفر كما أن الصلاة فى المساجد القائمة رده عن الاسلام لانها معابد الجاهلية الحديثة، كذلك ينادون بالهجرة المادية ولو إلى الكهوف والجبال مع ضرورة مقاطعة الوظائف العامة والمدارس والجامعات، وفى تقديرنا أن فكرة اعتزال المجتمع هى أخطر مكونات المنهج الفكرى والحركة بالجامعات المتطرفة فالعزلة بطبيعتها هى النية السوداء التى تفتح فيها أبواب العقل والقلب بتشغيل كل صور العلاج والانحراف ففيها تغيب شمس الحقيقة ألوان الاشجار وتتداخل احجامها ويقف العقل والنفس معاً على ابواب فصام حقيقى عن عالم العقلاء والاسوياء.

٥ – وتدور معظم أفكار هذه الجماعات حول فكرة محورية هى فكرة الحاكمين لله وحده وما سيكون عليها من نزاع سلطة التشريع عن الجماعة ولقد ردد هذه الفكرة إلى الماوردى وتابعه فيها سيد قطب وروجها السنة واقلام الاف الشباب. ويذهب المتطرفين فى هذه الفكرة إلى اعتبار الديمقراطية كفر لانها تسمح للاقلية أن تصور تشريعات تتيح المذكرات وتحل المحرمات.

ولقد ذهب كل فريق من هؤلاء إلى جماعته. لو كانت عشرة أو عشرين - هى جماعة المسلمين وان من بلغته دعوتها ولم ينضم إليها فقد كفر ومن لزمها ثم تركها فقد ارتد(٩).

٤ - التطور التاريخى لظاهرة التطرف الدينى وارتباطها بالعنف فى المجتمع المصرى :

(أ) التطور التاريخى لارتباط ظاهرة التطرف الدينى بالعنف السياسى ظاهرة التطرف الدينى ظاهرة عامة نجدها فى بداية الاسلام، كما نجد لها صورة فى محاولة بعض الشباب التسلل إلى المسجد الحرام ومحاولة إدخال السلاح به ومبايعة المهدى المنتظر لديهم ولقد ظهرت أول صورة للتطرف الدينى فى بدايات الالام وهى التى أدت بحياة الخليفة الثالث عثمان بن عفان. وفى هذه الحالة نجد ان البواعث لها كانت خليطاً من الفتنة الياية والتطرف الدينى، الا ان التحليل النهائى لها يبدو وكأن للتطرف الدينى الدور الاساسى. فقد كانت كل المأخذ التى روجها المتطرفون تعتمد على تقديرهم على مخالفات دينية(١٠).

والتطرف كظاهرة هى نوع من القلق الزائد الذى يعانى منه المتطرف أما لفرأغ فكرى، او لنظرة تشاؤمية، او طاعة عمياء لاحد القادة الدينيين ومحاولة وضع حل لاعادة الاسلام إلى مكانه فى المجتمع الالامى. والعنف كاحد وسائل التطرف ظاهرة واهدافها معروفة سواء فى الثمنينات أو اواخر الاربعينات ومنتصف الخمسينات والستينات من هذا القرن بنفس الافكار ونفس الوسائل ونفس الاهداف.

فالتطرف الدينى عامة يحاول تكوين منظمات وخلايا سرية وتدريب الاعضاء على استعمال الاسلحة واعمال التدمير بهدف اغتيال بعض القيادات واشاعة الفوضى ثم الانقضاض على مرافعة الحكم واعلان الدولة الاسلامية. بدأت هذه المحاولات منذ الاربعينات وانتهت بالمحاولة الاخيرة وهى اغتيال الرئس السادات وعشرات من رجال الشرطة والاهالى باسيوط

وما كانت الاحداث التى تمت فى اسيوط الا المرحلة الثانية من خطة هذه التنظيمات والتخطيط لتكرار هذه الحوادث فى مختلف المدن والمحافظات لاشاعة الفوضى ومن ثم الاستيلاء على الحكم ولو عدنا للوراء لوجدنا أن العنف الدينى ظهرت أول عملية له فى يناير ١٩٤٨ حين اكتشفت اجهزة الامن المصرية مركزاً للجماعات الدينية للتدريب على استخدام الاسلحة فى المقطم وفى اطراف القاهرة وضبطت معهم قنابل واسلحة زعم انها تستخدم للتدريب لخوض معركة فلسطين ١٩٤٨.

الا أن الاحداث اشارت إلى عكس ذلك فلقد اغتال شباب الجماعة الاسلامية المستشار أحمد الخازندار رئيس محكمة الجنايات التى اصدرت حكماً بالسجن على أخ مسلم اتهم بمهاجمة مجموعة من البريطانيين فى أحد الملاهى الليلية بالاسكندرية وتوالت أعمال الارهاب والتدمير والتخريب فى الساحة المصرية فبدأت بتدمير محل شيكوريل ومحل اريكو بالقاهرة ثم محلات بنزايون وشركة الدلتا الصناعية.

ولعل اهم حادث تدمير هو تدمير هو الذى وقع فى نوفمبر ١٩٤٨ عندما انفجرت سيارة ملغمة فى مدخل شركة الاعلانات الشرقية والتى كانت الخسائر فادحة فى الممتلكات والارواح. وفى هذه الاثناء ضبطت اجهزة الامن مخبأ للاسلحة والمتفجرات فى الاسماعيلية مملوكاً لاحد كبار الجماعة الاسلامية، كما ضبطت بطريق الصدفة على سيارة كانت معدة للانفجار أمام أحد المبانى بالقاهرة. ولقد كشف داخل هذه السيارة على وثائق كشفت عن وجود جهاز سرى تابع للجماعة الاسلامية، وقد أدت هذه الوثائق إلى القبض على عدد من اعضاء الجهاز السرى.

ومما ساعد على انتشار وتطور صور العنف فى تلك المرحلة هو الموجة العدائية ضد الاستعمار الانجليزى وضد الصهيونية لاحتلالها الاراضى الفلسطينية وخرج العديد من الطلاب فى مظاهرات حماسية أدت إلى وقوع اصطدام بين المتظاهرين ورجال الشرطة، مما أسفر عن القاء قنبلة على اللواء

سليم زكى حكمدار بوليس القاهرة وقتئذ. هذا الحادث دعى النقراشى باشا رئيس الحكومة ووزير الداخلية إلى اصدار أمر عسكرى فى ٨ ديسمبر ١٩٤٨ بحل جماعة الاخوان المسلمين بكل فروعها فى جميع انحاء البلاد ومصادرة أموالها للانفاق على الخدمات الاجتماعية الخيرية وعلى الفور قامت أجهزة الشرطة باعتقال اعداد كبيرة من اعضاء الجماعة. وجاء رد الفعل سريعاً فبعد عشرون يوماً اغتيل النقراشى باشا وهو متوجه إلى المصعد على يد ضابط مزيف يدعى عبد الحميد أحمد حسن وكان طالباً بكلية الطب البيطرى بجامعة القاهرة وأنه رئيس لاحدي خلايا الجهاز السرى بالجامعة وقد اعترف هذا الشاب بانتمائه إلى الجهاز السرى للاخوان وتدريبه على استخدام السلاح وقسمه على الطاعة والولاء، وجاد رد الفعل مرة أخرى من الحكومة بالاعتقالات التى قام بها إبراهيم عبد الهادى رئيس الحكومة بعد مقتل النقراشى ووضع معظم الاخوان فى السجون والمعتقلات - حتى أفرج عنهم فى بدايات ثورة ١٩٥٢. ولقد وصل الامر من الحكومة القصر إلى اغتيال المرشد العام حسن البنا نفه عام ١٩٤٩ وبالرغم من العلاقات التاريخية والنضالية بين الاخوان والثورة الا أنه سريعاً ما ظهر الصراع بين الجماعتين. ففى الجلاء مع الانجليز حدثت محاولة اغتيال الرذس الراحل جمال عبد الناصر، مما أدى إلى أعدام ستة من زعماء الاخوان واعتقال الكثير من رجالهم.

ولم تمت الحركة بل دخلت فى طور الكمون حتى ١٩٦٥ عندما اعلن الرئيس جمال عبد الناصر وهو فى موسكو بان اجهزة الامن قد احبطت محاولة للاخوان للانقضاض على الحكم واعدام فيها بعض زعماء الاخوان ومن بينهم سيد قطب(١١).

ولعل نكسة ١٩٦٧ هى التى اعطت الجماعة الاسلامية الفرصة للظهور مرة اخرى على مسرح الاحداث ف المجتمع المصرى. وبموت عبد الناصر بدأت قيادات الحركة فى اعادة تشكيل تنظيماتها والظهور العلنى لانشتطها(١٢).

(ب) ظهور الجماعات الاسلامية فى المجتمع الجامعى: الاسباب الانجازات والسلبيات :

كنوع من رد الفعل لهزيمة ١٩٦٧ شهد المجتمع المصرى حركة اجتماعية جديدة اعلنت عن نفسها أسم الجماعات الاسلامية وعملت فى اوساط الشباب سواء داخل الجماعة أو خارجها. ولقد أدى ظهور هذه الجماعة أثر ظهور موجة دينية غير عالية فى البيئة المصرية وساد جو من التدين وعلى الهيكل المظهرى. صاحبه محاولة كل شخص فى البحث بداخله عن الخلاص الفردى. وطوال هذه الدراسة تكونت بعض الجامعات الدينية ولقد دفع الشباب إلى الانضمام إلى هذه الجماعات الكثير من العوامل.

١ - غياب الثقة والرؤية القديمة لدفع محاولات التدخل الخارجية.

٢ - عدم وجود برنامج مخطط لاستيعاب الشباب ومشاركتهم فى خطط التنمية التى تحقق لهم المستقبل والموقع الاجتماعى اللائق.

٣ - اصبحت هذه الجماعات(البديل) أمام الشباب منذ عام ١٩٧٢.

٤ - تكونت هذه الجماعات اساساً بهدف مواجهة الجماعات اليسارية ويومها لم تعترض الدولة على تشكيل هذه الجماعات بأعتبارها دولة مسلمة وشعبها متدين ومارست هذه الجماعات انشطتها مستهدفة الدعوة الاسلامية الخالصة وقامت هذه الجماعات أول الامر بتقديم العديد من الخدمات الطلابية وراحت هذه الجماعات تنمو بسرعة فى الاوساط الطلابية من سنة ١٩٦٢ - ١٩٧٦. وكانت عبارة عن أمر واقع ليس له سند من الشرعية التى سعت لاكتسابها بعد ذلك من خلال محاولات السيطرة على الاتحادات الطلابية التى وفرت لهم الامكانيات المادية ومكنتهم من مختلف أوجه النشاط لتوجيهها حسبما يريدون وساعدهم على ذلك الغاء نظام الريادة والاشراف فى اللائحة الطلابية[١٢].

والملاحظ ان الاتجاهات الدينية كانت تنمو بمعدلات سريعة لم تتجه إليها أنظار الدولة. لترشيد حركاتها وتفد إليها المتطرفون من الجماعات وراحو

ينشرون افكارهم فى شكل مجموعات لكل حسب تقبله أو من يجدون عنده الاستعداد يستمرون فى تغذيته بالمزيد من الجرعات إلى أن يقتنع بنفس افكارهم محققين بذلك السيطرة الكاملة على الاتجاهات الدينة فى الجامعة كذلك يجند من يستطيعون من بين اعضاء هذه الجماعات[١٣].

وبدأت الاتجاهات المتطرفة تتحد فى اوساط شباب الجامعة وبالرغم من قلة عددهم فى البداية الا ان تأثيرهم كا كبيراً لانهم لم ينغلقوا على انفسهم بل انتشروا فى كل ارجاء الجامعات جامعة القاهرة - الاسكندرية - اسيوط عين شمس والجامعات الاقليمية وراجعوا إلى افكارهم والتيار الاسلامى العام[١٤].

ولقد وجدت الجماعة الاسلامية فرصتها فى المعسكرات الصيفية التى كانت الجماعات تغلقها على نفسها كما وجدوا فرصتهم فى المدن الجامعية من حيث أنها مركز تجميع لاكبر عدد من الطلبة ويقيمون مع بعضهم اكبر وقت ممكن. وبدأت هذه الجماعات تتخذ مواقف منشورة ومتسلطة تجاه النشاط الطلابى تحت ستار ما يحدث يناقض الدين وبدأت الحديث عن البلبلة الفكرية ثم الاتجاهات المعادية للنظام.

وفى عام ١٩٧٨ بدأت الجماعات الاسلامية تتخذ موقف الضعف لكل ما يجرى حولها منذ هذا العام عند الانتخابات الطلابية لجامعة القاهرة عندما وجدت الجماعة أن النتائج ليست فى صالحها تارة وحطموها صناديق الادلاء بالاصوات وفى جامعة عين شمس استخدموا العنف ضد العناصر الوطنية التى قاطعت الانتخابات تحت تهديدهم فأجريت الانتخابات من جانب واحد.

ونظر لاعتماد وزارة التعليم نتيجة هذه الانتخابات فان هذه الجماعات تصدرت آرائهم فتجمعوا فى أن تستجيب الدولة لضغوطهم وبهذا زادت حدة استخدام العنف منهم فى كل تصرف.س

وفى بداية الامر لم تكن الجماعة الاسلامية منظمة تنظيماً كافياً بل كان يكتفى بالتردد على المساجد والالتحاء أو التحجب والاحتكاك بباقى

الطلاب والتعامل معهم ويتولى كل واحد منهم حركة الامير معهم إلى قناعة كاملة به تتحقق لم السمع والطاعة عندهم. بمعنى آخر ان تكون افراد الجماعة لم يعتمد فى البداية على مسلك تنظيمى مسجل بل كان تنظيمهم يقوم اساساً على اسلوب الخلايا غير المترابطة وغير المسجلة ولكن حركة الجامعات كانت ملحوظة عن طريق وسائل اتصال سريعة ومضبوطة وقد حدث امراً فى أ مكان بعد صداه فى نفس الوقت فى كل مكان هذا يشير إلى أن هناك تنظيماً آخر وراء هذه الجماعات ولكن ما هو معروف حق أن فى كل كلية أمير لكل جماعة وعلى مستوى الجمهورية هناك أمير وهذا يعنى أن هناك تنظيمين داخل الجامعة. تنظيم يضم قياداته من العناصر المتطرفة ولكن اعضائه من الجماعات الاسلامية يتعاطفون معه بدرجة أو بأخرى ومهمته كسب الرأى العام وتحريكه مستغلاً الواقع الدينى. وتنظيم آخر يقسم قيادات هذه الجماعات. وقيادات اخرى خارج الجامعة ويتولى هذا التنظيم التخطيط والتنسيق والتدريب وجمع الاموال وانتشار المعسكرات لاعداد الكوادر(وهذا. ما كان مخططاً فى حوادث اسيوط ١٩٨١ حيث كان يعمل هذا التنظيم على السيطرة على أجهزة الامن وحتى الاذاعة والتلفزيون والاعتماد على الجماعات الاسلامية لتأكيد الحركة والتعاطف الدينى معهم)[١٥].

ولا شك أن الجماعات الدينية استطاعت أن تكسب تعاطف الكثير من الشباب وليس بسبب قوتهم ولكن لحين اعتمادهم على ابراز العامل الدينى وابراز سلبيات النظام والسعى إلى إقامة حياة فاضلة. فالافكار المتطرفة التى يدعو لها بعض الجماعات الدينية تجد صدى بالنسبة للعديد من الشباب الحائر الساخط على النظام والقلق على مستقبله والذى يبحث عن مخرج من كل مشاكله سواء على المستوى الشخصى أو المجتمعى[١٦].

تاريخياً، فأن الجماعة الاسلامية ظهرت ف جماعات مصرية وبعض المدارس كما حاولت من قبل قيادات الاخوان المسلمن فى مقابل الاحزاب السياسية إلى الدعوة للشباب بالعودة إلى الاسلام الحنيف والتخلى عن ما عداه من ايديولوچية وضعية. الجماعة الاسلامية إذن لقب يطلق أو بمعنى

أصح تطلقه على نفسها أى جماعة ترى أنها تتمسك بالدين عقيدة وسلوكاً فى الوقت الذى يعرف فيه غيرهم عنه باسم المدينة والنحضر أو بأى اسم آخر. ومن ناحية أخرى يمكن القول بأن ظهور هذه الجماعات الدينية داخل الجامعة كتجمع شبابى مثقف فى محاولة لسد الفراغ الهائل الناجم عن انقسام التعليم بالمجتمع المصرى إلى دينى يتمثل فى الازهر ومعاهده وإلى علمانى متمثل فى الجامعات المصرية وخاصة ان ما يدرس فى المدارس عن الحرية أما يوصف بالشكلية من جانب القائمون عن التدريس وبعدم الاعتراض من قبل التلاميذ.

ومن الناحية السياسية خاصة فى فترة السبعينات نجد أن الدولة غالباً ما تشجع على قيام هذه الجماعات كمحاولة منها لتصفية الحركات اليسارية أو الفكر الناصرى بين صفوف الطلاب وكأتجاه عام في المجتمع المصرى فى تلك الفترة هو التمسك أو على الاقل الظاهرى بالامور الدينية ولهذا ظهرت مصطلحات دولة (العلم والايمان)، (واخلاق القرية) وقانون العيب، ودعم الدولة الاسلامية، وتطبيق الشريعة الاسلامية وغيرها.

وتحت هذا الانطباع خرجت بعض الجماعات الدينية من طورها الكمونى إلى العمل الظاهرى فى الجامعات، وتولت بعض القيادات مساندة هذه الجماعات وتقدم التبرعات لها والسماح لها بعقد مؤتمرات. وكأى نظام سياسى فأنه بعض تصفية الجناح اليسارى من الجامعات، فأن النظام وأجهزته يحاول تصفية تلك الجماعات من حيث البناء والوظيفة وتساعد وسائل الاعلام المكتوبة والمرئية على وصف هذه الجماعات مثل(القلة الحادقة)، (القلة العملية) (المتاجرون بالدين)، المتطرفون وراء الدين وغيرها[١٧].

٢ - **الانجازات**، وفى الحالات التى كان يسمح لهذه الجماعات الدينية بالعمل داخل الجامعات فأنها كانت تعمل علي عقد ندوات التى يطرح فيها القضايا الاسلامية وكل ما يتعلق بشئون المجتمع المصرى وعلاقته بالمجتمعات المصرية الاخرى.

كذلك ظهرت حلقات تحفيظ القرآن وتجويده تفسيره من الجنسين كذلك انتشار الزى الاسلامى والامر بالمعروف والنهى عن المنكر والنصح بالاتجاه إلى الطريق الاسلامى والحرص على الصلاة الجامعية كمظهر من استعراض القوى العددية بالجامعات.

ومن الناحية التنظيمية فقد أقيمت المعسكرات الاسلامية(اقيم أول معسكر اسلامى فى الجامعة عام ١٩٣٧) والترشيح لتولى قيادات الاتحادات الطلابية ونشر وطبع الكتب الاسلامية واقامة المعارض اللازمة لها وجمع التبرعات المالية وتوزيعها على المحتاجين أما لشراء الكتب الدراسية أو الزى الاسلامى أو توفير اتوبيسات للطالبات أو للسفر فى رحلات للحج أو العمرة(١٨).

٣ - السلبيات :

وبالرغم من اعاء الجماعات الاسلامية بأن هدفها الرئيسى هو تربية الشباب على الاسلام وتطبيق شريعة الله وذلك عن طريق الحكمة والموعظة الحسنة، ورغم من أن اعلانها بأن عملها هذا تلقائياً ولا علاقة له بأى هيئات دينية أو غير دينية فى الداخل أو الخارج وأن تلفظ كل اشكال العنف والعمل السرى وتقوم بالتصدى لكل الافكار المتطرفة أو المنحرفة، الا أن الاحداث اثبتت عكس ذلك تماماً فلقد نصبت الجامعات الاسلامية من نفسها محتسباً على سلوك الطلبة والطالبات بصفة خاصة فيما يتعلق بالملبس. والاختلاط وأداء الفرائض اكثر من هذا فان الجماعات تدريجياً بدأت تمارس نوعاً من الضغط علي العملية التعليمية كتعطيل الدراسة اثناء اوقات الصلاة وترتيل القرآن في المدرجات وبدأت فى ظهور مقالات نقدية منشورة بالنسبة للسلوك الجامعى وحدثت بعض المضايقات منهم لبعض اعضاء هيئة التدريس أيضاً فان الاحتكاك بين هذه الجماعات وبعض الطلاب المسيحيم قد أدت إلى تصوير هذه الجماعات كجماعات مناهضة للوحدة الوطنية. ولم يستطيع الكثير من اعضاء هذه الجماعات التحكم فى حماسهم الدينى،

وصدرت منهم بعض الافعال الانفعالية، سواء في المستوى السلوكى، أو المستوى العقائدى، مثل ما حدث فى جامعة اسيوط. ونظراً لتعدد مواقف هذه الجماعات وارائها فقد فصلت الجامعة بعض الطلاب لقيامهم باعمال تمس العملية التعليمية ونشرهم آراء هدامة تحرض على عصيان الوالدين والازواج وبنجاح اجهزة الدولة ووسائل الاعلام فى التصدى لهذه الجماعات وتقديم «صورة» عنها للرأى العام فأنها فقدت الكثير من اعضائها وجاءت الاحداث الاخيرة قبل وبعد مقتل السادات ١٩٨١ باختفاء الكثير من اعضائها وتخليهم الظاهرى عن انشتطهم داخل وخارج الجامعة. ودخلت هذه الجماعات مرة أخرى دورة الكمون للاعداد لمرحلة مقبلة[١٩].

التطرف الدينى ومظاهره الفكرية والسلوكية فى المجتمع المصرى

ينشأ التطرف الدينى - كما يذهب البعض - من فراغ فى النفس، أو الثبات فى الفكر أو رد فعل لتطرف أخر ينتقص من نفوذ الاسلام، أو ائتمار خبيث تقوده قوى غامضة لتقويض الدين وهدفه[٢٠].

والتطرف الدينى ظاهرة عامة اصابت جميع الاديان فى شتى المراحل التاريخية ولا يزال لكل دين «خوارجه» يخرجون عن انماطه السائدة.

أو ماهر متعادف عليه بانه مقبول ومألوف. وهؤلاء ما يطلق عليهم فى العصر الحديث المتطرفون. فالتطرف الدينى، أذن، مجاوزه الاعتدال فى السلوك الدينى فكراً وعملاً أو هو الخروج «عن مالك السلف فى فهم الدين وفى العمل به فمسلك السلف فى الاسلام هو المعيار والمقياس الذى يناسب عليه السلوك القديم»[٢١].

وبالرغم من ان الاسلام ذاته من دين الوسطة والاعتدال فان الرسول عليه الصلاة واللام قد واجه التطرف وقاومه بحزم. فكم تذكر الاحاديث بان الرسول اعتبر المغاله فى الصوم والصلاة والترهب من الامور التى تؤدى إلى التطرف ولهذا نهى عنها ولكن الاسلام مثله مثل أى دين أخر قد تعرض لكثير من الاهدار المتطفلة والافكار المتطرفة فى العديد من المراحل التاريخية. ولقد

بدأ التطرف الدينى فى الاسلام بالفتنة التى أدت بحياة الخليفة الثالث عثمان بن عفان[٢٢].

وان كانت البواعث خليطاً من الفتنة السياسية والتطرف الدينى، فان التطرف الدينى كان هو العامل الرئيسى. فلقد كانت المآخذ التى روجها المتطرفون تعتمد فى تقديرهم على مخالفات دينية. ورغم أن الخليفة فقد أكثرها، ورجع عن بعض الافكار التى حسبت على حكمه فان المتطرفون نجحوا فى خلق الفتنة. وراحوا يتوسلون بالمنطق الدنى وحده للتأليب على الخليفة والتحريض على ذمته... «استملوا مقتل الرجال والاطفال وسبى النساء المسلمات وبقوا فى احة اللعب مائة عام أو تزيد يردعون الدنيا ويشكلون الحكومات. لقد كانوا أوضح وأبشع صورة للتطرف الدينى. ومن عجب انهم كانوا فى سلوكهم العبادة من كبار العابدين ومع هذا فقد تجاوز بهم التطرف كل حدود العدل والرحمة والحق والعقل[٢٣].

التطرف الدينى هو نابعاً اساساً من القلق الهستيرى الذى يعنيه المتطرفون اما لفراغ فى نفوسهم وشعورهم بالقحط القاتل. واما لاثبات تفكيرهم ومشرودهم عن جادة الصواب والحق.. وأما لاحساسهم الذى قد يكون صادقاً بنقصان تقود الاسلام فى المجتمع المسلم. واما لمؤتمرات خبيثة تمارسها بوسائل غير منظورة قوى خارجة. تطارد الاسلام وتعمل لاحباط دعوته وتمزق وحدته. وكثيراً ما يجىء التطرف الدينى رد فعل آخر فى جانب الرزيلة والشر[٢٤].

لقد شاهدت مصر بعد النكسة ١٩٦٧ نوعاً من العبث الدينى الذى كان فى بداياته يتخذ شكل هلامياً وغموضاً ونكوصياً بل وقد خالطته فى كثير من الامور الخرافات والغيبيات. ومن الملاحظ أن النظام السياسى فى تلك القوة استشعر نحو هذا الشعور الدينى وحاول اتغلاله فى حادثى «شعرة النبى» «وكنيسة الراقيون».

ومع نهاية حكم عبد الناصر بدأ هذا التردع الدينى الهلامى يتخذ شكلاً

محدداً وثبتت له اشكاله ومن هنا بدأنا نسمع عن الجماعات الاسلامية المنظمة داخل الحرم الجامعى، التى تدعو إلى فرض التعاليم الاسلامية وإلى تخليص مصر وغيرها من الدول الالامية من كل الايدولچيات المستوردة من النفوذ الاجنبى وقد تعارض هذه الظاهرة مع بدايات حكم السادات، فكان ان سعى لاستغلالها محاولاً تحويلها إلى قاعدة شعبية يوازن بها قاعدة الناصرين واليسارين. بمعنى آخر ان الجماعات الاسلامية كانت هى البديل العقائدي للسادات فى مواجهة الفكر الاشتراكى والناصرى. وبعد انتصار ١٩٧٣ واقدام السادات على سياسات الانفتاح الاقتصادى والتسوية مع اسرائيل والانحياز إلى الغرب بدأت التصاريح من هذه الجماعات الدينية وبين النظام الحاكم ويتجلى هذا الصدام فى ابريل ١٩٧٤ وظهور جماعة منظمة التحرير الاسلامية والتى اطلق عليها من كل اجهزة الاعلام - جماعة الكلية الفنية العسكرية وقد سميت بهذا لان تخطيطها للاستيلاء على السلطة يبدأ باحتلال الكلية والاستيلاء على مخزن الاسلحة ثم تنطلق بعد ذلك إلى مقر الاتحاد الاشتراكى العربى حيث كان من المقرر أن يعقد الرئيس السادات وبقية الصفوة الحاكمة اجتماعاً رسمياً كبيراً وبالرغم من فشل هذه المحاولة، فأنه حدث أكثر من مواجهة عنيفة بين النظام وبين جماعة اسلامية تلو الاخرى مثل جماعات تنظيم الجهاد وجند الله أو جماعة المسلمين أو الجماعة الاسلامية أو جماعة التكفير والهجرة والتى اختطفت واعدمت فى عام ٧٧ أحد الوزراء السابقين والشيخ محمد حسين الذهبى وزير الاوقاف. وبعد الصدام المسلح. شهدت هذه الجماعات اعتقالاً ومحاكمات واعدامات لاعضائها كل هذا كشف النقاب على ان الجماعة ضمت ما بين ٣٠٠٠ - ٥٠٠٠ من الاعضاء المنتشرين فى كافة أرجاء المجتمع ومنذ ذلك التاريخ والجماعات الاسلامية لها دور فعال على الساحة السياسية والعربية للمجتمع المصرى سواء داخل الجامعات أو خارجها.

ويأخذ التطرف الدينى مظاهر متعددة تبدأ «من الخروج عن مسلك السلف فى فهم الدين والعمل به» والتطرف فى الفكر صورة للتطرف فى العمل -

وكلاهما «تزيد فى الدين واتهام له بالتقصير وكأن الرسول قد بلغ رسالة منقوصة يجيء هؤلاء المتطرفون سيكملوها ويتمموها »(٢٥).

ولعل أول مظاهر التطرف الدينى الاتى «التطرف المظهرى» عندما تلمح سيدة أو آنسة تغطى وجهها بما يشبه العباءة ولا تترك من نقابها الا فتحتين صغيرتين كفم العصفور أمام عينيها.. من أين جاءت بهذا الزى العجيب «كذلك فأن المتطرفون يهاجمون الحضارة الانسانية ويدعون لمقاطعتها ويقفون فى تناقض عجيب وغريب فهم يتحدثون فى التليفون، ويستضئون بالكهرباء ويركبون الطائرات فى سفرعهم..الخ (ويطالبون بأن) تقاطع الحضارة فى أبسط مظاهرها وهو أرتدأ البنطلون والقميص ونستعيض عنها بالجلباب يتوجه به الطبيب إلى مستشفاه والمهندس إلى عمله والطالب إلى جامعته لابسا فى قدميه «الشبشب» الذى يطلق عليه أسم «زنوبة» ؟(٢٦).

ويصف سعد الدين إبراهيم نماذج من التطرف المظهرى والذى اكتسب الشكل الدينى فى الآتى:

ثمة صور أخري تفاجيء زائر القاهرة فى العقد الاخير وهى منظر النساء المحجبات فى الشوارع وفى الاماكن العامة هناك نجد العشرات من الطالبات الجامعيات - فى طريقهن إلى كلية الطب.. والشيء الغريب عن هؤلاء الطالبات هو ان عدد غير قليل منهن محجبات ويتناول الكاتب عن إذا ما كان ظهور الحجاب مرة أخرى بين النساء والمتعلمات من رده لاضطهاد المرأة العربية وعودة مرة أخرى إلى مركزها المتدنى. فلقد اختفى الحجاب منذ حركة هدى شعراوى وسعت المرأة بعد ذلك بالحصول علي حقوقها الاجتماعية والسياسية وكان لها ما آرادت فلماذا إذا عاد الحجاب إلى الظهور؟ ولماذا بالذات بين مجموعة تمثل أكثر القطاعات تعليماً - أعنى قطاع الطالبات الجامعيات فى المدن؟ وماذا يعنى هذا بالنسبة لقضية حقوق المرأة وهل يمثل هذانكسة؟ وأين موقع هذه الظاهرة بالنسبة للنظام الاجتماعى الناشيء الجديد فى الوطن العربى. أن الدافع الذى دفع هذه الطالبة للحجاب - كما يذهب

سعد الدين إبراهيم - هو سلوك بعض بنات القاهرة ومهرجان الازياء الباهظة التكاليف الذى يلبسهن وتحديهن للقيم الاصيلة والمبادىء الاسلامية. فقرار الحجاب هو من أجل الابتعاد عن هذه الظاهرة وعن الجماعة المنحرفة وتدريجياً انخرطت هذه الفتاة فى الجماعات الدينية وتابعت الاحداث السياسية داخل الجامعة والمشاركة فى أنشطة هذه الجماعات. أن مثال هذه الطالبة التى قررت التحجب بمحض إرادتها تمثل«لغزاً مبهماً» أمام المراقبين الخارجيين فهؤلاء الفتيات لسنا سيدات فى طريق العمرة ولا هن فى متوسط العمر ولا منتميات إلى الاجيال التقليدية بل هن شابات قطعن شوطاً كبيراً في قضاء التعليم كذلك تحجبن بأرادتهن الحرة بل وفى كثير من الاحوال ضد رغبات أبائهن فهل الحجاب يمثل نكسة ضد الحداثة والمعاصرة[٢٧].

أن الاجابة على هذا يمثل فى رأى سعد الدين بأن مثال طالبة الطب المحجبة هو استجابة معقدة لعالم معقد من حولها عالم لا يستطيع السيطرة عليه..وبالرغم من النجاحات الباهرة التى احرزتها هذه الفتاة فى الامتحانات إلا انها تجد نفسها مهزومة غريبة تكاد تكون تافهة وسط عالم حضارى لا مجال فيه للهو واللذات كذلك فهى تتعلق«بتراث» يبدو وكأنه يستعيد احساسها بجدارة ويحميها من المجهود ويعيد تأكيد وجودها وشخصيتها. هؤلاء الفتيات تأخذ من الحداثة ما تحتويه من علم وتكنولوچيا ومن التزام بمستقبل مهنى، ثم يتركن بقية(محتويات حقيبة الحداثة يحبوهن شعور وقناعة عميقة، بأن ما اخذته من خبرة الحقيبة انما يتسق مع تراثهن ومع تعاليم الاسلام ومع الاصالة. هذا هو السبب لهن لكى يفرض بعض النظام على عالم يبدو لهن مفقماً بالفوضى والاضطراب) [٢٨].أما المثال الاخر الذى يقدمه لنا سعد الدين إبراهيم فهو يستمد من إحدى القيادات الدينية فى أحد من المحاولت الانقلابية، والذى صدر حكم بأعدامه مع غيره من زعماء تلك الجماعات إلا أن الحكم خفض إلى السجن المؤيد لصغر سنه(٢١سنة). ويرمز إلى هذه الشخصية بطلال - وهو من أسرة صغيرة - مرتبه صغير - ومن طبقة وسطى والاب والام من بيئة ريفية يعمل فيها الاب موظفاً

حكومياً ولم تنل الام إلا قطاً محدد من التعليم، ومن ثم فهى ربة منزل متفرغة تماماً لبيتها. وتقدم هذا الطالب فى التعليم الثانوى والتحق بكلية الهندسة جامعة الاسكندرية. وسبب النكسة العسكرية فى ١٩٦٧ انتكاسة لهذا الشاب فاعتزل فى غرفته لعدة أيام تتناوبه حالات البكاء والتأمل والتفكير والندم ولم يخرجه من هذا إلا قراءة القرآن وتتسرب المعانى القرآنية إلى تفسير. وبين«الاطلال» الحيرة التى وقع فيها بعد سماعه لاحد الخطب السياسية والتى حولت الانظار عن آثار الهزيمة فى التمسكبالقائد والزعيم. ولم تجد هذه الحيرة نهاية لها إلا فى جامعة الاسكندرية حيث التحق بها«طلال» وفى مسجد الكلية بعيداً عن أسرته - اقترب منه أحد المصلين ودعاه إلى حضور محاضرة فى الحرم الجامعى حول الكفاح والنضال ضد اسرائيل. وكان لتأثير هذه الخطبة السياسية أثراً كبيراً فى نفس طلال حيث أكد الخطيب على اتباع ما فعله الاخوان المسلمين ضد اليهود فى حرب سنة ١٩٤٨. ومنذ ذلك الوقت بدأ طلاط فى الاطلاع والتعمق فى كتابات وفكر الاخوان(٢٩).

وسرعان ما تم«تجنيد» طلال فى احدى الجماعات الاسلامية، وقد رشحته حماسته واخلاصه للجماعة كى يصبح فى مدى عام واحد من الخلايا الاساسة التى تزعم الجماعة، والتى كان اهدافها انقاذ العالم الاسلامى من جميع النظم الفاسدة حتى تصل إلى العمل بالشريعة الاسلامية. فظاهرة«طلال» و«غيره» من ابناء جيله ساخطون أشد السخط على النظام الاجتماعى الراهن وسخطهم هذا يأخذ عادة شكل المواجهة لن يكون من شأنها اسقاط الحكم القائم ولكنها كما يصفونها«غضبة فى سبيل الله» وهى بالنسبة لهم نوع من«الدعوة من خلال العمل» ولن تكون نتيجتها إلا الشهادة أو النصر..فالمستمع يخرج بانطباع واضح عما يقفون ضده، فى حين أنه لن يخرج الا بانطباع مبهم غامض أو بعبارات مزدوجة عما عساهم أن يفعلوا إذا ما استولوا على السلطة ان وجدانهم عداء متأصلاً للغرب وللشيوعية ولاسرائيل وأى حاكم يتعامل مع هذه الجهات أو يصادفها لا بد من أن يكون

قد خان قضية الاسلام. كذلك فالثروة الفاحشة والسفه، والاسراف، فضلاً عن الفقر المدقع والاستغلال واغتصاب الحقوق كلها لا مكان لها فى إطار مسلمى مصر، وهم فى هذا يعارضون تقريباً جميع نظم الحكم فى الوطن العربى والعالم الاسلامى وهم يفسرون كثيراً من مظاهر الانحلال فى السلوك فى مصر أما لتأثيرات آتية من الغرب أو بعثرة اموال النفط، وهم أيضاً على قناعة عميقة، بأنه إذا ما جرى تطبيق«الاسلام الحق» فان مصر والعالم الاسلامى جديران بتحقيق الاستقلال والحرية والرخاء والعدالة واقامة مجتمعات صالحة مستقيمة[٣٠].

هذان المقالان يوضحان لنا طبيعة شخصية المنتمين للجماعات الاسلامية سواء داخل الجامعة أو خارجها - فهم من أسر الطبقات الوسطى أو الدنيا وجادوا معظمهم من اصول ريفية وهم جادون في تحصيلهم الدراسى. الا أنهم يعيشون - أو هكذا يتصورون - في عالم معقد لا يستطيعون معه التفاعل والتأقلم. وهم لا يستطيعون مهادنة أو التعامل مع النظام الذى يعيشون فى ظله فهم واسرهم يشعرون بوطأة التضخم المرتفع الذى يكاد يعتصرهم اقتصادياً، أنهم يشاهدون مظاهر البذخ والاسراف من حولهم، ولكن الحسرة تنتابهم إذ لا يستطيعون أن ينالوا نصيبهم العادل من تلك الاموال التى تبدد بسفه واسراف فى مظاهر استهلاكية وترفيهية[٣١].

وعلى أية حال فان الجامعات تعد بالنسبة للجماعات الاسلامية«المحاضة» التى يربى فيها القيادات الدينية، ولهذا فالجماعات الدينية تدفع العديد من الطلاب للانضمام لها، ويأخذ الانتماء إلى هذه الجماعات مظاهر من أهمها:

١ - أنتشار الحجاب وهو يتدرج ما بين غطاء الرأس إلى النقاب وهو يمثل بالنسبة لهم قمة التحدى للحضارة العربية المنحلة وبداية الالتزام بالاسلام.

٢ - الالتزام بالنسبة كاطلاق اللحية، وهذه تمثل بالنسبة لهم واجباً شرعياً، ولبس الجلباب حيث أنه بالنسبة لهم أحب الثياب لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) واستخدام المسواك والبخور..الخ.

٣ - الزواج المبكر حيث يتم الزواج ف المسجد ويتفق الزوجان على إقامة حياة زوجية اسلامية وبيت مسلم تتفرغ فيه الزوجة لمنزلها ورعاية ابنائها بينما يتفرغ الزوج للكد والسعى مما يعيد التوازن إلى الاسرة المسلمة.

٤ - صلاة العيد فى الخلاء، حيث يتم صلاة العيدين فى الخلاء وفقاً للسنة ومن ناحية أخرى فان هذا بمثابة استعراض القوة العددية للجماعة الاسلامية.

٥ - فعل الخير العام ويظهر هذا فى قيام أعضاء الجماعة الاسلامية من خلال الاتحادات الطلابية بطبع الكتب والمذكرات الجامعية والقروض المالية للطلاب الفقراء... الخ ومشروع أتوبيسات الطالبات فيما يقع من أحداث تمس الوطن، والقيام بالرحلات الترفيهية بتكالف رخيصة وتشجيع الرياضة وطباعة الكتب الاسلامية بسعر رخيص من اجل نشر الثقافة والفكر الاسلامى(٣٢).

٥ - التطرف والعنف وظاهرة تكفير المجتمع :

يرتبط بالتطرف الدينى ظاهرة أخرى هى استخدام العنف كوسيلة لتحقيق الافكار التى يؤمن بها المتطرفون. والعنف ما هو إذن، إلا وسيلة قد تستخدم لاغراض دينية أو سياسية أو يكون عنفاً تلقائياً لبعض المشكلات اليومية التى يعانى منها الانسان المصرى المعاصر. والعنف أيضاً ليس ظاهرة خاصة بالمجتمع المصرى ولكنه وسيلة عامة يستخدمها الشخص عندما يكون فى وضع قوة أو ضعف - يحاول فيه ان يحقق ما يعتقد فيه بالقوة بعد أن فشل فى استخدام الفكر التى يؤمن بها الشخص إلى فعل عدوانى ضد الافراد والمجتمع.

(أ) العوامل التى تؤدى إلى الارتباط بين التطرف والعنف :

١ - العنف عبارة عن سلوك عدوانى بين طرفين متصارعين يهدف كل منهما إلى تحقيق مكاسب معينة أو تغيير وضع اجتماعى معين. والعنف هو

وسيلة لا يقرها القانون. وكما هو واضح فان من يستخدم العنف يكون غالباً الطرف الاضعف الذى يواجهه طرفاً آخر يملك السلطة(٣٣).

٢ - ان المناخ ساهم علي الاقل بالتعجيل لنشوء مثل هذه المنظمات أكثرمن هذا فان الموقف السياسى هو الذى حدد الموقف الدينى. فالمسألة لست خطأ فى فهم الدين أو أن الشباب ينقصه الوعى، فالعنف ظاهرة ساسية واجتماعية قبل أن كون دينية، وقد اتخذت الدين وسيلة لتحويل الفكر إلى سلوك(٣٤).

٣ - عندما نتحدث عن العنف يجب ان نميز بين العنف وموضوعه. فهناك تناقضاً بين ما هو«عنف» وبين ما هو«دينى» ولذلك فان من الخطأ أن نجمع بين المصطلحين فى عبارة واحدة. فالعنف وسيلة، ولهذا يمكن أن يستخدم العنف لتحقيق اهداف سياسية أو اهداف اقتصادية أو اهداف دينية وهكذا.. وقد يصل العنف إلى حد الارهاب، وكلاهما صورة من صور الاخر، فالعنف وسيلة لتحقيق أهداف معينة أو الارهاب فهو صورة مبالغ فيها وقد يكون الارهاب فكرياً تدعمه قوة مادية للسيطرة على الموقف. وباختصار فان الارهاب صورة خاصة لا يمكن فهمه إلا من خلال فهم العنف بصفة عامة ولكن لا يجب أن نخلط بينهما. ولا يمكن أن نصف الجماعات الدينية بالارهاب حتى ولو كانوا رافضين أو غاضبين، لان الارهاب صورة خاصة وسيظل عملاً خاصاً لفرد معين أو مجموعة أفراد ولا يمكن تعميمه(٣٥).

٤ - موضوع العنف فى مصر هو موضوع له جوانب كثيرة ومتشابكة. والعنف المرتبط بالجماعات المتطرفة قد اختلط بالايمان وليس عنف الفرد الذى يعلم أنه يرتكب جريمة. هو«عنف» مختلط بالايمان ومؤيد ببعض النصوص التى أرهقت تفيراً. بل أكثر من هذا اقتران ايضاً بفكرة التكفير. العنف من التكفير. «لان هذا معناه أنى لا أعترف اطلاقاً بالدولة القائمة لانها دولة ولانه مجتمع كما وصفوه مجتمع جاهلى وكافر وبالتالى يجب إزالته بأى صورة من الصور وبأى اسلوب من الاساليب فليست هى حالة

معارضة سياسية عنيفة ولكن عنغ قائم على تدمير الدولة ومؤسساتها وعدم الاعتراف بها »(٣٦).

٥ - لا يمكن فهم العنف عن الموقف الفعلى الذى يحرص على العنف. فبمناقشة هذا الفكر هامة حتى ولو خلا من العنف. ذلك لان هذا الفكر قائم أساساً على إلغاء العقل والاستسلام للمسلمات دون مناقشة وقائم على الفرار من المجتمع وتعطيل الفكر والعقل(٣٧).

٦ - ان الذين يقومون بالعنف من المنتمين لشريحة الشباب الصغير الذى ينتمى إلى الطبقات المطحونة اقتصادياً أو الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى. ومن ناحية أخرى فان مشكلة العنف مشكلة فكر الكبار الذين كانوا فى المعتقلات فى ٥٤، ٦٥ فهذا الفكر هو نتاج فكر المعتقلات(٣٨).

٧ - ان العنف كوسيلة لحل المشكلات الاجتماعية والسياسية هو صدى لعوامل خارجية، فلا يمكن ان نعزل ما يحدث فى العالم الخارجى عن شباب مصر. فالمشكلة اذن حلقة فى سلسلة مرتبطة الحلقات يساندها قوى خارجية فى ظروف معينة فى المنطقة العربية. كذلك لا يمكن ان نعزل المشكلة عما يعانى منه المجتمع داخلياً أو ما يتعرض له من ضغوط خارجية(٣٩).

يمكن تفير هذه المشكلة بالرجوع إلى إزدواجية الشخصية المصرية بين ما هو مثالى وبين ما هو متطلع للمستقبل فهناك أنماط معيارية تؤدى بالشباب إلى التعقد الشديد ثم هناك أيضاً النظرة المستقبلية للامور. ويتدخل الحاضر بكل ما فيه من خلل ليؤدى إلى انفصام بين المثل والواقع أو بين القول والفعل. فالامر بالمعروف والنهى عن المنكر وتغيير المنكر حتى لو باستخدام اليد هذه المثل تصطدم بالواقع ولهذا تنشأ الحاجة إلى استخدام القوة أو العنف لتحقيق المثال أو الامر الدينى(٤٠).

٩ - ومن ناحية أخرى أزدراجية الهوية والايديولوچة للمجتمع، فتردد المجتمع بين الفكر الناصرى وما لحقه من فكر اشتراكى أو شيوعى والفكر الاسلامى ومن ارتبط بالتقاليد والتراث أو محاولة التوفيق بين هذين

الاتجاهين السابقين. والحق ان هذه المشكلة ليست وليدة الاونة الاخيرة. بل بدأت منذ القرن العشرين. وتبرز هذه القضية على السطح كلما انتصر الاتجاهين أو اتطاع الناس أن تعبر عن رأها بحرية. كل هذا جعل الشباب حائراً بين هذا وذاك. كذلك فان طبيعة التنظيم السياسى قد فرضت ضغوط القائمة فى المجتمع. كل هذا في غياب إطار أيديولوچى موجه نحو جذب الشباب واستيعاب كل طاقتهم بحيث يعملون فى اتجاه أهداف المجتمع العليا. فالشباب يتفاعل مع واقع المجتمع وليس أيضاً منعزلاً عن ما يبدور فى المجتمعات الاخرى[٤١].

١٠ - ان هذا الاحباط مرتبط باحباطات أخرى فرضتها الاوضاع الاجتماعية مما زدى إلى زيادة معدلات الاحباط بين مجموعات الشباب الذى غاب عنها الامل فى مستقبل مهنى وأسرى. فالاحباط والشعور بالقلق نتيجة عن عدم الشعور بالاستقرار والامان.هذا ساعد على استقطاب العديد من هؤلاء الشباب للحركة الاسلامية وتحويل الاحباط من كونه ذاتياً إلى كونه اجتماعياً يأخذ شكل الرفض الاجتماعى ويعبر عن مضمونه فى صورة العنف[٤٢].

١١ - ان انتماء الشباب للجماعات الاسلامية هو بديل لما يعانيه هؤلاء الشباب من الحرمان النفسى. فعلاقة العضو بأمير الجماعة«شعور نحو أب - نحو أكبر من أب وهو ليس شعوراً بقيادة دينية فقط.. لا، انه شعور كمن لقى أيد أمه الحنون... بقى واحد يتعلق فى ذراعه.. ويستطيع أن يوجهه إلى هذا العمل يفتح له الدنيا ببساطة وتعليمه ببساطة.. لقد اعطاهم الحل السريع الذى خيل هذا الاحد منهم انه يستطيع ان يضع رأسه برأس الكبير فى البلد قدم لهم الحل، كل منهم وجد نفسه فجأة قد نزل من انساق لا وجود له - المجتمع لا يتجاوب معه ولا يسمع له ولا يعترف به.. (أما الجماعات الاسلامية فتقول له تعالى بجلابيتك، انت اهم من الذى يرتدى أحسن بدلة.. وانت بهذه اللحية تشكل قوة الدنيا، وبهذا الفكر أنت قمة الفكر، أنت منزل الحلول[٤٣].

(ب) المنظمات الدينية المتطرفة : ظهور ظاهرة تكفير المجتمع :

١ - انتشار ظاهرة تكفير المجتمع - رغم انها ظاهرة تاريخية متمثلة فى ظهور فرق الخوارج - لها أسبابها الاجتماعية والدينية والسياسية. وباختصار فان هؤلاء المنتمين لهذه الفرق معظمهم من الشباب يكفرون المجتمع ويكفرون المرتدين من أخوانهم. فظاهرة التطرف ليست ظاهرة مصرية فقط بل ظهرت في التاريخ العربى الحديث والمعاصر سواء فى السعودية، والجزائر، وليبيا، والسودان وسواء معظم هذه الحركات لجأت إلى«العنف» لتغيير الاوضاع القائمة، وهاك بعض التشابهات بين الكثير من وسائل هذه الحركات سواء ما هو دينى منها أو ما هو سياسى أو اجتماعى.

لقد ظهر هذا الفكر لاول مرة فى السجون المصرية فى منتصف الخمسينات كرد فعل لالوان التعذيب التى تعرض لها أعضاء الجماعات الاسلامية المعتقلين وقتئذ. ففي السجون جرى النقاش بينهم حول هل يكفر من لم ينضم إليهم على اعتبار أنهم الجماعة التى يعتقدون بأن القرآن قد أمر بالانضمام إليهم. كذلك تناول النقاش أمر جنود الشرطة وضباطها الذين ينفذون أوامر التعذيب واجراءات غسيل المخ وذلك استناداً إلى قوله تعالى«ان فرعون وهامان وجنودهما كانوا خاطئين» فالحكم باثم الجنود مع أنهم مأمورون كما اقتنع الشباب بأن المجتمع الذى يعيشون فيه هو مجتمع جاهلى وانهم يعيشون جاهلية القرن العشرين. وقد استراحت نفوسهم لكل وصف للمجتمع بالجاهلية. حقيقة لم يدخل هؤلاء في التفصيلات وظلوا عند هذه العموميات ولقد تكرر الاعتقالات لهذه التجمعات الاسلامية ذاتها فى ١٩٦٥ وتعرضوا لما سبق ان لا قوة فى الخمسينات. كانت نتيجة كل ذلك ان ذاع بعض الشباب أن وراء هذه العمليات مخططاً عالماً يهدف إلى تطويع الاسلام ليخدم اهداف الغرب والصهيونية هذه الاساليب كانت الدافع المباشر لنشأة فكر التكفير الذى اعتبر عيد ميلاده فى مايو ١٩٦٧ بمعتقل أبى زعبل السياسى بمصر عندما طالبت السلطة من المعتقلين تأييد الحكومة باللاح والدم(٤٤).

ان ظهور هذا الفكر كان إذن بمثابة ردود فعل لما لقيه البعض من ظروف الاعتقالات. ولم يكن هناك فهم لدى رواد هذا التكفير وهم معظمهم من الشباب وأكثرهم طلاب فى الجامعات والمدارس الثانوية. ونتيجة لاصطدامهم بالمجتمع والسلطة الحاكمة وتكفير كا منهم للاخر، تطور هذا الفكر وأصبح له فرق متعددة أظهرها فرقتان:

(أ) عرفت الاولى باسم جماعة المسلمين واطلق عليها اسم جماعة للتكفير والهجرة. وتتميز بالوضوح والعلانية وتكفير الحاكم وجميع المحكومين الذين لم ينخرطوا في جماعتهم.

(ب) أما الجماعة الاخرى تعرف باسم الجماعة الحركية وأن كانوا لا يعلنون هذا الاسم وهى تعلن فى الباطن وتؤمن بهذا الفكر ولكنها لا تظهر تكفيرها للمحكومين وتعلن كفر الحاكم فقط وهؤلاء يرون ان هذا الاسلوب ضرورة حركة اقتضتها مصلحة دعوتهم وجماعتهم فى تلك المرحلة لانها كما يقولون مرحلة استضعاف كالمرحلة المكية التى سبقت هجرة الرسول إلى المدين(٤٥).

لقد تبنت كل طائفة عن نصوص شرعية تؤيد بها معتقداتها وهو ما يمكن تلخيصه بالنسبة لكل فئة على النحو التالى:

١ - جماعة المسلمين (التكفير والهجرة) المبادىء والاساليب :

(أ) المبادئ :

١ - الاعتقاد بأن المسلمين جميعاً قد ارتدوا كفاراً لانهم يحكمون بغير ما أنزل الله وأنهم قد رضوا بذلك ولم يعملوا علي تغييره. وذلك استناداً إلى الاية«فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدون فى انفسهم جرماً بما قضيت ويسلموا تسليما).

ولقد ظل الحوار الهادىء مستمراً بين مارض هذا الفكر ومؤيده، حتى اقنع بعض ممثلى فكر التكفير وعلى رأسهم شيخهم على عبده اسماعيل فى

صيف ١٩٦٩ وأذاع هو وجماعته بأنه خلع التكفير كما يخلع ثوبه وألقى بثوبه علي الارض هنا اعترض شكرى مصطفى وكون جماعته من عدة افراد، عدل الكثير منهم عن هذا الفكر ولم يبقى منه إلا شخص واحد كان طالباً بالثانوية. «ولكن شكرى مصطفى يرد على منتقديه بأن جماعة المسلمين قوامها من كان على الحق ولو كان فرداً واحداً. وبهذا اقنع نفسه هو وفتاه أنهما جماعة المسلمين وأن الجماعات الاسلامية والافراد فى العالم كلهم كفار، مالم يبايعوا هذا الامام».

وفى صيف ١٩٧١ خرج شكرى مصطفى من المعتقل وتركت له حرية تكوين جماعة من شباب الجامعات ووضع كتاب شرع يشرح فيه فكره ولكن حال دون ذلك اعتقاله ومن معه فى قضية مقتل الشيخ الذهبى وأعدام بسببها(٤٦).

(أ) تكفير جميع المسلمين منذ القرن الرابع الهجرى.

(ب) تكفير من لم ينضم إلى جماعتهم والجماعات والجماعات الاسلامية فى مصر وفى أى مكان فى العالم.

(جـ) هجرة الجماعات المعاصرة كضرورة شرعية لنصرة الدين الممثل فى جماعتهم.

(د) تكفير من يرتكب أى معصية ولو كانت من الصغائر.

(هـ) تحريم الالتحاق بالمدارس والمعاهد العلمية لان الله يقول(هو الذى بعث فى الاميين رسولاً منهم).

(جـ) العمل من خلال خطة العدو فان كان لليهود مثلاً مصلحة فى إقامة دولة الحكومة الاسلامية من خلال يصلح لتحقيق اغراضهم، فليس هناك ما يمنع من الدخول عليهم من خلال خطتهم.

(ب) استخدام العنف ومقتل الشيخ الذهبى :

كما أشرنا بأن فكر هذه الجماعة قد نشأ أصلاً بعد اعتقالات ١٩٦٥ وما

تبعها في ساحات السجون«سجن القلعة، أبو زعبل، القناطر، الفيوم، طره، السجن الحربى» وتبصر تعرض المعتقلين لكافة أنواع التعذيب عندئذ طرحت قضية التكفير كرد فعل لهذا الذى يحدث، ولم تنحصر دائرة التكفير بين القائمين على تنفيذ العقوبات، ولكنها اتسعت حتى شملت أعضاء مجلس الشعب وقتئذ. واتسعت الدائرة أكثر فشملت الشعب لانه راضى عن هذا الذى يحدث تحت سمعه وبصره. ولكن شيوع هذه الافكار بقيت محصورة بين عدد محدود من المعتقلين يتناقلونها فيما بينهم. وبعد النكسة ومحاكمة رجال الحكم السابق وتخفيف موجة القهر، بدأت الاصوات التى تنادى بالتكفير على الحاكم وعلي الشعب ولقد بذلت محاولات للتصدى لهذا الفكر وصدرت كتابات فى هذا المجال وأجرى حوار داخل السجن مع أصحاب هذه الافكار، الا أن شكرى أحمد مصطفى رفض المشاركة فى الحوار واعتزال على نفسه. وبعد ان افرج عنه اخذ يدعو الشباب للدعوة إلى فكره وبالرغم من أنشقاق بعض اعضاء الجماعة عن زعميها الا أن كان له أتباع يؤمنون بفكره.

وكمحاولة من الدولة للتصدى لهذه الافكار قام المكتب الفنى بوزارة الاوقاف باصدار العدد الثانى عشر من سلسلة«مكتبة الامام» وقد قدم لهذا الكتاب الدكتور محمد حسين الذهبى وزير الاوقاف وقتئذ وكان هذا هو السبب الرئيسى وراء اختطافه وقتله(٤٧).

٢ - الجماعة الحركية :

ولم تكن هذه الجماعة كياناً مستقلاً عن الجماعة الاولى، فكانوا جميعاً يعلنون كفر جميع المسلمين ومن ثم يجب اعتزال المسجد وعدم الصلاة خلف كل مسلم حتى يوضح موقفه ويبايعه الجماعة ويضم إليها ويسمع ويطيع قياداتها كما يستلزم تحريم الذبائح المقدمة إليهم من أسرهم مع فسخ عقود الزواج إذا لم تعلن الزوجة ايماناً بهذا الفكر وتبايع امام الجماعة، وأنقسم أعضاء هذه الجماعة على أنفسهم. حيث رأى كبار السن منهم أن مواجهة

الابوين والزوجات والعلماء والمجاهدين من المعتقلين بكفرهم سيؤدى إلى سخط المجتمع على الجماعة وإلى انصراف الكثير عنهم ولهذا رأى هؤلاء ان فكرهم يحتاج إلى من يوجهه بالتدريج الان ومصلحة هذه الجماعة تقتضى الا من آمن به فالمفهوم الرئيسى لهذا الفكر يلقن بالتدريج، وهذا ما يسمى عندهم الحركة بالمفهوم، وهى جزء من العقيدة(٤٨).

وهذه الضرورة الحركية جعلتهم يخضعون تكفيرهم لغيرهم واستبدلوا لذلك أمرين:

(أ) المفاصلة الشعورية وتقتضى عدم اعتزال المساجد والجماعات الاسلامية والعمل من خلالهم مع اعتقاد كفرهم، فاذا صلوا خلفهم - مثلاً فلا ينوى أحدهم صلاة الجماعة بل ينوى صلاة المنفرد.

(ب) عهد الاستضعاف، رأى هذا الفريق أن أكلهم ذبائح من يكفرونهم وعدم فسخهم عقود زوجاتهم وعدم قيامهم بالامر بالمعروف والنهى عن المنكر فى المجتمع انه كافر راجع إلى تعرضهم فى العهد المكى عهد الاستضعاف الذى كانت تحل فيه الاشياء فى نظرهم(٤٩).

٣ - مقارنة بين الخصائص التنظيمية والقيادية والفكرية للجماعات الدينية المتطرفة :

ان ظهور جماعات التطرف الدينى في مصر - جماعة التكفير والهجرة وجماعة صالح سرية رغم أختلافهما، فان تنظيمها يبدأ برجل واحد فى كل جماعة.

(أ) فالقائد الاول صالح سرية - حاصل على الدكتوراه فى العلم - فلسطينى الجنسية فى الثلاثينات - كان عضواً بالاخوان المسلمين فرع الاردن (المعروف باسم حزب التحرير الاسلامى) انضم بعد هزيمة ١٩٦٧ إلى بعض المنظمات الفلسطينية وحاول التعاون مع بعض الدول العربية التى تحرض إلى الثورة. قضى فترات في السجن واستقر فى مصر ابتداء من ١٩٧١ حث عمل فى منظمات جامعة الدول العربية فى القاهرة.

بدأ فى جذب اهتمام بعض الطلاب المتدينين وشكل بعض الخلايا السرية فى القاهرة والاسكندرية.

(ب) أما جماعة التكفير والهجرة - زعيمها شكرى مصطفى خريج كلية الزراعة كان أيضاً فى الثلاثينيات من عمره وكان عضواً فى الاخوان المسلمين والقى القبض عليه ١٩٦٥ وسجن بسبب ذلك وفى السجن اصابة خيبة أمل فى اعضاء الاخوان الاكبر سناً الذين انهاروا تحت التعذيب.

وبدأت الخلية الاولى للتكفير والهجرة اثناء وجود شكرى مصطفى فى السجن وبعد الافراج عنه سنة ١٩٧١ بدأ فى توسيع حركته.

هناك إذن سمات مشتركة بين مؤسسى الحركتين :

(أ) السن.

(ب) التعليم.

(جـ) عضوية الاخوان السابقة.

(د) تجربة السجن والاحباط تجاه الجماعات الدينية السابقة.

(هـ) قوة سيطرة كل منهما على جماعة.

فالشعور بالحبس نحو صالح سرية يقابله الرهن تجاه شكرى مصطفى.

أما عن أوجه الاختلاف :

١ - اعتمد شكرى مصطفى على القرابة والصداقة فى تجنيد الاعضاء فى حين اعتمد صالح سرية على الصداقة والقيادة.

٢ - خريطة أفكار رية من القاهرة للاسكندرية(دلتا نهر النيل)، فى حين أن معظم أعضاء التكفير والهجرة صعيد مصر، وهذا راجع إلى أن سرية كان يعمل فى القاهرة وله صوت فى الاسكندرية أما شكرى مصطفى يعمل فى أسيوط.

أما ما هو متاح عن بيانات اجتماعية عن الاعضاء فهى:

فى جماعة التكفير والهجرة كان الاعضاء منتمين من سن ١٧ - ٢٦ سنة، بينما الاعضاء فى جماعة صالح سرية كان منهم من ٢٢ - ٢٤ سنة بمعنى ان المتوسط فى الجماعة الاولى ١٤ سنة وفى الثانية ١٦ سنة وهذا يعنى ان الاتباع أقل سناً من المؤسس وكان ثلثا الاعضاء من القرى والمدن الصغيرة وانتقلوا إلى القاهرة والاسكندرية من اجل الالتحاق بالعمل أو المعاهد التعليمية وكل واحد منهم يعيش إما بمفرده أو مع زملائه، ومعظم الاعضاء كان أبائهم يعملون كموظفين حكوميين(شهادات متوسطة) وكان تعلم الابناء أعلى من الاباء ومن تخرج منهم يعمل فى وظائف حكومية. أما الطلبة كانوا فى كليات لا تقبل زقل من ٨٠٪ فى الثانوية العامة. أما عن الوسط الاسرى لهم فهو أن نصف الاعضاء يعانون من توتر عائلى والبعض فقد أحد والديه. وتتفق كلاً الجماعتين فى تكوين نظاماً لمراقبة الاعضاء وكانت تأمر الاعضاء بترك الوظائف وهجرة المجتمع حتى تصبح الجماعة هى العالم الكلى لاعضائها وكان هناك التهديد بلفصل من الجماعة والايذاء البدنى للاعضاء وقد تعرض الكثيرون للتعذيب البدنى(٥٠).

وتكونت الجماعات فى وقت واحد ومع هذا كانت كل واحدة مستقلة عن الاخرى، وفى عام ١٩٧٤ علمت كل منهما بوجود الاخرى وقامت محاولة لتوحيد جهودها ولكنها فشلت بسبب الزعامة حيث أن شكرى مصطفى كانت له الكلمة الاولى وكان له مكان مسيطراً على كل شىء فى جماعته حتى على أمور الزواج والطلاق بين افراد الجماعة. وكان اعضاء الجماعة يعتبرون له سلطة حتى علي أمور الدين والعبادة ومع مرور الوقت اصبح من حقه اصدار حتى أحكام الاعدام علي اعضاء الجماعة وحتى بعد أسابيع من شنقه لم يصدق الكثيرون أنه مات.

اما عن موقفهم الفكرى يتلخص فى الاتى:

(أ) الموقف من المرأة : لم تقبل جماعة صالح سرية عضوية المرأة للجماعة فى حين أن شكرى مصطفى كان يقبل ذلك وكان يكاد يمنع الاختلاط مع

النساء في الاماكن العامة، دعوة المرأة إلى المنزل وعدم العمل. والاسرة فى نظرهم لا تقوم على الاستقلال والمساواة.

(ب) الموقف الاقتصادى: لم يكن لديهم فكر اقتصادى وعندما ينحرفون عن التنظيم الاجتماعى عن المجتمع نجد أن فكرهم خليط غير متجانس من أفكار أخرى وهم يستعملون تعبيرات بدون دلالات محددة. ويعتبر بعضهم ان نجاح تجربة ماوتسى تونج في الصين راجع إلى الهامة بالاسلام ومن الموقف الاقتصادى يقيمون خليطاً من اشتراكية حزب العمل البريطانى مع اشتراكية عبد الناصر.

(جـ) الموقف السياسى: يقولون ان الحاكم لا بد ان يكون شاباً دون أن يقولوا السبب فى ذلك ودون أن يوضحوا الطريقة فى اختيار هذا الرئيس أو طريقة استشارة اعضاء المجتمع. وتكلموا عن التفويض الاعلى لقائد الجماعة وعدم مناقشة وضرورة طاعته العمياء.

(د) الموقف من رجال الدين والازهر: ينظرون إلى العلماء على أنهم مجرد موظفين لدى الدولة وتصل الهمجية بالبعض إلى القول بانهم ببغاءات المنابر وينظر في البعض إلى وضعهم بالانتهازية والنفاق. وعندما قررت الجماعة الصدام مع الحكومة اختارت وزيرها د. محمد حسين الذهبى وكان اعدامه تعبيراً عن عداء الجماعة للمؤسسات الدينية الرسمية فى مصر. وينظر علماء الجماعة إلى علماء الازهر على أنهم عقبة أمام تطبيق الاسلام الصحيح. أما موقف هذه الجماعة من الاخوان المسلمين يبدو مختلفاً، فهم يعتبرون حسن البنا من الرواد وتأثر اعضاء جماعة صالح سرية بأدبيات الاخوان خاصة كتابات حسن البنا وسيد قطب، ويهاجم أعضاء هذه الجماعات أفكار المنادين بفصل الدين عن الدولة خاصة على عبد الرازق.

(هـ) هدفى الجماعة الرئيسى هو قلب نظام الحكم وليس المقصود النظام السياسى فقط، بل النظام الاجتماعى والخلاف بينهما فى طريقة التنفيذ. تعتمد جماعة صالح سرية علي المواجهة لاسقاط النظام وذلك من خلال

التدريب الشاق على الاسلحة والتسلل إلى الشرطة والقوات المسلحة واعداد دراسات مفصلة عن السلوك والروتين اليومى للرتب والقادة الاخرين وعمل خرائط عن الاماكن الاستراتيجية فى العاصمة. واعداد البيانات التى ستذاع من وسائل الاعلام.

ولكن جماعة التكفير والهجرة كانت تعتمد على تغير كل المؤسسات الاجتماعية لان كل افراد المجتمع فاسدون والتغير يبدأ من القاعدة التى هى كل المجتمع وبعد اجراء التغير في الناس يتحرك التنظيم لاسقاط الحاكم نفسه ولقد اصطدمت جماعة صالح سرية بالدولة سنة ١٩٧٤، ولكن جماعة التكفير والهجرة اصطدمت بالدولة في سنة ١٩٧٧[٥١].

٦ - خاتمـــة :

بينا فى هذا الفصل كيف ان«التطرف» ظاهرة عامة تصيب كل المجتمعات الشرقى منها والغربى. كذلك بينا أن ظهور هذه الظاهرة يرجع اساساً لابتعاد«الواقع» عن «المثال» وغياب التحديد الواضح «للهوية الحضارية» هذا بالاضافة إلى التفاوت الاقتصادى والاجتماعى والبحث عن «مخلص» للازمة الشخصية والمجتمعية.

ولا يمكن فهم التطرف - خاصة ما يعرف بالدينى - إلا بفهم طبيعة التنظيمات الدينية التى هى «محاض» لهذا الفكر. فمن خصائص هذه التنظيمات ان تفرض على اعضائها طريقة معينة فى الحياة تهدف إلى النقاء الخلقى والروحى، وفى نفس الوقت الاحاس بالهوية والذاتية والتمايز. وغالباً ما يتقبل الافراد هذه «الاوامر»بدون مناقشة. اكثر من هذا، فان المتطلبات المفروضة من قبل هذه التنظيمات على الاعضاء تؤثر بشكل مباشر على الشخص بأكمله، فقد يطلب من العضو الذى ينتمى إلى تنظيم دينى ان «يضحى» أو يتنازل عن حريته الشخصية فيما يتعلق بممتلكاته المادية أو مشاعره أو واجباته الاسرية أو الاستمرار فى عمل مستقر أو الامتناع عن بعض المتع الحسية. كذلك قد يطلب من العضو أن يعيد تصوره لعالمه

النفسى وتصوراته الفكرية. وفى بعض الاحيان نجد ان هذه الاوامر المفروضة على الفرض قد تبلغ مداها. ولهذا يفرض التنظيم من العضو الانسحاب أو العزلة من الحياة الاجتماعية. وعندما يصطدم هذا التنظيم بالنظام القائم فان الاوامر قد تفرض على الفرد اعدامه«العصيان» والعمل على قلقلة النظام القائم، ومن ثم استخدام العنف لاهداف دينية أو سياسية. والحق اننا لا نجد مثل هذا الالتزام الا فى التنظيمات الدينية أو بعض التنظيمات السياسية خاصة السرى منها.

وتمثل القيادة الدينية لهذه التنظيمات عنصراً هاماً واساسياً فى تحديد درجة التطرف ومداه. فالملاحظ ان هذه القيادات قائمة على اساس «كرزماتى» أى«لطة ملهمة». وهنا تكمن الخطورة، فالقائد الذى يتصف بهذه الصفات الكرزماتية - سواء ادعاها هو بنفسه أو اضفاها الاعضاء والاتباع عليه - يتطلب الطاعة العمياء من اتباعه. وغالباً ما تكون اتجاهات هؤلاء القادة معادية للنظام القائم، اما لطبيعتهم الثورية، أو لما يعتنقونه من افكار وبرامج تتسم «بالراديكالية» أو لان تجربتهم الشخصية مع النظام القائم قد تميزت بالتحدى والمطاردة والتعذيب. كل هذا جعل هؤلاء القادة فى موقف «مواجهة» ان لم يكن «خصومة» و«عداء» من النظام القائم، ومن ثم يعملون على حث الاتباع إلى «المواجهة» التى غالباً ما تلجأ إلى العنف فى مواجهة قوى النظام القائم.

أما عن الاعضاء الذين ينتمون إلى هذه التنظيمات والذين يتصفون فيما بعد «بالتطرف» فأغلبهم من «الشباب الحائر» الذى يبحث عن «بديل» يحقق له ذاتيته ويحقق له الراحة النفسية فى مستقبل أفضل. ففى مقابل جموع الشباب الذى وجد «البديل التطرفى» في الانحلال الخلقى والمخدرات والجرى وراء الفكر العلمانى والتغرب، نجد جماعات التنظيم الدينى تحاول تقويم التراث الدينى «كمحدد» للهوية الشخصية «دافعاً» للسيطرة عل مقاليد القوة فى المجتمع «وناقداً» للوعى الكاذي الذى تفرضه الاتجاهات

العلمانية والالحادية فى المجتمع. ان انتماء هؤلاء الاشخاص لهذه التنظيمات يحقق، إذن، ما يفتقده أو يبحث عنه هؤلاء الشباب من انتماء وعلاقات بديلة افتقدوها فى أسرهم ومجتمعاتهم.

ولقد ظهرت الافكار الدينية - والتي وصفت فيما بعد بالتطرف - في المجتمع المصرى كنتيجة تلقائية للتطرف العلمانى والمظهرى الذى اصاب المجتمع المصرى فى بداية هذا القرن، وحاولت الجماعة الدينية - الاخوان المسلمون - تغيير الواقع الاجتماعى نحو المثال الدينى. وقد لجأت هذه الجماعة - مثلها فى ذلك مثل الجماعات السياسية فى ذلك الوقت - إلى استخدام العنف عندما اصطدمت بالنظام أو عندما أحس النظام بخطورتها. واستمر هذا الاتجاه - الارتباط بين الحركة الاصلاحية واستخدام العنف لتحقيق التغير أو المجتمع المنشود - حتى يومنا هذا وفى الاونة الاخيرة - خاصة بعد هزيمة ١٩٦٧ بدأ العامل الدينى فى الظهور بعد حالة الكمون إلى حالة الشكل المظهرى (اللحية - الحجاب... الخ) وقد عملت القيادة السياسية فى تلك المرحلة على «استثمار» هذا الدافع الدينى لدى الشباب لتصفية التطرف الشيوعى فى الجامعات الا أن هذه التنظيمات الدينية أخذت تنمو بمعدلات سريعة، وظهر فى الساحة المصرية بعض القيادات الدينية للاخوان بعد الافراج عنهم من المعتقلات، كذلك بروز بعض التنظيمات الجديدة التى عملت قياداتها على تجنيد الشباب من اجل تغير «الواقع الجاهلى» والحكم بما أنزل الله من شرائع. وخرج من هذا المعسكر تنظيم الفنية العسكرية (١٩٧٤) والتكفير والهجرة (١٩٧٧) وتنظيم الجهاد الذى قضى على رئيس الجمهورية ١٩٨١.

ان المجتمع المصرى المعاصر ما زال يحمل فى طياته نفس الظروف والاسباب التى خلقت هذا الفكر وهذه التنظيمات. اكثر من هذا فان نتائج الانفتاح الاقتصادى والازمة الاقتصادية، وتراجع فرص العمل فى الدول النفطية - كل هذا جعل من المشكلة الاقتصادية اكثر وضوحاً - وهى فى

نظرنا من العوامل الهامة المعجلة بظهور هذه التنظيمات. كذلك فانه إلى الآن هناك «تميع» للهوية الحضارية للمجتمع المصرى. فالشباب القابل للتشكيل يرى، ازدواجية قيمية من حيث التناقض بين ما يأمر به الدين وبين ما يراه من مظاهر النساء فى الشارع المصرى - ووسائل الاعلام تجد هذا الشباب حائراً وغالباً ينتهى به الامر إما إلى التطرف المادى، أو إلى التطرف الدينى. ان وسائل الاعلام ورجال الفكر والدين يكتبون عن الشباب المنحرف والمتعب والمتطرف والارهابى وإلى الان لم تبذل أى محاولة جادة لعرض اتجاهات الشباب نحو هذه الظواهر. وهذا ما سوف نحاول ابرازه فى الفصل القادم.

الهوامش والمصادر

(١) انظر: محمد أحمد بيومى، **علم الاجتماع الدينى.** الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥ ص ٣٥٠ - ٣٨٩.

(٢) لمزيد من التفاصيل عن المنظمات الدينية وخصائصها البنائية انظر:

Nottingham, E.,K., **Religion:** A sociological view, **N.Y.:** Randome. Houde, 1971. PP. 218.

Yinger, **J., M., Religion in the struggle for Power.** Durham: **N.C.**Duke University Press, 1946.

Weber, **M.**, the **Sociology of Religion.** Trans. by E. Firschoff, Boston: Beacon Press, 1963.

Wilson, **B.**, "An Analysis of Sect Development" **A.S.R.** vol. 24. **FEB** 1959) **PP. 3 - 15.**

(٣) انظر: مصطفى فرغلى «رأى فى الجماعات الاسلامية» مجلة الدعوة: العدد ٣٨ لسنة ١٩٧٩. ص ٤٥.

(٤) أحمد كمال ابو المجد، «التطرف غير الجريمة والتشخيص الدقيق مطلوب» **مجلة العربى** سنة ١٩٨٢. العدد ٢٧٩. ص ٣٦ - ٤٠.

(٥) **المرجع السابق.**

(٦) انظر محمد الغزالى «حذار من التدين المغشوش» **مجلة العربى، مرجع سابق،** ص ٤١ - ٤٣، عبد العزيز كامل «القمع سبب للتطرف وليس علاجاً له» **مجلة العربى، مرجع سابق** ص ٤٨ - ٥١.

محمد فتحى عثمان، «الوسيط الغائب بين الشباب والسلطان» **مجلة العربى مرجع سابق** ص ٥٦ - ٥٧.

(٧) يوسف القرضاوى، «علامات للتطرف الدينى» **مجلة العربى، مرجع سابق،** ص ٣٢ - ٣٥.

(٨) أحمد كمال ابو المجد، مرجع سابق، ص ٣٧ - ٣٩.

(٩) المرجع السابق.

(١٠) خالد محمد خالد، «اسباب اربعة للتطرف» مجلة العربى، مرجع سابق، ص ٥٢-٥٥ لمزيد من التفاصيل عن ارتباط العنف بالتيارات السياسية فى مصر انظر:

محمود متولي، مصر وقضايا الاغتيالات السياسية، القاهرة: دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر، ١٩٨٥.

لطفى المراغى، قضية الاغتيالات السياسية. القاهرة، مطبعة الرياض، ١٩٨٥.

عادل حموده، اغتيال رئيس: بالوثائق اسرار اغتيال انور السادات. القاهرة: دار سينا للنشر، ١٩٨٥.

See: Mitchell, M, The society of Muslim Brethren, London: Oxford University Press, 1969

انظر أيضاً ما كتب عن هذه الحركة:

زكريا سليمان بيومى، الاخوان المسلمون والجماعات الاسلامية فى الحياة السياسية المصرية ١٩٢٨ - ١٩٤٨. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٧٩.

رؤوف شلبى، الشيخ حسن البنا ومدرسته الاخوان المسلمين. القاهرة: دار الاعتصام ١٩٧٨.

شوقى ذكى، الاخوان المسلمون والمجتمع المصرى، القاهرة: مكتبة وهبة ١٩٥٤.

اسحاق موسى الحسينى، الاخوان المسلمون كبرى الحركات الاسلامية الحديثة، الطبعة الاولى ١٩٥٦.

جابر رزق، مذابحة الاخوان فى ليمان طره. القاهرة: دار الاعتصام، ١٩٧٩.

جابر رزق، مذابح الاخوان فى سجون ناصر، القاهرة: دار الاعتصام ١٩٨٠.

لجنة كتب قومية، جرائم عصابة الاخوان، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٥.

(١٢) عصام الدين العريان «المد الاسلامى فى الجامعات فى القرن الرابع عشر» مجلة الدعوة العدد ٥٥ نوفمبر ١٩٨٠ ص ٧٢ - ٧٤.

انظر أيضاً:

مصطفى فرغلى، رأى الجماعات الاسلامية مرجع سابق ص ٤٥.

(١٣) يوسف القرضاوى، «صحوة الشباب الاسلامى» مجلة الامة العدد العاشر، اغسطس ١٩٨١ ص ٦ - ٧.

(١٤) المرجع السابق.

(١٥) المرجع السابق.

(١٦) المرجع السابق.

(١٧) مصطفى فرغلى، رأى فى الجماعات الاسلامية مرجع سابق، ص ٤٥ وما بعدها.

(١٨) المرجع السابق.

(١٩) المرجع السابق.

(٢٠) خالد محمد خالد «اسباب اربعة للتطرف» مرجع سابق، ص٥٢.

(٢١) المرجع السابق.

(٢٢) لمزيد من التفاصيل عن الحركات الدينية المتطرفة التى ظهرت فى العالم الاسلامى انظر.

محمد عمارة، تيارات الفكر الاسلامى، القاهرة: دار الهلال ١٩٨٢.

محمد جابر عبد العال، حركات الشيعة المتطرفة واثرهم فى الحياة الاجتماعية والادبية لمدن العراق أبان العصر العباسى الاول القاهرة: مطبعة السنة المحمدية، ١٩٥٤.

محمد مال الله، الشيعة وتحريف القرآن، بيروت: دار الوعى الاسلامى، ١٩٨١.

أحمد علوش، **الجمعية الماسونية حقائقها وخفاياها**. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر١٩٦٦.

خضر حمد، **هذه هى الماسونية فاقتلوا جذورها**. للقاهرة: دار الاعتصام ١٩٨٠.

محسن عبد الحميد، **حقيقة البابية والبهائية**. بيروت: منشورات المكتب الاسلامى ١٩٦٩.

محب الدين الخطيب، **البهائية**، القاهرة: المطبعة السلفية، ١٩٧٣.

أحمد الجبالى: **البهائية فى الماضى والحاضر**. الاسكندرية: المركز العربى للنشر والتوزيع، ١٩٨٥.

على رشدى، **الحكم على البهائية**. القاهرة: المطبعة السلفية، ١٩٣٢.

عبد الله النورى، **البهائية سراب**. القاهرة: دار الاعتصام، ١٩٧٠.

محمد الخضر حسين، **القاديانية**. القاهرة: سلسلة البحوث الاسلامية ١٩٧٠.

انور الجندى، **القاديانية خروج عن النبوة المحمدية**. القاهرة: دار الاعتصام، ١٩٨٣.

سليمان الحلبى، **طائفة النصرية تاريخها وعقائدها**. القاهرة: المطبعة السلفية ١٩٧٩.

عبد الحميد مهدى العسكرى، **العلويون أو النصرية**، تونس: شركة الشعاع للنشر، ١٩٨٠.

(٢٣) المرجع السابق، ص ٥٥.

(٢٤) المرجع السابق.

(٢٥) المرجع السابق، ص ٥٣.

(٢٦) المرجع السابق ص ٥٣ - ٥٤.

(٢٧)سعد الدين إبراهيم، **النظام الاجتمعى العربى الجديد**. بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢. ص ٣٩ - ٥٠.

(٢٨) المرجع السابق.

(٢٩) المرجع السابق.

(٣٠) المرجع السابق.

(٣١) المرجع السابق.

(٣٢) عصام الدين العريان «المد الاسلامى فى الجامعات..»، مرجع سابق، ص ٧٢ - ٧٤.

انظر أيضاً فرج فوده «التطرف السياسى - الدينى فى مصر» مجلة فكر الدراسات والابحاث العدد٧سنة١٩٨٥.ص ١١-٢٦- ندوة التطرف السياسى الدينى فى مصر، المرجع السابق عدد ٨ ديسمبر ١٩٨٥ ص ٣١ - ١١١.

(٣٣) مجلة المصور «حوار حول العنف والتنظيمات السرية في مصر» العدد ٢٩٨٤ - ديسمبر ١٩٨١.

(٣٤) المرجع السابق.

(٣٥) المرجع السابق «ظهرت العديد من المقالات التى تناقش فكرة هذه الجماعات أو تدعو إلى تفهم مشاكلهم والحوار معهم. انظر: الجرائد والمجلات المصرية عقب أى حادث عنف أو ظهور تنظيم دينى جديد.

(٣٦) المرجع السابق.

(٣٧) المرجع السابق.

(٣٨) المرجع السابق.

(٣٩) المرجع السابق.

(٤٠) المرجع السابق.

(٤١) المرجع السابق.

(٤٢) المرجع السابق.

(٤٣) المرجع السابق.

(٤٤) سالم البهنساوى «وراء القضبان ولدوا وهكذا يتكلمون» مجلة العربى المرجع السابق، ص ٤٤ - ٤٥.

انظر أيضاً:

رجب مدكور، **التكفير والهجرة وجهاً لوجه**. القاهرة: مكتبة الدين القيم، ١٩٨٥.

(٤٥) **المرجع السابق** ص ٤٥.

(٤٦) **المرجع السابق** ص ٤٦.

(٤٧) جابر رزق، **المؤامرة على الاسلام مستمرة**. القاهرة: دار الدعوة للطباعة والنشر، ١٩٨٤: ص ١٤٧ - ١٦٩.

(٤٨) سالم البهنساوى، **مرجع سابق**، ص ٤٦.

(٤٩) **المرجع السابق**، ص ٤٦ - ٤٧.

(٥٠) **مجلة المصور** «التاريخ السرى لجماعات الارهاب الاسود فى مصر» ٣٠ اكتوبر ١٩٨١.

(٥١) **المرجع السابق**. انظر أيضاً رفعت سيد أحمد «اشكالية الصراع بين الدين والدولة فى النموذج الناصرى» **مجلة اليقظة العربية** العدد ٤، ١٩٨٥، ص ١٨ - ٤٧.

الفصل السابع

الاتجاهات الاجتماعية نحو ظاهرة التطرف
الواقع الميدانى

أولاً: الاستراتيجية المنهجية

(أ) أهداف الدراسة: المجال والاهداف

(ب) الاجراءات المنهجية

ثانياً: نتائج الدراسة الميدانية

(أ) الخصائص النوعية لمجتمع البحث

(ب) التكوين الاسرى

(جـ) العلاقات داخل الاسرة: التسامح والتشدد

(د) التطرف والمفاهيم المرتبطة به

(هـ) أسباب ومظاهر التطرف

(و) اقتراحات لمواجهة مشكلة التطرف

أولاً : الاستراتيچة المنهجية :

(أ) أهداف الدراة: المجال والاهداف.

١ - التعريف بمجال الدراسة: الهدف الرئيسى من هذه الدراسة هو الوقوف على الابعاد الاجتماعية لظاهرة التطرف فى المجتمع المصرى. بمعنى آخر فان هذه الدراسة تحاول التعرف على العوامل التاريخية والبنائية التى أفرزت هذه الظاهرة فى المجتمع المصرى. ومن ناحية أخرى تحاول هذه الدراسة رصد الاتجاهات الاجتماعية لعينة من المجتمع المصرى لمعرفة مواقفها بالنسبة لهذه الظاهرة.

ولهذا قتضت هذه الدراسة أن يتوفر لها:

(أ) التحليل البنائى لانساق القيم المحددة لهوية المجتمع المصرى وما أصابها من تغيرات.

(ب) التعرف على دور العامل الدينى فى المجتمع المصرى والاسباب التى أدت إلى ظهور التطرف الدينى.

(جـ) وأخيراً الاتجاهات الاجتماعية التى عبرت عنها عينة البحث نحو تقبل أو رفض هذه الظاهرة.

٢ - الهدف من الدراسة :

كما أشرنا فان الاستراتيچية المنهجية للبحث تقتضى التعرف على الابعاد الاجتماعية التى أدت إلى ظهور هذه الظاهرة. ولتحقيق هذا الهدف فان الدراسة الراهنة قدمت تحليلاً واعياً للثوابت والمتغيرات فى أنساق القيم خاصة الدينية وما طرأ على الشخصية المصرية من مظاهر سلوكية وفكرية أدت فيما بعد إلى ظهور ما يسمى بالتطرف والتعصب والعنف... الخ. وقد اختلفت طرق معالجة هذه الظاهرة، فالكثير من مجتمعات العالم الثالث تفرض القمع والتشدد في معالجة هذه الظواهر، الا أن هذا أدى إلى زيادة

موجة التطرف وتركت العديد من الاثار النفسية والاجتماعية على شباب العالم الثالث. على أية حال، فان هذه الدراسة تهدف إلى التركيز علي الابعاد الاجتماعية لهذه المشكلة من حيث:

١ - بيان العلاقة بين الدين والتغير الاجتماعى فى المجتمع المصرى خاصة فى الفترة من ١٩٦٧ وحتى ١٩٨١.

٢ - الاثار التى تركتها الاجراءات القمعية التى تتخذها الاجهزة الرسمية بالنسبة للمتطرفين وما يؤدى هذا فى كثير من الحالات إلى نتائج عكسية تدفع المتطرفين إلى استخدام العنف.

٣ - «الوصمة الاجتماعية» لما يطلق عليه متطرف وآثار ذلك على شبكة علاقاته الاجتماعية مما يدفعه فى النهاية إلى التوحد مع الفكر المتطرف.

٤ - كذلك من بين أهداف هذه الدراسة هو الوقوف على الاتجاهات الاجتماعية نحو التطرف وأسبابه بحسب طبيعة الانتماء إلى جماعة دينية أو فئة عمرية معينة أو مهنية معينة.

٥ - كذلك تحاول هذه الدراسة التفرقة بين المفاهيم المرتبطة بالتطرف مثل التعصب، العنف، الارهاب. ومن ناحية أخرى التفرقة بين مظاهر التطرف أو ما يسمى بالتطرف الديني والسياسى والرياضى والمظهرى.

٦ - دور عالم الاجتماع فى التصدى لهذه الظاهرة وتحديد أسبابها ومظاهرها وطرق علاجها واء على المستوى الاجتماعى أو المستوى الشخصى.

(ب) الاجراءات المنهجية :

١ - طبيعة الدراسة :

نظراً لانه لا يوجد - لحد علمى - أى دراسات سابقة عن ظاهرة التطرف فى العالم الثالث عامة والمجتمع المصرى خاصة فان هذه الدراسة تقع فى نطاق الدراسات الاستطلاعية التى تعتمد على مجموعة من الاجراءات

المنهجية التى تعين على تحقيق أهداف الدراسة خاصة الاعتماد على التراث والخبرات المتاحة ومحاولة دراسة حالات متعمقة. وكما هو معروف فان البحوث أولى وأساسية فى سلسلة البحث الاجتماعى.
فما نهدف إليه فى هذا البحث هو التوصل إلى بلورة الابعاد الاجتماعية لظاهرة التطرف مما يؤدى فيما بعد إلى بلورة بعض الفروض حول التصدى لهذه المشكلات، كذلك فان من بين أهداف البحث الاستطلاعى هو توضيح بعض المفاهيم خاصة الغموض بين مفهوم التطرف، والتعصب، والعنف الارهابى كذلك فان هذا البحث الاستطلاعى يهدف إلى جمع معلومات متعلقة بالاتجاهات الاجتماعية الفعلية لعينة من المجتمع المصرى نحو هذه الظاهرة وأسبابها. وسوف يعتمد هذا البحث- مثله مثل أى بحث استطلاعى - علي المسح الاجتماعى ودراسة الحالة كطريقتين فى التوصل إلى البيانات حول ظاهرة التطرف. ولا شك أن تجميع مثل هذه البيانات يعد تنظيماً سوف يساعد على إلقاء الضوء على الجوانب المختلفة لظاهرة التطرف.

٢ - العينة وخصائصها :

لما كان الهدف من هذا البحث هو التعرف على الابعاد الاجتماعية لظاهرة التطرف فان الاستراتيجية المنهجية اقتضت اعتماد هذا البحث على المسح بالعينة لبعض الحالات وذلك من اجل رصد الاتجاهات الاجتماعية لافراد المجتمع المصرى نحو هذه الظاهرة. ولقد روعى عند اختيار عينة البحث أن تشتمل الاتى:

(أ) مجموعة من الذين ينتمون إلى جماعة دينية (ذكور واناث)(الجماعة الاسلامية داخل الجامعة).

(ب) مجموعة من الطلاب(ذكور واناث) الذين لا ينتمون إلى أى جماعة دينية.

(جـ) مجموعة من الشباب (١٨ - ٤٠ سنة) ذكور واناث من الذين يعملون فى مهن مختلفة.

(د) مجموعة من أفراد المجتمع المصرى (٤٠ - ٥٠ سنة) ذكور واناث ممن يعملون فى مهن مختلفة.

(هـ) مجموعة من أفراد المجتمع المصرى (٥٠ - ٦٠ سنة) ذكور واناث من الذين يعملون فى مهن مختلفة.

ولهذا جاءت عينة هذه الدراسة على النحو التالى:

١ - جماعات اسلامية	٥٠	حالة (ذكور وأناث)
٢ - طلبة جامعيين	١٠٠	حالة (ذكور واناث)
٣ -افراد من المجتمع يعملون فى مهن مختلفة وتتراوح أعمارهم من ١٨ - ٤٠ سنة	١٥٠	حالة (ذكور واناث)
٤ -افراد من المجتمع يعملون فى مهن مختلفة وتتراوح أعمارهم من ٤٠ - ٥٠ سنة	٥٠	حالة (ذكور واناث)
٥ -أفراد من المجتمع يعملون فى مهن مختلفة وتتراوح أعمارهم من ٥٠ - ٦٠ سنة	٥٠	
المجمـــــوع	٤٠٠	حالة (ذكور واناث)

وكما هو واضح فان عينة الدراسة راعت الاتى:

(أ) أن يكون هناك تمثل للفئت العمرية ١٨ - ٤٠، ٤٠ - ٥٠، ٥٠ - ٦٠ وذلك لات الاتجاهات الاجتماعية نحو الظاهرة محل الدراسة قد تختلف بحسب الفئة العمرية.

(ب) كذلك روعى أن تكون العينة ممثلة للجنسين الذكور والاناث سواء داخل الجامعة أو داخل الجماعة الاسلامية أو في المهن المختلفة والفئات العمرية المختلفة.

(جـ) ومن ناحية أخرى روعى أن أفراد العينة من الطلاب ١٥٠ حالة متوازية مع أفراد العينة من المجتمع ١٥٠ حالة أيضاً وذلك نظراً لان هذه الفئة العمرية (١٨ - ٤٠) أكثر الفئات العمرية حيوية ويرتبط بها الكثير من المفاهيم والمظاهر السلوكة المتعلقة بالظاهرة محل الدراسة. كذلك روعى أن تكون عينة الطلاب متضمنة للاتجاهين البارزين بالجامعة أعنى الاتجاه الاسلامى أو ما يسمى بالجماعة الاسلامية والاتجاه الاخر، اتجاه جمهور الطلاب دون تحديد لهوية معينة.

والحق أن هذا البحث واجه بمشكلة الحصول على البيانات من الجماعة الاسلامية ولكن بالاتصال المباشر مع قياداتها داخل الجامعة أمكن لنا التمكن من اجراء المقابلات والحصول على البيانات المطلوبة. ولا ندعى مطلقاً بأن ما توصلنا إليه من بيانات ونتائج تعكس اتجاهات المجتمع المصرى بأكمله أو الجماعات الدينية به، ولكن ما نقدمه هنا هو محاولة فقط تبين الاتجاهات العامة سواء بين الطلاب (جمهور الطلاب - الجماعة الاسلامية) الفئات العمرية المختلفة (الشباب - الرجال - الكبار) كذلك المهن المختلفة، وأخيراً اتجاهات الجنسين نحو الظاهرة. بالاضافة رلى ذلك فقد تضمنت عينة البحث فئتين عمريتين من لمهن المختلفة هما فئة ٤٠ - ٥٠، ٥٠ - ٦٠ بواقع خمسين حالة لكل فئة وتصبح بذلك العينة الكلية للبحث ٤٠٠ حالة.

٣ - أداة البحث :

أشرنا فيما سبق أن طبيعة البحث الاستطلاعى الاعتماد على أكثر من طريقة وأداة منهجية لتمكن الباحث من جمع البيانات المتفرغة المتعلقة بمشكلة الدراسة. فبالاضافة إلى الاعتماد على الترث العلمى الذ كتب حول الظاهرة سواء على المستوى العالمى أو المحلى فان هذه الدراسة اعتمدت أيضاً على استمارة الاستبيان كأداة للبحث.

ولقد سبقت مرحلة اعداد الاستمارة قيام الباحث بعدة مقابلات مع ذو

الخبرة من العاملين فى مجال الشباب والقيادات الدينية والطلابية وأعضاء الجماعة الدينية وذلك للوقوف على بعض الاتجاهات الاجتماعية لظاهرة التطرف والمشكلات التى تعانى منها الشباب سواء داخل الجامعة أو خارجها. ولقد أفادت هذه المقابلات في تزويد الباحث بالكثير من المفاهيم والابعد التى ساعدت على تعميق استمارة البحث.

ولقد مرت الاستمارة قبل الاستعانة بها لجمع البيانات عن ظاهرة التطرف بعدد من المراحل قبل الاعداد والتجريب والصياغة النهائية. ولقد مرت الاستمارة على المحكمين من اساتذة قسم الاجتماع ووحدة البحوث والتدريب بالقسم وذلك لاختبار الصدق الظاهرى لها. وقد اقر المحكمين بأن الاستمارة تقيس ما وضعت من أجله. وكانت الاستمارة فى مشكلتها الاولى تحتوى على ١٥٩ سؤال وبعد الاختبار المبدئى للاستمارة بواقع (١٠ استمارات بواقع ٥ر٢٪ من عينة البحث، وبعد التحقق من ثبات الاسئلة بالنسبة للمبحوثين، تم تعديل الاستمارة حيث كشفت هذه المراحل على بعض المتغيرات التى يجب اضافتها أو تعديلها أو حذفها، كذلك حذفت الاسئلة التى بين الاختبار المبدئى بأنها تعطى اسيتجابات غير دالة ولا تتميز بالثبات بنسب مرتفعة. وقد أصبح عدد أسئلة الاستمارة فى شكلها النهائى ١٨٠ سؤال وروعى أن تكون لغة اسئلة الاستمارة في المستوى الثقافى لجمهور البحث وباللغة الدارجة وأن يكون معظم الاسئلة مغلقة الا عدد بسيط منها تركت نهايته مفتوحة لاعطاء فرصة لافراد العينة للتعبير عن اتجاهاته دون تقييد. وقد حدد مدة ٤٥ دقيقة لاستيفاء الاستمارة ولقد احتوت الاستمارة على البنود الاتية:

١ - بيانات اولية (من سن ٦ سن١٠) وهى خاصة بالبيانات والخصائص النوعية لافراد العينة مثل النوع، السن، الديانة، مستوى التعليم، المهنة، الحالة الاجتماعية، محل الملاد والاقامة، مهنة الاب، مهنة الام.

٢ - التكوين الاسرى (من سن ١١ - سن ٤٠) وهى بيانات خاصة بعدد أفراد الاسرة وترتيب المبحوث فى الاسرة والدخل الشهر للاسرة، ومصدر

الدخل، ونوع السكن، ودرجة تعليم أفراد الاسرة، وسفر الاب أو الام للعمل فى الخارج، وممتلكات الاسرة، والمشكلات التى يواجهها المتعلم من أفراد عينة البحث ومشاركته فى الانشطة الطلابية والانضمام للجماعات الدينية.

٣ - العلاقات داخل الاسرة (من سن ٤١ - سن ٦٨) وهى بيانات تبين شبكة العلاقات الاجتماعية داخل الاسرة وما إذا كانت طبيعة العلاقات داخل الاسرة هى التى تؤدى إلى التطرف فى أى صورة من صوره. واحتوى هذا الجزء على البيانات التى تتعلق بكيفية تصرف الاب أو الام فى بعض الظواهر السلوكية مثل التأخر فى العودة للمنزل، والمعروف معاملة أى الوالدين، وسوء معاملة الاخوة، والتخلف الدراسى، التدخين، العلاقات مع الجنس الاخر، اتباع الموضة. كذلك نحاول فى هذا الجزء الحصول على الاتجاهات الخاصة بكيفية استصدار القرار فى الاسرة، واستخدام وسيلة العنف (الضرب) داخل الاسرة. كذلك مدى تدخل الام أو الاب فى اختيار نوع التعليم، واختيار الاصدقاء والامور الشخصية ومن ناحية اخرى احتواء هذا الجزء أيضاً على اتجاهات المبحوث نحو تعلم المرأة وعملها ومشكلة الاختلاط بين الجنسين ومنح المرأة الحقوق السياسية وقيد حرية الرجل فى الطلاق، وتحديد سن الزواج للفتاة، وتعدد الزوجات، ودور الاخ فى توجيه الاخت داخل الاسرة.

٤ - المفاهيم الخاصة بالتطرف والتعصب والعنف والارهاب. (من سن ٦٩ - سن ١١٣). وقد حاولنا فى هذا القسم أن نحصل على وعى المبحوثين بالمفاهيم المختلفة مثل التطرف والتعصب والعنف والارهاب وفى كل مفهوم طلب من المبحوث أن يعطى مثالاً لسلوك يتصف بأحد هذه المفهومات وتحديد من فئات المجتمع ينطبق عليه هذا المفهوم وان كان له اصدقاء يعدون فى سلوكهم أو أفكارهم على مثل هذا السلوك وكيفية التعامل معهم خاصة لو طلب من المبحوث المشاركة والمساهمة فى أفكارهم وأنشطتهم، وان كان المبحوث قد صدر منه أى سلوك ينم عن هذا السلوك ف أى فترة من حياته، وأخيراً هل يتصف المجتمع الكبير بوجود مثل هذا السلوك ودرجة ذلك.

٥ - الاتجاهات نحو التطرف واسبابه. (من سن ١١٤-سن ١٢٥) وتتعلق أسئلة هذا الجزء بالاسباب التى تؤدى إلى التطرف مثل الفراغ الفكرى وأنشطة الجماعات الدينية وأهم المشكلات التى تواجه الشباب المصرى.

٦ - مظاهر التطرف. (من سن ١٢٦ - سن ١٧٧) وفى هذا الجزء نحاول الحصول على بيانات عن مظاهر التطرف الدينى أو السياسى أو الرياضى أو المظهرى سواء من حيث الافكار أو القيم أو مستوى السلوك والممارسات والانشطة كذلك العوامل التي تؤدى إلى هذه الانواع من التطرف.

٧ - واخيراً الاقتراحات والحلول (من سن ١٧٨ - سن ١٨٠) وأسئلة هذا الجزء تدور حول كيفية مواجهة الاسرة والدولة ووسائل الاعلام لمشكلة التطرف.

وقد تم تدريب الباحثين من وحدة البحوث الاجتماعية بقسم الاجتماع - كلية الاداب - جامعة الاسكندرية على استمارة البحث وكيفية التعامل مع أسئلة المبحوثين وكيفية جمع البيانات المطلوبة وتسجيلها بكل دقة، كذلك استعين برئيس -اتحاد الكلية- بكلية الاداب - عند استيفاء العينة الخاصة بالجماعة الاسلامية بكلية الاداب - وقد تم تطبيق الاستمارة على العينة المطلوبة فى مدينة الاسكندرية خلال شهر مارس - ابريل ١٩٨٦. وتم تفريغ البيانات،وتم اعداد الجداول البيطة والمركبة اللازمة واجراء التحليل المطلوب.

ثانياً : نتائج الدراسة الميدانية :

(أ) الخصائص النوعية لمجتمع البحث :

١ - النوع، والسن، الديانة :

كما أشرنا أنه روعى عند اختيار عينة البحث أن تشمل المنتمين إلى جماعات دينية وجمهور الطلاب، كذلك المهن الاخرى، وروعى أيضاً أن تكون العينة ممثلة للجنسين والفئات العمرية من ١٨ - ٤٠، ٤٠ - ٥٠، ٥٠ - ٦٠ حتى يمكن أن يكون لدينا صورة صادقة عن الاتجاهات الاجتماعية نحو ظاهرة التطرف لدى أكبر قطاع من جمهور المجتمع المصرى.

وتشير بيانات الدراسة إلى أن أفراد عينة البحث من الجنسين يمثلون ٥٠ مفردة بواقع ١٢٫٥٠٪ من مجموع عينة البحث، وكانت نسبة الذكور للاناث ٥٠٪ لكل منهما من مجموع هذه الفئة. وفي المقابل كان نسبة تحلل جمهور الطلاب في عينة البحث من الجنسين ٢٥٪ من مجموع عينة البحث الكلية وكانت نسبة الذكور للاناث في هذه الفئة ٥٠٪ لكل منهما. ومن ناحية أخرى ضمت العينة أفراد من مهن مختلفة ولكن في فئات عمرية متنوعة - ففي مقابل جمهور الطلبة(بما في ذلك المنتمين للجماعات الاسلامية) والذى بلغ عددهم ١٥٠ حالة تم اختيار ١٥٠ حالة من مهن أخرى في نفس الفئة العمرية وهي من ١٠ - ٤٠ سنة وكانت نسبتهم لعينة الطلبة ٣٧٫٥٪، ونقصد بهؤلاء افراد المجتمع سواء من الطلاب أو المهن المختلفة والتى مازالت في سن الشباب. وما زالوا يواجهون مشكلات الحياة وعرضة للتأثيرات الدينية والايديولوجية. وبذلك يكون مجموع هذه الفئة العمرية التى تضم الطلاب والمهن الاخرى بواقع ٣٠٠ حالة وبنسبة ٧٥٪ من المجموع الكلى للعينة. وأخيراً فان عينة البحث اشتملت أيضاً على ١٠٠ حالة لكل فئة ونقصد بهؤلاء الذين تخطوا من مرحلة الشباب وثبتت مواجهاتهم القيمية. ويشتمل افراد هاتين الفئتين بنسبة ٢٥٪ من مجموع عينة البحث.

وجاءت نبة توزيع مفردات العينة على الفئات العمرية على النحو التالي:

(أ) الفئة العمرية من ١٨ - ٢٠ سنة، احتلت نسبة ٢٥٫٨٪ من مجموع عينة البحث (٢٪ جماعات اسلامية، ٤٪ طلبة جامعيين، ٢٫٢٪ من العاملين في مهن أخرى).

(ب) الفئة العمرية من ٢٠ - ٢٢ سنة احتلت نسبة ١٧٫٥٪ من مجموع عينة البحث (٥٫٢٪ جماعات اسلامية) ١٠٫٢٪ طلبة جامعيين، ٢٪ مهن مختلفة.

(جـ) الفئة العمرية من ٢٢ - ٢٤ احتلت نسبة ١٩٪ من مجموع عينة

البحث، ٢ر٤٪ جماعات اسلامية، ٥ر٨٪ طلبة جامعيين، ٢ر٦٪ من العاملين فى مهن مختلفة.

(د) الفئة العمرية من ٢٦ - ٢٨ واحتلت نسبة ٢ر١١٪ من مجموع العينة، بواقع ١٪ من الجماعات الاسلامية، ٢ر٢٪ من طلبة الجامعة، ٨٪ من العاملين فى مهن مختلفة.

(هـ) الفئة العمرية من ٢٨ - ٣٠ واحتلت نسبة ٥ر٤٪ من مجموع العينة وجاءت هذه النسبة من العاملين فى مهن مختلفة.

(و) الفئة العمرية من ٣٠ - ٣٢، واحتلت نسبة ٢ر٣٪ من مجموع العينة (وجاءت مفردات هذه العينة من العاملين فى مهن مختلفة).

(ز) الفئة العمرية من ٣٢ - ٣٤ واحتلت نسبة ٢ر٢٪ من مجموع العينة(وجاءت مفردات هذه العينة من العاملين في مهن مختلفة).

(ح) الفئة العمرية من ٣٤ - ٣٦ واحتلت نسبة ٣٪ من مجموع العينة (وجاءت مفردات هذه الفترة من العاملين فى مهن مختلفة).

(ط) الفئة العمرية من ٣٦ - ٣٨، واحتلت هذه النسبة ١٪ من مجموع العينة (وجاءت مفردات هذه الفئة من العاملين فى مهن مختلفة).

(ى) الفئة العمرية من ٣٨ - ٤٠ واحتلت نسبة هذه الفئة ٥٪ من مجموع العينة وجاءت مفراداتها من العاملين فى مهن مختلفة.

(ك) الفئة العمرية من ٤٠ - ٥٠ واحتلت نية هذه العينة ٢ر١٢٪ من مجموع العينة (وجاءت مفرداتها من العاملين فى مهن مختلفة).

(ل) الفئة العمرية من ٥٠ - ٦٠ واحتلت هذه الفئة نسبة ٢ر١٢٪ من مجموع العينة (وجاءت مفرداتها من العاملين فى مهن مختلفة).

(م) الفئة العمرية من ٦٠ فأكثر واحتلت نسبة ٥ر٢٪ من مجموع العينة (وجاءت مفردات هذه العينة من العاملين فى مهن مختلفة).

بمعنى أخر أن عينة البحث من طلاب ٥ر٣٧٪ تقع فى الفئة العمرية أقل

من ٢٨ سنة. وأن ٥ر ٦٢٪ من مجموع العينة من العاملين فى مهن مختلفة وفى فئات عمرية تتدرج من الثالثة والعشرون حتى فوق الستين (انظر جدول رقم٢).

أما عن ترتيب البحث من حث الديانة فجاءت العينة مماثلة إلى حد كبير أى نسبة التوزيع الدينى فى المجتمع المصرى. فنسبة ٩٥٪ من جمهور البحث من المسلمين فى مقابل ٥ر٠٪ من المسيحين. وجاءت نسبة المسيحين موزعة على النحو التالى: ٥٪ من طلبة الجامعة، ٢ر٢٪ من العاملين فى مهن مختلفة فى الفئة العمرية ٤٠ - ٥٠، ٧ر١٪ من العاملين فى مهن مختلفة فى الفئة العمرية ٥٠ - ٦٠. ولا شك أن وجود نسبة ٥٪ من المسيحين فى العينة يساعد على اعطاء بعض الضوء على اتجاهات غير المسلمين فى ظاهرة التطرف.

٢ - مستوى التعليم :

وبالنسبة لمستوى التعليم فتشير إلى هناك ١٥٠ من مفردات عينة البحث من تلقوا تعليماً جامعياً بنسبة ٦ر٣٧٪ من مجموع عينة البحث. كذلك فان هناك ٧ر١٦٪ من مفردات عينة البحث فى الفئة العمرية ١٨ - ٤٠ من الذين يعملون فى مهن مختلفة قد تلقوا تعليماً جامعياً، ونسبة ٢٪ فى الفئة العمرية ٤٠ - ٥٠، ٢ر٠٪ فى الفئة العمرية ٥٠ - ٦٠ من الذين يعملون فى مهن مختلفة قد تلقوا تعليماً جامعياً. بمعنى آخر أن نسبة الذين تلقوا تعليماً جامعياً بالنسبة لعينة البحث هى ٥ر٥٦٪ ولا شك أن هذا سوف يفيد إلى حد كبير فى اعطاء التفسيرات المناسبة لظاهرة التطرف خاصة داخل الجامعة، أما عن نبة الاميين فى العينة وهى ٢ر٥٪ فجاءت على النحو التالى: ٧ر١٪ فى الفئة العمرية ١٨ - ٤٠ ويعملون فى مهن مختلفة، أما نسبة من يقرأ ويكتب فجاءت نسبتهم ٢ر٧٪ من مجموع عينة البحث، ونسبة من حصلوا على تعليم ابتدائى ٧ر٩٪ ونسبة من حصلوا على تعليم اعدادى ٥ر٧٪، ونسبة من حصلوا على تعليم ثانوى ٧ر١٢٪ ويعنى هذا أن المستويات التعليمية دون الجامعة ممثلة فى نسب

تكاد تكون متساوية وتحتل فيما بينها نسبة ٤٤٪ من المجموع الكلى للعينة.

٣ - المهنة :

أما عن التوزيع المهنى لمجتمع البحث فجاءت نسبة ٣٧٫٥٪ من العينة للطلبة، وتنوعت المهن الاخرى، على النحو التالى: ٨٫٢٪ يعملون كعمال صناعيين في الفئة العمرية ١٨ - ٤٠، ٤٠- ٥٠، ٥٠ - ٦٠، ونسبة ٥٫٢٪ يعملون كعمال خدمات فى نف الفئات العمرية الثلاثة ونسبة ٣٫٥٪ يعملون كتجار فى نفس الفئات الثلاثة ونسبة ١٫٢٪ يعملون باعة متجولين فى الفئة العمرية ١٨ - ٤٠، ونسبة ٢٦٫٧٪ للموظفين فى الفئات العمرية الثلاثة، ونسبة ٦٪ للذين يعملون فى المهن العسكرية فى الفئات العمرية الثلاثة ونسبة٧٫٧٪ للحرفيين فى الفئات العمرية الثلاثة، ونسبة ٢٫٪ للذين فى المعاش ونسبة ٣٫٥٪ للذين لا يعملون، ولا شك أن هذا التنوع فى المهن المختلفة سوف يعطينا اتجاهات اجتماعية قد تكون عاكسة لموجهات قيمية مختلفة حول ظاهرة التطرف.

٤ - الحالة الاجتماعية :

وبالنسبة للحالة الاجتماعية لمجتمع البحث فان البيانات تشير بأن نسبة ٤٨٫٢٪ من مجموع العينة يقع فى فئة أعزب، ٤٤٫٥٪ من مجموع العينة يقع فى فئة متزوج، ٦٫٢٪ فى فئة أرمل، ١٪ فى فئة مطلق. أما عن مجموع طلاب الجامعة فنجد أن نسبة المتزوجين فى الجماعة الاسلامية هى ٢٪ من مجموع حالات هذه الفئة ونسبة المتزوجين من جمهور وطلاب الجامعة هى ٣٪ وتزداد هذه النسبة ٦٨٪ فى الفئة العمرية ٤٠ - ٥٠ ونسبة ٨٠٪ فى الفئة العمرية ٥٠ - ٦٠، وهذا يعكس النسب العامة للزواج فى التعداد العام للمجتمع المصرى. ولا تشكل نسبة الطلاق سوى ١٪ من مجموع عينة البحث. وتقع هذه النسبة فى الفئة العمرية ١٨ - ٤٠، ٥٠٪ من نسبة هذه الفئة، و٢٥٪ فى كل من الفئتين العمريتين ٤٠ - ٥٠، ٥٠ - ٦٠ ويتضح

من هذه البيانات أن نسبة العينة من حيث الزواج والطلاق تتمشى بصفة عامة مع مثيلتها فى المجتمع المصرى.

٥ - محل الميلاد ومحل الاقامة :

جاء توزيع عينة البحث من حيث محل الميلاد (كما أشارت البيانات على النحو التالى: نسبة من جاءوا من بيئات ريفية ٧ر١١٪ (٢ر٣٪ جماعات اسلامية) ٥ر١٪ جمهور الطلبة، ٢ر٢٪ مهن مختلفة (من ١٨ - ٤٠) ٧ر٣٪ مهن مختلفة (٤٠ - ٥٠)، ١٪ مهن مختلفة (من ٥٠ - ٦٠) ونسبة من جاءوا من مراكز حضرية ٥ر١٠٪ (٧ر٠٪ جماعات اسلامية، ٢ر٢٪ جمهور الطلبة، ٥ر١٪ مهن متلفة (من ١٨ - ٤٠)، ٧ر٤٪ مهن مختلفة (٤٠ - ٥٠)، ٢ر١٪ مهن مختلفة (٥٠ - ٦٠) ونسبة ٧ر٧٧٪ من المدن، ٥ر٨٪ جماعات اسلامية، ٢ر٢١٪ جمهورة الطلبة، ٧ر٣٣٪ مهن مختلفة (١٨ - ٤٠) مهن مختلفة (٤٠ - ٥٠)، ٢ر١٠٪ مهن مختلفة من (٥٠ - ٦٠).

أما عن محل الاقامة لعينة البحث، فكما أشرنا بأن هذه الدراسة قد تمت فى مدينة الاسكندرية وكما هو معروف بأن المدينة مقسمة ادارياً إلى ثلاثة اقسام رئيسية قسم شرق وهو القسم الذى يضم اكثر الاحياء رقيا وقسم وسط وهو القسم الوسط وقسم غرب وهو يضم المناطق المتخلفة فى عمومها. وبالرغم من أن هذا التقسيم غير دال بالنسبة لارتباط التوزيع الجغرافى وارتباط ذلك بقيم ثقافية معينة فان البيانات تشير إلى ان ٥ر٤٠٪ من عنة البحث تقيم فى قسم شرق، وأن ٣٧٪ من العينة تقيم فى حى وسط و٥ر٢٢٪ فى قسم غرب).

٦ - مهنة الاب والام :

ومن حيث مهنة الاب والام فتشير البيانات بأن مفردات العينة جاءوا من أسر يعمل فيها الاب فى مهنة موظف ٢٥٪ وحرفى ٥ر١٥٪، وعامل صناعى ٥ر١٥٪، تاجر ٧ر١١٪، عامل خدمات ٩٪، فلاح ٧ر٨٪، مهن

عسكرية ٨٪، بالمعاش ٤ر٥٪، بائع متجول ٢٪ وما يهمنا هنا أن هناك نسبة ٤٠٪ من أفراد الجماعات الاسلامية جاءوا من أسر يعمل فيها الاب كعامل أو حرفى أو عامل خدمات، وأن نسبة ٣٠٪ منهم جاءوا من أسر يعمل فيها الاب كموظف، أما النسبة الباقية فجاءت من أسر يعمل فها الاب فى مهن تاجر ١٠٪، ٨٪ مهن عسكرية، ٨٪ بالمعاش، ٤٪ فلاح. ما نرد أن نؤكد هنا أن ار الجماعات الاسلامية تكاد تكون متشابهة من اسر جمهور الطلاب وهذا يدحض الافتراض القائل بأن الكثير من اعضاء الجماعات الاسلامية جاءوا من أسر ذات دخول منخفضة. فكما تكون متطابقة مع مهنة الاباء بالنسبة لجمهور الطلاب. ومن ناحية أخرى أن نسبة ٩ر٢٥٪ من أمهات عينة البحث هى التى تعمل فى مقابل ٩ر٧٥٪ لا تعمل الامهات، وجاءت على النحو التالى: ٩٢٪ من فئة الجماعات الاسلامية، ٨٣٪ جمهور الطلاب و٨٩ر٣٪ فى الفئة العمرية ١٨ – ٤٠ مهن مختلفة، ١٠٠٪ الفئة العمرية ٤٠ – ٥٠، ١٠٠٪ الفئة العمرية ٥٠ – ٦٠ وما يهمنا أن نسبة ٩٢٪ الخاصة بالجماعات الاسلامية لا تعمل فيها الامهات وهذا أيضاً يدحض الفرض القائل بأن أسباب تطرف هذه الجماعات هو عدم عناية الام بتربية أطفالها أما لعملها أو للمشكلات العائلية.

(ب) التكوين الاسرى :

(أ) البناء الاسرى :

مما لا شك فيه أن التكوين الاسرى يلعب دوراً رئيسياً فى تشكيل اتجاهات الفرد خاصة اذا ارتبط هذا البناء الاسرى بعوامل اخرى مثل التعليم والمهنة والدخل. فالبناء الاسرى الذى يتحقق فيه للافراد الاشباعات المادية والنفسية غالباً ما يكون اتجاهات أفراده متمشية إلى حد كبير مع الاتجاهات الجمعية فى المجتمع، والعكس صحيح حيث نجد أن الحرمان المادى والنفسى فى الاسرة يشكل مصدراً رئيسياً للقلق والاحباط ومن ثم العدوان والتطرف. على أية حال فان عينة البحث تشير إلى أن ٦٤ر٧٪ من العينة تنتمى إلى

اسر مكونة من خمسة إلى سبعة افراد. تشير البيانات بأن الاسر التى ينتمى إليها الجماعات الاسلامية من الاسر ذات الحجم الكبير فلقد بلغت نسبة الاسر التى يزيد عدد أفرادها عن أربعة أشخاص ٧٥٪ من اسر الطلاب المنتمين إلى الجماعات الاسلامية بالجامعة. بينما بلغت نسبة الطلاب الذين يزيد عدد أفراد اسرهم عن أربعة أشخاص ولا ينتموا إلى جماعات اسلامية ٦٨٪، وتزداد هذه النسبة لتصل إلى ٩١٪ فى أسر المهن المختلفة والتى تقع فى نفس الفئة العمرية، وتقل هذه النسبة لتصل إلى ٦٤٪ فى كل من عينة البحث المنتمين إلى مهن مختلفة ويقيمون فى الفئة العمرية من ٤٠ - ٥٠ سنة وكذلك الاسر التى تقع فى الفئة العمرية من ٥٠ - ٦٠ سنة. ومن ناحية أخرى يشكل ترتيب المبحوث داخل أسرته عاملاً رئيسياً فى تحديد أستجابة واتجاهاته الاجتماعية. فالطفل الاول والاخير فى الاسرة غالباً ما يكون أكثر تدليلاً، مع الاخذ فى الاعتبار أن الطفل الاول فى الاسرة الفقيرة غالباً ما تكون لديه اتجاهات تحمل المسئولية. وعلى أى حال فقد تبين كذلك أن نسبة ٥ر٣١٪ من عينة البحث، كان ترتيب المبحوث فيها الاول فان نسبة ٢ر٣٪ كانت ترتيب المبحوث فيها الاخير. ولا شك أن هذا يعطينا اتجاهاً متميزاً بالنسبة لاتجاهات المبحوث نحو الظاهرة محل الدراسة. كذلك فانه من الواضح أن هناك حوالى ٦٩٪ من المبحوثين كان ترتيبهم من الثانى حتى الابع أو الاخير. وهذا يعنى أن النسبة الغالبة من عينة البحث قد تشكلت اتجاهاتها فى الاسر التى تتميز بالثبات والابتعاد عن محاولة التجربة والخطأ فى تربية الاطفال وتكوين اتجاهاتهم.

٢ - الدخل ومصادره :

وكما أشرنا فان الدخل الشهرى للاسرة يلعب أيضاً دوراً هاماً فى الاسباع المادى والنفسى للاسرة وأفرادها. وجاءت نتائج الدراسة لتشير إلى أن ٤٣٪ من عينة البحث مقدار دخلها الشهرى أقل من ١٠٠ جنيه في مقابل ٤٧٪ يزيد دخلها عن ١٠٠ جنيه. ومن الملاحظ أن البيانات توضح ان دخول اسر الطلبة المنتمين إلى الجماعات الاسلامية الاقل من ١٠٠ جنيه تصل نسبتهم

إلى ٦٨٪ وتقل هذه النسبة فى جمهور الطلاب لتصل إلى ٤٩٪ وتقل هذه النسبة أيضاً لتصل إلى ٣٤٫٦٪ فى المهن المختلفة فى نفس الفئة العمرية. وتصل هذه النسبة إلى ٣٢٪ في الفئة العمرية من ٤٠ - ٥٠، ٤٠٪ فى الفئة العمرية ٥٠ - ٦٠ فى المهن المختلفة هذا يعنى أن الطلبة المنتمين إلى الجماعات الاسلامية (٦٨٪) ينتمون إلى أسر الطبقات الفقيرة أو الشريحة الاخيرة من الطبقة الوسطى، هذا مع الاخذ فى الاعتبار أن هؤلاء الطلاب جاءوا من أسر فقيرة العدد نسبياً. بمعنى آخر أن نصيب الفرد من هذه الاسرار اذا أخذنا متوسط الاسرة فى هذه الفئة ٥٫٢٪ وأن متوسط الدخل مائة جنيه أن هذا يعنى أن نصيب الفرد هو عشرين جنيهاً شهرياً وهذا المبلغ يعد غير كاف لضروريات الحياة فى السبعينات والثمانينات من هذا القرن. أما مصدر الدخل فأن ٥٧٪ من عينة البحث. والملاحظ أن هناك ٣٠٪ من عينة البحث تعتمد على المشروعات التجارية أو العقارية أو السندات. ومن الامور اللملفتة للنظر فى هذه البيانات أن مصدر الدخل الرئيسى لاسر الطلاب المنتمين للجماعات الاسلامية يعتمد اساساً على الاب ليصل إلى ٨٨٪ ويكاد يكون محتملاً بالنسبة للام ليصل ٨٪ وهذا يعنى تفرغ الام لتربية الابناء ورعاية ابنائها.

٣ - نوعية السكن :

أما عن نوعية السكن فان البيانات تشير إلى أن ٩١٫٢٪ من عينة البحث تقيم فى مسكن مستقل وأن هناك ٨٫٨٪ تقيم فى مسكن مشترك مع الاخرين. وقد تبين كذلك بأن ٤٥٪ من عينة البحث تقيم مسكن مكون من غرفتان فأقل فى مقابل ٤٠٪ تقيم فى مسكن مكون من ثلاثة غرف، و١٢٫٧٪ فى مسكن مكون من أربعة غرف و١٪ فى مسكن مكون من ٥ حجرات فأكثر. ويلاحظ أن الطلاب المنتمين إلى الجماعات الاسلامية يقيمون فى مسكن به غرفتين فأقل ٤٢٪ واذا أخذنا متوسط حجم الاسر كما تشير البيانات بحوالي ٥ أشخاص فان هذا يعنى أن هناك حوالى ٨٦٪ من أسر طلاب الجماعات الدينية يقيم كل ثلاثة أفراد فى غرفة واحدة.

٤ - درجة التعليم فى الاسرة :

أما عن درجة التعليم فى الاسرة، فنجد أن ٦٣٪ من عينة البحث يشير بعدم تعلم الام وأن هناك ٧ر١٣٪ تلقوا تعليماً ابتدائياً و٧ر٦٪ تلقوا تعليماً اعدادياً و٢ر٩٪ تلقوا تعليماً جامعياً. ويلاحظ فى هذه البيانات بان امهات طلاب الجماعات الاسلامية ٥٠٪ غير متعلمات فى مقابل ٣٢٪ من أمهات جمهور الطلاب، كذلك نجد أن ٢٨٪ من أمهات طلاب الجماعات الاسلامية تلقين تعليماً ثانوياً وجامعياً فى مقابل ٣٦٪ من أمهات جمهور الطلاب وتزداد نسبة عدم تعلم الام لتصل إلى٦ر٦٦٪ من عينة المهن المختلفة ف الفئة العمرية ٤٠ - ٥٠، ٥٠ - ٦٠ وبالنسبة لتعلم الاب نجد أن ٧ر٣٦٪ من عينة البحث أقروا بان أبائهم لم يتلقوا تعليماً وأن ٥ر٢٧٪ تلقوا تعليماً ابتدائياً أو اعدادياً وأن ٧ر٣٥٪ تلقوا تعليماً ثانوياً وجامعياً. ويلاحظ من البيانات أيضاً بأن نسبة طلاب الجماعات الاسلامية الذين لم يتلقوا تعليماً تصل إلى ٢٠٪ وأن نسبة من تلقوا تعليماً ثانوياً أو جامعياً تصل إلى ٤٨٪ فى مقابل آباء جمهور الطلاب ٢٥٪ لم يتلقوا تعليماً و٤١٪ تلقوا تعليماً ثانوياً أو جامعياً. وهذا يعنى أن طلاب الجامعات الاسلامية ٨٠٪ جاءوا من أسر يكون فيها الاباء علي درجة معينة من التعليم. كذلك تشير البيانات بأن هناك ٣ر١٥٪ من أخوة المبحوثين الذكور غير متعلمة فى مقابل ١ر١٤٪ للاخوة الاناث. والشيء الجديد بالملاحظة هو تعلم الاناث فى أسر الطلاب المنتمين للجماعات الاسلامية.

٥ - سفر أحد الوالدين للخارج :

ولقد أشارت البيانات بأن ٥ر١٢٪ من عينة البحث قد سافر الاب أو الام للعمل فى الخارج وأن ٣٦٪ من المبحوثين الذين سافر أبائهم أو أمهاتهم قد اقروا بسفر الاسرة كلها. ولقد بين أفراد العينة بأن أحد الوالدين الذين تولى رعاية الاطفال والمنزل أثناء سفر رب الاسرة (أو الام) ٢ر١٨٪ أو ترك هذا الاخ الاكبر ٥ر١٢٪ أو الاقارب ٢ر٦٪.

٦ - متطلبات الاسرة :

وتشير البيانات بأن هناك ٤ر١٣٪ من استجابات المبحوثين تشير إلى امتلاكهم المسكن و٥ر١٠٪ لسيارة و٥ر١٣٪ لجهاز التليفون و٢ر٣٠٪ لجهاز التلفزيون و٦٪ لجهاز الفيديو و٧ر٢٥٪ للثلاجة والملاحظ أن عينة الجماعات الاسلامية يتمتع أفرادها بامتلاك أسرهم لمعظم هذه الاجهزة.

٧ - طبيعة عينة أسر المتزوجين :

أما من حيث المتزوجين من عينة البحث فلقد اشارت البيانات بأن هناك حالة واحدة متزوجة من طلاب الجماعات الاسلامة وأن هناك ٣ حالات متزوجة من جمهور الطلاب على أية حال فان نسبة المتزوجين منذ أقل من خمس سنوات هى ٨ر٣١٪ وأن نسبة من مضى على زواجهم أقل من ٢٠ سنة ٥ر١١٪ وهناك ٧ر٢٢٪ من عينة البحث مضى على أزواجهم أكثر من ٢٠ سنة. كذلك تشير البيانات بأن هناك ٥ر٤٧٪ من عينة البحث الذين سبق لهم الزواج لديهم ابناء ذكور فى مقابل ٣ر٤٤٪ لديهم ابناء اناث وأن هناك ٨٪ لم ينجبوا.

ولقد بلغت نبة تعلم الاناث بالنسبة للبحوثين الذين سبق لهم الزواج حوالى ٨٤٪ فى مقابل ٩٢٪ بالنسبة لتعلم الزوجة وأن تعلم الذكور فيي هذه الاسر بلغ ٨٤٪ فى مقابل ٨١٪ بالنسبة للاناث. كذلك فقد اشارت البيانات بأن هناك ٩ر٥٨٪ من زوجات المبحوثين يعملن. ويلاحظ أن زوجات الطلاب سواء من الجماعات الاسلامية أو من جمهور الطلاب لا تعمل.

٨ - طبيعة عينة الطلاب :

(أ) التحصيل الدراسى والمشاكل التى يواجهها الطلاب :

وبالنسبة لعينة الطلاب تشير البيانات بأن ٦ر١٤٪ فى الغرفة الاولى وأن ٣ر٢٥٪ فى الغرفة الثانية وأن ٣٢٪ فى الغرفة الثالثة، و٢٨٪ فى الغرفة الرابعة وأن نسبة من يحصلون علي تقدير جيد يمثلون ٣ر٤٣٪ من العينة وأن ٣٠٪ يحصلون على تقدير مقبول وأن ٦ر١٦٪ منقولون بمادة

وأن ١٠٪ منقولون بمادتين. ولم تظهر الدراسة أى فروق فى التقدير بين طلاب الجماعات الاسلامية وجمهور الطلاب (كما اشارت البيانات). ويقيم ٦٨٪ من الطلاب مع أسرهم فى مقابل ٨ر٦٪ يقيمون مع الاصدقاء او الاقارب وأن هناك ٢٢ر٦٪ يقيمون فى المدن الجامعية. ويلاحظ من هذه البيانات بأن طلاب الجماعات الاسلامية يقيمون مع أسرهم بنسبة ٦٨٪ وهى تقريباً نفس النسبة لجمهور الطلاب. ويعانى هؤلاء الطلاب من مشكلة الحصول على الكتاب الجامعى ٤٦ر٦٪ وهناك ٤٣ر٣٪ من عينة الطلاب أقرت بأنها تعانى مشكلة الحصول على الملابس المناسبة وأن هناك أيضاً ١٠٪ من عينة الطلاب تعانى من مشكلة الحصول على الادوات العلمية، ولم تشير الدراسة باختلاف نسب هذه المشكلات بين طلاب الجماعات الاسلامية وجمهور الطلاب.

(ب) الانشطة التى يمارسها الطلاب داخل الجامعة :

ويشير الطلاب إلى أن الانشطة التى يمارونها داخل الكليات هى الانشطة الاتية، ٢٩ر٥٪ الاسر الطلابية، ١٥ر٣٪ الاتحاد الطلابى، ١٢ر٢٪ الجماعات الثقافية، ١٠ر٢٪ الفرق الرياضية، ٢٪ فى مقابل ٣ر٦٪ من الطلاب لا تشارك فى الانشطة، وكما تشير البيانات فأن أنشطة الجماعات الاسلامية تنحصر أساساً فى الانشطة الدينية والاسر الطلابية واتحاد الطلاب بعكس جهود الطلاب الذى يتنوع أنشطته من ثقافى وأسر طلابية واتحاد طلابى ورياضى وأنشطة دينية. ويتبين من البيانات بأن هناك ١٢٪ من الطلاب وجدوا معارضة سواء داخل الكلية ٢٧ر٧٪ أو خارجها، ٧٢ر٢٪ للمشاركة فى الانشطة الطلابية.

(جـ) رأى الطلاب فى دور الجماعات الاسلامية داخل الجامعة :

ويقرر ٨٤٪ من عينة الطلاب بأن للجماعات الاسلامية دور رئيسى فى الجامعة. ومن المتوقع أن يبلغ هذا الاتجاه ١٠٠٪ من الطلاب المنتمين لهذه الجماعات ولقد أيد هذا الاتجاه ٧٦٪ من جمهور الطلاب المشاركين فى

البحث ويحدد الطلاب الدرر الذي يمكن ان تقوم به هذه الجماعات علي النحو الاتى: تخفيض ثمن الكتب١ر٣٩٪، المحافظة على التعالم الدينية ٤ر٢٨٪ منع الاختلاط بن الجنسين ٢٢٪، والقيام برحلات ٣ر١٠٪، ويلاحظ بأن اتجاهات الطلاب المنتمين للجماعات الدينية يتركز حول منع الاختلاط والمحافظة على التعاليم الدينية. ويرى الطلاب (٦ر٥٢٪) بأن هناك اقبالاً من الطلاب علي الانضمام للجماعات الدينية فى مقابل ٣ر١٣٪ لا يؤيدون هذا الرأى وهناك ٣٤٪ لم يتخذوا موقفاً فى ذلك.

وتبين البيانات بأن هناك ٣ر٤٩٪ من الطلاب طلب منه الانضمام إلى الجماعات الاسلامية وأن ٧٧٪ من الطلاب قبل الدعوى للانضمام للجماعات الاسلامة بين الذين لم يتقبلوا الدعوة اسباب ذلك بالاتى: أرائهم لا تعجبنى ٤ر٤١٪، لم أفكر فى الانضمام إليهم ١ر٣٤٪، ليست لدى وقت فراغ ٣ر٣٤٪، من المبحوثين. اما الذين انضموا لهذه الجماعات فيقرر ٧ر٩٤٪ بأنهم أفكارهم تختلف عن الاخرين خاصة فيما يتعلق بالتمسك بالتعاليم الدينية ٧ر٣٣٪ وأن الاسلام قائم على الجماعة ١ر٣٣٪ وأن الامر شورى بينهم ١ر٣٣٪.

(جـ) العلاقات داخل الاسرة: التسامح والتشدد :

١ - اسلوب حل المشكلات فى الاسرة :

من الامور المسلم بها أن الاتجاهات الاجتماعية تتكون فى جو الاسرة خاصة فى عمليات التنشئة الاجتماعية. فالتسامح والضبط والمنافسة والصراع والتماثل والتعاون كلها أمور يتعلمها الطفل عندما يواجه المجتمع متمثلاً فى أسرته وأقاربه، وتختلف درجة وشدة هذه العمليات من أسرة لاخرى وبين بيئة لاخرى ومن ثقافة لاخرى. وما نريد أن نؤكده هنا أن الكثير من الاتجاهات المرتبطة بظاهرة العنف فى المجتمع قد نبغت أساساً من طريقة التربية فى الاسرة خاصة عندما يواجه الشباب صورة من صور الاحتياطات المتمثلة في تدخل الاب أو الام أو الزوجة فى كثير من القرارات التى يعتبرها الشباب من اموره الشخصية.

على أية حال فلقد كشفت هذه الدراسة عن أن هناك أمور نجد فيها العنف هى وسيلة حل المشكلات وأمور اخرى نجد ان المنافسة أو التسامح هى البديل للعنف، فى حالات اخرى نجد عدم الاكتراث هو وسيلة الحل. فبالنسبة لعادة الخروج من المنزل والعودة فى غير ملائمة نجد أن عدم الاكتراث ٤ر٢٩٪ هو الاسلوب الشائع سواء من الاب أو الام أو الزوجة، ويلى ذلك اسلوب المناقشة ٨ر٢٨٪ سواء من الاب أو الام أو الزوج أو الزوجة ويلى ذلك اسلوب العنف ٨ر ٢٢٪ خاصة من قبل الزوج والاب والام اما درجة التسامح فهى تمثل ٩٪ فقط من الاستجابات. كذلك طلب المصروف فنجد ان اسلوب الحل هو المناقشة يلى ذلك العنف ٣ر٣٤٪ ثم عدم الاكتراث ١٦٪ وقد جاءت استجابات المبحوثين بالنسبة لتصرف الام والاب فى حالة معاملة أحد الوالدين بان العنف هو الوسيلة الاولي لحل المشكلة (٢ر٣٩) يلى ذلك المناقشة(٦ر٣٤٪) فالتسامح(٤ر١٨٪) وعدم الاكتراث (٧ر٦٪) وبالنسبة لمعالجة سوء معاملة الاخوة من قبل الاب أو الام فان الاسلوب الذى يتبع هو المناقشة (١ر٥٤٪) يلى ذلك العنف ٣ر٢٤٪ فعدم الاكتراث (٦ر١٠٪) ويأتى التسامح بنسبة(٨ر٥٪) ويلجأ أسر المبحوثين للمناقشة فى المشكلات الخاصة بالتخلف أو الرسوب فى الامتحانات(١١ر٤٨) وتحتل نسبة التسامح فى ذلك (٦ر٢٤٪) وعدم الاكترات (٤ر١٥٪) ونسبة من يلجأ إلى العنف هى ٧ر١١٪ من عينة البحث. ومن الامور الجديرة بالنظر أن الاسرة نسبة (٢ر١٤٪) من أسر المبحوثين هى التى تتدخل فى المناقشة فى هذه المشكلة. نفس النسب تقريباً بالنسبة لمشكلة العلاقة مع الجنس الاخر فنسبة عدم الاكتراث فى الاسر تمثل (٧ر٧٩٪) أما اسلوب المناقشة فيمثل (٢ر٢٠٪) وتتخذ الاسر موقفاً مشدداً من مشكلة التدخين فهناك (١ر٥٠٪) من عينة البحث تلجأ إلى اسلوب المناقشة يلى ذلك أسلوب العنف (٤ر٢٢٪). وهناك أسر لا تعطى اعتباراً لظاهرة التدخين (٨٪) وكذلك يبدى الكثير من الاسر ٦ر٥٩٪ عدم الاكتراث بالنسبة لذهاب الابناء للاصدقاء وأن نسبة ٣ر٤٪ فقط هى التى تناقش الابناء فى نوعية الاصدقاء. أكثر من هذا فان

جميع مفردات البحث بينت ان الاسر لا تكترث باصطحاب الاصدقاء إلى المنزل فى كثير من الحالات. ويلاحظ من هذه البيانات ان الاب أو الام أو الزوج هو الذى يميل غالباً إلى استخدام اسلوب العنف وأن الموضوعات التى يلجأ فيها إلى هذا الاسلوب هى الموضوعات المتعلقة بالعلاقات داخل الاسرة سواء مع الابوين أو الاخوة أو كثرة طلب المصروف أو التدخين. اما الامور الاخرى فنجد الاستجابات تتأرجح بين المناقشة والتسامح ام عدم الاكتراث.

٢ - نمط السلطة فى الاسرة :

ان الاسرة المصرية بالرغم من ازدياد التعلم وعمل المرأة ما زالت فى شكلها الخارجى تخضع لسلطة الرجل. فلقد بين ٥١ر٧٪ أن صاحب القرار فى الاسرة للاب فى مقابل ٦ر٥٪ أقروا بان الام صاحبة القرار وان هناك ٤١٪ اقرت بان الاثنين معاً - الاب والام هما صاحبا القرار (كما اشارت البيانات) ويلاحظ من هذه الارقام أن القرار بالنبة لمفردات العينة من الجماعات الالامية للاب ٩٢٪ وان دور الام منعدم. بعكس جمهور الطلاب فسلطة الاب تمثل ٤١٪. أكثر من هذا فان الارقام تبين أن نادراً ما يأخذ الاب مشورة الام والابناء فى القرار (٩٤٪) فى حين نجد أن ٥٠٪ من جمهور عينة البحث قد يلجأ الاباء إلى اخذ مشورة الام بصورة دائمة أو فى بعض الاحيان. وقد بين المبحوثين إلى ان هناك تشاور بينهم وبين احد الوالدين ٥٤ر٢٪ ومن الملاحظ ان هذا التشاور يتم بين المبحوث والام بنسبة ٥٧ر٦٪فى مقابل ٤٢ر٣٪ مع الاب. وان الامور التى يتشاور فيها المبحوث مع والديه تركز فى أموره الشخصية او الامور المتعلقة بمستقبله التعليمى ١٧ر٩٪ أو الامور المتعلقة باختيار شريك أو شريكة الحياة ١٥ر٦٪ وفى كثير من الحالات فان المبحوث لجأ لاخذ رأى الاخرين فى بعض الامور عندما يكون الموضوع خاص به فقط ٢٣ر٥٪ أو عندما لا يجد احد يسمعه ١٣٪ أو عندما يجد حرجاً فى فتح احد الموضوعات مع اسرته ١١٪ ويشير كذلك بان هناك ٥٢ر٥٪ من المبحوثين نادراً مالا يلجأ إلى فتح المناقشة مع الاخرين فى الامور الخاصة بهم.

٣ - طبيعة المشكلات التى تواجهها الاسرة ودرجة تدخل الاباء لحلها.

ولقد بينت الدراسة أن ٥ر٦٤٪ من المبحوثين قد أقروا بوجود مشاجرات داخل الاسرة بسبب المشكلات الاقتصادية المتعلقة بميزانية المنزل ١ر٨٢٪ او بسبب المشكلات المتعلقة بمستقبل الاولاد ٩ر٨٪ او مشكلات تتعلق بالاهل والاقارب كما يشير جمهور البحث إلى لجوء الاسرة إلى أساليب مختلفة لحل المشاجرات تتدرج من المعاتبة بهدوء ٦ر٤٠٪ إلى استخدام الصوت العالى ٩ر٢٧٪، أو الخروج من المنزل ١ر٢٥٪ أو العنف والضرب ٢ر٦٪، ولقد بينت الدراسة أن هناك ٢ر١٦٪ من المبحوثين أقروا باستخدام أحد الوالدين (الاب - الام) وسيلة الضرب مع المبحوثين. وارجع المبحوثين سبب استخدام ويلة الضرب رفض المبحوث تلبية بعض طلبات المنزل (٨ر٥٣٪) أو زيادة المصروف اليومى (٦ر٢٧٪) أو قيامه ببعض الاعمال الخارجة عن اللزوم (٤ر١٨٪).

ويبين افراد مجتمع البحث أن الاباء (٥ر٧٣٪) لا يتدخلون فى اختيار نوع التعليم فى حين نجد أن هناك ٥ر٢٦٪ تقر بتدخل الاباء لاختيار نوع التعليم للابناء. ومن ناحية أخرى يقرر أفراد العينة بان الاباء ٧ر٩٠٪ لا يتدخلون فى اختيار الاصدقاء من نفس الجنس وأن الاباء يزداد نسبياً بالنسبة لاختيار الاباء وتزداد درجة التدخل بالنسبة لاباء الجامعات الاسلامية ٥٢٪ فى مقابل ٤٢٪ لجمهور الطلاب وتقل هذه النسبة للمهن الاخرى فى كافة الفئات العمرية.

ويشير جمهور البحث أن الجو العائلى يتميز بالتفاهم ٢ر٨٩٪ فى مقابل ٥ر٧٪ أقرت بأن جو الاسرة يتميز بالمشاجرات وان هناك نسبة ٢ر٣٪ أقرت بوجود عنف وتوتر فى جو الاسرة خاصة فى أسر المهن الاخرى فى كافة الفئات العمرية المشتركة. ومن ناحية أخرى نجد ان ٢ر٢٧٪ من عينة البحث اقرت بدخول الاسرة فى شجار مع الجيران أو الاقارب بسبب الخلافات حول الاولاد الصغار ١ر٤٣٪ أو بسبب خلافات حول نظافة العمارة ٤ر٣٩٪ أو بسبب خلافات حول الميراث ٤ر١٧٪.

٤ - وضع المرأة ومكانتها وحقوقها داخل وخارج الاسرة :

وتعكس استجابات مجتمع البحث الاتجاه نحو المرأة فى المجتمع المصرى، فهناك ٤٩٫٥٪ ترى أنه يجب التشدد فى معاملة البنت عن الولد. ويلاحظ فى الارقام، بأن الاتجاهات الاجتماعية للطلبة المنتمين للجماعات الاسلامية تميل إلى هذا التشدد ٧٠٪ فى مقابل ٤٧٪ من جمهور الطلاب. وتقل درجة هذا التشدد فى المهن الاخرى خاصة بالنسبة للفئتين العمريتين ٤٠ - ٥٠، ٥٠ - ٦٠ ويرجع سبب التشدد إلى اعتقاد جمهور البحث ٧١٫٢٪ بان سلوك البنت يمس شرف العائلة او يسبب الاعتقاد بان النساء ناقصات عقل ودين (٥٩). ومن ناحية أخرى، نجد ان نسبة ٨٢٫٥٪ يوافقون على زواج الابن من فتاة متعلمة فى مقابل ١٧٫٥٪ يرفض ذلك. ويرجع ذلك إلى اسباب تتعلق بان الفتاة خلقت للبيت فقط ورعاية اسرتها ٦٥٫٧٪ او بسبب ان التعليم افسد اخلاق المرأة (٣٤٫٢٪) من العينة المشتركة. وبالرغم من ان عدم تميز اجابات طلاب الجماعات الاسلامية عن جمهور الطلاب، نجد فى البيانات اعتراض صريح بالنسبة للطلاب المنتمين للجماعات الالامية (١٠٠٪) على الاختلاط بين الجنسين فى التعليم فى مقابل ١٨٪ بالنسبة لجمهور الطلاب أو على مستوى العينة ككل ٣٩٫٢٪ ويفسر الذين لا يوافقون على الاختلاط بان ذلك راجع إلى أن الدين يحرم الاختلاط بين الجنسين ٦٨٫١٪ (وهذا رأى الطلاب والمنتمين للجماعات الاسلامية ١٠٠٪) أو بسبب ان الاختلاط يشجع على فساد المرأة والرجل (٣١٫٨٪) كما تشير الارقام. أما بالنسبة لعمل المرأة فان ٦٥٫٥٪ من جمهور البحث توافق على عمل المرأة خارج المنزل فى مقابل ٣٤٫٥٪ ترفض عمل المرأة خارج المنزل لاسباب تتعلق بأن المرأة خلقت للبيت فقط ٦٠٫٨٪ او لان تربية أولادها ورعاية زوجها أهم من العمل ٣٫٤٪، او لان العمل خارج المنزل يفسد اخلاق المرأة ٨٫٦٪ ويلاحظ من البيانات بان ٣٨٪ من عينة طلاب الجماعات الاسلامية توافق على عمل المرأة. وبالرغم من ان هناك اعتراضاً ما على عمل المرأة فان المرأة تختلف إلى حد كبير بالنسبة للموافقة على

تعليمها تعليماً جامعياً. فنج أن ٨٩٫٥٪ من جمهور البحث توافق على تعلم المرأة تعليماً جامعياً (وتمثل اتجاهات طلاب الجماعات الاسلامية ٨١٪ على الموافقة على ذلك). فى مقابل ١٠٫٥٪ ترفض ذلك لاسباب تتعلق بان الرجل احق بالمكان الذى تأخذه المرأة فى الجامعة ٥٣٫٣٪ أو بسبب الاعتقاد بان التعلم فى الجامعة يفسد اخلاق المرأة ٢٣٫٨٪ من جمهور البحث. وقد كشفت الدراسة الاتجاهات الاجتماعية نحو العديد من الامور المتعلقة بحقوق المرأة سواء على المستوى السياسى او قانون الاحوال الشخصية او مكانتها داخل أو خارج الاسرة. فتشير البيانات بان ٦٢٫٢٪ من جمهور البحث لا توافق على اعطاء المرأة حقوقها السياسية فى مقابل ٣٥٫٥٪ وافقت على ذلك، وهناك نسبة ٣٨٫٢٪ وافقت إلى حد ما والملاحظ ان نسبة رفض الجماعات الاسلامية لهذا الحق بلغت ٣٠٪ فى مقابل ١٥٪ من رفض جمهور الطلاب لهذا الحق وتزداد نسبة الموافقة على حق المرأة السياسى فى المهن المختلفة وفى كافة الفئات العمرية. وبلغت نسبة رفض جمهور البحث لقيد حرية الرجل فى الطلاق ٧٣٫٢٪ وجاءت استجابات طلاب الجماعات الاسلامية قاطعة ١٠٠٪ فى هذا الرفض فى مقابل ٦٨٪ من جمهور الطلاب ويوافق ٤٠٫٥٪ من جمهور البحث بمنح الرجل حقوقاً أكثر من المرأة وان هناك نسبة ٣٧٫٥٪ وافقت على هذا الرفض فى مقابل ٢٢٪ رفضت هذا الرأى. وتمثل نسب اجابات الجماعات الاسلامية ٤٨٪ بالموافقة على الرأى فى مقابل ٢٩٪ من جمهور الطلاب. وتزداد هذه النسبة فى المهن المختلفة خاصة فى الفئة العمرية (٤٠ - ٥٠) ولقد وافق ٤٥٫٢ من جمهور البحث على تحديد سن ١٨ سنة كحد ادنى لزواج الفتاة. ولقد عبر جمهور البحث ٥٦٫٥٪ عن رفض لعدم توظيف المرأة اطلاقاً فى مقابل ١٧٫٢٪ وافقت على هذا بالاضافة إلى نسبة ١٧٫٢٪ وافقت إلى حد ما. والملاحظ أن ٣٨٪ من طلاب الجامعات الاسلامية رفضت هذا الاتجاه في مقابل ٧١٪ من جمهور الطلاب. ويرفض ٧٨٪ من جمهور البحث تشجيع الزواج بأكثر من واحدة وجاءت اجابات طلاب الجماعات الاسلامية لتشير إلى ٣٨٪ فهم يوافقون

على ذلك سواء موافقة تامة أو إلى حد ما فى مقابل ١٤٪ من جمهور الطلاب هم الذين وافقوا على ذلك فقد زادت النسب فى المهن المختلفة خاصة فى الفئة العمرية ٤٠ - ٥٠ حيث بلغت نسبة الموافقة ٥٢٪. ولا يوافق ٥٦٪ من جمهور البحث على أن يأخذ الرجل أجراً أكبر من المرأة عن نفس العمل وجاءت بعدم موافقة الجماعات الاسلامية لتمثل ٥٠٪ فى مقابل ٦٥٪ من جمهور الطلاب. ولقد وافق ٦٠٪ موافقة تامة و٧ر٣٢٪ موافقة إلى حد ما على اعطاء الحق للاخوة الذكور لتوجيه الاخوة الاناث وجاءت اجابات الجماعات الاسلامية لتمثل٩٢٪ فى مقابل ٩٤٪ من جمهور الطلاب وتزداد هذه النسبة فى المهن المختلفة خاصة فى الفئة العمرية (١٨ - ٤٠، ٥٠ - ٦٠) وأخيراً نجد ان هناك نسبة ٢٠ر١٩٪ من جمهور البحث ترفض تحديد وظائف معينة للمرأة (٩٤٪) فى مقابل (٧٦٪) من جمهور الطلاب. ولقد كشفت الدراسة أيضاً أن نسبة امتثال الابناء للاباء فى فرض زواج شخصى معترض عليه هى ٤٢٪ (تمثل اجابات الجماعات الاسلامية التى تعبر عن الامتثال فى مقابل ٧٠٪ من جمهور الطلاب) وان درجة الاعتراض تكون بنسبة ٣٦٪ او فرض الرأى ٢٢٪.

(د) التطرف والمفاهيم المرتبطة به :

١ - مفهوم التطرف، أسبابه ومظاهره :

كما أشرنا ان التطرف ظاهرة عامة توجد فى كل المجتمعات والتطرف بمعناه العام هو الخروج عن المألوف او ما هو متفق عليه. ولقد ارتبط هذا المفهوم بكثير من المفاهيم الاخرى، فالتطرف فى رأى يلحقه تعصب لهذا الرأى وعندما يتحول التطرف والتعصب إلى سلوك غالباً ما يستخدم العنف كوسيلة لتحقيق اهدافه وقد يستخدم العنف أيضاً وسيلة الارهاب الفكرى أو المادى لحمل الاخرين بالاتفاق مع أو الابتعاد عن ما تحاول الجماعة المتطرفة تحقيقه.

تشير البيانات بان مفهوم التطرف عند عينة البحث اخذ المدلولات الاتية:

الشطط فى الدين ٤ر٣٠٪ او ان الواحد يتبنى افكار منافية مثل الماركسية والالحاد ٤ر٣٠ او ان الواحد ينتمي لجماعات دينية أو سياسية معينة ٧ر١٤٪ او ان الواحد يأتي بافعال ضد الدولة ٤ر١٣٪ او ان يؤمن الانسان بشيء ويريد ان يقنع به الناس ٢ر١٠٪ واخيراً ان الواحد يخرج عن الجماعة وتقاليدها ٦ر٨٪. ويلاحظ ان هناك تحفظ فى مفهوم التطرف فالبعض ربط المفهوم بالمستوى الدينى فقط والبعض الاخر ربطه بالمفهوم السياسى. كذلك نجد ان البعض ربط المفهوم بالانتماء إلى جماعات دينية أو سياسية. وان نسبة ٦ر٨٪ هى التى حددت التطرف بأنه خروج عن الجماعة والمألوف والمتعارف عليه.

ومن ناحية أخرى نجد ان مفهوم التطرف بالنسبة لغالبية استجابات الجماعات الاسلامية ٤٩٪ هو ن الواحد يتبنى افكار منافية ذى الماركية والالحاد. على العكس من جمهور الطلبة نجد ان غالبية استجاباتهم عن التطرف هو ان الواحد يشط فى الدين. (٦ر٤١٪) نفس الشيء بالنسبة لمفردات فئة المهن المختلفة نجد ان المفهوم الدينى للتطرف هو الغالب على الاتجاهات ٤ر٣٢٪. ونجد ان الفئة العمرية من ٥٠ - ٦٠ هى الوحيدة التى قد ربطت المفهوم فى معناه الدينى والسياسى كل هذا يشير بوضوح إلى أن المفهوم بمعناه الصحيح غامض لدى الكثير وان لكل مفهومه عن التطرف فما هو متطرف لجماعات اسلامية قد يكون علي عكس ما يفهمه الاخرين خاصة ارتباط التطرف بالمحتوى الدينى او الانتماء لجماعات دينية معينة. وتأكد هذه النتيجة ان ٢ر٤٣٪ من مجموع عينة البحث هى التى اعتبرت التطرف شطط فى الدين فى مقابل ٧ر٥٦٪ ترى ان التطرف تبنى لافكار الحادية والشيء الجدير بالملاحظة فى جمهور البحث ان ٤٢٪ من الجماعات الدينية ترى ان التطرف هو الشطط فى الدين فى مقابل ٥٨٪ ترى ان التطرف هو تبني الافكار الملحدة. وتتفق هذه النسب إلى حد كبير مع جمهور الطلاب. اما المهن المختلفة فنجد ان الفئة العمرية ١٨ - ٤٠ تربط التطرف ٦ر٦٦٪ بالتطرف فى الافكار الالحادية نفس الشيء بالفئة العمرية ٥٠ -

٦٠، فالتطرف هو تبنى لافكار الالحادية ٦ر٦٦٪ اما الفئة العمرية ٤٠ - ٥٠ فان التطرف هو الشطط فى الدين ٧٢٪.

ويكشف جمهور البحث بان اكثر الناس تطرفاً هم الجماعات الدينية ٧ر٣٩٪ يلى ذلك الجماعات السياسية ١ر٢١٪ ثم المفكرين ٥ر١٥٪ فالشباب ٢ر١٤٪ فالطلبة ٢ر٧٪ فالعمال ١ر٢٪. ولقد نسبت الجماعة الاسلامية التطرف إلى الجماعات السياسية ٧ر٣٧٪ ثم المفكرين ٣٠٪ فالشباب ٢١٪ بعكس جمهور الطلاب الذى رأى أن أكثر الناس تطرفاً هم الجماعة الدينية ٩ر٥٣٪، يلى ذلك الجماعات السياسية (١ر١٧٪) ثم المفكرين (٧ر١١٪) ويتفق هذا مع افراد المهن الاخرى فى الفئات العمرية المختلفة حيث نجد ان الجماعات الدينية هي أكثر الناس تطرفاً (٩ر٤٦٪) ٨ر٥٧٪، ٩ر٣٣٪ على التوالى بالنسبة للفئات العمرية الثلاثة). هذا يعنى بوضوح ان جمهور البحث - رعدا الجماعات الاسلامية - ترى أن التطرف مرتبط اساساً بالجماعات الدينية وعلى العكس من ذلك ترى الجماعات الدينية أن التطرف مرتبط بالجماعات السياسية وأفكار المفكرين.

وتشير الدراسة إلى أن ٢ر٨٨٪ من عينة البحث نفت ان يكون لها علاقة باصدقاء يتميزون بالتطرف فى حين نجد أن ٧ر١١٪ أقروا بوجود علاقات مع اصدقاء متطرفين، وجاء أعلى نسبة لهؤلاء بين المهن المختلفة فئة ١٨ - ٤٠ سنة (٧ر٤٪) والجماعات الاسلامية بنسبة (٥ر٣٪) ويحاول ١ر٥٣٪ من الذين لهم علاقات مع المتطرفين تغير سلوكهم أو مفاهيمهم أو المناقشة معهم فى الاعمال التى يقومون بها ٤ر٢٣٪. ومن ناحية أخرى نجد ان ٧ر١٣٪ من الذين لهم اصدقاء متطرفين أقروا بأنهم يلتقون بالمصادقة فقط دون الدخول فى مناقشات وان هناك ٦ر١٠٪ يتجنبون معاملة اصدقائهم المتطرفين اطلاقاً، وتنحصر معظم الاعمال المفروضة على جمهور البحث من الاصدقاء المتطرفين فى قراءة كتبهم خاصة المهن المختلفة الفئة العمرية ١٨ - ٤٠ (٤ر٤٠٪)، الجماعات الاسلامية (٧ر٢٩٪) طلبة الجامعة (٤ر٢٣٪).

ويشير جمهور البحث بان ٢ر٣٧٪ من جمهور عينة البحث اقرت بأن

المجتمع المصرى يعانى من ظاهرة التطرف فى مقابل ٥ر٣٧٪ لا ترى وجود لهذه الظاهرة فى المجتمع وهناك ٢ر٢٥٪ لم تحدد اجاباتهم. ويرى الذين أقروا بوجود التطرف فى المجتمع المصرى بان مظاهره متمثلة فى ظهور الجماعات الدينية المتطرفة (٢ر٤٤٪)، أو ظهور بعض مدعى النبوة (٩ر٣٦٪)، أو ظهور بعض الجماعات الارهابية (٧ر١٨٪). ويلاحظ ان مظاهر التطرف عند افراد طلاب الجماعة الاسلامية كان منحصراً فى ظهور مدعى النبوة او ظهور الجماعات الارهابية. ويفسر الذين اقروا بوجود تطرف فى المجتمع المصرى بان سبب ذلك راجع إلى ظهور الازمات الاقتصادية (كأزمة السكان) ٦٣٪. وبسبب ابتعاد الحكومة عن الشريعة الاسلامية (٨ر٢٦٪) أو بسبب بعد الشباب عن التعاليم الدينية السمحة (١٠٪) ويلاحظ أيضاً ان اسباب التطرف بالنسبة لطلاب الجماعة الاسلامية راجع اساساً إلى ابتعاد الحكومة عن الشريعة الاسلامية (٨٠٪) او ابتعاد الشباب عن التعاليم الدينية ٢٠٪ تعكس جمهور الطلاب والفئات المنية المختلفة التى ربطت اسباب ظهور التطرف باسباب الازمات الاقتصادية ولقد انكر جميع مفردات البحث قيامهم باى سلوك يتصف بالتطرف.

٢ - مفهوم التعصب اسبابه ومظاهره :

ارتبط مفهوم التعصب بالنسبة لجمهور البحث بان الواحد يعتقد ان رأيه هو الصحيح والباقى غلط ٤٣٪. ولقد ذهب ٣ر١٤٪ من عينة البحث بان التعصب هو ان الواحد يدافع عن افكار الجماعة التى ينتمى إليها وان هناك ٧ر٨٪ قرنت التعصب بالدفاع عن دينه ضد الاديان الاخرى. والجدير بالملاحظة فى جمهور البحث بان هناك نسبة ٨ر٣٣٪ من جمهور البحث قرنت التعصب بالتطرف والعنف ولقد ذهب جمهور البحث بان التعصب يتمثل فى الايمان بالرأى الواحد ٥ر٥٥٪ أو الدفاع عن افكار الجماعة المتطرفة ٥ر٢٢٪ أو التعصب لدين الفرد ضد الاديان الاخرى ٢٢٪ ويلاحظ فى جمهور البحث بان الجماعات الاسلامية ترى ان التعصب هو فقط الايمان بالرأى الواحد ١٠٠٪ فى مقابل ٤٥٪ من جمهور الطلاب. ويرى جمهور

البحث بأن الجماعات الدينية اكثر النا تعصباً فى المجتمع (٤ر٣٧٪). يلى ذلك الشباب ٥ر٢٧٪ ثم الجماعات السياسية ١٩٪، وتنسب الجماعات الاسلامية التعصب للجماعات السياية والشباب والطلبة بينما ينسب جمهور الطلاب والمهن الاخرى التعصب للجماعات الدينية والشباب والجماعات السياسية.

ولقد أقر ١٨٪ من جمهور البحث بأن لهم علاقة باصدقاء يتصفون بالتعصب خاصة اصحاب المهن المختلفة وطلبة الجامعة والجماعات الاسلامية المختلفة. وتتماثل هذه النسبة مه هؤلاء من خلال تغير سلوكهم ومفاهيمهم (١ر٢٩٪)، أو من خلال تجنب معاملتهم (٨ر١٣٪) أو الاكتفاء بالصداقة فقط (٥ر٥٪)، وتنحصر الاشياء المفروضة على المبحوثين من الاصدقاء المتعصبين فى قراءة كتب معينة تدعو لافكار سياسية (٢٥٪) واخيراً قراءة كتب تدعو إلى التعصب الدينى (٢ر١٥٪).

ولقد أقر ١٨٪ من جمهور البحث بأن لهم علاقة باصدقاء يتصفون بالتعصب خاصة اصحاب المهن المختلفة وطلبة الجامعة والجماعات الاسلامية المختلفة. وتتماثل هذه النسبة مع هؤلاء من خلال تغير سلوكهم ومفاهيمهم (١ر٢٩٪)، أو من خلال تجنب معاملتهم (٨ر١٣٪) أو الاكتفاء بالصداقة فقط (٥ر٥٪)، وتنحصر الاشياء المفروضة على المبحوثين من الاصدقاء المتعصبين فى قراءة كتب معينة تدعو لافكار سياسية (٢٥٪) واخيراً قراءة كتب تدعو إلى التعصب الدينى(٢ر١٥٪).

ولقد بينت جمهور البحث بأنهم جميعاً لم يصدر عنهم أى شىء يتسم بالتعصب والتطرف ولكن نجد فى جمهور البحث بان ٢ر٢٧٪ يعترفون بوجود ظاهرة التعصب فى المجتمع المصرى فى مقابل ٢ر٤٦٪ رفضوا وجود هذه الظاهرة وهناك ٥ر٢٦٪ لم تتحدد اجاباتهم. وقد اقر الذين اعترفوا بوجود ظاهرة التعصب فى المجتمع المصرى بأن مظاهره متمثلة فى ظهور الخلاف الحادة بين الطوائف الدينية ٧ر٥٧٪ أو متمثلة فى حوادث الشغب اثناء المباريات الرياضية، ٢ر٤٢٪، ويغلب على اتجاهات الجماعات

الاسلامية وطلبة الجامعة والمهن المختلفة (٥٠ - ٦٠) الاخذ بارجاع مظاهر التعصب إلى الاختلاف بين الطوائف الدينية. ويشير جمهور البحث ان تفسير اسباب التعصب بالنسبة لعينة البحث إلى اسباب اقتصادية ٩ر٥٥٪ أو ابتعاد الشباب عن القيم الدينية ١ر٤٤٪ وينسب الجماعات الاسلامية اسباب التعصب اساساً إلى الابتعاد الشباب عن القيم الدينية ٥ر٨٧٪.

٣ - مفهوم العنف واسبابه ومظاهره :

وجاء استجابات عينة البحث بالنسبة لمفهوم العنف أكثر وضوحاً عن المفاهيم الاخرى فنجد ان ٢ر٤٠٪ من عينة البحث تعتبر العنف هو أن الواحد يستخدم القوة لتحقيق أغراض او ان العنف بالنسبة ١ر٢٧٪ سلوك اجرامي ضد القانون، وجاءت المدلولات الاخرى بالنسب الاتية:

سلوك عادى لما الواحد ينفعل ٦ر٩٪، سلوك ناجم عن التطرف فى الافكار أو السلوك ٨ر٨٪ او سلوك ناجم عن التعصب فى الافكار والسلوك ١ر٨٪ واخيراً سلوك مخالف يستخدمه بعض المنتمين للجماعات الدينية (٩ر٥٪)، وترى عينة البحث ان العنف هو استخدام القوة لتحقيق أغراض معينة ٥١٪ او انه سلوك اجرامي يستخدم فيه السلاح ٤٩٪ ولقد بينت الدراسة انه فى نظر جمهور البحث يعد الشباب اكثر الناس عنفاً ٦ر٢٧٪ يلى ذلك الجماعات الدينية ٨ر٣٦٪ فالجماعات السياسية ١ر٢٠٪ فالطلبة ٣ر١٠٪، فالعمال ٥ر٨٪ فالمفكرين ٤ر١٪ وتؤكد جميع مفردات عينة البحث - ما عدا الجماعات الاسلامية - على ان اكثر الناس عنفاً هم أفراد الجماعات الدينية. وهناك ٥ر٧٪ من عينة البحث لدى مفرداتها علاقة بأصدقائهم من الجماعات يتميز سلوكهم بالعنف. ويحاول ٨٠٪ من هؤلاء تغير سلوك اصدقائهم وأفكارهم وهناك ٢٠٪ منهم يحاولون تجنب معاملاتهم وتركزت الاشياء المفروضة على المبحوث من قبل اصدقائه الذين يتميز سلوكهم بالعذف بقراءة كتب تدعو إلى العنف (٦ر٥٦٪) أو المشاركة فى القيام بمظاهرة (٣ر٤٣٪).

ولقد انكر جميع مفردات البحث بانهم قاموا باى سلوك يتسم بالعنف أما

عن وجود ظاهرة العنف فى المجتمع المصرى فان ٥ر٢٦٪ أقرت بوجود هذه الظاهرة فى مقابل ٢ر٥٣٪ أنكرت وجودها فى حين ان ٣ر٢٠٪ لم تحدد اجاباتها.

وجاءت التأكيدات على وجود هذه الظاهرة من قبل الجماعة الاسلامية (٥٤٪) وجمهور الطلاب (٣٣٪) والذين أيدوا وجود هذه الظاهرة فان مظاهر العنف فى المجتمع المصرى تتمثل فى استخدام القوة فى تحقيق أغراض معينة (٣ر٣٧٪) أو جرائم الاغتصاب (٧ر٣٦٪) أو السلوك الاجرامى المسلح (٤ر٢٥٪) ويرجع هؤلاء اسباب العنف فى المجتمع إلى الازمات الاقتصادية ٤ر٣٩٪ أو بسبب عدم تطبيق الشريعة الاسلامية ٨ر٣١٪ او ابتعاد الشباب عن القيم الدينية السمحة، ويلاحظ فى جمهور البحث أن تفسير ظاهرة العنف فى المجتمع المصرى لدى الجماعات الدينية يتركز حول عدم تطبيق الشريعة الاسلامية أو الابتعاد عن الدين بعكس مفردات العينة الاخرى التى ركزت تفسيرها للظاهرة بالاسباب الاقتصادية.

(د) مفهوم الارهاب أسبابه ومظاهره :

كما أشرنا بان التطرف مرتبط بالتعصب والعنف والارهاب. ولقد بينا ان العنف والارهاب أسلوب من اساليب فرض وجهة النظر التى يؤمن بها الفرد أو الجماعة على الاخرين. ولقد حدد جمهور البحث مفهوم الارهاب اساساً بأن سلوك يفرض فيه الفرد رأيه باستخدام التهديد ٣٣٪، أو ان الارهاب بمفهومه العام هو سلوك خطف الطائرات ٧ر٤٠٪ أو احتجاز الافراد بالقوة (١٧٪) ويرى جمهور البحث ان اكثر الناس استخداماً لاسلوب الارهاب هم الجماعات السياسية ٥ر٥٥٪ يلى ذلك الشباب ٢٧٪، فالجماعات الدينية ١١٪، فالطلبة ٤٪، فالعمال ٥ر٢٪ وأكدت الجماعة الاسلامية على الصاق الارهاب بالجماعات السياسية ٤٦٪ بينما نجد أن باقى جمهور البحث ينسب ذلك إلى الجماعات السياسية والجماعة الدينية والشباب ولقد انكر جميع مفردات جمهور البحث بعلاقاتهم بأصدقاء يتصفون بالارهاب أو قيامهم بأى

سلوك يتصف بالارهاب ولقد ذهبت ٧ر٧٩٪ من عينة البحث بأن الارهاب ليس سمة من سمات المجتمع المصرى فى حين لم يحدد ٢ر٢٠٪ اجاباتهم.

(هـ) اسباب ومظاهر التطرف :

١ - اسباب التطرف :

كما سبق أن اشرنا بأن التطرف ظاهرة عامة فى كل المجتمعات وفي كل الفترات التاريخية فهناك من ينسب التطرف لعوامل اقتصادية بحتة مثل عدم وجود فرص للعمل أو زيادة المتطلبات الاجتماعية وغموض المستقبل المهنى الاسرى للشباب، والبعض الاخر ينسب التطرف إلى عدم وضوح المفاهيم الدينية لدى كثير من الشباب وهناك فريق ثالث ينسب الظاهرة إلى عوامل خارجية، وما زال هناك فريق رابع يفسر التطرف بعوامل تاريخية أو بنائية فى التاريخ المصرى خاصة بعد نكسة ١٩٦٧ وظهور فترة الانفتاح الاقتصادي وما يتبعها من مظاهر ترف وفساد اثرت او استنفذت جموع الشباب. ولقد جاءت استجابات البحوثين لتبين ان ٢٧٪ فقط من مجموع عينة البحث هى التى نسبت التطرف إلى ما يسمى بالفراغ الفكرى وان هناك ٧ر٢٣٪ وافقت على هذا الرأى ويبين بان ٥٠٪ من جمهور البحث يرى ان جماعة التكفير والهجرة من الجماعات المتطرفة فى المجتمع يلى ذلك جماعة الجهاد ٢٩٪ ثم الجماعات السياسية ٧ر١٦٪. وينسب طلاب الجماعات الاسلامية التطرف اساساً إلى الجماعات السياسية وليس الجماعات الدينية. ولقد رفض كل جمهور البحث الموافقة على انشطة الجماعات المتطرفة المختلفة وبالرغم من هذا الاعتراض الظاهرى على التطرف فان ٢ر٦٥٪ من جمهور البحث هى التى اقرت بانها تستمع للرأى الاخر فى حالة اختلافه عن رأى المبحوث. وان هناك ٥ر٢٠٪ أقرت بتمسكها برأيها او بتجنبها من يختلف معها فى الرأى ٧٪ أو محاولة اقناع الاخرين برأى المبحوث ٢ر٧٪ من جمهور البحث ويلجأ ٥ر٤٢٪من جمهور البحث إلى الاب أو الام أو الزوج أو الزوجة فى حالة وجود مشكلة، يلى ذلك الاصدقاء

٢ر٣٠٪ فالاخوة ٧ر١٤٪ فرجال الدين ٥ر٢١٪ وكما أن ٥٠٪ من أفراد الجماعة الاسلامية هى التى تعتمد على رجال الدين لحل مشكلاتها.

ويرى جمهور البحث بان اهم مشكلة تواجه الشباب بعد التخرج هى عدم تناسب الدخل مع ظروف الحياة ٢٦٪، يلى ذلك ارتفاع تكاليف الحياة ٧ر٢٠٪، وعدم وجود فرص عمل مناية ٢ر١٩٪ وضعف المرتبات ١ر١٩٪ وعدم القدرة على الزواج ٨ر١٤٪ من جمهور البحث ويرى ٧ر٤٦٪ بان وجود هذه المشكلات سبباً فى ظهور الافكار المتطرفة المختلفة، وذلك بسبب ان هذه المشكلات تؤدى إلى احساس الشباب بعدم وجود عدالة اجتماعية ٦ر٤٠٪ أو لوجود المحسوبية والرشوة ٣ر٣٦٪ أو لظهور الطبقات الطفيلية ٩ر٢٢٪ وفى محاولة تحديد الاسباب المباشرة التى تؤدى إلى التطرف، لدى جمهور البحث كشفت الدراسة بأن جمهور البحث نسب ذلك إلى عدم وجود نوعية دينية ٣ر٢٥٪ يلى ذلك الرغبة فى تحسين ظروف المجتمع ٣ر١٩٪ ووجود المشكلات الاقتصادية التى تمنع اعطاء فرص للشباب للعمل والزواج والسكن ٦ر١٥٪ أو لعدم وجود فرص المشاركة فى الرأى والامور السياسية ٢ر١٢٪، او لوجود تيارات الحادية وأفكار هدامة ١ر١١٪، او الاحساس بالانتماء لفكر معين ٢ر٩٪ او أن هذا شئ طبيعى لمواجهة الفساد فى المجتمع ٥ر٣٪، ويلاحظ فى جمهور البحث تركيز اتجاهات الطلبة سواء الجماعات الاسلامية او جمهور الطلاب على ارجاع التطرف إلى عدم وجود توعية دينية. ومن ناحية اخرى فان ٢ر١٦٪ من جمهور البحث ترى أن ادمان الناس على المخدرات هو نوع من التطرف ويرجع ادمان هؤلاء الناس على المخدرات لاسباب تتعلق بعدم وجود توعية دينية ٨ر٥١٪ أو للهرب من المشكلات التى يعانى منها المدمن ٥ر٣٧٪ او كنوع من التظاهر بين الاصدقاء ٦ر١٠٪.

٢ - مظاهر التطرف :

كما أشرنا ان هناك مظاهر متعددة للتطرف. فالتطرف قد يكون فكرياً متمثلاً فى اعتناق الفرد لمجموعة من الافكار التى يخالف بها رأى الجماعة،

وقد يكون التطرف اعتناق الفرد لمجموعة من الافكار الجديدة المغايرة كما هو شائع او تقليدى والتطرف قد يأخذ شكل السلوك سواء الدينى أو السياسى أو المظهوى أو الرياضى. وسوف نحاول فى هذا الجزء ان نرصد الاتجاهات الاجتماعية فى عينة البحث نحو مظاهر التطرف فى المجتمع المصرى.

(أ) المظهر الدينى للتطرف :

لقد بينت الدراسة ان ٥ر٥٦٪ من جمهور البحث اقر بالمواظبة على اداء الشعائر الدينية، وبالنسبة لاب المبحوث فنجد ان ٥ر٨٠٪ منهم يؤكدون على مواظبة الاب على اداء الشعائر وان هناك ٨٦٪ من أمهات جمهور البحث تواظب على اداء الشعائر اما بالنسبة لمواظبة الاخوة الذكور لاداء الشعائر فنجد ان ٧ر٥٩٪ من جمهور البحث يؤكد على ذلك فى مقابل ٥٧٪ للاخوة الاناث. ويلاحظ فى جمهور البحث بان اعضاء الجماعات الاسلامية تواظب بصفة مطلقة على اداء الشعائر كذلك ابائهم وامهاتهم بنسبة ٨٨٪ واخواتهم الذكور بنسبة٨٨٪ واخواتهم الاناث بنسبة ٧٤٪ وامهاتهم بنسبة ٨٧٪ واخواتهم الذكور بنسبة ٥٤٪ واخواتهم الاناث بنسبة ٥٨٪ ويلاحظ أيضاً ارتفاع نسبة المواظبة على الشعائر فى المهن المختلفة خاصة فى الفئات العمرية ٤٠ - ٥٠ و٥٠ - ٦٠.

ويبين تردد ٧ر٤١٪ من جمهور البحث بصفة دائمة على دور العبادة، وان هناك ٢ر٥٤٪ منهم يتردد ولكن بصفة ليت مستمرة. ونلاحظ فى جمهور البحث اجماع طلاب الجماعات الدينية على التردد على دور العبادة كذلك فان هناك ٣٥٪ من جمهور البحث لهم علاقة برجال الدين هى ٩٠٪ فى مقابل ٢٥٪ من جمهور الطلاب. ولقد تبين ٥ر٤٨٪ من جمهور البحث باستشارة رجال الدين فى مشاكلهم وأن هناك حوالى ٤٢٪ يعتمدون على رجال الدين فى بعض الاحيان.

ويقوم ٧ر٨٪ من جمهور البحث بزيارة الاولياء الصالحين بصفة دائمة وان هناك ٢ر٣٩٪ تقوم بذلك فى بعض الاحيان - والملاحظ فى جمهور البحث

أن هناك ٤٠٪ من أعضاء الجماعات الدينية تقوم بهذه الزيارات فى مقابل ٣٦٪ من جمهور الطلاب. كذلك يشارك ٣٦,٧٪ من جمهور البحث فى الانشطة التى يقوم بها المسجد وهى تتنوع بين عقد ندوات دينية ٤١٪ أو الاحتفال بالمناسبات الدينية ٣٨,٩٪ او عقد فصول لتقوية الطلاب ٢٠٪ وتمثل درجة مشاركة اعضاء الجماعة الاسلامية ٨٨٪ فى مقابل ٢٣٪ من جمهور الطلاب.

ويقر ٩,٢٪ من جمهور البحث بأنتمائهم إلى جماعة دينية وان ٤٨٪ من الجماعات الاسلامية قد اقرت بذلك فى حين لم يفصح ٥٢٪ عن ذلك. وبالنسبة لجمهور الطلاب نجد ان ٥٪ فقط هم الذين اقروا بانتمائهم لاحد الجماعات الدينية ويلاحظ فى جمهور البحث رفض جميع المنتمين لهذه الجماعات الافصاح عن اسم الجماعة التى ينتمى لها، ويبين هؤلاء ان اهداف الجماعة التى ينتمون إليها هو العمل على تطبيق الشريعة الاسلامية ٤٤,٣٪ او تعريف الشباب بأمور دينهم ٣٢,٩٪ او محاربة اعداء الاسلام ٢٢,٧٪. ويبين جمهور البحث بأن ٧٨,٣٪ من الذين لهم انتماءات لهذه الجماعات قد فعلوا ذلك بمفردهم فى حين نجد أن ٢١,٦٪ اقروابأن الذى دفعهم للانضمام للجماعة هو احد اعضاء الجماعة. يصف المنتمين بهذه الجماعات شعورهم بعد الالتحاق بالجماعة بان دور الجماعة بالنسبة لهم هو أن الجماعة تعطى الاحساس بالثقافة والتعاليم الدينية ٢٤,٥٪ أو أن الجماعة تعمل على كسب الشباب للوعى الدينى ٢٤,٥٪ أو أن الجماعة تعمل على القضاء علي الفساد فى المجتمع ٢٤,٥٪ ولقد ذهب ١٣,٢٪ بان الجماعة تعطى الاحساس بالهوية او الانتماء للمجتمع ١١,٢٪ ويبين جمهور البحث بان دور الجماعة فى حل المشكلات التعليمية ١,٣٪. ويقر الذين ينتمون إلى جماعات دينة بأنهم يحضرون اجتماعات الجماعة دائماً ٣٥,١٪ أو احياناً ٥٦,٧٪. ويرى الذين ينتمون لهذه الجماعات بأنه يوجد عدم توافق بينهم وبين أفكار الجماعة اثناء المناقشة ٥١,٣٪. وان الاساليب التى استخدمت لتغيير افكار الاعضاء الجدد هى ان المبحوث غير افكاره

بنفسه نحو الافكار التى تتبناها الجماعة ١ر٦٣٪ أو أن بعض الاعضاء شرح له بعض الافكار الجديدة ٥ر٢١٪ أو اعتماد البحوث على القرارات الخاصة بالجماعة ٧ر١٥٪. ويرى ٣ر٥١٪ من المنضمين للجماعات الدينية بأن تصف هذه الجماعات بأنها متطرفة فهم غير صحيح لانشطة الجماعة ويرى ٦ر٤٨٪ بان الافكار الجديدة دائماً ما توصف بالتطرف.

وفى نظر جمهور البحث نجد ان رأيهم فى شباب اليوم متمسكاً بدينه إلى حد ما ٦٥٪ وان الذين اقروا بتمسك الشباب بدينه بصفة دائمة هم ٥ر١٣٪ من مجموع عينة البحث فى حين ان ٥ر٢٠٪ أقروا بعدم تمسك الشباب بدينهم ويقترح جمهور البحث ٧ر٥٤٪ بضرورة اضافة مقررات دينية جديدة فى المدارس والجامعات ويوافق اعضاء الجماعة الاسلامية على هذا الرأى بنسبة ١٠٠٪ ويرى ٦٦٪ من جمهور البحث ان اجهزة الاعلام لا تقدم برامج دينية كافية، ويلاحظ أيضا فى جمهور البحث اجماع اعضاء الجماعة الاسلامية على هذا الرأى.

ويبين جمهور البحث بان ٥ر٦٥٪ من جمهور البحث يواظبون على مشاهدة ويسماع البرامج الدينية. ويلاحظ أيضاً اجماع اعضاء الجماعة الاسلامية عليي ذلك خاصة حديث الشيخ الشعراوى بنسبة ٦ر٥٨٪ واذاعة القرآن الكريم ٩ر٣٧٪ وبرنامج هدى النبوة ٣ر٣٪.

ويرى جمهور البحث بالموافقة التامة على الاختلاط بين الجنسين ٣٩٪ بالاضافة إلى ٢٩٪ إلى حد ما. فى مقابل ٣٢٪ لا يوافق على ذلك. ويلاحظ فى جمهور البحث بأن هناك أعضاء من قبل الجماعات الاسلامية يرفض فكرة الاختلاط بين الجنسين فى مقابل ١٧٪ رفضوا بين جمهور الطلاب. كذلك فان ٢ر٦٤٪ من جمهور البحث وافقت موافقة تامة على تطبيق الشريعة الاسلامية بالاضافة إلى ٢ر٣١٪ وافقوا على ذلك إلى حد ما، ويلاحظ ايضاً اجماع اعضاء الجماعة اللاسلامية على هذا الاتجاه، وبالتسبة لفرض الحجاب نجد ان ٢ر٦٤٪ وافقوا على ذلك تماماً وان ٧ر١٧٪ وافقوا على ذلك إلى حد ما. وأيضاً نجد هناك اجماعاً لاعضاء الجماعة

الاسلامية علي فرض الحجاب على المرأة يوافق ٧ر٨٤٪ موافقة تامة على ان التدين هو الطريق الصحيح للتقدم بالاضافة إلى ٢ر١٢٪ وافقوا على ذلك إلى حد ما ، ويلاحظ اجماع اعضاء الجماعة الاسلامية على هذا التجاه ويوافق ٧ر٤٤٪ بأن رجال الدين هم افضل من يقود المجتمع ونجد أن هناك نسبة ٢ر٤٠٪ يوافقون على هذا الرأى إلى حد ما. ويذهب ٥٥٪ من جمهور البحث بعدم الموافقة على الرأى القائل بعدم التعامل مع من هم من دين آخر. كذلك لا يوافق ٤٦٪ من عينة البحث عن استقلال الدين عن السياسة ويوافق ٧١٪ من جمهور البحث بأن الفكر الدينى الواضح يمنع ظهور العنف. ومن ناحية أخرى يرى ٧٥٪ بأن رجال الدين معزولين عن مشاكل الشباب.

(ب) المظهر السياسى للتطرف :

يرى ٧٨٪ من جمهور البحث انه لا يوجد تعارض بين الدين واليـاسة وجاءت استجابات اعضاء الجماعة الاسلامية على ما هو متوقع بعدم الانفصال بين الدن والسياسة. كما تشير البيانات إلى ان هناك (٥ر٩١٪) من جمهور البحث لا تنتمى إلى أى حزب سياسى وأيضاً نجد هناك اجماعاً من اعضاء الجماعات الاسلامية على رفض الانتماء إلى الاحزاب السياسية القائمة. ولقد بينت الدراة أيضاً عدم المشاركة ٧ر٧٨٪ من المبحوثين فى الادلاء باصواتهم فى الانتخابات. ويلاحظ ان ٢٦٪ من اعضاء الجماعات الاسلامية تحرص على المشاركة فى الادلاء بالاصوات في الانتخابات ويجمع ٤ر٨٣٪ من المبحوثين بان سبب عدم اشتراكهم فى الانتخابات راجع اساساً لعدم وجود بطاقة انتخاب لديهم. ونجد أن هناك ٥ر١٦٪ يرجحون عدم اشتراكهم فى الانتخابات إلى اسباب تتعلق بعدم توفر النزاهة فى الانتخابات أو لان الناخبين يعملون لاغراض شخصية. ويجمع جميع المبحوثين إلى عدم ادراج اسمه فى قائمة الناخبين لهذا العام.

ويرى ٧ر٣٢٪ من عينة البحث ان وسائل الاعلام المصرى تعطى اخبار غير صادقة وتذهب نسبة ٥ر١٨٪ إلى ان هناك تعتيم اعلامي فى وسائل

الاتصال الجماهيرى. كما يؤكد جمهور البحث بنسبة ٦ر٣٤٪ بأن يمكن اصلاح حال البلد بتحسين الدخل الاقتصادى، ويؤكد نسبة ١ر٢٥٪ علي محاربة الفساد، وترى نسبة مماثلة للنسبة السابقة انه يمكن اصلاح حال البلد لما يكون الدين اساسى فى كل الامور وترى نسبة ١ر١٥٪ بان هذا يمكن ان يتحقق لما يختار الشعب خير من يمثله كما أوضح جمهور البحث ان مظاهر التطرف السياسى لدى جمهور البحث هو ٥ر٣٢٪ والخروج على مبادئ المجتمع ٢ر٢٥٪ ان انتشار المبادئ الهدامة ٧ر٢٠٪ ام الخروج فى مظاهرات عامة ٣ر٩٪ او اضراب العمال عن العمل ٦ر٧٪ او اشتراك الجماعات الدينية فى السياسية ٤ر٤٪. اما الاشياء التى تعبر عن الارهاب فهى فرض الرأى باستخدام السلاح ٨ر٢٩٪ أو استخدام العنف فى تلبية المطالب ١ر٢٤٪ أو اسلوب خطف الطائرات ٨ر٢٣٪ او استخدام اسلوب التهديد ٢ر٢٢٪.

ويجمع جمهور البحث بان النظام الذى يحقق التعبير عن الرأى ويحقق المساواة وتكافؤ الفرص هو النظام المناسب كذلك فان النظام يحقق الحرية الفردية يعد مناسباً كلية بنسبة ٧ر٧٤٪ وإلى حد ما بنسبة ٣ر٢٥٪. ويرفض ٢ر٤٤٪ النظام الذى يتيح للدولة التدخل فى كل شئ. ويرى ٥ر٩٤٪ من جمهور البحث بالموافقة علي النظام الذى يطبق تعاليم الدين. ويوافق ايضاً ٢ر٧٥٪ على النظام الذى يحقق الانفتاح الاقتصادى. ويلاحظ رفض الجماعات الاسلامية لهذا النظام (٧٢٪).

واخيراً يحدد جمهور البحث مشكلات مصر بالاتى: مشكلة الاسكان ٢ر٣٩٪ مشكلة الغذاء ٧ر٣٠٪، ضعف المرتبات ٢٥٪.

(جـ) المظهر الرياضى للتطرف :

تتنوع وسائل تمضية وقت الفراغ جمهور البحث بين القراءة ٨ر٢٤٪، او مشاهدة التلفزيون٣ر٢٣٪، او النشطة الدينية٨ر١٣٪ أو الانشطة الرياضية ٢ر١٣٪ أو الجلوس مع الاصدقاء ٩ر١٠٪ او ممارسة الهوايات ٧ر٥٪ او

العمل لزيادة الدخل ٢ر٦٪. ويلاحظ في جمهور البحث ان انشطة طلاب الجماعات الاسلامية يتركز حول القراءة والانشطة الدينية والرياضية ويوضع جمهور البحث بأن هناك ٢٩٪ فقط من جمهور البحث يشتركون فى نادى رياضى هى ٣٣٪. وتتنوع هذه الالعاب التى يمارسها المبحوثين بين كرة القدم ١ر٣٧٪ والسباحة ٣ر٣٣٪ وكرة السلة ١ر١٨٪ والعاب القوى ٣ر١١٪ ويشجع ٧ر٤٨٪ من جمهور المبحوثين لعبة كرة القدم ويلاحظ فى جمهور البحث أن تشجيع الجماعات الاسلامية لهذه اللعبة جاء بنسبة ٣٠٪ فى مقابل ٥٧٪ من جمهور الطلاب. والشئ الجدير بالملاحظة ان تشجيع جمهور البحث لم يكن اساساً للفرق التقليدية بل جاء للاتحاد السكندرى بنسبة ٩ر٥٧٪ يلى ذلك الاهلى ٦ر٢٤٪ فالزمالك ٤ر١٧٪، وربما يفسر ذلك بأن معظم مفردات عينة البحث من الاسكندرية ويفسر جمهور عينة البحث التعصب لفريق معين بأن ذلك راجع اساساً لان اجهزة الاعلام هى التى تشجع على كده ٧ر٣٨٪، أو أن ده حاجة طبيعية للفراغ الفكرى لدى الناس ٣٠٪ أو أن هذا راجع إلى أن الناس عندها طاقة والكرة تفرغ هذه الطاقة ٥ر٢٣٪ أو بسبب الفراغ السياسى لدى الناس ٧ر٧٪. ويواظب ٧ر٦٨٪ من جمهور البحث علي مشاهدة مباريات كرة القدم للفريق القومى ويرجع اسباب عدم مشاهدة البعض لهذه المباريات لاسباب تتعلق بعدم مشاهدة كرة القدم ٤ر٣٨٪ أو لعدم الرغبة في مشاهدة الفريق القومى مغلوب ٨ر٣٢٪ أو بسبب ان مشاهدة المباريات يثير الاعصاب ٨ر٢٨٪.

(د) المظهر المظهرى للتطرف :

كما أشرنا بأن التطرف مفهوم عام له مدلولاته سواء فى المجال الدينى أو السياسى او الرياضى وأيضاً المظهر. فأثارة الرأى العام بملابس غير مألوفة يعد تطرفاً بالنسبة لغالبية الناس وخروج الفتاه بملابس معينة أى كانت يعد أيضاً تطرفاً عن ما هو مألوف على أية حال حاولنا ان نرصد اتجاهات جمهور البحث حول بعض المظاهر التى تميز التطرف المظهر وجاءت الاستجابات لتبين ان ٧ر٩٦٪ يعتبرون ارتداء الملابس الغريبة، وأن مجلات الموضة ٥ر٧٤٪

أمور غير مناسبة، ويلاحظ اجماع طلاب الجماعة الاسلامية على هذا الاتجاه ومن ناحية اخرى نجد ٧ر٨٠٪ من جمهور البحث تعد لبس الحجاب واطلاق اللحى ٧ر٤٤٪ ولبس الجلاليب ٥ر٤٧٪ من الامور المناسبة. ويلاحظ ايضاً اجماع طلاب الجماعات الاسلامية عل هذه الامور، ويلاحظ فى جمهور البحث ان نسبة ٢٩٪ فقط هى التى اعتبرت لبس النقاب من الامور المقبولة ويرفض هذا الاتجاه ٢٠٪ من طلاب الجماعة الاسلامية.

ويرى ٥ر٧٢٪ من جمهور البحث أن مسلك الفتاة المتبرجة يعتبر منافياً للدين فى حين يرى ٥ر٢٢٪ أن هذا امر شخصى. ونلاحظ ايضاً اجماع طلاب الجماعات الاسلامية على رفض تبرج المرأة (رفضاً تاماً) ويرجع جمهور البحث تبرج الفتاة إلى الغبة فى التقليد ١ر٢٢٪ او عدم الاهتمام بالدين ٧ر١٣٪ او بيب الانفتاح على الغرب ٥ر١٧٪ او عدم انتشار الوعى بالزى الاسلامى ٧ر١٣٪ او ببب وسائل الاعلام ٦ر١١٪، أو أن ما يحدث هو أمر طبيعى بنسبة ٩ر٪. ويقترح جمهور البحث عدة وائل تعديل سلوك الفتاة المتبرجة فهناك من يقترح حث الاهل ٣ر٤٧٪ وهناك من يقترح التصدى لها ٧ر٢٩٪ ويقترح ثالث الامتناع على معاملتها أو مقاطعتها ٣ر١٦٪ من جمهور البحث. وفى مقابل ذلك نجد أن ٥ر٨٧٪ من جمهور البحث يوافقون على لبس الفتاة المسلمة للحجاب وهناك اجماع من طلاب الجماعات الاسلامية على ذلك فى مقابل ٨٤٪ من جمهور الطلاب. وتعتبر نفس النسبة فى المهن الاخرى وفى الفئات العمرية المختلفة. ويرجع جمهور البحث اسباب لبس الفتاة للحجاب إلى ان هذا هو الزى الاسلامى ٦ر٤٧٪ أو أن هذه الملابس تساعد على غرس القيم الدينية ٢٧٪ أو ان هذا الزى هو صورة من صور الاحترام وذلك بنسبة ٢ر٢٥٪. اما الذين يرفضون لبس الفتاة للحجاب ٥ر١٢٪ فان هذا يرجع بالنسبة لهم إلى أن الحجاب ليس من الدين ٤ر٧٤٪ او ان الحجاب يعك التطرف الدينى ٩ر٣٢٪ او ان لبس الحجاب تجذب الانتباه ٥ر١٩٪.

ويرى ٧ر٥١٪ من جمهور البحث بأنه لا يجب مقاطعة المنتجات

والتكنولوچية الغربية فى حين نجد أن النسبة الباقية تطلب المقاطعة لاسباب تتعلق بان استخدام هذه التكنولوچيا الغربية يضر بالصناعة الوطنية ٢٣٫٥٪ أو لانها غالبية الثمن بنسبة ١٧٫٢٪ او لانها ضد الدين بنسة ٦٫٥٪. والملاحظ ان ٦٠٪ من طلاب الجماعات الاسلامية ترى انه لا يجب مقاطعة المنتجات والتكنولوچيا الغربية ويرجع جمهور البحث سبب انتشار الادمان بين الشباب إلى سوء التربية ٢٢٫٨٪ أو إلى اسباب نفسية ١٨٫١٪ أو لوجود فراغ دينى ١٧٫٧٪ او بسبب عوامل اقتصادية ١٦٫٦٪ أو بسبب الانفتاح الاقتصادى ٧٫٩٪ أو بسبب كثرة أوقات الفراغ عند الشباب ٧٫٤٪ او بسبب وسائل الاعلام ٥٫٢٪ واخيراً بسبب السفر إلى الخارج ٤٪.

(و) اقتراحات لمواجهة مشكلة التطرف :

يرى جمهور البحث ان الاسرة يمكن أن تقوم بدور رئيسى فى مواجهة مشكلة التطرف وينمو دور الاسرة كما يتصوره جمهور البحث فى الارشاد والوعى الدينى ٤٩٫٨٪ او مراقبة الابناء ٣٠٪ او شغل اوقات الفراغ للابناء ٢٠٫١٪، اما عن دور الدولة فى مواجهة هذه المشكلة فينحصر فى الارشاد والوعى الدينى ٣٩٫٢٪ أو فى عقد الندوات الدينية ٣٧٫٧٪ أو فى شغل اوقات الفراغ عند الشباب ٢٢٫٩٪.

ويري جمهور البحث با وائل الاعلام يمكن ان تقوم بدور فى مواجهة التطرف من حيث زيادة البرامج الدينية ٤٢٫٨٪ أو تحرى الحقيقة فى كل الامور ٣٧٫٣٪، أو فى حث الشباب على الانتماء للوطن ٢٩٫٧٪.

الخاتمــة :

حاولنا فى هذه الدراسة تحليل العوامل التاريخية والبناذية التى تؤدى إلى ظاهرة «التطرف». وبالزغم من أن «التطرف» ظاهرة عامة الا ان لهذه الظاهرة «خصوصية» خاصة فى المجتمع المصرى، نظراً لعمق الدافع الدينى فى نفوس الغالبية الساحقة من المصريين، كذلك فان اهمية هذه الظاهرة ترجع

إلى اشكالة الصراع بين الدولة واجهزتها والجماعات الدينية ابتداء من الاخوان المسلمين إلى تنظيم الجهاد الاسلامى.

ولقد بينا وجوب النظرة الموضوعية نحو ظاهرة التطرف. فالتطرف يحكم عليه من خلال المحيط الذى يعيش فيه الفرد. فالوسط الاجتماعى ينشأ ويحيا فيه الفرد هو الذى يحكم سلوكه وتدينه اما بالتطرف أو التوسط أو التسيب، وهكذا. كذلك بينا ان التطرف لا يعنى التمسك ببعض الاراء الفقهية المتشددة، ولكن التطرف اتجاه عقلى يجعل الفرد يؤمن بان افكاره واعتقاداته هى الصحيحة، ومن ثم يتشدد فى الحكم على الاخرين اما باتباعها او الحكم عليهم بالكفر. وما اردنا ان نؤكده ان مفهوم التطرف مفهوم نسبى يختلف من مجتمع لاخر ومن وقت لاخر وهو مفهوم عام له مدلولاته السياسية والمظهرية والدينية والاستهلاكية... الخ.

وظاهرة التطرف ظاهرة مركبة واسبابها كثيرة ومتنوعة ومتداخلة فمنها ما هو دينى ومنها ما هو سياسى ومنها ما هو اجتماعى ومنها ما هو اقتصادى ومنها ما هو نفسى. وقد يكون سبب التطرف ذاتى بحت - أى يرجع إلى شخصية الفرد ذاته وتنشئته الاجتماعية وعلاقته داخل ارته وأصدقائه. وقد ترجع الاسباب إلى المجتمع الذى يعيش فيه الفرد وما يحمله من تناقض قيمى، او تناقض صارخ بين «الواقع» و«المثال» والتفاوت الاجتماعى والاقتصادى وعدم وضوح الرؤية المستقبلية أمام الشباب. ما أردنا ان نؤكده فى هذه الدراسة الاخذ بالنظرة المتكاملة الشمولية.

ونظراً لارتباط ظاهرة «التطرف بالعنف» فلقد بينا ان التطرف هو. وصف من قبل الجماعة الاجتماعية لتنظيم او تيار او شخص معين. وبنائياً ينسب التطرف إلى حجم المتغيرات الهيكلية التى تطالب التنظيم الجديد بتغيرها. وقد يلجأ هذا التنظيم «المتطرف» إلى استخدام «العنف» كأسلوب لتحقيق اهدافه المنشودة وقد يكون هناك علاقات طردية بينهما (مثل ظهور التنظيمات البيئية المتطرفة وما اتبعها من ظهور مدعى النبوة وحالات

الاغتصاب وخطف الاناث وقاتل أبويه وحادث قتل الزوجة للزوج والابن وحوادث العنف فى الامن المركزى وحوادث تحطيم نوادى الفيديو بالقاهرة).

وفى محاولتنا البحث فى وعاء السببية لهذه الظاهرة، فان الدراسة الراهنة اثارت السؤال الرئيسى لماذا الحركة الدينية ولماذا الغلو فيها؟ ولقد بينا ان «التطرف» هو حادث اجتماعى فى اوقات تاريخية خاصة وفى مجتمعات معينة. فلقد ظهر التطرف الدينى كرد فعل «للتطرف العلمانى». فما يسمى بتطرف دينى الان من نتيجة لما ظهر فى أواخر العشرينات من هذا القرن على ايدى الاخوان المسلمين والتى برزت إلى الوجود للغلو فى «التغريب»، فجاءت هذه الحركة لتحديد الهوية الحضارية لمصر، وتعمل على حل الصراع الوطنى الذى ظهر ممتزجاً ومرتبطاً بالصراع الوطنى السياسى. وهكذا ارتبطت الدعوة إلى الاصلاح والهوية بالمشكلة السياسية. وهذا برر لقادة هذه الحركات استخدام القوة أو العنف السياسى لتحقيق التحرر الوطنى والتحرر الفكرى والعودة إلى التراث والهوية الاسلامية فالصراع كان بين طرفى نقيض الطرف الاول «الوافد - الغازى» والطرف الاخر هو «المتوارث الوطنى». ولهذا ظهرت الحركة الاسلامية فى مصر كرد فعل لهيمنة التغريب.

ولقد بينت الدراسة الاسباب الاتية التى ادت إلى ظهور هذه الظاهرة:

١ - ان التفاوت والحرمان الاقتصادى قد خلق احساساً بالظلم وتحيز الدولة ضد الفقراء.بل ان الامر وصل فى مرحلة الانفتاح الاقتصادى ان جهاز الدولة ذاته صار أداة فى يد المستثمرين، ولم يتم الربط بن الحقوق الممنوحة للمستثمرين وبين قضايا توزيع الثروة. هذا التباين فى الظروف قد ارتبط بشكل مباشر بظهور التطرف والعنف بمعناه العام. لقد ظهر بشكل واضح فى مصر وفى اوساط السبعينات بسبب الانقلاب للسياسى والاجتماعى الذى شهدته مصر فى تلك الفترة بسياسة الانفتاح. فلم يجد هؤلاء الشباب من محدودى الدخل والذين ينتمى اكثرهم إلى اصول ريفية محافظة أى «دور»

يؤدونه او اى مستقبل ينشدونه. ومن ثم عجزوا عن التفاعل مع دوافع الانفتاح. فانكروا وانسحبوا.

٢ - ان ظاهرة هجرة العديد من ابناء المجتمع المصرى للعمل في الدول النفطية قد اثر بشكل مباشر فى ظهور «الفكر الدينى» «المصدر» لمصر بعد اعادة تشكيلة فى هذه المجتمعات النفطية. ومن ناحية أخرى، فان العمل فى الدول النفطية قد احدث العديد من الاختلالات الاجتماعية على مستوى الاسرة وعى المستوى الاجتماعى مما ابرز على السطح مظاهر عديدة وجديدة للتطرف كظواهر العزلة والاغتصاب وجرائم المال العام.

ولقد احدث سفر الزوج للعمل فى الدول النفطية إلى ظاهرة «تأنيث» الاسرة واصبحت المرأة رجل البيت والمتصرفة فى شئونه.

٣ - يلاحظ انه نظراً للحرمان الاقتصادى فان هناك من قبل الدولة عملية تهميش سياسى بمعنى اخر، عدم وجود احزاب سياسية شعبية تعبر عن المطالب والحاجات الاجتماعية والاقتصاذية. ولهذا تلجأ جموع الشباب إلى التنظيم الدينى. فوجود الاحزاب والجماعات الويطة من شأنه ان تعمل على تجميع الشباب حول اهدافها، ومن ثم الابتعاد عن وسيلة العنف السياسى واحياناً المادى والجسدى والذى يصل إلى حد الارهاب.

٤ - ان مظاهر العنف الذى تحاربه اجهزة اية دولة ضد المواطنين يؤدى إلى حرمان المواطنين من حق التعبير عن «عدم الرضا» فى الوقت الذى تمارس فيه الدولة كافة صور العنف السياسى والاجتماعى. (أى مواطن يحاول التعبير عن رزيه واء فى مظاهرات او صور الاحتجاجات). كل هذا يساعد عن ظهور التنظيمات السرية ويساعد على انتشار موجة الارهاب وعمليات التخريب المتعمد والمنظم. يضاف رلى ذلك صور أخرى من العنف غير المباشر كالامتناع عن العمل والاضطرابات والسلبية وعدم المبالاة. فالدولة لا يجب أن تكون طرفاً ضد أى صورة من صور الاعتراض.

ان لجوء الدولة لاستخدام سلطات الاكراه السياسى يخلق جو التوتر

والتطرف والعنف. وفي هذا المعنى يقول فؤاد زكريا في مقاله عن «ثورة يوليه والجماعات الاسلامية» «بأن نفس الفترات التي سادها التسلط الفردي المطلق واختفت فيها مظاهر الديمقراطية. كان الالوب الذي يتبعه انصار هذا النمط من الحكم قريباً كل القرب من الاساليب التي تتبعها الجماعات الدينية المتطرفة في تفكيرها وتنظيمها. فقد كان القرار السياسي يصدر عن لطة يستحيل معها الاعتراض عليها، سلطة متعالية يتعين على المستويات الدينية اطاعتها بلا مناقشة. وكان الكثير من المسيطرين على اجهزة الاعلام... ينظرون إلى المعارضة السياسية كما لو كانت كفراً أو الحاداً. وكانت كثيراً من الخلافات السياسية تحل بالقوة والعنف لا بالحوار والفهم والنقد المتبادل وكانت الطاعة هي اعظم الفضائل التي يراد من المواطن.. ان يتحلى بها... ولكن ألم تكن هذه هي بدورها سمات الحركة الدينية المتطرفة؟ واذا تذكرنا ان اجيالاً كاملة قد تربت ونشأت في ظل هذه النظرة الخاصة إلى العلاقة بين الحاكم والمحكوم تلك العلاقة التي لا ينقصاها الا أن تخلع عن الحاكم صفات الالوهية. فهل يحق لنا أن نستغرب من أن نجد اعداداً كبرة من شباب هذا الجيل يلحق.. بركب الجماعات الدينية المتطرفة بعد كل موجة قمع تتعرض لها هذه الجماعات هل هناك ما يدعو إلى الدهشة حين نرى الشباب الذي تربى على أن هناك حقيقة واحدة ورأيا واحدة لا يناقش... يلتحق بجماعة دينية تقوم ممارستها على أسس متماثلة مع فارق اساسي هو ان المطاع وصاحب الامر عندها هو خالق الكون بأكمله».

٥ - ان فكر التطرف - خاصة فكر التكفير. قد نشأ اساساً في السجون ودعمه الاجراءات القمعية والتعذيبية والتنكيلية التي كانت تقوم بها اجهزة الدولة كل هذا جعل شباب هذه السجون واتباعهم يكفرون بالمجتمع ويكفرونه.

٦ - ان الفكر المتطرف ينمو من جل من الشباب الحائر يغلب عليه اليأس ولهذا يحاكم الواقع ويتهم المجتمع «بتجاهل» مطالبه. ولهذا في هذه الظروف الضاغطة التي لا تتيح لهذا الشباب الامل في الحاضر أو المستقبل

ولهذا يلجأ هذا الشباب إلى تحريم المجتمع وتكفيره ووصفه بالجاهلية. وازاء هذه الحيرة انقسم الشباب إلى تيارات سياسية واجتماعية فهناك التيار الليبرالى او الغربى وهناك التيار الاسلامى وهناك التيار الماركسى.. فهذه الاتجاهات ما هى الا وسيلة فكرية لمجتمع الشباب حول اهدافهم وهى تصوره لصورة الحياة المنشودة سواء على المستوى السياسى أو الاجتماعى أو الاخلاقى.

٧ - ان الاسباب البنائية التى ادت إلى ظهور صور التطرف وارتباطه بالعنف السياسى هو هزيمة ١٩٦٧. فالهزيمة العسكرية ومن ثم السياسية للفكر الناصرى قد اثبتت الفشل «للفكر الوافد» ولم يبقى الا الحل الالامى. ولقد استغل القادة الدينيين هزيمة ١٩٦٧ لبيان مشكلة الصراع التاريخى القائم بين الوافد والمتوارث فى الهوية الحضارية. ويلاحظ فؤاد زكريا فى مقالته عن «ثورة يوليو والجماعات الاسلامية» «ان الانتشار الهائل لهذه الحركات... هو تعبير صريح عن اكتمال الهزيمة وعن تغلغلها فى نفوس الناس وعقولهم وليس رد فعل عليها او محاولة لازالة آثارها. تنوع الفكر الذى عملت على نشره هذه الحركات يثبت بوضوح كامل ان الانسان الذى يتناولها لا يفعل ذلك الا أنه مهزوم من الداخل.. فمثل هذا الانسان لا يجهد عقله ولا يشحذ فكره وانما يتلقى من قادته أو أمرائه اجابات سهلة مباشرة عن رأى سؤال يطرأ له».

لقد هيأت فترة الحكم الفردى على هذا. لقد تعود النا على السمع والطاعة ان يتركوا لغيرهم اتخاذ القرار «واصبح من طبائع الاشياء فى نظرهم ان يكون هناك مصدر خارجى هو الذى تأتى منه الاسئلة والاجابات عن كافة الاسئلة والحلول لكل المشاكل».. فاذ لم يكن مطلوباً من الفرد ان يسهم بفكره واجتهاده فى اتخاذ اى قرار حاسم واذا كان عليه ان يتلقى جميع الاوامر من مصدر اعلى منه أليس الاجدى به ان يتلقاها ممن ينسبوها إلى الوحى الالهى بدلاً من ان يتلقاها من حاكم وفى نهاية المطاف انسان فان؟....

هكذا عملت سنوات طويلة من الحكم السلطوى اللاديموقراطى على تمهيد الارض وتهيئتها ثم جاءت الهزيمة فدفعت الشعوب العجز وانعدام الحيلة إلى اقصى مداه واصبح فى امكن ابسط داعية ان يخطب فى الناس بصوت حماسي وعبارات طنانة فارغة من المضمون لكى يلتف حوله على الفور عشرات الالوف.

ان التصدى لهذه المشكلة لا يمكن ان يكون بالمعالجة السطحية والمتمثل فى النظر إلى هذه المشكلة على انها مشكلة «قلة منحرفة» و«ان أمور الشباب المصرى بخير»، كذلك لا يكون التصدى للمشكلة بالتطرف فى تصوير التطرف فلا يبالغ فى تصوير هذا التطرف لهذه المشكلة لا بد من ان تكون من خلال ساسة اجتماعية شاملة للشباب تحقق لهم حرية التعبير بالاضافة إلى العدالة الاجتماعية فى توزيع الثروة القومية ان ما تحتاجه هذه السياسية الاجتماعية الجديدة هو:

١ - التأصيل الفكرى والملاحظ ان هناك ثلاثة اتجاهات فى التيار الاسلامى الفريق الاول وهم علماء الدين يقدمون تفسيرات محافظة للشريعة الاسلامية الا ان تفسيراتهم لا ترضى جموع الشباب الذى ينادى أفراده بالتطبيق الفورى للشريعة، الفريق الثانى الذى نصبوا أنفسهم فقهاء ثوريون والذين أباحوا لانفسهم تقديم تفسيرات انقلابية للشريعة الاسلامية تركز على جاهلية المجتمع وعلى فساد النظام وعلى شرعية الخروج عليها، والفريق الثالث هو الذى يقف موقفاً معتدلاً يحاول الدعوة إلى تطبيق الاسلام ويؤكد على تربية الفرد وتنقية المجتمع.

ويقول السيد يسن فى مقالته «عن الفكر السياسى ومسئولية الابذاغ الفكرى» انه من الخطأ وليس من الانصاف او الحكمة «أن نترك فصيلاً صغيراً من مثقفينا الاسلاميين يقوم بالعبء وحده فى سياق لا يتاح لهم فيه أن يظهروا بوجوههم الحقيقية»، فالحاجة، اذا، ماسة إلى تأصيل فكرى وهذا هو «المخرج الوحيد من الحلقة المفزعة التى تدور فيها منذ سنوات والتى جعلت العلمانيين يظهرون وكأنهم يعادون الدينيين والتى دفعت بالدينيين إلى

صدام الفكرى مع خصومهم. ذلك هو الضمان الا يترك تراثنا الاسلامى الاصيل نهباً لتفسيرات جامدة متخلفة أو لنظريات انقلابية متطرفة أو لدعوات ناقضة تصبح طالبة التغير وليس لديها بديل مدروس. وقد يكون هذا هو الطريق إلى التأصيل الفكرى الذى نسعى إليه منذ بداية احتكاك الفكر العربى بالفكر الاوربى الحديث».

٢ – الدعوة للحوار. من الخطأ ان نتحدث عن جموع الشباب وكأنهم كتلة واحدة صماء يجمعها التجانس الفكرى والسياسى. والحق ان هناك مجموعة من التجمعات الشبابية المتعددة يفرق بينها الانتماءات الايدلوچية والتى غالباً ما تكون متعارضة فبعض الشباب يتميز بعدم المبالاة والسلبية والعزوف عن المشاركة السياسية. والبعض الاخر منهم يعتقد فى بعض المثاليات المجردة وهناك الاتجاه الذى يغلب على بعض فئات الشباب وهو الاتجاه الغربى من حيث تقليد الشباب الغربى فى ثقافته الفرعية من ملبس وشكل خارجى. واخيراً فان هناك الفئات الكادحة من الشباب والتى تعانى من المشكلات الاجتماعية والتى من اهمها ازمة الاسكان والزواج والاجور المنخفضة. فالحوار مع هذه التجمعات الشبابية قد يكشف الكثير عن الافكار التى تبدو غامضة. ولهذا يعتبر الحوار كما يذهب فؤاد زكريا فى مقالته «دعوة إلى الحوار فائدة كبرى» فى اخراج هؤلاء الشباب ذوى النوايا الطيبة من سجن اللصوص والاقتباسات والاستشهادات إلى رحابة الفكر العقلى وسماحته فهو يفتح امامهم آفاقاً جديدة لم يكن مسموحاً لهم داخل جماعاتهم بالاقتراب منها ويعينهم على استخدام ملكة العقل». كل هذا يساعد على تجنب التعميم دون ادراك الفروق الجسيمة بين فئات الشباب واختلافاتهم الايدلوچية.

٣ – من الخطأ الجسيم النظر إلى التطرف وما يرتبط به من عنف من خلال النظرة الامنية والتى تركز على انها ظاهرة وافدة إلينا من الخارج أو أن هناك عنصراً خارجياً وراءها، والحق أن هذه الظاهرة لا تفسر الا من الداخل كما يذهب سعد الدين إبراهيم فى كتابه **مصر تراجع نفسها** إلى أن الظاهرة

«انتاج محلى وما لم نتعامل معها على هذا الاساس سنكون كمن يحرث فى البحر فالغالبية الساحقة من الشباب المنخرط فى الجماعات الدينية المتطرفة هم مصريون ومن طلب الطبقات الوسطى ومن طلبة خريجى الجامعات...

لقد وفدت على مصر على مر العصور افكار ومعتقدات وممارسات.. ولكن بعض هذه الافكار والمعتقدات والممارسات يتم لفظها او رفضها بواسطة الجسم الاجتماعى المصرى، وبعضها الاخر يجد تربة او مناخاً مواتياً ينمو وينتشر. العبرة - اذن - لمن يريد ان يحتوى ظاهرة العنف الدينى هو أن يدرك العوامل الهيكلية الدينية التى تجعل المناخ والتربة مواتيين لنمو هذه الظاهرة وان يتعامل مع هذه الظاهرة من جذورها» (المرجع السابق ص ٢٨: ٣٢) ان التحليل العلمى لهذه الظاهرة هو الذى يحدد العوامل الداخلية سواء البنائية أو التاريخية التى ساعد على بروز هذه الظاهرة والتطرف ما زال قائماً فى اغوار عقول وقلوب كثير من الشباب لا لشئ الا ان الاسباب التى تدعو إليه ما زالت قائمة. ان هذه التنظيمات التى تحمل لواء التطرف لها موقفاً شديد الاتساق تستطيع بمقدماتها ان تحيط خيولها على ضحاياها من الشباب الحالى. وما لم يبدأ التعامل النفسى والفكرى والاجتماعى والاقتصادى والسياسى مع الاسباب التى ادت إلى وجودها، فان دائرة نفوذها سوف تتسع «ولا تلبث فوهة البركان ان ترسل الحمم وعلى اصحابها وعلى الناس».

تم بحمـــد الله